

عامر عبد الله

مفوضات النظام الاشتراكي العالمي

وتوجهات النظام العالمي الجديد



اهداءات ٢٠٠٢

دار المدي

سوريا

مقوضات النظام الاشتراكي العالمي

وتوجهات النظام العالمي الجديد

مقومات النظام الاشتراكية العالمية

وتوجهات النظام العالمي الجديد

عامر عبد الله

اسم المؤلف : عامر عبد الله
عنوان الكتاب : مقوضات النظام الاشتراكي العالمي وتوجهات النظام العالمي الجديد
الناشر : مكتبة رمضان / لندن
الطبعة الأولى : ١٩٩٧
الحقوق محفوظة

يطلب من دار  للثقافة والنشر

سوريا - دمشق صندوق بريد : ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦

تلفون : ٧٧٧٢٠١٩ - ٧٧٧٦٨٦٤ - فاكس : ٧٧٧٣٩٩٢

بيروت - لبنان صندوق بريد : ٣١٨١ - ١١ فاكس : ٤٢٦٢٥٢ - ٩٦١١

Al Mada : Publishing Company F.K.A.

Nicosia - Cyprus , P.O.Box . : 7025

Damascus - Syria , P.O.Box . : 8272 or 7366 . Tel: 7776864 , Fax: 7773992

P.O. Box : 11 - 3181 , Beirut - Lebanon, Fax : 9611- 426252

مقدمة

يشعّن عليّ قبل وضع هذا الكتاب بأيدي القراء أن استيق بعض المؤاخذات على عدم توثيق بعض الوقائع والمعلومات بقائمة من المصادر والمراجع والأسماء وأرقام الصفحات كما هو مألوف . والسبب في ذلك ، أنني ومنذ عقود من السنين ، لم استطع اقتناء مكتبة مرجعية ، باستثناء فترة محدودة ، وذلك من جراء استظالة سنوات العمل السري ، ثم الترحّل والتنقل المتعاقب ، وانعدام إمكانية الإقامة والاستقرار . ولذا لم يبق لي خيار أو وسيلة لتجميع المعلومات وتوثيق الوقائع غير تدوينها مختزلة في دفاتر ميسور حملها ونقلها في كل رحلة الى هذا البلد أو ذاك . وهكذا كانت هذه الدفاتر بصفحاتها التي تزيد على ألف صفحة ، مرجعي في إستقاء المعلومات ، وتوصيف الوقائع الواردة في هذا الكتاب . هذا ، بالإضافة الى ما تيسّر لي من مراجع ووثائق ، وما اختزنته في الذاكرة من دراسات ومشاهدات ، ولقاءات ومؤتمرات في موسكو وغيرها من البلدان الاشتراكية ، طوال ثلاثة عقود ، فضلاً عن التعامل المباشر مع قيادات الأحزاب في هذه البلدان ، والزيارات المتعاقبة للعديد من المصانع والمزارع والمؤسسات... والصلات المباشرة مع المواطنين ، وخاصة أثناء الدراسة والإقامة في موسكو .

أما المؤاخذة المتوقعة على الاجتهاد والرأي والموقف الذي اعتمدته وسيلة للوصول الى الحقيقة ، فهي ممكنة ومتاحة . فميدان الحوار والنقاش ، أو الجدال والسجل مفتوح ومتاح ، وهذا ما بررته من خلال المراجعة والتصويب لبعض ما

كنت مقتنعاً بصحته وصدقه ، أو ما كنت أنشره في صحافة الحزب أو أبشر به علناً أمام الناس . وهذا ما عبّرت عنه صراحة في جواب على تساؤل من أحد الحاضرين ، أثناء محاضرة ألقيتها في لندن في صيف عام ١٩٩٢ ، حول المواضيع الأساسية في هذا الكتاب ، حول موقفني من الحزب وسياسته ، ومن الحزب وعقيدته ، ثم موقفني فيه أو في قيادته . فقد أعلنت جهراً اعتدادي بتأريخي وعملي ، وبالجوهر الانساني لعقيدتي ، وبالمنهج العلمي للنظرية التي اعتنقتها ؛ ثم ما إرتأيت خطأ في بعض أحكامها وأساليب تطبيقها . كما أبديت استعدادي الكامل للتساؤل والمساءلة ، وللإستجواب والحساب ، مستنداً في ذلك الى مبدأ المسؤولية ، وطهارة النفس من أي ظلم أو إساءة لأي من أعضاء الحزب أو من أبناء الشعب .

كان هدفي من هذا الكتاب ، هو كشف ما تراكم واستقرّ في ذهني مؤخراً ، وأنا أراجع واستقرأ مشاهداتي ومتابعاتي وانطباعاتي ، فاستكشف الخطأ والضلالة ، والتشويه والانتهاك للمبادئ والقيم الانسانية في تطبيق النظرية الاشتراكية . وهذا ما قررت تدوينه وتبليغه وإعلانه ، دون أي تحزّب أو تعصّب ، ودون أي تساهل أو تطاول . وكان دافعي من ذلك كله ، هو تصويب الخطأ ، وتعديل الموقف ، وتصحيح المسيرة .

فما هي هذه المسيرة؟

وما هو الحل والمخرج والبديل؟

إنه لسؤال كبير وعصيّ على الحل الأمثل والاجابة الشاملة .

ولذا فساكتفي باختزال ما أوردته في أكثر من موضع في متن هذا البحث ، وهو أن الاشتراكية - بمبادئها الانسانية ، ومثلها العليا ، وقيمها الرفيعة - لا بأحكامها القاطعة ، ولا بنماذجها ونظمها ، كانت أملاً مرتجى ، وهدفاً مبتغى ، وطريقاً الى الحرية والعدل والمساواة .

لقد كان هذا ما كنت أحلم به وأسعى اليه ، كما كنت أعمل سوية مع غيري بلوغه وتحقيقه ، وبكل مثابرة وحماسة واندفاع . وكان هذا أيضاً وما يزال ، مهمة كل من ينتدب نفسه لقيادة الشعب ، أو وعده بالخلاص .

لذا أعود فأكرر ما أوردته في متن هذا البحث وفي أكثر من موضع :
بأن الواقع لم يكن ولن يصبح رهين الأحكام والأحكام . إنه واقع مأزوم يدعو
بصوت جهير ، كل الذين يعملون لتحقيق المبادئ والقيم الانسانية للاستراتيجية ،
أن يراجعوا مسيرتهم ونهجهم... أن يقرأوا الواقع بعيون بصيرة... وأن يبادروا الى
تعديل المنهج ، والنظام ، والموقف ، والوسيلة ، وبما يؤمن في النهاية ، بلوغ الهدف
المرتبجى ونجاح المسيرة .

أما المتحزب والمتحيز ، والمتعصب والمتحجر ، ثم القائد المعتز بجلالة
وسلطان ماضيه ، أو الحرص على استبقائه أو استعادته ، فلن يكون بمقدوره أن
يعدل المسار ، أو أن يحقق الهدف المبغى .

أعود أخيراً فأؤكد أن ما حرصت على تثبيته وإعلانه في هذا البحث ، مستمد
من تطلعي الى إعادة فتح الطريق ، لاستعادة المكان والمكانة ، من خلال اعتماد
منهج واقعي عقلاني ، يستهدف اعتاق المظلومين من طغيان وسلطان الرأسمالية ،
وقيادتهم على طريق الخلاص .

إنه لطريق مجهد وطويل... ملبد بالغيوم ، مغمم بالعناء ، ولكن لا بديل سواء .
إنه الطريق الوحيد الى الحرية والى تحقيق المثل العليا والقيم الرفيعة
للاستراتيجية ، وصولاً الى ملكوت العدالة والرخاء والسعادة ، والى عالم الأمان
والاستقرار والسلام .

لقد تمّ إعداد هذا البحث على فترات ، قطعنها الكثير من العقبات
والموارض ، ومنها بعض المشاغل والمشاكل ، والمعاملجات البطيئة ، والترحال
المستمر ، الى جانب غياب الكثير من صفحات هذه الدراسة جراء إيداعها لدى
أحد الأصدقاء ، الذي تعهد بكتابتها على الآلة الطابعة ، وقد فقد بعضها وطالت
مدة استكمال طباعتها لأكثر من سنتين ، ظهرت فيها بعض الأخطاء . ولهذا يلاحظ
القارئ الكريم تكرار بعض المشاهد والأحداث ، وبعض الأسماء والأرقام ، ومرد
ذلك وهن في الذاكرة ، وانقطاعات طويلة في الزمن كما ذكرت ، الى جانب
الحرص على تفصيل واستكمال ما كنت أراه مهماً ، وذلك لتوثيق الوقائع وتأكيد

الاستنتاجات والأحكام .

ولكنني ولإعفاء القارئ الكريم من الإطالة والإرهاق رحلت الكثير من هذه التفاصيل إلى ملحق تكميلي ، ومنه حولت الكثير من الوقائع والأحداث إلى هوامش عديدة ، يمكن مراجعتها أو تجاوزها . ومع ذلك وجدت من الضروري أن أتقدم بهذا الاعتذار للقارئ راجياً تقبله .

عامر عبد الله

لندن

في آب ١٩٩٥

مدخل عام

النظام العالمي الجديد الذي دشنته عملية التغيير وإعادة البناء في الاتحاد السوفيتي (البريسترويكا) - وما اقترن به من إنقلابات وتدايعات مثيرة و«مفاجئة» في كيان المنظومة الاشتراكية العالمية - ليس صدفة عارضة أو قدراً غاشماً ، أو مؤامرة مدبرة ؛ وإنما هو حصيلة احتقان وانفجار لتناقضات وأزمات مستعصية ، ونتاج لتحولات نوعية في العلاقات الانسانية ، وفي بنية الاقتصاد العالمي ، وبالتالي إستجابة لمجمل متطلبات وضرورات العصر .

وبسبب التعارضات في التحليل والاستنتاج والموقف من هذه الظاهرة المعقدة والشاملة يتطلب الامر في البداية ، وقفة لدى محركات ومصائر عملية التطور المتحركة بسير التأريخ وحركة المجتمع - بهدف توثيق أو تبرير هذا الحكم الذي أوردناه ، ولدرء التحليلات الخاطئة لروافع ودوافع تشكّل وبروز هذا النظام . ولهذا نتساءل أولاً : كيف برزت ثم أسهمت عملية التغيير في الاتحاد السوفيتي ، في استحداث هذا الزلزال الذي امتد الى سائر أرجاء العالم ، وبالتالي الى كل ميادين التعامل والفعل الانساني ؟ ولماذا اتخذت هذه العملية طابع الرافعة الاساسية لتفعيل هذا الانقلاب في مسيرة التأريخ البشري ، وبالتالي مساهمتها في تحديد سمات ومقومات نظام عالمي جديد^(١) .

نقول ابتداءً ، وانطلاقاً من البديهيات العلمية والمسلمات المعروفة :
إن عملية التطور لا تتخذ في أية حالة (جزئية أو عامة) طابعاً إنسياً هادئاً أو

مستقراً . ففي المجتمع (كما في الطبيعة) ، هناك حركة دائمة دائبة ، تولدها عملية الصراع بين المتناقضات الكامنة في كيان الظاهرة أو العملية ، لتؤول بالنتيجة وبصورة حتمية الى الانفجار وبالتالي الى التحول النوعي أو استحداث حالة نوعية جديدة .

إن هذه الانعطافات والانقلابات في مسيرة التطور الاجتماعي - سواء تحققت على مستوى مجتمع معين ، أو تكوينات بشرية مترابطة ، أو على نطاق العالم - كما نشهد اليوم - هي كما أسلفنا ، نتاج التناقض وقوانين التطور المرتبطة بالفعل الانساني . وعادة ما تتخذ هذه العملية طابع التراكم المتولد عن طبيعة التصادم والصراع بين المتناقضات الذي يؤول بالنتيجة الى حالة الاحتمار ، ثم يصل الى نقطة الاحتقان (Nodal point) وبالتالي الى القفزة (Leap) أو الانفجار - الذي يتخذ في المجتمع صورة الانقلاب أو الثورة (Revolution) ، وفي الطبيعة صورة التحول أو الى الطفرة (Mutation) .

إن هذه العملية ليست بالطبع من قبيل الفرضيات أو المبادئ النظرية ، بل هي حالة مشهودة في مسيرة التأريخ الانساني ؛ حيث إنطلقت عملية التطور هذه ، وكما ذكرنا ، طابع إنعطافات وتحولات لا إنقطاع لها ، تجسدت في : تعاقب التشكيلات الاجتماعية ، والنظم السياسية ، وتعاقب الثورات ، والحروب ، والحضارات ، والعصور ، والأديان... الخ .

وبالطبع ، فإن هذه التحولات النوعية ، لا تستأذن إرادة الافراد أو الصدف أو نزوات القدر ؛ كما انها لا تأتي في العادة متطابقة مع الارادة الفردية أو الامنية والحلم ؛ بل تتحقق كحصيلة أو نتاج لتراكم إرادات بشرية مترابطة ، متوافقة أو متعارضة ، تجسدها بالنتيجة حالة من (الارادة العامة) التي تتجلى أخيراً بصورة (الضرورة التاريخية) . ولهذا تبقى النتيجة أو الحصيلة ، غير متطابقة كلياً مع إرادة الجميع ، وبالتالي عرضة لاجتهاد والتعديل . كما تؤول في كل الاحوال الى تكون وتكامل حالة جديدة من التناقض والصراع .

ولتوثيق هذا الحكم ، يمكن إستنطاق التأريخ ؛ واصطفاء بعض أحداثه الكبرى والمثيرة ، ومنها الثورة الفرنسية مثلاً :

فهل جاءت هذه الثورة ، من حيث الحصيلة النهائية ، متطابقة مع كل تطلعات وأمني الجماهير الشائرة؟ أو مع المناهج المثالية لفريق المتنورين الفرنسيين - أي الأنسكلوبيديين - من أمثال : روسو وفولتير وديدرو وهولباخ... أو مع دعواتهم وطروحاتهم التي الهبت حماسة المواطنين وكانت حافزاً لهم على الثورة والانقضااض على النظام الملكي المطلق؟ وهل كان (العقد الاجتماعي) لروسو - القائم على فكرة «التعاقد الحر» بين المواطنين والدولة ، وما تضمنه من دعوة الى المساواة ، وإلغاء الامتيازات الاقطاعية ، وإقامة النظام الجمهوري... هو ما تحقق كلياً ، أم تعدل بعد أن إرتطم بأسيجة الواقع ، وأحكام التاريخ؟

ثم ، من كان بالفعل قائد الثورة ومبرمج أهدافها؟ أهو (دانتون) الذي أطلق شعار «الانقحام والاقدام» ، والذي وصفه كارل ماركس «أستاذ الثورات»؟ أم هو (مارا) الذي اغتالته الثورة... أم هو (روبسبي) الذي قتله دانتون... أم هو (دانتون) الذي واجه مصيراً مماثلاً؟

وكيف تألفت شعارات الثورة (حرية ، إخاء ، مساواة) - وكانت من أحلام الشائرين ، مع ذلك المهرجان المثير ، من حصاد الرؤوس بنصل (الجيلوتين) - التي كانت أبرز «المبتكرات» الوحشية لهذه الثورة الشعبية؟ وأخيراً ، الى مَ انتهت تلك الشعارات الانسانية الأخاذة ، بعد سنوات من العواصف الهائجة والصراع الضاري ، بين (اليعاقبة) و(الجيروند)... وبين زعماء الثورة وقادتها؟

لقد توقف الاعصار وهذأت العاصفة ، فاستقرت تلك الشعارات وتبلورت ، بل وتأطرت في إطار الواقع المصاغ وفق (الارادة العامة) - أي الطبقة السائدة والمخولة تأريخياً بتطويع واحتواء الارادات الفردية ، وبالتالي بانتزاع قيادة هذا الانقلاب التاريخي ، من الأيدي «الغريبة عنه» - إستجابة لحكم الواقع ، ومتطلبات العصر ، وفعل الضرورة .

وكانت النتيجة ، أن الضابط المغموور في قصر فرساي الملكي (نابليون بونابارت) الذي كان من أبرز خصوم الثورة ، وصاحب الشعار المعروف «رشقة من المدفعية

وهجمة صادقة من الفرسان وينتهي كل شيء...! هو من تولى إعادة تصنيع وصياغة أهداف الثورة فيما عرف بـ (كود نابليون) - أي منظومة القوانين المدنية والجنائية ، والقواعد والمبادئ المنظمة لعلاقات الطبقات والمجتمع الجديد - والتي وضعت الثورة آخر الأمر في «مهدها التاريخي» .

كان هذا هو المسار الموضوعي لسائر الثورات والانعطافات التاريخية الكبرى - بما فيها ثورة أكتوبر الاشتراكية ، والثورات الأخرى في مختلف البلدان - وبضمنها ثورة يوليو في مصر ، وثورة الجزائر ، وثورة تموز في العراق ، وكل ما سبقها أو أعقبها من ثورات وتحولات في العالم .

وهكذا الأمر اليوم بالنسبة للانقلاب الدرامي الذي وقع في الاتحاد السوفيتي . وهنا أيضاً نتساءل : من هو قائد هذه العملية؟ أم الحزب أم هيأته القيادية العليا؟ أم غورباشوف ، أم يلتسين ، أم من كان مع هذا أو مع ذاك؟ أم إنقلابيو آب ١٩٩١ أم الذين أحبطوا خططهم وأدخلوهم في السجون؟ أمي الطبقة العاملة ، أم النقابات ، أم أجهزة المخابرات؟ وما هو دور الجيش الأحمر الجبار؟ ولم هذا الصراع الضاري بين القادة والزعماء؟ والى م سيؤول هذا الصراع؟ وما هي أوجه الاتفاق أو التعارض بين أهداف وبرامج هؤلاء ، وأولئك؟ وبالتالي ما هي الأهداف الجذرية والنهائية لهذه العملية الانقلابية الهائلة التي قوضت من الأساس بنية عالمية كبرى؟

ليس من اليسير استباق النتائج النهائية بأجوبة متكاملة أو من خلال المقارنة المبسطة . فعمليات التطور والتحول والانقلاب ، هي في ظروف عصرنا الراهن ، محكومة بعوامل ومحركات متداخلة ومعقدة الى درجة تتجاوز قدرة العقل على الاحاطة بها ، أو النفوذ الى جوهر مفاعيلها ومؤثراتها الداخلية . ولكن بالامكان - إستناداً الى ما هو مشهود أو مائل أمام الانظار - القول : إن ما حدث هنا هو إصعاب لم يهدأ بعد ؛ كما لم تبلور بشكل نهائي سائر معالمه ووجهته ، دون ان يعني ذلك إمكانية عودة أو إستعادة الاشتراكية كنظام إقتصادي - إجتماعي ، أو كنظومة من القوانين والقواعد والمبادئ السياسية والأيدولوجية التي تحكم هذا النظام . ومبرر هذا الاستنتاج هو أن مقوّمات هذا النظام قد بدأت بأسسه وبالتالي بسائر مقوماته

ومكوناته ، ثم ارتبطت هذه العملية بتوجه موضوعي لا بديل له ألا وهو الاندفاع نحو الرأسمالية والترابط مع النظام الرأسمالي العالمي .

إن ما حدث في الاتحاد السوفيتي ، كان مثل إعصار لا بد أن يقترب بالقليل أو الكثير من الدمار والحطام . ولا بد بالتالي من زمن قد يقصر أو يطول حتى يبدأ أو يتوقف ويستقر . وعند ذلك فقط يمكن رؤية النتائج واستطلاع العواقب وأشكال الرؤية . وبمعكس ذلك ، فإن احتمال التقلبات وتماقبات أطوار الصراع ، ونزوات الصدف المحكومة بفعل الضرورة تبقى قائمة . كما تظل قلقة موازين هذا الفعل ودور الإرادة العامة ، التي تتحكم أخيراً في بلورة وصياغة النتائج النهائية لهذه العملية .

إن الحكم على النتائج النهائية بمنطق التطور الايجابي والمتصاعد دوماً دون إنقطاع أو توقف أو بصورة عفوية أو حتمية ، وبالتالي تجاوز أو تجاهل حالات الاختلال والانقطاع في تطور الظاهرة أو الحركة ، هو منهج خاطيء . ذلك أن استمرار الاختلال في ميزان الصراع بين الإرادات ، وفي مجمل عملية التناقض والصراع ، الى جانب المؤثرات والضغوط المعاكسة لوجهة التغيير - كالحروب والنزاعات والغزوات والأزمات والتداعيات والاختناقات... يؤدي عادة الى إنقطاع أو توقف مؤقت في عملية التطور ، وبالتالي في وجهة التقدم .

وهذا ما وقع وتكرر على مرّ التاريخ ، بل واتخذ أحياناً طابعاً مبدئياً ومزمناً من الانكسارات والردات التي شهدتها المجتمعات في مختلف أرجاء العالم .

وبمتابعة مسيرة التاريخ البشري ، نرى مثلاً أن تضاؤل واضمحلال مقومات النهوض والاعتناق ، والخروج من حالة الانكسار والارتداد المزمّن ، تقترب عادة بحالة من الاحباط واليأس... وهنا تبرز الأديان أو يتعاظم فعلها لمواجهة هذه الحالة ومعالجتها بالتسكين والمؤاسة كمنخرج أو ملاذ للانسان من مأزق عذابه وحيرته^(١) .

إن ما يحصل عادة في مثل هذه الحالات المؤسسية ، هو تراكم واحتقان مشاعر الخيبة والحرمان والجور والعسف والخوف والعوز... مقرونة بالتطلع للانعقاد والخلاص ، والتلهف والحلم بسيادة الحق والعدالة والخير . ولكن هذه الاماني والاحلام لا تلبث كما بيّنا ، أن ترتطم بحواجز الواقع الذي يتولى محاصرتها وتطويعها

وتحويلها الى ممكنات واقعية .

لقد شهدت الأمم والشعوب والأقوام ، أو عاشت لقرون وأحقاب زمنية طويلة مثل هذه الحالات المؤسسية ، والتي أقترنت بتعاقب الأديان والرسالات التي تدعو للخير والحق والعدالة والمساواة... كما تدين الشر والباطل والظلم والعتو والعُدوان ، وذلك من خلال منظومة من القيم والمبادئ الانسانية المقترنة بالوعد والوعيد أو بالشواب والعقاب... ولكن عندما يستعصي الأمر ، جراء إرتطام هذه المثل العليا بحواجز الزمن وأحكام الواقع ، يتم اللجوء الى الموعظة والاهابة ، والى التشفيف والزهد ، ثم الى الرهينة والتصوف وبالتالي الى ترحيل أمانى وعذابات الانسان الى الدنيا الآخرة^(٢) .

وغالباً ما تقتزن هذه الحالة من الاستعصاء بتعدد الاجتهادات والمذاهب ، وبالاتقسام والتعارض والصراع ، وحتى بالحروب والنزاعات . فالدعوة الاسلامية مثلاً ، وهي الأبرز من غيرها في الاقتراب والتعامل مع الواقع وفي الاهتمام بقضايا المجتمع والدولة ، لم تستطع ، رغم إنتشارها السريع من خلال حملات التبشير والفتوحات ، ورغم طابعها التقدمي ومثلها الانسانية الرفيعة ، أن تخرق أو تقوّض أسسجة الواقع . فهي مثلاً قد جاءت مقررّة للتمايز الطبقي ، وللق الذي لم تستطع القطع بتحريمه ، رغم ان الاسلام شجّع على «إعتاق الرقاب» ودعا الى حرية الرأي والعقيدة وخطى خطوات كبرى في مجالات الحقوق والحريات ، التي شهدت تراجعاً وإنتكاساً بعد عهد الخلفاء الراشدين ، وكذلك الأمر فيما يتعلق باقوار إمتيازات الرجل على المرأة ، والقضايا المرتبطة بتوزيع الثروة والعدالة الاجتماعية . ويمتابة العديد من السور والآيات القرآنية ، يقف الانسان مبهوراً أمام ذلك التنديد الصارم بالأثرياء ومكتنزي الثروات ، الى جانب ما ورد من حكم صريح في القرآن الكريم على حق الفقراء في أموال الأغنياء «وفي أموالهم حق للسائل والمحروم» ومع ذلك لم تستطع الدعوة الاسلامية أن تتجاوز معايير الزمن ، فاكثفت بفريضة الزكاة ، والحث على الصدقة ، ورعاية الايتام ، وإطعام المساكين وأبناء السبيل .

ولهذا أيضاً لم يستطع الخليفة الصارم (عمر بن الخطاب) أن يحد من الاستغلال

أو يقلّص التفاوت المشتد بين الطبقات، وخاصة بعد الفتوحات، كما لم يستطع أن يضع حداً لآثراء وطغيان الولاة في الأمصار. وهو صاحب القول المأثور «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً». ولهذا أيضاً تملكّت (الامام علي) مشاعر الخيبة والمرارة وهو يرى مثله الانسانية العليا ترتطم بالواقع وبمواضعات العصر، وهو صاحب الأقوال المأثورة والمنفعمة بالنقمة والغیظ على الأثرياء، وبالرحمة على الفقراء والجياع^(٤).

وبعد فإن هذه العملية من التعاقب في التطورات والأطوار، في التقدم أو التوقف، هي حالة محكومة بصراع لا ينقطع. فحالة الانقطاع أو السكون المؤقت؛ أو التراجع والارتداد، لا تعني خمود أو إنطفاء جذوة التناقض المولّد للحركة. كما لا تعني بالتالي توقف عملية التطور التي تقود - كما ذكرنا آنفاً - إلى تحولات وانفجارات لاحقة تتحكم بنتائجها عوامل ومؤثرات معقدة ومتداخلة، تتجاوز ما ألفناه من أحكام حول محركات التطور وحركة التاريخ.

فالصراع الطبقي مثلاً، كان في الواقع قوة محرّكة كبرى في التأريخ البشري، ولكنه ليس القوة الأولى والأخيرة في صناعة وصياغة سائر الاحداث والتحوّلات في هذا التاريخ. كما ورد في (البيان الشيعي) مثلاً والذي يقول:

«إن تاريخ كل مجتمع إلى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ صراع بين الطبقات - فالحر والعبد، والنبيل والعامي، والسيد والاقطاعي والقن، ورئيس الحرفة والصانع، أي باختصار المضطهدون والمضطهّدون - كانوا في تعارض دائم، وكانت بينهم حرب مستمرة، تارة ظاهرة وتارة مستترة: حرب كانت تنتهي دوماً إلى انقلاب ثوري يشمل المجتمع بأسره، أو بانهيار الطبقتين المتصارعتين معاً».

ورغم أن (أنجلز) حاول في مقدمة البيان تدارك هذا التعميم من خلال قصر الصراع الطبقي على ما أسماه «التاريخ المكتوب»... إلا أن هذا الحكم الذي إُتسم بالوحدانية والقطعية، لا يمكن أن يكون المرجع الوحيد في تفسير أحداث التاريخ. فالجروب والفتوحات والغزوات الكبرى والمتلاحقة بين الأمم والشعوب، والتي أسهمت في استحداث تحولات وانقلابات مشيرة وخطيرة في كيانات وحياة البشرية،

كانت في معظمها وعلى مرّ التاريخ قد تمت بدوافع دينية أو قومية أو عرقية... ومنها مثلاً الحروب والغزوات الكبرى - الأغرريقية والرومانية والفارسية والمغولية والتركية ، والحروب الصليبية ، وحرب المائة عام (بين بريطانيا وفرنسا في القرن السادس عشر) . إن وضع التاريخ الإنساني برمته تحت فعل قانون الصراع الطبقي ، وبالتالي تفسير كل ظاهرة تطورية في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والفكر... على ضوء هذا القانون هو في تعارض مع جوهر الديالكتيك الماركسي - كمنهج علمي في التحليل والاستقراء والاستنتاج وبخاصة بالنسبة للظواهرات الكبرى ، المركبة والمعقدة ، وبضمنها التحولات والانقلابات التاريخية .

كذلك الأمر ، فيما يتعلق بالاحكام القطعية المرتبطة بالتفسير المادي للتاريخ ، من خلال قانون التناقض الأساسي والدائم المفعول بين «قوى الانتاج وعلاقات الانتاج» ، أو بين «جماعية الانتاج والملكية الخاصة لوسائل الانتاج» . ففي الفصل المعنون «الاتجاه التاريخي لتراكم رأس المال» يقول كارل ماركس في مؤلفه الشهير (رأس المال) :

«إن مركز وسائل الانتاج ، وجماعية العمل (أي صيرورة العمل إجماعياً بمشاركة ملايين الشغيلة -ع) يبلغان في نهاية الامر نقطة يصبحان معها غير متلائمين مع غلافهما الرأسمالي ، فلا يلبث هذا الغلاف أن ينفجر ويتبدد هباء وعند ذلك يفرح ناقوس النعي للملكية الرأسمالية الخاصة ، ويتم إنتزاع ملكية نازعي ملكية الآخرين» .

من خلال ذلك تم الحكم على الانهيار الحتمي للرأسمالية ، وعلى الانتصار الحتمي للاشتراكية ، أو لجمهرة الشغيلة (البروليتاريا)!

وفي سياق هذه الاحكام ، تمت محاصرة التاريخ البشري كله ، بماضيه وحاضره ومستقبله ، وبسائر أحداثه وانعطافاته وتجلياته بقانون التعاقب الحتمي للتشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية ، كما وضعت سائر ميادين الفعل الانساني ، بكل تراكيبها وتداخلاتها وتجلياتها ، وبالتالي مولداتها ومحركاتها ونتائجها ، تحت فعل هذه القوانين القطعية . بل وصنفت على رفوف (البناء الفوقي) Superstructure سائر

ميادين النشاط الانساني التي تقررهما وتحدد سماتها وبقاها وزوالها ، بنية (الاساس) الاقتصادي Basis ، أي المجموع الكلي لعلاقات الانتاج

إن عملية الصراع والحركة ، تؤول بالنتيجة - وكما أسلفنا - وفي كل الاحوال الى بروز وتكامل مكونات حالة جديدة محكومة بقوانين التناقض والصراع والحركة والتطور ، الى جانب مفاعيل ومولدات أخرى تتحكم بصيرورتها النهائية - وذلك في سياق عملية تاريخية من تعاقب التحولات النوعية في مسيرة التاريخ .

ومن هنا ، هذه الظاهرة الكونية الجديدة التي نسميها بـ (النظام العالمي الجديد) - والتي جاءت كاستجابة موضوعية للمتطلبات الجديدة للمجتمع البشري ، بفعل الضرورة التاريخية .

ومع ذلك ، فإن هذه الظاهرة «المفاجئة» والمثيرة ، والشاخصة بقوة أمام الجميع ، لا تزال موضع تساؤل واستطلاع وارتباب ، بل وعرضة لاحكام وتوصيفات مبسطة أو مناقضة لطبيعتها ومكوناتها وفعلها الراهن واللاحق .

- فالنظام العالمي الجديد - هو بالنسبة للبعض - جديد كلياً ومنقطع عن الماضي ، وبالتالي فهو متكامل البنية... مستقر وخال من التناقضات .

- وهو بالنسبة لآخرين مجرد مؤامرة أو حدث مصطنع ، أتاح للامبريالية فرصة جديدة للتحكم بمصائر البشرية بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية العالمية .

- كما انه بالنسبة للآخرين نظام تستقطب تشكيله وفاعليته دولة رأسمالية واحدة - هي الولايات المتحدة الامريكية . بينما يرى غيرهم ، إنه محكوم بعدة أقطاب متنافسة قائمة أو «كامنة» - كأوروبا في مواجهة أمريكا ، أو اليابان والصين في مواجهة أوروبا و«النمور الأربعة» في مواجهة الطرفين... الخ .

إن هذه التعارضات ، مرتبطة ، بالطبع بأسلوب خاطئ في التعامل مع الاحداث والتطورات الكبرى والمعقدة . وبمقارنة ما نشهده من اجتهادات وأحكام متداخلة أو متناقضة حول هذه الظاهرة الكونية ، نستطيع القول على سبيل التصويب لا التأنيب :
- إن هذه الاجتهادات والاستنتاجات والاحداث مردها اعتماد طريقة خاطئة أو

قاصرة في البحث تقوم على ؛

- منهج التقطيع في التعامل مع الظواهر المترابطة والمتماسكة .
- ونهج التبسيط في التعامل مع الظواهر المتداخلة والمعقدة .
- واعتماد منطق الصدفة بدلاً عن حكم الضرورة .
- والجمود العقائدي بدلاً من استقراء الواقع .

هذا الى جانب نزعة الاستعلاء ، في التخاطب مع الجمهور ، وذلك من خلال إصطفاء مفردات وتعابير ، تستهدف إشعار المواطن بالانبهار والتقاصر ، أمام مواهب الكاتب أو المفكر أو القائد السياسي!

وبالطبع ، فإن هذا المنهج أو التوجه الخاطيء في التعامل مع الواقع ، هو على النقيض من المنهج الدايالكتيكي العلمي - الذي ينبذ التقطيع والتبسيط والاعتباطية او الجمود والسفسطة... ويدعو الى تحليل الواقع من منطلق علمي وعملي . وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للمفكر والقائد السياسي ، اعتمادها للوصول الى احكام صحيحة وتوفير المواد المطلوبة لصياغة منهج علمي صحيح .

ان الطابع المركب والبالغ التعقيد والمتداخل لظواهر العصر الراهن ومنها هذا النظام العالمي الجديد - بكل تراكيبه وتجلياته وتوجهاته ، انما يتطلب التعامل الواقعي والعلمي مع ما هو شاخص او مشهود على الاقل من عناصر الترابط والتفاعل والوحدة والتناقض - كمدخل للنفوذ الى جوهر هذا التكوين العالمي الجديد . كما يستدعي جهداً مضميناً في المتابعة والاجتهاد ، والتحليل والتدقيق وصولاً الى الموقف السديد والبرنامج الصحيح .

* * *

وبعد ، فعودة الى متن الموضوع - الى النظام العالمي الجديد - بدءاً بمقدماته وروافعه الاولى ، ومن خلال التساؤل مرة اخرى... لماذا حصل الانفجار في الاتحاد السوفيتي قبل غيره ، وكان محركاً لزلزال هز العالم بأسره ، وشمل كل ميادين الحياة والعلاقات الدولية؟

لنتوقف أولاً لدى اسباب ومولدات هذا الانفجار ، قبل الاقتراب او التوقف لدى

دوافع ومكونات النظام العالمي الجديد ، وبالتالي تجلياته الراهنة وتوجهاته اللاحقة .
ان ما حدث في الاتحاد السوفيتي ، يعود أولاً وقبل كل شيء الى تراكم واحتدام تناقضاته الداخلية . والسبب في ذلك أن الاختصار والنضج في عناصر التحول في الاتحاد السوفيتي ، قد جاوزت مثيلاتها في بلدان او مناطق مماثلة اخرى في العالم . ولان الاتحاد السوفيتي ليس جزيرة منعزلة في بحر ، او بلد صغير على اطراف قارة من القارات ، بل ركن أساسي من أركان بنية العالم ، وقوة عظمى مؤثرة وفاعلة في حركة ومصائر التطور والعلاقات الدولية على نطاق العالم بأسره . فهو يشغل من مساحة الكرة الأرضية سدسها ، وكان يحتوي في مداره السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي او الايديولوجي مجموعة من الدول في ثلاث قارات تكوّن ثلث سكان الكرة الأرضية . كما كان يتراأس حلفاً عسكرياً مكافئاً لاقوى حلف عسكري في العالم ، ويمتلك من الطاقات والثروات والموارد والقدرات المادية والبشرية والعلمية والثقافية ، ما أهله لاشغال موقعه كأول او ثاني دولة عظمى في العالم . ومن هنا ، كان دوره العالمي البالغ التأثير والذي امتد حتى الفضاء الكوني .

هذا ، ويعرف الجميع حجم هذا الدور الفاعل من خلال متابعة مجريات السياسة العالمية في العقود الماضية . فكان ما يحصل في الاتحاد السوفيتي في أي ميدان ، حتى على مستوى الاعلان او التصريح . او الموقف الرسمي ، او مجرد التغيير الجزئي في التوجه البرنامجي والتعامل الدولي ، او في تراكيب الحزب وقيادة الدولة ... سرعان ما يأخذ طريقه الى العلاقات الدولية ، ويسهم بالتالي في صياغة او اعادة صياغة السياسات والمواقف على مستوى العالم . لهذا كله ، كان بديهياً أن تقتزن عملية التحول الدرامي الذي حدث في الاتحاد السوفيتي ، بهزة كبرى امتدت الى مختلف انحاء العالم .

ذلك جانب من دوافع واعراض ما حصل في هذا البلد ، وتأثيراته العالمية . ولكن لم حصل ذلك كله في الاتحاد السوفيتي أولاً ، ثم اتخذ طابع تداعيات شملت سائر البلدان الاشتراكية في اوربا ، وادى بالنتيجة الى انهيارات سريعة ، ومتعاقبة في اسس ومكونات المنظومة الاشتراكية العالمية ؟

يمكن البدء أولاً بالاجابة على تساؤل اكبر ترتبط به سائر هذه الاعراض ، وهو : هل كانت روسيا قبل الثورة - من حيث مستوى التطور الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي ، ومن حيث المعرفة والثقافة والوعي ، وبالتالي المستوى الحضاري مهيئة وناضجة لبناء الاشتراكية - كنظام اقتصادي ، اجتماعي وسياسي - متقدم ومتفوق (بسائر مقوماته وقدراته وفضائله وافضلياته) على الرأسمالية؟

لقد تولى الواقع نفسه الاجابة على هذا التساؤل بالنفي . اذ لا يمكن تشييد عمارة شامخة على ارض هشة ، فالاشتراكية كنظام انساني عادل وديمقراطي متقدم على نقيضه الرأسمالي القائم على الاستغلال والظلم والتمييز الطبقي المحاد ، كان يتطلب مقومات وأسساً وقدرات متفوقة عليه من كل وجه ، وخاصة من حيث الهياكل الانتاجية المتطورة والقادرة على تأمين الوفرة والرخاء ، او على الاقل تحقيق الكفاية واشباع الحد الأدنى من حاجات الانسان المادية والروحية - تطبيقاً لأهم مبادئ الاشتراكية ، في طورها الاول وهو «من كل حسب قدرته ، ولكل حسب عمله» .

ولكن ما حصل لم يتحقق حتى في هذا الجانب الجوهري من الاشتراكية ، ونعني به إلغاء الاستغلال الناشيء عن تراكم (فائض القيمة) وهو جوهر الرأسمالية وقوامها . فقد تم وتواصل انتزاع الفائض من قيمة العمل من جانب الدولة الاشتراكية - كما سنرى ، وبمقاييس تجسدت قبل كل شيء في ضالة الاجر ، وتدني مستوى العيش ، والنقص في السلع والخدمات... مقابل الافراط في الانفاق العسكري ، وتصاعد كلفة الجهاز البيروقراطي - إلى جانب القروض والمساعدات الخارجية ، وغير ذلك من اوجه الانفاق والتصرف بالدخل القومي . ورغم ان الواقع المعاش كان على هذه الشاكلة ، فقد تواصل الحديث عن «الاشتراكية المتطورة» وعن «اشباع الحد الأقصى»⁽⁴⁾ من حاجات الانسان المادية والروحية... وحتى عن التفوق الوشيك على الرأسمالية ، وتجاوزها في الانتاج والوفرة والتطور التكنولوجي وفي سائر الميادين ، وبالتالي تحقيق الهدف الاسمي للاشتراكية وهو «من كل حسب طاقته ، ولكل حسب حاجته»!

وقد اقترن ذلك كما هو معروف - بتخلف في الاقتصاد والكفاءة الانتاجية ، وفي

المعرفة والتكنولوجيا المتطورة ، وفي مختلف مجالات الحياة والتقدم الحضاري ، بل وفي سائر ميادين ومقومات الاشتراكية - كنظام متقدم على الرأسمالية .

ولتوثيق هذه الوقائع والأدلة يمكن الرجوع الى الكثير من المقولات والقوانين والاحكام المثالية في هذا المجال ، كما يمكن مراجعة واستقراء الواقع بتفاصيله من خلال نموذج الاشتراكية الذي تهاوى في الاتحاد السوفيتي ، وغيره من النماذج المماثلة في البلدان الاشتراكية الاخرى ، وهذا ما سنفصله لاحقاً .

واذن ، فلم تكن روسيا الموروثة من القيصرية مهيشة للاشتراكية بمعناها العلمي والواقعي ، وبجوهرها الانساني المتعارض مع الرأسمالية .

وكان هذا في الواقع ما اشار اليه كل من ماركس وانجلز اللذين كانا يتطلعان الى تحقيق الاشتراكية في اكثر البلدان الرأسمالية تطوراً وخاصة في بريطانيا والمانيا ، «حيث البروليتاريا المتقدمة النامية ، والحضارة الاوربية الارقى» .

وكان هذا ايضاً حلم لينين بعد ثورة اكتوبر وتطلعه الى البلدان الرأسمالية ، المتقدمة في اوروبا ، والمانيا بوجه خاص .

كما كان قيام الاشتراكية في روسيا ، موضع تعارض وسجال مرير بين عدد من اكبر منظري الاشتراكية ، وقادة الحركة الاشتراكية العالمية (كاوتسكي ، برنشتاين ، مارتوف ، بليخانوف ، بخارين ، اكسيلرود... الخ) .

كان لينين من قبل قد قال : «ان روسيا هي اكثر بلدان اوروبا صبغة بورجوازية صغيرة»... كما تحدث عن النقص العددي للبروليتاريا الروسية ، وعدم كفاية وعيها وتنظيمها... الا انه لم يقتنع ولم يدع الى «الجمهورية البورجوازية» وانما الى «دكتاتورية البروليتاريا» - او سلطة الطبقة العاملة باعتبارها «نموذجاً» اعلى للدولة الديمقراطية . ورغم اقراره بتخلف روسيا - كما سنرى - لكن تعامله الواقعي لظروف ما بعد الثورة ، واضطراره الى تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) ، ثم مخاوفه المشددة من العنف والبيروقراطية ، قد جعله في اواخر ايام حياته يعبر عن مخاوفه من «تحول دولة البروليتاريا الى دولة مظلمة باللون الاحمر» - على حد تعبيره .

اما ستالين ، فقد اقر هو الآخر بتخلف روسيا ، داعياً الى اللحاق والتكافؤ مع

البلدان الرأسمالية وقال : «اما ان نحقق ذلك ، أو أننا سنهلك» . ثم عاد في شباط ١٩٣١ ليقول في إحدى خطبه :

«ان إحدى ملامح تاريخ روسيا القديم هي الضربات التي عانتها جراء تخلفها» واستطرد قائلاً : «إننا وراء البلدان المتقدمة بخمسين او مئة سنة» . وعلى طريقته الخاصة دعا الى «تجاوز هذه المسافة خلال عشر سنوات»!

كان بليخانوف مثلاً قد اعتبر (موضوعات نيسان) التي اعتمدها لينين اساساً لثورة اكتوبر «ضرباً من الهذيان» . وهذا ما استحق عليه تأنيباً صارماً من جانب لينين ، ثم توصيفه لاحقاً بالخصم او عدو الثورة لانه «زعم بأن شروط الثورة الاشتراكية غير متوفرة في روسيا بعد» . والواقع انه كان يعتقد ان الثورة في روسيا يجب ان تبدأ بنظام ديمقراطي بورجوازي بديل عن النظام الارستقراطي القيصري ، وان عصرها تاريخياً كاملاً او مرحلة تاريخية حتمية يجب ان تفصل بين الثورتين البورجوازية والاشتراكية . إذ كان يرى ان التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج لم ينضج بعد في روسيا التي سلكت طريق التطور الرأسمالي متأخرة ، وحيث الفلاحون يشكلون الاغلبية ، وليس البروليتاريا أو عمال الصناعة . وقد إلتزم هذا الموقف رغم نجاح ثورة اكتوبر . ففي ٢٨ اكتوبر عام ١٩١٧ - أي بعد قيام الثورة بأيام - نشر في جريدة (الوحدة) رسالة مفتوحة وموجهة الى العمال في بتروغراد قال فيها :

«أنا أشعر بالخيبة لما وقع من أحداث في الايام الاخيرة ، لا لأنني لا أرغب في انتصار الطبقة العاملة في روسيا ، فقد كنت أدعولها بكل ما أحتزن في أعماقي من قوة . لكن (من الواجب علينا) أن نستذكر ملاحظة أنجلز التي يقول فيها : انها لمأساة تاريخية للطبقة العاملة عندما تنتزع السلطة السياسية في وقت ليست مهيأة لها بعد . إن (مثل هذا الانتزاع للسلطة) من شأنه ان يلزمها بالتراجع الى الوراء عن المواقع التي احرزتها في شباط وآذار من السنة الحالية (أي الثورة ضد القيصرية) . هذا وكان (أنجلز) قد تحدث عن المصير المأساوي لثورة غير ناضجة أو قادرة على ضمان سيطرة الطبقة التي تمثلها... إذ يجد المرء نفسه في مأزق ، لأن ما يجب ان يفعله لا يمكن ان ينجح ، وبالتالي» فان الحزب الذي يضع نفسه في موضع كهذا سائر حتماً الى الهلاك» .

ولاستكمال الاجوبة مع ما سبق من تساؤل عن علة ودوافع ما وقع في الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية ، سنعمد ، تيسيراً لمهمة القارئ ، الى تصنيف هذه الاجابات في منظومتين :

— إحداهما محكمة بعوامل داخلية ،

— والثانية محكمة بعوامل خارجية .

وسنبداً بالثانية ، بهدف تجاوزها نحو الأولى ، التي هي الأكثر شمولاً وتعقيداً .

* * *

ترتبط هذه العوامل الخارجية بمجملها مع حالة المجابهة الضارية والمزمنة مع الامبريالية أو مع الرأسمالية العالمية .

ففي إطار هذه المجابهة ، تعرض الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى الى تحديات وضغوط عاتية من جانب الدول الرأسمالية - استغرت عقوداً من الزمان - وقد امتدت هذه الضغوط الى سائر الميادين وذلك في مسعى مكشوف لاضعاف وعزل ومحاصرة البلدان الاشتراكية ، تمهيداً لتقويض أنظمتها ، وبالتالي تفكيك المنظومة الاشتراكية العالمية . وكان الرئيس الامريكي (ريغان) ، كما هو معلوم ، قد أطلق عليها ، من منطلقه هو كزعيم لأكبر دولة رأسمالية ، لقب «امبراطورية الشر»!

فالى جانب التحديات العسكرية المشتدة ، والضغوط السياسية المتواصلة ، شهد الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، أنماطاً من الحصار الاقتصادي والتمييز في التعامل التجاري ، لم تستطع منظمة التعاضد الاقتصادي (سيف أو الكوميكون كما يسمونها في الغرب) درء هذه الضغوط أو الرد عليها بقدرات ووسائل مماثلة - رغم كل ما اعتمدته من أنظمة التعامل الاقتصادي ، والتبادل التجاري ، والتعاون التكنولوجي والعلمي والثقافي .

ومعلوم ان هذه الضغوط لم تقتصر على هذه المجالات ، بل امتدت الى سائر الميادين الاخرى ، الثقافية ، والاعلامية ، والحضارية ، والنفسية ، والدعائية⁽⁵⁾ . وقد إتخذت هذه الضغوط طابع حملة تقويضية مثابرة ، تركزت على مواطن الخلل في بنية الاشتراكية وتطبيقاتها ، وخاصة القضايا الاقتصادية ، والنظام السياسي ، والعلاقات

الاجتماعية والثقافية ، ومسألة الحريات وحقوق الانسان - الى جانب القصور والتخلف في ميدان التكنولوجيا ومبتكراتها الحديثة من السلع والحاجات والخدمات... فضلاً عن مظاهر الاغتراب والعزل التي فرضت على السكان ، من خلال اسلوب الانتاج والقيود المفروضة على حرية السفر والتنقل والاقامة ، وغيرها من القيود والمحظورات .

على ان الرفاعة الاكثر فاعلية في عملية التقويض هذه كانت تتجسد في الانفاق العسكري الهائل ، الذي فرض على الاتحاد السوفيتي في إطار المجابهة وعملية «سباق التسلح» والذي تجاوز في مدها وعواقبه حدود العقل والمنطق ؛ وخاصة فيما يتعلق بركام السلاح النووي القادر على إفناء البشرية وتدمير العالم مئات المرات .

ورغم ان هذه الحقيقة كانت مدركة ومحسوبة من جانب قطبي النزاع ، إلا ان هذه العملية من سباق التسلح ، قد تواصلت واتخذت طابعاً جنونياً متصاعداً وقع عبؤه الاساسي وعواقبه المدمرة على الاقتصاد السوفيتي ، ثم على الاتحاد السوفيتي والشعب السوفيتي كله . ومرد ذلك هو التفاوت الشديد في حجم الناتج الاجمالي بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي ، وبخاصة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ؛ وبالتالي تأثير نسبة الانفاق العسكري على الاقتصاد ، والاداء الاقتصادي ، ومستوى معيشة السكان . فالناتج الاجمالي للاتحاد السوفيتي ، هو ثلث الناتج الاجمالي في الولايات المتحدة ؛ ويعني ذلك ان نسبة الانفاق العسكري في الاتحاد السوفيتي كانت تشكل نحو ثلاثة أضعاف ما هي عليه في الولايات المتحدة ، بالقياس الى حجم الناتج الاجمالي في البلدين . بل وكانت نسبة الانفاق العسكري الحقيقية الموزعة على فصول الميزانية العامة في الاتحاد السوفيتي تصل أحياناً الى ٣٥ - ٣٧٪ من إجمالي الدخل العام .

هذا بالإضافة الى حقيقة أخرى مرتبطة بهذا الوضع المختل بالنسبة لتكوينات الحلفين المتجابهين وقدراتهما ؛ وهي ان غالبية الاعضاء في (حلف الناتو) هي دول صناعية متقدمة ، بل ومساهمة بفعالية في تصنيع السلاح وفي قضايا الانفاق على جيوشها وقواتها ، وامتلاكها لترساناتها الخاصة من السلاح ؛ بينما كانت الدول الاعضاء في (حلف وارشر) وعلى مدى عقود من السنين عبثاً ثقيلًا على الاتحاد السوفيتي .

وللتلليل على هذه الحقيقة المثيرة ، يكفي ان نشير الى حجم القوات والمعدات التي تقرر سحبها من أوروبا الشرقية مؤخراً وهي تتضمن حسب الارقام المعلنة : (٦٨) ألف دبابة و(٧٠) ألف مدرعة وناقلة و(٤٦) ألف منصة صواريخ و(٢٤) ألف طائرة الى جانب (٦) ملايين من الجنود والضباط تقدر كلفة مرابطتهم في السنة الواحدة بما يقارب الى (١٦٠) مليار دولار سنوياً . أما عن الهيكل العسكري للجيش السوفيتي كله ، أو حجم الانفاق المخصص لادامته وتطويره ، فتلك مسألة يمكن تبصيرها بالمقارنة مع هذا الجزء الضخم من الجيش السوفيتي المرابط في أوروبا الشرقية .

هذه الحقيقة الصارخة ؛ الى جانب غيرها من مظاهر الاختلال في الموازنة الاقتصادية ، وفي الادارة والتخطيط ، وتوزيع الموارد ، وغيرها من الفعاليات الاقتصادية ، كانت في صلب المنهج الذي اعتمدته الرأسمالية في سعيها لتقويض الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي العالمي . وللبرهنة على ذلك يكفي استذكار ما أعلنه الرئيس الامريكاني السابق (ريغان) عندما قال : «سنجوعهم تسليحاً» وهي مقولة لا تستبطن الضمينة والعداء فحسب ، بل وتكشف علناً عن جوهر وأهداف المخطط الغربي الهادف الى تقويض الاشتراكية ، إنطلاقاً من الحقائق الأنف ذكرها ، وهذا ما تحقق للأسف الشديد .

ففي إطار المجابهة المشتدة والمزمنة ، ولدرء مخاطر التفوق العسكري من جانب المعسكر الرأسمالي ، ألزم الاتحاد السوفيتي نفسه بمبدأ التكافؤ والتفوق العسكري - رغم مبادراته المتواصلة ومنذ تأسيسه ، لدرء الحرب ونزع السلاح . ولكن طابع المجابهة ، ودوافع اللحاق والتكافؤ مع المعسكر الآخر ، قد دفعت الاتحاد السوفيتي الى مآزق الانفاق العسكري الهائل ، والى توجيه الموارد والطاقت العلمية والتكنولوجية نحو تحقيق الموازنة في أنماط وحجوم السلاح المتطور - على حساب الاقتصاد المدني وبنيته المتخلفة . وكان ذلك كله من بين ما كان مستهدفاً ومقصوداً من جانب المعسكر الرأسمالي لارهاق الاتحاد السوفيتي . ولقد شهدنا كما شهد العالم كله ، تلك الفترات المأزومة بالمخاوف والمخاطر التي عاشتها الانسانية - جراء هذه المنافسة على التفوق في إمتلاك آخر مبتكرات التكنولوجيا الحديثة من الأسلحة

المتطورة ، وأسلحة الدمار الشامل .

فلعقد من الزمان ، كانت هناك (الصواريخ النووية الجوالة) ؛ ولعقد آخر كانت هناك (القنبلة النيترونية) ، ولعقد ثالث كانت هناك (حرب النجوم)... وكان من أهداف هذا التوجه إلزام الاتحاد السوفيتي بتحصيد الانفاق العسكري ، وتركيز الموارد والطاقات لمكافئة هذه القدرات والمبتكرات أو لدفع مخاطرها ؛ وبالتالي إرهاب الاتحاد السوفيتي ، وتجويع الشعب السوفيتي ، وإيصال الاقتصاد السوفيتي الى تخوم أزمة عصبية مركبة وشاملة .

وكان هذا ما تحقق في الواقع في مستهل عقد الثمانينات ؛ حيث احتدمت هذه الازمة وبلغت حد الاستعصاء عندما طالت سائر مكونات البنية الاقتصادية وفعاليتها ، وخاصة من حيث الأداء ، والادارة ، والانتاج ، والتوزيع ، والتبادل ، والتجارة الخارجية . الى جانب ما اقترن بهذا الوضع من أزمات واختلالات خطيرة في موازين التجارة والمدفوعات ، وفي مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية . كما كان من أعراض هذه الازمة التصاعد المفاجيء لحجم الدين الخارجي ، وبروز السوق الموازية وتفاقم واتساع فاعليتها ، وتعاضل حجم الكتلة النقدية الدائرة فيها ، وذلك على خلفية الاختلال والقصور في أداء ووظائف السوق المحلي ، وتردي العلاقات الاجتماعية ، وتدني مستوى معيشة السكان .

ومما ضاعف من عوامل الاحتقان والتفجر في هذه الازمة تصاعد فعل ومؤثرات السوق الرأسمالي العالمي الذي إتخذ طابعاً جديداً - استجابة للوضع الجديد - في مجمل تكوينات ووظائف الاقتصاد العالمي .

فقد تعاظمت على نحو لا سابق له ، عمليات الترابط والاعتماد المتبادل على نطاق العالم كله ، وذلك على خلفية التقدم الهائل في ميدان العلم والتكنولوجيا ، والانماط الجديدة من تقسيم العمل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية - كما منفصل ذلك لاحقاً .

وكان لهذا كله ، دوره التفاعلي مع الاوضاع المأزومة في الاتحاد السوفيتي ، ومع التوجهات المعلنة لعملية اصلاح والتغيير (البيروسترويكا) .

وبالاستناد الى هذه الحقائق ، لم يعد بمقدور الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية ، أن يبقى بمعزل عن فعل ومؤثرات هذه التطورات والتحولات النوعية في مسيرة المجتمع العالمي ، وبخاصة حالة التدويل المتعاطم للاقتصاد العالمي ، والضرورات المفروضة على البشرية ، لتجنب مخاطر الفناء في حرب نووية محتملة .

لقد كان لذلك كله ، دوره في التحول الانقلابي الذي حدث في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، بالارتباط مع تفاقم واستخدام أزماته الداخلية - كما سنبين فيما بعد . وقد قاد هذا الوضع في آخر الامر ، وبفعل الضرورة ، الى طريق التوجه والتعامل والتفاعل مع الرأسمالية العالمية ، تمهيداً للترابط والتكامل مع بنية النظام العالمي الجديد الذي تهيمن عليه الرأسمالية .

والواقع ، إن بوادر الاحساس بوطأة وعواقب العزلة التي كان يعانيها الاتحاد السوفيتي ، ثم التحسس بمقدمات وأفاق هذا التحول ، إنما يعود لسنوات أو عقود سابقة ، أي الى تلك الفترة التي تبلور فيها التوجه نحو بناء منظومة (الأمن والتعاون الاوربي) ومن ثم الدعوة الى إقامة (البيت الاوربي المشترك) . ولكن الوضع العالمي ، وممكنات هذا التحول لم تكن ناضجة ، فاستبقى هذا الاحساس او التحسس سجيناً ضمن اسوار «المجابهة» او في الحقائق الدبلوماسية .

ومع ذلك فقد استدعت مخاطر المجابهة ، اتفاقاً على حالة مؤقتة تجسدت في (اتفاقية هلسنكي) عام ١٩٧٥ للامن والتعاون الاوربي ، وبمشاركة الولايات المتحدة وكندا - وهي الحالة التي يجري الآن تفعيلها وتطويرها ، استجابة لفعل التحولات النوعية الجديدة في العلاقات الدولية ، وفي اطار قوانين ومواصفات (النظام العالمي الجديد)^(١) .

* * *

تلك هي الاجابة المتيسرة قدر الامكان عن دور العوامل الخارجية بالنسبة لما وقع في الاتحاد السوفيتي . اما الاجابة الاشمل عن فعل الدوافع والعوامل الداخلية فنستناولها على الوجه التالي :

اتخذت عملية التغيير في البداية ، طابع اصلاح وتجديد ، او ما اطلق عليه عملية (اعادة البناء) ، كما اتخذت طابعاً متدرجاً ولبداً ، وذلك على خلفية حالة سيكولوجية موروثة ومزمنة ، لم تكن تتحمل التحول الفجائي او «الصدمة»... وكان لذلك التمهّل والتذبذب عواقبه السلبية من الصراعات والتقلبات والغموض والفوضى . وقد انطلقت هذه العملية في البداية من حالة وصفت مبدئياً بحالة (الركود والتعفن) التي ادت الى (أزمة) تتطلب حلولاً عاجلة وشاملة . وأخذاً بنظر الاعتبار المزاج السائد في المجتمع ، اعتمدت هذه العملية مبادئ اخلاقية وانسانية ، وآليات معينة مقبولة تركزت في اتجاهات الديمقراطية والمكاشفة ، والنقد والنقد الذاتي ، وقضايا العدالة والشرعية... وذلك باسم تنقية الاشتراكية من العيوب والشوائب ، «ورد الاعتبار للاشتراكية والحزب القائد» .

وقد استهدفت هذه العملية في البداية كشف ذلك الركam الثقيل من «الفسلالات والاعطاء والذنوب والشرور والجرائم»... كما كان يرد في خطب المسؤولين وقادة الحزب والدولة وكتابات الكتاب .

وفي مرحلة لاحقة ، بدأ التوجه نحو اجراء تغييرات جذرية او جوهرية في مختلف الميادين ، وبخاصة في ميادين الاقتصاد ، وحياة الحزب ، ووظائف الدولة ، والمنظمات الاجتماعية ، وقضايا الثقافة ، وحياة المجتمع... الخ . وخلال ذلك تم التركيز على انتهاء المجابهة او الحرب الباردة . وعلى تحقيق السلام ونزع السلاح ، وتطبيع العلاقات الدولية . وفي هذا السياق كانت تجري مراجعات اولية لقوانين بناء الاشتراكية ، وللاحكام التاريخية بشأن الاشتراكية . لكن هذا الموقف قد استطل لبع سنوات ، وظل منهج التعليل لمواطن الخلل الاساسي في الاشتراكية محصوراً في اطار ما سمي بـ«المقائدية الجامدة ، والتشويهات في تطبيق المبادئ» ، وبيروقراطية الحزب والدولة ، وسوء الادارة الاقتصادية» .

ولتوكيد ما سبق ، نورد فيما يلي بعض النصوص المجتزأة من مقولات بعض القادة والكتاب وفي مقدمتهم (غورباشوف) . يقولون :

— «نحن نعرف من خبرتنا الغزيرة... انه بدون النقد والنقد الذاتي يستحيل

تحقيق النجاح في تطوير الاشتراكية... فالاعتراف بالنزبه بأخطائنا... وتلافيتها لا يؤدي
الا الى تعزيز هيبه الاشتراكية» .

... «ان عملية التجديد الجارية اليوم ، هي ثورة ، بل ثورة مستمرة... في عقول
الناس وقلوبهم... وفي الاقتصاد ، والمجال الاجتماعي ، والحياة كلها» .

... «نحن لا نسير بعيداً عن الاشتراكية ، بل نظور القدرة الكامنة في النظام
الاشتراكي . وليس بعيداً عن الديمقراطية ، بل باتجاه تطوير الديمقراطية» .

... «ان الديمقراطية هي سلطة الشعب . والمكاشفة هي وسيلة الابلاغ عن
الحقيقة» .

... «يجب ان نعرف من الماضي ولاجل المستقبل كل الحقيقة ، ليس فقط عن
منجزاتنا وانتصاراتنا ، بل عن اخفاقاتنا ومصاعبنا واخطائنا ايضاً» .

... «نحن بحاجة الى مزيد من الاشتراكية... الى اشتراكية متجددة ومتطورة
باستمرار ، وقادرة على ان تكون طليعة الحضارة البشرية - اقتصادياً وثقافياً واخلاقياً» .

... «ان النقد والمكاشفة يجب ان يسخرهما لحماية المجتمع سياسياً واخلاقياً ،
فلا اشتراكية بدون ديمقراطية» .

... «ان الرسالة التاريخية للاشتراكية هي اعلاء شأن الانسان» .

وهكذا تنتظم جميع مفاصل هذه العملية من الاصلاح والتغيير ، منظمومة
شاملة من القيم الانسانية والمبادئ الاخلاقية . وهذا ما اكد عليه (غورباشوف)
بقوله :

«ان الاصطدام الحاد بالظواهر السلبية ، كان في الميدان الاخلاقي بالذات» .
كما جرى التاكيد على ذلك في اجتماع كامل للجنة المركزية عام ١٩٨٧ - حيث
دعت قرارات الاجتماع الى : «ضرورة العمل على تكوين مناخ روحي واخلاقي
جديد ، واجتثاث كافة انواع الانحراف عن قواعد الاخلاق الاشتراكية... كما دعت
هذه القرارات الى ادانة سائر اشكال النواقص والانتهاكات للقيم الانسانية والمبادئ
الاخلاقية ، وخاصة داخل الحزب - كما سنرى . وخلال هذه المناسبة ، اكد
(غورباشوف) على «اهمية ترسيخ الشرعية ونصرة العدالة»... بعد ان ادان بشدة مظاهر

«خرق الشرعية - وانتهاك القانون من قبل بعض الهيئات الساهرة على حماية القانون وغض انظارهم عن الجرائم الضخمة...» كما تواصلت الادانة الصارخة لـ«الزيف ، وضيق الافق ، وعقم الاخلاق ، وعدم الثقة... والتشويشات والتراجعات عن مثل الاشتراكية» . وفي مقابل ذلك تواترت الدعوة الى الصدق ، والاستقامة ، ونقاوة الضمير ، والوجدان .

- وبصدد البيروقراطية ، تحدثت الصحافة عن هذه الظاهرة التي وصفتها بـ«البلاء» وسمتها بـ«العار» كما ذكرت بموقف لينين من «الفطرسة الشيوعية» وقالت :

«ان حياة الانسان تكون مقدسة فقط عندما لا يجرؤ احد على الاعتداء عليها» . ولم تتحرج عن وصف بعض الناس بـ«المحتالين والمطلخة ايديهم بدماء الغير» وعن «انماط من المافيا... والاعطاء القضائية المأساوية والرهيبه...» ورغم التذكير والتحذير ، والادانة والتنديد ، والكشف العلني للمحاكمات الجائرة التي تمت في عهد (ستالين) والمذابح الجماعية ، والاثام والجرائم الرهيبة التي ارتكبت ، الا انها ردت الى «غواية السلطة والتسلط والتفرد والديكتاتورية ، والنزعات الفردية الدموية» ، دون التطرق الى مبدأ القمع والعنف في صلب النظرية. كما سنرى . كما عزيت اسباب تراكم وتواصل المظاهر السلبية في تكوين ومواقف الافراد الى اعراض وتأثيرات «الركود المشوه» .

- اما بشأن (الدوغماتية) - او الجمود العقائدي ، فقد وصفت بـ«القبالب الكلامية» او «البلاغة الكلامية المنمقة» وخاصة لدى الحديث عن «الاشتراكية الواقعية»...!... وانها بالتالي عجزت يحول العالم الى طاقم من الحقائق والمباديء المعصومة عن الخطأ... والتي جعل منها البعض مبدءاً «سياسياً» ، وخلقياً ، وثقافياً ، ادت الى ترسيخ الوضعية المتفردة لبعض الاشخاص والجماعات على حساب الآخرين. وهنا ، يتم الاخضاء ايضاً عن فعل القوانين المعتمدة في بناء الاشتراكية. كما سنرى .

- وبصدد الخطايا والشرور الاخرى ، يجري الحديث عن «التكاليف الانسانية

والروحية الجسيمة (لا المادية فحسب) التي عاناها المجتمع في عهد الركود والفساد ، وعن الانتهاكات الوقحة للشرعية الاشتراكية ، وعن تفاقم الكفر بمبادئ ديمقراطية اساسية - كالحرمة الشخصية ، وتساوي الجميع امام القانون ، وعدالة المحاكم ، وعن محنة ذلك المواطن الذي يدافع عن شرفه وكرامته الشخصية ضد الالهات المظالمة...»

— كما يجري الحديث في معرض آخر ، عن «المخاتلة ، والفساد ، والدعارة والرشوة» ، مع التأكيد على الاهمية القصوى لمبدأ العلانية ومصارحة الجماهير بالحقائق .

اما رئيس الوزراء آنذاك (ريجكوف) فقد اشار الى ان «دروس الماضي هي التي دفعت الى وضع الديمقراطية في مركز الاهتمام» . ومع ذلك فقد شدد على «اهمية المركزية الديمقراطية» ودعا الى «الكفاح بشكل حاسم ضد الظواهر الغريبة من الاشتراكية» مختتماً كلمته بالقول : «ان نجاح التحولات التي بدأت في الاتحاد السوفيتي يتوقف عليها مستقبل البلاد ، ومصائر الاشتراكية ، وكل الحضارة العالمية» . وكان غورباشوف متفقاً معه عندما قال : «ان المشكلة لا تكمن في الاشتراكية ، بل في تطبيق الاشتراكية» .



لقد تقصدنا ايراد واختزال وتنسيق هذه النصوص والمقتسبات بهدف ابراز ملامح ومعالم الوضع الذي كان سائداً في الاتحاد السوفيتي لدى البدء بعملية التغيير واعادة البناء ، وذلك للتخفيف من عناء القاريء في متابعة جزئيات وتفاصيل هذه الصورة المتداخلة والمعقدة .

ومن كل ما سبق ، يمكن رؤية مجمل اعراض النواقص والضلالات والاعطاء والخطايا الغريبة عن الاشتراكية ، ومبادئ الاشتراكية ، ومن ثم الاشتراكية ومثلها الانسانية الرفيعة .

غير ان نهج تحليل وتعليل مولدات هذه الاعراض والاضاع ، قد حوصرت كما بينا في اطار : الجمود ، والتشويه ، والبيروقراطية ، وسوء الادارة الاقتصادية والضغط

الخارجية ؛ وبالتالي العوامل والظروف الداخلية دون اقتراب مما هو فاعل واساسي في هذا كله ، وهو - كما ذكرنا قبلاً : عدم نضوج روميا للاشتراكية (التي سنتطرق اليها حالاً) . وقد ارتبط ذلك كله ، وكما اشرنا آنفاً ، بحالة غير مدركة تماماً ، وكما يبدو ، لفعل قوانين التحول الموضوعية ، الى جانب عدم توفر الوفاق او الاتفاق على وجهة وبرامج ومصائر عملية التغيير من قبل المبادرين اليها والقائمين عليها . ولذلك ، ظلت كل الحلول تدور في مدار «الاشتراكية» او ضمن مساعي «تنقية الاشتراكية» ، او «محاولة اصلاحها وتقويمها» أو «رد الاعتبار لها»! وهكذا تم اختزال هذه العملية الانقلابية الكبرى (البريسترويكيا) - الى مجرد عملية اصلاح ، او ترقيع ، او ترميم .

ولكن مجرى التطور - كما بينا - لا يستأذن عادة ارادات الافراد ، كما ان الظروف التاريخية لا تستأذن نزوات الاقدار . ولذا اتخذت هذه العملية طابعاً انقلابياً مشيراً ، اسهم - كما اسلفنا - في تدشين وتفعيل عملية تحولات عالمية شاملة فرضتها حالات الترابط والوحدة (والتناقض) في مسيرة العالم . ومن هنا ، يمكن القول ان هذه العملية لم تكن سوفيتية بحتة ، او انقلاباً عشوائياً في سير التاريخ الانساني . فقد كان محرکها - كما بينا آنفاً - هو نضوج شروطها ، وتفاقم تناقضاتها ، ثم انفجارها . وكل ما في الامر ان هذه الحالة ، كانت في الاتحاد السوفيتي وبالتالي في البلدان الاشتراكية الاخرى ، اكثر احتمالاً واحتقاناً وتفجراً . وهذا ما حصل وتحقق ، واتخذ بالتالي دور رافعة اساسية في ترسيم وارساء معالم عصر جديد ، او ابراز مكونات أو مقومات (نظام عالمي جديد) .



وبعد ، فلنشرع في تناول مسببات ودوافع هذا التحول الذي حصل في الاتحاد السوفيتي ، اي منظومة العوامل الداخلية - بعد ان تجاوزنا غيرها من عوامل خارجية - وذلك من خلال تجاوز المظهر (في هذه الظاهرة الكبرى) الى الجوهر ، مع استبعاد نهج العقائدية الجامدة ، واسلوب التقطيع والتجزئ والتبسيط ، وبالتالي اقصاء منطق المؤامرة وتعظيم دور الافراد .

ولنبداً أولاً بأبعاد بعض هذه الاوهام عن جسم الحقيقة - ومنها ما لا يزال معتمداً

في التحليل والتعليل ، وفي صياغة الموقف من جانب بعض الاحزاب والحركات المنغلقة على نفسها حتى الآن .

- فهناك من يرى ان ما حدث في الاتحاد السوفيتي هو مجرد «مؤامرة امبريالية» محبوكة ، مدبرة ، لاغير!

- وهناك من يرى انها عملية هدم او ثأر وانتقام من جانب اليهود - وهناك من يعزو هذه العملية الى نفر من العملاء والمتردين وخونة المبادئ الخ . هنا يبرز سؤال : اذا كان الامر كذلك ، بالنسبة لهذه العملية الكبرى من التحول الذي زلزل العالم ، فينبغي على دعاة هذه التفاسير والاحكام ، ان يجيبوا على تساؤلات كبيرة للغاية وهي :

- اين دور الحزب بقدراته الضخمة ، وتجربته الغدة ، وبأعضائه وملاكاته الخبيرة والمدربة ، والذين تجاوز تعدادهم عشرين مليوناً ؟
- واين هم منتسبو منظمة الشيبة الشيوعية ، بطاقتهم ، وحماستهم وتربيتهم ، والذين جاوز تعدادهم (الثلاثين) مليوناً .

- وماذا كان دور النقابات العمالية التي كانت تضم نحو (سبعة وثلاثين مليوناً) ، في الذود عن حزب الطبقة العاملة ، وسلطة الطبقة العاملة ؟

- ولماذا هذا الموقف السلبي من جانب الجيش الاحمر الجبار ، بملايين مقاتليه ، وترسانة اسلحته الهائلة ، ومآثره وامجاده ، وعزته الوطنية ، وتقاليد الثورية ؟
ان من يتابع احداث التاريخ بعين بصيرة ، ويعتمد العلم والعقل والتجربة في تفسير هذه الاحداث ، لا يمكن الا ان يستخلص الحقيقة من هذه التساؤلات الكبرى والمثيرة ، وان يستبعد من ذهنه ومن منهجه في التحليل مثل تلك الاحكام المبسطة عن دوافع واسباب هذه العملية الكبرى وسواها في مسيرة التاريخ . فليس بمقدور المؤامرة والديسيسة ، ان تحقق مثل هذا التحول الجذري الهائل والشامل الذي وقع في الاتحاد السوفيتي ، بمعزل عن توضيح واختصار تناقضاته ، وتكامل مقوماته . وليس بمقدور الافراد في اية حالة من الحالات ان يقوضوا باظافهم عمارة شامخة ، ذلك ان فعل الازادة الفردية - كما اسلفنا - هو في آخر الامر محكوم بفعل الضرورة .

لهذا كله ، سنقول مبدئياً ، وبقناعة وبيقين ، مستنديين الى منطق العلم والى مقارنة الحكم بالواقع - ان مرد كل ما حصل في الاتحاد السوفيتي ، انما يعود ، في الجوهر والاساس ، الى اخطاء ونواقص ، واختلالات بنيوية ، في المنظومة النظرية والتطبيقية لبناء المجتمع الاشتراكي .

ومن هذا المنطلق ، سنتناول اهم المسائل المرتبطة بهذا الاستنتاج والحكم - وذلك من خلال ستة محاور (او فصول) - وهي :

- ١- الملكية العامة لوسائل الانتاج
- ٢- اسلوب الانتاج والادارة الاقتصادية
- ٣- السلطة السياسية (الحزب والدولة)
- ٤- القومية والاممية
- ٥- العالم الروحي للانسان (الدين والثقافة)
- ٦- النظرة الى العالم والعلاقات الخارجية .

الهوامش

- (١) ما كل ما هو جديد حميد . وقد قلت لمستمعي محاضرة ألقيتها قبل أربع سنوات : ليس النظام العالمي القديم هو الفردوس المفقود ولا النظام العالمي الجديد هو الفردوس الموعود . كما ان للنظام العالمي الجديد ليس صبغة ضميم ، ولا هو إنقلاب في وعي الانسان أو في المنظومة الأخلاقية للدول والشعوب ، .
- (٢) وهذا ما نشهده اليوم مثلاً في روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً . وهو البلد الذي إحتد العلمانية والمادية والاتحاد مذهباً سائداً في الدولة والمجتمع ، وسياسة ثابتة ومثابرة في التعامل مع المواطنين ومحاصرة الاديان والمعتقد الدينية . وهو ما حصل قبلاً في روسيا أيضاً لدى فشل وقمع ثورة الشعب عام ١٩٠٥ - حيث برز الدين كملاذ من الاخفاق والاحباط ، واستعدا الى أحفائه أبرز الفلاسفة والمفكرين الماديين وقادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي أمثال : بوغدانوف وبزاروف ولوناشارسكي ، وحتى أبرز الكتائب الماديين من أمثال مكسيم غوركي . بينما إتخذ لينين موقفاً مناضفاً في هذه الفترة بالذات تجسّد في مؤلفه (المادية والنقد التجريبي) .
- كما أن هذا هو ما حصل إثر المآسي التي أفروزتها الحرب الدموية الطويلة الأمد بين الهوغونوت والكاثوليك ،

في القرن السادس عشر ، حيث ولدت الى جانب الرغبة الشاملة في السلام والعطف على النظام الملكي الاستبدادي المطلق ، تطلعا شديدا للاحتكام الى القواعد الانسانية في الدين وشيوع مشاعر التسامح الديني .

وهذا الوضع هو ما سبق أن أشار اليه (ماركس) بقوله : «ان المنقذ الدائم للانسان من الضعف هو الايمان بالمعجزات» .

كما انه هو ما يتكرر الآن في موسكو على لسان بعض القادة السياسيين والمنظرين الماركسيين الذين يؤكدون على ان بين المسيحيين والماركسيين وبين الماركسية والاديان «مبدأ إنساني مشترك» .

(٣) وفي هذا الصدد ، غالبا ما يتكلم الحكام والمتجبرون والازنماء على مقولات ملفقة وأحاديث غير موثقة لتبرير ظلمهم للناس . فهناك الاحاديث المزعومة من قبيل : المال وسخ الدنيا ، والفقراء عيال الله ! وحديث منسوب لابي مسلم الخراساني يقول فيه على لسان الرسول (ص) «ان أكثر الناس جوراً في الدنيا أكثرهم شبعاً في الآخرة»...الخ وهي في تعارض مع الاحاديث الموثقة ومع المقولات الصحيحة المنقولة عن الرسول وعن الخلفاء الراشدين .

وتنسب إلى تلك الفترة الأقوال والدعوات التالية : «لا تكن عبد غيرك وقد خلقك الله حراً» . «ان آدم لم يلد عبداً ولا أمة... والناس كلهم أحرار» . والدعوة إلى : «أخذ فصول الاغتياث وردعا الى الفقراء» . والقول : «ما اخترت فقير إلا بئس غني» . «ليس مؤمناً من بات شعباً وجاره جائع» . ومن ثم : «كاد الفقر أن يكون كفراً» . وكان الخليفة العادل (عمر بن الخطاب) هو من أنشأ بيت المال وكان يحاسب عماله حساباً عسيراً ، ويغفل لهم في القول ، ويتنزه منهم ما كسبه لبيت المال ليقتسم نصفه على الفقراء ، وهو صاحب القول المأثور : «لكل وسابقته ، ولكل وعمله ، ولكل وحاجته» .

ولكن ما حصل بعد الفتح ، وبخاصة منذ بدء خلافة (عثمان) قد أخذ منحى آخر ، رغم ان عثمان تبرع بالكثير من أمواله ، واحتق رقاب المثبات من العبيد من ماله الخاص . ومع ذلك فقد عمّ الشراء ، وحياسة الأراضي والأموال ، واقتناء الأماء والعبيد ، وغير ذلك مما كان متعارفاً مع المثل والقيم المثالية للإسلام . وهذا ما استثار نعمة (أبو ذر الغفاري) الذي اهتز الناس ، واختار له ملجئاً في الصحراء . وهو صاحب القول المأثور : «عجبت لامرئ ينام ليله جائعاً ولا يخرج على الناس شاهراً سيفه» . وهكذا أخفق (أبو ذر) في تحقيق أمانيه وأحلامه المثالية ، كما أخفقت لوراث العبيد والجباة في العهد العباسي ، وكذلك أنكار ومشاريع الاشتراكيين الطوباويين في أوروبا . كما لم يتحقق - كما أسلفنا - حلم روسو في التعاقد الاجتماعي بين الحاكمين والمحكومين .

وحول مثل هذه الاختفاقات يقول المفكر الروسي الكبير (لوناشارسكي) :

«إن الشخصيات النبيلة في التاريخ ، غالباً ما تلقى مصرعها في الاشتباك مع الواقع ؛ لا لأنها لم تستوعبه ، بل لأنها لا تريد أن تتنازل عن مثالياتها العليا التي تعتبر عصية على التحقيق في الظروف المعطاة» .

وعن هذا أيضاً تحدثت ماركس وأنجلز عن حالة يجد المرء نفسه فيها مجبراً على تحمل الحكم في حقبة لا تكون فيها الحركة قد نضجت بعد لتحقيق أهدافها ، وعند ذلك سيجد هذا الانسان نفسه في مأزق ، لأن ما سيفعله سيتناقض مع كل مبادئه وأهدافه السامية .

هذه المثل والمبادئ ، ووسائل ترحيل أمانيه وعذاباته الانسان ، وبالتالي مؤسساته ووعده بالخلاص وسيادة الحق والعدل والخير ، هو ما تشترك به سائر الاديان ومنها الدين اليهودي والمسيحي . فالسعادة والسلام

والرفاء على الأرض هي مجرد حلم أو محض خيال . ولهذا يتحدث (الأنجيل) عن سماوات جديدة وأرض جديدة تنتظر وعد الله لتوطين عباده الصالحين . ذلك ان الله قد اختار لآدم وحواء مقاماً في الجنة على الأرض ولكنهما عصياه . ومع ذلك فإن قصد الله لم يتغير ، بل يجب أن يتحقق بصورة عالم جديد ، سيكون هو مملكة الله التي سبها للتحريرين والطيبين ، الذين سينعمون بها إلى الأبد ، ويعيشون فيها دون كراهية أو خصومة أو حروب ، ودونما استغلال أو غدر أو عناء . كما وعد الأنجيل . كما ان الله سينخلص الخبيرين من رعاياه من التخاذل والخيف والكراهية ، ومن الشجر والسام والقلق ، وسينعش الصحرار والأرض الفاحلة بدلق المياه والتخصرة ، وسيؤمن علاقات السلم والمؤانسة بين اللذئب والحمل... وبين الانسان والحيوان ، كما وسينخلص الانسان من الامراض والجراح والاحزان ، وسيزيل كل دمة من كل عين ، فلا حزن ولا بكاء ولا آلام... إذ لا موت ولا مرض...
«فالخلود قادم بإرادة الخالق المحبوب»!

(٤) بدلاً من الحديث عن «الحد الأقصى» من اشباع حاجات الناس المادية والروحية المتنامية باستمرار - كما ورد في برنامج الحزب - كان الناس في موسكو يتحدثون بتهكم ومرارة عن «الحد الأدنى من الخيرات المادية» والحد الأدنى من العدالة الاجتماعية ، والحد الأدنى من الحرية والديمقراطية...
كما كانوا يقولون ان الاشتراكية قد نفت في الواقع شخصية الانسان . وان النظام السوفيتي كان في الواقع رأسمالية دولة أكثر منه نظاماً اشتراكياً .

(٥) كان (غورباشوف) قد أكد على ذلك منذ بضع سنوات ، حيث قال : «إن الهجوم المكثف الاقتصادي والسياسي والنفسي والعسكري الذي بدأته الرجعية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، قد أملتته حالة أوضاعنا الداخلية ، إلى جانب الأسباب الأخرى...» .

(٦) يمكن القول أيضاً ان هذا الاحساس انما يرجع إلى المؤتمر العشرين ، وإلى دور (غورباشوف) في محاولة التجديد والاصلاح ، وفك العزلة عن الاتحاد السوفيتي ، وانها المجابهة أو الحرب الباردة ، من خلال ابراز شعار التعايش السلمي ، ومحاولات ومبادرات عديدة ارتطمت (سوية مع تطلعات واحكامه الرومانسية عن مستقبل الاشتراكية و«دفن» الرأسمالية) باحكام ومواضعات عصره التي حاصرت واستطنته . وبالمثل كان (اندريوف) من المبادرين إلى الاصلاح والتجديد الذي تولاه غيره وهو (غورباشوف) . فقد حتم الوضع الذي تكون في الاتحاد السوفياتي ، وبالارتباط مع التطورات الجديدة في العالم ، بروز المبادر أو المحرك لهذه العملية التي تهيأت ونضجت مقوماتها . ولذا ، يبرز (غورباشوف) الذي سيبقى اسمه في سجل التأريخ مرتبطاً بهذه العملية (البيروسترويكا) ثم ما آلت اليه من تداعيات . كما سيبقى مع انصاره قبلاً ، ثم مع منافسيه أو خصومه لاحقاً ، شركاء متوافقين ومتعارضين في صياغة (الارادة العامة) التي تعكمت أو مستحكمة في النتائج النهائية لهذه العملية الانقلابية الكبرى .

المحور الأول

الملكية العامة لوسائل الانتاج

تعتبر مسألة الملكية الاجتماعية ، او بالاحرى ملكية الدولة للقوى المنتجة ووسائل الانتاج ، عماد وهيكل البنية الاشتراكية ؛ والهدف الاساسي او النهائي للثورة الاشتراكية .

وهذا النمط من الملكية ، ترتبط سائر محاور النظام الاشتراكي ، وبخاصة اسلوب الانتاج الاشتراكي ، والسلطة السياسية ، ووظائف الدولة ، والحزب ، والنقابات ، والمنظمات الاجتماعية ، والمنظومات والآليات الاقتصادية ، والعلاقات الاجتماعية... الى جانب الدستور والقوانين ، ومناهج الثقافة والعلوم ، وسائر القضايا الاخرى المرتبطة بما يسمى بـ(البناء الفوقي) .

وللتدليل على هذه الحقيقة ، نضع جانباً ، ما سبق ان اعتمد كمبررات لتراكم واحتدام أزمة الاشتراكية ، واسباب تداعي وانهيار النظام الاشتراكي - وهو ما سبق ان تطرقنا اليه . كما نرجيء الحديث مؤقتاً عن ما تواصل الالتزام به حتى عام ١٩٨٩ من قوانين بناء الاشتراكية وفي مقدمتها «تصفية الملكية الرأسمالية واقامة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الاساسية» (القانون الثاني بعد السلطة السياسية)... ونبادر الى استقراء الاحكام النظرية الخاصة بالاشتراكية ، وبالثورة الاشتراكية ، ولا سيما ما يتعلق بالملكية العامة لوسائل الانتاج ، وذلك من خلال ايراد بعض النصوص المجتزأة ، ابتداءً من منابعها النظرية ، وانتهاءً باشكال تطبيقها :

... جاء في (البيان الشيوعي) لماركس وانجلز ما يلي :

* «... لا تستطيع البروليتاريا الاستيلاء على القوى المنتجة الاجتماعية الا بهدم اسلوب التملك الخاص بها» .

* «... لا تملك البروليتاريا شيئاً خاصاً بها حتى تصونه... فعليها اذن ان تهدم كل ما كان يحمي ويصون الملكية الخاصة» .

* «ستستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية من اجل انتزاع الرأسمال من البرجوازية ، ومركزه جميع وسائل الانتاج بايدي الدولة... ولا يتم ذلك الا بخرق حق التملك وعلاقات الانتاج بالشدة والعنف» .

— وهنا يجري تعداد عشرة تدابير لتحقيق ذلك ، ومن بينها :

«نزع الملكية العقارية... فرض ضرائب تصاعدية... إلغاء الوراثة... مصادرة املاك المهاجرين والعصاة المتمردين... إلخ .

والخلاصة - كما ورد في (البيان الشيوعي) :

«فان الشيوعيين يؤيدون في كل قطر من الاقطار كل حركة ثورية ضد النظام الاجتماعي والسياسي القائم . وفي كل هذه الحركات ، يضعون في المقدمة مسألة الملكية باعتبارها المسألة الاساسية في الحركة ، مهما كانت الدرجة التي بلغت هذه المسألة في تطورها» .

* وكان ماركس - كما اوردنا آنفاً قد تحدث في (رأس المال) عن حتمية انفجار التناقض بين الملكية الخاصة وجماعية الانتاج ، حيث قال : «وبالتالي ، سيقزع ناقوس النعي للملكية الرأسمالية الخاصة... ويتم نزع ملكية نازعي ملكية الآخرين» .

تلك مجرد نماذج من احكام ومقولات كلاسيكية كثيرة... قاطعة وواضحة . ولاستكمال الصورة نورد مثيلاتها من المقولات والتطبيقات ، وخاصة من جانب (لينين) :

يقول :

* «... لا يمكن التغلب على الرأسمالية دون إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج...»

* كما دعا الى «... مصادرة البنوك ، والمصانع ، والسكك الحديدية ، والاملاك الزراعية الكبرى» . ورداً على (كاوتسكي) الذي لام البلاشفة لتجريدهم الفلاحين الميسورين من حق الانتخاب ، وارسال الفصائل المسلحة من العمال الى الريف لانتزاع فائض الحبوب من الفلاحين ، قال لينين :

«تلك مأثرة لنا ، لاننا نرسل الى القرى فصائل مسلحة من العمال تعلن جهاراً بأنها تحقق دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الفقراء... وتصادر من المضاربين والفلاحين الاغنياء فائض الحبوب التي يخفونها... نحن ضد الرأسماليين ، بمن فيهم الريفيون الاغنياء ، اي الكولاك... هنا فقط تصبح الثورة ، ثورة اشتراكية»...

* كما يؤكد على استحالة التوفيق بين مصالح فقراء الفلاحين والكولاك ، داعياً الى «القضاء على الملكية العقارية» .

* وفي معرض رده على (كاوتسكي) ايضاً (الذي كان يدعو الى تقسيم الارض الى حصص صغيرة وتمليكها للفلاحين) يقول لينين :

«... ذلك شعار بورجوازي صغير ليس فيه ذرة من الاشتراكية... فهو (اي كاوتسكي) نسي ان السلطة السوفيتية قد ألغت كل ملكية الارض» .

* ورغم مؤاخذات (كاوتسكي) وتأكيده على «ان الانتاج الصغير يطمح عادة الى الملكية الخاصة الكاملة لوسائل الانتاج ، فقد صدرت في ١٩ شباط ١٩١٨ مراسيم الحكومة السوفيتية بتأميم املاك الملاكين ، والعائلة القيصريّة ، والاديرة والكنايس - مع كل ممتلكاتها وابنتها ومواشيها... دون اي تمويه... وبالتالي جعل ملكية الارض ملكية اجتماعية ، وتحويل كل الملكيات الخاصة من الاراضي والادوات الى السلطة السوفيتية . هذا الى جانب تطوير الزراعة الجماعية على حساب الاستثمارات الفردية بغية الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكي» .

* وكان لينين قد أكد ايضاً على «ان إلغاء الملكية الخاصة للارض يعني تأميمها... وان هذا التأميم قد اعطى للدولة البروليتارية الحد الاقصى من الامكانيات للانتقال الى الاشتراكية في الزراعة» .

* كما واصل ردوده القاسية على (كاوتسكي) الذي ارتأى تمليك عمال

المناجم والمصانع... المرافق الصناعية ، منتقداً مراسيم الحكومة السوفيتية في ميدان الاقتصاد والنشاط الاقتصادي ، حيث قال :

«انها في منتهى التناقض ، ويستحيل تحقيق النتائج المرجوة منها» . معتبراً «ان ذلك كله هو احدى نتائج الديكتاتورية وسحق الديمقراطية» .

* وفي مقالة كتبها (لينين) بعنوان (المبادرة الكبرى) قال :

«واضح انه من اجل محو الطبقات تماماً ، لا يكفي اسقاط المستغلين ، أي الملاكين العقاريين والرأسماليين . لا يكفي إلغاء ملكيتهم ، انما ينبغي ايضاً إلغاء كل ملكية خاصة لوسائل الانتاج» .

* وفي موضوعاته عن (الديمقراطية البرجوازية ودكتاتورية البروليتاريا) قال عن دكتاتورية البرجوازية بأنها «دكتاتورية الاقطاعيين والبرجوازيين... التي كانت تسحق بالقوة مقاومة الاغلبية الساحقة من السكان - اي الشغيلة» . «اما دكتاتورية البروليتاريا فهي على العكس ، تسحق بالقوة مقاومة المستغلين ، اي انها تسحق اقلية ضئيلة من السكان - الملاكين العقاريين والرأسماليين» .

«ان دكتاتورية البروليتاريا ، ستنزع من الرأسماليين ، ولصالح الشغيلة ، بيوت الملاكين العقاريين ، وخيرة العمارات والمطابخ...» .

هذا ، وقد اقترنت موضوعة الملكية العامة او بالاحرى ملكية الدولة - كما سنرى ، باستنتاجات واحكام رومانسية ، تجاوزت الواقع ، واحكام الزمن ، وخاصة فيما يتعلق بالاداء الاقتصادي ، والادارة الاقتصادية ، والوفرة في الانتاج . كما اعتمدت المثالية في التعامل مع غريزة الانسان ونزوعه الى التملك ، مستبعدة من الطبيعة الانسانية كل ما هو متاصل وموروث من النزعات كالمصالح الشخصية . هذا الى جانب القيين بامكانية بناء مجتمع نموذجي «تنعدم فيه الطبقات ، وتزول الدولة ، وتحقق المساواة... وتسود الحرية ، ويعتاد البشر طوعاً على مراعاة سائر القواعد الاولى للحياة في المجتمع»^(١) .

ورغم ان ماركس وهو يتحدث عن الطور الاول من المجتمع الشيوعي ، قد اكد على ان «تحويل وسائل الانتاج الى ملكية عامة للمجتمع (اي تحقيق الاشتراكية)

لا يحقق المساواة والعدالة المنشودة بصورة كاملة ، الا انه في حديثه عن الطور الاعلى من المجتمع الشيوعي ، اعتبر «ان زوال خضوع الافراد المذل لتقسيم العمل ، وزوال التضاد بين العمل الفكري والعمل اليدوي ، سيؤدي الى ان يصبح العمل لا وسيلة للعيش فقط ، بل الحاجة الاولى للحياة ايضاً» ويضيف قائلاً :

«وحين تتنامى القوى المنتجة مع تطور الافراد من جميع النواحي ، وحين تتدفق جميع بناييع الثروة الجماعية بفيض وغزارة ، حينذاك فقط ، يمكن تجاوز الافق الضيق للحق البورجوازي (اي التوزيع حسب العمل -ع) تجاوزاً تاماً ، ويصبح بإمكان المجتمع ان يسجل على رايته «من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته» .

ولبلوغ هذه الامنية ، اعتبر (ماركس - وايدو في ذلك لينين) ، ان القضاء على الملكية الخاصة وتحويل وسائل الانتاج الى ملكية عامة (او اجتماعية) - هو المدخل والوسيلة لتطور القوى المنتجة . ذلك ان الرأسمالية - على حد تعبير لينين : «تعميق هذا التطور ، رغم التقدم الذي بلغته التكنولوجيا الحديثة» بحيث نستطيع ان نقول بثوق ويقين ، ان مصادرة الرأسماليين ، تسفر لا محالة عن تطور قوى المجتمع المنتجة تطوراً هائلاً

ويضيف :

«وفي هذه الحالة لا يعود المرء مرغماً على العمل نصف ساعة زيادة على ما يعمل شخص آخر ، وان لا يقبض اجرة اقل من اجرة الآخر»... مشيراً في الوقت نفسه ، الى «انه لن يعود من الضروري تقنين المنتجات (اي توزيعها بصورة حصص) من قبل المجتمع... فكل فرد سيأخذ بحرية «حسب حاجته» .

وبعد ان يؤكد على «اهمية الرقابة الصارمة جداً» على مقاييس العمل والاستهلاك ، وهي رقابة يجب ان تبدأ من مصادرة ملكية الرأسماليين ، ومن رقابة العمال على الرأسماليين... يعود فيتحدث عن : «تحويل جميع المواطنين الى شغيلة ومستخدمين في «نقابة كبيرة واحدة للشعب كله» - اي دولة سوفيات العمال والجنود... وبالتالي «سيصبح المجتمع كله مكتباً واحداً ، ومعملاً واحداً ، يتساوى فيه الجميع في العمل وفي الاجور» .

ورغم استدراقات (ماركس وانجلز) وتخرجهما عن تحديد فترة زمنية لحلول
الطور الاعلى من الشيوعية ، او تقديم صورة متكاملة عن النظام الاشتراكي حتى في
طوره الاول ، فقد تواصل الحلم بحلول هذا الطور - كما رأينا من بعض مقولات
لينين ، وكما سنرى من خلال الموضوعات والنصوص الموثقة في برنامج الحزب ،
وفي كتابات علماء الاقتصاد والفلاسفة ، وفي الاعلام السوفيتي بوجه عام وخاصة
في عهد (بريجنيف) .

غير ان الواقع قد تصدى لهذه الاطروحات المتعجلة ، والاحلام الرومانسية ،
واعاد تحويلها الى وقائع وممكنات .

وهذا ما كان قد تنبه اليه (لينين) لاحقاً ، وإبان الحرب الاهلية وحروب
التدخل ، وكذلك «الحرب مع الواقع»! فالانسانية - كما يقول (ماركس) «لا تطرح
على نفسها سوى المسائل القادرة على حلها» . ومن هنا تطلب الامر وقفة زمنية
طويلة مع ما سمي ب«فترة الانتقال الى الاشتراكية» ، او ما اطلق عليه (لينين) -
«عهد تأريخي كامل» . فهذه الفترة الانتقالية ، ليست ، ولا يمكن ان تكون قفزة
سريعة في الزمن ، بل عملية تأريخية مديدة ومعقدة . ولكن ، رغم رسوخ هذه
الحقيقة ومعايشة الناس لها في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، فقد
تواصل الحديث في موسكو عن «المجتمع الشيوعي» وخاصة بعد المؤتمر الرابع
والعشرين للحزب ، كما اطلق في الصين قبل ذلك شعار «القفزة الكبرى»! وفي هذا
السياق ، راحت بعض المدارس (القومية- الاشتراكية) في بلداننا العربية تدعو الى
«حرق المراحل»!

وكانت النتيجة معروفة...

ان احلال تشكيلة اجتماعية - اقتصادية معينة محل تشكيلة اخرى ، هي
عملية مرهونة بطائفة من القوانين الموضوعية التي يستحيل ترويضها او تطويعها
بالملاسمات الرومانسية الوديعة ، او حتى بالارادة الانسانية الصارمة . وكان
(ماركس) قد اكد في حديثه عن الطور الاول من المجتمع الشيوعي قائلاً :

«ان ما نواجهه هو مجتمع شيوعي ، لا كما تطور على اسسه الخاصة ، بل على

العكس ، مجتمع لا يزال من جميع النواحي الاقتصادية ، والاخلاقية ، والفكرية - يحمل سمات المجتمع القديم الذي خرج توأ من احشائه .

ويعني ذلك ، ان المجتمع الاشتراكي - المتكامل البناء ، والمنسجم من جميع النواحي ، هو امر مرتبط بعملية انتقال شاقة ومديدة ، تظل تحمل - كقاعدة دايكتيكية ، ولأمد طويل - سمات وخصائص المجتمع القديم .

وهذا ما عالجه (لينين) في مقالة هامة بعد ثورة اكتوبر ، كانت بمثابة مراجعة انتقادية لبعض اطروحاته السابقة عن الاقتصاد ، والثورة ، والدولة . فتحت عنوان (الاقتصاد والسياسة في عهد دكتاتورية البروليتاريا) اكد لينين على الضرورة الموضوعية الالزامية لتعايش وصراع نموذجين للاقتصاد الاجتماعي : الاقتصاد الاشتراكي ، والاقتصاد الرأسمالي - وذلك خلال فترة الانتقال الى الاشتراكية . وانطلاقاً من ذلك حدد بالملموس اربعة نماذج في هيكل هذا الاقتصاد :

١- الاقتصاد الاشتراكي اي (قطاع الدولة)

٢- الاقتصاد الرأسمالي (الملكية الخاصة)

٣- الانتاج البضاعي الصغير (القائم على الملكية الخاصة ايضاً)

٤- رأسمالية الدولة (اي القطاع المختلط والاستثمارات الاجنبية)

كما اشار الى اربع طبقات تقف وراء هذه القطاعات ، وهي حسب التسلسل :

- البروليتاريا ، البورجوازية ، الفلاحون وصغار المنتجين ، البورجوازية -

كشريك للبروليتاريا من خلال الدولة الاشتراكية - وبخاصة الاستثمارات الاجنبية .

وبالتالي ، فإن الغاء الطبقات ، وتصفية الاستغلال ، لا تكون قد تحققت بعد .

ويعني ذلك ، استمرار الاستغلال الطبقي ، اذ لا يعود فائض القيمة كله الى ما

يسمى ب(الصندوق الاجتماعي) ، كما يظل العمل المأجور وقوة العمل كبضاعة

في تلك القطاعات التي لا تعود الى الدولة ، ويبقى الحق البورجوازي سائداً من

خلال مبدأ التوزيع حسب العمل - بالاضافة الى تواصل الصراع الطبقي .

من هنا ، وبعد اقرار السياسة الاقتصادية الجديدة ، طرح (لينين) شعاره

المعروف «لن الغلبة» في الصراع بين ما اسماه «الرأسمالية المحترقة» ، والشيوعية

الناشئة... او على حد قوله : «بين الرأسمالية المغلوب على امرها والتي لم يقض عليها بعد نهائياً ، وبين الشيوعية التي ولدت ولكنها ماتزال ضعيفة» .

الى هذا كله ، وبالاحتكام الى الواقع الفعلي للوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد آنذاك ، صاغ (لينين) مبادئ وأسس السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب - New Economic Policy) - وهي السياسة التي بدىء بتطبيقها في آذار ١٩٢١ ، وكان اهم ما تضمنته :

- احلال الضريبة العينية محل المصادرة ، مما جعل الفلاح حراً في بيع الفائض من منتجاته .

- اطلاق حرية التجارة الخاصة ، وتطوير الصناعة الخفيفة ، وقطاعات الانتاج البضاعي الصغير...

وقد جاءت هذه السياسة بديلاً عن سياسة «الشيوعية الحرة» التي طبقت ابان الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي . وكانت هذه السياسة قد قضت بتأميم الصناعة - بما فيها الصناعة المتوسطة والصغيرة ، وحظر التجارة الخاصة ، الى جانب مصادرة فائض المنتجات الزراعية ، وفرض العمل الاجباري ، وتطبيق نظام التموين والاعاشة بالبطاقات . وقد تعرضت هذه السياسة - كما هو معلوم - الى انتقادات حادة من جانب بعض زعماء الاشتراكية الدولية مثل (كاوتسكي) ومن جانب بعض القادة البلاشفة - مثل (بخارين) .

ولكن ظل تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة مرتبطاً بقوانين واحكام النظرية التي تدعو الى تصفية الملكية الخاصة ، بما فيها ملكية البورجوازية الصغيرة . يقول لينين في هذا الصدد :

«ان الانتاج البضاعي الصغير يولد الرأسمالية ، بصورة عفوية ، وعلى نطاق واسع» .
و«ان الانتصار على البورجوازية الكبيرة ، لهو اھون ألف مرة من الانتصار على الملايين من الملاكيين الصغار» .

ومع ذلك ، فقد كان هو المبادر الى صياغة السياسة الاقتصادية الجديدة في عام ١٩١٨ ، ثم الى تطبيقها في عام ١٩٢١ . وكانت في الحق ، سياسة واقعية

رشيدة ، وغير متعارضة مع مستلزمات فترة الانتقال الى الاشتراكية او حتى بناء الاشتراكية - لاسيما وان القطاع الخاص آنذاك لم يكن يشغل في الهيكل الاقتصادي العام اكثر من ١٦٪ .

ومعلوم ، ان (النين) قد تعرض الى نقد رفاقه الاقربين ، الذين راحوا يتهمونه بـ«التراجع عن الاشتراكية»! وبأنه «يدفع البلاد الى حافة الهاوية»! الا انه اصر وافلح في تطبيق هذه السياسة ، وقال :

«من سياسة النيب مستشاً روسيا الاشتراكية»

هذا ، وكان قبل وفاته يؤكد على مبدأ (الطوعية) في الانتقال الى نمط الزراعة التعاونية ، ويعارض فرض الاشكال الاشتراكية الاقتصادية على الفلاحين ، «او تحقيق الحركة التعاونية بالمراسيم» - على حد قوله . كما كان رفيقه (بخارين) يدعو الى ذلك .

الا ان هذه السياسة لم تعش طويلاً ، حيث بادر (ستالين) في عام ١٩٢٩ الى الغائها ، وفرض سياسة اقتصادية اخرى سميت بـ«الانعطاف العظيم»! وقد قامت في الاساس على مبدأ التأمين الشامل لسائر وسائل ومرافق الانتاج ، وفرض نمط الزراعة الجماعية في الريف .

وقد عارض (بخارين) ومعه بعض البلاشفة هذه السياسة ، حيث دعا الى الاكتفاء مؤقتاً بالتعاونيات التي تمارس البيع والشراء ، والقروض... وإرجاء التحول الى (التعاونيات الانتاجية) ، واصفاً «الانعطاف العظيم» - اي برنامج ستالين نحو اشاعة (الكلخزة) بالقوة ، والتخلي عن سياسة (النيب) - بأنها «ضرب من الاستغلال العسكري للفلاحين» .

وبالفعل ، فقد اقترنت هذه السياسة بانتهاكات فظة ، وحملات ارهابية دموية واسعة ، وتهجير جماعي ، وازمات واختلالات اجتماعية خطيرة - كما سنرى لاحقاً . وكان (بخارين) بالنتيجة من بين ضحاياها .

ومع ذلك ، فقد بررت هذه السياسة تاريخياً ، وخاصة من الناحية الاقتصادية اي سياسة الكلخزة ، وسياسة التركيز على الصناعة الثقيلة... واليها عزيت كل

نجاحات الاتحاد السوفيتي في ميادين الاقتصاد ، «وتحوله في اقصر مهلة تاريخية الى ثاني اكبر دولة صناعية ومتقدمة في العالم»!

وكان هذا وغيره ما قيل واعلن في اجتماع للحركة الشيوعية العالمية عقد في موسكو عام ١٩٥٧ . ويحضور سائر زعماء الدول الاشتراكية ، وقادة الاحزاب الشيوعية في العالم ، حيث تم الاعلان آنذاك ، عن استكمال بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وعن اشكال بناء اسمها في البلدان الاخرى ، مما استدعى إعادة تسمية بلدان (الديمقراطية الشعبية) في اوربا الشرقية ب(الدول الاشتراكية) ؛ كما اُضيفت آفاق التاريخ القريب بمشاعل الانتصار الوشيك على الرأسمالية!

وقد كنت (مع الشهيد سلام عادل) من بين المشاركين في هذا المؤتمر العالمي ، ومن بين المصنفين بحماس لهذا الانجاز التاريخي الجليل .

الهوامش

(١) لدى وجودي في موسكو ، لأغراض الدراسة ، في عقد الستينات . اي في عهد خروشوف . كان الحديث آنذاك يجري عن انجاز البناء الاشتراكي ، والبدء بمرحلة جديدة من «الاشتراكية المتطورة» . كما كان يجري الحديث عن الآفاق القريبة لتحقيق التكافؤ الاقتصادي مع الرأسمالية وتجاوزها في مختلف المجالات . وخلال ذلك كانت تتردد في الصحافة وفي كتابات ومحاضرات بعض العلماء والمنظرين مقولة غريبة مفادها : ان علاقات الملكية في المجتمع السوفيتي تقترب من حالة ستنتهي فيها ادلة الاضافة (my) من قاموس اللغة لتحل محلها (our) وذلك بصورة اكيدة والى الابد!!

المحور الثاني

أسلوب الانتاج والادارة الاقتصادية

يرتبط هذا المحور بسابقه المكرس لموضوعة الملكية ، ولكنه اكثر شمولاً . ذلك ان مفهوم نمط او (اسلوب الانتاج الاشتراكي) انما يشمل شكلي الملكية (ملكية الدولة ، والملكية التعاونية) وبالتالي كل وسائل الانتاج ، والقوى العاملة ، والطبقات والعلاقات الاجتماعية ، واشكال توزيع الخيرات المادية .

كما تعتبر الادارة الاقتصادية ، ولاسيما التخطيط والبرمجة ، وآليات الانتاج ، والتبادل ، والنقد ، والتجارة ، والاجور والاسعار... الخ - جزءاً لا يتجزأ من نمط الانتاج الاشتراكي . ومن هنا ، تمت صياغة مفاهيم وقوانين ما سمي بـ(الاقتصاد السياسي الاشتراكي) - الذي استهدف الغاء او تجاوز قوانين الاقتصاد الرأسمالي (النافذة المفعول) في الواقع ، او محاولة تكييفها ضمن القوانين والمفاهيم الاشتراكية - وبخاصة (قوانين السوق) .

ومن هنا ايضاً ، كانت تلك المعوقات والكوابح امام عمليات توسيع التعامل وتحقيق الترابط مع السوق العالمي ، الى جانب ذلك التعثر والتناقض والتدهور في برامج الاصلاح الاقتصادي الذي اعتمدته (البريسترويكا) ، وأريد تحقيقه في اطار الحفاظ على اسلوب الانتاج الاشتراكي بمجمل تكويناته وآلياته الاساسية رغم التخلي عنه لاحقاً .

وبمضي عقد من الزمان على هذه العملية من التذبذب والاجتهاد والتعارض ، - بالاضافة الى نقص الخبرة العملية في ميدان الاقتصاد والتجارة والسياسة المالية

والثقديّة - ألت الأمور الى انهيارات شاملة في مجمل هياكل الاقتصاد السوفيتي ، والى توليد اختلالات خطيرة في موازين التجارة والمدفوعات ، تجسدت في تصاعد لا سابق له في حجم الدين الخارجي ، وفي نسب التضخم ، والى سقوط مريع في سعر الصرف للعملة ، وبالتالي الى تهاوي وانهيار هذا الاسلوب من الانتاج الذي كان يعامل كأسلوب متفوق على نقيضه الرأسمالي .

ولتفسير هذه النتائج السلبية والظواهر المثيرة ، سنحاول النفوذ الى مسبباتها الحقيقية ، بدءاً من مواطن الخلل والخطأ في مبادئ واحكام النظرية ، وانتهاء بتطبيقاتها وتجلياتها المشوهة .

هناك قبل كل شيء - حكم تاريخي ارتبطت به كل مقولات واحلام التفوق على الرأسمالية من سائر الوجوه وفي سائر المجالات ، الا وهو الحكم القائل بحتمية انهيار وسقوط الرأسمالية الوشيك ، وانتصار الاشتراكية والشيوعية على النطاق العالمي .

جاء في (البيان الشيوعي) لماركس وانكلز ما يلي :

«ان البروجوازية تنتج ، قبل كل شيء ، حفاري قبرها... فسقوطها وانتصار البروليتاريا ، كالأهما امر محتوم» .

كما جاء في خاتمة (البيان) ما يلي :

«فلترتمش اوصال الطبقات الحاكمة . فليس للبروليتاريا ما تفقده سوى اغلالها ، وتربح من وراء ذلك عالماً بأمسه...»

«ياعمال العالم اتحدوا!»

وضمن هذا السياق ، يتحدث (لينين) قائلاً :

«ان التاريخ العالمي ، يسير بصورة لا مرد لها نحو دكتاتورية البروليتاريا» .

ويضيف :

«ان الحركة في سبيل السوفياتات تنتشر اكثر فاكثر... (كما في بريطانيا مثلاً)... وهذه الحركة انما ترمي الى انشاء ديمقراطية جديدة ، بروليتارية... وهي اكبر خطوة نحو انتصار الشيوعية التام» .

ويقول ايضاً :

«ان البروليتاريا... تحقق بالقياس الى الرأسمالية ، النموذج الاعلى لتنظيم العمل ، ومن هنا ينبوع القوة... وضمانة انتصار الشيوعية التام والمحترم»...
وبايقاع رومانسي عالي النبرة ، يعلن امام اول مؤتمر للاممية الشيوعية عام ١٩٢٠ قائلاً:

«ان انتصار الثورة البروليتارية في العالم بأسره مضمون...» «وان انشاء الجمهورية السوفيتية العالمية يقترب» . تصفيق حادا
اما برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي ، فقد تضمن نصاً ظل معتمداً حتى عام ١٩٨٩ وهو:

«ان سمة العصر الذي نعيشه... هو عصر الثورات الاشتراكية... عصر انهيار الامبريالية... عصر انتقال شعوب جديدة وجديدة الى دروب الاشتراكية والشيوعية ، على النطاق العالمي»!

على هذه الشاكلة تواصل الحديث عن الرأسمالية وتناقضاتها وازماتها ، ومن الاشتراكية وافضلياتها ومصادر تفوقها . وقد اقترن ذلك كله بطائفة من القوانين والاحكام التي اعتمدت اساساً ومنطلقاً في سائر ميادين السياسة والاقتصاد . كما اقترن بالكثير مما يتعدل ايراده او احصاؤه من المقولات والتنبؤات والتوصيفات .

ولذا ، فسنحاول ايراد نماذج منها - مجتزئة ومركزة الى اقصى حد ، ومنسقة قدر الامكان ، وذلك بهدف اعفاء القارئ من عناء المتابعة ومساعدته على تبين معالم الصورة مبدئياً . كما سنحاول استكمالها بملحق اضافي يتضمن بعض الوقائع والارقام والاحداث والتفصيلات حفاظاً على الحد المناسب من الموازنة في محاور هذا البحث .
هذا ، ولاغراض الاختزال والتوثيق ، سنكتفي بالرجوع الى ما هو متيسر من المراجع والمصادر المعتمدة ، وبضمنها بعض المقولات الكلاسيكية ، والنصوص المقتبسة من برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي ، الى جانب كتاب في الاقتصاد السياسي - مقرر للدراسة والتدريس - وبيانات الحركة الشيوعية العالمية... الى جانب عدد من الكتب والمقالات بالانكليزية ، وبعض القرارات الحزبية باللغة الروسية ، واخيراً الخطة الخمسية للاعوام ١٩٧١ - ١٩٧٥ التي تضمنت مؤشرات الدخول في

«عهد البناء الشيوعي» وانتهت - كما هو معلوم - الى ماسمي به (عهد الركود والتعفن) .

❖ فيصدد الرأسمالية والاشتراكية ، استمر الاستناد الى الاحكام النظرية المعروفة عن تداعي وسقوط الرأسمالية والامبريالية المحتوم ، وعن انتصار الاشتراكية والشيوعية على نطاق العالم - بل واعتمد منطق المغالاة في التعامل مع الواقع... وخاصة فيما يتعلق بالمقارنات الخاطئة بين قدرات النظامين ومصائرهما التاريخية .

- «فالامبريالية هي اعلى مراحل الرأسمالية وعشية الثورة الاشتراكية» .

- «والامبريالية هي الرأسمالية الطفيلية والمتعفنة» .

- «والاحتكار يؤدي الى زوال كل بواعت التقدم التكنولوجي... بل كل تقدم» .

- «واسلوب الانتاج الرأسمالي قد حكم عليه بالزوال» .

كما تواصل الحديث عن «الرأسمالية المحتضرة» وعن «الصراع والتناقض المحتدم بين البلدان الامبريالية الذي من شأنه ان يزعج بالعالم الرأسمالي في غمرة من الهزات الاقتصادية والاجتماعية المتجددة ابداً ، ويؤدي في آخر الامر الى احلال الاشتراكية ، عن طريق الثورة ، محل الرأسمالية» .

❖ ولدى المقارنة بين قدرات وافضليات النظامين ، قبل ما يلي بايجاز :

- «لقد اثبتت الاشتراكية ، في مرحلة تاريخية قصيرة تفوقها على الرأسمالية... الامر الذي عزز ايمان الجماهير بانتصار الاشتراكية في العالم بأسره» .

- «وان نشوء النظام الاشتراكي العالمي ، وتوطد قدرات الاتحاد السوفيتي الاقتصادية والعسكرية ، قد خلق ضمانة راسخة دون عودة الرأسمالية الى الاتحاد السوفيتي ، وأمنّا انتصار الاشتراكية النهائي» .

- «ان الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية لعودة الرأسمالية ، قد مهد القضاء عليها ليس في الاتحاد السوفيتي فحسب ، بل في البلدان الاشتراكية الاخرى ايضاً» .

- «ان تلاحم الدول الاشتراكية في معسكر واحد ، وقوته المتنامية بلا انقطاع... كل هذا يؤمن للاشتراكية والشيوعية الانتصار التام على نطاق النظام بأكليته» .

❖ وبصدد ازمت الرأسمالية ، والازمة العامة للرأسمالية ، تواصل الحديث على الشكل التالي :

ـ «ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هو المضمون الاساسي للزامه العامة للرأسمالية» .

ـ «ان الازمة العامة للرأسمالية قد دخلت مرحلة جديدة . والسمة الرئيسية لهذه المرحلة ، هي ان النظام الاشتراكي العالمي ، يتحول الى عامل حاسم في تطور المجتمع البشري» .

ـ «ان الامبريالية عاجزة عن استعادة المبادرة التاريخية التي فقدتها... فالنظام الاشتراكي العالمي ، والطبقة العاملة العالمية ، وجميع القوى الثورية ، هي التي ترسم الطريق التاريخي لتطور البشرية» .

✽ اما عن المجتمع الاشتراكي وافضلياته ، وخاصة في الاتحاد السوفيتي ، فقد اتخذ الحديث صورة مفرطة في المغالاة ؛

ـ «فالمجتمع الاشتراكي يحقق الرفاهية الكاملة لجميع افراد المجتمع ، ويؤمن توظيفهم من جميع النواحي» .

ـ «وان الاشتراكية وحدها ، تستطيع ، من خلال تكثيف الانتاج وتوزيع المنتجات ، تلبية حاجات الناس المادية والروحية بصورة اكمل فاكمل ، وجعل الشغيلة اسعد فاسعد» .

ـ «سينتصر في اخر المطاف ، وعلى نطاق الكرة الارضية النظام الذي يوفر للشعوب امكانية اكبر لتحسين حياتها المادية والروحية ، وهذا النظام هو النظام الاشتراكي» .

ـ «ان الاشتراكية وحدها ، هي التي يمكنها ان تفسح المجال امام الثورة العلمية والتكنولوجية ، والاستفادة منها لخير المجتمع بأسره» .

ـ «لقد قضى انتصار الاشتراكية على التفاوت الاقتصادي والسياسي بين الامم (المكونة للاتحاد السوفيتي) ، وعلى التفاوت المزمن بين المدينة والريف ، وبين العمل الفكري والعمل اليدوي» .

✽ لم يقف الامر عند هذا الحد ، بل اتخذ صورة مفرطة في المغالطة ، وذلك من خلال الحديث عن التقدم الماصف الذي احرزه الاتحاد السوفيتي ، في استكمال البناء الاشتراكي ودخول مرحلة البناء الشيوعي - متجاوزاً بذلك نظائره من الدول

الاشتراكية الاخرى

— «ان الانتصارات الكبرى التي احرزتها الاشتراكية ، في جميع ميادين الحياة الاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية ، في الاتحاد السوفيتي ، قد مكنته من الدخول في مرحلة بناء الشيوعية على نطاق واسع» .

— «ان الانتقال التدريجي من الاشتراكية الى الشيوعية يتحقق بوتائر سريعة لا سابق لها . وهو يتسم بتقدم متسارع ، وتطور عاصف في القوى المنتجة ، والثقافة ، وبقفزات ثورية في تطور العلم والتكنيك» .

— «ان المجتمع السوفيتي يقترب جداً من تحقيق مبدأ التوزيع حسب الحاجة ، كما يجري الانتقال تدريجياً الى الملكية الشيوعية الواحدة للشعب بأسره» .

— «ان الاتحاد السوفيتي ، قد دخل مرحلة بناء الشيوعية على نطاق واسع . والبلدان الشقيقة الاخرى ، تنجز ، او هي انجزت بناء الاشتراكية» .

— «ان المهمة الاقتصادية امام الحزب والشعب السوفيتي ، تقوم على انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية في غضون عشرين سنة» (برنامج الحزب لعام ١٩٦١) .

❖ وفي هذا السياق من اللاواقعية ، يتصاعد موج الحلم والادعاء على الصورة التالية :

— «ان صرح الشيوعية الجليل يشيده الشعب السوفيتي» .

— «يقوم في الاتحاد السوفيتي النظام الاكثر تقدماً في العالم» .

— «ان القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية - كما اوضح برنامج الحزب -

ستعني... التفوق تفوقاً ملحوظاً على ارقى البلدان الرأسمالية من حيث انتاجية العمل» .

— «ان الاتحاد السوفيتي ، عبد الطريق امام الانسانية الى الشيوعية» .

— «ان طريق الشيوعية هو طريق شعوب العالم اجمع» .

❖ اما بشأن المباراة الاقتصادية مع الرأسمالية ، فقد تواتر الحديث حتى اواخر العقد السابع ، اي عشية تكامل عناصر الازمة الاقتصادية وحلول (عهد الركود) - على الصورة التالية :

- «سينتصر في آخر المطاف ، وعلى نطاق الكرة الارضية ، النظام الذي يوفر للشعوب امكانية اكبر لتحسين حياتها المادية والروحية. الا وهو النظام الاشتراكي» .

- «تتطور لدى الاتحاد السوفيتي ديناميكية تتيح لبلاد السوفيت ، ان تتحدى في المباراة الاقتصادية اكبر دولة رأسمالية - وهي الولايات المتحدة» .

- «بإنشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، سيتفوق الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة الامريكية - سواء من حيث الحجم المطلق للانتاج الصناعي ، او من حيث الزيادة المطلقة لانتاج كثير من اهم المنتجات» .

- «ان التفوق في وتائر النمو الاقتصادي ، سيؤمن في اجل تأريخي قصير انتصار الاشتراكية في المباراة الاقتصادية مع الرأسمالية» .

* اما بشأن المعسكر الاشتراكي ، او المنظومة الاشتراكية العالمية ، فقد اعتمدت نفس المقاييس والتبررات في توصيف وتزيين الاوضاع ، ومنها :

- «لقد برهنت السلطة الشعبية في البلدان الاشتراكية على توطدها ورسوخها بصورة لا تتزعزع» .

- «ان بلدان المعسكر الاشتراكي ، ترسي بنجاح اسس الاشتراكية ، وبعضها دخل مرحلة بناء المجتمع الاشتراكي المتطور» .

- «ان اقتصاد البلدان الاشتراكية المخطط ، يتطور أسرع بكثير من اقتصاد الدول الرأسمالية» .

- «ان البرنامج البعيد المدى الذي اقرته الدورة الثالثة والعشرون لمجلس التعاون الاقتصادي من شأنه ان يسهم بشكل خلاق بتطوير الفكرة اللينينية القائلة ب«انشاء تعاونية عالمية للشغيلة» .

- «ان النظام الاشتراكي العالمي ، والقوى المناضلة ضد الامبريالية ، وفي سبيل تحويل المجتمع تحويلاً اشتراكياً ، هي التي تحدد المضمون الرئيسي ، والاتجاه الرئيسي ، والخصائص الاساسية ، للتطور العالمي في العصر الراهن» .

- «ان النظام الاشتراكي العالمي ، يتحول الى عامل حاسم في تطور البشرية» .

* واما بشأن اسلوب الانتاج الاشتراكي ، ولا سيما من حيث الفاعلية والاداء

ووفرة الانتاج، وخاصة في الاتحاد السوفيتي، وعلى ضوء مؤشرات الخطة الخمسية التاسعة، فقد عومل هو الآخر بقدر لا يستهان به من المبالغة، مع محاولة تزيين صورة المجتمع وعلاقاته ومستوى معيشة السكان بشكل بعيد عن الواقع. وقد تم ذلك، كما اسلفنا، على خلفية الازمة العامة التي حلت بالاقتصاد السوفيتي في اواخر السبعينات. - فبالمقارنة مع اسلوب الانتاج الرأسمالي، وبالمفاضلة بين الاشتراكية والامبريالية، تواصل الالتزام بالاحكام الكلاسيكية عن الرأسمالية والامبريالية، وكما صيغت قبل سبعة عقود.

وهنا، يجدر بنا ان نتوقف لدى مقولة هامة لـ (كاوتسكي) الذي كان (لينين) يركن الى تحليلاته وتنبؤاته، «عندما كان ماركسياً». حيث قال بشأن الامبريالية ما يلي:

«ليس من المستحيل، من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة، ان تدخل الرأسمالية، مرحلة جديدة... مرحلة الامبريالية العليا... مرحلة اتحاد الدول الامبريالية، في العالم بأسره... مرحلة انتهاء الحروب في ظل الرأسمالية... مرحلة استثمار العالم من قبل رأس المال العالمي الممتد على النطاق العالمي»!

فهل كانت هذه النبوءة خاطئة؟ الم تتحقق بالفعل كما نشاهد اليوم؟ الا تبرهن على صوابها مسيرة الرأسمالية في عصرنا الراهن، وخاصة من خلال تعاظم واتساع عملية التدويل للاقتصاد العالمي، والاشكال الجديدة من تقسيم العمل الدولي، والدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسية، وانتهاء الحروب بين الدول الرأسمالية، وبروز التكتلات الاقتصادية الدولية، حتى على مستوى القارات، ومنها السوق الأوروبية المشتركة ثم مشروع الوحدة الأوروبية؟

كان (لينين) قد رد على نبوءة كاوتسكي هذه قائلاً:

«انها مجرد هذراو ما فوق الهنر... حيث لا يمكن ان توجد مرحلة ما فوق الامبريالية... كما ان سيطرة رأس المال لا تخفف التفاوت والتناقض داخل الاقتصاد العالمي، بل تشدها».

لكن الواقع المشهود الذي نعيشه اليوم يقول: ان الرأسمالية قد استطاعت ان تتكيف مع تناقضاتها وازماتها، وان تطور اساليبها وخطتها. كما استطاعت ان

تجواب بسرعة وفعالية مع التحولات الجذرية التي طرأت على بنية الاقتصاد العالمي ، بل وان تسهم في اعادة بناء وتطوير هياكله ، وتطبيع علاقاته ، وتفعيل آلياته .
وخلافاً لما هو موروث ومألوف من مقولات خاطئة (سبقت الاشارة اليها) ، فقد استطاعت الرأسمالية ان تستوعب وتطور آخر مبتكرات التكنولوجيا ومنجزات العلم ، بل وان تسهم بفعالية في ادخال التكنولوجيا ومنجزات العلم ، في عملية الانتاج وفي سائر فروع الاقتصاد .

بكلمة اخرى ، استطاعت الرأسمالية ان تدرك وتطور مصالحها من خلال استيعاب متطلبات العصر ، وان تجدد بنيتها ، ووظائفها ، وعلاقاتها ، وانماط هيمنتها على اقتصاد العالم . ومن هنا ، جاء تفوقها لا فشلها في «المباراة الاقتصادية بين النظامين العالميين» ، ومن هنا ، كما رأينا ، مصدر قوتها وقدرتها على تقويض الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي العالمي .

ومع ذلك ، فقد استمر ، لعقدين سابقين من الزمان ، الاغضاء عن مشاهد وتجليات هذه العملية ، بل وجرى التعامل معها - كما رأينا من منطلق المكابرة والمغالطة - وخاصة فيما يتعلق بالحكم التاريخي عن انهيارها المحتوم وعن انتصار الاشتراكية المحتوم .

وكان من بين منطلقات ومبررات هذا الحكم ، الايمان المطلق بافضليات الانتاج الاشتراكي - جراء استناده على مبدأ الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ؛ وبالتالي تعظيم ميزات وفضائل اسلوب الانتاج الاشتراكي (بمعزل عن طبيعة السلطة ، ودور الحزب ، وهيمنة الدولة ، والادارة الاقتصادية) ، ولا سيما من حيث المبالغة في قدراته الخارقة ، او تفوقه من حيث الاداء الاقتصادي على نقيضه الرأسمالي .

وقد استندت هذه الاحكام - كما اسلفنا - على مقولات وقوانين نظرية كلاسيكية ، (استبقيت لأمد طويل دون اية مراجعة جدية) ، ولكنها تجاوزتها في الاطراء والتفاؤل ، وفي المبالغة والادعاء - وخاصة فيما يتعلق بآنتاجية العمل ، والوفرة في الموارد والمنتجات ، وفي التقدم العلمي والتكنولوجي... وبالتالي في حلول عصر البناء الشيوعي ، «وتحقيق مبدأ توزيع الحاجات والسلع والخيرات على

الناس حسب الحاجة! .

— «ان الضمانة لاحراز الانتصار على البورجوازية» كما يقول لينين ـ «هو احلال اسلوب انتاج جديد وارقي... هو اسلوب الانتاج الاشتراكي الكبير» .

— «ان اسلوب الانتاج الرأسمالي قد حكم عليه بالزوال» .

— «ان الاتحاد السوفيتي سيملك بالنتيجة ، قوى منتجة لا سابق لها من حيث الجبروت ، متجاوزاً بذلك ارقى البلدان الرأسمالية» .

— «ان الاتحاد السوفيتي ، سيشغل بروسوخ المرتبة الاولى في العالم من حيث الانتاج بالنسبة لكل فرد من السكان» .

✽ اما بشأن الزراعة والملكية التعاونية (اي الكولخوزية) ، فقد اعتمد نفس التوجه في تزيين الصورة ، حيث قيل :

— «ان تعميم نظام الزراعة التعاونية... قد اتاح في بضع سنوات ، انشاء اكبر زراعة في العالم... مبنية على ارقى التكنولوجيا ، مما امن تزويد البلاد بكمية متزايدة من المحاصيل ، وفتح الطريق امام ازدياد رفاهية الفلاحين التعاونيين بشكل قوي وسريع» .
— «ان التعاون الزراعي ، يبين عملياً للفلاح تفوق الاستثمار الاشتراكية الكبيرة في الزراعة ، ويلقنه عادات الادارة الاقتصادية الجماعية» .

— «ان انتقال القرية السوفيتية الى الاقتصاد الاشتراكي الضخم ، كان بمثابة ثورة كبرى في العلاقات الاقتصادية ، وفي نمط حياة الفلاحين كله» .

— «ان النظام التعاوني ، قد انقلد القرية ، والى الابد ، من العبودية الكولاحية ، ومن التمايز الطبقي ، ومن الاملاق والبؤس» .

✽ وبسأن الصناعة ، ودورها الاساسي في الاقتصاد كله ، قيل الكثير ، ومنه مثلاً :
«ان تنفيذ برنامج التصنيع للاعوام ١٩٢٩-١٩٣٧ ، قد أمن تحول الاتحاد السوفيتي من بلد متخلف ، زراعي على الاخص ، الى دولة صناعية جبارة... بحيث شغل الاتحاد السوفيتي المرتبة الاولى في أوروبا والثانية في العالم من حيث الانتاج الصناعي» .

— «فقد ادى نجاح برنامج التصنيع... الى تصفية التناقض بين السلطة السياسية الأكثر تقدماً في العالم ، وبين الاساس الاقتصادي المتأخر الموروث عن روسيا القيصرية» .

... «ان تطوير الصناعة الثقيلة ، هو شرط لانشاء القاعدة المادية - التكنيكية للشيوعية» .

... «ان دور الصناعة الثقيلة ، لا يقل في المرحلة الراهنة (اي مرحلة الخطة التاسعة) بل يتعاضد... فعلى الصناعة الثقيلة ان تزيد انتاج وسائل الانتاج... اذ بدون ذلك لا يمكن التعجيل بتطوير الصناعة الخفيفة والغذائية» .

✽ اما بصدد الانتاجية والتكنولوجيا - فقد ورد ما يلي على سبيل المثال :
... «ان العقبات في طريق نمو انتاجية العمل ، خلافاً لما هو عليه الحال في الرأسمالية ، انما تزول بزوال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج» .

... «ان انتاجية العمل في البلدان الاشتراكية ، قد ازدادت بوتائر اسرع مما هي عليه في البلدان الرأسمالية» .

... «ان الانتاج الاشتراكي يركز على تكنيك عصوي من شأنه ان يخفف شروط واعباء العمل» .

... «ان الثورة العلمية والتكنولوجية تتنامى بسرعة في الاتحاد السوفيتي» .
... «ان العمل الشيوعي يركز على ارقى منجزات العلم والتكنولوجيا... وبالتالي على الابتكار والتجديد» .

... «سيتم التغلب على الرأسمالية... لان الاشتراكية تحقق انتاجية عمل ارفع بكثير» .

... «ان تزايد انتاجية العمل... هو من اهم شروط الانتصار على الرأسمالية» .
✽ وحول الادارة والبرمجة والتخطيط ، قيل ما يلي مثلاً :
... «ان الملكية الخاصة تنفي كل امكانية لبرمجة الاقتصاد . اما الملكية العامة لوسائل الانتاج ، فهي تقضي على العفوية والقبوضى والمزاحمة ، وتعتمد التطور المنهجي المتناسق» .

... «ان الاقتصاد الرأسمالي لا يتصف بأي منهجية في التطور الاقتصادي... مما يؤدي الى الكساد والخلل والاضطراب والازمات» .

... «ان الاقتصاد المخطط يؤمن الفعالية العالية للاعتدة والاموال والصناديق ،

ويجنب المجتمع تلك التبديدات الهائلة التي تلازم الرأسمالية ، وترتبط بالازمات والفوضى ، والبطالة والعجز المزمّن عن تشغيل المؤسسات بكامل طاقتها .

— «إن الادارة المبرمجة للاقتصاد هي من المزايا الحاسمة التي تتفوق بها الاشتراكية على الرأسمالية... ففي الرأسمالية تسمى الاحتكارات الى اخفاء الاسرار التكنولوجية ، وعرقلة تطبيق منجزات العلم والتكنولوجيا . اما في المجتمع الاشتراكي ، فهناك مجالات لا متناهية امام تطور العلم والتكنولوجيا والادارة الاقتصادية » .

— «إن الادارة المبرمجة للاقتصاد الاشتراكي ، هي عامل جبار للتقدم العلمي والتكنولوجي ، وبالتالي فإن الانتاج في ظل الاشتراكية ، سيتعاظم بوتائر ليست في متناول الرأسمالية » .

— «إن القوانين الاقتصادية الاشتراكية لا تمارس فعلها بصورة عفوية - كما هي في الرأسمالية - بل يستخدمها المجتمع بطريقة واعية ومنظمة » .

• هذا ، وقد حدد المؤتمر الرابع والعشرون للحزب خصائص المرحلة الراهنة من تطور المجتمع السوفيتي نحو الشيوعية ، مشيراً الى تقارب شكلي الملكية في المجتمع (اي ملكية الدولة ، والملكية التعاونية) ثم اندماجهما في «الملكية الشيوعية الواحدة ، ملكية الشعب بأسره» ، داعياً الى بلوغ اكبر النتائج لما فيه خير المجتمع . وبهذا الصدد كان الحديث يجري عن :

— «تنفيذ البرنامج الجليل الذي رسمه المؤتمر بشأن تطوير القوى المنتجة ، وتحقيق الوتائر السريعة في تطور الاقتصاد ، والمقاييس الهائلة للبناء الاقتصادي والثقافي على اساس التقدم العلمي والتكنولوجي... وذلك في مرحلة بناء الشيوعية على نطاق واسع»!

كما حدد خصائص المرحلة الراهنة من تطور المجتمع السوفيتي نحو الشيوعية وهي :
«انشاء قدرة اقتصادية هائلة ، اساسها صناعة متقدمة ، وزراعة اشتراكية ضخمة ، وعلم طليعي ، وملاكات قديرة ، وقادة اقتصاديون اكفاء»!
«... وفي سياق هذا التطور وترقيته ، ستنشأ المقدمات المادية والروحية للمجتمع الشيوعي» .

❖ اما بشأن القوانين والمقولات الاقتصادية ، وقوانين السوق :

فقد أفرّرت العلاقات البضاعية - النقدية ، وعزيت الى وجود نمطين من الملكية والى التمايزات في العمل . ولكنها إعتبرت حالة مؤقتة وزائلة بالنتيجة . فمع الانتقال الى (ملكية الشعب بأسره) سيزول اي مبرر لوجود العلاقات البضاعية - النقدية كذلك ، تم نفي وجود (القيمة الزائفة) في ظل الاشتراكية بسبب اعدام صفة البضاعة عن (قوة العمل) . كما نفيت صفة الانتاج البضاعي عن الانتاج الاشتراكي - وذلك من منطلق التمايز النظري لا الواقعي .

وعلى الرغم من اقرار بعض المقولات وقوانين السوق المتحركة بعمليات التبادل والتداول ، والتوزيع والتجارة والتسليف... الخ - الا ان الحديث عن التغيرات الجذرية في معاني وفعل هذه المقولات ، قد استمر - خلافاً للواقع - وبخاصة فيما يتعلق بـ(القيمة) و(قانون القيمة) - حيث جرى الانتقاص المفضل من فعل هذا القانون واعتبر منافياً للاشتراكية . كما استمر الانتقاص من نظام الحساب الاقتصادي (اي الكلفة - الربح) ، واهمل قانون التحكم بالعرض والطلب ، والميزان الاقتصادي والنقدي ، وسياسة التسعير ، ونظام الاجور ، واحلت الجوائز والالقاء محل الحوافز المادية . ومع ذلك ، تواصل الكلام عن الميزانية ، وصناديق الاستهلاك ، والصناديق الاجتماعية ، وعن الموازين الحسابية ، ودورات الموارد ، وعن التراكم والدخل والانفاق... الخ - وذلك بصورة غير محكومة باليات متقنة ، ومن منطلق تبرير افضليات اسلوب الانتاج الاشتراكي ، وفعالية الادارة الاقتصادية لسلطة الدولة ، مع المبالغة المفرطة في تعظيم قدرات الاقتصاد ، وتدفق الخيرات ، وتزايد رفاهية السكان ، وفي الانسجام التام في العلاقات الاجتماعية وبنية المجتمع . وقد اقترن ذلك كله بالكثير من النزعات الرومانسية والطوباوية ، الى جانب قدر لا يستهان به من المغالطة والتلفيق .

❖ ❖ ❖

لقد حقق الاتحاد السوفيتي ، والبلدان الاشتراكية الاخرى ، بالفعل والواقع ، منجزات باهرة لشعبه وللانسانية جمعاء . وهذا ما سنتطرق اليه لاحقاً . وقد جاءت هذه المنجزات اشبه برصيد اختياري لمأثر وقيم الاشتراكية ، والجوهر الانساني للاشتراكية ،

وذلك من خلال نموذج للاشتراكية مثقل بالخطايا والنواقص والاختلالات . الا اننا ، ومن منطلق المقارنة الموضوعية ، سنقرن هذه المنجزات والمآثر ، بمأخذ ووقائع غير صحيحة وادعاءات غير مبررة - وذلك من خلال نماذج وامثلة صارخة ، سنحاول استكمال صورتها فيما بعد ، ونكتفي حالياً بإيراد بعض الوقائع والامثلة :

— تتحدث الوثائق السوفيتية - (ويضمنها الخطة الخمسية التاسعة مثلاً) - وكما اسلفنا ، عن توجهات صائبة ومحكمة في برمجة وتخطيط وادارة عمليات الانتاج والتبادل والتوزيع ، بشكل «بالغ التنظيم والاتقان» - ومنها مثلاً التأكيد على :
«ان من اهم عوامل نمو الانتاجية ، هو مكننة عمليات العمل وخاصة في مجالات : الجمع ، والخزن ، والنقل ، والشحن ، والتفريغ... الخ» .

ولكن ما اعلن في موسكو في اواخر الثمانينات عن مظاهر واعراض التخلف في الزراعة ، وخاصة انتاج الحبوب ، يشير الى مايلي :

ان معدل الانتاج السنوي (المستهدف في الخطة) من الحبوب في الاتحاد السوفيتي هو (٢٢٠) مليون طن سنوياً ، بينما هو في دول السوق الاوروبية (١٦٠) مليون طن . ومع ذلك فان الاتحاد السوفيتي وعدد سكانه (٢٨٥) مليون نسمة قد ظل طوال العقود الماضية يستورد القمح من البلدان الرأسمالية - بينما ظلت دول المجموعة الاوروبية وعدد سكانها (٣٢٠) مليون نسمة ، تكتفي بنتاجها من الحبوب ، وتصدر الفائض منه . ويعود السبب في ذلك ، الى ان نسبة المضاعف من المحصول في الاتحاد السوفيتي ، بسبب قصور عمليات (جني المحصول وتجميعه ، وخزنه ، ونقله ، وشحنه ، وتوزيعه ...) ، هو بين ٢٥ - ٣٠٪ بينما هو ٣ - ٤٪ بالنسبة لبلدان المجموعة الاوروبية و ٢ - ٢,٥٪ بالنسبة للولايات المتحدة .

وتقول هذه المصادر :

لو ان نسبة التلف قد قلصت مرتين في الاتحاد السوفيتي ، لانتفت الحاجة الى استيراد الحبوب وتضيف :

ان الاتحاد السوفيتي كان يستورد حتى الاعلاف ، لانه كان يستخدم الحبوب علفاً للحيوانات بدلاً من المراعي او الاعلاف التي تستخدم في اوربا الغربية

والولايات المتحدة .

هذا وتشير الاحصاءات الرسمية في الاتحاد السوفيتي ، الى ان الانتاج من البطاطا هو بمعدل (٨٥) مليون طن في السنة - اي ما يعادل كل ما تنتجه الولايات المتحدة والصين ، والمانيا الغربية ، وبريطانيا . ومع ذلك فهي لا تصل الى المستهلك بأنظام وكفاية ، لان نسبة المضاعف للسالف ذكرها تبلغ نحو ٤٢٪ .

كما تؤكد الوقائع ان نسبة القصور في الانتاج الزراعي ، عالية جداً بالقياس لما هي عليه في البلدان الرأسمالية . فاستهلاك الفرد السوفيتي من اللحوم ، والحضروات ، والفواكه ، والزيوت النباتية ، هو كما اورده صحيفة (انباء موسكو) اقل بمرتين ، بل وثلاث مرات احياناً - بالقياس الى حصة الفرد في المجموعة الاوربية . كما ان حصة المواطن السوفيتي من الدخل الاجمالي هي بنسبة ١/١٢ مما هي عليه في البلدان الرأسمالية المتقدمة . هذا وقد اوردت هذه الصحيفة وقائع صارخة عن القصور في اداء الادارة الاقتصادية ، حيث ذكرت مثلاً :

- ان قيمة السلع المكسدة في المستودعات بلغت عام ١٩٨٧ نحو (٤٧٠) مليار روبل - اي ما يقارب ربع الناتج الاجمالي السنوي للاتحاد السوفيتي .
- وان قيمة المعدات التي لم يتم تشغيلها - وهي في غالبيتها مستوردة بعملات اجنبية ، بلغت اكثر من (١٤) مليار روبل .

- وان المجمع الصناعي السوفيتي قد انفق بين اعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٩ نحو (٨٨) مليار روبل لتفريغ الازمة الغذائية ، دون ان يفلح في ذلك .

- وان عدد المؤسسات الخاسرة او التي لا تحقق اي ربح قد بلغ عام ١٩٨٨ (٢٨) الف مؤسسة ؛ كما بلغت خسائرها نحو (٢٠) مليار روبل سنوياً .

- يضاف الى ذلك كما تقول الوقائع - ان الناتج الاجمالي للاتحاد السوفيتي لم يتجاوز ٣٠٪ من مثيله في الولايات المتحدة ؛ وانه بدأ بالتراجع منذ منتصف السبعينات لصالح اليابان ، التي اشغلت في اواخر عقد الثمانينات المكان الثاني بعد الولايات المتحدة .

- وان حجم التجارة الخارجية لم يتجاوز (١٢٠) مليار دولار في السنة - اي اقل

من بريطانيا وفرنسا ، بل أقل من بلدان مجلس التعاون الخليجي .
اما بشأن السوق الداخلي وخاصة (السوق السوداء) او -الموازاة - فقد أكدت
مصادر رسمية في موسكو في اواخر عام ١٩٨٩ على أن حجم الاموال الدائرة في هذه
السوق قد بلغ نحو (٣٤٠) مليار روبل - أي ما يعادل ٥٠٪ تقريباً من حجم الكتلة
النقدية في الاتحاد السوفيتي كله .

وبشأن الاتفاق العسكري ، يورد كتاب سوفيتي بعنوان (الاقتصاد السياسي)
وقائع مضللة ، وأرقاماً غير صحيحة حيث يقول :

«إن النفقات الحربية المباشرة للولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٣ وحتى الآن (أي
عام ١٩٧٤) قد أصبحت تكوّن ثلثي الميزانية الفيدرالية ، وثلث الميزانية السنوية في
كل من بريطانيا وفرنسا... بينما هي في الاتحاد السوفيتي لا تمثل سوى جزء غير كبير
من الميزانية... وهذا خلاف الواقع كما أسلفنا»... ويقول أيضاً :

«إن النقد السوفيتي هو أقوى نقد في العالم»!

هذا ، ولقد لفتت نظري وقائع مثيرة في كتاب بالانكليزية تضمن حواراً موضوعياً
وموزوناً بين إثنين من علماء الاقتصاد في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة صدر
عام ١٩٨٩ ، (لا مجال لذكرها تداركاً للاطالة) ، ومنها على سبيل الطرافة :

«إن الاتحاد السوفيتي يملك من الغابات ما يفوق مثيلها في العالم أجمع ، ومع
ذلك ، فهو يستورد الورق من الخارج»!

وأخيراً فلاغراض المفاضلة بين الرأسمالية والاشتراكية (كنظام لا كعقيدة أو
قيم إنسانية) ، ولا استكمال الصورة عن مواضع الخلل في بنية وأداء الاقتصاد
السوفيتي ، وأسلوب الانتاج الاشتراكي المحكوم بسلطة الحزب والدولة ، وبنظريات
ومقولات جامدة ، وتأثير ذلك على حياة ومعيشة السكان (المادية والروحية)...
سنحيل القارئ - كما بيتنا - الى ملحق اضافي وذلك لاستكمال معالم الوضع الحقيقي
في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) . ومن هنا سننتقل الى المحور الثالث مما أسميناه
أخطاء بنيوية في المنظومة النظرية والتطبيقية لبناء المجتمع الاشتراكي .

المحور الثالث

السلطة السياسية (الحزب والدولة)

سنتناول هذه العناوين الثلاثة في محور واحد ، نظراً لترابطها العضوي في كل موحد . هو النظام الشمولي ، ونبدأ بموضوعة الحزب لأنه يشغل المكانة الاولى في السلطة ، والدولة ، وبالتالي بهذا النظام بأسره .

تعود الى لينين فكرة «الحزب من طراز جديد» وذلك في سياق معارضته لانماط الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية العاملة في اطار الاممية الثانية ؛ وبالارتباط مع موقفها من مبادئ الماركسية ، ومع مناهجها وانظمتها الداخلية ، وانماط عملها في صفوف الطبقة العاملة ، وتركيز نشاطها التعبوي على الحركة النقابية للعمال ، وتعويلها على البرلمانية كوسيلة للوصول الى السلطة... الخ . كما ترتبط مفاهيم وقواعد الحزب من الطراز الجديد ، بالتعارضات التي حدثت في المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي عام ١٩٠٣ ؛ وخاصة بين لينين وانصاره من جهة ، وبين مارتوف وانصاره من جهة اخرى . وقد اسفر الامر - كما هو معروف - الى انشقاق الحزب الى اغلبية ، واقلية - اي ما يسمى بالروسية (البلاشفة ، والمناشفة) . هذا ، ولتوضيح مفهوم الحزب من طراز جديد ، نورد فيما يلي بايجاز ، افكار وتصورات واحكام لينين ، حول الحزب ، وخاصة من خلال مؤلفه المعروف (ما الذي يجب عمله) الصادر عام ١٩٠٢ ، ومقالاته ومؤلفاته اللاحقة مثل (خطوة الى الامام - خطوتان الى الوراء) .

- كان لينين يرى ان العمال في عهده لم يكونوا في مستوى الوعي الذي يتجاوز المطالب النقابية ، وتأسيس النقابات . ولذلك ارتأى ضرورة توعيتهم من قبل المثقفين

- اي تلك الفئة من المجتمع التي اتبعت لها فرصة التعلم - خلافاً لوضع العمال . ومن هنا ، جاءت فكرة (الحزب الثوري) الذي ينبغي ان يضم انساناً يتركز همهم الاساسي في ممارسة (النشاط الثوري) . وعلى اساس ذلك اصر لينين على ان اهم شرط من شروط العضوية هو ان يكون العضو عاملاً في منظمة من منظمات الحزب - بينما ارتأى مارتوف الاكتفاء بالدعم والتأييد وبالاشراف من قبل منظمة حزبية^(١) .

- عارض لينين افكار وتوجهات المناشقة بشأن نظرتهم الى مفهوم الحزب من طراز جديد . ومن قبل ، عارض (الاقتصاديين) ومن قبلهم (الشعبيين) ، ومن ثم (الاشتراكيين الثوريين) - داعياً الى بناء حزب ثوري مهمته في النهاية قلب النظام وانتزاع السلطة السياسية - وفق برنامج شامل - اقتصادي وسياسي واجتماعي - وبالاستناد الى النظرية الثورية .

- العمل على اخراج الطبقة العاملة من الطريق الضيق (للقنابية) ، وتوعية العمال ورفع وعيهم الى مستوى الطليعة ، واعتماد مصالح الطبقة العاملة (البروليتاريا) اساساً في برنامج وعمل وكيان الحزب . وبالتالي فإن على الحزب ان يلعب دور الطليعة للطبقة العاملة ، اي ان يشغل الحزب - على حد تعبير لينين - دور هيئة الاركان العامة للبروليتاريا... «فالبروليتاريا بدون هذه الهيئة هي مثل جيش بلا قيادة» .

- لا يمكن ان يكون الحزب مجرد طليعة ، بل عليه ان ينغمر عميقاً في صفوف البروليتاريا ، وان يمتلك سلطة معنوية وسياسية بين جماهير رطلت مصيرهم بالحزب ، وان يكون الشكل الاعلى للتنظيم الطبقي البروليتاري او التنظيمات العمالية - كالتقابات ، والتعاونيات ، واللجان العمالية ، والاحزاب البرلمانية ، والمنظمات النسائية ، ومنظمات الشبيبة ، والصحافة العمالية... وغيرها من المنظمات اللاحزبية ، التي ينبغي ان ترتبط او تصبح وسائل بيد البروليتاريا في الكفاح ضد الرأسمالية ، وذلك وفق مبدأ الاقتناع بالتضامن مع الحزب ، او التصرف طوعية ضمن توجهات الحزب . فالحزب - كأعلى شكل للتنظيم الطبقي للعمال - يعني ان على قيادته السياسية - حسب لينين - ان تمارس فعلها على كل اشكال التنظيم البروليتاري . «فبدون هذه المنظمات لا يمكن احلال النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي» .

— على ان اهم ما عناه مفهوم الحزب من طواز جديد — من وجهة نظر لينين ، هو مفهوم الحزب الثوري ، المركز ، المنضبط الى اقصى حد... «الكتيبة المنظمة للطبقة العاملة وليس الطليعة فقط... منظمة لثوريين يعتبرون نشاطهم هو مهنتهم» — على حد قول لينين .

ورغم ان (لينين) قد اعلن بعد المؤتمر الثاني «بأننا توحدنا (اي داخل الحزب) بالتزام حر... الا انه اكد بمثابرة على ضرورة «ان يكون الحزب تجسيدا للانضباط والتنظيم» . فمن منطلق مفهوم «الكتيبة المنظمة» ، دعا واكد على اقصى درجة من الانضباط ، ومن الصلابة ، والثبات ، وعلى اساس ذلك اكد على المركزية في عمل الحزب . فالحزب هو المركز او النواة المركزية للكل الموحد ، وبالتالي فإن له هيئاته العليا والسفلى (Higher and Lower) ، وهذه الهيئات العليا هي التي تملك السلطة (Power) لاختصاص (Subordinate) الاقلية للاكثرية ، او لتحقيق خضوع التكوينات الحزبية (Constituents) الى سلطة الهيئات العليا . كما ان التنفيذ «اللزامي لقرارات الهيئات العليا ، او الالتزام اللامشروط بتنفيذها ، هو الذي يكرس صلاحيات الهيئات في ممارسة السلطة (Signifies the Authority of Power) — لينين في (خطوة الى الامام خطوات الى الوراء) .

«... ان البلاشفة ما كانوا يستطيعون ان يحتفظوا بالسلطة لسنتين ونصف ، لا بل لشهرين ونصف ، لو لم يكن هناك انضباط صارم ، انضباط حديدي حقيقي داخل الحزب... ولولا الدعم الشامل من جانب جماهير الطبقة العاملة» — لينين — في (مرض الطفولة اليساري) .
ويقول أيضاً :

«بدون الحزب... بدون حزب قُد من حديد ، متمرس في النضال ، متمتع بثقة الطبقة العاملة... قادر على التأثير على سيكولوجية الجماهير ، كان من المستحيل تحقيق النصر» .

— اعتبر بعض المعارضين ان الخضوع والمركزية... هو ضرب من البيروقراطية ، كما هاجموها باعتبارها مولدات للبيروقراطية ، واشاعة الشككية . غير ان لينين اعتبر

ذلك ضرباً من الفوضوية ، او العدمية - وخاصة من جانب اولئك الذين يرون في المنظمة الحزبية «مصنعاً وحشياً» . كما ينظرون الى مبدأ خضوع الجزء للكل ، والاقالية للاكثرية ، كنوع من العبودية ويقول :

«ان تحديد مهمات الحزب من مركز الحزب تستدر من هؤلاء العويل المبكي والمضحك على مصائر رجال سيتحولون الى «آلات»! فأنت بيرقراطي لانك انتخبت الى هذا المركز او ذاك بواسطة مؤتمر تداولي ، وليس بارادتي . وانت شكلي لانك تتصرف وفق قرارات المؤتمر - دون رضاي او موافقتي . وانت تعمل بشكل ميكانيكي لانك تتبع قرارات الاكثرية... ضد قناعاتي . وانت ارستقراطي لانك لا تسلم السلطة والصلاحيه لرفاقنا المتفوقين»... تلك هي اتهامات مارتوف ، واكسيلرود ، ويوتسيروف - الذين اتهموا لينين بالبيروقراطية .

— من بين مبادئ واهداف الحزب من طراز جديد - هو ان الحزب أداة للديكتاتورية البروليتارية - باعتباره الشكل او النموذج الاعلى للتنظيم البروليتاري ؛ ولانه النواة القيادية للطبقة العاملة - بالقياس الى المنظمات الاخرى . وبالتالي ، فالحزب هو المسؤول عن اقامة وتعزيز وتطوير ديكتاتورية البروليتاريا . ويعني ذلك ان جماهير البروليتاريا يجب ان تشبع بروح الانضباط والتنظيم ، وان تحصن ضد التأثير الضار للبورجوازية الصغيرة وعاداتها وتقاليدها . وبمواجهة الرأسمالية ، يصبح لزماً على البروليتاريا ان تجمع سائر روافد الحركة الثورية في مركز واحد - من اجل قلب السلطة البورجوازية ، وتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا . وبالنظر الى ان الحزب هو هيئة اركان البروليتاريا ، فإن جذب المنظمات الجماهيرية حوله ومركزه حركتها ، هو شرط الزامي لاقامة الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا . واذن ، فينبغي توحيد جهد هذه المنظمات وتوجيهه نحو نفس الهدف ، لانها في الواقع تخدم نفس الطبقة - اي البروليتاريا .

وجواباً على ذلك التساؤل ؛ حول من ينهض بهذا التوجه ومن يقوم بمركزته تداركاً للاضطراب والفوضى ، يرى (لينين) أن الحزب هو من سيتولى هذه المهمة ، لانه افضل مدرسة لتوعية قادة هذه المنظمات ، وافضل مركز لمركزة قيادتها ، باتجاه خلق جسد رديف ، وريط الطبقة العاملة ككل مع الحزب .

«الحزب هو الشكل الاعلى للتنظيم الطبقي البروليتاري» .

— من مبادئ واهداف الحزب من طراز جديد ، هو ان الحزب تعبير عن وحدة الارادة . فلا يمكن للحزب ان يحقق دكتاتورية البروليتاريا ، دون ان يكون منصهراً كالفضولاذ في مدرسة التماسك والانضباط الحديدي . وبالطبع فان الانضباط الحديدي ، غير ممكن بدون وحدة الارادة - اي الوحدة غير المشروطة اوالمجسدة لارادة اعضاء الحزب .

— على ان مفهوم الضبط الحديدي ، رغم صرامته ، ووفقاً للقواعد اللينينية في التنظيم ، لا يستثني حق النقد . كما ان وحدة الارادة لا تستبعد صراع الاراء ، وبالتالي فإن «الخضوع الطوعي» او «الانضباط الواعي» هو الذي يحقق الانضباط الحديدي . ولكن لدى اتخاذ القرار ، فان وحدة الارادة والعمل لجميع اعضاء الحزب ، تصبح شرطاً الزامياً . وكان لينين ، قد حدد شرطاً من شروط الانتساب الى «الاممية الشيوعية» بقوله : «ان بمقدور الحزب ان ينجز مهماته عندما يكون فقط مركزاً بدرجة عالية ، وان يكون محكوماً بانضباط حديدي صارم شبه عسكري... وان يكون كذلك مقداداً من جانب مجموعة من رفاقه في المركز ، يتمتعون بثقة الاعضاء من القمة الى القاعدة ، مخولين بصلاحيات وممتلكين لسلطات تنفيذية واسعة» .

وفي هذا الصدد يقول لينين ايضاً : «ان من يُضعف ، ولو باقل درجة ، الضبط الحديدي لحزب البروليتاريا (وخصوصاً في فترة دكتاتورية البروليتاريا) فهو يساعد في الواقع البورجوازية ضد البروليتاريا» .

— وبناء عليه ، فإن التكتل ، والانشقاق ، هو ضد مبدأ الانضباط ووحدة الارادة . وان وجود اكثر من مركز واحد ، يعني تجزئة الهدف ، واضعاف الانضباط ، والاخلال بالارادة الموحدة ، وبالتالي ، اضعاف دكتاتورية البروليتاريا . وهذا ما تسمح به احزاب الاممية الثانية ، لانها لا تريد قيادة البروليتاريا ، ولا تريد انتزاع السلطة .

— ورغم نزعة التساهل والتسامح من جانب لينين ، الا ان المؤتمر العاشر للحزب الذي انعقد قبل وفاته ، قد ابرز بشدة خطر الانقسامات ، وادان التجمعات والتكتلات ودعا الى تفكيكها ، بصرف النظر عن برامجها ووجهات نظر قادتها . كما اقر مبدأ

المحاسبة ، والمحاكمة ، والطرْد الفوري وغير المشروط من الحزب .

— ومنذ هذا المؤتمر ، واتخاذ القرار الخاص بوحدة الحزب ، برزت مقولة «الحزب يقوى بتطهير نفسه من العناصر الانتهازية» . وقد شمل مفهوم الانتهازية كل خارج او معترض على قرار الاكثرية . وقد جرى تبرير ذلك بطائفة من المقولات والتفسيرات المستمدة من «ضلالات وتذبذبات البورجوازية الصغيرة ، والفلاحين ، والمثقفين الموجودين في صفوف الحزب» ، الى جانب «الفئة الارستقراطية من العمال ، والبرلمانيين ، وقادة النقابات الذين افسدتهم البورجوازية» بل وامتد الامر الى «فئات من البروليتاريا باعتبارها طبقة ليست محددة بمحاور وحدود هندسية» - حيث جرى الحديث عن «العمال المتبرجين» في مداخيلهم وايدولوجياتهم وطريقة حياتهم ، والذين يشكلون القوة الرئيسية للاممية الثانية ، والداعمة - اجتماعياً وعسكرياً - للبورجوازية . وبالتالي ، فهم في الواقع ، عملاء للبورجوازية ، ومأجورون للرأسمالية ، مدافعون بحمية عن التعصب القومي ، والغلو في الوطنية ، والدعوة الى الاصلاحية بدلاً من الثورة... انهم ، داخل الحزب ، يولدون التذبذب والانتهازية ، ويشيعون الخلاف وعدم الثقة ، وهم المسؤولون بالتالي عن الانشقاقات والانقسامات . لذا ، فإن شن كفاح حازم لا هوادة فيه ضد هؤلاء ، وتطهير الحزب منهم - هو شرط للكفاح الحازم ضد الرأسمالية . وعليه فإن الزعم بإمكان استبقاء هؤلاء داخل الحزب ، من خلال التبصير الاخلاقي ، هو نظرية خاطئة!

«فلم نكن لنخرج من الحرب الاهلية منتصرين» - كما يقول لينين - «لو استبقينا في صفوفنا اناساً من امثال مارتوف ، ودانس ، وبوتسيفوف ، واكسيلودا» .

«لقد استطعنا ان نحقق النصر لاننا طهرنا الحزب من المناشقة واضرابهم» .

اما (ستالين) فقد دعا الحزب البروليتاري الى ان يطرد من صفوفه جميع العناصر الانتهازية والاصلاحية ، وجميع الاشتراكيين من ذوي الالهواء الامبريالية والقومية ، بل وجميع الاشتراكيين المصابين بداء الوطنية والمسالمة... «فكلما كان التطهير شاملاً وعنيفاً (Drastic) كلما تعاضمت امكانية النهوض الثوري والفعال للحزب» .
وكان لينين ايضاً ، قد قال :

«بوجود الاصلاحيين والمناشفة ، ما كنا نستطيع قيادة الثورة البروليتارية نحو النصر» .

كما اشار الى «ان وجود البورجوازيين الديمقراطيين الصغار في صفوفنا ، كان سيؤدي الى اسقاط النظام السوفيتي» .

وعلى هذا الاساس دعا الشيوعيين الايطاليين الى التخلص من اعوان (توراتي) . كما دعا الى تطهير الحزب من الشيوعيين الذين يبدون ميلاً نحو التذبذب ، او يجدون قضية مشتركة مع الاصلاحيين : فالتخلص من القادة المترددين ، ايام الصعوبات ، يقوي الحزب اكثر .

ـ من بين اهم وظائف ومهمات الحزب من الطراز الجديد ، A Special Type of Party هو كونه القوة القائدة للدولة والمجتمع... كما سنرى ، بل ان «المكتب السياسي ـ على حد قول ستالين ـ هو السلطة العليا للحزب ، وليس الدولة... انه الموجه والقائد للدولة ، وبالتالي للسياسة الداخلية والخارجية ، وللاقتصاد وسائر الميادين... ان السكرتارية والمكتب التنظيمي يجب ان يخضعا للمكتب السياسي» . كما ان ستالين هو من اشاع وركز تعابير الخضوع والاذلال في الحزب من قبيل : يخضع ، ينصاع ، يستسلم... اذ بدون ذلك ـ على حد تعبيره ـ «لا وحدة ولا حزب» وهو الذي اسرف في اشاعة تهم اليمين واليسار ـ باعتبارها من جذر واحد ، هو البورجوازية الصغيرة... وكذلك النعوت المرتبطة بالمتذبذين والوسطيين ، والمسالين ، والشوفينين... الخ . داعياً الى حزب «من نسيج واحد» ، لا الى كتلة من «عناصر طبقية مختلفة» .

وقد شملت هذه التوصيفات والنعوت الاحزاب القديمة ، والتجمعات السابقة ، وموظفي الدولة ، والثقابات ، والتعاونيات وغيرهم من «الذين اصبحوا يبرقراطيين» . وقبل ان يحكم ستالين بشكل كامل ، كان يدعو الى الكفاح الايديولوجي والتوعية والتشقيف ، ضد الانحرافات ، لا اللجوء فوراً الى العقوبات (وهذا ما حصل لبضع سنوات بالنسبة لتروتسكي مثلاً) . ولكنه سرعان ما لجأ الى الاذاحة والطرده ثم الى العقوبة والسجن والابعاد ، ثم الى الاغتيال والقتل ـ خلافاً لمقولاته السابقة «ليس ما هو اسهل هو الاحسن!» .

ادى ذلك بالنتيجة - الى تثبيت مفاهيم جديدة للحزب ، وقواعد جديدة في العمل والتنظيم - كما بينا - ولاسيما فيما يتعلق بشروط العضوية ، وبمبدأ المركزية الديمقراطية - وما يرتبط بها من واجبات واشتراطات : - كالالتزام بالانضباط الصارم ، وخضوع الاقلية للاكثرية ، ومنظومة العقوبات ، وصلاحيات المؤتمرات والهيئات القيادية ، والتزام المنظمات والهيئات السفلى بقرارات الهيئات العليا ، وحقوق وواجبات الاعضاء ، والنقد والنقد الذاتي .

والواقع ، ان مفهوم المركزية الديمقراطية بهذه الصورة (التي تبلورت وترسخت فيما بعد) ، لم يكن متكاملأ في ذهن لينين ابان المؤتمر الثاني ، وانما كان صدى او تعبيراً عن تقديرات وقناعات لينين بضرورة بناء كيان شديد التماسك ، موحد الارادة ، عالي الضبط والالتزام... اشبه بكتيبة عسكرية مقاتلة ، او قيادة ميدانية كفوءة ، قادرة على مواجهة واسقاط نظام استبدادي عات ، هو النظام القيصري الاوتوقراطي . هذا الى جانب استلزام لينين لمقولات واحكام ماركس وانكلز حول الثورة والدولة ، ودكتاتورية البروليتاريا ، وسلطة الطبقة العاملة ، وقيادة الحزب لهذه السلطة... الخ .

ولكن تصورات لينين لمفهوم المركزية الديمقراطية قد تكاملت فيما بعد وبصورة تدريجية ، وذلك في غمار الصراع الذي خاضه البلاشفة بقيادته ضد المناشفة ، وكذلك في اجواء المشاحنة الضارية مع الاممية الثانية واتهام احزابها بـ«الانتهازية» ، و«الارتداد» عن مبادئ الماركسية وخاصة ابان الحرب العالمية الاولى . ولكن هذا المفهوم اي المركزية الديمقراطية الذي تنوطن وتتحرك في مداره مجمل قواعد وشروط النظام والتنظيم والعمل الداخلي للحزب ، قد توضح وتجلى في المؤتمر العاشر للحزب عام ١٩٢١ - لدى النظر في قضية التكتلات والانشقاقات وذلك في السنوات الاخيرة من عمر لينين ، كما اتخذ صورة صارمة في عهد ستالين - كما اسلفنا .

لقد كانت اجتهادات وتصورات لينين لمفهوم الحزب من طراز جديد ، والهيكلية الهرمية لبناء الحزب وقواعد عمله ، مرتبطة بالاساس بطروفي المواجهة مع النظام القيصري الاستبدادي - كما بينا - ، وبشروط ومستلزمات الثورة وانتزاع السلطة - وهو ما برزته تاريخياً ثورة اكتوبر الاشتراكية . الا ان انتهاء حالة التسامح الذي اعتمدته لينين في

حياة الحزب الداخلية وحتى المؤتمر العاشر، وخاصة فيما يتعلق بحرية النقاش والتعارض في الرأي والموقف، ومن ثم المخاوف الشديدة التي عبر عنها في رسالته الى المؤتمر (بإشراف ستالين) حول اهمية الرقابة على تصرفات الهيئات القيادية في الحزب، وبرز مظاهر التسلط والبيروقراطية، لا يمكن الا ان تضع مجمل قواعد ومبادئ العمل التنظيمي في الحزب وبخاصة (المركزية الديمقراطية) موضع المراجعة، والنقد، والتصويب، وإعادة الاعتبار الى الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية. ذلك ان التشويه المقصود والعسف المزمن في تطبيق المركزية وقمع الديمقراطية قد آل - كما سنرى - الى انتهاكات فظة وإثام لا تغتفر.

وكان من نتائج الاتكاء على هذا المبدأ، اشاعة الرعب والقتل والارهاب في صفوف الحزب والمجتمع، وبالتالي تشويه المبادئ الإنسانية، والقيم الاخلاقية للاشتراكية. كما كان العسف في تطبيق هذا المبدأ عاملاً في تسميم اجواء الاحزاب، وتضيق كياناتها، واخيراً في تفكيك اوصال وهياكل احزاب كبرى ذات بنية شامخة ومكانة تاريخية مجيدة - وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوفيتي - وكانت الحصيلة النهائية والمأساوية لهذا كله، هي ما شهده العالم بانهار من تداع سريع، وانهيار شامل لا كبر حزب سياسي في العالم وللدولة الاشتراكية الاولى في التاريخ، وللنظام الاشتراكي العالمي بأسره، ورغم كل ما حققه من انجازات ومآثر.

هذا، ولمتابعة ومحاكمة التاريخ بصورة موضوعية منصفة، وجريئة، ولاستلهم العبرة والخبرة من هذا التاريخ، سنعتمد الوقائع والوثائق، والملاحظة والمعاشية (من قبل الكاتب) سبيلاً الى توصيف هذا الواقع وتحديد اسبابه وملامحه وتجلياته.

اما المراجع الكلاسيكية حول الحزب والدولة والسلطة والنظام السياسي، فهي معروفة ورهن الاطلاع، وقد سبق الحديث عن بعضها. ولذا فسنحاول تجاوزها - باستثناء ما يسهم بتوثيق الوقائع من مقتبسات محددة - مع التركيز على عرض بعض المشاهد والمواقف والنتائج، ثم على الطابع الشمولي للسلطة المرتبطة بهيمنة الحزب المطلقة على الدولة؛ فضلاً عن تدخله في كل جوانب الحياة الاجتماعية للمواطن - بما في ذلك نمط التفكير والسلوك، وقضايا الثقافة واللغة، والانتماء القومي، وكذلك

حرية الفرد، والحياة الروحية للإنسان - ولا سيما تلك القضايا المرتبطة بالدين والعقيدة، وبالادب والفن والابداع - فضلاً عن ميادين السياسة والاقتصاد، والعلاقات الدولية، والترابطات داخل المنظومة الاشتراكية العالمية... الخ.



لقد تم وتواصل الالتزام بسائر القواعد والمفاهيم الايدولوجية، والادوار السياسية والاجتماعية والثقافية المناطة بالحزب والموصوفة آنفاً - في تنظيم حياة وعمل الحزب الشيوعي السوفيتي، منذ قيام ثورة اكتوبر وحتى اواخر عقد الثمانينات. كما اخذت هذه المنظومة من القواعد والمفاهيم والادوار، طريقها الى سائر الاحزاب في البلدان الاشتراكية، وفي العالم اجمع، رغم الاختلافات بين الانظمة السياسية، والتكوينات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتميزات القومية والدينية والحضارية، ومستويات التطور، والموروثات من التقاليد والعقائد.

فقد استلهمت الاحزاب الشيوعية المبادئ اللينينية في بناء الحزب الثوري، وادخلت في صلب انظمتها الداخلية وبرامجها السياسية سائر القواعد والمفاهيم اللينينية في التنظيم ومناهج العمل - رغم تلك التعارضات والخصومات التي حصلت بين بعض الدول الاشتراكية والاحزاب الشيوعية - كالصين، ويوغوسلافيا، والبنان، وايطاليا، واسبانيا، وغيرها من الاحزاب الأوروبية.

ورغم التعديلات التي ادخلت على بعض نصوص واحكام النظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفيتي، الا ان الالتزام بهذه المبادئ والقواعد والمفاهيم، قد تواصلت من حيث الجوهر، حتى السابع والعشرين للحزب المنعقد في الاول من آذار عام ١٩٨٦ (اي بداية عهد الاصلاح واعادة البناء - البيريسترويكا) - وهو المؤتمر الذي اقرّ عدداً من التعديلات على النظام الداخلي، الا انه التزم بما هو اساسي من المبادئ والقواعد اللينينية في مفهوم الحزب والتنظيم.

فقد اورد النظام الداخلي الصادر عن هذا المؤتمر في مقدمته :

- «ان الحزب الشيوعي، بوصفه الفصيلة الطليعية من الطبقة العاملة قد اجتاز طريقاً مجيداً من الكفاح، وقاد الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين الى انتصار ثورة

اكثرير الاشتراكية العظمى ، واقامة دكتاتورية البروليتارية...

— «ان الحزب... الذي ظل من حيث جوهره الطبقي وايدولوجيته حزب الطبقة العاملة ، اصبح حزباً للشعب بأسره» .

— «... ان الحزب هو الشكل الاعلى للتنظيم السياسي - الاجتماعي ، ونواة النظام السياسي ، والقوة القائدة والموجهة في المجتمع السوفيتي» .

— «... ان القوة القائدة والموجهة للمجتمع السوفيتي ، ونواة نظامه السياسي... هو الحزب الشيوعي» - المادة السادسة من الدستور السوفيتي .

(ولكن هذه المادة لم تلغ الا بعد نقاش طويل في مجلس الشعب - وذلك في اواخر الثمانينات) .

— اما النظام الداخلي للحزب فقد استبقى على حاله . وتواصل فيه التأكيد على القواعد اللينينية في التنظيم ، ومنها مثلاً التأكيد على :

— «ان الحزب... يبنى عمله على اساس التقيد الدقيق والصارم بالقواعد اللينينية في الحياة الحزبية ، ومبادئ المركزية الديمقراطية ، والقيادة الجماعية... والانتقاد والانتقاد الذاتي... والعلمية» .

— «... ان القانون الثابت في حياة الحزب... انما هو الوحدة الفكرية والتنظيمية والطاعة الواعية... وان اي مظهر من مظاهر التكتل والتجمع ، يتنافى والحزبية الماركسية - اللينينية وعضوية الحزب . وان الحزب يظهر صفوفه من الذين يخالفون برنامج الحزب... ونظامه الداخلي...» .

ولكن ما يستحق الاطراء والتقدير في هذه التعديلات ، (التي ابقت على الشروط اللينينية الثلاث في عضوية الحزب) انها ركزت على النواحي الاخلاقية و«مبادئ الاخلاق الشيوعية» ، ومبدأ العدالة الاجتماعية ، وعلى التواضع والعصمة ، والصدق والشرف ، والجرأة في كشف النواقص... مع مكافحة حب الظهور والغرور ، والتستر ، وخنق الانتقاد ، وكذلك البيروقراطية ، والنزعة المحلية والمصلحية ، وضرورة ابلاغ الحزب عنها .

وقد تم ذلك بالطبع على خلفية الانتهاكات للشرعية الحزبية والقانونية ، واعمال

البطش والارهاب ، وازدراء القيم الاخلاقية ، والتصفيات الجماعية التي ارتكبت من قبل ، ولا سيما في عهد ستالين .

ورغم ان النظام المعدل قد اكد مجدداً على ضرورة «التقيد بطاعة الحزب والدولة» ، الا انه دعا ، في معرض حديثه عن حقوق العضو ، الى النقد العلني في الاجتماعات «لأية هيئة حزبية ولاي شيوعي بصرف النظر عن منصبه» ، مؤكداً على أولئك الذين اذنبوا في خنق النقد وفي الملاحقة بسبب النقد» ، داعياً الى «انزال العقوبات الصارمة بهم وحتى فصلهم من الحزب» .

ولكن هذا النظام ابقى على نفس المنظومة السابقة من العقوبات وهي «التحذير ، والتوبيخ ، والتوبيخ الصارم... والفصل» - رغم تأكيدات على اهمية التدابير التربوية ، والانتقاد الرفاعي ، والتدقيق في صحة الاتهام .

.. كما ربط النظام الداخلي ، كل بنية الحزب وحياته الداخلية بما اسماه «المبدأ القيادي في بناء التنظيم ، وحياة ونشاط الحزب - الا وهو المركزية الديمقراطية . وفي سياق هذا المبدأ ، اكد مجدداً على :

الطاعة الحزبية الدقيقة ، وخضوع الاقلية للاكثرية ، وكذلك خضوع الهيئات الدنيا للهيئات العليا . ومع التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية واقصاء عبادة الفرد ، والتجديد المنتظم لقوام القيادة ، والدعوة الى الطاعة الواعية (لا الميكانيكية) ، وتأمين حرية الرأي... الخ فانه ادان اقامة التكتلات الانشاقية .

وبعد ان تناول صلاحيات واجبات الهيئات القيادية في الجمهوريات والاقاليم والمقاطعات... وكذلك الهيئات العليا والسفلى . واخيراً المنظمات القاعدية - في فصول لا جديد فيها - عاد النظام الداخلي الى الموروث من المبادئ والاحكام (موروثات الصراع القديم) فأكد مجدداً على ضرورة الالتزام بمبادئ الماركسية - اللينينية ومكافحة «أية مظاهر للأيديولوجية البورجوازية ، والتحريفية ، والعقائدية الجامدة ، والآراء والأيول المختلفة...»!

كما عاد واكد على دور الحزب القيادي في فصل عنوانه «الحزب ومنظمات الدولة والمجتمع» - مكرراً مرة اخرى «ان الحزب ، وفي اطار الدستور ، هو الذي يمارس

قيادة الدولة والمجتمع» . ورغم الحديث عن ان المنظمات الحزبية لا تنوب عن السوفيات والمنظمات النقابية والتعاونية وغيرها من المنظمات الاجتماعية» ، الا ان النظام الداخلي يدعو منظمات الحزب «الى تطبيق سياسة الحزب في المنظمات اللاحزبية» داعياً ايها الى «تعزيز اصاله الحزب والدولة ، والتحقق من تنفيذ توجيهات الهيئات الحزبية» . كما جرى الزام جميع قيادات وهيئات الحزب بسائر قراراته اعتباراً من «اللجنة المركزية في المركز والجمهوريات والاقاليم... وحتى الدائرة ، والمدينة ، او الحي او الناحية» .

— واما بصدد اتحاد الشبيبة الشيوعية (الكومسمول) فيصفه النظام بأنه «اتحاد لينيني... واحتياطي الحزب» . وان من واجب منظماته ان تكون «ناقلات وداعيات نشاطات لتوجهات الحزب في جميع ميادين الحياة والانتاج والمجتمع» . كما يؤكد على ان عمل الكومسمول انما يتم «تحت قيادة الحزب» . اما عمل منظماته المحلية «فتوجهه وتراقبه المنظمات الحزبية» .

— واما بشأن القوات المسلحة ، فينص النظام الداخلي على :
«ان على المنظمات الحزبية في القوات المسلحة ان تؤمن تطبيق سياسة الحزب في القوات المسلحة ، وترعى افراد هذه القوات حول الحزب ، وترعى الجنود بروح وافكار الماركسية اللينينية...» .

كما يؤكد على :

«ان قيادة العمل الحزبي في القوات المسلحة انما تمارسها اللجنة المركزية بواسطة الهيئات السياسية» . وان «الادارة السياسية العليا للجيش والاسطول تتمتع بصلاحيات قسم من اللجنة المركزية للحزب... كما ان على المنظمات الحزبية في القوات المسلحة ان تكون على صلة وثيقة مع اللجان الحزبية ، وان تطلعها بانتظام على العمل السياسي في الوحدات العسكرية» .

* * *

تلك هي بايجاز نصوص ومبادئ واحكام اساسية في النظام الداخلي (حتى عهد غورباتشوف) ، يستكمل الدستور والقوانين الاخرى صورتها الاكمل . الا ان

التأريخ ولاسيما (تأريخ الحزب) - الذي دَوّن ثلاث مرات وباشكال مختلفة ، حسب الامزجة المرتبطة بالتحويلات والانقلابات في تداول السلطة ، فقد شوش الرؤية ، وابتعد عن الموضوعية في تقييم الاحداث والاشخاص ، كما غيب قادة افذاذاً ، او فرض التعقيم والتزوير على الكثير من الحقائق الصارخة ، والاحداث الكبرى المرتبطة بالممارسة والتطبيق لنظام الحزب ودستور الدولة ، وغيرها من القوانين والخطط ، والسياسات الاقتصادية ، والعلاقات الاجتماعية - السياسية والدولية ، بالاضافة الى التسلط وعسف القادة ايضاً . وكان هذا وغيره من بين الروافع والمقوضات لهذا النموذج من الاشتراكية - الذي كان موضع الثقة والاعتزاز ، وامل البشرية بالخلاص من العبودية والاستغلال الرأسمالي ، والاستمتاع بالمساواة ، والحرية ، والعدل ، والرفاه .

هذا عرض أولي لما آلت اليه الممارسة التعسفية والتطبيق المشوه لبعض المبادئ والقواعد المعتمدة في النظام الداخلي ، وقوانين الدولة ، وما اقترن بذلك من مظالم وآثام ، ومن مكائد ومؤمرات ، وانتهاكات واستباحات دموية .

لقد حاول (لينين) في ايامه الاخيرة ، درء هذه الاعراض الخطيرة ، والعواقب المأساوية - وذلك من خلال حدس او رؤية ثاقبة لما يمكن ان تؤؤل اليه الممارسة اللاحقة لقيادة الحزب في اطار السلطات والصلاحيات المناطة بها . ورغم ان تجليات هذه الاعراض لم تكن واضحة بعد في ايام لينين ، الا انه بني رؤيته للمستقبل على بوادرها ومقدماتها الاولى ، وعلى نزوات وطبائع بعض القادة ، وخاصة (ستالين) . فقد استحوذت على لينين - وهو على فراش الموت - مخاوف مشتدة من هذه العواقب ، رغم انه اعتاد في فترات سابقة على التنديد الصارم بالاتجاهات التي كان يراها خاطئة في حزبه والاحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، دون ان يتورع عن رسم الاشخاص بنعوت هجائية صارخة . ومع انه اسرف في هذا الهجاء فيما يتعلق بزعماء الدولية الثانية ، وبخاصة كاوتسكي ، الا انه وهو يتابع ممارسات وطبائع بعض القادة في حزبه وفي مؤسسات الدولة - لم يجد مخرجاً من قلقه ومخاوفه ، الا باقتراح تدابير عملية فعالة لتدارك هذه العواقب الناشئة عن سوء استخدام السلطة... ومن هنا كانت رسالته الموجهة الى المؤتمر الثاني عشر (الذي لم يستطع المشاركة فيه بسبب مرضه) والتي

طالب فيها باعادة تنظيم (جهاز الرقابة العمالية الفلاحية) . وقد تضمن مشروعه هذا شروطاً متشددة في انتقاء اعضاء هذا الجهاز وفق مواصفات ومقاييس صارمة من المبدئية والخلق والاستقامة ، لمجابهة نزعات التسلط والبيروقراطية والفظاظة... كما طالب بضرورة تعليم العاملين في جهاز الرقابة طريقة «اصطياد المحتالين» - على حد تعبيره . وكان في مناسبة سابقة قد اعرب عن قلقه من ان «يقوم الحزب بعد استلام السلطة بحماية من اسماهم بـ«الفاسدين والانذال» . وفي رسالته المشار اليها اعلاء ، لم يتردد عن تحذير الحزب من طبائع وسلوكيات بعض قادته وخاصة ستالين ، مع التوكيد ، بلهجة يشوبها الهلع من عواقب سوء استخدام السلطة والبيروقراطية الحزبية والحكومية ، مطالباً بالرقابة الصارمة على عمل اللجنة المركزية ، والمكتب السياسي ، وسائر مؤسسات الدولة ، بما فيها الادارات المدرسية والمسرحية والتوثيقية (الارشيف) .

وفي مشروعه هذا اقترح لينين على المؤتمر اصطفااء (٧٥ - ١٠٠) من خيرة العناصر العمالية والفلاحية للجنة المركزية للرقابة ، بعد «التحقق الدقيق من ذمتهم ووجدانهم وامانتهم» ، مع اخضاع ابناء هذه اللجنة قبل تعيينهم الى «رقابة مثلية» حسب تعبيره ، وإلى امتحان يبررون فيه معارفهم ودرايتهم ، وضرورة تزكيتهم ، وبشرط ان يكونوا «شيوعيين لا عيب فيهم» . كما اقترح ان يناط بهم الاطلاع ودراسة جميع ملفات ووثائق المكتب السياسي ، وضرورة حضور عدد منهم اجتماعاته واجتماعات اللجنة المركزية... وان يؤلف هؤلاء «فرقة متراصة» - على حد تعبيره ، يترتب عليها - دون اي اعتبار للأشخاص - ودونما اية معارضة من جانب الامين العام او اي من اعضاء اللجنة المركزية للرقابة (التي وصفها بأنها بدت عاجزة و«ذيلة» لاعضاء اللجنة المركزية) . كما انحى بالنقد اللاذع على البيروقراطية السائدة في السوفيئات ومؤسسات الدولة والحزب . وكان في رسائل سابقة قد طالب بزيادة اعضاء اللجنة المركزية بضع عشرات وحتى (٥٠ - ١٠٠) عضواً وذلك لرفع هيبتها ، وتحصينها ضد النزاعات والخصومات بين بعض اقطابها (وخاصة بين ستالين وتروتسكي)... محذراً من احتمال تحول هذه المخاصمة الى تصدع او انشقاق (وهذا ما حصل بعد وفاته) .

وفي رسالته المتعلقة بانتخاب ستالين أميناً عاماً للحزب ، عبر لينين عن مخاوفه قائلاً : «ان الرفيق ستالين قد حصر في يديه سلطة لا حدود لها ، وأنا غير واثق من كيفية استخدامه لها بما يكفي من التبصر والاحتراس» . كما نعت ستالين بـ«الغظاظ» وطالب باقصائه واستبداله بأي بديل يتميز عنه بسمة واحدة «وهي ان يكون اكثر تسامحاً ، وادباً ، ورعاية للرفاق... وبالتالي «اقل ثقلًا في الالهواء»¹ .

ورغم انه قيّم واطرى مواهب وقدرات تروتسكي ، وبخارين ، الا انه حذر من الفطرسة المفرطة لـ(تروتسكي) ، وطالب باصلاح ما ارتآه من نواقص لدى هؤلاء القادة المرموقين - على حد تعبيره .

الا ان رسالة لينين الى المؤتمر ، قد حجبت عن المسؤولين ، كما حجبت مجمل مقترحاته ورسائله وتوصياته ، وخاصة تلك التي تتعلق بمواصفات القادة ومهام وتركيب لجنة الرقابة ، وقضايا الحزب الداخلية... بل وظلت محجوبة عن الحزب كله اكثر من ثلاثين عاماً⁽²⁾ .

وها هي حقبة تاريخية كاملة ، تبرر مخاوف لينين وقلقه وتحذيراته مما وقع بعد رحيله ، وعلى مر عقود طويلة من السنين . وكان ما حصل ركاماً هائلاً من الخطايا والانتهاكات والشورور ، التي هي في تعارض مطلق مع الاشتراكية - كعقيدة ومبدأ ، او كمنظومة شاملة من القيم والمثل الانسانية والاخلاقية الرفيعة .

يعود كل ذلك بالطبع الى ما اسلفنا بيانه من وجود اختلالات خطيرة في بنية النظرية والتطبيق ، فضلاً عن الممارسة التعسفية المستندة الى مبادئ وقواعد صارمة في نظام الحزب والى ما يتيح للقيادة من سلطات ومبررات ، ثم الى احكام خاطئة (فضلاً عن الممارسات العملية) وخاصة فيما يتعلق ببنية ووظائف الدولة ، وتراكيب النظام واداء السلطة .

ان الشواهد على هذه الحقائق هي اكبر من ان تحصي او تستوعب . كما انها عصبية على العرض المركز او الاجتزاء او الايجاز . ومع ذلك فسنحاول عرض بعض مسبباتها واعراضها من خلال بعض النماذج والمشاهد .

* * *

يحكم الحزب الشيوعي من الطراز الجديد مبدأ اساسي صائب يشغل المقام والمكان الاول في صلب برنامجه ونظامه - وهو ان الحزب «اتحاد طوعي اختياري» . الا ان تأمين وحدته الفكرية والسياسية ، ووحدة العمل والارادة لاعضائه ، تستلزم اعتماد مبدأ (المركزية الديمقراطية) - وهذا امر مفهوم ومبرر . اذ لا عمل بدون تنظيم او نظام . غير ان الممارسة الفعلية - من خلال هرمية البناء ، وسلطات الهيئات (العليا والسفلى) ، ومبدأ الخضوع Subordination (وليس الالتزام) ، والانضباط الحديدي شبه العسكري Iron discipline (وليس الطاعة الواحية) ... ثم المساواة والحساب والتوزيع والمقاب والطرد... والنقد الصارم ، والنقد الذاتي الذي يتم بالاكراه والاذلال - هي بالاجمال ، في تعارض من حيث الجوهر مع مبدأ الخيار والطوعية في الانتساب والعمل في الحزب . هذا الى جانب السلطات المناطة بالحزب ، وتكريس هيمنته المطلقة على السلطة والدولة والمجتمع ، وكذلك تكريس وتثبيت نفوذ الحزب وتأثيره وسلطته ونموذجه على الاحزاب الاخرى في العالم ، وبخاصة على الدول المرتبطة بالمنظومة الاشتراكية العالمية ، وذلك باسم الاممية ، والتضامن الاممي البروليتاري . ان الخطايا والاثام التي ارتكبت في الاتحاد السوفيتي خاصة بحق الالوف من القادة الموهوبين والعاملين النشيطين في الحزب والدولة ، والمواطنين الابرياء ، والقادة العسكريين ، والنشطاء في النقابات والسوفيات وسائر المنظمات والمؤسسات... وبالتالي بحق تكوينات كاملة من السكان (كالفلاحين الاغنياء ، والعلماء والادباء والكتاب والمثقفين) بل وبحق اقوام وشعوب بأكملها... هي نتاج السلطة والتسلط الغاشم الذي يستمد «شرعيته» ومبرراته من مجموعة مبادئ وقواعد التنظيم الانف ذكرها . الى جانب العسف الناشيء عن تشويهات مقصودة في تطبيق هذه المبادئ والقواعد ، بحكم طبائع ونزوات بعض القادة ، فضلاً عن فتون السلطة وغواية التسلط . وقد برهن الواقع وشهدت الاحداث ما هو نقيض لتلك المقولة المدعاة وهي ان الحزب مختبر او مشفى لنظهير المنتسب اليه من النواقص والعيوب التي يحملها من المجتمع او «المستنقع» على حد تعبير (ليو شاوشي) ! فما حصل في الواقع كان نقيض ذلك ، حيث ان اعراضاً متواترة ومشيرة من التصدع في التكوين الخلفي للانسان ، غالباً ما

اصابت بعض القادة في مختلف الاحزاب..وبخاصة اولئك الوصوليين والطامعين في السلطة ، وكذلك الضعفاء والضعفاء والنصابين - بالسجية والطبع . وبمتابعة (ليو شياوشى) لهذه الاعراض وتفهمه لطبيعة تكوين الحزب الشيوعي الصيني ونسج المجتمع الصيني ، ركز هذا القائد الراحل جهده على تدارك هذه الاعراض المرضية باسجية من المناعة ازاء شروها - وذلك من خلال مؤلفه الشهير (كيف تكون شيوعياً جيداً) . واغلب الظن انه بسبب ذلك ، تعرض لعصف الزوابع السوداء او ما سمي في عهد ماوتسي تونج بـ«الثورة الثقافية»!

هذا ولتوثيق هذه الاستنتاجات والاحكام ، سنتجاوز النتائج والمصائر المأساوية المشهودة للحزب الشيوعي السوفيتي وللحزاب والدول والانظمة الاشتراكية الاخرى ، وننتقل الى التأريخ من خلال عرض بعض النماذج والامثلة ، ذلك ان الواقع الراهن هو بالطبع مرتبط بماضيه ، ولكل نتيجة سبب .



من المعلوم ، ان مفهوم «القمع للاعداء الطبقيين» ، وكلمة «الارهاب» (بل والارهاب الاحمر) ، ثم التصفية ، والتطهير والابعاد ، والتعذيب ، والقتل - فضلاً عن الطرد ، والعزل ، والاذلال ، والاكراه على الاعتراف بالذنب ، وخاصة بالنسبة للقادة المدانين في الحزب ، كانت سائدة ومبررة نظرياً - ولاسيما في عهد ستالين . وقد ارتبطت بحالة من التركيز المفرط في عمل وحياة الحزب على مسائل الانحراف (اليمني واليساري) ، وعلى التكتل والانشقاق ، وعلى التذبذب والارتداد ، وعلى الانتهازية والتحريف ، وبالتالي على العمالة والتجسس والخيانة...

وقد ادى ذلك كله ، الى عمليات لم تنقطع طوال عقود ، من التصفيات الجماعية المذهلة في حجمها ومداها ووحشيتها : وفيما يلي بعض الامثلة الصارخة :
- تم اعتقال (١١٠) من اعضاء اللجنة المركزية الذين انتخبوا في المؤتمر السابع عشر عام ١٩٣٤ وذلك من مجموع اعضاء اللجنة البالغ عددهم (١٣٩) . وقد غيبوا عن الوجود ، واعدم الكثير منهم رمياً بالرصاص .
- كما تم اعتقال (١١٠٨) من مندوبي هذا المؤتمر من مجموع (١٩٦٦) مندوباً -

وذلك عام ١٩٣٩ . ولم يبق منهم سوى (٥٩) شخصاً ساهموا في المؤتمر الثامن عشر .
— اما في مؤتمر الحزب في جورجيا ، فقد تم اعتقال (٤٢٥) مندوباً في الاشهر
اللاحقة للمؤتمر المحلي الذي عقد في ميس عام ١٩٣٧ .
— وفي كازاخستان ، اعتقل جميع اعضاء المكتب السياسي ، وكذلك الامر في
تركمانستان ، وقد اختفى الكثيرون ممن اعتقلوا ولم يعرف مصيرهم .
— اما في الجيش ، فقد تم اعدام المارشال (توخاجيفسكي) - المفكر والقائد
الاستراتيجي للجيش الاحمر ، وكذلك رئيس الاركان المارشال (ايندوروف) الذي هزم
اليابانيين قبل شهرين من اعتقاله ، وذلك في اكتوبر عام ١٩٣٨ .
كما شملت حملة التطهير في الجيش قادة كييف ، وبيلوروسيا ، والبحر الاسود ،
والاسطول في المحيط الهادي .

واجملاً ، فإن من اعدموا ، او اعتقلوا ، او عزلوا قبل عام ١٩٤٠ قد شمل ثلاثة
أخماس المارشالات ، ثلاثة أرباع القادة الكبار ، وسائر قادة الصف الثاني ، ونحو
تسعة أعشار من قادة الفيلق ، وسبعة أعشار من قادة الفرق والالوية ، وستة أعشار من
القوميسيرين السياسيين في الجيش . وقد تم ذلك كله قبل الغزو النازي للاتحاد
السوفيتي ، والذي اسفر في البداية عن الحاق الهزائم الشنيعة بالجيش الاحمر ،
واحتلال مناطق واسعة من ارض الاتحاد السوفيتي ، وذلك بسبب ندرة القادة
الكفوئين ، او وجودهم في السجون . وكانت النتيجة كما هو معروف تحمل الاتحاد
السوفيتي تضحيات فاقت ما قدمته الولايات المتحدة بسبعين مرة ، وبريطانيا باربعين
مرة ، فضلاً عن المعاناة الرهيبة للسكان ، والخراب الذي حلّ بالبلاد^(٣) .

— كما شملت حملة التطهير الدبلوماسيين ، والكتاب ، والعلماء ، (ومن بينهم
توبوليف مخترع الطائرة المعروفة وكنت التقيته مع زوجته عام ١٩٥٧) ، وكذلك العديد
من اعضاء الكومنترن (الذين اختفى اثرهم) ، والعديد من المفكرين ، ومدراء
المصانع والمزارع التعاونية ، (الذين لم يعرف مصيرهم) . والغريب في الامر ، ان
تشمل الحملة ايضاً رؤساء ومساعدى (لجنة امن الدولة) ومن بينهم (ياغودا) عام
١٩٣٩ ، والذي حل (بيري) محله ثم لقي مصيراً مماثلاً بعده .

— هذا وتشير ارقام نشرت مؤخراً ، الى ان عدد الذين اعتقلوا وارسلوا الى معسكرات العمل قد بلغ حتى اواخر الثلاثينات نحو (٨) ملايين شخص ، بالإضافة الى بضعة ملايين من المعتقلين السياسيين في (معسكرات الاعتقال والعمل) . كما تؤكد بعض المصادر ان عدد ضحايا عهد ستالين قد بلغ نحو (١٥) مليون ضحية .

هذا ، ولاستكمال الصورة عن خطة ستالين في التخلص من القادة الحزبيين والعسكريين الاكفاء والعلماء والمتخصصين... ولاسيما من كانوا يسمون بـ«الحرس القديم» والذين اطرى لينين مواهبهم وقدراتهم في رسالته الموجهة الى المؤتمر العاشر - نعرض فيما يلي بعض ملامح ووقائع عمليات التطهير والادانة والقتل .

❖ فتحت عنوان «احتدام الصراع الطبقي» في مرحلة البناء الاشتراكي - وهي مقولة خاطئة بالطبع استخدماها ستالين لتبرير سياسته القمعية والتخلص من منافسيه - اشاع ستالين وكرس داخل الحزب والمجتمع مبررات لسياسته الارهابية ، وفق عناوين من قبيل «اعداء الشعب» و«عملاء الامبريالية» ، و«المخربين والمرتدين» والانتهازيين وحتى المتذبذبين والمساكين! وقد اصطنع لكل ذلك سلسلة من المكائد والمؤامرات والمحاكمات . وبدأ بتروتسكي وجماعته ، ثم بخصوم تروتسكي وخاصة بخارين .

يقول ستالين بصدد هذه الامور ، ولتبرير حملته للاجهاز على خصومه :

«ان تدمير (Ruining) الكولاك في الريف (اي اغنياء الفلاحين) وتقليص نفوذ البورجوازية الصغيرة في المدينة ، من شأنه ان يؤجج الصراع الطبقي . ويعني ذلك ، اشتداد وتعظيم مقاومة الطبقات الزائلة... ولذا ، فإن من المضحك ان يتصور المرء عدم انعكاس هذه المقاومة داخل الحزب... وهذا ما تجسد في الانحرافات المشهودة في الحزب» .

ويضيف : «ان مكافحة اعدائنا الخارجيين ، لا يمكن ان تحقق هدفها دون مكافحة تأثيرهم داخل الحزب» .

— «فالانحراف اليميني يجسد خطر الكولاك ، الى جانب الانحراف «اليساري» لتروتسكي والمجموعة التروتسكية التي كانت ضد البروليتاريا وضد السوفيات...

وهي مجموعة معادية للثورة... وقد اجهزنا عليها ، ولكن اثارها لا تزال باقية وينبغي استئصالها .

– «... ان التروتسكية تريدنا ان نستسلم للبرجوازية ونقتنع بجمهورية ديمقراطية برجوازية... اي انها لا ترى امكانية بناء الاشتراكية في بلادنا ، وتحاول ان تقنعنا بشعار «ثوري زائف» حول الثورة العالمية .

– «... ان علينا ان نقبر النظرية البرجوازية التروتسكية ، لكي نستنهض الحماسة للعمل ، ونحقق شعار الهجوم الشامل...

– «... ان التروتسكية تنكر ايضاً امكانية جذب الفلاحين الى جانبنا... ومن هنا ، فإن من واجبا تصفية الكولاك كطبقة...

– «... ان التروتسكية هي ضد الضبط الحديدي ، ومع السماح بوجود الكتل وحريتها في اقامة المراكز واصدار الصحف... وسيعني ذلك انها تطالب بحرية الاحزاب السياسية ، اي ديمقراطية برجوازية ، في بلد ديكتاتورية البروليتاريا وكل ذلك يتم باسم «الديمقراطية الداخلية في الحزب»!

– «... ان النقد الداتي الصارم ، والنشاط الجبار للجماهير الحزبية ، هو التعبير الحقيقي والاصيل للديمقراطية الداخلية» .

وبعد ان يدعوا ستالين الى الوحدة الفولاذية Iron Unity ، والضبط الحديدي البروليتاري ، يعاود الدعوة الى «قبر النظرية التروتسكية» .

* وبشأن الانحراف اليميني ، يقول ستالين عن بنخارين ، ورايكوف ، وتومسكي (قبل محاكمتهم وقتلهم) :

– «... انهم رغم ايمانهم بالبناء الاشتراكي الذي عبروا عنه في اجتماع موسع للجنة المركزية في نوفمبر ١٩٢٩ . الا انهم لا يريدون ان يدركوا حقيقة الصراع الطبقي ضد العناصر الرأسمالية ، او ان يتفهموا معنى الهجوم العام للاشتراكية . انهم يريدون بناء الاشتراكية بهدوء وعفوية ، وبدون نضال طبقي... ويعني هذا انهم لا يؤمنون بامكانية بناء الاشتراكية .

– «... انهم يريدون جذب الفلاحين ، ولكنهم يعترضون على الطرق والوسائل

التي يستحيل جذبهم بدونها...

- «... انهم لا يريدون ان يدركوا بأن المزارع الحكومية والجماعية هي الادوات الرئيسية لاشتراك الفلاحين في بناء الاشتراكية...

- «... انهم لا يريدون ان يفهموا انه بدون تصفية الكولاك كطبقة يستحيل تحويل الريف الى طريق البناء الاشتراكي...

- «... انهم يريدون تعاونيات استهلاكية ، وتحرير قوى وعناصر السوق الحر ، وازالة القيود عن الاستثمار الفردية ، اي عن العناصر الرأسمالية... وتحريم احتكار التجارة من قبل الدولة... » .

- «... ان تحرير السوق يعني تسليح الكولاك ، ونزع سلاح العمال... » .
ويستطرد ستالين قائلاً :

- «... ولهذا فهم يعملون من وراء الستار لاقامة كتلة مع التروتسكيين... رغم انهم لا يريدون اقامة حزب جديد - خلافاً للتروتسكيين » .
ويضيف :

- « لقد اعترفوا بأخطائهم ، واستسلموا للحزب (Capitulated) »!
ويستدرك قائلاً :

- « ولكن ذلك لا يعني ان الانحراف اليميني قد قهر... فالضغط والتأثير متواصل من قبل العناصر الرأسمالية ، والبورجوازية الصغيرة ، والكولاك خاصة . وبالنظر الى ان هؤلاء من طبقات تتعرض للهلاك ، فإن الانتهازية اليمينية هي الخطر الرئيسي »!
ومن هذا المنطلق يدعو ستالين الى :

- « شن نضال حازم ، وغير قابل للمصالحة ضد الانتهازية اليمينية... وعزل قادتها ، وذلك من اجل تعبئة القوى في الهجوم الشامل للاشتراكية على ميداني الصناعة الثقيلة ، والزراعة الجماعية » .
ثم ينهي خطابه بالدعوة الى :

- « شن الكفاح على جبهتين ؛ جبهة « اليسار » الراديكالي البورجوازي الصغير ، وجبهة اليمين الليبرالي... كفاح لا هوادة فيه ، ولا مصالحة ، ضد العناصر التي لا تريد

ان تفهم اهمية الهجوم العام للاستراكية .

ثم يعود ستالين في المؤتمر السادس عشر ليندد بهم مرة اخرى ، قائلاً :

— «انهم مدعرون لادانة منهجهم علناً ، واعلان انضمامهم الينا للكفاح الحازم ضد كل منحرف يميني» (تصفيق طويل)!

ثم يتساءل : هل ذلك هو اهانة لهم؟ ويضيف :

— «... لقد سبق ان طلبنا ذلك منهم... فادانوا خطاهم ولكنهم لم يفوا بوعدهم والتزاماتهم... ولهذا لم يحظوا بالثقة في هذا المؤتمر... وهذا ما تشكى منه رايكوف وتومسكي واوغلانوف...» ثم يضيف بلهجة تحريضية مهينة قائلاً :

— «لقد لجأ رايكوف مثلاً الى الالتفاف والمناورة... ولكنه الان يتصرف بالعكس ويعترف بأخطائه ، محاولاً فك ارتباطه بالمعارضة ومساندة الحزب ضد المنحرفين . ولكن ذلك قد تم بحكم الوضع الخطر في الحزب والضغط الذي سلط عليهم...» (ضحك وتصفيق متواصل)!

— «اما اوغلانوف الذي كان يقذف الطين على سياسة الحزب في الاجتماع السابق ، فقارنوا موقفه ذاك بخطابه الآن...»

— «ان الضغط وحده هو الوسيلة... وبدونه لا نستطيع ان نحصل منهم على شيء!...» (ضحك وهتاف متواصل)!

ثم يواصل كلامه قائلاً :

— «اما تومسكي ، فكان يستطيع ان يكفر عن ذنوبه... لكنه لم يفعل ذلك ولم يقل كلمة واحدة عن نشاطه الانتهازي في المجلس المركزي لل نقابات... متناسياً ان هناك ملايين العيون التي تراقب... غير انه الآن يعترف باخطائه الانتهازية علناً وبصراحة ، والدافع لذلك هو الجو الخطر الذي حاصر هؤلاء القادة» .
ويضيف متسائلاً :

— «ما المانع اذن من ممارسة الضغط على هؤلاء للوفاء بالتزاماتهم؟ ان عدم ثقة المؤتمر بهم ، ناشئ من عدم تناولهم بسبب ممارسة الضغط عليهم... لقد كانوا ينتظرون الفرصة المناسبة للظهور علناً ضد الحزب...»!

ثم يعود للسخرية منهم واذلالهم ، فيقول :
... «ان احتدام الصراع الطبقي قد اثار في نفوسهم الرعب والقلق والهلع... انهم
يعانون من نفس مخاوف وطبائع ذلك (المعلم) في قصة تشيخوف» (...اي الرجل في
الحقبة الجلدية - ع) .

وبعد ان يتطرق الى ما ينتقص منهم في هذه القصة والى حد الزرابة ، يتلقى من
الجمهور ضحكاً شاملاً وتصفيقاً متواصلاً
ولا يكتفي بذلك ، بل يعود اليهم مندداً وبالصورة التالية :

... «لقد اصابتهم الهستيريا لدى اقرارنا اجراءات الطوارئ ضد الكولاك ، اذ كانوا
قد طالبوا بسياسة ليبرالية ازاءهم ، ولكننا اعتمدنا سياسة تصفية الكولاك كطبقة ، وهو
هدف يستوجب اجراءات طوارئ...»!
ثم يواصل السخرية بهم قائلاً :

... «... هذه الطبائع لدى هؤلاء تتحول الى اشياء مضحكة لدى وجود اية صعوبة...
فهم يصرخون وكأن كارثة ستحل بالسلطة السوفيتية» (ضحك متواصل) !
... «... انهم يواصلون صيحاتهم كالصرابير» (ضحك وتصفيق متواصل) !
... «... لقد ساند تومسكي كلاً من بخارين ورايكوف... ولكنه حذرهم من تقديم
وثائق مكتوبة ، قائلاً لهم لا تتركوا اثراً (تحاسبون عليه)»... هدير من الضحك !
ثم يعود منلراً ومتوعداً فيعلن امام المؤتمر قائلاً :

... «... ان لم يرفعوا... فلن يلوموا الا انفسهم» . (تصفيق وهيجان... ينهض
الجميع وينشدون نشيد الاممية) !

هوذا نموذج اولي ، او صفحة اولي من مسائلة ومحاسبة - او بالاحرى ازدراء
وتحقير لرجال موهوبين افذاذ من زملاء لينين واقرب المقربين اليه ، وكلهم اعضاء
في الكتب السياسي لسنوات طويلة . وكانوا قد انتسبوا الى الحزب منذ اوائل القرن ،
واسهموا بجهد ماثور في التحضير للشورة وقيادتها ، وبالتالي في قيادة الحزب
والدولة (٤) .

* * *

كان هذا هو المشهد الاول

اما ما تلاه ، فكان عزلاً واذلاً لهؤلاء القادة لبضع سنوات قبل اعتقالهم ، ثم محاكمتهم وقتلهم .

وكان بخارين قد تحدث من قبل علناً امام ستالين في احدى الاجتماعات عما سماه بـ«الاعدام المدني» لثلاثة من اعضاء المكتب السياسي - اي بخارين «المنظر الموهوب ومحبوب الحزب كله» - على حد تعبير لينين ؛ وراديك (رئيس مجلس مفوضي الشعب) ؛ وتومسكي (رئيس اتحاد نقابات العمال) .

وقد ردّ عليه ستالين ساخراً «ان الحديث عن الاعدام المدني لا يخيفنا! ثم استطرد متوعداً «اما ان تقفوا مع الحزب والا فلن تلوموا الا انفسكم»!

وبالفعل فقد تداعت عزيمة هؤلاء الرجال - تحت وطأة التهديد والتنديد ، فلجأوا الى التخضع والمداهنة - دون ان يفلحوا في تدارك مصائرهم المأساوية .

فبعد بضع سنوات من الملاحقة والعزل ، ابان المؤتمر السابع عشر (عام ١٩٣٩ والذي اقترح كبروف تسميته بـ«مؤتمر النصر») ، تطوع بخارين بكيال المدائح لستالين حيث وصفه بـ«افضل واقدر فيلد مارشال للقوى البروليتارية» - وهو الذي كان يسميه من قبل «جنكيز خان» . اما كامينيف فقد طالب المؤتمر بتسمية تلك الفترة بـ«العهد الستاليني» - على غرار «العهد اللينيني»! وكان ستالين قد طلب منه ومن زميله زينوفيف وسميرنوف اداة التروتسكية فاستجابوا ، واعترفوا بأخطائهم ، وادانوا نشاطهم ، ومارسوا «الاذلال الذاتي» علناً - كي لا يفقدوا مواقعهم في الحزب . وهذا ما عبر عنه سميرنوف بمرارة اذ وصف اساليب التعامل معهم «بانها اساليب بربرية...» ومع ذلك فقد اعتبرها «ذات اهمية قليلة بالقياس الى بناء الصناعة الثقيلة...»^(٥) .

* ثم كانت المحاكمات التعسفية التي توالى حتى عام ١٩٤٠ ، وبضمنها محاكمة بخارين ، ورايكوف ، وياغودا (رئيس لجنة امن الدولة) وثمانية عشر آخرين من قياديي الحزب . اما (تومسكي - عضو المكتب السياسي) فقد لجأ الى الانتحار قبل بدء المحاكمة . وكانت هذه هي المحاكمة الثالثة لابرز قادة الحزب والدولة ، وقد استغرقت عشرة ايام وانتهت في ١٣ آذار ١٩٣٨ .

والغريب في الامر ، ان جميع هؤلاء الرجال الشجعان ، قد اعترفوا كذباً بأنهم...
«عملاء لالمانيا او اليابان» . وذلك تحت وطأة التعذيب والارهاق النفسي . وكان
المشرف على التحقيق آنذاك رئيس لجنة امن الدولة (يازيف) ونائبه (زاكوفسكي)
المعروف بساديته ووحشيته . وهو الذي كان يردد بتبجح ووقاحة «لو كان كارل ماركس
بين يدي لأرغمته على الاعتراف بانه عميل لبسمارك»!! كما اسهم المدعي العام
آنذاك (فيشينيسكي) بحملات من التحريض الملقق ضد هؤلاء الرجال ، وتسعير
اجواء العداء ضدهم في صفوف الحزب والشعب .

وقد لعبت هذه الاساليب والاجواء دورها في تصديق وتشويه البنية النفسية
لهؤلاء الرجال الذين انتابهم ضرب من الهوس والوهم ومخادعة النفس ، حتى باتوا
يستحضرون لانفسهم ارتبايات سيكولوجية ضد الذات والضمير والحقيقة . فقد راح
(بخارين) مثلاً يهذي امام المحكمة قائلاً «اذا كان عليك ان تموت فمن اجل ماذا
تموت؟» . ثم يضيف : «انه لسؤال سرعان ما يدخلك في فراغ اسود ، تخترقه اشراقه
اخاذة تقول لك ، لا شيء تموت من اجله ، ولا شيء تعيش من اجله فلماذا تعيش
وانت معزول عن الجميع وعدو للشعب؟ ما معنى ان تعيش وانت مجرد من كل ما
تعتبره جوهر حياتك؟»!

لقد سعت كرويسكايا لانقاذه ورد الاعتبار له وللحقيقة ، فلم تفلح . وأجبر
بخارين ورايكوف على الاعتراف بمسايرتهما للكتلة التروتسكية وبمساعيهما لتقويض
القدرة العسكرية للدولة السوفيتية ، «بل التعاون مع اجهزة مخابرات كل من المانيا ،
وبريطانيا ، واليابان وبولنדה» لاعداد «هجوم امبريالي على الاتحاد السوفيتي وتدميره»!
ورغم انه لم تقدم اثناء هذه المحاكمة (وسواها) اية وثيقة او ورقة او اي دليل
مادي ، بل تم الاكتفاء باعترافات المتهمين امام المحقق واجبارهم على تكرارها علناً
امام المحكمة . فقد طلب (فيشينيسكي) بالحكم عليهم جميعاً بالاعدام... وقال
بصوت جهير وهو يتلو هذا الحكم : «على الطريق الذي طهرناه من اقذار الماضي
سنسير... وسيسير شعبنا مع معلمنا وقائدنا المحبوب ستالين العظيم» الى الامام ونحو
الشيوعية»!

وبعد اربع وعشرين ساعة ، سيقوا الى الاعدام وتم قتلهم رمياً بالرصاص (٦) .
 كان هذا هو مصير رجال شجعان صمدوا امام طغيان القيصرية ، واقتحموا درب
 الثورة ، وجابهوا بشجاعة احوال الحرب الالهية...
 وها هم يتصدعون وينهارون امام طغيان وارهاب زملائهم ورفاق دريهم المجيداً ثم
 تأتي المؤسسة بعد نصف قرن محمولة على اجنحة منهكة . فيبرمون ويرد لهم اعتبارهم
 وهم مغيبون تحت التراب .

* * *

قبل هذا كانت هناك محاكمة اخرى لما كان يسمى به «المركز التروتسكي» .
 ففي ليلة ١٤ آب ١٩٣٦ ، اعلن عن البدء بمحاكمة ثلاثة عشر من كبار قادة
 الحزب والدولة ايضاً . وكان من بين هؤلاء اعضاء سابقون في المكتب السياسي من
 زملاء لينين - زينوفيف (الذي كان اثناء هذه المحاكمة مبعداً ومحكوماً عليه بالسجن
 عشر سنوات) ، وكامينيف (المبعد الى احدى المدن والمحكوم بالسجن خمس
 سنوات) ، وسميرنوف (القابع في السجن منذ سنتين) . وكان ستالين قد ابعدهم عن
 مراكزهم في اواخر عام ١٩٢٩ ، رغم اعترافهم بأخطائهم وادانة انفسهم . فقد اعلن
 كامينيف مثلاً خضوعه التام والمطلق للحزب لانه - على حد تعبيره - «لا يتصور انه
 يستطيع عمل شيء خارج الحزب او بالضد منه» . كما توسل زينوفيف بليلة «لاعاداته
 الى الحزب وتكريس كل طاقاته لخدمته... فضلاً عن استعداد اده لاعلان التكفير عن
 ذنوبه امام الحزب ولجنته المركزية»!

كان هذا قبل ان يحاكموا ويحكموا مرتين ، وهذه هي الثالثة! والغريب في الامر
 هنا ايضاً ، ان رغم هؤلاء الرجال على الاعتراف بالتخطيط لاغتيال كيروف - عضو
 المكتب السياسي ومسؤول ليننغراد - (رغم ان اغتياله كان مكيدة مدبرة من جهاز امن
 الدولة) . وكذلك اعترافهم بتدبير خطة لاغتيال بعض اعضاء المكتب السياسي . وقد
 نسب احدهم لنفسه كذباً ، انه التقى ابن تروتسكي في كوينهاغن وتسلم منه خطة
 باغتيال ستالين ، وذلك في فندق اسمه (بريستول) وهو فندق لا وجود له في هذه
 المدينة! ومع علم فيشينيسكي بهذه التلفيقات والاعترافات الكاذبة ، فقد طلب

اعدامهم . وفي يوم ٢٥ آب صدر الحكم ، وتم اعدامهم في زنزانتهم . وكان زينوفيف مريضاً فحمل الى زنزانتة بنقالة واعدم هناك .

وقد اقترنت هذه المحاكمة بعملية تطهير شاملة للحزب ، شملت نحو نصف مليون من الاعضاء النشطين .

وآخر اقصاء (ياغودا) عن رئاسة جهاز الامن (Cheka) ، واعدامه ، نفذت عملية تصفية لبضع مئات من العاملين في هذا الجهاز وذلك في الفترة بين ١٩٣٦ - ١٩٣٧ .

* * *

* كانت هناك محاكمة ثالثة ، لثلاثة اعضاء في المكتب السياسي واربعة عشر آخرين من رجال الحزب والدولة في يناير - شباط ١٩٣٧ - ومن بينهم بياتكوف ، وسوكولنكوف ، وراديك .

والغريب هنا ايضاً ، ان يكره هؤلاء المتهمون على الادلاء باعترافات غريبة عن اعمال نسبوها لانفسهم تحت وطأة الاعياء والضغط والتعذيب ، ومنها ارتباطاتهم بثروتسكي ، وبوكالات المخابرات الاجنبية ، وتكوين مجاميع ارامية لقتل المسؤولين وتخريب الصناعة...! بل وحاول (راديك) ارضاء ستالين من خلال الصاق تهمة خطيرة بالمارشال (توخاجيفسكي) - نائب وزير الدفاع ورئيس الاركان ، الا انه اوقف عند حده - حيث كانت هناك مكيدة اخرى قيد الدرس ، دبرت لهذا القائد العسكري الموهوب من قبل هتلر واوصلت الى ستالين ، وكانت النتيجة اعدامه مع سبعة من ابرز جنرالات الجيش الاحمر والمئات من ضباطه .

وكانت نتيجة هذه المحاكمة الحكم باعدام بياتكوف وخمسة عشر من القادة الاخرين ، وبالحكم بالسجن عشر سنوات على راديك (الذي خنق في زنزانتة بعد ثلاث سنوات) .

* هذا وقد شملت حملة الارهاب هذه الشيوعيين الاجانب في روسيا ، ومنهم اعضاء قياديون في احزابهم ، وخاصة البولونيون والالمان ، الى جانب اعتقال العديد من الشيوعيين البلغار واليوغسلاف والصينيين ، وارسال بعضهم الى معسكرات الاعتقال . وكان من بين هؤلاء (ليو شاوشي) القائد البارز في الحزب الشيوعي

الصيني ،والذي انقله صديقه (فرز شيلوف) .

✱ اما العاملون في قيادة (الكومنترن) فقد عاشوا في هلع دائم ، حيث كان بعضهم يقتاد ليلاً الى مصائر مجهولة . وتحسباً لمثل هذا المصير تعجّل (تيتو) في مغادرة موسكو والتحق بالمتطوعين في اسبانيا ، ثم اختار العمل السري في يوغوسلافيا - بعيداً عن موسكو وستالين . ورغم وجود (ديميتروف) على رأس قيادة الكومنترن ، فقد خول (يازيف) - رئيس لجنة امن الدولة - حق الاشراف والتدخل في شؤونه - رغم انه شخص جاهل وجلاد مشهور .

✱ ولما تسلم (بيريا) رئاسة لجنة امن الدولة ، تابع نهج اسلافه في الاجهاز على رفاقه في قيادة الحزب . كما اتهم سلفه بأنه كان مخبراً سابقاً للقيصير ، وهذا ما اكده ميكوبان واقنع به ستالين الذي امر بارساله الى مصبح للامراض العقلية - حيث وجد يوماً ما من عام ١٩٣٩ معلقاً من غصن شجرة وحول رقبته بطاقة تقول «انا جيفة نتنه» ! . وخلال هذه المحاكمات والتصفيات ، ابتدعت تهم جديدة من قبيل الاحكام عن نقل الاحاديث الشخصية ، او التعامل مع عناصر مشكوك بها ، او حتى التقليل من اهمية الخطة الخمسية الثانية ! كما كانت تقطع الروابط مع كل من يطرد من الحزب ، فضلاً عن تحريض الزوجة على الانفصال عن زوجها ، وتحريض الابناء على الآباء^(٧) . اما المتهمون فكانوا يهددون باعتقال عوائلهم وتعذيبهم وقتلهم... وهذا ما حصل ل (بخارين) الذي تزوج متأخراً وانجب طفلاً كان شديد التعلق به .

كما كان يجري اغراء المتهم على الاعتراف لقاء وعد بعدم المساس بأسرته ، او على التعاون مع المحققين لقاء الحفاظ على حياته . اما كبار القادة في الحزب والدولة ، فكانوا يتلقون الوعود باعادتهم الى الحزب... وهذا ما فعله البعض ، ولكنهم لقوا حتفهم . على ان الوقائع تشير ايضاً الى صمود آلاف من الشيوعيين تحت التعذيب ، كما تشير الى اعتزال العمل من جانب الاف آخرين ، جراء اجواء الرعب التي اجتاحت البلاد في تلك الفترة .

وتشير ارقام موثقة ، الى ان سبعين شخصاً فقط من بين بضعة آلاف من المعتقلين في احد المعسكرات ، قد حوكموا امام محاكم عسكرية خاصة ، بينما

واجهه الباقون الموت أو العقوبة بالسجن دون أية محاكمة .

وقد تمت هذه المحاكمات والتصفيات ، الى جانب عمليات ابعاد الملايين الى معسكرات العمل والاعتقال ، على خلفية احكام وتبريرات واجواء استهدفت اعادة تشكيل المجتمع ، وتصنيع سيكولوجية اجتماعية جديدة ، باتت سائدة ومستقرة طوال عهد ستالين ؛ كما امتدت بعض آثارها الى اليهود اللاحقة أيضاً .

وكان من اهم مرتكزات ودوافع هذه العملية :

- تبرير الارهاب لمواجهة الحرب الاهلية وحروب التدخل والحصار الخارجي...!

- مقولة ستالين حول «احتدام الصراع الطبقي» في ظروف بناء الاشتراكية...!

- بعض قواعد التنظيم الحزبي والعنف المقصود في تفسيرها وتطبيقها...!

وهكذا افرزت الحالة الاولى قائمة طويلة من الطعون والانتهاكات بالعمالة ،

والتجسس ، والتخريب ، والتأمر...!

وافرزت الحالة الثانية ، قائمة مماثلة من الانتهازية ، والانحراف ، والتذبذب...!

وافرزت الثالثة ، قائمة طويلة من الارتداد ، والانشقاق ، والتكتل...!

وقد تعاونت هذه المحرضات والمولدات ، في تكوين جو عام يقوم على الارتياح والشك ، وعلى التسرع في الاتهام الباطل والادانة الظالمة . كما اسهمت في تصعيد الصراع الشخصي ، وتعزيز نزعة التفرد والدكتاتورية ، وخرق الشرعية الاشتراكية .

وهذا ما وقع - كما اسلفنا - حيث وفرت هذه الاوضاع للزعيم أو القائد المتسلط حزمة من السهام القاتلة والرماح المسمومة ، ينتقي منها ما يشاء ، وما يلائم ، للتخلص من المنافسين والخصوم . وقد ادى ذلك - كما هو معلوم - الى انتهاكات وحشية مريعة ، وتجاوزات استهدفت اشجع واكفأ واكرم الرجال في الحزب والدولة (ومنهما استمدت الاحزاب غير الحاكمة ايضاً هذا النموذج والوسيلة والمثال)!

فتبرير الارهاب في الاتحاد السوفيتي مثلاً ، كان يجري التمسّد على مقولات معينة وظروف شاذة واوضاع استثنائية زائلة - من قبيل ظروف ما يسمى بـ«الارهاب الاحمر» والذي اعلن في ٥ ديسمبر ١٩١٨ ابان الحرب الاهلية وكرس بقانون تحت هذه التسمية . ومن نصوصه واهدافه ، ورد ما يلي مثلاً :

«ان من الضروري لحماية الجمهورية السوفيتية ضد اعدائها الطبقيين ، عزل هؤلاء الاعداء في معسكرات اعتقال... اما من شاركوا الحرس الابيض ، او ساهموا بمؤامرات او اعمال معادية فينبغي رميهم بالرصاص»...

وفي سياق هذا التوجه الرسمي ، كتبت البرافدا في ٣١ آب ١٩١٨ قائلة :
«يجب ان تطهر المدن من العفن البورجوازي... وان كل من يشكل خطراً على الثورة يجب ان يباد»!

كما كان يجري الحديث علناً عن «ضرورة اقامة تنظيم قوى من الاشخاص الموثوقين لينهضوا بمهمة الارهاب الجماعي (Mass Terror) ضد الكولاك ، والقسسة ، والحرس الابيض»! مع المطالبة بحبسهم في معسكرات اعتقال خارج المدن...! - وهي معسكرات اكتسبت هذه التسمية بموجب مرسوم «الارهاب الاحمر» .

وانطلاقاً من مفهوم الصراع الطبقي - كان رئيس القسم الشرقي في مؤسسة الامن (لاتيسيس) قد برر الارهاب الاحمر بصورة صارخة اذ قال :
«اننا لا نشن حرباً ضد الافراد . اننا نبيد البورجوازية كطبقة»! كما خاطب المحققين قائلاً :

«لا تفتشوا عن دليل ان السؤال الاول الذي ينبغي ان تطرحوه هو ؛ لاي طبقة ينتمي هذا المتهم؟ ما اصله؟ ما ثقافته؟ ما مهنته؟ وهذا ما يقرر مصيره ، وفي هذا يكمن جوهر الارهاب الاحمر»! ورغم ذلك ، لم يشهد عام ١٩١٨ تصفيات شاملة - حيث تشير الارقام الى اعدام (٥٧) شخصاً من اعداء الثورة واعتقال واستجواب (٣٥٠) شخصاً - وذلك على خلفية اعمال دموية اسرف الحرس الابيض في ارتكابها ، الى جانب حالات لا تحصي من الفظائع والمذابح . ولكن ينسب الى (لاتيسيس) قوله ان عدد من اعدموارمياً بالرصاص في عهده قد جاوز الـ (١٢) الف شخص . ان انتهاء الحرب الاهلية لا يبرر بالطبع اصرار ستالين على متابعة الارهاب الاحمر رغم أنه «موضع فخر واعتزاز لنا» - على حد قول لاتيسيس . كما لا يبرر مقالة تروتسكي في البرافدا عام ١٩٢٠ بعنوان «الارهاب والشيوعية» والتي قال فيها :

«ان الارهاب ليس الا مواصلة للانتفاضة المسلحة»!

وبموجب مرسوم الارهاب الاحمر - كما بيتنا - ، انتشرت معسكرات الاعتقال ومعسكرات العمل التي بلغ عددها عام ١٩٢٢ حوالي (١٩٠) معسكراً تضم نحو (٨٥) الف نزيل ، معظمهم رحلوا الى معسكرات العمل ، حيث كانت ظروف حجزهم وعملهم افضل بكثير مما اصبحت عليه بعد وفاة لينين .

هذا وتشير بعض الوثائق ان هؤلاء المسجونين او المبعدين من «الانصار والمتعاونين مع الحرس الابيض» ، اصبحتوا (بعد وفاة لينين) معرضين للرمي بالرصاص ، او للتكديس بالشاحنات واغراقهم في الانهار . ولكن تداخل اصناف الضحايا ، لا يسهل مهمة الباحث في توثيق الوقائع .

ومع ذلك ، فقد تأكد ان عدد المبعدين الى معسكرات العمل قد بلغ في اواخر الثلاثينات نحو (٨) ملايين شخص . كما تشير الوقائع الى تحسن اوضاعهم اثناء الحرب العالمية الثانية ، الى جانب منع اهانة المبعدين السياسيين من قبل السجناء العاديين . ولكن تم في عام ١٩٤٨ انتقاء عدد من الخصوم السياسيين ، اودعوا في معسكرات مغلقة باحكام ، ووضعوا تحت رقابة صارمة . كما تواصل منعهم عن المراسلة والمواجهة مع افراد عائلاتهم ؛ ولم يسمح لهم بالعودة الى بيوتهم لدى انتهاء مدد محكومياتهم ، بل كانوا ينقلون الى معسكرات اخرى قريبة من المدن .

ورغم ان عدداً كبيراً من الضباط والقادة العسكريين قد اخرجوا من هذه المعسكرات ابان الغزو النازي ، وقاتلوا ببسالة دفاعاً عن الوطن ، الا ان العديد منهم اعيدوا الى معسكراتهم ، ومن بينهم ضباط متخصصون من خريجي (كلية فرونزة) العسكرية . ولذلك ، نظم هؤلاء تمرداً قمع بالقوة ، واستخدمت في قمعه قوات المظليين والطائرات .

وحدث تمرد مماثل عام ١٩٥٢ ، في معسكرات اعتقال تقع في (كازاخستان) فتم قمعه ايضاً ولدى موت ستالين واعدام بيريا ، قامت انتفاضات واضطرابات في عدد من المعسكرات ، طالب فيها المنتفضون بأعادة النظر في الاحكام الصادرة ضدهم ، وتحسين اوضاعهم ، والسماح لهم بالمراسلة ولزيتهم بالزيارة ، مع رفع الارقام

المهينة عن بدلات السجناء السياسيين ، ومعاقبة القتلة... ولكن هذه الانتفاضات قمت بالقوة المسلحة ، ونقل قادتها الى اماكن مجهولة . وفي معسكرات اخرى للعمل ، رفع المضربون شعارات ظنوا انها مستساغة ومنها :

« الفرح للوطن والحرية لنا » وكذلك شعار ستالين « الانسان اثنى رأسمال في العالم »... ولكنهم هوجموا بالدبابات ، وسمعت الاصوات المتولدة عن سحق عظام بعض النسوة الاوكرانيات اللاتي تصدين لهذه الدبابات . وقد بدأت هذه المذبحة قبل الفجر واستمرت نحو خمس ساعات .

ومن المعلوم ، ان معسكرات العمل (لا معسكرات الاعتقال) قد استست وفق قانون صدر في ٢٦ آذار ١٩٢٨ ؛ وكان الهدف منها فرض نمط من العمل العبودي (١٠ - ١٥ ساعة في اليوم) ، لقاء اجر زهيد يدفع لاعداد ضخمة من المبعدين . وقد انيط بهؤلاء مثلاً ببناء وانجاز مشاريع كبرى من مشاريع الخطة الخمسية الثانية ، ومنها قناة البلطيق (ثم قناة بلتيمور) التي انجزت باحتفالات حضرها (مكسيم غوركي) . هذا الى جانب عدد من الطرق وسكك الحديد ، والمناجم ، ومناطق التنقيب عن الذهب والبلاتين . وكان معظمها متركزاً في مناطق نائية - كالمنطقة القطبية ، وسيبيريا ، والاورال ، وكازاخستان .

وكان الاسوأ سمعة من هذه المعسكرات عسكري (ماغادان وكوليمان)... وفي اواسط الثلاثينات انتشرت هذه المعسكرات في مختلف انحاء الاتحاد السوفيتي ، وكانت منقطعة عن العالم ، ومحروسة بابرار واسلاك شائكة . وجراء الجوع والبرد والضرب والاعياء ، ارتفعت نسبة الموتى (٨) من ١٠٪ الى ٣٠٪ في معسكري (كوليمان وفوركيتا) . وحسب الكاتب (سولنجيستين) الذي كان سجيناً هو الاخر ، فان نسبة المبعدين السياسيين في معسكره كانت هي الغالبة ، حيث ان نسبة المجرمين العاديين لم تتجاوز ١٥٪ وكانوا مكلفين بمراقبة وضرب السجناء السياسيين . واستناداً الى ما ذكره هذا الكاتب ، فان عدد الموتى في معسكرات الاعتقال والعمل ، قد بلغ حتى عام ١٩٥٣ نحو (١٢) مليون انسان - عدداً من اعدوا او ابعدوا في الحملة التي نظمت عام ١٩٣٦ لفرض الجماعية في الزراعة .

ويقول بعض المبعدين الذي حرروا في عهد خروشوف ، ان من يبعد الى تلك المعسكرات ، كان مجرد من ممتلكاته ، وتطرد عائلته من مسكنه ، وتعرض زوجته على الانفصال عنه . ولكن خروشوف - رغم دعوته الى «الشرعية الاشتراكية» وتكوين لجنة للتحقيق في الارهاب الستاليني عام ١٩٥٤ - لم يصدر عفواً عن المبعدين والسجناء السياسيين ، بل اكتفى باطلاق سراحهم تدريجياً واعادة الاعتبار للآلاف منهم .

لقد شهد عهد ستالين جواً مشحوناً بالرعب والهلع ، سواء داخل الحزب او في اجهزة الدولة ، او في حياة المجتمع . كما شهد مؤامرات ومكائد داخلية متعاقبة ، راح ضحيتها كل من كان ستالين يعتبره منافساً او خصماً له ^(١) . وقد برزت هذه الاحداث مخاوف لينين من عسف وقساوة ستالين ، حتى انه اشار في كلمة التأيين التي القاها بعد موت (سفردلوف) الغامض الى «مؤامرة خفية» قصد بها على الأرجح كلاً من ستالين وياغودا . كما اقترن موت (جدانوف) في آب ١٩٤٨ بمنافسته لستالين في الكتابة حول اللغة والادب ، وبأتهامات ستالين له بان كتاباته «غير ماركسية»! ورغم ذلك فقد استغل ستالين هذه الحادثة ، للقيام بحملة تطهير واسعة شملت رئيس لجنة التخطيط (الفوسبلان) والعاملين في سوفيت ليننغراد ، واللجنة الحزبية في ليننغراد - حيث تم اعدامهم مع المئات من اتباعهم . اما من نجا من الكتاب المرتبطين بقضية جدانوف ، فقد حولوا الى موظفين صغار او الى حراس ليليين! وقد ظل ستالين يعتمد الوقعية والمكيدة والتأليب بين القادة والمسؤولين ، الى جانب منهج التدرجية في تصفيتهم . ومنذ توليه السلطة ، لم يتوقف عن تنظيم حملات التطهير والقمع حتى آخر حياته . وقد شهدت ايامه في الكرملين ، الى جانب ما اسلفنا ذكره من مكائد - احداث موت غامضة ، شملت اورجينيكيدزة (وزير الصناعة الثقيلة) اثر مشادة له مع ستالين عام ١٩٣٧ ، ورئيس جهاز الامن عام ١٩٣٥ ، وحتى غوركي عام ١٩٣٦ - الذي عارض حركة التطهير . اما اغتيال (كيروف) الذي تم بمعرفة وتريض ستالين كما يقال ، وعلى يد شخص من العاملين في جهاز امن الدولة ، فقد استغله ستالين لتصعيد الهجوم على (المعارضة) واتهامها بقتل (كيروف)! واسفر ذلك عن تصفية نحو الف شخص ؛ ثم عن اصدار قانون الاول من ديسمبر المعروف - وهو من اكثر

القوانين قسوة ووحشية . فعلى اساس هذا القانون تم اعدام الآلاف من قادة الثورة والحزب وظل نافذ المفعول حتى عام ١٩٥٤ ؛ وبموجبه تم اعدام بيريا ، واقضاء مولوتوف والنكوف وكاغانوفيتش... هذا الى جانب المحاكم الاستثنائية التي واصلت عملها لما يقرب من عشرين عاماً .

ولم يكن ستالين يعرف التسامح او يتحمل المعارضة في الرأي والموقف . فما ان ابدى (لتفتوف) وزير الخارجية الموهوب اعتراضه على اتفاق ستالين مع هتلر ، حتى طرد من اللجنة المركزية ، ثم اقضي من منصبه واحل (مولوتوف) محله . ولدى موت (درجنسكي) عام ١٩٢٦ افتعلت مؤامرة ، اعدم فيها سبعة من رجال الحزب ، واستجوب فيها زينوفيف وكامينف ، ثم تروتسكي الذي صرح : «بأن ستالين هو المتآمر الحقيقي على الحزب»!

وشهدت دهاليز الكرملين وجهاز امن الدولة ، وحتى بيت ستالين والمقربين اليه احداثاً غريبة . فقد انتحرت زوجة (ياغودا) ، وقتل المارشال (بوديني) زوجته ، وفوت زوجة ستالين الثانية (ناديجدا ألييليفا) الى الاورال ، ثم انتحرت في مكتبه في الكرملين . فقد توجهت الى مكتبه لدى وجوده في احدى الاجتماعات ، وبعد محادثة طويلة معه بالتلفون ، اطلقت النار على نفسها . وبعد هذه الحادثة قام ستالين بتدبير عملية قتل لامها واختها ثم لاطفالهن واحداً بعد الآخر . وكانت (ناديا) اصغر من ستالين بعشرين سنة ولها اصدقاء تتعاطف معهم في (الكومسمول) فنكل بهم (ياغودا) رئيس جهاز امن الدولة . كما كانت تدعو الى تعميم الديمقراطية في الحزب^(١٠) .

وارغم (فرونزة) على اجراء عملية جراحية مات على اثرها - رغم معارضة اطباء بسبب ضعف قلبه ، وقد عين (فورشيوف) محله - وهو اول من طالب بتسمية مدينة زارستان بأسم (ستالينغراد) كما تم قطع التيار الكهربائي عن قاعة المؤتمر ، عندما طلبت (كروبسكايا) قراءة وصية لينين بشأن استبدال ستالين ، والتحذير من فظاظته ، واستخدامه السلطة لتصفية الحسابات الشخصية .

ومع كل ذلك فقد تمت كتابة التاريخ بالصورة التي ارادها ستالين ، والتي تضمنت فقط اسماء اولئك القادة الذين ماتوا لحسن حظهم - قبل المحاكمات

وحملات التطهير . اما الضحايا الآخرون فقد وضعوا في قوائم الخونة والمخبرين والمنشقين والانتهازين!

كما اعيدت كتابة التأريخ بصورة اخرى ، حسب ما اراد (خروشوف!) ، وكتب مرة ثالثة على يد لجنة يرأسها نفس القائد الحزبي - اي بونوماريوف - دون ان يرد فيه ذكر لدور خروشوف ومصيره!

ووفق هذه التقلبات والنزوات ، الزم المؤرخون بالافتراء وتشويه التأريخ!

* * *

عندما القى (خروشوف) تقريره السري الشهير في اجتماع مغلق لمندوبي المؤتمر العشرين . لم ينس احد من الحاضرين بكلمة او تعليق - وذلك تحسباً من العقاب والتزاماً بالشعائر الموروثة من الروادع والمخاوف والمحاذير والمحرمات... وكل ما حصل هو تسلم خروشوف ورقة تساءل فيها احد المندوبين من خروشوف «اين كنت وماذا فعلت عندما كنت تعمل مع ستالين»؟ فطلب خروشوف من المتسائل ان ينهض ، فلم يتحرك احد وهنا اجاب : «لقد كنت واحداً منكم» ! .

اقتصر تقرير خروشوف ، على ادانة ستالين ومعاونيه من رؤساء اجهزة الامن والدولة ، وادانة القمع المتواصل للقادة والنشطاء من رجال الحزب والدولة . ورغم الحديث عن انتهاك الشرعية ، ومبادئ الحزب ، والديمقراطية الحزبية ؛ الا ان التقرير لم يتطرق الى التصفيات التي اقترنت بفرض الزراعة الجماعية في الريف ، وتجاهل التصفيات التي تمت بتهم «الانحراف» و «المعارضة» - اليمينية واليسارية . كما تجاهل الحديث عن معسكرات الاعتقال والعمل ، ومعاناة العمال والفلاحين - رغم انه اشار الى ترحيل بعض الاقوام من مواطنهم وابعادهم . واكد اخيراً على ادانة «عبادة الفرد» ، والدعوة الى «القيادة الجماعية» ، واطلاق حرية النقد ، ومراقبة المؤسسات ، وبالتالي استعادة وتطبيق (الشرعية الاشتراكية)... مع التأكيد على الالتزام بـ «المبادئ اللينينية في حياة الحزب» . وكان هذا التقرير عاملاً في تمزيق نسيج الخوف ، والازدواجية وغيرها من الامراض التي كانت متحكمة بكل فرد ، وبكل موقع ، وبكل موقف ، ازاء ما هو سائد من ايدولوجيات وسياسة شمولية استبدادية في

كل مكونات ووظائف النظام . وقد اقترنت تدفق آلاف السجناء والمعتقلين من السجون والمعسكرات ، الى انطلاق اللسن في التنديد ، والادانة ، والى الدعوة جهاراً الى تطهير الحزب من الستالينية - وبخاصة مجلس الرئاسة - مما استثار دعر بعض القادة «المذنبين» - والذين تم اقصاؤهم فيما بعد^(١١) . كما توالى المطالبة باخلاء السجون ومصحات الامراض العقلية من السجناء السياسيين وسجناء الضمير ؛ وبرد الاعتبار لضحايا ستالين من كبار رجال الحزب والدولة .

وقد استجاب خروشوف لبعض هذه الدعوات ، فأجرى تغييرات واسعة في هيئة الرئاسة ، وفي مختلف الجمهوريات والمناطق ، دون ان يلجأ الى التنكيل بمن اقصوا عن مواقعهم او اتهمهم ب «اعداء الشعب» او «عملاء الامبريالية» . كما كان مالوفاً من قبل ، بل اناط بهم وظائف او مواقع اقل شأناً . ولاول مرة يتم في الحزب ، تقليص مدة البقاء في مواقع القيادة والسلطة في اللجنة المركزية ، وهيئة الرئاسة ، وفي الجمهوريات والمناطق... وغيرها . وفي هذا السياق اقر وطبق مبدأ الاحتكام للقانون ضد الارهاب والتعسف ، وتحويل مهمة التحقيق الى المحاكم بدلاً من دوائر الامن والمحاكم الحزبية . (وقد تم ذلك بعد اعدام بيريا) ، مع تعديل القانون الجنائي الذي تضمن حصانات مضمونة ضد القمع وانتهاك الحريات والحقوق ، وكذلك الغاء المحاكم العسكرية والاستثنائية ، والتعذيب ، الى جانب التخفيف من قساوة بعض الاحكام ، وقصر حكم الاعدام على (الخيانة) المبررة بالشواهد والادلة ، لا الاكتفاء بالاعتراف المنتزع بالاكراه .



لقد اعتمدت ، كما هو معروف ، مبادئ وقواعد التنظيم الحزبي في سائر البلدان الاشتراكية بما في ذلك يوغوسلافيا التي ابعدت عن (الكومنفورم) . ففي جميع هذه البلدان ، لم يتخل الحزب عن المركزية الديمقراطية مثلاً ، او عن دوره القيادي المتفرد . كما تم الاخذ بالنموذج السوفياتي في الحكم والممارسة الفعلية للحزب وهيئاته ؛ فنبورت وتركزت الصلاحيات في المكتب السياسي (او السكرتارية) فضلاً عن الامين العام . واسفر ذلك عن اتساع شمولية التحكم بشؤون الاقتصاد والسياسة

وحياة المجتمع ؛ وكذلك في قيادة وتوجيه المنظمات اللاحزبية ، والهيئات الاجتماعية ، والنفابات... التي اعتبرت مصادر لـ «تغذية الحزب» وآليات اضافية لتنفيذ سياسته . واستمر البناء الهرمي للحزب ، وتحريم المناقشة الافقية ، مع التحكم في الصحافة ووسائل الاعلام... وبالتالي احتفظ النظام - رغم كل التعديلات الشكلية ومحاولات الاصلاح ، بطابعه الشمولي التسلطي في السيادة وفي بنية الحزب والدولة - وذلك من خلال ادامة وتعزيز السيادة المطلقة للحزب الذي يلعب دور القائد والموجه ، والمشرف والمنسق ، وفي الواقع دور المهيمن والمتحكم في كل شيء . وقد تركزت هذه الهيمنة قبل كل شيء على الدولة ودمج السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في سلطة واحدة ، اي احتكار ومركزية الدولة ، وتكريس حالة من الخضوع المزدوج للحزب والدولة كهيكل متشابك او كيان واحد .

ووفق هذه الاعتبارات ، والمبادئ ، كان يتم اصطفاء القادة... المدنيين والعسكريين - واختيار الكادر وتوزيع الوظائف... وبالتالي تكوين «النخبة الحاكمة»! وغالباً ما ارتبطت بنية هذه النخبة بشروط الولاء والتبعية ، او التفاهم والتواطؤ ، ثم بالصدقة والقرى العائلية^(١٢) .

وقد اصبح من المألوف تمسك القائد بموقعه طيلة حياته - كما حدث مثلاً بالنسبة لستالين ، وماوتسي تونغ ، وتيتو ، وشاوشيسكو ، وكيم ايل سونغ ، وانور خوجة ، وكادار - الى جانب امناء عامين للعديد من الاحزاب في بلدان اوروبا وغيرها - كفرنسا ، وايطاليا ، وكندا ، وبريطانيا ، والبرتغال ، والمغرب... وفي بلدان امريكا اللاتينية وآسيا وبعض البلدان العربية - حيث امضى هؤلاء اكثر من ثلاثين او اربعين عاماً في مواقعهم القيادية .

اما الاستبدال والخلافة ، فلم يكن يتم الا في حالة الموت ، او الاكراه على الاستقالة والاحالة على التقاعد (كما حدث بالنسبة لخورشوف وبودغورني... وغيرهما) ؛ الى جانب المكيدة والمؤامرة وحملات التطهير والتصفية - كما اسلفنا . ورغم ان استبعاد او استبدال القادة ، محكوم بشروط ونصوص الانظمة الداخلية للاحزاب ، فقد تواترت عملية اقصاء العديد من الامناء العاميين وقادة الحزب .

فاستبعد مثلاً - دون أي قرار من مؤتمر الحزب - امناء عامون مثل : خروشوف ، وغومولكا ، وجيريك ، واولبرخت ، ونوفوتي ، ودوبشيك... وقد شمل التمسك بالموقع طيلة الحياة ، قادة مرموقين من بينهم مثلاً (غروميكو) - الذي شغل منصب وزير الخارجية مدة جاوز فيها كل وزراء الخارجية في العالم . كما امضى (المارشال استينوف) - وزير التسليح في الاتحاد السوفيتي(٤٢) عاماً في منصبه ومات في مكتبه عام ١٩٨٤ .

لقد أصبح التطلع الى المراكز والافتتان بالسلطة اشبه بالوباء - حيث امتد حتى الى العلماء والمفكرين الذين كان يدفعهم الطموح لأن يصبحوا رؤساء مرموقين ، او «عظماء» مشهورين ، او اصحاب سلطة وجاه ، بدلاً من ان يظلوا متواضعين محبوبين ومغمورين! . ونتيجة لهذه النزعات والمطامح ، أصبح كل قائد او مسؤول في موقع او مؤسسة بحاجة الى اتباع . كما أصبح الاتباع بحاجة الى متنفذين يؤمنون لهم الموقع والمنصب في اجواء الوصلية ، او يؤمنون لهم الحماية في اجواء القمع والممايزة والمنافسة .

وعلى العكس من ذلك استمرت عملية ازاحة وابعاد واذلال المنافسين والخصوم - وهذا ما فعله (هونيكى) و(جيفكوف) مثلاً - اقتداءً بستانين ؛ وكذلك اهانة وعزل «المقصر» عن موقعه كما حدث بالنسبة لخروشوف ، وبودغورني ، وفورشيلوف ، والمارشال جوكوف... وغيرهم الذين احيلوا على التقاعد .

اما في حالات اخرى ، فكان يغيب الخصم في السجن لسنوات طويلة كما حدث بالنسبة لـ(غومولكا) و(كادار) - الذي تعرض للاهانة والبصاق في وجهه من قبل حرس السجن (كما روى ذلك لي بنفسه) - ومثلما فرض (بريجنيف) نفسه رئيساً للدولة بعد ان الغى «الترويك» ، كذلك فعل (نوفوتي) ، وهوساك في جيكوسلوفاكيا) ، وانور خوجة في (البانيا) وباروزيلسكي في (بولندا)!

وبسبب انعدام قواعد مضمونة وملزمة للخلافة ، فقد فرضت بعض حالات الصراع غير المحسوم اختيار بعض القادة المشرفين على الموت - كما حدث مثلاً بالنسبة لاندرويوف وتشرننكوا .

كانت هذه الاوضاع وغيرها ، فضلاً عن تدهور الاقتصاد والتشوهات الاجتماعية ، وانعدام القواعد الديمقراطية ومبادئ الشرعية ، وتكريس وتوارث القيادة ، سبباً في الانقلابات السياسية المتعاقبة في مختلف البلدان الاشتراكية . كما كانت سبباً في تفكيك المجتمع ، وتدهور مكانة الحزب ، ومن ثم في تفكيك وتقويض هذه الانظمة بأسرها .



لقد كانت هذه الاعراض نتيجة لبعض مظاهر الخلل في بنية النظرية والممارسة - كما اسلفنا - ومن بينها الدولة ، اي السلطة السوفيتية - التي جسدت ديكتاتورية البروليتاريا - كمرحلة انتقالية وفق مفهوم «الموت التدريجي للدولة» - وذلك استناداً الى مقولات ماركس وانجلز ، ومن ثم احكام لينين وخاصة في كتابه المعروف (الدولة والثورة) . وهذا ما عايشناه وشهدناه ، حيث تم اعتماد المقولات والاحكام الكلاسيكية حول الدولة ووظائفها ومهامها - وخاصة فيما يتعلق بضرورة «تحطيم ماكنة الدولة البورجوازية» ، والنظام البرلماني... الى جانب التاكيد على افضليات الديمقراطية البروليتارية .

وكان المنطلق لمفهوم الدولة ، ثم اضمحلالها وموتها التدريجي مرتبطاً بعملية انتهاء الاستغلال ، وتصفية التفاوت الطبقي ، وزوال الطبقات لدى الانتقال الى الشيوعية وبناء المجتمع الشيوعي .!

ورغم ان (لينين) لم يشأ - شأن ماركس وانجلز - ان يتنبأ بالزمن او العهد الذي سيحل فيه المجتمع الشيوعي ، الا انه اكد على الضرورة التاريخية لديكتاتورية البروليتاريا ، وعلى مزايا وافضليات الديمقراطية البروليتارية . وقد واجهت موضوعة الدولة وسلطة البروليتاريا ، اعتراضات وانتقادات ، وخاصة من جانب كاوتسكي ومارتوف ، اللذين تعرضا لردود وادانات صارمة ومهينة من جانب لينين^(١٣) .

كان كاوتسكي مثلاً يرى ان «كلمة دكتاتورية تعني الغاء الديمقراطية»... كما تعني حرفياً «السلطة الشخصية» . مضيفاً «ان ماركس لم يكن يرى في دكتاتورية البروليتاريا شكل الحكم الذي يستحوذ عليه فرد متوحد غير مقيد بأي قانون»... كما

أكد على أن الحزب والمنظمات في الاتحاد السوفيتي هي التي تحكم «الآن» وليس الشعب أو الطبقة العاملة .

وفي معرض رده على كاوتسكي نددلينين بالمرتدين الذين يكرهون «العنف الثوري» ، مشيراً إلى أن «الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا ، إنما هي العنف ضد البرجوازية» .

كما كان كاوتسكي يرى أيضاً أن البروليتاريا ماتزال اقلية حتى في ألمانيا (المتقدمة على روسيا) ، وبالتالي ، فإن دكتاتورية البروليتاريا ، ستكون دكتاتورية الاقلية التي قد تلجأ بالضرورة إلى الارهاب الشامل . ورداً على تساؤله «لم الدكتاتورية اذا كانت الاغلبية هي الحاكمة؟»... اورد لينين نصاً لا نجلز يقول فيه :

— «على الحزب الغالب (في الثورة) ان يحافظ بالضرورة على سيادته عن طريق الاخافة... اي ان يستخدم الدولة لقمع الخصوم بالقوة» . اما الحديث عن الدولة الشعبية ، على حد قوله ، فهو لغو فارغ . «فما دامت البروليتاريا بحاجة إلى الدولة فهي لا تحتاجها من اجل الحرية ، بل لقمع خصومها . ولدى زوال الدولة ، يمكن عندئذ الحديث عن الحرية» . ويستطرد لينين قائلاً :

— «ان الديمقراطية التي يتحدث عنها كاوتسكي ليست سوى تعبير عن هذه «الدولة الشعبية الحرة»... ويضيف :

— «ان كاوتسكي يتناسى ما اكده ماركس وانجلز من ان الدكتاتورية إنما تعني : سحق المقاومة البرجوازية ، وبعث الخوف في نفوس الرجعيين ، كما تعني سلطة الشعب المسلح ضد البرجوازية ، وتمكين البروليتاريا من قمع اعدائها بالعنف» . ويضيف قائلاً :

— «ان الشرط الضروري لدكتاتورية البروليتاريا إنما هو قمع المتعسفين بوصفهم طبقة وعن طريق العنف ، وبالتالي انتهاك الديمقراطية «الخالصة» ، أي انتهاك المساواة والحرية حيال هذه الطبقة» .

— «ان البروليتاريا - على حد قوله - «لا تستطيع احراز الغلبة ان لم تسحق مقاومة البرجوازية... ان لم تقمع خصومها بالعنف . ومن البديهي ، ان لا توجد الديمقراطية

حيث يوجد القمع بالعنف ، كما لا توجد الحرية! .

بهذه الصورة تواصلت ردود لينين على انتقادات مارتوف ايضاً ، ولكنه ركز رده وادانته على «المرتد كاوتسكي» بسائر افكاره وتوجهاته «الانتهازية» - بما في ذلك انتقاداته للسوفيئات التي اصحبت منظمات تابعة للدولة ، وللزراعة الجماعية ، والتصنيع ، والمراسيم التي شرعت حول الاقتصاد - حيث قال (كاوتسكي) عن هذا الاقتصاد انه ، «في منتهى التناقض ، ويستحيل ان يحقق النتائج المرجوة منه... وتلك هي احدى نتائج الدكتاتورية وسحق الديمقراطية» .

كانت هذه الردود والاحكام الصارمة مرتبطة بالطبع ، بفلسفة ماركس وانجلس ومستندة الى مقولة ماركس «بأن القوة هي رافعة التاريخ» ، وان الارهاب ليس وسيلة مبتذلة لاستئصال النظام القديم!

لكن لينين رغم كل هذه المقولات قد بدأ بعد انتصار ثورة اكتوبر ، يراجع بعض النصوص والموضوعات الفكرية الكلاسيكية ، حيث اكد على ان «القمع سيكون محدود النطاق... بل سيزول مع زوال الحاجة اليه» .

وكان من قبل ، قد هاجم بشدة مناهج الفوضويين (البلانكيين خاصة) بسبب دعوتهم الى العنف المتواصل في الثورة الاشتراكية . كما بدأ بمراجعة افكاره هو نفسه وخاصة تلك التي اوردها في كتابه (الدولة والثورة) داعياً الى :

«ان من الافضل والاجدى الاخذ بالتجربة الملموسة للثورة ، بدلاً من الكتابة عنها» . ولكن ما حصل بعد وفاته ، كان تركيزاً مكثفاً لهيمنة وسلطة الدولة والنظام ، بل وتبرير القمع واستبقاء الحزب وسلطة الحزب ، حتى بعد اضمحلال وزوال الدولة . ومن الملفت للنظر ان سائر المراجع الكلاسيكية ، قد تجنب الحديث عن «حقوق الاقلية» ، واكتفت بتصنيفها الى «بورجوازية» ينبغي حرمانها من «الحقوق المدنية» ، والى بورجوازية صغيرة يمكن تطويعها وكسبها مع استبقاء الحذر من تذبذبها... كما تجنب التوقف لدى دور الاحزاب الاخرى في ظل الدولة الاشتراكية . كذلك استمر النظر بازدياد الى النظام البرلماني ، وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، مع تعظيم مفهوم ديمقراطية الاكثرية - اي «ديمقراطية

الديكتاتورية البروليتارية» وهكذا تهيأت ظروف ومبررات لاقامة وادامة نظام شمولي صارم ، اقتدرن بأندفاعه متواصلة في طريق العنف ، وتكريس الديكتاتورية والتسلط ، الى جانب التوارث التعسفي في مناصب الحزب والدولة - رغم ما جرى لاحقاً من محاولات الترميم والاصلاح ، اورد الاعتبار الى «الشرعية الاشتراكية» و«الديمقراطية الحزبية»!

لقد اتخذت الدولة هذا الطابع التسلطي في عهد ستالين خاصة ، حيث كرس وكشف كل ما ارتأه ضرورياً من مقولات كلاسيكية - وبخاصة كتابات لينين حول الدولة . كما بادر الى كتابة «اسس اللينينية» وامر بطبع هذا الكتاب وتوزيعه بعدة ملايين من النسخ ، مع اعتماده متكثراً ومبرراً لتوجهاته الشخصية ولاندفاعاته المغرضة للتخلص من منافسيه وخصومه . فقد استعان مثلاً بمفاهيم لينين حول الدولة في مقارعة واقصاء بخارين - القائد والمنظر البلشفي الموهوب .

وفي هذا الصدد ، ولغرض استكمال الصورة والنظرة حول الدولة في عهد ستالين ندرج فيما يلي نموذجاً لبعض ما قاله بحق بخارين حول موضوع الدولة في «مؤتمر النصر» وهو نص مجتزأ من خطبة طويلة :

- «يقولون عن بخارين انه منظر الحزب . نعم! ولكنه ارتكب ركاباً من الاخطاء والخطايا ازاء سياسة الحزب... وهي اخطاء ليست عفوية ، بل ثغرات ومواقف باطلة...
- «انه ليس نظرياً ماركسياً ، اذ يجب عليه ان يتعلم الكثير لكي يصبح منظرأ ماركسياً... انه غير متواضع ، ويريد ان يعلم معلمنا لينين عدداً من المسائل ، وخاصة موقفه الفوضوي من الدولة ، وديكتاتورية البروليتاريا ، والصراع الطبقي ، حيث كتب مقالة ضد لينين وضد افكار لينين حول الدولة عام ١٩١٦... وخاصة فيما يتعلق بطبيعة الدولة في الفترة الانتقالية وضرورة استخدام الدولة كأداة لتحطيم ماكنة الدولة البرجوازية...»

- «انه يتناسى «ان البروليتاريا» - على حد قول لينين - «لا تحتاج الدولة من اجل الحرية بل لقمع اعداء الثورة» . وانه عند ما يتم الكلام عن الحرية ، فعندئذ لا تبقى حاجة الى الدولة» .

- «انه يرى ان (لينين) هو المخطئ لا هو... وان على لينين ان يترسم خطاه...»

– «لقد كتب مقالة بعنوان (نظرية الدولة الامبريالية) عارض فيها لينين ، واصبر على انه هو المصيب ؛ حيث اكد على اعتراضه على دكتاتورية البروليتاريا ، ولكنه قال :

«ان احكام لينين حول نفس (Blowing up) الدولة البرورجوازية كانت خاطئة... وان كروبسكايا اخبرته بان لينين كان متفقاً معه حول خطأ هذا التعبير... ولذلك يدعي ان لينين طور موضوعاته السابقة حول الدولة ، وربط ديكاتورية البروليتاريا بفترة انتقالية محدودة - اي ان بخارين ارتأى ضرورة عهد يتطلب تطوير الفكر النظري في هذا الشأن...!

– «ان هذا هو ما كتبه بعد وفاة لينين بسنة واحدة... وهو نموذج من الادعاء المفرط من جانب شخص نظري نصف مثقف...!

– «... وهكذا ادعى بخارين انه هو مبدع نظرية الدولة ، وليس لينين... بل وعاد عام ١٩٢٧ للحديث عما اسماء «اخطاء لينين بشأن الدولة» ، وثبت ذلك في (الاسكلوبيديا) .

ويستطرد قائلاً :

– «انها تشويهات نظرية وادعاءات زائفة...!

– «ان بخارين قد وصل الى درجة من الوقاحة عندما اعلن في خطابه :

«ان كل شيء متعفن في الموقف النظري للحزب في هذا الخصوص... وان هناك انحرافات في هذا الموقف...» .

هذا ، ونورد باقتضاب بعض ما قاله ستالين في خطبته هذه بحق بخارين الذي عارض السياسة الزراعية والاجراءات الانتقامية المتخذة ضد الكولاك :

– «يقول بخارين وجماعته ، لسنا ضد هذه الاجراءات ، ولكننا ضد الافراط في مداها واهدافها... وهم يربطون دعواهم هذه بقصص عن الارهاب والرعب الذي اقترن بهذه الاجراءات... ولهذا فهم يطلبون انتهاء سياسة الضغط على الكولاك... ويعني ذلك انه ما دام الافراط في هذه الاجراءات قد اقترن بهذه السياسة ، فانها يجب ان تنبذ! تلك هي حيلة الانتهازيين...!» .

ويستطرد قائلاً :

- «أن بخارين وصحبه يقولون : ان القرية جائعة ومفتقرة... كما انهم لا يميزون بين الطبقات ، وهذا انحراف يميني...»

- «لقد وصلوا الى حد التساؤل : هل هناك حقاً فلاح متوسط وهو في الواقع جائع شحاذ؟ انه لموقف ضد اللينينية : ذلك ان بخارين يتناسى ان الانتاج الصغير يولد الرأسمالية... كما انه لا يرى الموقف المزدوج والمتذبذب للفلاح المتوسط...»

- «لقد اصبح اسيراً بيد البورجوازية الصغيرة...»
- «... انه يدعو الى التبادل البضاعي بين المدينة والريف... وبين الدولة والفلاحين...»

- «... انه يدعو لحرية التجارة...»

- «... ان بخارين تقلص ازاء التدابير الاستثنائية... كما يقلص الشيطان امام الماء المقدس...»

- «... انه يطالب بالتمهل في اقامة المزارع الجماعية...»

- «انه يعتقد ان مفتاح تطور الزراعة هو الاستثمار الفلاحية الصغيرة...»

- «... انه مذبذب كما كان مذبذباً في الماضي...»

- «لقد اصبح تلميذاً لتروتسكي» .

اما بشأن زميله (رايكوف) فقد قال ستالين في المناسبة نفسها ، ما يلي بإيجاز :

- «... اما رايكوف المصاب بالرعب من المصاعب التي تواجهها في الزراعة ، فهو

لا يميز بين الاستثمار الفردية والتعاونية الزراعية... ولذلك يطالب بالتبادل البضاعي -

داعياً الى وضع خطة خمسية اخرى ، هي في الواقع «خطة هراء خمسية Five Year

Rubbish» .

- «لقد كان بخارين يدعو الى الزراعة التعاونية لا الجماعية... وها هو الاخر يكرر

هذا الهراء البورجوازي!

- «فبدون المزارع الجماعية والحكومية لا يمكن مواجهة الرأسمالية» .

ويضيف قائلاً :

— «... من هنا الصرخات المرعوبة لكلاّب الحراسة للرأسمالية». ثم يختتم خطابه في (مؤتمر النصر) قائلاً :

— «في مكافحتنا للمخربين ، لم نلجأ الى الدبلوماسية ، بل اخترنا سياسة مبدئية - كما اراد لينين . وهكذا اصبح الحزب موحداً ، وحققنا نجاحات حاسمة على جميع الميادين . فلم تعد هناك معارضة منظمة او تكتلات...

— «اننا برفعنا علم لينين قد انتصرنا...! وبظل هذا العلم ستنتصر الثورة البروليتارية على نطاق العالم بأسره». تصفيق عاصف!

هكذا كان يجري التعامل مع الاجتهاد والاقتراح والرأي الصحيح (او غير الصحيح)!



كان بخارين قد نسب الى لينين قوله : «ان الانتقال الى الاشتراكية ينبغي ان يتم بوسائل سلمية وتطورية». ومما يؤكد ذلك ، هو ما اورده (لينين) في كتابه (الدولة والثورة) حيث قال : «ان جمهورية السوفيت للعمال والفلاحين والجنود ليست ارقى نموذج من المؤسسات الديمقراطية ، بل القادرة وحدها على التحول غير المؤلم الى الاشتراكية» .

ولدى انتشار هذه المقولة ، بادر ستالين الى كتابة (اسس اللينينية) ، الذي قال عنه (تروتسكي) انه «ابتذال لللينينية»! ومع ذلك ، فقد تقصد ستالين ، خلافاً لمقولة لينين ، اعتماد منهج الابعاد ، والتصفية ، والابادة ، كوسيلة للانتقال الى الاشتراكية . وقد ادت هذه السياسة الى موت الملايين من الفلاحين ، والى هبوط نسبة السكان في المدن بسبب الرحيل او الترحيل الى الريف . كما ادت الى اضطهاد وقمع المثقفين (الانتلجنسيا) والعلماء والمفكرين ، مما ادى الى حرمان الاقتصاد والحياة المدنية والثقافية من ملايين العقول والكفاءات . ولتركيز هذه التوجهات ، قام ستالين ايضاً عام ١٩٣٨ باصدار وطبع «موجز تأريخ الحزب» بعشرات الملايين من النسخ ، وفرضه مادة للتدريس ومرجعاً أساسياً لتأريخ الحزب والثورة .

بهذه الوسائل وسواها ، برر ستالين منهج تصعيد نهج القمع ، وتكثيف اجهزة

الامن ، واشاعة جوّ من الرعب الدائم . وبهذا كله ، وضع الدولة الاشتراكية الاولى في التاريخ ، والنموذج الانساني الاول في التاريخ ، في اتون مستمر ، التهم الحلم الازلي للبشرية بتدوق طعم الحرية والاستمتاع بالعدالة والمساواة .

على خلفية هذا الوضع ، يمكن القول بانصاف ، ان مبادرة (خروشوف) لكشف وادانة الانتهاكات والمظالم ، كانت مبادرة شجاعة تستحق التقدير والتعظيم^(١٤) ، خصوصاً اذا ما احتكمتنا الى واقع ما تأسس وترسخ من تقاليد وطقوس مقدسة ، ومن اسيجة واسوار محصنة ، ومن أبراج وقلاع للرماية والقنص ، الى جانب ما استقر في الضمائر والعقول من مخاوف ومحاذير للتحصن ازاء الشر ودرء البلاء .



حاول خروشوف الاهتداء باحكام لينين حول الاشتراكية ومفهوم الدولة ؛ فوضع برنامجاً حدد فيه اسس الانتقال الى الشيوعية «قبل عام ١٩٨٠»! كما اعلن ان ديكتاتورية البروليتارية كمرحلة انتقالية الى الشيوعية قد انتهت ، وان الطبقة العاملة لم تعد طبقة حاكمة بل «طبقة قائدة» . واخذاً بالموروث من المبادئ والاحكام ، اعتبر ان الصراع الطبقي والتعارضات الطبقية قد بدأت تذوي وتزول باضمحلال وزوال الطبقات ، وان الدولة باتت تمثل كل الشعب ، ولذلك ، فإن من حق المواطنين جميعاً المشاركة في الادارة وممارسة الانتقاد والرقابة على الدولة - مؤكداً على ان جميع اجهزة السلطة ، ستتحول الى اجهزة عامة ذات «ادارة ذاتية»... وان كل ذلك سيتحقق على يد الحزب الذي سيحل محل الدولة!

ووفق هذه النظرية المتساوقة مع افكار لينين ، تقرر اقامة المحاكم الرفاقية ، ولجان الاحياء والمساكن ، والبوليس الشعبي... لحل الخصومات والمشاكل الصغيرة ، وفق صلاحيات محددة . كما تمت الدعوة الى تحريم المخالفات القانونية ، واحترام القانون ، واعتماد (التنديد) من خلال اللافتات - وسيلة للتحذير وتكوين السلوك للانفراد ، مع التركيز على توعية السكان ، وتعزيز التزامهم بالشرعية من خلال المحاضرات والمعارض ، ومحاربة الجريمة ، والفساد ، والرشوة ، والمضاربة بالعمل والسوق السوداء... الخ .

وخلال هذه الفترة (وهي فترة عايشتها في موسكو) اتخذت تدابير متعاقبة ، لتحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، واكفاء السوق بالمواد الغذائية ، والاخذ بما هو جديد من نتائج العلوم والتكنولوجيا ، واشاعة التعليم ، واعتماد خطط وآليات جديدة في الادارة الاقتصادية ، وخاصة فيما يتعلق بانهاض الزراعة والتوسع في الخدمات وبناء المساكن... الى جانب الانفتاح والتعاطي مع العالم ، والدعوة الى التعايش السلمي ونزع السلاح ، وتدعيم حركات التحرر الوطني ، وتطبيع العلاقات مع يوغوسلافيا... الخ .

لقد ادت مجمل هذه التدابير - كما لاحظت - الى حالة جديدة من الانفراج النفسي والاستقرار الاجتماعي ، مع شيوع مشاعر الامل في المستقبل ، والحماسة في العمل ، والحرية النسبية في الرأي ، وتوفير الحصانات ازاء انتهاك الحريات والحقوق ، فضلاً عن الاصلاحات في بنية الحزب واداء الدولة .

الا ان ذلك لم يدم طويلاً... فسرعان ما بدأت الاوضاع في التدهور جراء بعض المواقف والسياسات والاعطاء ، وخاصة في ميدان الزراعة - حيث بدى باستيراد القمح لأول مرة في تاريخ الاتحاد السوفيتي لقاء احتياطي الدولة من الذهب ؛ وارتفعت اسعار المواد الغذائية... ثم كانت الازمة الكويتية... وقبلها كان التدخل العسكري في المعر ، وتفاقم الخلاف مع الصين . وقد استغل خصوم خروشوف هذه الاخفاقات والاعراض ، وخاصة اولئك الذين اقصوا او اضعف دورهم في الحزب . فبدأوا يتحركون ويتأمرن ، معتبرين التنديد بـ «اضعافاً للدور القيادي للحزب» - فضلاً عن ابعاد الحزب عن قيادة ميادين الثقافة ، والعلم ، والعمل . كما تصاعد اعتراض القادة العسكريين على تخفيض الانفاق العسكري وابعاد بعضهم عن مواقعهم القيادية ، ومعارضتهم موقف خروشوف من الازمة الكويتية . كما توالى المؤاخذات على ممارسات خروشوف المتسارعة والمتسمة بالخفة في الامم المتحدة واللقاءات الدولية ، وكذلك قراراته المتعاقبة في تبديل القادة والمسؤولين ، والتفرد بالقرار والتصريح والموقف^(١٥) ، وانتهى الامر ، باستغلال وجود خروشوف على البحر الاسود لاغراض الاستجمام والراحة ، لعقد اجتماع موسع للجنة المركزية في ١٤ اكتوبر

١٩٦٤ ، ألقى فيه (سوسلوف) خطاباً ضد خروشوف ، تبعه قرار باستدعائه والزامه بالتوقيع على استقالته ، واحالته على التقاعد^(١٦) .

وبالرغم من ادانة خروشوف لستالين بالتفرد ، واناطة القيادة بالثلاثي (بريجنيف وبدغورني وكوسيجين) - الا ان الامور انتهت اخيراً كالعادة ، الى هذا التفرد «المدان» في القيادة - حيث اصبح (بريجنيف) سكرتيراً عاماً للحزب ، ورئيساً للدولة ، وقائداً لمجلس الدفاع (حيث منح لقب المارشال والقائد الاعلى للقوات المسلحة) كما منح جائزة لينين في الادب^(١٧) .

وقد شهد عهد بريجنيف - كما هو معروف - غزو القوات السوفيتية لجيوكوسلوفاكيا ، وفرض قيادات موالية للاتحاد السوفيتي في البلدان الاشتراكية المرتبطة بحلف وارشو . وعلى الضد من توجهات خروشوف في تجديد القيادات في الحزب والدولة وتحديد مدد بقائهم في مناصبهم ، رفع بريجنيف شعاراً يدعو الى ادامة الاستقرار في الجهاز الحكومي والحزبي والابقاء على الهيكل القيادي^(١٨) . كما انه بادر الى رفع الميزانية العسكرية لتحقيق التكافؤ العسكري مع الغرب .

ورغم التوجه الاصلاحي الذي قاده (كوسيجين) وعقد (اتفاقية هلسنكي) للامن والتعاون الاوروبي بمشاركة الولايات المتحدة وكندا عام ١٩٧٥ ، ثم اعادة النظر في مناهج خروشوف الاقتصادية وغير ذلك من المنجزات ، الا ان مفعول قوانين السلطة سرعان ما اخذ طريقه الى القيادة ، حيث تكاملت مقومات «المنخبة الحاكمة» وتفشيت مظاهر التفرد والزعامة ، والوجاهة والاوزمة والالغاب... الى جانب تدني الاوضاع الاقتصادية ، وتدهور معيشة السكان .

ومع ذلك ، فقد اعلن آنذاك ان الاتحاد السوفيتي قد دخل «مرحلة الاشتراكية المتطورة» ، ويدأ الانتقال الى مرحلة بناء المجتمع الشيوعي^(١٩) .

ورغم الاستقرار النسبي الذي تحقق في هذه الفترة ، فقد تفاقمت مظاهر التحلل الاجتماعي ، والرشوة والفساد ، وظاهرة ازاحة واقصاء المعارضين والمنافسين ، وتقديم الاقرباء والمقربين ، رغم تأكيدات وقرارات المؤتمر (الرابع والعشرين) على ضرورة تعزيز الضبط والرقابة على اجهزة الدولة والمنظمات الحزبية . وقد بلغ الامر حد اباحة

«شراء» المراكز والوظائف في الحزب والدولة ، وحتى «بيع وشراء» الشهادات العلمية والاكاديمية . وكانت هذه الاوضاع وغيرها من دوافع ومبررات المباشرة باعلان (البيريسترويكا) وعملية الاصلاح والتجديد .. تلك العملية الانقلابية الشاملة التي طالت سائر مجالات الحياة ، ومراكز السلطة في الحزب والدولة ، وبنية النظام وأداء الاجهزة ، وشؤون المجتمع ، والعلاقات الدولية ، وحلف وارشو ، ومصير البلدان الاشتراكية ، والنظام الاشتراكي العالمي... الخ .

كما اقترنت بالدعوة الى النظام العالمي الجديد ، والى المصارحة والعلانية ، والتفكير السياسي الجديد ، والديمقراطية ، والعدالة والشرعية... وصيانة وتقويم الاشتراكية! الا ان هذه العملية لم تكن متكاملة او واضحة الاهداف والمقاصد . وقد قال فيها رئيس اتحاد الكتاب السوفيت قولاً مأثوراً وهو يخاطب غورباشوف في احدى جولاته :

«يدولي ان عملية الاصلاح والتجديد في بلادنا هي اشبه بطائرة انطلقت الى الجو ، ولكنها لا تعرف في اي مطار ستهبط!» وكان هذا ما حصل ، حيث تحكمت بعملية التجديد مفاهيم عامة وغامضة... دون اية برمجة او نهج واقعي ملموس . والغريب فيما وقع ، ان الحزب لم يتخل عن «دوره القيادي» ولا عن تحكمه بقضايا الاقتصاد والسياسة والدولة والمجتمع - بنليل ما اكد عليه (الكونفرانس التاسع عشر) المعقود في عام ١٩٨٨ - كما يتنأ سابقاً . ومع ذلك ، فقد كانت «مؤامرة آب» عام ١٩٩١ ، بكل ما احاط بها من غموض ، ذريعة لانهاء دور الحزب وتحريم نشاطه - رغم ان مبدأ التعددية الحزبية - كان من بين اركان عملية (البيريسترويكا)!

واخيراً فقد آلت الامور الى ما هي عليه الآن . وكان ذلك كله متوقفاً بل حتمياً ، حيث ان هذه العملية - كما نوهنا آنفاً - كانت الى جانب ما انطوت عليه من غموض ، محفوفة بالاضطرابات والتقلبات وبالاसर والاختار ، ثم بالمكائد والمؤامرات! ورغم ان (غورباشوف) قد استند في كل منطلقاته الى (لينين) ومبادئ لينين ، واحكام لينين حول دور الحزب... ثم الى مخاوف لينين من التسلط والبيروقراطية والقمع... الخ واعلان غورباشوف منهجاً يقوم على تنقية الاشتراكية ، ونشر الديمقراطية والعدالة ،

وبالتالي تعزيز دور الحزب... الا انه اختار في النهاية منهجاً معاكساً استهدف تعبئة قوى المجتمع ضد الحزب والجهزة الحزبية أولاً، وذلك من خلال اقامة (مجلس الشعب) وانتخابه رئيساً له. وقد استهدف من ذلك تعزيز سلطته أولاً، واستحداث سلطات تشريعية تتحكم بالحزب والمجتمع في آن واحد؛ وبالتالي استخدام هذه السلطات ضد الحزب - كأداة لقيادة الدولة والنظام السياسي والاجتماعي بأسره.

ثم كانت النتيجة المعروفة والمرئية حالياً... وهي حالة يستحيل ان تتواصل او تبقى على ما هي عليه الآن. فالتداعيات الشاملة في كل اوجه الحياة، والتدهور المريع للاقتصاد ومستوى معيشة السكان، والتفكك الاجتماعي والاخلاقي المثير، وانتشار الجريمة والفساد وانعدام الاستقرار... بالاضافة الى تصدع كيان الاتحاد السوفياتي، وما اقترن به من نزاعات وكوارث ومجابهات... الخ، قد بلغت مرحلة من الاختمار والتفجر ستؤول دون شك الى وضع مغاير لما هو قائم حالياً، دون ان يعني ذلك عودة الى النظام السابق الذي قوضت سائر دعائمه؛ او تقوض بفعل تناقضاته.



في ظلال ما اسلفنا بيانه من اختلال في البنية النظرية والسياسة التطبيقية، شهد الاتحاد السوفيتي ممارسات وانتهاكات وجرائم، هي ابعد ما تكون عن مثل الاشتراكية وعن مبادئها وقيمتها الانسانية. ولهذا سقط هذا (النموذج) الذي جاء في تعارض مع المبدأ والمثل الاعلى. ولهذا ايضاً، جاءت عملية التغيير، واعادة البناء (البيريسترويكا) اشبه بعملية ترميم او (مؤاساة) - حيث رفعت شعار الاصلاح والتجديد، وكشف وادانة الخطايا والاعطاء التي ارتكبت على مر العقود السابقة، مع التركيز على الجوانب الانسانية والاخلاقية، ورد الاعتبار الى الحقيقة والعدالة. وعلى خلفية التطبيق السيكلولوجي المزمع على المطاوعة، والتكيف مع الاشتراكية والنظام الاشتراكي، او مع هذا النموذج من النظام، اعلن قادة ومنظمو هذه العملية التزامهم بالاشتراكية، وسعيهم لتنقيتها من الشوائب والعيوب، والتزام القيم والمبادئ في حياة الحزب القائد - الى جانب التصدي للبيروقراطية والتسلط والعسف في اداء الحزب والدولة، ومحاولة اصلاح الادارة الاقتصادية وبنية الاقتصاد... الخ وهذا ما اشرنا اليه سابقاً.

وباسم العلانية والمكاشفة ، ولاغراض التبرير والتطبيع والاقناع ، توات عملية الكشف والادانة ، ومحاولة رد الاعتبار الى مبادئ الاشتراكية التي استشهدنا ببعض ما قيل فيها في مطلع هذا البحث .

وها نحن نواصلها من خلال بعض الشواهد والنصوص المجتزئة والموجزة والمقولات المعلنة ، لغرض استكمال معالم الصورة ، ووضع اليد على الاسباب التي ادت الى هذه النتيجة المأساوية^(٢٠) .

✽ لقد تسابعت الدعوات في سائر قرارات اللجنة المركزية ، والمؤتمر السابع والعشرين ، والكونفرانس الذي اعقبه ، والبيانات الحزبية ، وقرارات مجلس الشعب ومجلس السوفيت الاعلى والهيئات الاخرى... الى الالتزام بالمبادئ اللينينية في الحياة الحزبية ، وبمبادئ الشرعية والديمقراطية ، وبالمواقف الاخلاقية والانسانية . فقد دعت اللجنة المركزية في احدى بياناتها عام ١٩٨٨ الى :

✽ ادانة المخروقات الماضية للمبادئ الحزبية ، والتشويهات في سياسة انتقاء الكادر ، وضرورة استبدال من لطمخوا سمعتهم بسلوكهم غير اللائق... مع عدم التسامح او التهاون مع ظاهرات الاختلاس والرشوة والادمان على الخمر... والتخلص من الانتهازيين والوصوليين والجشعين... ومواجهة مظاهر الطمع بالمال وعدم الاستقامة... ، وخوض نضال حازم ضد المحسوبية والمحابة والولاء الشخصي... ومحاسبة اولئك الذين يحاولون حماية النصابين... ومجابهة مظاهر الفظاظة والقسوة... وعدم السماح باللهجة الامرية والزجر... والتصدي لقمع النقد... ومكافحة محاولات التشهير بالشرفاء... ووضع حد للتحقيقات بصورة سرية او التزام الصمت ازاء الاسباب الحقيقية لاقضاء هذا المسؤول او ذلك بهدف التغطية على اثم القبايين...

✽ وفي هذه الوجهة تركزت ايضاً الموضوعات المقدمة الى الاجتماع الكامل للجنة المركزية حيث توقفت بصورة انتقادية صارمة لدى «ذلك الارث الثقيل من الانتهاكات للمبادئ الديمقراطية والقيم الاخلاقية» . كما توقفت لدى «التزعات القديمة لتشجيع المداينة والتزلف»... وانتقدت بشدة :

— تبادل الحماية الشخصية ، والتغطية على التقصيرات والنواقص الايدولوجية

والسياسية ، بالفعاليات التفاحرية ، والعروض الاحتفالية... بحيث غدا الواقع الراهن غريباً عن عالم «الرخاء» المزعوم!

— كما دعت هذه الموضوعات الى :

— ضرورة التخلص من المتذبذبين في مواقفهم (تبعاً لتغير الظروف)... وكذلك المساييرين لاصحاب السلطة... ومحاربة الطغليين... والبيروقراطيين والمزيفين...

* وفي تقريره امام هذا الاجتماع ، اذان (غورباشوف) «التطلع غير المشروع للكسب غير المشروع ، وتشويه مبادئ العدالة الاجتماعية» ، معتبراً ان هذا الموقف الماكن ـ قد اكتسب مظاهر غاشمة... آلت الى انحطاط الاخلاق الاجتماعية ، وتفشي الاجرام .

واستطرد :

«... لقد اثرت تأثيراً فاتكاً في الجو الاخلاقي حوادث الاستخفاف بالقانون ، وتجميل الاوضاع المتردية ، وتفشي الرشوة ، وتشجيع ميول التزلف... وكانت الحقيقة تركن جانباً لتحل محلها المغازلات السياسية ، وتوزيع الجوائز والالقاب والمكافئات»...
— كما انحنى بالنقد على :

«اولئك المتكافلين بالسوء وتبادل المصالح... واستباحة كل شيء»! وفي هذا الصدد اشار الى امثلة من «الانتهاكات الخطيرة لأدب السلوك الحزبي ، وانحطاط الكوادر ، وضلوع بعض الحزبيين في اعمال اجرامية» .

— كما اذان ما اسماء بـ«الاحكام المتهورة الرعاء ، والتشويهات في مبادئ القيادة الحزبية ، ومحاولة تغطية الاخطاء والافاقات بالميدئية الكاذبة... مع محاولة البعض التخلص من اولئك الذين يعبرون عن آراء لا تتفق مع آراء سكرتير اللجنة المركزية... فضلاً عن استخدام التوبيخ والتعنيف والتفريع... ودعا ايضاً الى التصدي للفوضى والاستهتار وانعدام المسؤولية الى حد الاجرام (مما ادى مثلاً الى كارثة تشيرنوبيل)!» .

— وبعد ان شدد على ما اسماء «مطلب المطالبين» ، وهو السجيا الخلقية الرفيعة والخصال الانسانية... وبعد ان اذان سوء استعمال المنصب والمحسوبية قال :

«ان من اوليات مهمات الحزب ، استعادة الوجه النقي والشريف للقائد الشيوعي... ذلك الوجه الذي غشيته ظلال اعمال اجرامية ارتكبها عدد من المماسيخ» .

كما ادان بشدة مظاهر خرق الشرعية وانتهاك القانون من قبل بعض الهيئات المناطق بها حماية القانون ، وغض الانظار عن الجرائم المنكورة...

❖ وفي سياق هذه الواجهة تحدثت الصحافة آنذاك : عن «شيوع نزعات التسلط وتحويل المركزية الى مبدأ مطلق»!

— كما تحدثت عن «الكذب الذي يقتل الروح... ويخنق المجتمع ويشيع فيه الخواء الروحي...»

— وحذرت من «الخوف - باعتباره اكثر السموم مفعولاً... اذ يقيد فكر الانسان ، ويشل مبادرته ، ويشوه اخلاقه...»

— وبعد ان اذانت «الظلم ، باعتباره اكبر الشرور»... قالت :

«ما من شيء يرفع شأن الانسان كالعذالة»!

❖ هذا وقد تحدثت احد الكتاب عن العلاقة العضوية بين الاخلاق والبنية الاجتماعية - الاقتصادية... داعياً الى «التخلص بشكل حاسم من الخشونة والوقاحة والقسوة... وكذلك من النفاق وروح المساومة...» .

❖ وفي مقالة مكرسة للذكرى السابعة عشرة بعد المئة لميلاد لينين ، دعا احد الكتاب الى تناول لينين من حيث الجوهر الانساني... كما دعا كاتب آخر الى استلهاهم برنامج الحزب الذي اقره المؤتمر الثامن في عهد لينين ، والذي دعا الى ادانة البيروقراطية باعتبارها «بلاء ينبغي وصمه «بالعار»... مشيراً ايضاً الى ادانة لينين لـ«الغطرسة الشيوعية» .

❖ ولم تتحرج الصحافة ، وهي تتحدث عن «المحاكمات والاختفاء القضائية الرهيبة» ان تورد امثلة عن اخطاء وانتهاكات خطيرة حدثت في الماضي ، ثم عن نماذج راقية - من قبيل ما حدث بمشاركة او اشراف قياديين بارزين في الحزب والدولة في كل من اوزبكستان ، وستافروبل ، ومنطقة استراخان ، وجمهورية كالمشكايا ذات

الحكم الذاتي ، فضلاً عن موسكو ، وروستوف ، وكراستودار وغيرها (٢١) .

وكمثال آخر على هذه الخطايا ما حصل من قبل في (أذربيجان) عام ١٩٦٩ على يد (اخندوف) الذي طرد من منصبه ، بسبب ما نسب اليه من إشاعة الرشوة والتزوير والمخاصمة بين كبار المسؤولين في الجمهورية ، الى جانب اعتماد صلات القربى والعلاقات الشخصية في اشغال المواقع في الحزب والحكومة . وقد احل محله - كما هو معروف (علييف) الذي رفع الى عضوية المكتب السياسي ونائب رئيس الوزراء في عهد (اندروبوف) ثم نسبت اليه تهم اقصى على اثرها من جميع مناصبه .

وهذا ما حصل ايضاً في (جورجيا) عام ١٩٧٢ - حيث طرد السكرتير الاول ، وحل محله (شيفارنادزة) الذي كان وزيراً للداخلية في الجمهورية ، فقام باعتقال زوجة السكرتير السابق بتهمة استلام الرشوات من معامل سرية كانت تشرف على اقامتها وتستتر على بيع منتجاتها .

أما قصة (رشيدوف) فهي فضيحة معروفة...

وأما قصص الامتيازات ، والرشوات ، والمخدرات ، والفساد ، والسوق السوداء...

فهي اكبر من ان تحصى .

وقد بلغ التواطؤ على اشغال المواقع حداً مكشوفاً في السبعينات ، حيث ارتبط الموقع والوظيفة بروابط الصداقة ، وتقدير الهدايا والرشوات لكبار المسؤولين . وحسب مصدر اكاديمي معروف وصل الامر حد بيع المراكز ، فاصبحت وظيفة السكرتير الاول في المنطقة تباع لقاء (٢٠٠) الف روبل ، ورناسة البوليس في الجمهورية (٥٠) الف روبل ، والوظيفة المرموقة في جهاز المنطقة ب (٣٠) الف روبل !

وأما فضائح الاسر والابناء والاقرباء لكبار المسؤولين ، فهي معروفة ايضاً...! وستتطرق اليها لاحقاً .

لهذا وغيره مما رأينا (وسنرى) :

كان العفن والفساد

ثم الخيبة والانكسار

وأخيراً التدهور والانهايار

الهوامش

- (١) لدى وضع الفقرة الاولى من نظام الحزب الداخلي بعد المؤتمر الثاني عام ١٩٥٣ ، اقترح ليتين القاعدة التالية :
الحزب هو حاصل مجموع منظماته والاعضاء هم اعضاء منظماته»
- (٢) للتفصيل يمكن مراجعة المقالات التي املاها لينين على سكرتيرته في فترة مرضه وبسبب الشلل الذي اصاب يده في اواخر ديسمبر ١٩٢٢ . وكذلك مقالاته (اقل ولكن افضل) ورسائله المملة بطريقة الاختزال بين ٢٢-٢٦ ديسمبر وفي كانون الثاني ١٩٢٣ .
- (٣) بلغت خسائر الجيش نحو ٥ ٧٠ مليون شخص ، كما بلغ عدد الضحايا من المدنيين بين ٦-٨ مليون ولكون غالبية القتلى في الجيش كانوا من الرجال ، فقد اختل التركيب السكاني للاتحاد السوفيتي بنسبة ٦٠٪ للرجال ، وتواصل هذا الاختلال حتى السبعينات... اما اسرى الحرب فقد تعرضوا للاستجواب وارسل الكثيرون منهم الى معسكرات العمل ، وقُتل بعضهم بمجرد وصولهم الى الموانئ والحدود السوفيتية .
- (٤) من الجدير بالذكر هنا ، ان لينين - رغم اختلافاته ومساجلاته المريرة مع زملائه في القيادة وبخاصة مع تروتسكي ثم مع زينوفيف وكامينيف اللذين افشيا سر توقيت الثورة.. فانه لم يفرط بهم ، ولم يعمل على اقصاء او طرد اي من زملائه في القيادة وحتى وفاته . بل ولجأ الى المصالحة والتفاهم مع (لونسارسكي) الذي كان يقود كتلة منشقة اسمها (الى الامام) ويذل جهداً كبيراً في اقناعه لتولي وزارة الثقافة بعد انتصار الثورة .
- (٥) كان القائد البلشي (زاديك) قد دشّن هذا الاسلوب المهين من النقد الذاتي في المؤتمر العاشر ، عندما اعلن انه يؤيد الادانات الموجهة ضده وضد رفاقه في «المعارضة العمالية» ، لان على اللجنة المركزية في لحظة الخطر - على حد قوله - ان تتخذ اشد الاجراءات ضد افضل رفاق الحزب!
- (٦) كان المارشال (زوكوزوفسكي) هو الوحيد الذي استثنى من حكم الاعدام ، فادّعى السجن . وفيه تعرض للضرب والتعذيب والاهانة . وعندما اخرج من السجن ليقود قواته بمهارة وشجاعة ، وينزل الهزائم بالجيوش الهتلرية كانت اسنانه مغطاة وفكه مشوهاً .
- (٧) شهدت موسكو مثلاً ، ابان هذه المحاكمات ، شابة يطوف بها الطلابيون والشباب في الشوارع وهي تلقي خطباً تبرر اعدام ابيها وامها لانهما «جاسوسان»!
- (٨) طلب احد السجناء ان يصنف كحصان وذلك للحصول على المأوى في الاسطبل ، والكحية الكافية من الطعام التي كانت توزع حسب القوة البدنية!
- (٩) كان ستالين مثلاً يضيق ذرعاً بتروتسكي الذي ظلّ الى النهاية يرفض التملق له او مسابرة ، كما استنكر اساليب الافتراء والاثام ، وشجب التجسس الذي طالب به درجنسكي اعضاء الحزب - عندما اصبح رئيساً لجهاز امن الدولة . وكان ستالين لا يطبق شخصية سقرطوف ، ولا شعبية كيروف ، او مواهب بخارين وجدانوف ، او مكانة كامينيف وزينوفيف ، ولذلك اجهز عليهم واحداً بعد الآخر .
- (١٠) اعلن آنذاك انها توقيت مبررة مفاجئة وللتغطية على ذنبه وسوء معاملته لها طلب ستالين اقامة تمثال لها فوق قبرها وعاش مع ابنته (سفيتلانا) التي هاجرت الى الخارج وكتبت عنه كتاباً . ثم تزوج (روزا)

- (١١) وهم : بيريا ، وكاغانونفيتش ، ثم مولوتوف ، ميكويان ، ومالكوف ، وفورشيلوف ، وولغاين .
- (١٢) سادت مختلف البلدان الاشتراكية ما يمكن تسميته بالعلاقات الرعوية (Patronship) وعلاقات المحسوبية Clientalism . حيث لجأ جارجيسكو مثلاً عندما كان سكرتيراً للتنظيم منذ عام ١٩٥٤ الى تكوين مجموعة مالية له من سكرتاري المناطق . وبعد خمس عشرة سنة عندما امسك بالزعامة عام ١٩٦٩ ، عين سنة عشر من هؤلاء في مواقع قيادية مرموقة . كما سادت العلاقات العائلية - Familialization ، الى جانب الولاءات القومية والعرقية ، واشغل أبناء واقرباء القادة مواقع مرموقة في الحزب والدولة مثل : زوجة وابنة (جارجيسكو) ، وابن (كيم ايل سونغ) وابنة (جيفكوف) ، وابن (بريجنيف) ، وابن (اندروبول) ، وزوجة (هونيكس) ، وصهر (خروشوف)...
- (١٣) كان لينين يضع حاجزاً بين الخلافات السياسية والعلاقات الانسانية . ولذلك امر بمساعدة مارتوف مالياً عندما كان يعالج في ألمانيا من مرض السل ولكنه توفي عام ١٩٢٣ . وهذا ما فعله مع بليخانوف ، ثم مع (لوانارسكي) الذي انتق عن البلاشفة ، واناط به لينين منصب وزير الثقافة بعد الثورة كما بيتنا...
- (١٤) تمكننا الاحجاب بشجاعة خروشوف ومروته ، ومنهجه الاصلاحى ، فاستطعننا افكاره وقرارات المؤتمر العشرين لاعداد الوثيقة التي اقراها الكونغرس الثاني للحزب في ايلول عام ١٩٥٦ . ولدى تكليفي باعداد هذه الوثيقة ، وبعد اقارها ، تقصدت ان اضع لها عنواناً هو «سياستنا من اجل التحرر الوطني والقومي على ضوء الظروف التي كشفها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي» . وبسبب ما اتناهي من مشاعر الاسى على مصير خروشوف ، طلبت من المضيفين السوفيت عام ١٩٨٤ ان اؤزق بيره . ولما سألوا لماذا؟ قلت لهم : لانه مات مظلوماً
- وقد فعلت الشيء نفسه بالنسبة لمبدل الفتح اسماعيل الذي كان يقيم في ضواحي موسكو . ولما سألوني لماذا قلت لهم : لانه اهدر عن وطنه وعن موقعه ظملاً وصفاً .
- (١٥) كان خروشوف لدى زيارته لمصر مثلاً ، قد منح عبدالناصر وسام لينين مع اوسمة اخرى لمبدل الحكيم هامر وبين بله - بدون قرار من الحزب ، او الحكومة فتعرض الى الملامة والتنديد في الشارع السوفيتي .
- (١٦) اثناء وجودي في قوام وفد رسمي الى موسكو عام ١٩٧٣ ، اقام لنا بريجنيف حفل عشاء في قصر الكرملين . وكان الى جانبي (شيليبين) - الذي كان عضواً في المكتب السياسي ، ثم اقصى عنه ليعين رئيساً لاتحاد النقابات . حدثني شيليبين عن رحلته الى القرم والاتيان بخروشوف معه . قال : وجدت خروشوف على شاطئ البحر يصطاد السمك ، فتقدمت اليه وطلبت منه مرافقتي الى موسكو ، فرفض في البداية وعبر عن استنكاره وغضبه لعقد اجتماع بغيابه ودون قرار منه . ثم راح يتوعد رفاقه القادة بالويل والشبر . ويضيف شيليبين قائلاً : لقد خاطبته بحزم ، وارغمته على مصاحبتي الى المطار حيث استقلنا الطائرة واوصلته الى موسكو ثم الى قاعة الاجتماع ، حيث كان الجميع جالسين يلونون بالصمت... وكان مقعد خروشوف خالياً وامامه نص استقلالته فتوجه اليه ووقع استقالته وخرج .
- لقد كنت في هذه الاثناء منتدياً عن قيادة الحزب للمشاركة في الذكرى الخامسة عشرة لقيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية . وهناك التقيت بـ (بريجنيف) الذي كان يرأس الوفد السوفيتي ، وبـ (اندروبول) سفير الاتحاد السوفيتي ، في ألمانيا آنذاك . وقد لفت نظري خطاب خالد بكداش الذي بدا عارفاً بان انقلاباً ما سيحصل في قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي عبد خروشوف ، وبان بريجنيف سيخلعه .

(١٧) نشوت مذكرات بريجنيف أثناء مشاركته في الحرب ووزعت على نطاق واسع ، كما فرض على القيادات والكوادر ونشطاء الحزب والمنظمات النقابية والاجتماعية (بما فيها منظمة السلم والتضامن) دراستها وتدريبها - وهذا ما شاهدته بنفسى . وقد اطرى رئيس اتحاد الكتاب آنذاك (ماركوف) شعبية هذه المذكرات وتأثيرها التحقيفي على القراء كما اشد بها قائلاً :

«انها منقطعة النظير ، ولا تضاهي»! هذا مع ان الاقوال توارثت آنذاك مؤكدة على ان بريجنيف لم يكن هو كاتبها .

(١٨) استبقى هذا الهيكل القيادي حتى عهد (خورياشوف) بالاضافة الى من اصطفاهم (اندروپوف) ومن كانوا من المقرين الى غورباشوف وهم : شيفرنادزه ، ويكوفليف ، ويلتسين وغيرهم . كما استبعد فيما بعد كل من غروميكو وعلييف .

(١٩) لم يفعل ذلك سوى الحزب الشيوعي في جيكوسلوفاكيا . اما البلدان الاخرى فقد اشتهرت «متخلفة» عن الاتحاد السوفيتي ، مع ان مستوى المعيشة واداء الاقتصاد ، وخاصة في المانيا ، كان متفوقاً على نظيره في الاتحاد السوفيتي .

(٢٠) الوقائع والمقتبسات التي اخترناها ، مأخوذة عن مصادر وصحف سوفيتية ، وعن خطب ومقولات للمسؤولين ، الى جانب الوثائق والبيانات الرسمية ، وهي مجتزأة ومنسقة من قبلي دون اي تعديل او اضافة - عدا ما يقضيه السياق والتبويب ، وبعد مقارنة بعضها ايضاً مع النص الانكليزي .

(٢١) من بين هذه الوقائع مثلاً ما حدث في اقليم (كراسنودار) - حيث تم فصل نحو (٥٥٠٠) من العاملين والمسؤولين في هذا الاقليم وحده بينهم :

- ٤٧٪ ممن اقصوا بسبب الفساد الاخلاقي .

- و٣٢٪ لارتكابهم جرائم جنائية .

- و١٥٠٠ من اعضاء الحزب وكوادره القيادية القديمة الذين احيلوا الى المحاكم

المحور الرابع

الأممية والقومية

هو ذا محور آخر من محاور الاختلال في بنية النظرية ومن ثم في أوجه الممارسة المرتبطة بمبادئ مثالية واحكام مبسطة لكل من موضوعة الاممية ، والقضية القومية . لم يأت مفهوم الاممية من فراغ ، ولا كان اجراءً سياسياً مفتعلاً ، وانما كان صدىً لتعاظم شمولية الهيمنة الرأسمالية على العالم ، واشتداد الصراع بين الطبقات ، - فضلاً عن تفاقم الاستغلال ونهب واستعباد شعوب المستعمرات وخاصة في عهد الاستعمار والامبريالية . ومن هنا برزت الحاجة الى التضامن الاممي بين المظلومين من الطبقات والامم والشعوب ، فكان شعار : «ياعمال العالم اتحدوا» ، ثم شعار «ياعمال العالم ويا أيها الشعوب المضطهدة اتحدوا»!

والواقع ان الاممية الاولى للشغيلة التي تكونت لأول مرة في لندن عام ١٨٦٤ لم تكن من صنع ماركس الذي انضم اليها لاحقاً ، وانتخب عضواً في مجلسها العام . ولكن هذه الحركة الملتزمة بالدفاع عن حقوق العمال قد شهدت خلافات حادة ومواقف متعارضة فيما يتعلق بالاشتراكية ، وذلك من جانب المنظرين والزعماء : برودون (الذي كان يدعو الى تحسين واصلاح الرأسمالية) ، وملاكي (الذي كان يدعو الى ثورة عارمة) ، وماكونين (الذي كان يلتزم منهجاً فوضوياً) ، ثم ماركس (بمنهجه المعروف) . وانتهى الامر الى انقسام هذه الحركة عام ١٨٧٣ ، حيث تولي ماركس قيادة الحركة المعتمدة على المركزية في التنظيم ، والاشتراكية العلمية في المنهج . واقترن ذلك بابتعاد الحركة الفوضوية عن المركز وسيطرتها على العديد من الحركات

النقابية في أوروبا... ومع انتقال المركز الى نيويورك ، وتفاقم النزاع والانقسام ، تحللت هذه الحركة وعلنت عن حل نفسها عام ١٨٧٦ .

ثم كانت الامة الثانية والثالثة ، والرابعة ، ثم الكومنفورم ، والامة الاشتراكية الحالية .

وهكذا ظلت الحاجة الى التضامن بين الطبقات المستغلة ، وبين الامم والشعوب المقهورة قائمة . وقد تجلى ذلك في نشوء واقامة حركات تعاون وتضامن مختلفة ، حيث شهدنا قيام اتحادات عالمية للعمال ، والنساء ، والشبيبة ، والطلبة ، والمعلمين ، والحقوقيين ، الى جانب حركات عالمية للسلم ، والتضامن ، وحماية البيئة ، والدفاع عن حقوق الانسان ، وحركات قارية مثل حركة عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامي ، والمجموعة الاوربية... الخ

ولكن تعرضت معظم هذه الحركات الى الانحلال او التراجع ، وخاصة الحركات الامة للشغيلة ، فليس مرد ذلك هو انتفاء الحاجة الى التضامن الامي ، وانما هو حصيلة اخطاء في الرؤية الواقعية ، وفي المنهج ، والايدولوجيا ، والبناء ، الى جانب الاخطاء في الممارسة ، ونزعات واليات التحكم في هذه الحركات - مما ادى الى نزاعات وصراعات مستديمة ، ثم الى انقسامات حادة في صفوف نفس الطبقة - اي الطبقة العاملة - المدعوة تاريخياً الى الوحدة والتضامن ، على نطاق العالم ، والى النضال الموحد ضد الاستغلال والعبودية الرأسمالية . فقد شهد العالم مثلاً ، تصدعاً وانقساماً في الامة الثانية وقيام (امة ثالثة) . وقد اقترن ذلك بصراع ضار بينهما ، كرس هذا الانقسام على مدى حقبة كاملة من التاريخ ، وخاصة قبيل وبعد ثورة اكتوبر وقيام الاتحاد السوفيتي .

لقد تكونت الامة الثانية بفعل الضرورة والحاجة الى التضامن العالمي في الكفاح ضد الرأسمالية وتحقيق الاشتراكية ، او اقامة المجتمع الاشتراكي . ولذلك اطلقت على نفسها اسم «الامة الاشتراكية» . وكانت تتكون بالفعل من احزاب اشتراكية متضامنة ضمت عام ١٩١٢ جميع الاحزاب الاشتراكية في اوروبا وامريكا وكندا واليابان... الى جانب النقابات العمالية في هذه البلدان . وكانت هذه الحركة قد

تكونت عام ١٨٨٩ ، وفق برنامج جماعي كرس ايدولوجية وسياسة واساليب عمل للحركة العمالية ، واعتمد نمطاً من الفيدرالية في تكوينه - اي استبقيت للاحزاب والحركات النقابية حريتها واستقلاليتها في العمل وفق ظروف بلدانها . ولغرض تنظيم وتنسيق عملها ، لجأت الى تكوين مكتب لها عام ١٨٩١ ، وعبأت في صفوفها عشرات الملايين من العمال . وهكذا تحولت الحركة في اوائل القرن العشرين الى حركة نشيطة فعالة ، كرست نمطاً من السلطة والفاعلية التضامنية بين جماهير العمال في العالم .

وكانت هذه الحركة في البداية قد اقصت الفوضويين من صفوفها منذ عام ١٨٩٦ ، وقررت منهجاً يقوم على مبدأ الديمقراطية ، ورفض التعاون مع بعض الاحزاب الاشتراكية التي كانت تدعو الى التدرجية في الوصول الى الاشتراكية . اي انها التزمت مبدئياً بالمعقدة الماركسية حول الصراع الطبقي ، والثورة الاشتراكية . وقد تحققت ذلك مثلاً لدى المصادقة على قرار اعده (لينين ومارتوف وروزا لوكسمبورغ) من قبل مؤتمر الاممية المعقود في شتوتغارت عام ١٩٠٧ - والذي ينص على ضرورة استغلال الازمات الاقتصادية والاجتماعية المتولدة عن الحرب ، لتعبئة العمال والاعداد للثورة الاشتراكية... مع مواصلة العمل لدفع نشوب الحرب . كما اتخذت قرارات تدعو الى اقامة محاكم دولية لحل النزاعات بين الامم ، وتخفيض السلاح تمهيداً لنزعه كلياً ، وتحريم الدبلوماسية السرية ، وتأمين مسؤولية برلمانية في سائر قضايا السياسة الخارجية .

ولكن هذه الحالة لم تدم طويلاً ، حيث نشب الخلاف في مؤتمر زمرفالد عام ١٩١٥ ، بين الاقلية من مناهضي الحرب وعلى رأسهم لينين ، الذين كانوا يدعون الى وقف الحرب على الفور ، والبده بالمفاوضات السلمية على اساس مبدأ عدم القضم واللاحاق او فرض التعويضات ؛ الى جانب العمل على تحويل الحرب الامبريالية الى حرب اهلية طبقية... أي بين الطبقة العاملة وبين الاكثرية الذين ايدوا حكوماتهم المشاركة في الحرب ، بذريعة درء الخطر الذي قد يتأتى من انتصار الالمان على اهدافهم الاشتراكية^(١) .

وهنا طالب لينين بالانسحاب من الاممية الثانية . ثم كانت ثورة اكتوبر ،

والسبجال العنيف مع زعماء الاممية الثانية - الذين حاولوا عام ١٩٢٠ عقد مؤتمر للاممية في جنيف ؛ ولكن المواقف المتعارضة داخل كيان الاممية قد قوضت امكانية عودتها ثانية ؛ واملى ضرورة تكوين الاممية الشيوعية الثالثة (الكومنترن) عام ١٩١٩ .



تجاوز السبجال في هذه الفترة ، كل الحدود ، وكرس نوعاً من الصراع الحاد والخصومة الدائمة بين الطرفين ؛ كما اقترن بالتنديد الصارم والهجوم والذم وتوجيه اقصى الطعون والاتهامات .

وقد ركز لينين على ادانة النزعات والاتجاهات القومية التي كانت وراء موقف زعماء الاممية الثانية واحزابها في دعم الحرب ؛ وكذلك على ادانة ميول المسالمة والمصالحة ... وقد ظل متمسكاً بما دعا اليه في مؤتمر زمرفالد - اي الى «الحرب الاهلية» لا «السلم الاهلي»!

وقد شهدت هذه الفترة صراعاً ضارياً بين البلاشفة والاشتراكيين الديمقراطيين ، كما اسفرت عن خصومة دائمة ، وعن انقسام تاريخي في صفوف الطبقة العاملة العالمية .

ولاعطاء صورة عن هذا الصراع نورد فيما يلي نماذج من ردود على انتقادات كاوتسكي ومارتوف وغيرهما للنظام السوفيتي ، وديكتاتورية البروليتاريا ، - وهي بمثابة استكمال لما سبق واوردناه ، من تعارضات في الرأي والموقف حول الدولة والنظام السياسي ، وبعض مبادئ الاشتراكية... ومعظم هذه المقتبسات مأخوذة بشكل مجتزأ من كتاب بادرينين - رغم كل مشاكله الكثيرة والمرهقة - الى اعداده ونشره بعد اقل من سنة من قيام ثورة اكتوبر تحت عنوان (الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي) .

يقول لينين :

- «ان البلشفية قد اجهزت على الاممية القومية المتعفنة ، ووضعت الاسس الفكرية والتكتيكية لاممية ثالثة ؛ بروليتارية وشيوعية حقاً .

- «ان البلشفية قد اشاعت في صفوف العالم اجمع فكرة ديكتاتورية البروليتاريا...وان البلشفية تصلح نموذجاً في التكتيك للجميع»...

- وحول الديمقراطية يتحدث لينين عن «الديمقراطية الطبقيّة» معتبراً «الديمقراطية الخالصة» تعبيراً ليبرالياً كاذباً وخادعاً...

ويستطرد:

- «إن كاوتسكي يزين وجه الديمقراطية البورجوازية بكل وقاحة وصفافة... فهو يقول مثلاً إن الديمقراطية تعني «حماية الأقلية»... متجاهلاً أنهم في ديمقراطيات العالم يخنقون الأقلية الأممية»... فبالله من استخذاء ناعم امام البورجوازية... وبالله من اسلوب متحضر في الزحف على البطون امام الرأسماليين ولحق جزماتهم»... (٢).

ويضيف:

- «إن الديمقراطية البروليتارية التي تعتبر السلطة السوفيتية شكلاً من اشكالها، قد طورت الديمقراطية، ووسعتها الى حد لم ير العالم نظيراً له»...

ويقول:

- «إن الديمقراطية البروليتارية لهما اكثر ديمقراطية بمليون مرة من اية ديمقراطية بورجوازية، وإن سلطة السوفيت هي اكثر ديمقراطية بمليون مرة من اوامر الجمهوريات البورجوازية الديمقراطية»!

ورغم ان لينين، اعتبر من قبيل الانتحار اباداة الديمقراطية - بدلاً من الدفاع عنها من قبل نظام تقف الجماهير الى جانبه - الا انه استعاد واستلهم في كتابه هذا مقولات ماركس وانجلز عن الدكتاتورية والعنف الثوري، ودور الدولة في قمع اعدائها - وذلك في معرض الرد على كاوتسكي، حيث يقول عنه:

- «... انه يؤكد على ان الاغلبية ما دامت اغلبية فهي ليست بحاجة الى سحق مقاومة الأقلية او قمعها بالعنف... وحسبها ان تقمع حالات من انتهاك الديمقراطية»... وبعد ان يندد بمقولاته حول مفهوم المساواة، يستطرد قائلاً:

- «... اذا افترض المرء ان مجرد النسبة بين الاغلبية والاقلية، هي التي تحل القضية... فإنه يقدم الدليل على منتهى الغباوة»...

وفي سياق ادانته وتنديده الصارم بالاحزاب المنتسبة الى الاممية الثانية، يقول مثلاً:

— «... ان عقوداً من الرأسمالية «المسالمة»... قد كدست في الاحزاب الاشتراكية التي تسعى للتكيف مع الانتهازية ، اسطبلات حقيقية من التفاهة ، وضيق الافق ، والارتداد...»

ثم يعود الى تبرير الدكتاتورية والعنف وقمع المتمردين ، فيقول متساءلاً :
— «هل ان دكتاتورية البروليتاريا هي امر ممكن دون انتهاك الديمقراطية حيال المستغلين؟»

ويضيف :

— «هذه المسألة ، الوحيدة الهامة والجوهرية في حقل النظرية ، هي التي تجنبها كاوتسكي...»

— «... لقد تحدث عن كل شيء ، عن كل ما هو مقبول لدى اللبراليين والديمقراطيين البورجوازيين ، ما عدا الامر الرئيسي وهو : ان البروليتاريا لا تستطيع احراز الغلبة ما لم تسحق البورجوازية» ، ما لم تقمع خصومها بالعنف... ومن البديهي انه لا توجد الديمقراطية حيث يوجد القمع بالعنف ، ولا توجد الحرية»^(٣) .
ورداً على مؤاخذات كاوتسكي حول «تحويل السوفيات التي كانت منظمات كفاحية لطبقة واحدة الى منظمات تابعة للدولة... ثم القضاء على الديمقراطية التي ظفر بها الشعب الروسي بعد ثورة شباط ١٩١٧» ، يتناول كلام كاوتسكي هذا بالذم والتحقيق فيقول :

— «ان من له اي المام بالادب المنشفي... يرى بأية مذلة وحقارة ، يستنسخ كاوتسكي مارتوف واكسيلرود وشركائهم... اجل بمنزلة وحقارة ، لأن كاوتسكي يحرف الوقائع بصورة فظة مضحكة ، سعياً منه لتملق المناشفة واوهام المناشفة» .
ويستطرد في سياق ردوده قائلاً :

— «إن مارتوف يبرهن ، وكاوتسكي يردد : إن روسيا لم تنضج للاشتراكية»...

— «... لقد كتب كاوتسكي عام ١٩٠٩ ، قبل أن يمسي مرتداً ، أنه ينبغي الآن أن لا نخشى قيام ثورة قبل الأوان ، وأن من يتخلى عن الثورة خوفاً من الهزيمة يصبح خائناً» .

- «ان كاوتسكي لا يجرؤ على انكار قوله هذا علناً وجهرأ . وينجم عن ذلك تشوش يزعج القناع عن حماقته وحقاوته البورجوازية الصغيرة...»
ويمضي في الرد على كتابات كاوتسكي بشأن امور اخرى ، ومنها انتقاده حلّ الجمعية التأسيسية من قبل البلاشفة ، حيث يقول لينين :

- «في كل سطر من كراسه ، يذكر الزعيم الفكري للاممية الثانية في مؤلفه ، بأن البلاشفة قد قضوا على الديمقراطية...! مع انه كان يرى من قبل ان جمهورية السوفيت هي النموذج الاعلى للمؤسسات الديمقراطية ، مقارنة مع جمهورية بورجوازية عادية...»
وبعقب على ذلك قائلاً :

- «... ان الكذاب الواشي العامل في خدمة البورجوازية ، هو وحده الذي يستطيع ان يزور الوقائع... وان مثل هذا الكذب السافل لا يمكن ان يصدر الا عن نذل مباع للبورجوازية» ، ويمضي في تنديده قائلاً :

- «هذه هي الطرائق التافهة ، الحقيرة ، المعززة التي لجأ اليها السيد كاوتسكي...» ثم يستدرك قائلاً :

- «اننا نعلم من كثرة مؤلفات كاوتسكي انه عرف كيف يكون مؤرخاً ماركسياً ، وان مؤلفاته هذه ستظل ذخراً وفيراً في تراث البروليتاريا - رغم ارتداد صاحبها...» الا انه يعود لدى تعرضه لانتقادات كاوتسكي للدستور السوفيتي ، فيقول عنه : انه «كذاب وواش في خدمة البورجوازية» ، ناعثاً موقفه بأنه : «استخذاء سافل قذر امام البورجوازية» ، وانه بالتالي «مطية مأجورة للرأسماليين»!

ولدى عودته الى موضوعه الديمقراطية - التي يطالب كاوتسكي باعتمادها في الدستور السوفيتي - يقول لينين : «ان آلاف الوقائع تثبت بأن اصحاب العمل الصغار ، هم اكثر مستثمري العمال الاجراء وقاحة وبغلاً» .

ويستطرد قائلاً :

- «بمستطاع المرتدين ، الحقيرين ، الانذال ان يرفلوا دستورنا السوفيتي ، على ايحاء تصفيق البورجوازيين والاشتراكيين الشوفينيين ، لانه يحرم المستثمرين من الحقوق الانتخابية...»⁽⁴⁾ .

ويضيف :

- «اني لأنصح سفيرينا في المانيا وسويسرا ، ان ينقفا الالوف على شراء هذا الكتاب (اي كتاب كاوتسكي وهو بعنوان ديكتاتورية البروليتاريا) ، وتوزيعه مجاناً على العمال والواعين ، لكي يقدفوا الى الوحل بهذه الاشتراكية الديمقراطية الاوروبية... الاستعمارية والتي لم تعد منذ زمن بعيد سوى جيفة ننتة!»
واخيراً يختتم لينين كتابه قائلاً :

- «نحن الماركسيون الثوريون قلنا للبورجوازية : ايها المستغلون والمنافقون... انكم تتحدثون عن الديمقراطية ، بينما تقيمون لدى كل خطوة آلاف المراقيل لمنع المضطهدين من المشاركة في السياسة... ومن افواهكم ندينكم ، ونطالبكم بتوسيع ديمقراطيتكم ، اما اذا حاولتم ان تقاوموا ثورتنا البروليتارية ، قمعناكم بلا رحمة ولا شفقة ، وحرمانكم من حقوقكم... بل وسنمنع عنكم الخبز ، لأن المستشمرين لن يتمتعوا بأية حقوق في جمهوريتنا البروليتارية ، وسيحرمون من النار والماء...»!

- «نحن اشتراكيون بجد ، لا اشتراكيون على طريقة شيدمان وكاوتسكي!»
- «تلك هي اللغة التي تكلمنا بها ، وسنتكلم بها نحن الماركسيين الثوريين...»
- «ولهذا فان الجماهير المضطهدة ستقف معنا والى جانبنا ، بينما سنقلد بالشيدمانيين والكاوتسكيين الى مزيلة التاريخ!»

كان (لينين) من قبل ، وخاصة في (موضوعات نيسان) - قبيل الثورة - قد طالب بالتعجيل في اقامة الاممية الشيوعية (الكومنترن) ضد الاشتراكيين الشوفينيين ، وضد الوسط^(٥) . كما طالب بتبديل اسم الحزب الى (الحزب الشيوعي) بدلاً من (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) - حيث اعتبر (لينين) هذه التسمية خاطئة ؛ فضلاً عن «خيانة زعمائها للاشتراكية وانتقالهم الى جانب البورجوازية» . وفي هذه الموضوعات ، سخر لينين من تلك التندعات والمسااعي التي كانت تستهدف تحقيق اتفاق بين اشتراكيي البلدان المتحاربة ، والانشغال باعداد مؤتمرات اشتراكية ، والقيام بحملة من اجل السلام... معتبراً ذلك كله ادعاءات باطلة بالاخلاص للاممية ، ونداءات فارغة ، وثرثرة ، وتمنيات... تستهدف خداع الجماهير - خصوصاً وهي تصدر

عن اناس خائفوا الاممية بوقاحة لا سابق لها .

وقدر رأى (لينين) ان هناك ثلاث اتجاهات في الحركة الاشتراكية العالمية :
أولها ، الاشتراكيون الشوفينيون - وهؤلاء هم خصومنا الطبقيون في مختلف
البلدان . (وهنا اورد اسماء ابرز هؤلاء مثل (بليخانوف) في روسيا ، و(شيدمان) في
المانيا ، والقابيون وحزب العمال (في بريطانيا) - الى جانب آخرين في فرنسا ،
وايطاليا ، والسويد ، وهولندا ، والدانمارك ، وأمريكا .

وثانيها ، الوسط - وهؤلاء يدعون الاممية ويطالبون بالسلام دون ضم او الحاق .
وقد اطلق (لينين) عليهم «مملكة الاممية قولاً ، ومملكة الانتهازية فعلاً»... رغم انهم
- على حد قوله - تجاوزوا مرحلتهم (اي مرحلة ١٨٧١ - ١٩١٤) ... التي اعطوا فيها
الشيء الكثير من الاشياء الشمينية ، ومن بين هؤلاء (كاوتسكي) «الذي كان في هذه
الفترة يتمتع بأقوى النفوذ ، ثم تحول الى نموذج للميوعة والتردد والخيانة الحقيرة
منتهى الحفارة»!

وهنا يدعو (لينين) الى القطيعة التامة مع هذين التيارين على السواء .
اما الاتجاه الثالث : فهو الاتجاه الاممي الحقيقي - ويضمنه السبارتاكيون في
المانيا (كارل ليبنخت وروزا لوكسمبرغ ، والجناح اليساري من الزمرفالديين - اي
مندوبي مؤتمر زمرفالد لعام ١٩١٥ - وهم موجودون في فرنسا ، وسويسرا ، وبريطانيا ،
وسكوتلندا ، وأمريكا ، وهولندا ، والدانمارك ، وبلغاريا ، وايطاليا ، وبولونيا... وبعضهم راح
يصدر الصحف ، ويحلقهم يقول لينين : «قليلو العدد ، ولكن كل مستقبل الاشتراكية
يكنم فيهم وحدهم» . ويقول ايضاً عن جماعة الوسط من انصار كاوتسكي : «انهم
ثوريون قولاً ، واصلاحيون فعلاً... امميون قولاً ، واعداء الاشتراكية فعلاً»...
- «لقد انزلوا جميعاً نحو الاشتراكية المسالمة ، ونالوا تنديد الامميين
اليساريين في عدة بلدان» .

ويستطرد قائلاً : «من المستحيل الصبر بعد الآن والبقاء في المستنقع
الزمرفالدي ، او استبقاء نصف صلة مع الاممية الشوفينية... أممية أناس من أمثال
بليخانوف وشيدمان ، وهي ما ينبغي قطع الصلة معها حالاً» .

— «... ينبغي ، بلا إبطاء ان تؤسس أممية جديدة ثورية... اذ ليس العدد هو الامر الحاسم... ولنترك الاوهام حول الاتفاقات والمؤتمرات الدولية ، لان انتظار هذه المؤتمرات يعني خيانة الاممية » .

بهذه الصورة الصارمة ، تم تكريس القطيعة والانقسام والفرقة المستديمة في صفوف الحركة العمالية والاشتراكية العالمية ، ورفض كل مسعى للتفاهم والمساومة والاتفاق .

اما بصدد ابدال اسم الحزب ، فقد اعتبر لينين ان الاشتراكية الديمقراطية قد شوهت وخانت ما ورد في البيان الشيوعي من ان «ليس للعمال وطن»... وذلك من خلال رفعها شعار (الدفاع عن الوطن) ، كما شوهت المذهب الماركسي حول الدولة . وقال : — «ان اسم الاشتراكية الديمقراطية غير صحيح علمياً... اذ لا بد للاشتراكية ان تتطور نحو الشيوعية... كما ان تسمية الحزب بـ(الديمقراطي) غير صحيح علمياً ايضاً . فالديمقراطية هي احد اشكال الدولة... ونحن الماركسيين اخصام كل دولة » . وهنا يعود لينين للتنديد بـليخانوف وكاوتسكي واضرابهما ، مشيراً الى ضرورة الدولة في فترة الانتقال الى الاشتراكية «شرط ان لا تكون من نمط الجمهورية الديمقراطية البورجوازية البرلمانية ، بل من نمط كومونة باريس» ! .

وفي حديثه عن «دولتنا الوليدة» «التي ليست هي دولة بالمعنى الحرفي للكلمة» يقول : «ينبغي علينا اللجوء الى العنف كي نقمع بلا رحمة جميع المحاولات المعادية للثورة ، سواء منها القيصرية او الحركة البورجوازية (اي الحكومة المؤقتة التي قامت بعد ثورة شباط ١٩١٧) ! ان سلطة السوفييات هي السلطة الوحيدة في «الدولة» المبشرة باضمحلال الدولة» .

ويستطرد قائلاً : «لم نعد في تلك المرحلة التي رضخ فيها ماركس وانجلز للمفهوم الخاطئ «الانتهازي» «اشتراكية ديمقراطية» ! وهنا يستأنف التنديد بـ«الاشتراكيين الديمقراطيين» والبرلمانيين ، والصحافة الاشتراكية الديمقراطية... والاشتراكيين القوميين ، والاشتراكيين الليبراليين... والراديكاليين الاشتراكيين» وغيرهم .

ويختتم مقاله بالقول :

«ان الحالة الموضوعية في العالم بأسره بلغت حداً غدت معه تسمية حزينا القديمة (اي الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي -ع) . تسهل خداع الجماهير ، وتعميق السير الى امام»...
«لقد آن لنا ان نخلع قميصنا القذرا»^(٦) .

تلك مقتطفات مجتزأة من كتب ومقالات ، تقصدت ايرادها ، لتبيان معالم الصورة ، وكشف جوهر السجال ، وطبيعته ومرامييه ووجهته ونتائجه... ثم ما اقترن به من مواقف وممارسات مستنلة الى مسلمات وقناعات مقيدة باحكام دوغماتية صارمة ، لدى الدخول في معمعان اول تجربة للثورة الاشتراكية في التاريخ ، واول نموذج لبناء الاشتراكية في العالم . هذا بالاضافة الى ما اعتمد من اساليب قطعية قاطعة ودائمة مع اشتراكيين كانت لهم ادوار ومآثر ، او على الاقل آراء كان يمكن ان تناقش بمنطق التفهم والقبول ، او الرد بهدف الوصول الى ما هو واقعي وعلمي ومشترك . ولكن ما حصل وانتهى اليه الامر ، كان تقويضاً تاريخياً لوحدة الحركة العمالية العالمية ، واستحداث حالة من العداوة والخصومة بين احزاب اشتراكية ، استطاع بعضها ان يواصل عمله ضمن قناعاته ورؤاه ، فحقق للطبقة العاملة في اوربا خاصة ، منجزات ومكاسب لا يمكن نكرانها . كما استطاع بعضها ان يشغل موقعه في السلطة السياسية من خلال «البرلمانية»^(٧) المدانة والنظام البرلماني المزيف! وكانت حصيلة ما تحقق ، اسهام هذه الاحزاب ومؤيديها من جماهير العمال ، في بناء حضارة متطورة ، واشاعة حريات مضمونة ، وتأمين بعض الحقوق المكفولة للانسان والمواطن - فضلاً عن بناء صرح اقتصادي متفوق . بينما آل الامر ، في بنية النظام الاشتراكي العالمي ، وفي اداء الاممية الشيوعية الثالثة ، الى التخلف والاضمحلال والتدهور ، ثم الى السقوط - الذي كانت من بين مسبباته ، قناعات راسخة باحكام تجاوزها الزمن ، ونزعات من العقائدية الجامدة ، واساليب صراع محتدمة ، ومناهج تبسيط للمعضلات والمسائل القومية ، الى جانب التعظيم المفرط لموضوعة الاممية ومفعولها التاريخي ، ثم العسف والتحكم وفرض الولاء في

التعامل مع الاحزاب والدول التي ارتبطت بالتنظيمات والتكوينات الاممية اللاحقة في (الكومنترون والكومنفورم) وهذا ما سنتطرق اليه في موضع من هذا البحث .



لم تكن سائر الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، قوى معادية للشيوعية او للحركة الشيوعية العالمية . فثمة الكثير مما كان مشتركاً بين هاتين الحركتين المستندتين في الايديولوجيا والممارسة ، الى الطبقة العاملة والفلاحين وجماهير الشغيلة ، ثم الشعوب والامم المضطهدة ، فضلاً عن تطلع هذه الاحزاب الى الاشتراكية كنظام انساني ، يزيل او يحد من الاستغلال الرأسمالي ، ويكافح الظلم والحروب ، ويدعو الى العدالة الاجتماعية والمساواة ، والى الحرية والسلام .

فالاممية الاشتراكية مثلاً التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت تضم احزاباً عمالية او اشتراكية ديمقراطية وفت بواجبها التاريخي في الكفاح ضد الفاشية ، وتعاونت مع الاحزاب الشيوعية في اوربا في النضال المسلح ضد الاحتلال النازي - كما حدث في بلغاريا ، ورومانيا ، وجيكوسلوفاكيا ، وهنغاريا⁽⁸⁾ .

ولدى اندماج هذه الاحزاب في الاحزاب الشيوعية في بلدان اوربا الشرقية ، او مواصلة نشاطها السياسي في اوربا الغربية وآسيا وافريقيا ونصف الكرة الغربي ، حققت منجزات لا يستهان بها لصالح العمال والفلاحين وجماهير الشغيلة والمواطنين بوجه عام ، واسهمت بجهد ماثور في الدفاع عن السلام العالمي ، والدعوة للتمايش السلمي ، ونزع السلاح ، وتحقيق الوفاق مع الاتحاد السوفيتي والعالم الاشتراكي . كما ساندت بقوة مطلب الصين للانتماء الى هيئة الامم المتحدة ، ومارست نشاطاً فعالاً لادانة وايقاف الحرب في فيتنام . ورغم انها دعمت حق اسرائيل في الوجود ، الا انها أدانت سياستها العدوانية ، وواصلت دعوتها الى التفاوض لانهاء النزاع العربي - الاسرائيلي وتحقيق السلام في الشرق الاوسط . كما انها أدانت النظام العنصري في جنوبي افريقيا ، واتخذت مواقف مناهضة للانظمة الفاشية في اسبانيا ، والبرتغال ، واليونان ، وشيلي وغيرها . ومع مساندتها لحلف شمالي الاطلسي ورفضها لنموذج النظام الاشتراكي او الشيوعي في الاتحاد السوفيتي

وغيره من البلدان ، فقد ساندت فضال شعوب المستعمرات ، وأدانت النهب الاقتصادي لثرواتها ، ودعت الى حق تقرير المصير لهذه الشعوب . ورغم دعمها للمجموعة الأوروبية ومشاركتها في اجتماعات البرلمان الأوروبي وغيره من المؤسسات ، الا انها بادرت الى وضع برنامج مفصل لاقامة نظام اقتصادي عالمي عادل يقوم على مبدأ «المساعدة المتبادلة» ، واطفاء ديون البلدان المقتقرة . مع مواصلة هذه الاحزاب الضغط على حكوماتها لاقرار هذا النظام من جانب الامم المتحدة ، واعتماده شريعة ملزمة لكل الدول والشعوب . والواقع ان فعالية الاشتراكية الدولية قد تعاضمت لدى تولي (ويلي برانت) رئاستها عام ١٩٧٦ ، وكان مستشاراً لالمانيا الغربية حتى عام ١٩٧٤ . فقد ركز برانت على المشاكل بين الشمال الغني والجنوب الفقير ، وترأس (لجنة الشمال والجنوب) ، وتقدم الى الامم المتحدة بمطالب ترمي الى تقديم التسهيلات الى الدول الفقيرة ، والغاء نسبة كبيرة من ديون البلدان الرأسمالية على البلدان المتخلفة . كما كرست الدولية الاشتراكية جهوداً مثابرة حول النزاع في الشرق الاوسط ، مؤيدة حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني - رغم وجود حزب العمل الاسرائيلي في صفوفها . ومنذ اربعين سنة وهي تواصل عملها وفق برنامجها المبني على السلام ، والحقوق الديمقراطية ، والمساواة بين جميع الامم .

اما مواطن الخلاف ، فقد تركزت لا على مفهوم الاشتراكية ، بل على الشكل الديمقراطي للاشتراكية - اي على النواحي السياسية في الاشتراكية ، وخاصة الحقوق الديمقراطية والحريات المدنية - الى جانب خلافات محورية ومنها : وسيلة الوصول الى السلطة (بالاسلوب البرلماني السلمي ، ام بالاسلوب الثوري) ، وكذلك الخلافات النظرية فيما يتعلق بالمصائر التاريخية للاشتراكية والرأسمالية ، وبنية الاقتصاد ، وشكل السلطة السياسية ، ودور الحزب والدولة ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية والعلاقات الدولية .

اما من حيث قواعد العمل ، فقد نص النظام الداخلي للاممية الاشتراكية - والذي تقرر في تموز ١٩٥١ - على ان المؤتمر العام هو الهيئة العليا ، الذي ينبغي عليه ان يجتمع للتداول كل سنة ، وان يصوغ ويقر القرارات ومبادئ التنظيم والعضوية . كما

أقيم مجلس دائم ينتخب الرئيس وأعضاء السكرتارية ويحدد كلفة الاشتراك والانتماء - إلى جانب مكتب دائم يضم اثني عشر عضواً يتم انتخابهم بالاقتراع ، ومن حقهم البت في المسائل الراهنة ومراقبة عمل السكرتير .

وبالطبع ، لقي هذا المنهج العملي وقواعد وهيكل التنظيم القبول من أحزاب كثيرة في العالم ، بحيث أصبحت الاممية الاشتراكية تضم الآن ، أكثر من (٦٠) حزباً اشتراكياً من أوروبا ، وآسيا ، وأفريقيا ، وكندا ، والولايات المتحدة ، وغيرها من بلدان أمريكا الجنوبية وحوض الأطلسي .



والواقع ، ان موضوعاً او مفهوم الاشتراكية (لا الاشتراكية العلمية) لم تكن اكتشافاً حققه ماركس وإنجلز ، بل كان حلماً للإنسانية وهدفاً للشعوب والجمهير المظلومة ، فمع تحول الرأسمالية إلى التركيز والتمركز والهيمنة المطلقة على جماهير العمال ، تعاظمت مظاهر الاستغلال ، والتحكم ، والتمييزات الطبقية ، والصراع الطبقي ، وبرز جراء ذلك القادة الانسانيون والأحزاب العمالية والاشتراكية للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ، وبالتالي عن حقوق الكادحين المظلومين ، المنتجين الحقيقيين لكل القيم المادية . وتلك حقيقة ما تزال قائمة رغم كل ما حدث من انهيارات وتحولات ، ومن اصلاحات في اوضاع العمال والطبقة العاملة . فهذه الطبقة ومعها العالم والمهندس والمخترع ، هي التي تقف وراء كل ما يشهده العالم من بنيان وحضارة . فالمساكن والعمارات ، والشوارع والطرق ، والمطارات والموانئ ، ووسائل النقل والمعدات ، والحقول والمزارع ، والسلع والخدمات وكل حاجات الانسان ، هي من صنع العامل لا من صنع الرأسمالي . وهي نتاج العمل ، وقوة العمل لا نتاج المكتب والادارة . رغم ان التبادل والتجارة هي من صنع رجل الاعمال والشركة والمجمع الرأسمالي . ومن هنا ، قامت الأحزاب العمالية والحركات الاشتراكية قبل غيرها من الأحزاب والحركات والانظمة ، ومنها ما سبق قيام الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي بزمز طويل - كالحركة الاشتراكية الفرنسية عام ١٨٠٥ ، والحركة الشعبية الروسية في اواسط القرن الثامن عشر ، والجمعية القابضة البريطانية في عام

١٨٨٤؛ وحزب العمال الانكليزي المستقل عام ١٨٩٣؛ وحزب العمال الاشتراكي
الامريكي عام ١٩٠١؛ وحزب العمال البريطاني عام ١٩٠٠، والحزب الاشتراكي
الايطالي عام ١٨٩٦، وحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الثوري البلغاري في عام
١٩٠٣... الخ. وهكذا يمكن القول؛ ان الاشتراكية كانت وما زالت، فكرة واملاً
وطموحاً وحلماً وهدفاً... ظل لصيقاً على الدوام في نفس الانسان منذ القدم.

ويكفي ان نشير هنا مرة أخرى الى الكثير من المثل والقيم الانسانية التي بشرت
بها الاديان السماوية، وان نحتكم مثلاً الى مبادئ الدين الاسلامي واحاديث الرسول
(ص)، وتطلمات عمر، وعلي، وابي ذر الغفاري... ثم الى افلاطون في كتابه
(الجمهورية) - قبل الميلاد، وتوماس مور في (اليوتوبيا) قبل خمسة قرون، وقبل ذلك
الى مناهج وثورات العبيد والقراطة في جنوب العراق في العهد العباسي... وبعدهم
الطويانيون - فورييه، وسان سيمون، وروبرت اوين، وكامبانيلا... وبالتالي الى الكتاب
والفلاسفة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكتاب عصر التنوير قبل الثورة
الفرنسية، واخيراً فويرباخ وياور، ثم ماركس وانجلز... واخيراً الاشتراكية المسيحية
والاحزاب الاشتراكية... الخ. ورغم الانشقاقات والتعارضات بين المفكرين والقادة،
ومن ثم الانظمة والدول حول الشكل الانساني للاشتراكية، فقد حدثت مواجهات
وخلافات مبررة، وانشقاقات وانقسامات - كما يتنا - ومع ذلك فقد حظيت بالاستقرار
- انماط من الانظمة ذات الطابع الاشتراكي (غير الشيوعي) - كما تسمى نفسها في
بعض البلدان - وخاصة في السويد والدانمارك - وذلك بعد ان فازت الاحزاب العمالية
في هذه البلدان بالسلطة السياسية عن طريق الانتخاب، وسنت دساتير وانظمة
اجتماعية ديمقراطية، حققت من خلالها نماذج ما تزال موضع تطلع الكثير من
الشعوب.

ومن هنا يمكن القول، انه بالرغم من كل ما حدث من تصدع وانحيارات في
نماذج الانظمة الاشتراكية، فإن الاشتراكية، بساير قيمها الانسانية، كانت وما تزال
وستبقى حلم الانسانية الازلي، وهدف الانسان للخلاص من الرأسمالية ومن
الاستغلال والفقر، والتمايز الطبقي والقومي العنصري، والديني والمذهبي،

ولتحقيق المساواة، والظفر بالحرية، والاستمتاع بالرخاء والعيش في ظلال السلام
والتآخي والتضامن بين الشعوب .

* * *

انعقد المؤتمر الثاني (للكومنترن) عام ١٩٢٠، وحضره ممثلون عن (٣٧) حزباً .
وفي هذا المؤتمر تمت صياغة وإقرار شروط الانتماء التي تضمنت (٢٢) بنداً، تنص
على إلزام الأحزاب المنتسبة إلى الكومنترن بأن تأخذ نموذج البناء الحزبي للحزب
الشيوعي السوفيتي، وخاصة فيما يتعلق بالانضباط، والمركزية الديمقراطية، وطرد
الاشتراكيين الديمقراطيين الواسطيين المسالمين والاصلاحيين... إلى جانب تحريم
الانشقاق عن المركز، والتطهير الدوري للحزب، ودعم الاتحاد السوفيتي كركيزة
للثورة العالمية... وبالتالي استبعاد الحزب الذي لا يلتزم بهذه القواعد .

الا ان الاخفاق الذي اصاب بعض الثورات والتمردات في اوربا، قد استوجب
استبدال هذا التوجه بسياسة جديدة تستهدف الكسب الواسع للطبقة العاملة في
البلدان الاخرى، من خلال اقامة الجبهات الموحدة للعمال، والعمل على تحقيق
مطالب انتقالية في ظل الانظمة الرأسمالية . ولكن هذه الوجهة لم تستمر طويلاً بعد
ان تسلم (ستالين) مقاليد السلطة . فقد يادر مثلاً إلى اقضاء (زينوفيف) - الرئيس
الاول للكومنترن - باعتباره «يسارياً»، وذلك عام ١٩٢٦؛ واقترن ذلك بقيام الاحزاب
الاخرى بطرد «اليساريين» من صفوفها . وبعد ذلك بسنتين دها إلى تبني سياسة
مفرطة في اليسارية - وذلك في المؤتمر السادس للكومنترن عام ١٩٢٨ - وراح يضع
الخطط للتخلص من منافسيه «اليمينيين»! وفي هذا المؤتمر تركز الهجوم على
الاشتراكيين الديمقراطيين والمعتدلين الذين تمت تسميتهم بـ«الاعداء الاساسيين
للطبقة العاملة»! والتزاماً بهذا التوجه راح شيوعيو المانيا مثلاً يركزون هجماتهم على
«الاشتراكيين الديمقراطيين» في بلدهم - باعتبارهم «اشد خطراً من النازيين»! كما
سموا في الاتحاد السوفيتي بـ«الفاشيين الاشتراكيين»!

وفي عام ١٩٣٥ - عندما تصاعد خطر النازية على الاتحاد السوفيتي، اقر
الكومنترن سياسة جديدة مغايرة لما سبقتها كلياً - وذلك لتعبئة الحلفاء والاعوان ضد

النازية . وهنا ، أي في المؤتمر الأخير للكونغرس عام ١٩٣٥ ، تقرر التحول الى التعاون والتحالف مع الاشتراكيين الديمقراطيين في (جبهات شعبية) ضد الفاشية .

ولكن ما حصل بعد ذلك ، هو اتفاقية العشر سنوات مع هتلر عام ١٩٣٩ ، ثم الحرب عام ١٩٤١... وبالتالي القرار بحل الكونغرس عام ١٩٤٣ ، والذي استهدف - كما هو واضح - تبديد مخاوف الحلفاء من التحولات «والثورات الشيوعية» في بلدانهم بدعم الاتحاد السوفيتي! هذا بالإضافة الى دعوة الاحزاب الحاكمة في بلدان اوربا الشرقية لاحقاً الى التعاون مع الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية ودمجها بها .

ثم كان (الكونغرس) عام ١٩٤٧ - والذي تكوّن من احزاب الديمقراطيات الشعبية الحديثة في شرقي اوربا - فضلاً عن الاتحاد السوفيتي ، والحزبين الشيوعيين في فرنسا وإيطاليا . ومن المفارقات هنا ، ان يوغوسلافيا بزعامة تيتو ، قد انتخبت لاشغال المركز القيادي في تنظيم الكونغرس ، واختيرت بلفراد مقرأ لها . ولكن لم يمتص على ذلك اكثر من عام ، حتى تم طردها وذلك في حزيران ١٩٤٨ - بسبب خلافات بين تيتو وستالين . وقد اسفر ذلك عن ادانة «التيتوية» والزام الاحزاب الشيوعية بالتشهير بها وعزلها . ومن المفارقات هنا ايضاً ، ان تشغل رومانيا في الكونغرس مكان يوغوسلافيا!

ورغم صواب شعار الكونغرس عن (السلام الدائم ، والديمقراطية الشعبية) والانطلاق من مبدأ (التضامن الاممي) الذي اعتمدته سائر الاحزاب الشيوعية في العالم ، الا ان كلا الحزبين في فرنسا وإيطاليا ، قد واجها مهمات لم يستطيعا تجاوزها - وبخاصة دعوتهما الى مناهضة (مشروع مارشال) لاعادة اعمار اوربا . كما انتاب هذين الحزبين هاجس الولاء المفروض للاتحاد السوفيتي ، بحيث جرى الحديث آنذاك عن انهما لم يعودا «أداة الثورة» بل أداة بيد الاتحاد السوفيتي! وفي هذه الفترة سادت أجواء الاحزاب الشيوعية في العالم موجة الاتهام بـ«التحريفية» وطرد التحريفيين^(٨)!

ومع ذلك فقد انتهى الامر الى حل الكونغرس في عام ١٩٥٦ .

تلك هي بايجاز معالم الصورة العامة لهاتين المؤسستين الامميتين .

اما ما حدث فهو بايجاز ما يلي :

* افتتح (ستالين) المؤتمر السادس للكونغرس عام ١٩٢٨ بخطاب جاء فيه :
- «على الاحزاب ان تشنّ كفاحاً لا هوادة فيه ضد الاشتراكيين الديمقراطيين ،
وعلى جميع الجبهات الاقتصادية والسياسية ، وفضح المسالمين» .
كما دعا الى :

- «اقامة جبهة بين عمال البلدان المتقدمة وشغيلة المستعمرات لمنع وقوع
الحرب ، ولتحويلها - ان وقعت - الى حرب اهلية تطيح بالفاشية والرأسمالية ، وتحرر
المستعمرات ، وتقيم الدولة السوفيتية... وتدعم اول جمهورية سوفيتية في العالم» .
* اما برنامج الكونغرس الذي تم اقراره ، فقد ارتؤي ان يتضمن ما هو مشترك
بالنسبة لجميع الاحزاب ، وخاصة من خلال الاخذ بالموضوعات التالية (التي نوردھا
بايجاز) :

- مواجهة الرأسمالية كنظام عالمي ، بنظام اقتصادي عالمي شيوعي .
- اقرار حقيقة التطور المتفاوت للرأسمالية ، وامكان انتصار الاشتراكية في بلد
واحد .

- وجود مركزين عالميين : رأسمالي واشتراكي... وهي حالة صراع لحكم
العالم .

- استبدال شعار ولايات متحدة اوربية ، بشعار جمهورية سوفيتية فيدرالية في
البلدان المتقدمة ، والبلدان التي تنفصل عن الاقتصاد الامبريالي - اي اشتراكية
عالمية ، بدلاً من رأسمالية عالمية .

- اقرار حقيقة ان الاشتراكية الديمقراطية هي الدعامة الرئيسية للرأسمالية
والعدو الرئيسي للشيوعية Cheif Enemy!... الى جانب اعتبار كل الميول الفوضوية ،
والنقابية ، والاشتراكية المهنية Guild Socialism... انما هي مجرد اعراض
للاشتراكية الديمقراطية .

* دعا ستالين ايضاً الى :

- «تصعيد الكفاح ضد الاشتراكية الديمقراطية ، وبخاصة الجناح اليساري
فيھا ، وضد العناصر اليمينية في الاحزاب الشيوعية الاخرى... وضد المتواطئين مع

الجنح اليميني «ملاذ الانتهازية في هذه الاحزاب»!

— كما اذان اولئك الذي خرقوا توجهات الكومنترن في الحزب الشيوعي الالمانى ، وحاربوا الاتجاه الثوري للتغطية على الانحراف اليميني - رغم ان المؤتمر السادس للكومنترن قد اعلن الحرب على الانحراف اليميني وعلى المتهاذين ، ودعا الى طرد اليمينيين من الحزب... وكان قد دعا ايضاً الى تطهير الحزب الجيكوسلوفاكى من المنحرفين اليمينيين... ذلك «ان تخليص هذه الاحزاب من الانتهازيين سيقويها وبلشفها»...

• ومثل ذلك حصل في الحزب الشيوعي البولوني حيث جرى تطهيره في البدء من التروتسكيين... ثم في مرحلة ثانية من «المنحرفين القوميين»... وانتهى الامر عام ١٩٣٨ - الى اعتقال عدة مئات من الشيوعيين البولونيين وابعادهم الى منطقة مجهولة في روسيا ، ولم يعشر لهم على اثر بعدها... واخيراً ، تم حل الحزب وفق قرار من (الكومنترن) .

• كان ستالين ايضاً قد استخلم «التيتوية» ذريعة او تهمة للمحاكمات والتصفيات والابعاد - سواء في بلده او في بلدان اوروبا الشرقية . وكان تيتو قد ضاق ذرعاً بتحكم الاتحاد السوفيتي بشؤون بلاده ، وخاصة بالعلاقات التجارية ، فبادر الى وضع خطة خمسية طموحة ، وخفف من مركزية الادارة - حيث اعطى العمال حق المشاركة في ادارة المصانع وفي الارباح ، كما اتهم الحزب الشيوعي السوفيتي بالخروج عن اللينينية ، وبخاصة فيما يتعلق بالحديث عن «احتدام الصراع الطبقي» . ورغم اعلانه التمسك بدكتاتورية البروليتاريا ، الا انه اعتبر الجهاز القمعي في الاتحاد السوفيتي ، قد اصبح مفرطاً في العنف ليس ضد الاعداء الطبقيين او الاعداء الخارجيين ، بل ضد الحلفاء وضد الاعوان والابرياء من المواطنين . ولهذا فان يوغوسلافيا - حسب تيتو - «ستختار طريقها الخاص الى الاشتراكية» .

وهذا ما تحقق . حيث تم اقرار وتنفيذ برنامج تضمن تعديلات جوهرية في هيكل الاقتصاد والادارة الاقتصادية ، والى حد ما في بنية الحزب والدولة . هذا وقد شمل التنديد او الاتهام بالتيتوية سائر الاحزاب الشيوعية في العالم . فقد سجن

(غومولكا) عام ١٩٥١ بهتمة تعاطفه مع «التيتوية» لانه هو الآخر كان يدعو الى «طريق خاص للاشتراكية في بولندا». ثم اطلق سراحه عام ١٩٥٤ بعد ان بادر (خروشوف) الى تطبيع العلاقات مع يوغوسلافيا . كما طرد قادة ومناضلون شيوعيون من احزابهم جراء اتهامهم او الارتياح باقترابهم من «التيتوية» ، ومن هؤلاء مثلاً المفكر والاديب اللبناني الموهوب (رثيف خوري) ، والمناضل الشيوعي البارز (هاشم الامين) ، حيث مات الاول منبوذاً من حزبه ، ومات الثاني بعيداً عن وطنه^(٩) .

* كان هذا التحكم في فرض النهج والنظام من جانب الاتحاد السوفيتي مناقضاً لافكار وطروحات (لينين) حول التنوع في طرائق الانتقال الى الاشتراكية ، وفق ظروف وخصائص كل بلد . ومن هنا ، تم تبرير التدخلات العسكرية والسياسية في هنغاريا ، وجيكوسلوفاكيا ، والانقلابات والتبدلات في قيادات الاحزاب الشيوعية والدول الاشتراكية... ومن ثم الخلافات والتصدعات في العلاقات مع الصين ، واليابان ، ومع «الشيوعية الأوروبية» . وكانت الحصيلة وضع الصواعق الموقوتة في صميم الوحدة والتضامن الاممي ، وفي نسج وحدة وتلاحم المعسكر الاشتراكي العالمي... وهذا ما شهدت عليه الاحداث لاحقاً .

لقد كان الجمود والقطعية في الاحكام النظرية حول مفهوم الاممية والتضامن الاممي ، ثم التعسف والتشويه في الممارسة والتطبيق ، الى جانب التبسيط في المسألة القومية وذويانها اللاحق في موج الاممية - من بين مسببات هذا التقوض الدرامي والسريع في منظومة وهياكل النظام والحزب والدولة في الاتحاد السوفيتي ، وبالتالي في المنظومة الاشتراكية العالمية - كما سنرى .



ربط ماركس وأنجلز القضايا القومية والحركات القومية بالنضال الطبقي للعمال على نطاق العالم ، مؤكدين على ان البروليتاريا لدى انجازها وظيفتها التاريخية على مستوى العالم ، وتحقيق الثورة الاشتراكية ، ستضع حداً لاضطهاد بعض الامم للامم الاخرى^(١٠) .

وبهذا وضعنا المصالح الطبقيّة للبروليتاريا في كل بلد ، والاممية البروليتارية على

نطاق العالم ، فوق المصالح القومية ، وربطاً بمصائر الحركات القومية بالشورة البروليتارية . «ازيلوا استغلال الانسان للانسان تزيلوا استغلال امة لامة اخرى» .

لذلك لم يساندا جميع الحركات القومية ، بل تلك الحركات الموجهة ضد الاستعمار وضد اعداء الثورة ، مؤكدين على اقدمية وافضلية المصالح البروليتارية العامة في كل الاحوال . كما اعتبروا الظفر بالاستقلال لشعب مستعمر شرطاً بالغ الاهمية لانتصار الثورة الاشتراكية لاحقاً . وقد ركزا الانتباه على شعار : «ان شعباً يستعبد شعباً آخر لا يمكن ان يكون حراً» . ولكنهما لم يعتبريا حق تقرير المصير محوراً في السياسة الثورية للبروليتارية ازاء المسألة القومية . وهكذا تواصل التمييز بين حركتين قوميتين ، او دولتين قوميتين : احدهما تقدمية واخرى رجعية ، واحدة شعبية واخرى بورجوازية ، واحدة تحررية واخرى أداة بأيدي الامبريالية...الخ

يعود الفضل الى (لينين) في ابراز واعتماد مبدأ حق تقرير المصير للامم والشعوب ، بما في ذلك تكوين الدولة القومية المستقلة ^(١١) .

وقد استند الى الحالة الواقعية المشهودة في نضال شعوب المستعمرات ضد الامبريالية ، وهو نضال لا بد - حسب قوله - ان يكتسب مضموناً معادياً للرأسمالية . كما ربط ذلك بمبدأ التضامن والوحدة بين البروليتاريا والشعوب المضطهدة . ومن هنا كانت اضافة الشعوب المضطهدة الى شعار «ياعمال العالم اتحدوا» ، بهدف تحقيق التضامن الاشمل ضد الامبريالية والرأسمالية .

والحق ، ان برنامج (حزب العمال الاشتراكي الروسي) الذي اقر في المؤتمر الثاني بمبادرة من لينين ، كان البرنامج الوحيد الذي ابرز بوضوح مبدأ حق تقرير المصير ، ودعا الى الاعتراف به ، وتطبيقه بالنسبة للشعوب والامم القائمة في اطار الامبراطورية الروسية . ومع ذلك ، فقد اعتبر لينين هذا المطلب ديمقراطياً أكثر منه اشتراكياً ، وانه يستجيب في حالاته الافضل لمصالح العمال الطبقية . وكان من رايه ان هذا القرار لا يعني تأييد اية مطالبة بحق تقرير المصير... ذلك ان هذا الحق على ،

حد قوله ، «ينبغي ان يخضع لمصالح الصراع الطبقي للبروليتاريا» .

ولكن لينين فيما بعد ، قد طور موضوعاته ، وكان اول من يادر الى الكتابة عن

حركات التحرر في الشرق وارتباطها مع الحركة البروليتارية في الغرب . كما كان اول من نبه الى امكانية وجود بورجوازية في هذه البلدان قادرة على الدفاع عن الديمقراطية . ومن هنا رأى ان البروليتاريا الاوروبية والشعوب المضطهدة في الشرق التي تواجه الثورات الوطنية الديمقراطية ، يمكنها ان تكون جبهة موحدة «لثورة العالمية وعلى النطاق العالمي» . وهكذا ، ربط بين حركات التحرر والقضية العامة للثورة الاشتراكية العالمية .

وفي كتابه «ملاحظات نقدية حول المسألة القومية» - الصادر في عام ١٩١٣ - لاحظ اتجاهين تاريخيين مترافقين ومتعارضين ؛ الاول - هو انشاء الدولة القومية ، والثاني - هو هدم الحواجز القومية جراء التطور في العلاقات بين الامم وتكامل عملية نضوج الرأسمالية .

وكان لينين يميل الى الاتجاه الثاني - اي اقامة الدولة القومية المركزية الواسعة التي تتيح للسكان اكبر قدر من فوائد السوق الواسعة الموحدة ، وامكانيات اكبر للتقدم الاقتصادي ، والتطور السياسي والثقافي . وهذا ما تحقق في روسيا بعد الثورة في صيغة (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية) .

على ان المبدأ القائل بحتمية تحول الرأسمالية الى الاشتراكية - كقانون تاريخي عام - قد تطلب وضع الاممية في المقام الاول ، مع وضع الحركة القومية في ظلها . ومن هنا كان الالتزام المبدئي بتعظيم وتبجيل الاممية ، والتقليل او الانتقاص من القومية ، التي استمدت منها كثرة من الاتهامات والتنديدات والنعوت ضد الاحزاب والحركات والاشخاص - كالانحراف ، والارتداد ، والتذبذب ، والانتهازية... الخ . فالقومية البورجوازية والاممية البروليتارية - على حد قول لينين - «هي الشعارات المتعارضة تعارضاً لا يقبل المصالحة» . وعلى اساس ذلك ، «فان البروليتاريا لا تدعم كل حركة قومية... فاذا كانت بورجوازية امه مضطهدة تكافح ضد امه مضطهدة ، فان على البروليتاريا ان تساندها . اما اذا كانت بورجوازية هذه الامه تدافع عن قوميتها البورجوازية الخاصة ، فان على البروليتاريا ان تعارضها» . وهكذا تم وضع المسألة القومية في مدار الاممية ، شأن اي كوكب صغير قابل للانطفاء والتلاشي وهو يدور في فلك الشمس الوهاجة!

ولكن رغم كل هذا التداخل والتعارض في الاحكام النظرية ، فقد كان لينين ، هو المبادر الى تثبيت الطابع التقدمي لحركات التحرر الوطني ، بل لحروب التحرر ايضاً ، مع التأكيد على ارتباطها العضوي بالحركة الثورية العالمية . كما كان هو القائل : بان من «المستحيل الكفاح من اجل الثورة العالمية الاشتراكية ضد الامبريالية ، اذا لم يتم الاعتراف بحق الامم في تقرير مصيرها» . وكان لينين قد شدد على الدعوة الى منح الحرية لشعوب المستعمرات وسائر الشعوب والامم المضطهدة . وقد اخذت هذه الدعاوات والتوجهات طريقها الى التطبيق الفعلي بعد ثورة اكتوبر ، وبها التزم الاتحاد السوفيتي لاحقاً والى النهاية - اي دعم ومساعدة حركات التحرر الوطني في جميع القارات . كما اكد لينين قبل الثورة الكاملة للانفصال عن روسيا بالنسبة لجميع الامم والشعوب التي تعرضت لاضطهاد القيصرية او اجبرت الى الانضمام الى الدولة . الا انه عاد واكد على افضليات الدولة الواسعة ، وشد الامم بعضها الي بعض تمهيداً لاندماجها اللاحق - وذلك من خلال اتحاد طوعي اخوي بين شغيلة سائر القوميات . ومن المعروف ، انه اقترح قبل الثورة استبدال الفقرة المتعلقة بـ «حق الامم (داخل الدولة القيصرية) في تقرير المصير» في برنامج الحزب ، بفقرة اشمل ووضح تقول : «ان من حق جميع الامم الاعضاء في الدولة الانفصال الحر ، وتكوين دول مستقلة» .

وهذا ما ورد ايضاً في نداء الحزب عشية الثورة ، وفي مراسيم الحزب بعد الثورة . ولكن الاستثناءات «المبدئية» ظلت قائمة ، وخاصة فيما يتعلق بتقرير حالات الانفصال ، انطلاقاً من «مصالح التطور الاجتماعي ككل ، ومصالح النضال الطبقي البروليتاري من اجل الاشتراكية» .

واستناداً الى هذه العقولة الاخيرة ، تم - كما بينا - دمج الامم والقوميات القاطنة في روسيا في اتحاد فيدرالي شامل . وانطلاقاً من تقدمية وافضلية الاممية ، ومن قانونيتها وشموليتها التاريخية ، وبالتالي من حتمية ذوبان القومية (غير المرغوب فيها) في الوعاء الواسع للاممية الموعودة للشاملة ، اتخذت الامور في الاتحاد السوفيتي في العقود الاخيرة طابع الحديث عن نشوء وتطور عناصر ومقومات «امة اشتراكية واحدة»^(١٧) .

وهكذا تم ربط القضية القومية من سائر جوانبها ، بما في ذلك مبدأ المساواة بين الامم بمصالح النضال الطبقي البروليتاري ، في البلد الواحد ، ومن ثم على نطاق العالم . وهذا ما اكده عليه لينين بقوله : «على الشيوعيين ان يساعدوا الحركات الثورية للامم المضطهدة وان يخوضوا نضالاً لا هوادة فيه ضد القومية البورجوازية... ان يتخذوا مواقف اممية... ويخضعوا مصالح الصراع الطبقي في قطر واحد لمصالح الصراع الطبقي للبروليتاريا على النطاق العالمي» .

على اساس هذه المقولات والممارسات ، كان (الكومنترن) يصوغ سياسة التحالفات في البلدان الرأسمالية والبلدان المستعمرة والتابعة - مع التأكيد على استقلالية الاحزاب الشيوعية لدى التحالف مع الديمقراطيين البورجوازيين .

ولكن هذه السياسات والتوجهات قد اخذت طابعاً اكثر مرونة في العقود الاخيرة حيث اقترنت باجتهادات وطروحات جديدة عن «التطور اللارأسمالي» و«الانظمة الديمقراطية الثورية»! ولكن - كما اسلفنا ظلت الديمقراطية البورجوازية والحركات القومية البورجوازية موضع انتقاص وحذر ، طوال عهد (الكومنترن) الذي دعا في وقت ما الى «الجيبهة الموحدة المعادية للامبريالية» . ولكنه قال عنها «انها تساعد على فضح تدبذب جماعة خاصة من القوميين البورجوازيين»...! شأن الجبهة العمالية الموحدة التي ساعدت على فضح السياسة الخائنة للاشتراكيين الديمقراطيين اليمتئين! وفي كل الاحوال اعتبر (الكومنترن) هذه التحالفات مع الديمقراطيين البورجوازيين اتفاقات مؤقتة ، حيث «ينبغي على الطبقة العاملة ان تصبح قائدة الامة في الصراع ضد الامبريالية... مع مراعاة الشرط القاطع ، وهو استقلال الحركة البروليتارية حتى في اكثر اشكالها جنينية .

ورغم دعوة (الكومنترن) الشيوعيين العرب مثلاً لتكوين جبهات شعبية مع الوطنيين الثوريين ، الا انه دعاهم ايضاً الى تطوير حملة ايدولوجية ضد «الوطنية الاصلاحية» ، وفي الوقت نفسه الى العمل بين «صفوف نقابات العمال الاصلاحية»... بهدف تحويلها الى «منظمات طبقية» .

وكان (الكومنترن) الى جانب ذلك ، قد الزم الاحزاب الشيوعية باعتماد القواعد

اللينينية في التنظيم والعمل - كما ذكرنا آنفاً . كما دعا الى ضرورة «بلشفة» هذه الاحزاب... فقد ورد مثلاً في اطروحات المؤتمر الخامس للكونمترن حول التكتيك ما يلي :

«ان بلشفة الحزب يعني ان يطبق كل ما كان وكل ما هو عليه الآن لدى البلشفية الروسية تطبيقاً اممياً عاماً» (١٣) .

اما في المؤتمر السادس للكونمترن المعقود في ايلول عام ٢٩٢٨ ، فقد اتخذ قرار باعتماد تكتيك «طبقة ضد طبقة» وذلك استناداً على فرضية تقول : «ان الظروف قد نضجت فعلاً الى تسريع العملية الثورية ، وان الرأسمالية على وشك الانهيار التام»...! لقد كان تكتيك (طبقة ضد طبقة) يستهدف تشديد النضال ضد سياسة التواطؤ التي انتهجها قادة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية . كما كان في الوقت نفسه مبنياً على افتراض يقول : بأن الفئات الوسيطة بين الطبقة العاملة والبورجوازية قد «افلست سياسياً» ، وان المنظمات الاصلاحية (اي الاشتراكية الديمقراطية) ، والاتحادات النقابية التي تقودها ، قد تحولت كلياً الى جانب البورجوازية!

ومن هنا ، كان موقف (الكونمترن) من البورجوازية الوطنية في بلدان المشرق ، حيث رأى ان الجناح اليساري الراديكالي من القوى غير البروليتارية في حركة التحرر الوطني (اي البورجوازية الصغيرة الديمقراطية) ، قد شكل في نهاية العشرينات وبده الثلاثينات «خطراً خاصاً» . وكان هذا بالطبع موقفاً انعزالياً خاطئاً . وكان كل هذا وغيره من المقولات والمواقف ، اوهاماً واطفاء ، جرى تعديلها وتجاوزها في المؤتمر السابع للكونمترن عام ١٩٣٥ .

ومن اخطاء (الكونمترن) ايضاً ، انه انتقص من تقاليد الاشتراكية الديمقراطية في الغرب ، وكذلك من التقاليد القومية والدينية في الشرق ، ومن البرجوازية الوطنية ودورها في الثورة الوطنية ، سوية الى جانب الحديث عن «الفئات العليا من الفلاحين» الذين يمكن ان ينتقلوا الى صف المدوّء! ودعوة الشيوعيين الى فضح «الواقع القومي لدى الاحزاب البورجوازية الوطنية»! .

لقد كانت اطروحات المؤتمر السادس حول (الحركة الثورية في المستعمرات واشباه المستعمرات) متناقضة ؛ اذ ان بعضها لا يتفق مع الواقع ، وفيها الكثير مما

الحق الضرر بالحركة الثورية . ولكن ، رغم التعديلات والتغييرات التي ادخلت على سياسة الكومنترن في منتصف الثلاثينات ، لم يجر اسقاط هذه الطروحات . ومع ذلك ، فان ما تحقق فيما بعد ، بشأن ايجاد جبهة موحدة معادية للامبريالية وضد الفاشية والحرب والسيطرة الاستعمارية ، كان صائباً وصحيحاً... وهذا ما تكرر في قرارات المؤتمر السابع الذي تخلى بحزم عن الافكار التي لم تزكها التجربة ولم يبررها الواقع .

* * *

على الرغم من النص المعدل في برنامج الحزب حول حق الانفصال لجميع الامم داخل الامبراطورية الروسية ، وتكوين الدول المستقلة ، وهو ما تم التأكيد عليه في النداءات اللاحقة التي اطلقتها الثورة - فقد ساد مبدأ الاتحاد الطوعي الاخوي بين شغيلة سائر الامم والقوميات ، لدى البدء بأقامة واعلان الدولة الواحدة الموحدة باسم (الجمهوريات الاشتراكية الفيدرالية السوفيتية الروسية) (١٤) .

وقد اقترنت هذه العملية باجتهاذات وتعارضات في المواقف املتتها نوازع واتجاهات اممية وقومية متداخلة ، سادت فيها الاولى من حيث المبدأ ، وتلاقحت معها الثانية من حيث التطبيق . فعلى الرغم من تحذيرات لينين وتنديداته بالشوفينية الروسية ، ومواقفه الحازمة ازاء البعض من رفاقه (الامميين والقوميين) ، فقد تكرست حالة من الهيمنة الدائمة ، في مختلف المجالات ، وذلك على خلفية الاقرار بالواقع ، والقناعة بالاولوية والافضلية الروسية . ففي المؤتمر العاشر مثلاً ، اعلن احد المندوبين من غير الروس قائلاً :

«ان روسيا هي التي دشنت طريق الثورة... وانها هي التي حولت البلاد الى مركز للحركة الثورية العالمية... وتلك حقيقة نملأ بالاعتزاز والفخر قلوب جميع الذين ارتبطوا بالثورة الروسية التي انتجت وطنية روسية حمراء متميزة» (١٥) .

كانت هذه النزاعات والاتجاهات ، قد تبلورت بسرعة وتكرست في الواقع والممارسة المبكرة ، مما اثار مخاوف (لينين) الذي بادر قبل وفاته الى اعداد مشروعه القومي الى المؤتمر الثاني عشر بزعامة ستالين . ولكن هذا المشروع قد اخفي عن المندوبين ، ولم

يكشف النقاب عنه الاعام ١٩٥٦ . وكان لينين قد قال في مشروعه هذا :

«ان حق تقرير المصير المتجسد في الانفصال عن الدول السوفيتية قد تحول عملياً الى قصاصة من الورق... ونتيجة لذلك اصبحت الامم والقوميات الصغيرة تواجه خطر التحول مئة بالمئة الى الظاهرة الروسية والشوفينية الروسية العظمى - التي هي من تجليات البيروقراطية الروسية» .

كما طالب بأن يتضمن الدستور السوفيتي سلطات حكومية حقيقية للامم الصغيرة ، بصورة قوميساريات (اي وزارات) محلية تمارس سلطاتها في سائر الميادين - ما عدا الشؤون الدبلوماسية والعسكرية... مع التأكيد بصورة واضحة في الدستور على حق استخدام اللغة المحلية» .

ورغم ان رسالة لينين هذه قد حجبت عن مندوبي المؤتمر ، الا ان ستالين قد طوق مضامينها بنصوص شكلية في دستور عام ١٩٣٦ . فقد حذفت كلمة (روسيا) من الصيغة السابقة واستبدل اسم الاتحاد السابق بـ «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية» . كما حولت وزارة القوميات الى «مجلس القوميات»^(١٦) بتمثيل متساو للجمهوريات ، والجمهوريات ذات الحكم الذاتي ، بصرف النظر عن عدد السكان .

وبسبب عدم تطرق لينين في مشروعه هذا الى الدور المركزي للحزب وسلطاته المطلقة في كل الشؤون ، وعلى عموم البلاد ، فقد تم وضع الدستور ، وفق افكار ستالين ، المفعمة بمشاعر التعصب الروسي ، ونزعة التفرد بالحكم . وعلى هذا الاساس تم تركيز السلطات بأيدي المركز الاتحادي (في موسكو) ليس فقط فيما يخص الشؤون العسكرية والدبلوماسية - كما طالب لينين - بل وفي شؤون الاقتصاد والسياسة الداخلية ايضاً . كما منح المركز حق اقتراح القوانين والمبادئ العامة في كل شيء ، بما في ذلك قضايا المحاكم ، والعمل ، والثقافة ، والصحة وغيرها... مع استبقاء صلاحيات معينة للجمهوريات ، وخاصة اقرار اللغة المحلية .

كما تجسدت المركزية عملياً في عدم المساواة بين جمهورية روسيا والجمهوريات الاخرى على سائر الميادين ، بما في ذلك تكوينات وقيادات الحزب ومؤسسات الدولة ؛ وبالتالي تكريس السيادة والهيمنة الروسية... مما ادى الى احتقان

الشعور القومي وتأزم العمل في النظام السوفيتي ، ومن ثم تفجّر هذه المشاعر والازمات - كما جرى لاحقاً وكما نشهد اليوم .

لم يتحقق مبدأ الانفصال بطوعية . فعلى الرغم من الحديث عن الحرية المطلقة في الانفصال عن روسيا بل «وتطبيق هذه الحرية فوراً» ، الا ان التمسك بفكرة الدولة الواسعة قد استمر ، وفق دعوة لينين التي اوردناها وهي :

«ان حزب البروليتاريا يطمح لانشاء دولة واسعة قدر الامكان ، لان ذلك هو في مصلحة الشغيلة... كما يطمح الى تقريب الامم بعضها من بعض تمهيداً «لدمجها فيما بعد» . ولكنه - اي لينين - لم يكن يريد بلوغ هذا الهدف عن طريق العنف ، بل فقط عن طريق اتحاد جماهير العمال وشغيلة جميع الامم ، اتحاداً حراً اخوياً» .

- «فكلما ازدادت الجمهورية الروسية ديمقراطية ، وانتظمت احسن فأحسن في جمهورية سوفيات العمال والفلاحين ، تمازجت قوة الجاذبية التي ستدفع كادحي جميع الامم (في روسيا) نحو هذه الجمهورية» .

ومع ذلك ، فقد واصل لينين بعد ثورة اكتوبر دعوته الى :

«حرية الانفصال التامة» ، والى الاستقلال الذاتي المحلي ، والاستقلال الذاتي القومي الاوسع... مع تأمين الضمانات الدقيقة لكفالة حقوق سائر الاقليات القومية» . ولكن انفصال بعض الامم عن كيان الامبراطورية الروسية السابقة كانت قد فرضته الاحداث :

- فبالنسبة لبولندا (التي كانت محمية روسية منذ قرن) والتي قامت فيها انتفاضة موالية للسوفيت - فقد اضطرت بتروغراد ، الى الاعتراف بالحكومة التي تشكلت فيها ، بعد ان اخفق الجيش الاحمر باحتلال وارشو ، وبعد ان اقرت معاهدة (بريست) .

- وكذلك الامر بالنسبة لآستونيا ولاتفيا^(١٧) اللتين اكتسحتهما القوات الالمانية بعد صلح بريست ، وبعد ان اخفق الحرس الاحمر في محاولته لتقويض الحكومة التي اعلنت الانفصال عن روسيا .

- وبمساعدة البحرية البريطانية تحققت للثواتيا امكانية اقامة دولتها المستقلة .

— اما محاولات اوكرانيا وبييلوروسيا - فقد اخفقت وانتهى الامر الى تقاسمهما بين السوفيت والبولونيين بعد ابرام معاهدة (ريغا) .

— وبسبب المصادمات والنزاع على الحدود بين اذربيجان وارمينيا وجورجيا ، فإن ايأ منها لم تطالب بالانفصال . وبالعكس فقد طلب الارمن حماية الروس من الاتراك ؛ كما قامت انتفاضة في اذربيجان نظمها الروس . واما في جورجيا فقد اقيمت حكومة من المناشفة اسقطها الجيش الاحمر عام ١٩٢١ .

- وفي القوقاز وتاريا - حيث الاغلبية المسلمة ، ارتأى الناس ضرورة التضامن مع الثورة الروسية ، باسم الاخوة والمساواة التي يدعو اليها الدين الاسلامي ، بل وحاربوا مع الروس ضد الحرس الابيض بقيادة (كولجاك) .

وهكذا تأسس (الاتحاد السوفيتي) على انقاض الامبراطورية القيصرية ، باستثناء فنلندة ، وبولونيا ، وجمهورية البلطيق . وقد اعتمد في هذا النظام نمطان من الجمهوريات : جمهوريات مستقلة ، وجمهوريات ذات حكم ذاتي لها مفوضيات محلية . ولكن دون سيادة او سلطات فعلية . وهذا ما يتعارض بالطبع مع المبادئ الديمقراطية للفيدرالية ، كشكل من اشكال الدولة ذات التعددية القومية ، والتي تعني قبل كل شيء ، تطبيق مبدأ المشاركة السياسية والاجتماعية في السلطة ، من خلال التوزيع العقلاني والمتوازن للسلطات والصلاحيات والوظائف ، مع احترام القومية والتكوين السكاني ، وقضايا الثقافة واللغة والدين والتقاليد - التي كان لينين قد اكد بشدة على ضرورة مراعاتها بدقة والتزام . كما تعني الفيدرالية المشاركة الفعالة في صياغة وقرار السياسات والقوانين الفيدرالية المحلية ، من خلال نظام سيامي ديمقراطي ، وآليات واجهزة لتقسيم وتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية . كذلك تعني ضرورة التوفيق بين المركزية واللامركزية في السياسة ، وبين القومي والاممي في التعامل ، وبين الاستقلالية والالتزام ازاء الكيان الاتحادي - مع الاعتراف بالهوية القومية والعرقية والتاريخية . اما في ميدان الاقتصاد فتعني التوفيق بين المركزية واللامركزية في التخطيط او البرمجة ، ضمن عملية متطورة من تقسيم العمل ، وتوزيع الثروات ، وتحقيق التكامل في السوق وفي بنية الاقتصاد . وتشمل مبادئ الفيدرالية ايضاً المساواة وعدم

التمييز القومي او الديني او المذهبي ، وكذلك تحريم التمايز او التحكم من جانب الاغلبية السكانية بأسم الحفاظ على الهوية القومية للبلاد . كما تشمل ايضاً ، اعتماد مبدأ المساواة في التقسيم الوظيفي للسلطة - وخاصة فيما يتعلق بمشاركة الجمهوريات الفيدرالية في السلطة المركزية - ولاسيما في البرلمان والحكومة ، وفي مؤسسات الجيش والامن ، وفي العلاقات الدولية والاقليمية ، وفي رسم وتنفيذ خطط الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وتحقيق التكامل السياسي والديمقراطي على نطاق البلاد بأسرها . هذا ، ومن البديهي ، اشاعة المساواة في الحقوق الادارية والثقافية ، وتأمين مشاركة سائر القوميات والتجمعات العرقية في المجتمع المدني وعلى قدم المساواة ، مع احترام المشاعر القومية والمقائد الدينية . كما ان من البديهي احترام ومراعاة الحدود الجغرافية ، استناداً الى الحق التاريخي وطبيعة التكوين السكاني ، مع اعتماد المساواة والجدوى الاقتصادية في توزيع الاستثمارات والثروات والسلع والخدمات دون تمييز ، وذلك في اطار من الاشكال المناسبة من تقسيم العمل ، والمشاركة في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة الاتحادية . ومن الطبيعي ازاء حالة التعددية القومية والعرقية والدينية في النظام الاتحادي ، استبعاد نظام الحزب الواحد ، والايديولوجية الواحدة ، وقرار التعددية الحزبية ، والالتزام بالديمقراطية بمكوناتها الاساسية : اي الحريات ، والحقوق ، والمؤسسات المنتخبة .

ان الاخذ بهذه المبادئ المشتركة بين جميع الانظمة الفيدرالية المتميزة ، سيعني بالتالي تثبيت الكيان الاتحادي من خلال تثبيت افضلياته ومزاياه . وبدون ذلك لا يمكن تبرير هذا النمط من النظام ، او الحديث عن مبدأ الطوعية والخيار الحر ، او الاتحاد الاخوي بأسم المصالح المشتركة للطبقات الاجتماعية ، او التضامن الاممي البروليتاري ، او حتى التعاون المشترك والتعامل الانساني بين الشعوب . ان متابعة جديده وموضوعية - موثقة بالوقائع والشواهد والبواهي ، فضلاً عن الاحداث المأسوية والعواقب الكارثية التي نجمت عن ممارسة الفيدرالية في الاتحاد السوفيتي خاصة ، وفي يوغوسلافيا وغيرها من البلدان الاشتراكية ، تقول بصوت جهوري : ان تلك الانماط من الانظمة ، لم تكن انظمة فيدرالية ديمقراطية ، بل انظمة

هي من حيث التراكيب والوظائف ، مركزية شمولية لا تمت بصلة الى مبادئ الطوعية والخيار الحر ؛ او الى مبادئ المساواة في توزيع السلطة ، او المشاركة الفعالة في اداء الدولة ومؤسساتها ، او في قيادة وإدارة المجتمع . ومما يؤكد ذلك ، هو ما اتينا عليه من حالات العسف والتمييز المرتبط بمقولات واحكام الاممية والقومية ، وحكم الحزب الواحد ، وكذلك التبريرات النظرية للقمع والارهاب ؛ فضلاً عن الافضليات والمزايا التي تكرست للامة الروسية ، بما في ذلك حزبها ، وجيشها ، ودولتها ، ولغتها ، وثقافتها... الخ . وقد طبقت - كما هو معلوم - مبادئ ومقولات معينة على الاممية والقومية - كما اسلفنا... وابتكرت اشتراطات ومعايير مبسطة وصارمة لمفهوم الامة ، الى جانب وضع القومية في ظلال الاممية او اخضاع كل ما هو قومي الى الاممي . وقد ارتبط ذلك بنزعات الانتقاص والازدراء للقومية ، رغم ما في الاممية والتضامن الاممي من مزايا وافضليات . كما اقترن ذلك بانتهاكات واستباحات فظة للحقوق والمشاريع القومية ، بل واعتبرت «الثقافة القومية» في ظل البورجوازية ، ثقافة رجعية لأنها على عكس الاممية تؤجج المشاعر القومية! ورغم ان لينين قد ركز على (مضمون) الثقافة لا على (شكلها) ، فإن ستالين قد فرض مقولة ملزمة وهي ، ان الثقافة في الاتحاد السوفيتي ، يجب ان تكون اشتراكية في (المضمون) قومية في (الشكل) . وهذا ما اقترن باضطهادات معروفة لابرز المبدعين والمفكرين في الاتحاد السوفيتي ، وكانت على التقيض مما أكد عليه (لينين) من ان مقولة الثقافة البورجوازية لا تعني ان الوقت قد حان لوضع حد لها ، او الغائها باسم الاممية . بل واكد على ان الحدود والتمايزات القومية ستستمر «لزمن طويل جداً جداً ، أي حتى بعد اقامة دكتاتورية البروليتاريا على نطاق العالم» .

وهو القائل ايضاً : «لقد ازلنا الاضطهاد القومي ، ووحدنا الاقتصاد والمصالح السياسية... ولكننا لم نلغ اللغة القومية والثقافة القومية» . وبالتالي فان لينين - على خلاف ما تم لاحقاً - لم يقل ابداً بأنه ينبغي ان تكون هناك لغة واحدة في حدود الدولة الواحدة ، ولا طالب بفرض اللغة الروسية على جميع الامم والشعوب المندمجة في اطار (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية) . ولكن ستالين تلاعب بمقولات

لينين ، عندما دعا الى «انعاش الثقافة القومية ، تمهيداً لخلق الاسس الضرورية لدمجها في ثقافة واحدة ، ولغة واحدة ، عندما تنتصر البروليتاريا على نطاق العالم»! وهو القائل ايضاً «اننا مع اندماج الثقافات القومية في المستقبل في ثقافة واحدة ، في المضمون والشكل - كما الحال بالنسبة للدولة التي تقوم لتزول ، وكما بالنسبة لحق تقرير المصير : اي الدعوة للانفصال من اجل الاندماج! . فازدهار الثقافة القومية - على حد قول ستالين - في عهد دكتاتورية البروليتارية ، يؤول بالنتيجة الى وحدتها واندماجها في ثقافة اشتراكية واحدة!

لقد حاول الشيوعيون الأوكرانيون مثلاً استخدام لغتهم في الدوائر الحكومية والمدارس الابتدائية ، بعد ثورة أكتوبر ، كما ادخلوا (تاريخ اوكرانيا) في مناهج التدريس ، وبات من الطبيعي والمألوف الحديث عن (الامة الاوكرانية) ، و(الامة البيلوروسية) . ولكن ستالين لم يوافق على هذا التوجه ، مبرراً ، رفضه لنشوء ثقافة قومية ، بالقول : انه الى جانب الحق في تقرير المصير ، ولكن هناك حق الطبقة العاملة في تعزيز سلطتها . ووفق هذه الوجهة ، فرضت «روسنة» الحزب والسكان في اوكرانيا مثلاً - حيث بلغت نسبة الروس ٦٥٪ من اعضاء وقيادي الحزب ، و٥٣٪ من السكان . كما اعتبرت الدعوة الى الاستقلال او الحكم الذاتي اتجاهات بورجوازية رجعية^(١٨) ، حتى ان ستالين اُتب وزير الثقافة الأوكراني واتهمه بـ«تغريب ثقافتها عن الثقافة الروسية التي انجبت لينين»!

وهكذا ، بحلول عقد الثلاثينات ، اصبحت القومية الروسية - هي المعيار في كل شيء . وعلى اساس ذلك ، تم تعميم تدريس اللغة الروسية على جميع الجمهوريات والمناطق ، واصبحت الثقافة الروسية مرجع كل مفكر ومبدع وكاتب (وهي بحق ، وبصرف النظر عن هذا الالتزام ، ثقافة بالغة الروعة والثراء)^(١٩) .

ومع تركيز هذا الواقع ، (في عهد لينين) وتشبث بعض القادة الشيوعيين من غير الروس بمواقفهم الافة الذكر - كما في اوكرانيا وبيلوروسيا - فقد تم اقصاؤهم من مواقعهم القيادية في الحزب ، مما حمل وزير الثقافة في اوكرانيا الى الانتحار . كما وغيب آخرون من اعضاء اللجنة المركزية ، واصبح الحزب في اوكرانيا يقاد من

موسكو مباشرة . وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٣٨ - عندما عيّن خروشوف سكرتيراً للحزب في هذه الجمهورية . كما شمل التطهير (بيلوروسيا) ايضاً ، حيث اقصيت عن موقعها وزيرة الثقافة - بعد اكتشاف ما سمي به المركز القومي البيلوروسي ، واستبدال القادة المحليين بالروس . كما اعتقل نحو ٩٠٪ من الشعراء والكتاب ، الذين قتل بعضهم او اختفت آثارهم .

وفي الفترة بين ١٩٣٧ - ١٩٣٨ تم تغيير كل قيادات الحزب في جميع الجمهوريات ، وكذلك قيادات المنظمات المنطقية . وقد اقترن ذلك بطرد واعتقال عدد كبير من الكتاب والمؤرخين والمعلمين ، بسبب معارضتهم لسياسة الحزب في المسألة القومية ، واستبدلوا باناس (مطواعين) او من اصل روسي اوفدوا من موسكو . اما في اوزبكستان ، فقد هبطت نسبة القادة والمسؤولين من سكان الجمهورية الى ٥٠٪ تقريباً وفي طاجيكستان الى نحو ٤٥٪ ، وفي قرغيزيا الى نحو ٤٤٪ ، واحل محلهم آخرون - وذلك في الفترة ما بين ١٩٣٣ - ١٩٤٠ كذلك تم الغاء (الوحدات القومية) في الجيش الاحمر عام ١٩٣٨ ، واصبحت غالبية قادة الجيش من الروس ، وارغم المجندون على تلقي تدريباتهم خارج جمهورياتهم . وقد ترتب على ذلك ، ان اصبحت اللغة الروسية هي لغة التدريس ، انسجماً مع مقولة «ان الجيش ينبغي ان يكون مدرسة للامة» .

وبعد الاتفاق مع هتلر في آب ١٩٣٩ ، تم الحاق شرقي بولندا بالاتحاد السوفيتي ، كما تم الحاق استونيا ، ولتوانيا ، ولاتفيا ، عام ١٩٤٠ . ولاحكام الهيمنة على هذه الجمهوريات ، تم ايقاد بعض قادة الحزب ومن بينهم (جدانوف) للاشراف على الانتخابات ، واقصاء المعارضين واعتقال البعض منهم ، وتكوين حكومة موالية طلبت الانضمام الى الاتحاد السوفيتي . وخلال ذلك جمدت الودائع في البنوك ، والمصانع والمؤسسات ، وطبقت الزراعة الجماعية ، وفرضت المناهج السوفيتية على المدارس ، وظهرت المكتبات من الكتب القومية ، وطبقت حملة ابعاد واسعة النطاق ضد المعارضين من مسؤولي الاحزاب السابقة ، وكذلك الموظفين ، والملاكين ، ورجال الاعمال ، ورجال الدين ، وبرز المثقفين . وقد اقترنت هذه الحملة بمصادرة

منازل المعارضين . كما تم تفكيك بعض المصانع ونقلها الى جمهوريات ومناطق اخرى . ومع فرض نمط الزراعة الجماعية (كما بينّا) تمّ ابعاد اكثر من (٦٠) الف من الكولاك الى سيبيريا وكازاخستان . اما في شرقي بولندة ، فقد تم طرد نحو مليون مواطن من اعمالهم قبل بدء الحرب ؛ مما ادى الى امتلاء المنافي بالبولنديين (فضلاً عن الجييك) . وخلال ذلك ، اختفى اثر عدد كبير من المثقفين وضباط الجيش البولوني الذين قتلوا ودفنوا في قبور جماعية في غابة كاتيان (غربي سمولنسك) . وقد إتهم الالمان آنذاك بقتلهم ، ثم كشف مؤخراً (اي في اواخر الثمانينات) وكما اعلن رسمياً في موسكو ، ان خمسة عشر الف من الاسرى البولنديين قد قتلوا عام ١٩٤٢ بأمر من ستالين .

وفي عام ١٩٤١ تم (ابعاد المان القولغا) عن مواطنهم ، مثلما ابعد ايضاً (تتار القرم) واقوام اخرى من جورجيا وغيرها... حيث اتهموا بالتعاون مع الالمان ، وتم نفيهم مع عوائلهم الى شرقي البلاد .

وازاء هذه الانتهاكات ، تكونت فرق وحركات سرية في جمهوريات البلطيق ، وفي اوكرانيا ايضاً . ولكن تم القضاء عليها عام ١٩٥٢ .

اما اليهود ، فلم يتعرضوا لمثل هذه الاجراءات حتى اوائل الثلاثينات ، وذلك لانهم انحازوا الى الثورة للخلاص من المذابح والاضطهاد القيصري . وقد منحوا حرية كاملة للانتقال من تلك المنطقة التي اجبرتهم القيصرية على التوطن فيها ، فتوجهوا الى المدن الكبيرة ، واشغلوا مناصب رفيعة في قيادة الحزب والدولة . غير انه لم يسمح لهم ، كالاقوام الاخرى ، في التوطن في اقليم معين - وذلك بسبب نسبتهم الضئيلة من مجموع السكان . الا انهم منذ عام ١٩٤٥ ، بدأوا يواجهون التمييز ، من خلال اشارة معينة في جوازات سفرهم... ثم كانت «مؤامرة الاطباء اليهود» ، ومحاولات ستالين عزلهم وتوطينهم في اقليم معين ، ثم محاكمات ١٩٤٩ - ١٩٥٢ في شرقي اوروبا بتهمة الصهيونية ، واغلاق المسرح اليهودي في موسكو... واخيراً اعدام (٢٦) من اليهود عام ١٩٥٢ بتهمة محاولة تحويل شبه جزيرة القرم الى «مقاطعة يهودية» ومحاوله تسليمها الى الانكليز والامريكان إبان الحرب .

اما الجمهوريات الاسلامية ، فقد بقيت منفصلة على نفسها ، ولم تشهد المدن الروسية نزوحاً للمسلمين من مواطنهم . ورغم ذلك فقد تعرضوا على هذا النحو الى بعض الاضطهادات - كما سنرى . وقد تمت ترجمة وتطبيق مبدأ حق تقرير المصير ، ضمن تصورات ونهج ستالين ، أي اقامة امة سوفيتية واحدة ، بلغة واحدة وثقافة واحدة . ولكن القضاء على الامية ، والزامية التعليم ، وبناء الصناعة ، واقامة المؤسسات الاقتصادية والثقافية ، قد ادى الى تعزيز الوعي القومي ، والنزوع الى بعث الثقافة القومية ، والى تبلور وتكامل مقومات الامم - وبالتالي الى بروز «نخبة» قومية في اطار القيادات المحلية خاصة ، والتي انتهت - بفعل طبيعة النظام وهيمنة الحزب - الى الارتباط مع المركز بوسائل الوصلية ، والمصلحة ، والتطلع الى الموقع ، والتمتع بالامتيازات . ورغم ذلك كله ، فإن منهج ستالين لاقامة الامة السوفيتية الواحدة لم يتحقق . وبالعكس ، فقد اصطدمت هذه الاطروحات النظرية وتطبيقاتها التعسفية بحقائق الحياة ، واستحدثت مجرى التطور اتجاهات وتوجهات معاكسة ، آلت - كما نشهد اليوم - الى تفويض بنية هذه الدولة ، والى تفجير الصراعات القومية في سائر انحاء البلاد .

الهوامش

(١) كان هناك الى جانب الجناح اليساري واليميني في الاممية الثانية ، جناح معتدل ، حاول استعادة وحدة الاممية تحت شعار مشترك ، وهو (السلام العالمي) ، وقد هاجمهم لينين بشدة... واخفقوا في مساعيهم . وفي عام ١٩٢٣ تأسست الاشتراكية العمالية من احزاب رفضت الانضمام الى الاممية الثالثة والثانية ، ولكن بعضها عاد الى صفوف الاممية الثانية . وقد ضمت نحو (٢٥) مليون عضو ومشارك ، وساندها الاتحاد العالمي للنقابات . وكانت اهدافها تتركز في العمل على ذره الحرب واعتبار الفاشية الخطر الاكبر على مصالح العمال وعلى السلام العالمي . وعلى هذا الاساس دعت الى استعادة وحدة الطبقة العاملة العالمية ، الا ان الغزو النازي لاوروبا قد عرضها الى الضربات وقوض بنيانها - باستثناء الاحزاب الاشتراكية في كل من بريطانيا ، والسويد ، وسويسرا .

اما الاممية الرابعة فقد تكونت بمبادرة تروتسكي عام ١٩٣٣ وعقدت اول مؤتمرها عام ١٩٣٨ . ورغم انها ريعت قيامها بتصاعد خطر النازية واعتماد برنامج مطلبى للعمال والدعوة الى الثورة الاشتراكية ، الا ان

مجمل عملها كان موجهاً ضد الكومنترون وضد ستالين . وقد ظل تكوينها ضعيفاً ، ثم اضمحلت بعد اغتيال تروتسكي عام ١٩٤٠ . وواجهت الانقسام عام ١٩٥٣ .

(٢) مما يلفت النظر في هذا السجال المميز ، لهجة واسلوب لينين في التنديد الصارم . فقد اورد بحق كاوتسكي مثلاً موعظاً هجائياً مفرطاً من قبيل : كليب اعمى ، برلماني ابله ، كذاب ، واش ، نافه ، نذل ، فآر ، غبي ، معتوه ، مطية مأجورة... وبالتالي مرتد وخائن! اما بشأن زعماء الاممية الاخرين فقد اورد بحقهم تعويلاً هجائياً مماثلة من قبيل : وشاة حقيرين ، اوباش ، اذبال ، حمقى ، مرتدون ، خدم البورجوازية... الى جانب توصيفات اخرى من قبيل : غش ، شعوعة ، خرافة ، سخافة ، غباوة ، فظافة ، ايتبال ، ففاهة ، تزوير ، نفاق ، ثرثرة ، نذالة ، ضيق افق ، حماقة ، مللة ، حقارة ، كلب سافر ، انحطاط... إلخ ومع ذلك فهي اقل مما اوردته لينين في اول مؤلفاته وهو في الرابعة والعشرين من عمره ، اي كتابه (من هم اصدقاء الشعب) ، وهي ما تجاوزتها (الموسوعة السوفيتية الكبرى) فيما بعد .

لقد قصدت ايراد هذه النماذج من للتنديد والهجو للتليل على طبيعة وضراوة ذلك الصراع المميز الذي كان قائماً ومحمداً مع الاممية الثانية ، ثم القطيعة النهائية التي توصلت لسبعة عقود من الزمان .

(٣) تابع لينين التأكيد على هذه الوجهة . حيث اورد في كراسه المحتون (المهام المباشرة للسلطة السوفيتية) قولاً مغالياً في التركيز على مبدأ العنف الثوري ، حيث قال : «ان الدكتاتورية سلطة حديدية ، حديثة ، وصريمة على الطريقة الثورية... لا رحمة فيها ولا شفقة» . وفي مقالة له عام ١٩١٦ قال :

«ان الحرب الاهلية هي حرب ايضاً ، ولا بد لها بالتالي ، ان تحل هي الاخرى ايضاً العنف محل الحق . ولكن العنف باسم مصالح وحقوق الاغلبية ينطوي على طابع آخر . فهو يدوس بال اقدام حقوق المستغلين البورجوازيين» . ولكن لينين استدرك هذه المقولات فيما بعد بشكل عام عندما اكد على ان «دكتاتورية البروليتاريا لا تعني العنف بالضرورة» .

(٤) ورد في مقدمة بعض مؤلفات لينين : «ان العناصر المستغلة كانت محرومة من الحقوق الانتخابية ، لانها كانت في اغليبيتها تقوم بنضال خسيس وقع مغرض ضد السلطة السوفيتية ، ولذلك كان قانون حرمان هذه العناصر من حق الانتخاب» . الا ان هذه التطبيقات قد ازيلت في دستور عام ١٩٣٦ .

(٥) اي الامميين اصحاب نزعة الدفاع عن الوطن - كاوتسكي وجماعته (في المانيا) ، ولوفنه (في فرنسا) ، وجينينغز (في روسيا) ، وتوراتي (في ايطاليا) ، وماكدونالد (في بريطانيا) .

(٦) وفق هذا الايقاع ، كان ينصب النقد على الاحزاب والحركات الاشتراكية في روسيا ، فالمناشقة هم التيار البورجوازي الصغير الانتهازي في الاشتراكية الديمقراطية الروسية... والاشتراكيون الثوريون هم حزب بورجوازي صغير... والاشتراكيون الشيوعيون هم حزب الجناح اليميني من الاشتراكيين الثوريين... وكذلك الامر بالنسبة لفردة العمل من المثقفين ذوي التفكير الشعبي... والشعبيين... وهكذا!

اهم هذه الاحزاب واقدما هو حزب العمال البريطاني الذي تكون في عام ١٨٩٣ وواصل نشاطه دون توقف وحتى الآن ، وقد ظفر بالسلطة السياسية بضع مرات ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان هو المبادر في الدعوة الى تأميم المرافق الاساسية في الاقتصاد ، وإلى إعادة اعمار البلاد ، وإلى التوسع في الخدمات والضمائم الاجتماعية ، فضلاً عن التزامه بالدفاع عن حقوق العمال... الا انه انقسم اخيراً حول موضوعة تأميم الصناعة... كما هو معروف .

(٧) استمرت هذه التحالفات في بلغاريا ورومانيا حتى عام ١٩٤٥ ، وفي هنغاريا حتى عام ١٩٤٧ ، وفي

- جيكوسلوفاكيا حتى عام ١٩٤٨ . ثم استؤنفت بصورة شكلية (أي جبهات وطنية) في كل من ألمانيا ، وبولندا ، وبلغاريا ، ورومانيا في اواخر الأربعينات . أي بعد قيام الانظمة الديمقراطية الشعبية .
- (٨) في مرحلة لاحقة سادت تهمة معاكسة لدى تصدع العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والصين ، وهي تهمة «الذخمانية»... ثم عادت «التحريرية» أيضاً في الستينات والسبعينات لدى بروز تيار الشيوعية الأوروبية .
- (٩) اكتسح سيل التندبة بالتشيوية مختلف الأحزاب والحركات في العالم العربي والعراق أيضاً . وقد استسلم الجميع لحكم ستالين على النيتوية - ما عدا (الحزب الوطني الديمقراطي) في العراق - الذي تصدى في سلسلة من المقالات في صحيفة (الاهالي) الى هذه الخطية التي اقترفها ستالين . كما فُند اسبابها ، وادان دوافعها ، وبرر حق يوغوسلافيا في اختيار طريقها الخاص نحو الاشتراكية .
- (١٠) وهذا ما اخذ به الكومنتون في بيانه الاول الذي جاء فيه :
- «لا يمكن تحرير المستعمرات الا بتحرير الطبقة العاملة في المترويل»
- «وان أوروبا اشتراكية ستقدم دعماً شاملاً للمستعمرات من اجل تحررها»... كما جاء في خاتمته :
- «باعتيد المستعمرات...»
- «ان ساعة البروليتارية في أوروبا ستكون ساعة تحرركم انتم ايضاً!»
- (١١) كان مؤتمر لندن للاممية الثانية المعقود في عام ١٨٩٦ قد دعا الى حق تقرير المصير . ولكن بشكل عمومي - حيث لم يتضمن حق الاسم المضطهدة في تكوين دول مستقلة ، كما لم يتطرق بوضوح الى شعوب المستعمرات . وكان ميثاق حقوق الانسان والمواطن الذي شرعته الثورة الفرنسية قد اشار هو الآخر الى حق تقرير المصير ولكن بشكل عمومي ايضاً .
- (١٢) كان هذا ما اقتبسته واوردته ، عن قناعة ، في مقالة نشرت عام ١٩٨٤ تحت عنوان : «الشيوعيون وقضية الوحدة العربية» ، في مجلة (الثقافة الجديدة) .
- (١٣) لم يكن (لينين) من هذا الرأي والموقف من حيث مضمونه وصياغته .
- (١٤) انتهى النقاش بعد ثورة اكتوبر الى اقامة الدولة الفيدرالية - أي الدولة متعددة القوميات ولكن المحكومة بمبدأ الاممية - أي ان من يقرر المصير هو البروليتاريا وليس كل شعب على حدة . وعلى هذا الاساس صدر اعلان حقوق البشغيلة والشعب المستغل في كانون الثاني ١٩١٨ الذي دعا الى فيدرالية للجمهوريات القومية السوفيتية « Federation of Soviet National Republics » كتجسيد «لاعلان حقوق شعوب روسيا» الذي اطلق لدى قيام الثورة ونادى بالمساواة والسيادة لجميع الشعوب ، والغاء كل الامتيازات والحدود والقيود القومية ، وعلان حق تقرير المصير ، بما فيه حق الانفصال وتكوين الدولة القومية المستقلة . ولتحقيق ذلك اقيمت مفوضية الشعب للشؤون القومية وعين ستالين قوميساراً لها .
- (١٥) كان (راييك) عضو المكتب السياسي والبولوني الاحبل قد قال ايضاً عام ١٩١٨ : «مادامت روسيا القطر الوحيد الذي اخذت فيه الطبقة العاملة السلطة ، فان على عمال كل العالم ان يكونوا وطنيين روس» .
- (١٦) يجتمع هذا المجلس عادة في موسكو في بناية ضخمة مرة واحدة كل سنة ، ولبضعة ايام فقط . وهو لا يملك في الواقع سوى سلطة الموافقة والتصديق على بعض القرارات . والوضع هو نفسه تقريباً بالنسبة لسلطات مجلس السوفيت الاعلى (البرلمان) الذي يجتمع مرة واحدة في السنة ولفترة قصيرة جداً ، بحيث يتعذر القول بأنه سلطة تشريعية . وهذا ما تحدثت لي عنه اكثر من مرة بعض نواب هذا المجلس الذين اتقيتهم في بعض المباحث ودور الضيافة .

(١٧) تمت استعادة بلدان البaltic بالقوة الى الاتحاد السوفيتي بعد احتلالها في بدء الحرب . ولدى تعرض الجيش الاحمر الى بعض المقاومة عام ١٩٤١ ، تم اعتقال وإبعاد (٦٠) ألفاً من سكان استونيا و (٣٨) ألفاً من سكان لتوانيا ، وذلك في ليلة واحدة من ليالي حزيران . وقد سيقوا الى محطات القطار ، وحشروا في حظائر لنقل الماشية ، ثم أبعدها الى سيبيريا . اما عوائلهم فشئت - حيث سبق الرجال منهم الى معسكرات العمل ، وعزل النساء والأطفال في بعض المتأففي البعيدة .

(١٨) في هذا الصدد حصلت تعارضات وتناقضات في مقولات واحكام ستالين . فهو في هذه الاثناء قد اعتبر الحركة الوطنية المصرية حركة يوجوازية تقدمية . كما اعتبر امير افغانستان اكثر تقدمية من (رامزي مكدونالد) رئيس الوزراء العمالي ، معتبراً سلطة الاشتراكيين الديمقراطيون في بريطانيا سلطة رجعية .

(١٩) اتخذت الهيمنة السلافية (والروسية بشكل خاص) طابعاً واضحاً ومتواصلاً . فقد كان تركيب اللجنة المركزية مثلاً في عام ١٩٧٦ يضم ٨٢٪ من السلاف . اما المكتب السياسي فقد اقتصر على الروس والاوكرانيين مع عدد محدود من بيلوروسيا ولاتفيا وكازاخستان واوزبكستان . واما السكرتارية فكان اعضاؤها جميعاً من الروس والاوكرانيين ، وهي التي تعين المسؤولين الحزبيين . وعلى الرغم من ان السكرتير الاول للحزب في الجمهوريات يجب ان يكون من نفس القومية ، الا ان نواب السكرتير الاول ، ورؤساء جهاز الامن في سائر الجمهوريات كانوا من الروس . كما ان ٩٧٪ من العسكريين الذين كانوا ينتخبون الى اللجنة المركزية كانوا من اصل سلافي (٧٨٪ منهم من الروس) . اما الجورجيون ، والمسلمون ، فلم يصلوا الى اية مراكز قيادية في الجيش الاحمر .

المحور الخامس

الدين والثقافة

ينتمي الدين ، كعقيدة وفروض وشعائر... الى العالم الروحي للانسان - وهو عالم واسع يتعذر الامام بحدوده ومعالمه ؛ وبالتالي يتعذر تقنيته وتنظيمية او التحكم به . اما من حيث تفاصيله وجزئياته ، وتناقضاته وتحولاته ، فهو - خلافاً للعالم المادي - مبهم معقد ، مليء بالتضاريس والمجاهيل والتموجات ، مغمم بالتلاوين والاشكال... غير محكوم بقوانين يستطيع الفرد او الجماعة ان تتحكم بها او تفرضها . فالعالم الروحي للانسان ، هو عالم خاص قد يتماثل وقد يتعارض ، بل وقد يتغير ويتناقض مع نفسه حتى بالنسبة للفرد . فلكل انسان عقيدته وايمانه وقناعاته ، ولكل انسان طبعه وذوقه ومزاجه ، ولكل انسان تصورات ومشاغره ونزعات ونزواته... وبالتالي فلكل انسان حق الخيار فيما يحب ويكره ، يعبد او يصطفي من دين او عبادة .

والدين كعقيدة روحية ، ليس هو كل العالم الروحي للانسان ، بل هو - وفق خيار الانسان وحكم التاريخ - احد اهم اركانه . ولذا فهو غير قابل للتحكم والفرض من جانب السلطان والحاكم ، او من جانب الحزب او الدولة - فذلك انتهاك للخيار الطوعي للانسان ، وتدخل في مصميم حياته الروحية وعالمه الخاص . وذلك ما ينطبق ايضاً على الفن والادب ، وعلى الثقافة بوجه عام .

من هنا تجنبت الاحزاب والحركات العلمانية وضع اي قيد على حرية العقيدة الدينية ، او اشترطت على المنتسب اليها ان يكون ملحداً - كما فعل الحزب الشيوعي السوفيتي بعد وفاة (لينين) - الذي حذر بقوة من المساس بالعقائد الدينية او التعرض

للمتدينين ؛ وكرس جهداً مثابراً لاحترام العقائد الدينية والمذهبية ، فضلاً عن العادات والتقاليد القومية . كما لم يضع (الالحاد) شرطاً للانتساب الى الحزب الشيوعي... وهذا ما التزمت به سائر الاحزاب الشيوعية في العالم ، بما فيها الاحزاب الشيوعية الحاكمة في البلدان الاشتراكية سابقاً . وكان لينين ، قد طالب قادة الجيش الاحمر لدى تقدمهم نحو البلدان الاسلامية في جنوبي روسيا ، ان يبدوا اقصى الحذر ازاء المشاعر الدينية ، كما امر بعد الثورة مباشرة بنقل نسخة مخطوطة من القرآن ، من متحف ليننغراد الى طاشقند في اوزبكستان . كذلك طلب من قادة الجيش لدى دخولهم جورجيا ابداء «اقصى الرعاية والتعقل في التعامل مع السكان والمؤسسات الدينية» مطالباً بـ«اعلامه عن كل مخالفة لهذه الاوامر حتى ولو كانت طفيفة» . وكان من قبل (اي في عام ١٩٠٩) قد كتب يقول :

«لا يجوز القول وبصورة قاطعة ، وفي كل الظروف ، ان رجال الدين لا يمكن ان يكونوا اعضاء في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي . فاذا ما اختار رجل الدين العمل السياسي معنا ، ولم يقف ضد برنامج الحزب ، فيمكن ان نقبله (في حزينا) ، لان التناقض بين روح واسس برنامجنا وبين معتقدات رجل الدين ، يمكن ان تبقى ، في ظل الشروط المذكورة ، متعلقة به وحده - اي انها «تناقضه الشخصي» .
ويضيف قائلاً :

«يجب علينا ليس فقط ان ننجح ، بل وان نجتذب ايضاً بحرص العمال المؤمنين بالله ، ودعوتهم للانضمام الى الحزب . ونحن حتماً ضد اية اساءة ، مهما ضوئت لمعتقداتهم الدينية» .

لكن ما حصل بعده ، كان شيئاً آخر ، حيث تم «اخضاع الكنيسة للدولة» خلافاً للدستور السابق الذي نص على «فصل الدين عن الدولة» . كما فرضت العلمانية على المؤمنين ، وجوبت الاديان بالانتقاص والدم ، وتعرضت المؤسسات والشعائر الدينية للمحاربة الرسمية والتنديد العلني ، كما صودرت الاراضي والممتلكات التابعة للكنائس . وانتهى الامر الى اعتماد الالحاد شرطاً لعضوية الحزب ، وكذلك عضوية منظمة الشبيبة الشيوعية (الكومسمول) . وقد تم كل ذلك وغيره باسم «الاشتراكية

العلمية » . كما تم تبريره من خلال مبادئ الاشتراكية العلمية ، التي تقول : بأن الدين هو ظاهرة او نتاج للاستغلال الاقتصادي والاضطهاد الاجتماعي ، وبزوالها يزول الدين^(١) . كما ارتبطت هذه التوجهات بالطروحات النظرية والاجراءات العملية الهادفة الى تقويض الرأسمالية . غير ان مستلزمات الدين لا تزول - كما بينا - بزوال الاستغلال والاضطهاد - وهو ما لم يزل في الاتحاد السوفيتي ، بل يبقى حاجة روحية للانسان لا شأن للحزب او الدولة بها . ولكن ما حدث في الاتحاد السوفيتي - دون بقية البلدان الاشتراكية والاحزاب الشيوعية - كان تطبيقاً متعجلاً لا طروحة دوغمائية غير مبررة . فقد شهدت الاديان والعقائد الدينية ، لا تجاهلاً او انكاراً او انتقاصاً وتنديداً فقط ، بل اضطهاداً متواصلاً ومشتداً ، لم يتوقف او تتعدل صورته الا في نهاية عقد السبعينات ؛ كما لم يرفع شرط الاتحاد من برنامج الحزب وبرنامج الكومسومول الا في عام ١٩٩٠ .

فما الذي حدث في الواقع ؟

منذ عام ١٩١٩ ، تقرر تنظيم حملات تشقيفية واسعة مناهضة للدين ، وذلك استناداً الى فقرة في برنامج الحزب تنص على اهمية تحرير الشغيلة من الاوهام الدينية والتعصب الديني . وخلال هذه الحملة تم اغلاق ما يقرب من نصف الاديرة ، ووضعت القيود على المطبوعات الدينية ، واقتصر حق التبشير بالدين داخل البيوت فقط . كما تم اغلاق او هدم عدد من الكنائس في مختلف ارجاء البلاد ، وحولت الى قاعات للاجتماعات ؛ الى جانب مصادرة ممتلكات الكنائس واراضيها . وفي مرحلة مبكرة من قيام الدولة السوفيتية ، حرم رجال الدين من حق التصويت . وفي عام ١٩٢٩ شرع قانون خاص بالمؤسسات الدينية ، يعطي الدولة حق تغيير القسيسة واستئجار الكنائس ، وتحريم الاجتماعات العلنية وبعض المراسيم والشعائر خارج اسوار الكنائس . وبمواجهة معارضة بعض رجال الدين للثورة ، تم اعتقال اكثر من الف راهب وعشرات من الاساقفة ، واعدم بعضهم . كما تعرض الى القمع بعض رجال الدين الذين عارضوا الجماعة في الزراعة ، او رفضوا وضع ممتلكاتهم تحت تصرف الدولة ، وذلك لمواجهة المجاعة في اوائل العشرينات . وجراء ذلك اضطر احد القادة الدينيين الى اصدار نداء لصالح البناء الاشتراكي ، وتكونت حركات انشقت عن الكنيسة

الارثوذكسية وحظيت بدعم الدولة ؛ ولكنها الغيت عام ١٩٤٦ . رغم ان قادتها حاولوا ان يبرزوا بصفة «مجددين» علمانيين ، حيث اباحوا بعض المحرمات والمحذورات ، بما فيها حق الزواج للربهان . ولدى تطبيق الزراعة الجماعية ، تصاعدت حملات القمع ، وتم اعتقال وابعاد رجال الدين الى معسكرات العمل ، سوية مع الكولاك وغيرهم ، مع اعدام او تغيب نحو (١٥٠) من الاساقفة في حملة واحدة .

ولدى الغزو النازي للاتحاد السوفيتي ، اتخذ رجال الدين موقفاً وطنياً ، فساندوا الجيش الاحمر وأطلقوا على ستالين «ابانا المشترك»! وجراء ذلك سمح ستالين بتأسيس البطريكية عام ١٩٤٣ ، وفتح ثلاث اكاديميات دينية ، وإعادة فتح عدد كبير من الكنائس ، الا انه كَوّن «مجلساً خاصاً لشؤون الكنائس» وانشأ له فروعاً في سائر أنحاء البلاد . وذلك لاجراض المراقبة والتحكم بنشاط المتدينين ، كما سمح لهم بالانتساب او تأسيس المزارع التعاونية اذا شاؤوا .

ولكن ذلك لم يدم طويلاً ، حيث عادت التقييدات والموانع والدعاية المناهضة للدين . ففي عهد خروشوف ، توالى هذا النهج - حيث تم اغلاق نحو (١٠) آلاف كنيسة ، واحلت السوفيتات المحلية محل مجالس (الابرشيات) ؛ وازيلت الايقونات والصليبان والاجراس من الكنائس ، وتم تنظيم حملة من الاعتقالات والابعاد الى مصحات الامراض العقلية^(٢) .

وهكذا فُرضت معايير لتقييم رجال الدين حسب ولائهم للاشتراكية ، ووفق التقارير السرية لمجلس الشؤون الدينية ، مما فرض على المتدينين مبدأ الولاء للحزب . وعلى هذا الاساس اصطفى من رجال الدين اعضاء ومشاركين في حركة السلم العالمية ؛ واعتمدت سياسة تحويل الكنيسة الى اداة بيد الدولة بدلاً من «تقويضها» . ومع ذلك ، استمر اعتقال واضطهاد عدد من اعضاء «اللجنة المسيحية للدفاع عن حقوق المؤمنين» عام ١٩٧٥ ، وطرده العديد من المتدينين من الوظائف والمدارس ، واستجوب آخرون جراء اقتنائهم مطبوعات دينية محظورة . لكن الدولة اختارت وحددت عدداً معيناً من الكنائس اعترفت بها رسمياً ودعمتها الى حد ما .

إن مولدات هذه الاعراض تعود ايضاً الى نشوة الانتصار الذي تحقق في ثورة

اكتوبر ، والذي اقترن بابتعاد الشباب عن الدين ، بل ولجأ بعض الفنانين والفنانيات الى الطواف في الشوارع لادانة و«لعن» اسمائهم المسيحية علناً ومحاولة استبدالها . وهكذا كان عدد الشبان (غير المؤمنين) بعد ثورة اكتوبر قد جاوز الـ ٨٠٪ . الا ان هذه النسبة قد انخفضت الى نحو ٣٠٪ جراء الاضطهادات التي اعقبت الثورة . كما ازداد بنسبة كبيرة عدد المؤمنين والمتردددين على الكنائس في اواخر السبعينات ، ثم تضاعف في عهد (البيريسترويكا) وشمل العديد من اعضاء وقادة الحزب ومنظمة الشبيبة الشيوعية .

اما الاسلام كمذهب مرتبط بالمجتمع والحياة اكثر من غيره ، فكانت مواجهته اصعب بكثير . فهو لا يقتصر على اماكن العبادة (الجوامع والمساجد) ؛ ولا يشترط زعامة ورعاية رجل الدين ، او ممارسة الشعائر والطقوس بأشرافه وتوجيهه - كما في المسيحية - بل هو اشبه بمنظومة قانونية من القروض والواجبات ، فضلاً عن ان الفرائض والعبادة في الاسلام ، يمكن ان تمارس خارج الجوامع وبدون طقوس معقدة . هذا الى جانب حقيقة اخرى ، وهي تقبل المسلمين (بوجه عام) للاشتراكية والمكاسب التي حصلوا عليها من خلال السياسة الاقتصادية - الاجتماعية التي طبقت بعد ثورة اكتوبر . ولهذا السبب لم تجد الدولة ضرورة لترحيل وتوطين الروس او السلاف في المجتمعات الاسلامية - كما فعلوا في مناطق اخرى . كما ان المسلمين قد تقبلوا اللغة الروسية ، رغم انهم ظلوا متمسكين بلغاتهم المحلية ، ورفضوا الزواج من مواطني القوميات الاخرى ؛ كما تشبثوا بالبقاء والاستقرار داخل اوطانهم او مواطن اقامتهم .

وقد اخذ (لينين) ذلك كله بنظر الاعتبار ، حيث سمح للمحاكم الشرعية بمواصلة وظائفها القضائية ، وتدريس ما تضمنته من مناهج المدارس الاسلامية ، وعدم المساس بأئمة الجوامع ورجال الدين المسلمين .

ولكن ما حصل بعد وفاته ، قد اتخذ وجهة معاكسة وخاصة في منتصف العشرينات . فقد صودرت ملكية الاراضي الموقوفة (التي كان يجري تمويل المدارس والجوامع والمستشفيات من نتائجها) ؛ ووزعت هذه الاراضي على الفلاحين . كما استبدلت المدارس الدينية بمدارس ومناهج علمانية ، وضمت المستشفيات

الاسلامية الى ملكية وادارة الدولة ، واغلقت معظم الجوامع ، وحولت الى مدارس ونواد ومكتبات... كما حولت المحاكم الشرعية الى السوفيتات المحلية .

وقد تعرض عدد من المسلمين الى الاعتقال والابعاد مثل غيرهم ، لدى البدء باقامة المزارع الجماعية ، وتوالى الدعوات ضد الصيام ، او الانقطاع عن العمل لدى اداء الصلاة ، مع الدعوة للتوقف عن دفع الزكاة ، والحج ، والغناء مهسر الزواج ، والحجاب... باعتبار ذلك كله متعارضاً مع القوانين السوفيتية بشأن العائلة . كما منع الحج نهائياً عام ١٩٣٥ . فقد شهد عام ١٩٢٧ مثلاً ، مهرجاناً في (يوم المرأة العالمي) ضد الحجاب ، وتم ارغام النساء على نزع الحجب التي تم جمعها واحراقها علناً .

ومع ذلك كله ، فقد اختار المسلمون العمل مع الشيوعيين ، ودعوا ثورة اكتوبر ، وحاربوا ضد الحرس الابيض - كما يتن . ولهذا اسس ستالين «مفوضية للمسلمين» وطالب في البداية بتكوين جمهورية اشتراكية اسلامية ، وحزب شيوعي اسلامي .

ولهذا كله برز من بين المسلمين زعماء ومتفقون بشروا بالاشتراكية . ومنهم مثلاً التتري (حنفي مغلبي) الذي روي عنه انه قال : «ان الشعب المسلم سيتحد مع الشيوعية . فالاسلام كالشيوعية يرفض النزعات القومية الضيقة» .

واضاف : «ان الاسلام اسمي ، ويعترف بالاخوة والوحدة بين الامم تحت راية الاسلام» . كما ان الزعيم الاسلامي (سلطان غالييف) قد اعتبر «الحركات الوطنية في البلدان الاسلامية ، ذات طبيعة اشتراكية... وان المسلمين المستعمرين هم شعوب بروليتارية» . الا انه اعرب عن مخاوفه من تسلط الروس ومواصلة اضطهادهم للشعوب الاخرى . ولهذا السبب تم اعتقاله بأمر من ستالين عام ١٩٢٣ ، وفي عام ١٩٢٨ ارسل الى معسكر الاعتقال .

كذلك الامر بالنسبة للقائد القوقازي الشوري (شامل) الذي ساهم بالشورة في القوقاز ضد القيصرية ، وظل شخصية تقدمية مرموقة حتى اوائل الثلاثينات . ولكنه اتهم عسفاً بالعمالة ، ثم ردله الاعتبار ابان الحرب العالمية الثانية - بسبب موافقه الوطنية ، ثم اعيد اتهامه «بالعمالة» بعد ذلك ، وهذا ما جرى تصحيحه لاحقاً وبعد فوات الاوان .

لقد كانت لهذه المواقف المتميزة للمسلمين في روسيا ، ظروفها ودوافعها التي اسلفنا ذكرها . وقد جاء نداء الثورة في ٢١ نوفمبر ١٩١٧ ليلهم المسلمين اندفاعه جديدة نحو تأييد الثورة والنظام الاشتراكي .

فقد استنكر هذا النداء الموجه الى المسلمين في روسيا والشرق «الاضطهاد القومي الروسي الذي مارسه النظام القيصري» وجاء فيه :

«انكم منذ الآن ، احرار في عقائدكم ، وعاداتكم ، وثقافتكم ، وان معاهدكم حرة ومضمونة... كما ان حقوقكم ، شأن حقوق شعوب روسيا ، محمية من قبل الثورة واجهزتها» .

الا ان التعارض بين هيكلية ووظائف المجالس المحلية (السوفياتات) وبين المؤسسات الاسلامية ، قد استمر وتفاقم ، ولم يسمح للمسلمين بالمساهمة في سوفياتات العديد من المناطق التي هيمن عليها الروس ، كما في سوفيت طاشقند (العاصمة الاسلامية) مثلاً الذي كان جميع قاداته من الروس .

ونتيجة لذلك ، تم التخلي عن فكرة الحزب الشيوعي الاسلامي ، ومشروع الجمهورية الاسلامية (التتريه - البشكيرية) ، ثم كانت هناك ضغوط واضطهادات وسفواتات على القيم والشعائر الدينية - كمراسيم الدفن والتصوف ، والختان... التي جوبهت بالاحتجاج ، واقتترنت ببعض اعمال العصيان والتمرد ، وتأسيس بعض الحركات السرية - وخاصة لدى البدء بتطبيق الزراعة الجماعية . ولكن هذه الاجراءات والمواقف لم تستمر ، فزيد في فترة لاحقة عدد الجوامع ، وتم الاعتراف بالمؤسسات الدينية ، وسمح بتدريس الدين ، وممارسة القروض والشعائر - كالصلاة والصيام ، والختان (حتى بالنسبة للشيوعيين وقادة الدولة من المسلمين) ، الى جانب القبول بتحريم شرب الخمر ، واكل لحم الخنزير - رغم الاستمرار في تقنين عدد الحجاج . ومع التطور الحضاري الذي عايشته الاجيال الاخرى من المسلمين ، جرى تخلي النساء المسلمات عن الحجاب ، وتقلصت الامية ؛ وهبطت نسبة مهر الزواج ، واشغلت المرأة المسلمة مكاناً أفضل في المجتمع .

الا ان العودة الى الاصول الدينية في الجمهوريات الاسلامية ، قد ارتبط بما

اسلفنا من مواقف ، ثم بالتداعيات التي حصلت اخيراً في بنية واداء النظام السياسي ، واخفاقاته الى جانب اعتبار الدين الاسلامي من قبل المسلمين من مكونات «هويتهم القومية» . وكان من دوافع هذا التوجه ايضاً مظاهر الغبن التي تعرضت لها بعض الشعوب الاسلامية ، وخاصة فيما يتعلق باللغة والثقافة . فاللغة العربية مثلاً - وهي لغة القرآن - قد استبعدت ، بينما اختيرت اللغة الافريجانية لغة للعديد من الاقوام في الجمهوريات والمناطق الاسلامية . كما اختيرت اللغة التركية كلغة محلية لمواطني اوزبكستان ، وكازاخستان ، وتركمنستان ، وقرغيزيا ، ثم اللغة الفارسية كلغة محلية لمواطني طاجاكستان .

اما الوظائف الرئيسية فقد ظلت في الجمهوريات الاسلامية بأيدي الروس ؛ واجبر السكان على دراسة وتدريس اللغة الروسية ، ودراسة واعتناق الماركسية اللينينية . وهذا ما دفع الكتاب الى نشر اعمالهم بالروسية ، وبالتالي تكيفهم لمراسيم ومهرجانات الاوسمة والامتيازات والالقاب!

الا ان الجماعية في الزراعة ، التي احلت محل الاستثمار الفلاحية ، قد ادت الى هبوط خطير في نسبة المحصول ، وعدد الماشية ، مما دفع مئات الالوف من سكان كازاخستان مثلاً الى الهجرة مع مواشيهم الى الصين وتركمنستان . كما اقترن ذلك بهجمات على (الكولخوزات) وقتل بعض الموظفين الحزبيين . اما الخطط الاقتصادية التي ركزت على التخصص في زراعة القطن مثلاً بدلاً من التنوع المعتاد في انتاج المحاصيل ، فقد اثارت استياء الفلاحين المسلمين ، وأدت الى تدهور الزراعة . ولدى اعتراض رئيس جمهورية اوزبكستان وسكرتير الحزب في هذه الجمهورية على هذه التوجهات التي فرضتها الخطة الاقتصادية ، تم اعتقالهما ، ثم اعدامهما عام ١٩٣٨ بالتهمة المألوفة : «القومية البورجوازية»!

* * *

كان لينين قد تحدث عن ثقافتين . بروليتارية وبورجوازية في اطار النظام الرأسمالي ، ومن هنا كان التعامل مع الثقافة ، وخاصة ما يتعلق بالمضمون البروليتاري للأدب والفن والابداخ والتعليم... ثم العلم والثقافة بوجه عام . ولكن يعود الفضل الى

لينين في مواجهة الدعوة إلى «ثقافة بروليتارية جديدة وخالصة»! حيث تصدى بحزم لهذه الوجهة الخاطئة، وطالب بتواصل الحاضر مع الماضي، والأخذ بكل ما هو تقدمي في التراث الثقافي للإنسانية. وكان اجتماعاً للكتاب قد عقد بعد ثورة أكتوبر بأيام، لتكريس مفهوم الثقافة البروليتارية الخالصة، ولكن لم يحضره سوى عدد قليل من الكتاب بينهم الشاعر (مايكوفسكي). أما أبرزهم، وبضمنهم (غوركي) فقد رفضوا الحضور ونددوا بهذا التوجه وبذلك النشوة التي اقترنت بدعوات عارمة للتخلي عن الدين. وأخيراً تم اعتماد الفكرة اللينينية في الثقافة، رغم استمرار النزعة الدوغمائية في التعامل مع الثقافة. وكان (لوناشارسكي) وزير الثقافة آنذاك، قد حذر من التجاوز على الموروث الثقافي والفني لدى اقتحام القصر الشتوي، والمتاحف، ودور النبلاء، ونهب أو تحطيم بعض الصور والتحف والتماثيل. ومع ذلك، فقد تأسست في المعامل والمصانع فرق فنية وستوديوهات ومسارح، ومعارض للتصوير وفرق للغناء، تستمد نتائجها وابداعها من «حياة الطبقة العاملة...»⁽³⁾ وجراء هذا النمط المتعارض من الثقافة والإنحياز إلى مقولة الثقافة البروليتارية ثم السوفيتية، انقسم الكتاب على أنفسهم، وتعرضت مواقف وقصائد (مايكوفسكي) إلى الذم والتعريض، مما أوقعه في حالة نفسية مرهقة، دفعته إلى الانتحار.

استمر هذا الوضع وتفاقم فيما بعد، وتعرض الكثيرون من المبدعين والكتاب إلى الأضطهاد والأبعاد إلى معسكرات الاعتقال ومصحات الأمراض العقلية. كما أضطر عدد من الكتاب الموهوبين إلى الهجرة إلى خارج البلاد. أما (اتحاد الكتاب) فقد ضم العناصر الموالية فقط أو المؤمنة «بالإشراكية الواقعية» بينما انهم آخرون ومن بينهم موسيقيون موهوبون بالأنحراف أو «العداء للإشراكية»! وكان ستالين قد تحكم في هذا الميدان أيضاً، حيث عين (يازيف) - وهو عامل عادي مشرفاً على شؤون الأدب والفن، وحكماً على ما هو ثوري أو معاد للثورة من النتاج الثقافي. وهكذا تكرست، وفق مبدأ الولاء، حالة من الوصولية، فضلاً عن العصور الإبداعية، والعبودية الثقافية. ومن خلال هذا الوضع تم تطويع (مكسيم غوركي)، و(الكسي تولستوي) وآخرين من الذين ألزموا بمسايرة هذا التوجه.

وفي عام ١٩٣٢ ، عقد مؤتمر للكتاب وتم تكوين اتحاد واسع للكتاب ، وفق نهج معن ، استهدف توحيد جمهوره الكتاب ، وتأمين ولائهم للحزب ، ومساندتهم للإشتراكية ، والتزامهم بموضوعة (الواقعية الإشتراكية) . وفي هذا المؤتمر لعب غوركي الدور الأساسي في تكريس هذا المبدأ وتصنيف الكتاب الى «شعبيين ولاشعبيين» . وجراء ذلك تم اصطفاء نماذج من الكتاب الشعبيين المرموقين عالمياً ومن بينهم : تولستوي ، وديكنز ، ويلزك ، وستاندال ، واميل زولا ، وفكتور هوغو ، وكذلك جرنشيفسكي ، وغيرتسن ، ودوبروبوف ، وغوغول ، وشولوخوف ، وغوركي^(٤) . وقد جرى لاحقاً اطراء وترويج اعمال هؤلاء الكتاب ، ونالت رواية (الدون الهاديء) لشولوخوف تقديراً رفيعاً ، وبخاصة الجزء الأول منها - حيث يبرز بطل الرواية من بين صفوف الشعب ، ثم يقاد ويصقل ويظهر من قبل الحزب الذي يعقلن عقبيته بالوعي ، ويمكنه بالتالي من ان يقودرفاقه نحو الانتصارات العظمى ، متحدياً كل الصعوبات ، ومقوضاً كل العراقيل ، وذلك باسم المستقبل الوضاء للإشتراكية التي يبنينا الحزب .

وهكذا تكون (اتحاد الكتاب) وفق مقاييس ومواصفات معينة ، ووضع تحت رقابة واوامر الحزب ، حيث لا يُسمح بطبع وتداول أي كتاب دون موافقة رئيس الاتحاد . كما اصبح الإنسجام والولاء شرطاً للحصول على بعض الامتيازات - ومنها الفيللات ، والمصحات ، وامكانية الأيفاد والسفر الى الخارج . ولتشبيث هذا الوضع ، كان هؤلاء الأدباء ، والكتاب يقيمون العلاقات الشخصية مع قادة الحزب ، لكي يستلهموا منهم ما يجب ان يكتب وينشر ، أو ماهو مسموح او محرم . فقد كانت من بين المحرمات والمحظورات على الكتاب ، كتابة القصص الخيالية ، أو قصص الحب الرومانسي ، أو الروايات البوليسية والمغامرات... مع ضرورة الاقتداء بالواقعيين الإشتراكيين مثل : غوركي ، والكسي تولستوي ، وشولوخوف ، واوستروفسكي ، وفاديف . (وكان هذا الأخير قد انتحرفي اواخر عقد الثمانينات لاسباب سنذكرها في موضعهما) .

اما الكتاب الآخرون فقد أهملوا أو عزلوا ، او اضطروا للسكوت ، ومنهم باسترنالك ، واخमतوفا ، وزوجنكو ، ومنديل سنام ، واوлиشا . أما زميتان فقد اضطرا الى

مغادرة البلاد . واما بيبيل ، وبيلنك ، وماندسون ، فقد قضوا حياتهم في معسكرات العمل . وجراء هذه التقييدات والقيود الأيديولوجية والاضطهادات السياسية ، تعرض للمحاصرة والاضطهاد أو الإبعاد الى معسكرات الاعتقال ، كثرة من الكتاب والعلماء ومنهم : سولجنتسين ، وباسترنك ، وساخاروف ، وميدفيديف ، وتورخين... وغيرهم .

فقد اختار (باسترنك) مثلاً الصمت في عهد ستالين ، وكان شاهداً على موت العديد من زملائه البارزين . وكان - كما هو معروف - قد كتب قصته الشهيرة (دكتور زيفاكو) عام ١٩٥٧ تضمنت إعادة تقييم للثورة والسلطة ، وقدمها عام ١٩٥٦ للنشر فتمنعت ، بينما نشرت في الخارج ، ونال عليها جائزة نوبل التي استحق عليها لقب «الشحاذ القذر» من جانب (اتحاد الكتاب) في موسكو . ورغم انه اعتذر عن قبول الجائزة الا ان الضغوط توالى عليه مما اثر على صحته ، ومات عام ١٩٦٠ مثقلاً بالحزن والألم ، واقترون تشييعه بمظاهرة احتجاج واسعة .

ولكن سُمح بنشر رواية دوزنستوف ، (ليس بالخيز وحده) ١٩٥٦ - في عهد خروشوف ، لأنها كانت ضد ستالين والستالينية . وفيها فند الكاتب كل ما كان يكتب عن حياة «الرخاء» في الكولخوزات . كما ندد بموظفي الحزب ومدراء المعامل وبالأشخاص المفروضين في مواقعهم من الأعلى ، حيث أبرزهم «كأصداة لبيتهم ، شأن سواهم»... ويقصد بذلك انصار الواقعية الاشتراكية من الكتاب والأدباء . وقد تلى ذلك سيل دافق من الأعمال الأدبية ، وذكريات مثيرة عن معسكرات العمل والاعتقال ، التي لم تأخذ طريقها الى النشر . ولكن المناقشات الحامية استمرت آنذاك ، وتم عقد اجتماعين لمشات من الكتاب (في ديسمبر ١٩٦٢ وأذار ١٩٦٣) حضرهما خروشوف ورئيس الدائرة الأيديولوجية في الحزب (إيلجييف) . ومما قاله : أن الحزب قد كشف وادان الإنتهاكات والممارسات والتوجهات الماضية ، أما مابرز بعد ذلك في ميدان الأدب والفن ، فهو يتسم بالسطحية . ولذلك حذراً من «التأثيرات البرجوازية» ، واكدوا على «مبدأ الاشتراكية الواقعية» ودعيا الى الالتزام بالمنهج الفكري للحزب ، والنضوج الأيديولوجي ، والنظرية الشعبية .

كان خروشوف قد تعهد باستعادة «الشرعية الاشتراكية» واحترام وتشجيع

الإبداع . لكن ما حصل هو تفريق تجمع للأدباء والكتاب في ميدان مايكوفسكي في خريف ١٩٦٢ ، واعتقال بعضهم - ومن بينهم فلاديمير (بركوفسكي) الذي تعرض للضرب والتهديد في مركز الشرطة ، ثم أرسل الى مستشفى الامراض العقلية ، بسبب رسالة طلب فيها استجواب ومحاسبة جميع المسؤولين عن جرائم ستالين . وفي شباط ١٩٦٦ ، وبعد الحكم على كاتبين بالسجن ، توجه (٦٣) من اعضاء فرع موسكو لاتحاد الأدباء بمذكرة الى مجلس السوفييت الأعلى ، ولكن دون جدوى ، حيث تم اعتقال آخرين في عام ١٩٨٧ . ومن قبل في عام ١٩٦٨ فُرقت مظاهرة للأدباء بالقوة واعتقل بعضهم ثم احيلوا الى المحاكمة ، وهكذا!

اما قصة العالم الذري (ساخاروف) فمعروفة - حيث بدأ العمل في المجموعة التي كونها ستالين عام ١٩٤٨ ، وافلح في صنع القنبلة الهيدروجينية عام ١٩٥٣ . وجراء ذلك انتخب رئيساً لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي . ومن هذا الموقع ، بدأ يخاطب خروشوف محذراً من الأضرار العضوية المتولدة عن تفجيرات القنبلة الهيدروجينية ، مطالباً بوقف التجارب عليها . ومن هنا ، بدأت مكانته في التدهور . ثم تم عزله بالارتباط مع المجموعة التي سميت باسمه في الخارج ، والتي كانت تدعو الى «اللينينية النقية» و«الحريات المدنية» وبحقوق متساوية للأمم والشعوب في الاتحاد السوفيتي .

وكان (ساخاروف) قد تقدم في آذار ١٩٧٠ - سوية مع الفيزيائي تورخين ، والمؤرخ ميدفيدف - برسالة الى بريجنيف ، اشاروا فيها الى تخلف الاتحاد السوفيتي ، لا بسبب النظام ، ولكن بسبب غياب الديمقراطية ، وظروف الحياة التي تتعارض مع مبادئ وقيم الاشتراكية ، الى جانب استبقاء معايير التعامل التي ثبتت في الفترة الستالينية ، ومنها : حجب المعلومات عن العلماء والمفكرين (وهي ما يحتاجونه للنجاح في عملهم) ، وكذلك لجوء الدولة الى الضغوط الإدارية ، والطرد من العمل ، وحتى المحاكمة . كما طالبوا باطلاق الحريات لتمكين الناس من المساهمة في صنع القرارات ، وذلك من خلال العفو العام عن السجناء السياسيين ، وازالة القيود على السفر ، وحرية النشر ، وتعزيز استقلال القضاء ، وحق الخيار في الانتخابات الى

الحزب والسوفيتات... الخ . وكانت نتيجة ذلك اقصاء سخاروف الى ضاحية من ضواحي موسكو وفرض الإقامة الجبرية عليه عام ١٩٨٠ . وقد استمر ذلك حتى عهد (البيريسترويكا) حيث اعيد له الاعتبار ، وانتخب الى مجلس نواب الشعب ، ثم وافاه الموت .

ومن قبل - أي في عام ١٩٥٦ - لدى اطلاق سراح الكتاب المعتقلين في المعسكرات - كان (الكسندر فاديف) رئيس اتحاد الكتاب السوفييت قد انتحر فيما بعد في بيته ، بعد لقاء مع بعض زملائه وسخريتهم به وبمواقفه ، لأنه برر اضطهادهم وساهم في ابعادهم الى معسكرات الاعتقال . وقبل انتحاره وجه رسالة الى اللجنة المركزية قال فيها : «كنت أظن اني احرس معبداً ، واذا بي احرس مرحاضاً في ثكنة عسكرية»!

هذا وبسبب الرقابة على الصحف والمطابع والمكتبات والمسارح والمعارض ، والتحكم بأجهزة الاعلام ومناهج التعليم ، وفرض ما يسمى بتأميم العقل والضمير والذاكرة ، فقد تعرض للاضطهاد - وكما أسلفنا - الكاتب (زوجنكو) من قبل (جدانوف) الذي اعتبر روايته انتقاصاً من فضائل الحياة الاشتراكية . وكذلك (أنا اخماتوفا) التي اعتبرت قصائد الحب في اشعارها «اورستقراطية بورجوازية»! وهكذا تم توجيه الادب والفن نحو التبجيل ، والمدح ، والبطولة ، وتعظيم القادة ، وكل ما هو سوفيتي . وهذا ما فعله مثلاً (الكسندر فاديف) في كتابه «الحرس الفتى» الذي أشاد فيه بالمآثر البطولية للمتطوعين من الشباب ضد الاحتلال النازي في منطقة الدونباس ، ولكنه تلقى توبيخاً رسمياً لعدم إبرازه دور الحزب في كل هذه المآثر ، وطلب منه إعادة كتابة روايته ونشرها ثانية في عام ١٩٥١ . أما في المسرح ، فقد استبعدت منه المسرحيات الغربية التي <تسم وعي المواطن بأيديولوجيات معادية> . وقد وُخِّع مثلاً المخرج (سرجي انشتاين) لأنه لم يبرز بصورة كافية بطولة (إيفان الرهيب) الذي كان ستالين يمجّله! وأما في الموسيقى ، فقد هوجمت مؤلفات شوستاكوفيتش (الذي سأله ستالين متوعداً وساخراً ، عما اذا كان يريد الرحيل الى الغرب)! كما رُنِّكت المقطوعات الموسيقية لبروكوفيف ، لأنها لا تتضمن ألحاناً منسقة أو بسيطة يستطيع أن يرددها العامل . وقد امتد فعل هذا القانون من المباحثات

والمحرمات إلى سائر ميادين العلم والثقافة . ففي معهد القانون مثلاً ، حضر المدعي العام (فيشتينسكي) إجتماعاً في أحد المعاهد القانونية ، وألقى محاضرة طويلة عن الدولة كسلاح بأيدي البروليتاريا... وعن اضمحلالها اللاحق . ولما جوبه بالتساؤل ، أمر بطرد مدير المعهد ، وأنهم أعضاء (المجلس الأكاديمي) بالكوسموبوليتية و«الزحف على البطون أمام البرجوزاية» . وكان من بين المطرودين البروفسور (كوردوفيج) الذي كان من بين واضعي دستور ١٩٣٦ . ورغم الاعتراف بالذنب لم يفلح هؤلاء المبعدون بالعودة إلى مواقعهم . فقد اتخذت الاتهامات آنذاك طابعاً جديداً .. حيث لم يعد الندم أو النقد الذاتي ينقذ الضحية .

وبشأن اللغة - اعتمدت احكام الاكاديمي (مار) الذي اعتبر ان اللغات ، رغم التباين هي من جذر واحد... وانها في سياق التطور ستندمج في لغة واحدة هي «لغة البروليتاريا العالمية»!

ولكن من سوء حظي ، ان ستالين كتب مقالة في اللغة ندد فيها بنظريته ، واعتبرها لاماركسية... ذلك ان اللغة الروسية وحدها هي هاجس الاممية!!! وقد اقترن ذلك بحملة تطهير ضد اولئك الذين لم يولوا انتباهاً كافياً لتعليمات ستالين حول اللغة ، ومن بينهم (جدانوف - كما بينا) .

وفي ميدان العلوم ، هاجم (جدانوف) مثلاً الفيزياء الذرية ، ودور الالكترين ، وغير ذلك من الاتجاهات الجديدة في الفيزياء - باعتبارها اتجاهات خطيرة على المناهج التدريسية والتي كانت تتسم بالتبسيط والقطعية . كما أدان (الكسندروف) - لأنه مجّد هيغل وأشاد بدوره في تكوين النظرية الماركسية .

لقد كان لينين - كما هو معروف قد دعا بعد الثورة - إلى الاستفادة من خبرة العلماء والاساتذة والعسكريين ممن كانوا يعملون في الجهاز الحكومي القيصري . كما دعا إلى الأخذ بكل ما هو جديد من التكنولوجيا الغربية . إلا ان هؤلاء العلماء ، والقادة العسكريين ، والخبراء ، والمهندسين الذين أنيطت بهم بعض الوظائف في جهاز الدولة الجديد ، قد ظلوا عرضة للازدراء والاهانة ، والاتهام والتهديد والتنديد . ففي عام ١٩٢٨ مثلاً لم يكن عدد المهندسين من أعضاء الحزب في المرافق الصناعية

سوى (١٣٨) مهندساً؛ أما المدراء ضمن أعضاء الحزب فكانت نسبتهم نحو (٧٠٪). ومع ذلك استمرت الدعوة لمجابهة «الخبراء البورجوازيين»! وعلى أساس ذلك ، كانت هناك المحاكمة العلنية الشهيرة لـ (٥٣) من المهندسين في أيار ١٩٢٨ في قاعة الأعمدة بموسكو ، والتي رافقتها حملات في الصحف تدعو لاعدائهم! وقد اكره بعضهم على الاعتراف ، واعد خمسة منهم . واعقب ذلك طرد واعتقال آلاف المهندسين والخبراء «البورجوازيين» . كما تواصلت اهانة الاساتذة غير الحزبيين او طردهم من الجامعات . وفي عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ تم اعتقال اكثر من مئة من الباحثين في (اكاديمية العلوم) واسست «الاكاديمية الشيوعية» و «معهد الاساتذة الحمر» لتدريب الكوادر وتدريسهم العلوم الاجتماعية (وكان من بين هؤلاء ميخائيل سوسلوف) . كما أسست الاكاديمية الصناعية في موسكو . وكان (خروشوف) من بين الدارسين فيها ، ولكنه لم يستطع اكمال دراسته! ومع ذلك ؛ فقد نظمت حملة لمكافحة الامية على عموم البلاد ، وارسل (٢٨) ألفاً من اعضاء الحزب للدراسة في المعاهد التكنيكية العالية . ثم ارتفع هذا العدد الى (٤٠) ، ألفاً وأضيف اليهم (١١٠) الف عضو من الكومسمول ، اثناء تطبيق الخطة الخمسية الاولى . وكانت تلك اندفاعه جريئة صائبة . ولكن ما حصل هو البدء بحملة التطهير الشامل بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ والتي شملت ، الى جانب الحرس اللينيني القديم ، آلافاً من الاختصاصيين والخبراء . ولم تقتصر الحملة على الاشخاص ، او على ميدان العلوم الانسانية والاجتماعية ، بل شملت العلوم الطبيعية (كالفيزياء - كما بيتا) ، ثم علم الأحياء (البايولوجيا) - التي اعتبرت «علماً برجوازيّاً» ، ورفعت من مناهج التدريس وأحلت محلها نظرية (لينسكو) التي اعتُبرت اكتشافاً عبقرياً وادخلت في عملية الانتاج والاقتصاد والتخطيط ، وفق وسائل تجريبية وارادية ، وبصورة نماذج حاسوبية .

وقد امتدت هذه النظرية الى (علم الزراعة) حيث ادعى لينسكو ان بالامكان تقصير فترة نضوج المحصول ، بل وزيادته - وذلك من خلال تعجيل اثمار البذور بالسقاية ضمن درجة حرارة معينة ، ولفترة معينة ، قبل زرعها . وبهذه الطريقة - يمكن على حد نظريته - تأمين المحاصيل والحبوب في اقصى مواسم الشتاء . وكان قد أسس

نظريته هذه على اساس مفتعل ، وهو ان الوراثة لا تقررهما الجينات (Genes) ، الكامنة في الكروموسومات داخل الجسم الحيّ ، بل البيئة المحيطة بالخلايا . ولذلك يمكن نقل الخصائص من البيئة ، وتكوينها ، وتوريثها!

وبالطبع ، فإن هذه النظرية هي في تناقض مع نظرية (داروين) وطريقة (مانديل) ، ومع ذلك فقد اعتبرت فتحاً جديداً وابتكاراً عظيماً وجب تعميمه!

وهكذا اصبح (ليسنكو) عام ١٩٣٨ رئيساً لأكاديمية لينين الزراعية . وما ان اشغل هذا المنصب ولمس معارضة من بعض الاساتذة المختصين في علم الجينات ، حتى اذانهم واطلق عليه صفة «المخربين» و «التروتسكيين» و «خدم الكولاك»! وجراء ذلك تم اعتقال البروفسور (فافيوف) واتهم بالعمالة لبريطانيا ، وبتخريب الزراعة... ومات في احد معسكرات العمل .

لقد ادعى (ليسنكو) انه يبنى «علماً سوفيتياً رومياً» بمواجهة علم الاجانب المفرورين واتباعهم . وهكذا احاط نفسه بالمقربين اليه ، واذان نظرية مانديل حول الجينات ، وسمى طريقته بـ «الميتشورية» - نسبة الى ميتشورين احد العلماء الروس القدماء . وبالتالي ، وحسب المألوفات السائدة ، قسم العلم الى معسكرين : علم بورجوازي ، وعلم اشتراكي! معتبراً تيار (مانديل - مورغان) لا شعبي ، ولا علمي - لانه ينفي دور الانسان ، وبدفعه للاستسلام للقوانين الخالدة للطبيعة ، وللسلبية ، وللتفتيش العبيثي عن كنز مفقود ، وتوقع الصدف الواعدة!

واذن ، فالعلم انما يخضع لارادة الانسان . «فليس هناك - على حد قوله - حصن لا يستطيع البلاشفة اقتحامه»! (٥) .

واخيراً فقد اقترن اعتماد هذه النظرية والنهج ، بحملة تطهير للمؤسسات البيولوجية ، والغيت المعاهد والمختبرات التي تتعامل مع مسألة الجينات ، واعيدت كتابة مناهج الجامعات ، كما الغيت المحاضرات والكتب السابقة . وتلى ذلك ، وضع صورة ليسنكو في المعاهد ، وبيعت صورته في الشوارع والمخازن ، ووُضع نشيد لتمجيده - بينما شهد علم الجينات دماراً كاملاً ، وامتد ذلك الى مجالات واسعة في علم النبات والحيوان . كما تم تعطيل اجتهاد وعلم جيل كامل من العلماء في هذه

المبادئ ، بل واعتبروا «جهلة عقيمين»! ثم انتهى الامر الى تدهور انتاج المحاصيل في هذه الفترة - كما سنرى . وهكذا ، وبهذه الطرق والوسائل تم اخضاع وتشويه وتقنين ومحاصرة الفكر والابداع ، والعلم والثقافة ، وعطلت طاقة المبدعين والعلماء .

* * *

لقد خلقت هذه الروادع والقيود على الافكار والعقول ، بيئة من الاحتجاج والتذمر ، تجسدت في اقامة تجمعات في الخارج ، في اوائل السبعينات ، طالبت بإطلاق سراح الادياء والمفكرين من مصحات الامراض العقلية ، كما طالبت بإطلاق حرية الرأي والمقيدة الدينية ، والتخلي عن فرض الالحد ، وعن الافراط في الاحتكام الى الاممية للانتقاص من الحقوق القومية ، وضرورة استعادة الديمقراطية والحقوق الديمقراطية . وقد تصاعدت هذه المطالبات بعد عقد (اتفاقية هلسنكي) للامن والتعاون الاوربي ، والتي تضمنت اطلاق حرية الاتصال بالاجانب ، وحرية الضمير والعقيدة . كما تكونت مجموعة تدعو الى العودة الى الكنيسة الارثوذكسية ، والثقافة الروسية العريقة التي حوصرت به «أممية البلاشفة» - على حد قول الكاتب (سولجنستين) . كما قامت جمعية اخرى تطالب بحق تكوين المجموعات داخل الحزب ، والسماح بإقامة الاستثمارات الزراعية الفردية الى جانب الكولخوزات... وكذلك برعاية حقوق المرأة ، والمقعدين ، وحقوق المؤمنين بالدين ، ورد الحقوق لاولئك الذي وضعوا قسراً في مصحات الامراض العقلية . وخلال ذلك تكونت ايضاً نقابات سرية للعمال ، ولكنها حلت واعتقل او ابعد اعضاؤها ، سوية مع اولئك الذين كانوا على صلة ببعض التجمعات في الخارج - حيث تعرضوا للاستدعاءات والمضايقات ، والإبعاد عن الوظيفة ، والإتهامات بالمتاجرة بالمخدرات ، والتعاطي مع السوق السوداء . ومع ذلك ، ورغم تعميم اللغة الروسية ، وتكثيف النشر وتوزيع الكتب المكتوبة بالروسية في الجمهوريات الاخرى ، سُمح مؤخراً بتوسيع الكتابة والنشر باللغات القومية ، وكذلك اصدار الكتب عن تاريخ وتراث وتقاليد هذه الامم ، وازيل من الادبيات السائدة تعبير «روسيا الاخ الاكبر»... ووسعت صلاحيات رؤساء هذه الجمهوريات . ولكن توطين الروس في هذه الجمهوريات قد استمر وخاصة في جمهوريات البلطيق وكازاخستان وشرقي اوكرانيا .

ورغم كل شيء ، فقد استمر الالتزام (الالزامي) بالايديولوجية الماركسية والاشتراكية العلمية . وعلى اساس ذلك عمت المواد والمناهج الحزبية - وخاصة الفلسفة والتاريخ والحركة العمالية - واصبحت (المدرسة الحزبية العليا) هي الطريق الى التقدم لاشغال المواقع والمناصب الرفيعة في الحزب والدولة والجيش ^(١) . وتحقيقاً لذلك ، صدر في منتصف عام ١٩٤٦ قرار من اللجنة المركزية يقضي بإنشاء مدارس حزبية عليا في سائر الجمهوريات ، الى جانب (٣٥) مدرسة عليا في عدد من المناطق في روسيا واوكرانيا لتخريج السكرتاريين والدعاة والموجهين - على مستوى المنطقة ، ولتأهيلهم للالتحاق بالمدرسة الحزبية العليا في موسكو ، المرتبطة مباشرة باللجنة المركزية . كما اسست اكااديمية العلوم الاجتماعية لتخريج الاساتذة لهذه المدارس .

ورغم كل القيود والقواعد الملزمة والتوجيهات الايديولوجية ، التي اتينا على ذكرها ، ينبغي اقرار حقيقة لا يمكن انكارها ، وهي ان الاتحاد السوفيتي قد حقق منجزات باهرة في ميدان التعليم ، حيث تم القضاء على الامية ، وعمت المدارس ، وطبق مبدأ التعليم الالزامي ، وتحقق في اواسط السبعينات ضمان شامل في التعليم لمدة ١٠ - ١١ سنة لكل طفل في الاتحاد السوفيتي ، وبلغ عدد الطلبة في الكليات والجامعات والمعاهد في عام ١٩٦٤ مثلاً (٣,٦) مليون طالب وطالبة . كما ادخلت فيما بعد ، في مناهج الدراسة اللغات الاجنبية ، وسائر فروع العلم - بما فيها علم النفس ، والوراثة ، والكومبيوتر ، والالكترونيات ، و(السيبرنتيكا) ... وعمت على نطاق واسع المدارس والمعاهد المهنية ، وازداد عدد العلماء والمخترعين والفنيين . وبذلك اشغل الاتحاد السوفيتي المكانة الاولى في العالم في ميدان التعليم ، وكان السباق - كما سنرى - في اطلاق اول قمر ، ثم اول انسان الى الفضاء الكوني ، حتى لقد بدأ آنذاك وكأنه سيقود العالم تكنولوجياً . هذا فضلاً عن تفوقه على العديد من بلدان الغرب في تأهيل وتشغيل النساء وفي عدد دور الحضانة ورياض الاطفال ؛ وكذلك في مجانية التعليم ، والخدمات ، والرعاية الاجتماعية . كما تجاوز ارقى البلدان الرأسمالية في عدد المتخرجين من المدارس الثانوية والعالية - حيث بلغت هذه النسبة عام ١٩٧٩ نحو ٧٠٪ من مجموع السكان بالنسبة للمتخرجين من الدراسة الثانوية والمهنية ،

١٠٪ بالنسبة للمتخرجين من المعاهد العالية . وقد اقترن ذلك ، بزوال الهاجس السلبي الموروث عن فئة المثقفين «الانتلجنسيا» واصبحت الشهادة الجامعية شرطاً للدخول في المدارس الحزبية العليا .

هذا وقد شهدت بداية عقد السبعينات وما بعدها ، انفتاحاً نسبياً في ميادين الثقافة ، واللغة ، والدين ، والهوية القومية . فقد اتبعت في ازربيجان وجورجيا ، وجمهوريات البلطيق ، سياسة شبه مستقلة ، وتحرر الكتاب ، والموسيقيون ، والرسامون من قيود «الواقعية الاشتراكية» . وفي عام ١٩٧٩ ، لم تعد اللغة الروسية هي السائدة في الجمهوريات ، حيث منح الأباء حق اختيار لغة التعليم لابنائهم .

الا ان الانتهاكات السابقة والمحاصرة المزمنة لحرية الفكر والابداع والعقيدة ، وكذلك المناهج والقبول والاحكام الايديولوجية المفروضة - فضلاً عن العوز والحرمان ، وقسوة الحياة ، والتشوهات الاجتماعية ، وتسلط الزعماء والمدراء على العلماء - قد سمم الحياة الروحية للسكان ، وشوه نفسية الفرد ، واشاع الاغتراب في كيان المجتمع .

وكانت حصيلة ذلك كله ، تفجرات وتمردات متعاقبة شملت كل ميدان ، وقوضت كل ما هو موروث من منظمات ، وحركات ، ومؤسسات ، وقواعد ، وافكار ، ومألوفات... بل ومنجزات ومآثر كبرى .

لكن الاعصار - كما هو معلوم - لا يصطفي ولا ينتقي ! .

بل هو يجهز على كل شيء ، ويدمر كل شيء !

وهذا ما وقع !

الهوامش

(١) انه لمن العبث الحديث عن زوال الدين بزوال الاستغلال والاضطهاد . فقد كان الانسان دوماً بحاجة الدين منذ ان وجد والى يومنا هذا . فالدين كمعقبة وملاذ ، ظل لصيقاً بالانسان ، حتى قبل الاديان السماوية . فالانسان البدائي مثلاً - وسبب الكوارث الطبيعية والجهل بأسرار الكون ومصير الروح ، كان يصنع لنفسه

ألهة يعبدونها ، وذلك لاتقاء الشر والمجهول . فالذين ، في الجوهري والأساس ، قد نتج عن تساؤلات الإنسان العvisية على الجواب ، وعن حيرته ومخاوفه وضعفه أمام الموت ، ومفاجئاته القدر ، ومتاعب الدنيا ، وعن الاخفاقات والانكسارات والجهل بالمصير . وهذا ما تجسد في طقوس جميع الأديان ، واتخذ طابع التزلف والضراعة وتقديم القرابين إلى الآلهة . وقد استحدث ذلك كله حالة أوصلت الإنسان البهائية إلى الدين كمنخرج من مخاوفه وضعفه ، ولمطامنة نفسه المرئعة مما هو عاجز عن درته ورده أو تفسيره . ومن هنا كان الدين الوثني الذي صنعه الإنسان بنفسه ولنفسه . ثم كانت الأديان السماوية التي حاولت الإجابة على هذه التساؤلات المحيرة ضمن منظومة من العقائد والاحكام الدينية والفنية . أي تحديد مصير الإنسان ومآله في دنياه وآخرته . وهكذا أخذ الدين وجهتين مترابطتين في تكوينه العام : وجهة تضم العقائد والافكار والطقوس المرتبطة بعجز الإنسان ومخاوفه ، ووجهة تضم مجموعة الاحكام والقواعد المدنية المرتبطة بوضع الإنسان في المجتمع .

(٢) لدى وجودي في موسكو في اوائل الستينات شاهدت مجاميع من اعضاء الكومسومول في احدى المناسبات الدينية في ساحة احدى الكنائس ، وهم يرددون الاناشيد والتهافتات ، ويقومون بشتم وإهانة المصلين ، ومضايقة النساء المتدينات .

(٣) بلغ التطرف والفشور آنذاك ، حد تأليف سمفونيات حول «ضجيج المصانع وهدير المراحل والمحركات»...

(٤) طُيبت أو حرمت اعمال الكثيرين من الكتاب والفلاسفة العظام حتى عقد الستينات ، ومنهم بليخانوف وديستوفسكي . كما منع طبع وتداول روايات بولغاكوف حتى اوائل الثمانينات .

(٥) كنت قد نشرت مقالة في مجلة «الثقافة الجديدة» عام ١٩٥٩ تحت عنوان «العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية» قيمت فيها تقييماً رفيعاً نظرية (ليسنكو) ، وأوردت ، نقلاً عن مصادر سوفيتية ، وقائع عن «استنبات فواكه ومزروعات جديدة ، واستحداث موارد ومركبات ليس لها نظائر في الطبيعة» . كما بررت انتقادات العلماء السوفيت لجوانب من نظريات (نيوتن وداروين) ، وكذلك اعتبارهم نظرية (وايزمن - مورغان - مندل) «مجرد خيالات مثالية ميتافيزيقية»

كما قلت أيضاً بأنه تم التوصل في الاتحاد السوفيتي إلى «تفنيد النظرية السابقة والفاصلة بأن الحجييرة لا تولد الا عن طريق الانشطار والتوالد داخل الجسم الحي» وان هناك محاولات لتوليد الحجييرة في المختبر... وبالتالي نستشهد البشرية قفزة في العلم هي من طراز المعجزات... حيث ستبرز امكانية مكافحة الهرم والشيخوخة انشائيـه عن تهدم الحجييرات»!

كان هذا هو الرأي والموقف السائد السياسي والأيدولوجي بيننا آنذاك ، وعلى اسامه واصلت نشر العديد من المقالات المعماثلة ، وخاصة حول (الفن والادب) و(الاجتماع والفلسفة) بالاسلوب نفسه ، ووفق القناعة نفسها .

(٦) بعد الغاء وظيفة المفوضين السياسيين في الجيش ، اصبح للضباط يتوجهون إلى المدارس الحزبية الخاصة بهم والتي كونت عام ١٩٤٧ ، وكذلك إلى المدرسة الحزبية العليا في موسكو - حيث الحزب وليس القيادة العسكرية أو وزير الدفاع هو الذي يعين قادة الجيش أو يقوم بإبعادهم - كما تم مثلاً بالنسبة ل(المارشال زوكوف) - قاهر الجيش الهناري في (ستالينغراد) وقائع برلين - الذي اقصى من منصبه وأرسل إلى منطقة لوديسا في عهد خروشوف .

المحور السادس

**النظرة إلى العالم
والعلاقات الخارجية**

أوردنا في المواضيع المرتبطة بسمة العصر، والحتمية التاريخية لسقوط الرأسمالية وانتصار الاشتراكية على النطاق العالمي، العديد من الاحكام والطروحات التي لم تزكها الحياة ولم يبررها الواقع .

وما نحن نحاول استكمال هذه النظرة الى العالم والى مسيرة التاريخ العالمي ، وما ارتبط بها من سياسات ومواقف وعلاقات - وذلك من خلال التوقف لدى ما هو رئيسي في النظرة الى العالم ، وما رافقها من ممارسات وتطبيقات عملية . فقد تواصل الايمان والالتزام بمبدأ الفعالية الكلية في المعتقدات الاساسية للنظرية التي وصفها لينين بأنها «كلية الجبروت»^(١) . وذلك رغم التعديلات التي فرضها الواقع على هذه النظرية ، وما اقترن بذلك من تحليلات واستنتاجات ، ومن توجهات وسياسات ، اعتمدت وطبقت من جانب الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية في العقود الاخيرة من هذا القرن . فانطلاقاً من مبدأ الصراع التاريخي بين الطبقة العاملة والبورجوازية ، وبين الرأسمالية والاشتراكية على النطاق العالمي ، تم تصنيف العالم الى معسكرين رئيسيين : يضم (الاول) منهما النظام الاشتراكي العالمي ، ومعه الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وشعوب المستعمرات والبلدان المستقلة حديثاً (اي حركات التحرر الوطني) ، بينما يضم (الثاني) النظام الرأسمالي العالمي (او الامبريالية العالمية) . ورغم التقييم التاريخي لدور حركات التحرر ، والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية ، فقد اعتبر ان التناقض الرئيسي على النطاق العالمي ، هو بين

الاشتراكية والرأسمالية - او بين النظام الاشتراكي العالمي والنظام الرأسمالي العالمي . وقد تم تثبيت هذا المبدأ بعد اخفاق وتراجع بعض المقولات الصينية المتسارعة حول «العواصف الثورية» المنطلقة من ساحات النضال التحرري في الشرق^(٢) ، وما ارتبط بها من احلام خيالية ، اختزلت بشعارات مبسطة من قبيل : «الرياح الشرقية تغلب الرياح الغربية»! و«الامبريالية هي نمر من ورق»! كما اقترن تثبيت هذا المبدأ بتوصيف خيالي ايضاً حول «سمة العصر» الذي تضمن حكماً تاريخياً قاطعاً حول الانتقال الحتمي لسائر الامم والشعوب نحو الاشتراكية والشيوعية - كما اوردنا سابقاً . وانطلاقاً من سمة العصر هذه تمت اشاعة مقولة «التوجه الاشتراكي» في البلدان المتحررة حديثاً ، او طريق «التطور اللارأسمالي» لشعوب هذه البلدان تحت قيادة «الديمقراطيين الثوريين» .

ومن هنا تمت صياغة السياسات ومناهج العمل في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ، كما تمت اقامة المؤسسات والتكوينات السياسية والاقتصادية والعسكرية (مثل حلف وارشو) و(مجلس التعاضد الاقتصادي - الكوميكون) . وعلى اساس ذلك كله تم تحديد جوهر ووجهة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بين الدول الاشتراكية ، ثم مع الدول الرأسمالية والبلدان المستقلة حديثاً ، ومع حركات التحرر الوطني ايضاً . وقد ترافق هذا التوجه مع تعديل جوهر في قوانين المواجهة التاريخية مع الرأسمالية العالمية ، تجسد في شعار «التعايش السلمي» كبديل للحرب ، وكشكل للعلاقات والصراع الطبقي بين الاشتراكية والرأسمالية .

* * *

رغم التعديلات التي فرضتها الحياة والوضع الدولي ، على مضمون ووجهة السياسة والدبلوماسية الدولية للاتحاد السوفيتي ، والبلدان الاشتراكية ، فقد ظل الجوهر الطبقي في النظرة الى العالم ، والتأريخ ، والعلاقات الدولية... هو الاساس في التعامل . كما ظل مبدأ التضامن الاممي البروليتاري هو المقياس والمنطلق في هذا التعامل .

«فما دام وضع العمال في جميع اقطار العالم متماثلاً ، وما دامت مصالحهم

واحدة - على حد قول ماثور لانجلز - فإن عليهم ان يكافحوا مساوية ، وان يعارضوا الاتحاد الاخوي لبورجوازية جميع الامم باتحاد اخوي لعمال جميع الامم .

ومن هنا ، انبثقت «اممية العمال» في مواجهة «اممية البورجوازية» - وخاصة في عهد الامبريالية ، التي اتسمت بقيام الاحتكارات العملاقة ، وتتركز رأس المال ، وتعمق النزعة «الاممية» لرأس المال - رغم التنافس المحتدم بين الرأسماليين الذين لا يلبثون - على حد قول لينين - «ان يتحلوا فيما بينهم في «اخوة ماسونية» . فالطبقة العاملة - بحكم مصالحها الطبقية وايدولوجيتها الثورية ، هي اممية بطبيعتها وداعية الى الحرية والسلام بين الامم . ولذلك فهي عدو للاستغلال والاضطهاد الطبقي ، وللظلم القومي والاجتماعي ، كما هي بالتالي عدو للامبريالية - بكل ما تعنيه من استغلال للشغيلة ، وعدوان على حرية الشعوب ، ونزعة للحرب ، ومناوئة للتقدم والاشتراكية . فالاشتراكية - كنظام اقتصادي - اجتماعي هي نقيض للامبريالية كنظام اقتصادي - اجتماعي مغاير . ومن هنا فان السياسة الخارجية لكل منهما انما تقررها طبيعة النظام والطبقة الاجتماعية التي تمسك بزمام السلطة .

«ان المصالح الطبقية ، والمواقع الاقتصادية للطبقات التي تقود الدولة» - كما يقول لينين - «هي التي تكمن في جذور السياسة الداخلية والخارجية للبلد المعين» . وهكذا اصبح (التضامن الاممي) وخاصة ولاء الطبقة العاملة في كل بلد لمصالح الطبقة العاملة العالمية ، جزءاً عضوياً من ايدولوجية البروليتارية المكافحة ، ومن سياسة دولتها الاشتراكية . وعلى اساس ذلك صيغت السياسات القومية من خلال التمسك باولوية المبدأ الطبقي في المسألة القومية ، واعلاء مبدأ التضامن ، الاممي الذي التزم به الاتحاد السوفيتي ، ازاء الحركات العمالية والاشتراكية في البلد ان الرأسمالية ، وازاء حركات التحرر الوطني ، في البلدان المستعمرة والتابعة . وكانت اول مبادرة عملية في هذا المضمار ، ما اعلنه (لينين) في اكتوبر ١٩١٨ لدى قيام الانتفاضة البروليتارية في ألمانيا - حيث قال : «اننا نشرع في التحضير لحلف اخوي يؤمن الخبز والمساعدة العسكرية . اننا جميعاً مستعدون للموت من اجل مساعدة العمال الالمان» . ولدى بروز بوادر النهوض الثوري في آسيا ، اولى لينين اهمية

كبرى لحركات التحرر في بلدان الشرق وفي مصر والمغرب وغيرها ، واعطى تقييماً تاريخياً هاماً لنهضة الملايين من الشعوب المستعبدة ضد الامبريالية ، مؤكداً في الوقت نفسه على ارتباطها العضوي في كفاح الاشتراكية العالمية ضد الامبريالية^(٣) . ولهذا اعتُبر انتصار اول ثورة اشتراكية في التاريخ ، اكبر انتصار حققته الطبقة العاملة العالمية وحركة التحرر الوطني ضد الرأسمالية العالمية . كما كان تصدي الاتحاد السوفيتي لخطر الفاشية والحق الهزيمة بها ماثرة تاريخية عظيمة ازاء الطبقة العاملة العالمية وشعوب العالم بأسره - حيث اسهم هذا الانتصار في تحرير شعوب اوروپا ومساعدة العديد من بلدان آسيا على الانعتاق من نير الغزاة ، وتمكين شعب كالشعب الصيني من تحقيق النصر على العسكرية اليابانية ، وتحقيق الثورة الاشتراكية .

لقد كانت هذه هي المبادئ والتوجهات وراء مواقف الدعم التي اتخذها الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ازاء شعوب كوريا ، والهند الصينية ، والشعوب العربية والافريقية ، وشعوب امريكا اللاتينية وغيرها . وهي وقائع معروفة للجميع ولا ضرورة للتوقف عندها .

ومع قيام النظام الاشتراكي العالمي ، برز مفهوم الاممية الاشتراكية ، الذي قيل عنه انه تطبيق نموذجي للاممية البروليتارية العالمية ، وحصيلة موضوعية للتطور التاريخي الذي تنبأ به لينين ، عندما لاحظ «ان الاتجاه الموضوعي للاشتراكية هو تحقيق وحدة اقتصادية - اجتماعية على النطاق العالمي» . اما من وجهة نظر السياسة الدولية ، فقد رأى الاتحاد السوفيتي في هذه الوحدة ، ضرورة لا بد منها لمجابهة التجمعات الاقتصادية الرأسمالية ، والاحلاف العسكرية للامبريالية العالمية . وقد قيل عن مفهوم الاممية الاشتراكية ، انه محكوم بمبادئ التعاون والمساعدة المتبادلة ، وبمبادئ المساواة ، واحترام السيادة الوطنية والخصائص القومية ، وعدم التدخل^(٤) ... وانه بالتالي نموذج متطور وفريد في علاقات التضامن بين الامم ، ونقيضه التكتلات الامبريالية التي لا يجمعها جامع بمصالح الوطن او الامة . وقد اكدت البرامج والوثائق المقررة والمعلنة في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ،

وبيانات الاجتماعات العالمية للحركة الشيوعية - على هذه المبادئ ، وأشدت
بالاهمية العالمية الكبرى للمنظومة الاشتراكية العالمية ، ويقوتها الاقتصادية
والسياسية والعسكرية ، لمجابهة الامبريالية وحروبها واعمالها العدوانية .

فقد تناول المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية المعقود في موسكو عام
١٩٦٨ - وبحضور ابرز القادة في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية وقادة الاحزاب
الشيوعية في العالم . وعلى مدى عشرة ايام ، كل هذه المسائل بالتفصيل واصدر
بشأنها بياناً مفصلاً^(٥) .

واستناداً الى هذا البيان الذي جسد بشكل شمولي سياسة الاتحاد السوفيتي
بشكل خاص ، والبلدان الاشتراكية وغالبية الاحزاب الشيوعية في العالم بوجه عام ،
وبمتابعة البرامج والوثائق والمواقف منذ عهد خروشوف وحتى اواخر عقد
الثمانينات ، يمكن تركيز هذه التوجهات على الصورة التالية ، وهي في غالبيتها
مقتبسة عن وثائق مقررة :

- التأكيد على اهمية وحدة الفصائل الثورية الثلاث في الحركة العالمية ،
ووحدة الحركة الشيوعية العالمية ، ووحدة العمل المعادي للامبريالية .

- الدفاع عن نقاوة افكار الماركسية - اللينينية ضد التشويهات الانتهازية اليمينية
«اليسارية» ، وضد الجمود العقائدي ، وضد النزعة المغامرة الانعزالية «اليسارية» .

- ادانة الحركات الجديدة المسماة بـ«اليسار الاوروبي» والمرتبطة بمواقف
المجموعة القائدة في الصين ، وبالاتجاهات الرومانتيكية لمدرسة (غيغارا - دوبريه) ،
والاراء التروتسكية «اليسارية» .

- ادانة مساعي التحريف والتشويه للقضايا المبدئية في النظرية الماركسية ،
ومنهما محاولة ابتكار خطة جديدة لستراتيجية وتكتيك الحركة الثورية العالمية ،
وبخاصة ما يتعلق بأفكار الدور القيادي للطبقة العاملة والحزب الماركسي اللينيني ،
 واعتبار حركة التحرر الوطني (لا المعسكر الاشتراكي) هي طليعة الثورة العالمية .

- التصدي لمساعي الانتقاص من اهمية تضامن المعسكر الاشتراكي مع
حركات التحرر الوطني ، ومن اهمية النضال من اجل السلم العالمي ، او التنديد

بسياسة التعايش السلمي .

- تفنيد المقولات الصينية حول تقسيم العالم الى ريف ومدينة ، واعتبار حركة التحرر الوطني او «فلاحى الريف» طليعة الثورة العالمية ، والدعوة لجعل «راية ماوتسي تونغ» ترفرف على العالم ، بدعوى ان افكار ماوتسي تونغ هي «الماركسية - اللينينية لعصرنا» ، - كما اعلن المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الصيني .

- مجابهة نزعات الاستخفاف بعواقب حرب نووية ضمن النهج المغامر للقادة الصينيين ، وبالارتباط مع مقولة سابقة لماوتسي تونغ حول التعايش السلمي باعتباره «هدنة بين حريين» واستخفافه بهلاك «نصف البشرية» نتيجة حرب ذرية .

- الرد على دعوات «الاستقلالية» للاحزاب والدول ؛ وضرورة اعتمادها على قواها الذاتية في قضايا الثورة والبناء الاشتراكي ، بمواجهة او معارضة مبدأ التضامن الاعمى البروليتاري .

- تثبيت حقيقة ومضمون التناقض الرئيسي لعصرنا - والذي يتجسد بالتناقض بين النظام الاشتراكي العالمي والامبريالية العالمية ، وان الثورات والحركات التحررية ، انما هي احتياطي وحليف اساسي للثورة الاشتراكية العالمية - لانها في الجوهر تعبير عن هذا التناقض الرئيسي في ميدان معين ، بصرف النظر عن طبيعة وخصوصية هذا التناقض .

- التأكيد على تفاقم الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية ، وان ميدان هذا الصراع هو العالم بأسره ، لان اكبر تناقضات عصرنا هي التناقض بين البروليتاريا والبورجوازية ، وان حركات التحرر الوطني - رغم دورها التاريخي ضد الامبريالية والرأسمالية - لا يمكن ان تكون طليعة الثورة .

- الطبقة العاملة هي القوة القائلة والقادرة وحدها على قيادة اى تحالف وتحقيق النصر له في اية ثورة - سواء كانت ديمقراطية او اشتراكية - «فما من طبقة اخرى تضاهيها في التنظيم ، والقوة ، والتجربة ، والمستوى الايديولوجي والروحي والثقافي ، مع تعاطف مكانتها السياسية والمعنوية في المجتمع» - على حد ما ورد في خطاب (بريجنيف) .

- الفلاحون - بحكم موقعهم في عملية الانتاج ، ليسوا طبقة منسجمة في تركيبها وايدولوجيتها ، كما انهم ، اجمالاً ليسوا ميالين الى الاشتراكية ، كما هو الحال بالنسبة للطبقة العاملة .

- الفلاحون قوة حليفة للبروليتاريا . ولذا فإن اقامة حلف وطيد بين العمال والفلاحين وبقيادة الطبقة العاملة ، هو مهمة تطرح نفسها ايضاً في كل منطقة التحرر الوطني . فالثورات قامت وانتصرت بقيادة الاحزاب الماركسية - اللينينية للطبقة العاملة ، والتراكيب الفلاحية لاحزاب معينة - كما في الصين - قد عرضها الى انحرافات خطيرة غريبة عن ايدولوجية الطبقة العاملة .

- بدون الدور السياسي الطليعي الذي ينهض به النظام الاشتراكي العالمي ضد الامبريالية ، يصعب تصور هذا النهوض العارم لحركة التحرر الوطني ، التي تحظى بدعم جبار من جانب الاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية العالمية . فالنظام الاشتراكي العالمي هو القوة الحاسمة في النضال ضد الامبريالية . «ان الحزب والشعب السوفيتي بأمره يعتبر من واجبه ان يساند الكفاح المقدس للشعوب المستعبدة والمحروب العادلة ضد الامبريالية ومن اجل التحرر» - برنامج الحزب .

- رغم السمات العالمية لثورة اكتوبر ، فإن الاحزاب الشيوعية والعمالية تعمل في ظروف مختلفة جداً . وكل حزب - انطلاقاً من مبادئ الماركسية - اللينينة ، واحده بالحسبان الظروف الوطنية الملموسة - هو الذي يحدد اتجاه واساليب نضاله ، وطريقه السلمي او غير السلمي... او الجمع الصحيح بين الاشكال السلمية وغير السلمية للثورة . - ضرورة الالتزام بالنهج الطبقي ، والمصلاحة في المبادئ ، والمرونة في التكتيك... والتنوع في اساليب النضال ضد الامبريالية .

- التأكيد على اهم مبدأ من مبادئ الثورة - وهو : اعداد الطليعة تنظيمياً وسياسياً وفكرياً . اي ضرورة وجود الحزب الثوري المسلح بالنظرية العلمية ، وبخطة استراتيجية وتكتيكية صحيحة . فالحزب هو الذي ينير للشعب الطريق المؤدي الى المستقبل الشيوعي .

- مجابهة التحريفية التي تعني التخلي عن المواقع البروليتارية الطبقة ، واحلال

مفاهيم بورجوازية وبورجوازية صغيرة من الطراز القديم والجديد محل الماركسية - اللينينية - بريجنيف - «ذلك ان اي تهاون من قبل الشيوعيين في العمل الايديولوجي - كما يقول لينين ... يؤدي الى تعزيز نفوذ الايديولوجية البورجوازية» .
- «ان التنازلات للفرقة القومية... كثيراً ما تكون سمة مشتركة بين الانتهازية اليسارية والانتهازية اليمينية» - بريجنيف .

- «ان القربى السياسية والايديولوجية ، والرابطة او التماثل بين الانتهازية والاشتراكية القومية - كما يقول لينين - هي امر لا شك فيه ابداً .
- ولهذا فإن الدعوة الى «استقلالية» الاحزاب ، مناقضة لمبادئ الاممية البروليتارية التي تجمع في وحدة عضوية بين الاستقلالية ، من جهة ، وبين المسؤولية ازاء مصائر النضال العالمي المشترك ضد الامبريالية من جهة اخرى .
- ضرورة الجمع بين الاستقلالية والتضامن والحق المعترف به لكل حزب في رسم سياسته ، طبقاً لظروف وخصائص بلده ، وبين المسؤولية ازاء المصالح المشتركة للحركة الثورية العالمية .

- التأكيد على مبادئ الاستقلال ، والسيادة ، والمساواة في الحقوق بالنسبة للبلدان الاشتراكية ، وبالنسبة لمختلف الفصائل الوطنية للحركة العمالية والشيوعية العالمية .

- «ان الاحزاب الشيوعية او احزاب الطبقة العاملة وجميع الشغيلة ، هي في الوقت نفسه حاملة راية المصالح الوطنية... وان اكبر اسهام في قضية الاشتراكية والاممية البروليتارية في البلدان الرأسمالية ، سيكون استيلاء الطبقة العاملة او حلفائها على السلطة» - الوثيقة الصادرة عن الاجتماع .

- «ان الشعب الفيتنامي الذي يقاتل بتصميم ضد الامبريالية ، ويقف الى جانبه الاتحاد السوفيتي وجميع البلدان الاشتراكية ، هو شعب لا يقهر» - الوثيقة .

- «ان الوضع الراهن يتطلب تعزيز التضامن الكفاحي بين شعوب البلدان الاشتراكية ، وجميع فصائل الحركة العمالية العالمية ، وحركات التحرر الوطني في النضال ضد الامبريالية» - الوثيقة .

- «ضرورة تعزيز التحالف الثوري بين حركة التحرر الوطني ، والدول الوطنية الفتية ، وبين بلدان الاسرة الاشتراكية» - بريجنيف .

- ضرورة الدعوة لعقد مؤتمر عالمي لتوحيد جهود هذه الاحزاب والمنظمات مع جهود الاحزاب الشيوعية في النضال ضد الامبريالية - الوثيقة .

- تحقيق وحدة عمل الشيوعيين وكل القوى المعادية للامبريالية ، من اجل الاستخدام الاقصى لكل الامكانيات الجديدة المتوفرة ، من اجل شن هجوم واسع على الامبريالية وضد قوى الرجعية والحرب .

- مجابهة دعوات القادة الصينيين الذين يعتبرون الحرب «ظاهرة ايجابية» ، والذين فرضوا على الشعب الصيني شعار «تحمل الجوع واستعد للحرب» ، بعد ان تحولوا من انتقاد سياسة التعايش السلمي الى سياسة التحريض على الحرب ، لدى وقوع بعض الازمات الدولية الكبرى... ثم راحوا ينظمون النزاعات المسلحة على حدود الاتحاد السوفيتي ، ويوجهون النداءات لحروب كبرى ضد «التحريفية السوفيتية» .

- تنامي بأس النظام الاشتراكي العالمي - بامتلاكه اسلحة عصرية فائقة القدرة ، وامكانيات اقتصادية وعلمية وسياسية ضخمة... جعلته يتحول الى القوة الرئيسية في سير تطور المجتمع الانساني ، ويرجحان ميزان القوى الى جانبه بالنسبة للمعسكر الرأسمالي .

- ضرورة الدفاع عن السلم - حيث «يمكن نقل القنابل النووية القادرة على محق مناطق شاسعة من العالم في بضع دقائق... وهلاك الملايين من الناس ، وتحويل كنوز الحضارة والثقافة العالمية الى اطلال ورماد» - الوثيقة .

- «ان النضال من اجل السلام ، يعني النضال ضد سياسة العدوان والحروب التي تمارسها الامبريالية ، وضد مختلف اشكال التدخل ، وانتهاك استقلال وسيادة الشعوب ، وضد سياسة «توازن الرعب» .

- «ان انتصار ثورات التحرر الوطني ليست مرتبطة بحرب عالمية . كما ان الاشتراكية ليست بحاجة الى الحرب لكي تنتصر... فالمستقبل لا فكارها ومبادئها ، وكل سير التاريخ يشير الى انتصارها المحتوم وهلاك الرأسمالية...»

— «ان الامبريالية ، بالرغم من انها عدو خطير وخطر ، فإنها لم تصبح اقوى مما كانت عليه .

— «ان الحركة الثورية العالمية تواصل سيرها قدماً الى الامام... كما ان الهجمات المضادة التي لجأت اليها الامبريالية ، لم تنجح في تغيير نسبة القوى لصالحها» .
الوثيقة .

— «تتوفر الان امكانيات فعلية لحل المسائل الاساسية لعصرنا في مصلحة السلم ، والديمقراطية ، والاشتراكية ، وتسديد ضربات جديدة للامبريالية» . الوثيقة .
— «ان الامبريالية مضطرة لان تأخذ بعين الاعتبار نسبة القوى على الصعيد الدولي... ان مراهنتها على شن حرب عالمية جديدة تزداد صعوبة وخطراً عليها... ولهذا تلعب ورقة الحروب المحلية... «ان هناك تناقضاً بين سياسة القوة التي تمارسها ، وبين امكانياتها الفعلية» . الوثيقة .

— «مع تغير نسبة القوى على المسرح العالمي ، يمكن لنضال الشعوب ان يحقق اهدافه بنجاح مضمون وفي مهلة تاريخية اقصر» . الوثيقة .

— «ان التعايش السلمي لا يعني مسالمة الامبرياليين والرجعيين... انه شكل من اشكال الصراع الطبقي الذي يمكن ان يأخذ كل مداه التاريخي ، وان يصبح «طاراً» للمنافسة السلمية بين الاشتراكية والرأسمالية على الصعيد العالمي ، وشكلاً من اشكال الصراع بين المعسكرين . «والتعايش السلمي لا يعني بقاء الوضع الراهن في العالم على ما هو عليه... انه - بالمفهوم اللينيني - يعني مواصلة عملية الصراع من اجل انتصار الاشتراكية على النطاق العالمي... انه يهيء ظروفاً افضل لممارسة اقصى واوسع اشكال النضال واكثرها تنوعاً ، من اجل تحقيق اهداف الطبقة العاملة وكل الشغيلة... دون اللجوء الى حرب عالمية بين الاشتراكية والرأسمالية .

— ان التعايش السلمي لا يعني تحريم الحروب الوطنية والطبقية... او استبعاد اساليب الكفاح المسلح... انه ليس تكتيكاً بل سياسة مبدئية ، اساسها النظري هو التعاليم اللينينية حول مكان الامبريالية في التاريخ وامكانية انتصار الاشتراكية في بلد واحد... حيث ينشأ وضع لا يعود فيه من سبيل لحل التناقض بين الاشتراكية

والرأسمالية غير الحرب ، او الاخذ بمبدأ التعايش السلمي كشكل للعلاقات الدولية
يبين الانظمة الاجتماعية المختلفة...

— «ان سياسة التعايش السلمي لا تناقض حق الشعوب المضطهدة في النضال
من اجل حريتها بجميع الوسائل التي تعتبرها ضرورية - مسلحة ام غير مسلحة...»
انها تقف حاجزاً بوجه محاولات الامبريالية للتغلب على تناقضاتها باللجوء الى تشديد
حدة التوتر والابقاء على يؤر الحرب... انها لا تؤدي الى تجميد الواقع الاجتماعي
والسياسي ، ولا اضعاف النضال الايديولوجي ، بل انها تنشط تطور النضال الطبقي
ضد الامبريالية على النطاق الوطني والعالمي» - الوثيقة .

— «ان البلدان الاشتراكية اذ تسلك سياسة التعايش السلمي ، فأنها تنطلق من
الموضوعة الماركسية القائلة بعدم تصدير الثورات... وبمراعاة هذه السياسة تفتح
اوسع الامكانيات لتطوير العلاقات ، وتسوية المشاكل الدولية ، وتحقيق الانفراج ،
وتطوير الروابط الاقتصادية والتجارية ، والعلمية - التكنيكية ، والشفافية ذات النفع
المتبادل» - بريجنيف .

— «في النضال الضاري الذي نخوضه ضد العالم الامبريالي ، بجهودنا
الجماعية ، يصنع السلاح الجبار للدفاع عن الدول الاشتراكية . وهو في الوقت نفسه
سلاح الحرية لاولئك الذين يخوضون النضال ضد الامبريالية» .

— «ان ثورتنا هي حصن السلم بالنسبة لجميع الذين يناضلون ضد خطر حرب
عالمية جديدة» اتنا بالدفاع عن الاشتراكية ، ندافع عن مستقبل البشرية» - بريجنيف .
— ان الامبريالية عاجزة عن استعادة المبادرة التاريخية التي فقدتها اوقلب وجهة
التطور للعالم الحديث .

— «ان ما يقرر الاتجاه العام لتطور الانسانية هو : النظام الاشتراكي العالمي ،
والطبقة العاملة العالمية ، وكافة الشعوب الثورية» - الوثيقة .

تلك هي بايجاز رؤية الاتحاد السوفيتي ، والبلدان الاشتراكية ، والحركات
الشعبوية العالمية الى العالم ومسيرة التأريخ .
وتلك هي الصورة عن التحولات الجذرية في مضامين واتجاهات وسمات

العصر ، وبالتالي : تحول ميزان القوى لصالح الاشتراكية على الصعيد الدولي ، وقدراتها على التحكم في سير الاتجاه العام للتطور التاريخي .

لقد كانت هذه التحليلات والاستنتاجات المستخلصة من صلب النظرية واحكامها القطعية ، هي في الاساس الدافع والمحرك للوجهة ، والسياسة ، والموقف من جانب الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى (وليس الواقع) . وعلى اساسها وفي ضوئها ، تم اعتماد آليات وانظمة ووسائل لوضع هذه المباديء قيد التطبيق ، ومن بينها - كما اسلفنا منظمة (حلف وارشو) ، و (مجلس التعاضد الاقتصادي والتعاون المشترك) لاحكام وتنظيم الاوضاع في المنظومة الاشتراكية العالمية ؛ الى جانب معاهدات الصداقة والتعاون مع البلدان المستقلة حديثاً ، والقروض والمساعدات ، ومواقف الدعم العسكري والسياسي المقدمة لها... ثم سياسة التعايش السلمي التي تجسدت اخيراً في اتفاقية (هلسنكي) للامن والتعاون مع الدول الرأسمالية ؛ واتفاقيتي (سالت) للحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية - وذلك بانتظار اختتام وانفجار الازمة العامة للرأسمالية ، وسقوطها في نهاية الامر بعد تكامل جيروت الاشتراكية على نطاق العالم! «فالنظام الرأسمالي» - على حد قول بريجنيف - هو اقوى وآخر نظام طبقي شهدته البشرية!

فما الذي تحقق من هذا كله؟ وكيف؟

لم يتحقق الحلم والنبوءة ، ولا التلاحم والوحدة ، في كيان الاسرة الاشتراكية او الحركة الشيوعية العالمية . فقد كان مؤتمر موسكو للحزب الشيوعية والعمالية آخر المؤتمرات ؛ واستمرت القطيعة والخصومة مع الصين ، وقبلها مع يوغوسلافيا والباانيا ، ثم رومانيا ، وبولندة ، ثم احزاب عديدة ، وخاصة الاحزاب الشيوعية في ايطاليا ، وفرنسا ، واسبانيا ، والهند ، وبرتغال ، واليابان... رغم تواصل الدعوة الى استعادة الوحدة والتضامن ، باسم الاممية والمبادئ واحكام التاريخ . كذلك لم تتحقق الكيانات والاطارات المعتمدة للوحدة والتلاحم بين اعضاء الاسرة الاشتراكية العالمية باهدافها المعلنة ، جراء التناقضات في داخلها ، وضعف الاداء في وظائفها ، وعواقب التجاوز على مبادئها - وخاصة فيما يتعلق بمواقف الاتحاد

السوفياتي وحلف وارشو من تطورات الاوضاع في هنغاريا ، وجيكوسلوفاكيا ، ويولونيا ، وبطيعة تكوين وفعالية مجلس التعاضد الاقتصادي للدول الاشتراكية في اوروبا وبمشاركة كوبا وفيتنام .

ونظراً لأهمية هاتين التشكيلتين في بنية النظام الاشتراكي العالمي ، فسنوقف عندهما ملياً ، ولنتقيم دورهما في المجالات العسكرية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ... وبالتالي عدم قدرتهما على الصمود بوجه الاعصار الذي عصف بالاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي العالمي .



يمكن القول مبدئياً ، ان اقامة حلف وارشو ، (معاهدة وارشو للصداقة والتعاون المتبادل) كانت رداً على اقامة (حلف شمال الاطلسي) بين الدول الامبريالية ، وخاصة بعد ضم المانيا الغربية الى الحلف . كما أن اقامة (مجلس التعاضد الاقتصادي) كان بمثابة رد على اقامة (اللجنة الاوروبية للتعاون الاقتصادي) التي تحولت فعياً بعد الى ما سُمي بـ«المجموعة الاوروبية» . وكل هذا كان صحيحاً ومبرراً في ظروف الحرب الباردة وسياسة المجابهة بين المعسكرين . ولكن هاتين المؤسستين لم تضما جميع الدول الاشتراكية .

— فقد استبعدت يوغوسلافيا مثلاً من حلف وارشو ، وكذلك دول اشتراكية اخرى خارج اوروبا ؛ وانسحبت منه فيما بعد كل من البانيا ورومانيا ، كما انسحبتا من مجلس التعاضد الاقتصادي . في حين انضمت اليه كل من كوبا وفيتنام في اوائل السبعينات ، وارتبطت به وفق اتفاقات خاصة كل من العراق وفلندة والمكسيك . ومع ذلك فان فعالية هاتين المؤسستين كانت مرتبطة اساساً بالاتحاد السوفيتي - حيث لكل منهما مقره في موسكو ، وفي كل بلد من بلدان الاسرة الاشتراكية قوات سوفيتية ضخمة مرابطة بصورة دائمة ، وعلى رأس الحلف ، منذ أوائل السبعينات القائد السوفيتي رئيس الاركمان السابق - (المارشال كولييكوف) . كما كانت المناورات المشتركة ، والتدريس والدراسة في المعاهد العسكرية السوفيتية ، والخطط ووظائف اللجان المختلفة ، تتم بمبادرة وفعل موسكو . ولم يكن

هذا الحلف عسكرياً صرفاً ، بل كان ايضاً وسيلة لتوحيد المواقف في السياسة الخارجية للأسرة الاشتراكية ، وذلك من خلال المجلس الذي كون في اطار الحلف وهو (مجلس وزراء الخارجية) ، و(اللجنة الاستشارية) ، فضلاً عن (المجلس العسكري) و(لجنة الدفاع) ، كما كان أداة لتأمين الوحدة الايديولوجية والسياسية . ورغم ان هذا الحلف قد بر وجوده بمواجهة حلف شمالي الاطلسي ومراقبة القوات الامريكية في اورروبا الغربية ، ولاسيما في ظروف تجدد الحرب الباردة وتساعد خطر المواجهة ، الا انه استنفذ طاقات وقدرات ضخمة على حساب الشعب السوفيتي ، وذلك لتحقيق التكافؤ مع الغرب بل ومحاولة التفوق عليه^(٦) . ورغم ما كان معلناً عن طبيعة هذا الحلف من انه حلف (للدفاع المشترك) عن سائر دول الاسرة ، والتزامه بمبدأ الاستقلال والسيادة الوطنية لكل بلد في الاسرة المتأخية ، والنص خصوصاً على عدم التدخل ، فقد دشّن هذا الحلف مسيرته ، بالتدخل العسكري في هنغاريا عام ١٩٥٦ ، ثم في جيکوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، ثم في بولندا عام ١٩٨١ ، كما سبق أن بيّنّا . وقد استحدثت ذلك انشقاقات وازمات داخل المعسكر الاشتراكي ، وخلافات مع العديد من الاحزاب الشيوعية في اورروبا خاصة . وازاء هذا الوضع ، بادر الاتحاد السوفيتي الى تبرير تدخله في جيکوسلوفاكيا من خلال اعلان «مبدأ بريجنيف» ، الذي سبقت الاشارة اليه^(٧) والذي اسهم في الواقع في تشديد الصراعات والخلافات بين الدول الاعضاء في هذا الحلف ؛ ثم آل - كما شهدنا - الى المطالبة برحيل القوات السوفيتية عن هذه البلدان .

وقد اقترنت هذه التدخلات العسكرية - كما هو معروف - باحداث تغييرات جذرية في البنية السياسية والحزبية ، واججت المشاعر المعادية للاتحاد السوفيتي في هذه البلدان (وكنّا شهداء عليها قبل الانهيار) .

- ففي هنغاريا مثلاً - كانت هناك مطالبة شعبية باقصاء (راكوزي) الستاليني النزعة ، ومحكمة رئيس البوليس السري ، ورد الاعتبار لضحايا القمع ، واعادة الجبهة الوطنية الشعبية التي كانت قائمة قبل الحرب . كما تطورت هذه المطالب الى الدعوة الى حرية الصحافة ، واجراء انتخابات حرة ، والسماح باقامة احزاب معارضة ، وانتهت

الى مطالبة القوات السوفيتية بالانسحاب . ونتيجة ذلك ، تولى (أمري ناج) زمام السلطة ، وعلن استجابته لرحيل القوات السوفيتية ، والخروج من حلف وارشو ، كما أعلن حياد هنغاريا - على غرار ما تم في النمسا وفنلندا بعد خروج القوات السوفيتية . ولكن ما حصل هو دخول القوات السوفيتية الى البلاد في ٤ تشرين الثاني ، وإعلان تشكيل حكومة ثورية بزعامة (كادار) الذي ادان الحركة ، وكان من قبل قد ناهض الستالينية فاودع السجن لمدة عشر سنوات ، واعتمد منهج خروشوف المعتدل ؛ ولكنه حاول دون جدوى ، اختيار نموذج خاص من الاشتراكية يتلائم مع ظروف هنغاريا . ولكن القوات السوفيتية حالت دون ذلك . واخيراً ، فقد تم القضاء على المقاومة ، واعتقال قادة العمال - الذين قاموا بحل اللجان الحزبية في المعامل ، واضطر (أمري ناج) الى اللجوء الى السفارة اليوغوسلافية..

وكانت عواقب ذلك كله ، نقمة شاملة بين السكان وفي داخل الحزب نفسه ضد الاتحاد السوفيتي ، وتقادم نزعات الاستقلالية والتجديد ، والاندفاع في التعامل الاقتصادي والتجاري مع الغرب ؛ واستمرار المطالبة بالخروج من حلف وارشو . حيث كان هذا الحلف مكلفاً جداً ، وخصوصاً بعد ان فرض الاتحاد السوفيتي على حلفائه زيادة ميزانيات الدفاع بنسبة اضافية تعادل نحو ٥٪ من مجموع الناتج الاجمالي وذلك في عام ١٩٧٩^(٨) ، وفي ظرف بدأت فيه هذه البلدان تعاني من صعوبات اقتصادية مشتدة ، رافقها تصاعد كبير في حجم الديون للدول الرأسمالية .

- اما ما حدث في جيوكوسلوفاكيا ، فقد كان غزواً مسلحاً مفاجئاً ، اتخذ اثر اجتماع سرّي لبلدان الحلف ، وبمعارضة يوغوسلافيا ، والبايما ورومانيا ، والصين ، وحكومات واحزاب عديدة خارج الاسرة . وقد سبق ذلك ابعاد (نوفوتني) واحلال (دوبجيك) - صديق بريجينيف محله . ولكن برنامج العمل الذي اصدره الحزب في نيسان (اي بعد الغزو بثلاثة اشهر) قد تضمن الدعوة الى اختيار طريق خاص الى الاشتراكية ، واطلاق حق المنافسة الاقتصادية في حدود (نهج يوغوسلافيا ، وافكار بخارين ، وبرنامج كوسيجين - فيما يتعلق باللامركزية في الاقتصاد ، وتطبيق نظام الحوافز والموازن الحسابية)... الخ . كما تضمن (برنامج العمل) الدعوة الى احترام

الشرعية الاشتراكية ، وتأمين الضمانات ضد خرق الشرعية ، وضد مركزية السلطة ،
والحق في تكوين المنظمات والاحزاب ، واعادة الائتلاف الحزبي لعام ١٩٤٨ ،
واطلاق حرية الرأي والصحافة بعد الغاء الرقابة عليها وعلى النشاط الثقافي ، مع
تطوير العلم لخدمة الاقتصاد ، واحترام حقوق الانسان ، واقامة النوادي والجمعيات...
الخ . وفي ١٠ آب اصدر الحزب ما يدل على توجه جديد نحو الديمقراطية
الداخلية . وبعكس ما فعل (امري ناج) لم يطالب دوبيجيك بالخروج من حلف
وارشو .

ومع ذلك ، فقد اقتحمت القوات السوفيتية جيكوسلوفاكيا في ليلة ٢١ آب
١٩٦٨ ، باسم الالتزام الاممي ازاء البلدان الاشتراكية الشقيقة ، واحل (هوساك) محل
دوبيجيك الذي اعتقل وابعد الى الاتحاد السوفيتي ، وتم اخماد الحركة ، واستجواب
ومحاسبة الكثيرين من قادة ونشطاء الحزب ، وبخاصة جمهرة المثقفين والمصلحين
الاقتصاديين . والغريب في الامر ، ان اشد المقاومين للتدخل ، كان العمال - مثلما
حدث في هنغاريا .

وكانت النتيجة ، استجواب الآلاف من اعضاء الحزب ومعاقبة الآلاف منهم ،
حتى بلغ عدد المطرودين من الحزب نحو (١,٥) مليون عضو . وكانت النتيجة ، شأن
مثيلتها في هنغاريا... نقمة شاملة امتدت عبر العقود اللاحقة ، وتكرست اخيراً في
مطالبة اول بلد اشتراكي بخروج القوات السوفيتية من جيكوسلوفاكيا باسرع وقت
ممكن . هذا ، وقد اقترن وجود وفعل حلف وارشو باحداث ومواجهات في مناطق
عديدة من العالم مثل : العدوان على مصر ، والحروب العربية - الاسرائيلية ، وازمة
برلين ، وازمة الكاريبي ، والانقلاب العسكري في بولونيا ، والحرب الفيتنامية ، وحشد
الصواريخ الجواله في اوربا ، واستمرار النزاع السوفيتي - الصيني . كما اقترن بتحول
بعض البلدان الاشتراكية الى العمل في اطار حركة عدم الانحياز - مثل يوغوسلافيا ،
وكوبا ، وغير ذلك من المشاكل التي اثقلت كاهل الاتحاد السوفيتي... واخيراً التدخل
العسكري في افغانستان من جانب الاتحاد السوفيتي وحده - دون مشاركة اي من
بلدان حلف وارشو (٩) .

اما (مجلس التضامن الاقتصادي) ، فقد اعتبر تجسيدا لمبدأ الاممية البروليتارية . حيث نص برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي على «ان تعزيز وحدة النظام الاشتراكي العالمي على اساس الاممية البروليتارية ، هو شرط ضروري لنجاحات لاحقة نحرزها جميع الدول الاشتراكية فيه» . وقد برز قيام هذا المجلس بمقولة لينين حول «عالم لا يتسع لاي امتياز او ظلم انسان لانسان» ، وكذلك بمزايا النظام الاشتراكي العالمي الذي يتيح اقصى قدرة لتطوير اقتصاد كل بلد ، استناداً الى سيادة وتمائل علاقات الانتاج فيه ، والى مبدأ التقسيم العالمي الاشتراكي للعمل . وقد قيل في هذا ، ان تقسيم العمل العالمي للرأسمال ، يجري عبرالمزاحمة الضارية ، بينما يتم في العالم الاشتراكي وفق قانون التطور المنهجي المتناسق . فكل بلد يستطيع ان يستخدم ، لا موارده فحسب ، بل موارد سائر البلدان الاشتراكية الاخرى ، وذلك على نحو عقلاني ، وللتعجيل بتطوير الاقتصاد والنهوض برفاهية الشعب في جميع البلدان الاشتراكية . فالتقسيم الاشتراكي للعمل يجمع بانسجام وتناسق مهام تطوير الاقتصاد في كل بلد ، والمهام الاممية لتطوير النظام الاشتراكي العالمي بأكليته .

ومن هنا ، فهو يستلزم التخصص والتعاون في الانتاج ، وبالتالي تخفيض النفقات ، وتحسين نوعية المنتجات ، وتحقيق التكامل ، ثم التماثل بين مستويات التطور الاقتصادي في سائر البلدان الاشتراكية . ويتطلب هذا التعاون تنسيق خطط الاقتصاد الوطني ، والسياسة الاقتصادية ، وتنظيم التجارة الخارجية ، وتبادل المساعدة العلمية والفنية والتجارب الاقتصادية والتكنيكية ، واعداد الملاكات المتخصصة ، ومنح القروض .

كان هذا من بين اهم ما تضمنه البرنامج البعيد المدى للدورة (الثالثة والعشرين) للمجلس ، بهدف تطوير التكامل الاشتراكي باضطراد ، تحقيقاً لرؤية لينين ب«تعاونية عالمية للشغيلة»! وقد تحقق شيء من ذلك في الواقع ، حيث انجز بناء منظومة الطاقة الكهربائية (السلام) ، وخط (الصداقة) لنقل النفط من منطقة الغولغا الى البلدان الاشتراكية في اورويما . وقد تضمن برنامج المجلس - الى جانب التأكيد على مبادئ

المساواة واحترام السيادة والاستقلال وعدم التدخل - الدعوة الى تبادل التجربة ،
واسداء العون المتبادل بالمواد الاولية ، والمنتجات الغذائية ، والآلات والاعتدة...
وبالتالي تكوين وتثبيت مباديء وعلاقات اقتصادية عالمية من طراز جديد ، هي
مباديء التعاضد الاشتراكي والتعاون الاخوي .

- ويصدد التجارة فقد قيل ان لا مجال فيها للفوضى والمزاحمة ، والتقلبات
العفوية في الاسعار ، والمبادلات غير المتكافئة ، واستثمار او نهب بلد لآخر - كما هو
الحال في الرأسمالية . ولهذا فالسوق الاشتراكية لا تعرف مصاعب تصريف البضاعة ،
لان قدرتها الاستيعابية هي في تعاضد مستمر - نظراً لتساعد نمو الانتاج والارتفاع
المستمر لمستوى حياة الشغيلة .

- اما القروض (وكان عبؤها يقع على عاتق الاتحاد السوفيتي وحده) فكانت
تمنح بدون فائدة او بفائدة شحيحة ، كما كان يتم تسديدها ببضائع من منتجات هذا
البلد او ذاك . واثباتاً يتعذر تسديدها (كما تم مثلاً بالنسبة لكوبا) . وهكذا كانت
المقايضة لا التبادل النقدي ، هي الآلية الرئيسية - رغم انشاء (بنك التعاون
الاقتصادي) عام ١٩٦٣ لتمويل بعض المشاريع المشتركة بين بلدين ، وكذلك (بنك
التوظيفات) - الى جانب عمارة شامخة على النهر في موسكو لادارة شؤون المال
والاقتصاد لدول هذا المجلس .

- وبشأن التعاون العلمي ، واصلت الادبيات السوفيتية حديثها عن «كتمان
الاسرار التكنيكية ومنجزات العلم من جانب الاوساط والشركات الرأسمالية» ، بينما
يتحقق افضل واوسع اشكال التعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدان الاشتراكية من
خلال تبادل آلاف الوثائق^(١٠) .

- واخيراً ، فإن الدورة (الخامسة والعشرين) للمجلس قد اقرت عام ١٩٧١
برنامجاً شاملاً لتطوير التعاون ، وصولاً الى تحقيق التكامل الاقتصادي الاشتراكي -
وذلك خلال عشرين عاماً . كما اكدت على ان هذه العملية التي ستقوم الاحزاب
والحكومات في هذه البلدان بضبطها بصورة منهجية ، ستؤدي الى التقريب بين
اقتصادياتها ، وتكوين بنية عصرية عالية الفعالية للاقتصاد الوطني في كل منها ،

مستندة الى «احدث منجزات العلم والتكنيك ، واصوب انواع الانتاج وفرة ، والى
الطلبيعة في التكنولوجيا» - كما جاء في قرار المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي
السوفيتي حول التكامل الاقتصادي .

- كما قيل بأن الدورة (السادسة والعشرين) للمجلس قد اكدت على صحة
الخطوة وتطوير عملية التكامل ، مما يثبت «الافضليات الفعلية للنمط الاشتراكي من
العلاقات الاقتصادية الدولية»... وبالتالي ، «فإن تطوير التكامل الاقتصادي
الاشتراكي ، سيسهل في المستقبل تنمية التجارة العالمية ، والتعاون الانتاجي
والعلمي والتكنولوجي الشامل بينها وبين البلدان الاخرى - اي البلدان الرأسمالية
والبلدان النامية»^(١١) .

واخيراً ، فإن التكامل الاقتصادي الاشتراكي عملية موضوعية ومحتمة ، يملها
المستوى الرفيع الذي يلفته القوى المنتجة في البلدان الاشتراكية ، وافضليات
الاشتراكية وقوانينها الاقتصادية على الصعيد العالمي . «إن نجاح التعاون
الاقتصادي ، وتعاطف جبروت الممسكر الاشتراكي ، هما ضمانة انتصار الاشتراكية
في المباراة الاقتصادية على الرأسمالية!

الا ان التخصص في التصنيع مثلاً لم يتم على اسس مجدية واختيارات
صحيحة . وعملية التكامل قد واجهت - الى جانب المعارضة من بعض البلدان -
صعوبات كبرى وخاصة من خلال انعدام نظام فعال موحد وملزم للاسعار ، حيث
احتفظت كل حكومة بحقوقها وبحريتها في تحديد أسعار السلع - بصرف النظر عن
القيمة الحقيقية لها . وقد ادى ذلك ، مع صعوبات تبادل العملة ، الى تقييد مدى
حركة التجارة والتبادل بين البلدان الاشتراكية ، وبالتالي اقتصار التبادل التجاري على
نظام المقايضة ، من خلال اتفاقات ثنائية وليست جماعية - كما جاء في البرنامج او
في قرارات المجلس .

ورغم الحديث عن ازمات الرأسمالية فقد شهد عقد الثمانينات نمواً اقتصادياً
في الولايات المتحدة واليابان خصوصاً ، كما شهد استقراراً اقتصادياً في كل من
المانيا الغربية ، وبريطانيا ، وفرنسا - بينما شهد الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا

الشرقية ركوداً اقتصادياً ، تصاحب مع اختلالات خطيرة في موازين التجارة والمدفوعات لدى سائر الدول الاشتراكية في أوروبا (باستثناء ألمانيا) ، مع عجز في إمكانية تسديد الديون المستحقة للدول الرأسمالية ، وذلك جراء الاندفاع في طريق التوسع في التعامل التجاري والاقتصادي مع الغرب ، بعد تحقيق مبدأ «الوفاق» وعقد اتفاقية هلسنكي عام ١٩٧٥ ، واتفاقيتي (سالت) للحد من الأسلحة النووية والاستراتيجية في ١٩٧٢ و ١٩٧٩ . وقد أدى ذلك الى هبوط نسبة التبادل التجاري بين الاتحاد السوفيتي وغيره الى (٥٠٪) مع بلغاريا ونحو (٣٠٪) مع البلدان الاشتراكية الاخرى . وجراء هذا الوضع ، ولدوافع اخرى ، اضطر الاتحاد السوفيتي وبلدان شرقي أوروبا الى التوجه نحو بلدان العالم الثالث في آسيا ، والشرق الاوسط ، وافريقيا ، وأمريكا الوسطى - حيث قامت في هذه المناطق حركات تحررية و «انظمة ثورية» تلقت الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية من جانب الاتحاد السوفيتي ، واقامت علاقات التضامن والتعاون ، الى جانب العلاقات التجارية مع المعسكر الاشتراكي ، التي شغلت مبيعات السلاح اهم جانب فيها . وانطلاقاً من موضوع «التوجه الاشتراكي» التزم الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية بتقديم الدعم الشامل لهذه البلدان المفتقرة الى الموارد او ذات الهياكل الاقتصادية المتخلفة ، الى جانب توريدات الأسلحة ، وتقديم القروض ، واقامة المنشآت الاقتصادية واستقبال الآلاف من الطلبة والمتدربين في الجامعات ، وفي المعاهد العسكرية . وكانت النتيجة اثقال كاهل الشعب الاتحاد السوفيتي بالتزامات ثقيلة غير مؤسسة على رؤية واقعية - حيث انهارت معظم هذه الانظمة - كما في اثيوبيا ، والصومال ، وغانا ، ومالي ، والكونغو ، واليمن ، وافغانستان وغيرها ؛ وترتبت للاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الاشتراكية على هذه البلدان «ذات التوجه الاشتراكي» ، احجام هائلة من الديون غير القابلة للسداد ، الى جانب غيرها مثل الهند ، ومصر ، والجزائر ، وتونس ، وليبيا ، والعراق ، وسوريا ، والسودان ، واندونيسيا ، وبورما ، وعدد من بلدان افريقيا .

وفي سياق هذا التوجه في السياسة الخارجية والنظرة الى العالم ، وجد الاتحاد

السوفيتي في حركة عدم الانحياز نصيراً له ضد الامبريالية ، في حين ان الواقع لم يكن هكذا تماماً . فقد قامت هذه الحركة - كما هو معلوم - بمبادرة من يوغوسلافيا والصين والهند ومصر ، ثم فتحت ابوابها لسائر الدول بما فيها بعض الدول الاشتراكية . وقد اسفر الامر عن تكوين كتل عالمي هش ، ضم (اثنتين وتسعين) دولة ، من بينها دول عديدة ترتبط بوشائج قوية وبالتزامات سياسية وعسكرية واقتصادية مع الدول الغربية ، او تنتهج نهجاً عدائياً مكشوفاً ضد الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي .

وعلى الضد من الرؤية المتفائلة لتعاظم وحدة وتلاحم المعسكر الاشتراكي مع مرور الزمن ، فقد شهدت العقود الاخيرة ، اعراضاً متفاقمة من تعارضات وخرافات داخل هذا المعسكر ، بحيث يمكن القول ان التعاون والتنسيق الحقيقي مع الاتحاد السوفيتي ، قد اقتصر على بلغاريا ، والمانيا الديمقراطية ، وجيكوسلوفاكيا . اما الدول الاخرى ، فقد اندفعت نحو اقامة وتطوير علاقات اوسع فوسع مع الدول الرأسمالية في ميادين الاقتصاد والتجارة والمال . كما اختار بعضها وبمعزل عن الاتحاد السوفيتي الانتماء الى عضوية بعض الوكالات الاقتصادية والتجارية الدولية ، والى (صندوق النقد الدولي) و(البنك الدولي) وغيره . وكانت وراء هذا التوجه ، صعوبات اقتصادية بدأت تواجهها هذه البلدان ، مما اضطرها الى طلب القروض لمعالجة الاختلالات المتفاقمة في موازين المدفوعات ، والحصول على العملات الاجنبية لاغراض الاستيراد ، مع السعي لتجاوز الحظر على تصدير بعض السلع والتسهيلات التكنولوجية من الغرب^(١٢) .

هذا ، وقد اقترنت مجمل هذه الاعراض في بنية النظام الاشتراكي العالمي ، باعراض من التمحور والانقسام ، وذلك بالارتباط مع استمرار وتفاقم النزاع السوفيتي - الصيني ، حيث انضمت الى المحور الصيني بلدان مثل يوغوسلافيا والبنانيا ورومانيا ، وعدد من الاحزاب وخاصة في فرنسا ، وايطاليا ، واسبانيا ، التي اجتمعت في مدريد عام ١٩٧٧ وقررت اعادة النظر في المبادئ الرئيسية للماركسية - اللينينية ، ولاسيما فيما يتعلق باستقلالية الاحزاب والانظمة ، ونبذ مفهوم الثورة والعنف

الثوري ، ودكتاتورية البروليتاريا ، وشرط الاستيلاء على السلطة ، واحترام الديمقراطية والقيم الانسانية الاوروبية^(١٣) . وقد اثر ذلك كله على مكانة ودور الاتحاد السوفيتي في اوربا ، وادى الى اطلاق فكرة «عدم وجود مركز قيادي» للحركة الشيوعية العالمية ، وانهاء عقد الاجتماعات الدولية للحركة الشيوعية العالمية - رغم الجهود التي بذلت طوال عقدين من الزمان ، لاستعادة عقد هذه الاجتماعات ، وخاصة من قبل الاحزاب الشيوعية في البلدان العربية وحوض البحر الابيض المتوسط .



وهكذا ارتطمت النظرات والمبادئ النظرية ، ثم الممارسات المطبوعة لحكم هذه الاحكام بالواقع ، مما استحدث وولد مصاعب ومشاكل متفاقمة ، وتناقضات واختلالات خطيرة في كيان ووظائف الاسرة الاشتراكية العالمية وتفاعلاتها الداخلية ، وعلاقاتها بالعالم .

وكانت النتيجة ، هي الوهن والتفكك في مفاصل وعتلات هذا الكيان... ثم انهياره المثير .

الهوامش

(١) كنا ، مثل سائر الشيوعيين في العالم ، قد اعتمدنا طريقة (ستالين) في «استشارة لينين» ، مثلما كان (لينين) هو الآخر «ستشير ماركس» ، على حد قوله . وكنا نبرر الاقتباس ، صحة ومصداقية الرأي والموقف ؛ بل وكنا نسعى لتكييف و«تطويع» الواقع أحياناً لنصوص وأحكام النظرية ، التي وصلها لينين ، بأنها كلية الجبروت أو القوة (All-Powered) ، مبرراً هذا الحكم بإيمانه المطلق بصحتها وصوابها ، بل عاد ليستكمل هذا الرأي بمقولة جاء فيها :

إن الفلسفة الماركسية ، قد قذرت من سبيكة واحدة من الفولاذ ، بحيث لا تكاد تسقط واحدة من فرضياتها ، أو جزءاً جوهرياً منها حتى تنأى عن الحقيقة الموضوعية ، وتقع بالتالي فريسة لزيغ بورجوازي رجعي» .

والحق إن الفلسفة الماركسية (لا النظرية الماركسية كلها بمكوناتها الثلاث المعروفة - بما في ذلك المادية التاريخية والاقتصاد) هي في الواقع صحيحة من حيث جوهرها المادي (أي المادية بمواجهتها المثالية أو الميتافيزيق ، ومنهجها الدايالكتيكي ، لا بكامل بنيتها ، وقوانينها ، وأحكامها ، ومقولاتها .

فالقانون الأول في الدايالكتيك (أي وحدة وصراع الازدواج) هو القانون العام والأساسي في الدايالكتيك ، لأنه هو مصدر الحركة والتطور - بصرف النظر عن تجلياته في النتائج والظواهر - كما هو الأمر في قانون التراكم الكمي المنفسي حتماً إلى تحول نوعي ؛ أو بروز حالة جديدة من وحدة وصراع الازدواج (وفق قانون نقض النقص) . فهذه التجليات من الحركة المحكومة بقاعدة التولدت ، ومفهوم «التطور الدلبي المتصاعد أبداً نحو الأرقى» ؛ دون أي توقف أو انكسار أو انقطاع ، مع استبعاد أية حالة من حالات التلاسل في مسارات الحركة أو الانفلاق في دائرة التطور ، ليس في الواقع قانوناً عاماً وشاملاً لمسار أشكال الحركة وعمليات التطور .

كما إن تحكيم (الثلاثية) المألوفة في الدايالكتيك - أي المسألة ونقيضها ، ثم مصبرها المتجسد دوماً في وحدة متجددة علياً أو أرقى (أي قانون نقض النقص) ، هو منهج تبسيطي متعارض مع جوهر الدايالكتيك ، ومع حركة ووقائع التاريخ ، وعمليات التطور للبالغة التعقيد ، وخاصة في المجتمع ، وفي أشكال الحركة والتغيير في العلوم الطبيعية أيضاً .

ورغم صحة ومصداقية الشواهد والأمثلة التي أوردها كل من (أنجلز ولينين) عن تلازم وصراع الازدواج في النظام الشمسي ، والفيزياء ، والكيمياء ، والميكانيك ، والرياضيات ، والكائنات العضوية... وأخيراً الذرة ، وكذلك ما أورده لينين في مؤلفه (المادية والتفكير التجريبي) ، إلا أن تعميم ذلك على المجتمع ، وعلم الاجتماع ، وخاصة ما يتعلق بتحكيم قانون الصراع الطبقي في مسيرة التاريخ وعلاقات المجتمع ، وتعميم ذلك على نظرية المعرفة والعلوم الطبيعية أيضاً ، هو ضرب من الاقراط في التعميم والجمود ، والمغالاة في الأحكام أو قطعية الأحكام .

كما أن الأمثلة الأخرى التي استمدت من الفلسفة أو القشرة الأرضية ، وأنماط الملكية ، وعلاقات الإنتاج ، وعملية التعاقب الحتمي والمتماثل للتشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية... التي كانت أشبه بشواهد تبريرية على صدقية وصواب فعل ، ما سُمي بدلقوانين العامة في الدايالكتيك وفي المادية التاريخية ، حيث

وصل الأمر إلى حد الحديث (لأغراض تبرير وتعاقب ثلاثية الدايالكتيك) ، عن :

- المادية البدائية ، ثم المثالية ، ثم المادية العلمية

- المشاعية البدائية ، ثم الملكية الخاصة ، ثم الملكية الاشتراكية
وأخيراً

- الشيوعية البدائية ، العبودية ، الاقطاع ، الرأسمالية... التي ستختلي مكانها حتماً وبصورة قطعية
للإشتراكية .

والواقع ، أن قانون (نقض النقض) كان موضع تساؤل من جانبي منذ ثلاثة عقود من الزمان ، وأنا أتابع ،
بشغف وإيمان وأعجاب ، دراسة الفلسفة الماركسية والدايالكتيك الماركسي . وهذا ما توقفت عنده ، في
مقالتيين نشرتهما في مجلة (الثقافة الجديدة) عام ١٩٦٠ .

وقد كانت الأولى في العدد (١٥) بعنوان (نقض النقض) ، والثانية في العدد (١٦) بعنوان (الصراع الطبقي
ودوره في تفسير التاريخ) . أما الثالثة فكانت بعنوان (دايالكتيك التحالف) الذي نشرته في مجلة (الطريق)
البنانية عام ١٩٨٥ . ومن خلال هذه المقالات حاولت البرهنة على أن أيّاً من هذين القانونين ، ليس قانوناً
عاماً ، إلا أنني التزمت - كما هو معهود ومألوف - منهجاً محكوماً بالمواربة والحذر ، وبعض التناقض
والتعارض في التحليل والحكم ، مع اعتماد المسيرة والمصانعة لما كنت أؤمن به أو أخشى معارضته من
مبادئ وأحكام - شأن فكري من الكتاب الشيوعيين في كل مكان .

(٢) تطبيقاً لمبدأ التضامن الأممي ، بادرت السلطة السوفيتية الفتية آنذاك ، إلى دعم حركات التحرر في تركيا
والغابون وإيران . كما عرض لينين تقديم العون المادي والسياسي ، للحركة التحررية المصرية (بقاعدة
سعد زغلول) ، وجرت محاولات للاتصال بـ(لينين) من جانب زعماء ثورة العشرين (في العراق) ، ومن
جانب بعض الزعماء (الأكراد) .

وهكذا كان الموقف أيضاً إزاء الجمهورية الديمقراطية الشعبية في (إسبانيا) عام ١٩٣٦ عندما بادروا
(الكومنترن) إلى تنظيم أوسع حملة عالمية للتضامن الأممي ، بعد الحملة التي سبق أن نظمها لدعم ثورة
اكتوبر وتحت شعار «ارفعوا أيديكم عن روسيا» . فقد توجه للقتال في إسبانيا - كما هو معروف - نحو (٣٥)
ألف متطوع من (٥٤) بلداً - بما فيها العراق - كما أرسل الاتحاد السوفيتي إلى المناضلين الأسبان المئات
من المقاتلين والديابيات والمدافع ، والعشرات من سفن التجهيزات والأعتدة . وقد واصل (لينين) التأكيد
على الواجبات الأممية للدولة الاشتراكية الأولى إزاء الأمم والشعوب الضعيفة والمظلومة ، وقال مثلاً :
«إننا سنبدل كل جهد لتعزيز التلاحم مع المنفولين ، والفرس ، والهنود ، والمصريين ، وسنعمل على أن
نقدم لهذه الأمم كل ما يلزم من مساعدات نزيهة» .

(٣) جاء في النداء الصادر عن اجتماع الأحزاب الشيوعية والعلمانية في موسكو عام ١٩٦٩ ما يلي :
«يا شعوب البلدان الاشتراكية! أيها العمال! أيها القوى الديمقراطية في البلدان الرأسمالية! أيها الشعوب
المستحررة حديثاً! أيها المضطهدون!

إتحادوا في الكفاح المشترك ضد الامبريالية ، من أجل السلم والتحرر ، من أجل التقدم الاجتماعي
والديمقراطية ، ومن أجل الاشتراكية» .

وتعقيباً على هذا النداء ، نشرت في حينها مقالة بعنوان (التضامن الأممي طريق الانتصار على الامبريالية
وصيانة المصالح الوطنية والقومية) أوردت فيه بعض ما كنت مؤمناً بصدقه وصوابه ، حيث قلت مثلاً :

- «إن التضامن الأممي لم يعد في عصرنا هذا أيديولوجية الشيوعيين فحسب ، بل عقيدة الملايين من الشغيلة والشعوب المناضلة ، وجزءاً من السياسة الخارجية للعديد من الحكومات التقدمية...» .
«... إن عصرنا يتميز باغتنام مضامين التضامن الأممي ، واتساع مقاييسه ليشمل جميع فصائل الحركة الثورية - أي : المنظومة الاشتراكية العالمية ، وحركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية ، وحركة التحرر الوطني» .

«... لقد وضعت التجربة التاريخية المعاصرة العديد من الحكومات والأحزاب ، أمام ضرورة حسم الاختيار بين الامبريالية والاشتراكية ، وإنهاء موقف الحياد بين الدول الكبرى...»
«... إن مهمة المناضلين الوطنيين الأوفياء لمصالح أوطانهم ومبادئ شعوبهم ، هي أن يختاروا طريق الاممية ، طريق التحالف والتعاون مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى» .
وفي خاتمة المقالة ، عبرت عن تقدير الربيع لمبادرة العراق لفقد معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي . ووفق هذا الإيقاع نشرت مقالة مماثلة في أواسط السبعينات بعنوان (أولا أكتوبر) وقد تضمنت اطراء لا نظيره (كثيرة أكتوبر) والاتحاد السوفيتي ومواقفه وآثره .
لقد كانت هذه الرؤى والأحكام ، والتطلعات والأحلام ، مستمدة من صميم قناعاتي - أسوة بغيري من الأفراد والأحزاب والحركات والحكومات في مختلف أنحاء العالم .

كما كانت - وما تزال - رغم كل ما حدث من خيبات وانكسارات ، موضع مراجعة أو تبرير!
(٤) بعد التدخّل في هنغاريا وجيكوسلوفاكيا... أضيف إلى هذه المبادئ ، مبدأ تبريري يقول : بأن الاممية الاشتراكية ، إنما تعني أيضاً التضامن الرفاعي المتبادل ، وحماية البلدان الاشتراكية من تطاولات الامبرياليين وقوى الرداء

(٥) كنت ضمن وفد الحزب الشيوعي العراقي في هذا المؤتمر ، وقد بلّلت جهدي مسبقاً لاقتناع السوفيت والأحزاب الشيوعية في البلدان الاشتراكية والبلدان الأخرى ، بقبول مبادرتنا لإقرار حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني - بما في ذلك تكوين دولته الوطنية المستقلة . وقد أيدتنا في هذا الطرح الأحزاب الشيوعية العربية ، والحزب الشيوعي الاسرائيلي فقط . ومن المؤامرات على مواقف بعض الأحزاب في هذا المؤتمر ، هي معارضة الاقتراح الذي قدمته الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية ، حول ضرورة إصدار بيان بادانة الاحتلال الاسرائيلي (الذي وقع في نفس اليوم الذي انعقد فيه المؤتمر قبل سنة واحدة) . ولدى تلاوة النص من قبل (بريجنيف - الذي كان يرأس جلسة الافتتاح) ، وطلبه الموافقة على إصداره ، نهض (تشاوشيسكو) واعترض عليه واستطاع إقناع الآخرين برفضه!

(٦) زار العراق في أواسط السبعينات وزير الدفاع السوفيتي (المارشال جريشكو) ، الذي همس لي آنذاك ، وكنت جالساً بجانبه على مائدة العشاء ، قائلاً : لقد حققنا التفوق العسكري على الغرب من سائر الوجوه... وما عليهم إلا أن يحملوا حقائبهم ويأتوا إلى موسكو إذا ما أرادوا التعايش معنا بسلام .

(٧) التفتت (كادار) في أحد دور الراحة في هنغاريا ، فوجدته شخصاً متواضعاً هادئاً ومتسامحاً . فقد أخبرني أنه تعرض لمعاملة مهينة في السجن ، وأن مدير السجن كان يناول كأس الماء ويرغمه على شربه بعد أن يهين فيه . ومع ذلك فإنه لم يفكر بمحاسبته أو الانتقام منه . كما أعرب لي عن محاولته ، وحتى عدم إمامه بمفهوم «الاشتراكية المتطورة» .

(٨) سبق أن أوردنا أرقاماً عن المحجم الهائلة للمعدات والأسلحة في بلدان أوروبا الشرقية - والتي بلغت مع كلفة

مراقبة القوات السوفيتية في هذه الفترة نحو (١٠٠) مليار روبل - أي ما يعادل ١١ - ١٣٪ من إجمالي الناتج القومي للاتحاد السوفيتي ، وقد اقترن سحب هذه القوات بمشكلة عممية على الحل - كما بيتاً - وهي إيجاد المأوى والعمل للملايين من الجنود السوفيت في بلادهم .

(٩) سبق أن نشرت مقالة طويلة عام ١٩٧٩ في «الثقافة الجديدة» بررت فيها غزو أفغانستان .

(١٠) في إحدى اجتماعات حلف وارشو ، قدمت بعض البلدان الاشتراكية احتجاجاً ضد الاتحاد السوفيتي الذي زود مصر مثلاً بأسلحة أكثر تطوراً وفعالية مما هو موجود لديها ؛ ولكن دون جدوى - حيث استمر الحال على ما هو عليه في هذه البلدان وحتى النهاية .

(١١) ظل التعاون التجاري بين البلدان الاشتراكية ، وبينها وبين البلدان الرأسمالية ، يقوم أساساً على مبدأ المقايضة ، كما ظلت نسبة هذا التعامل محدودة بالقياس إلى التجارة مع البلدان النامية . وقد شهد التعامل مع البلدان الرأسمالية منذ أواسط عقد السبعينات بعض التطور من حيث التبادل النقدي ، بعد انتساب عدد منها إلى المؤسسات المالية الدولية .

(١٢) لم تكن أية عملة من عملات البلدان الاشتراكية قابلة للتحويل أو الاستبدال بالاروبل السوفيتي . وقد شهدت هذه البلدان ، بما فيها الاتحاد السوفيتي انتعاشاً في نشاط السوق السوداء لتبادل العملات . كما تراكمت على البلدان الاشتراكية جميعها ديون للغرب بالآلاف الملايين ، وبلغت نسبة الفوائد المستحقة أو خدمة الديون في بولونيا مثلاً أكثر من ١٠٠٪ عام ١٩٧٠ . وبسبب الركود الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي ، والتزاماته المرهقة إزاء الفيتنام وكوبا وبلدان التوجه الاشتراكي وغيرها من بلدان العالم الثالث ، اضطر إلى رفع أسعار النفط والغازات التي كان يقدمها إلى البلدان الاشتراكية بأسعار مخفضة ، مقابل السلع المصنعة والخدمات . وقد شهد الوضع منذ أوائل عقد السبعينات خاصة ، تفوق الانتاجية والأداء الاقتصادي في بلدان أوروبا الشرقية على الاتحاد السوفيتي - الذي أعلن دون سواه من البلدان الاشتراكية - انه دخل مرحلة البناء الشيوعي!

(١٣) شاركت كمندوب عن الحزب الشيوعي العراقي ، في مؤتمر الحزب الشيوعي الايطالي عام ١٩٨٠ ، واطلعت على وثائقه وشعاراته ، وخاصة شعار «المساومة التاريخية» الذي سخر منه رئيس وفد الحزب الشيوعي السوفيتي أمامي ، ولكنه تجنب أدائه لدى لقاء كلمته . كما استفسرت من رئيس الحزب الشيوعي الايطالي ، لدى لقائي القصير معه ، عن مضمون وأهداف هذا الشعار ، الا انني لم افهم منه سوى ضرورة التحالف مع الحزب الديمقراطي المسيحي . وقد تجنب - شأن الآخرين - ، عدم التطرق إلى هذا الشعار الرئيسي من شعارات المؤتمر لدى لقاء كلمتي .

ملحق تكميلي

كانت هذه المحاور الستة ، وما أوردنا في مداراتها من اختلالات وخطاء في بنية النظرية وفي الممارسة والتطبيق ، هي المفاعيل والمقوضات للنظام الاشتراكي العالمي . ولتثبيت تبرير مصداقية هذا الاستنتاج او الحكم ، نورد - بالاضافة الى ما سبق - مزيداً من الحقائق والوقائع ومن الادلة والبراهين ، استكمالاً لصورة ومعالم هذا الوضع ، وتوضيحاً لاسباب ودوافع انهياره وتفككه^(١) .

لم تكن روسيا القيصرية - كما بينا - ناضجة او مهيأة للاشتراكية - كتشكيلة اقتصادية اجتماعية وسياسية وحضارية متفوقة على الرأسمالية . فلم تكن الرأسمالية قد تكاملت او استكملت بنيتها ، ولا نقول استنفدت دورها التاريخي في روسيا او بلدان اوروبا الشرقية . اما في البلدان الاخرى - كالصين ، وفيتنام ، وكوريا ، وكوبا... فلم تكن قد سادت او هيمنت على ميادين الاقتصاد وعلاقات الانتاج . والوضع نفسه ينطبق على بلدان متخلفة في آسيا وافريقيا - كالصومال ، وانغولا ، واليمن ، واثيوبيا التي سُميت اعتباراً بـ «بلدان التوجه الاشتراكي»^٢ .

ورغم ان رواد الاشتراكية الاوائل قد اكدوا على حتمية زوال الرأسمالية لدى نضوج تناقضاتها ، وعلى حلول او احلال الاشتراكية كبديل او نقيض لها ، الا انهم اكدوا في الوقت نفسه على ان التحولات او الانقلابات التاريخية الكبرى لا تتحقق بالارادة او الفعل الانساني وحده ، بل بالارتباط مع نضوج وتكامل شروط هذه التحولات . وكان كارل ماركس هو القائل «بان نظاماً اقتصادياً - اجتماعياً لا يزول الا

إذا استنفد طاقته على التطور» .

ومعلوم ان (انجلز) كان يرى في بريطانيا البلد الأكثر تقدماً من حيث التطور الرأسمالي ، وبالتالي الأكثر نضوجاً للإشتراكية في حقبة تاريخية قادمة . كما لم يكن لا هو ولا (ماركس) قد حدد بلداً معيناً أو موعداً تاريخياً لثورة إشتراكية ناضجة في أي بلد من بلدان العالم . وكل ما في الأمر أنهما حاولا توجيه أنظار الشيوعيين في عهدهما الى ثورة بورجوازية في ألمانيا ، ستتم في ظروف تكون فيها الحضارة الأوروبية أكثر تقدماً... كما ستكون فيها البروليتاريا - على حد قولهما - أكثر نمواً وتقدماً . وبالتالي ف«الثورة البرجوازية الألمانية ستكون بداية أو تمهيداً لثورة بروليتارية لاحقة» . وهكذا فقد ربطا - في مجمل تحليلاتهما وأحكامهما إمكانية بناء الاشتراكية أو إقامة النظام الاشتراكي - بتكامل البنية الاقتصادية للرأسمالية ، ونضوج العلاقات الرأسمالية في المجتمع ، كما ربطا إمكانية قيام الثورة الاشتراكية ونجاحها ، بمقدمات وشروط كثيرة ، وبخاصة حجم ودور الطبقة العاملة الصناعية (أي البروليتاريا) ، ومن ثم بتنظيمها وفعلها (أي من خلال حزبها الطليعي) . كما فعل (لينين) . ويمكن توثيق ذلك كله بمراجعة مؤلفات ماركس وأنجلز وخاصة (البيان الشيوعي) و (برنامج غوته) . هذا ، وبصرف النظر عما أوردنا سابقاً من ملاحظات أو مؤاخذات على الطابع القطعي في الأحكام التاريخية ، لرواد ومعلمي الماركسية ، فإن أيأ منهما - كما قلنا - لم يحدد بلداً رأسمالياً معيناً نضجت فيه شروط ومقدمات البناء الاشتراكي بصورة متكاملة . وكل ما في الأمر ان الحديث عن ذلك كان يجري في إطار تطلعات مستقبلية ، وأفاق تاريخية ، وأحكام نظرية ، رغم تواتر الحديث آنذاك عن الثورة الاشتراكية . إلا أن الحديث عن هذه الثورة كان يتم بالارتباط مع نضوج الرأسمالية واستنفاد دورها التاريخي ، وانفجار تناقضاتها ، وذلك على النطاق العالمي (أو على نطاق العالم الرأسمالي) . ولم تكن الثورة الاشتراكية تعني آنذاك تجاهل المراحل التاريخية ، أو تجاوزها في بلدان لم تتكامل أو تنضج فيها عناصر ومقدمات الرأسمالية ، وكل ما في الأمر - وكما فعل لينين - هو استيعاب مهمات ثورتين في ثورة واحدة - أي تحقيق واستكمال مهمات الثورة البرجوازية الديمقراطية مثلاً في إطار الثورة الاشتراكية - وهو ما أطلق عليه فيما بعد «طريق التطور اللارأسمالي»!

ومعلوم ان التطلع الى الثورة الاشتراكية قد ساد وتعاضم في صفوف الحركة الاشتراكية العالمية قبل ثورة أكتوبر، وخاصة من جانب البلاشفة والاشتراكيين الالمان. وكان (كاوتسكي) أول من تكهن بانتقال الزعامة في الحركة الثورية العالمية الى السلاف، ثم تبعه (لينين) الذي أكد هو الآخر «على انتقال الزعامة في الحركة البروليتارية الثورية الى الروس» حيث قال: «كان من الاسهل على الروس ان يبدأوا بالثورة البروليتارية الكبرى». إلا أنه توقف لدى صعوبات البناء الاشتراكي في روسيا بسبب تخلفها الاقتصادي حيث قال: «سيكون من الأصعب عليهم مواصلة الثورة والسير بها حتى الانتصار النهائي - أي تنظيم المجتمع الاشتراكي تنظيماً تاماً». ثم عاد لينين فيما بعد ليكرس كل جهده اللاحق للثورة الاشتراكية وذلك بالارتباط مع ما وصفه بـ«تعاضم النهوض الثوري في روسيا بشكل لا سابق له من حيث الشدة». ولكنه - رغم كل تطلعاته وجهوده واحلامه - لم يتجاهل تخلف روسيا وعدم نضوجها للاشتراكية، ولكنه بررها لاحقاً من خلال مقولته بعد ثورة أكتوبر بأن «تخلف روسيا قد جمع بصورة أصيلة بين الثورة البروليتارية (ضد البرجوازية) والثورة الفلاحية (ضد الملاكين العقاريين)»... ولولا ذلك - على حد قوله - «لم تكن لنحقق النصر». أما قبل الثورة، وحتى أيلول عام ١٩١٧، فكان يقول «إن أية انتفاضة لن تحقق الاشتراكية اذا لم تنضج الاشتراكية اقتصادياً». وكان يتطلع الى هذا النضوج من خلال التنزاع او استيعاب الموروث من منجزات الرأسمالية، وبضمنها «رأسمالية الدولة الاحتكارية»، التي كان يرى «إنها الاعداد المادي الأكمل للاشتراكية» - التأكيد من لينين.

«إن الاشتراكية» - على حد قوله - «تطل علينا من نوافذ الرأسمالية المعاصرة... كما ان الاشتراكية ترسم معالمها عملياً، على أساس ان هذه الرأسمالية الاحتكارية أي رأسمالية الدولة الاحتكارية... قد قُربت الانسانية، بشكل غير عادي من الاشتراكية»^(١).

وعلى خلفية ما تحقق من اندفاع ثوري والظفر بالجمهورية الديمقراطية، بعد ثورة شباط ١٩١٧، ارتأى ضرورة السير الى أمام وبأقصى سرعة - أي نحو الاشتراكية. إلا أنه ارتأى ان ذلك ينبغي أن يتم على مراحل محكومة بمستوى تطور التكنيك والمعرفة والثقافة.

ولم يتجاهل لينين حتى بعد انتصار الثورة ، التخلف الاقتصادي والتكنيكي لروسيا ، حيث ظل يميز بين النمط الراقي للنظام السياسي الذي تجاوزت فيه روسيا البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً ، والنمط المتخلف من الاقتصاد . وهذا ما اعترف به ستالين لاحقاً وعلى طريقته الخاصة ، حيث قال في إحدى خطبه (في شباط ١٩٣١) : «إن أبرز ملامح تأريخ روسيا هي الصفعات التي تلقتها جراء تخلفها» . وأضاف : «إننا متخلفون عن البلدان المتقدمة خمسين أو مائة سنة... ويجب ان نلحق بها في غضون عشر سنوات» . كما ارتأى أن برنامجاً للتصنيع «سيؤدي الى تصفية التناقض بين السلطة السياسية الأكثر تقدماً في العالم وبين البنية الاقتصادية الموروثة» .

والواقع ان ستالين كان هنا يتكلم على أحكام وتوصيات لينين الذي دعا الى اللحاق بالدول الرأسمالية المتقدمة ، بل وتجاوزها ؛ حيث قال :

«إما ان نهلك ، او نترك البلدان المتقدمة ، ونتجاوزها في الميدان الاقتصادي» ، التوكيد من لينين في مقالته (الكارثة المحدقة) . وعلى خلفية توصيفه للكوارث والمجاعات ، بل «الهلاك الذي أصبح يهدد روسيا جراء الحرب العالمية الاولى ، وتعطل مرافق النقل وانعدام البضائع» . أكد مرة اخرى قائلاً :

«إما الهلاك ، أو الانطلاق بأقصى سرعة الى أمام... فهكذا طرح التأريخ علينا هذه المهمة!»

وكان من قبل ومن بعد ، قد أكد وكرر مقولاته عن الصبغة البورجوازية الصغيرة لروسيا بالنسبة لغيرها من بلدان أوروبا الرأسمالية ، حيث إعتبر روسيا «بلد الفلاح الصغير»... وجراء ذلك «فستكون هناك قاعدة للرأسمالية أكثر صلابة من الاشتراكية» - على حد قوله . ولهذا دعا الى كهربية البلاد ، وإقامة القاعدة الأساسية للصناعة الثقيلة ، والأخذ بالتكنيك الحديث للإنتاج ، والاستعانة بالخبرة الاجنبية ، والتطلع الى الاستثمار الاجنبي ، وحتى الاخذ بطريقة (تايلور) في تسريع الإنتاج... الخ . ورغم رؤيته لتعاضد النهوض الثوري في روسيا ، إلا أنه ظل ينظر بمرارة الى النقص العددي للبروليتاريا الروسية والى «ضعف وعيها وتنظيمها»^(٣) .

هذا وقد سبق أن توقعنا لدى أسماء عدد من مفكري وزعماء الحركة

الإشتراكية ، وخاصة في روسيا والمانيا ، الذين أكدوا على عدم نضوج روسيا للإشتراكية . حتى لقد قال أحد قادة البلاشفة ، إن دكتاتورية البروليتاريا في روسيا هي دكتاتورية الأقلية ضد الاكثية ، وإن البروليتاريين وفقراء الفلاحين ليسوا هم الذين يجسدون في الواقع هذه الدكتاتورية .

ورغم ان لينين كان قد تجاوز أحكام ماركس وانجلز بشأن الثورة البروليتارية العالمية من خلال موضوعاته حول التطور المتفاوت للاقتصاد في البلدان الرأسمالية ، وإمكانية قطع السلسلة في أضعف حلقاتها ، أي إمكانية تحقيق الثورة الإشتراكية في بلد واحد أو أكثر ، إلا أنه وغيره من قادة البلاشفة قد ظلوا يتحدثون بيقين عن «الثورة العمالية العالمية المتصاعدة» - على حد قول لينين قبيل ثورة أكتوبر . كما ظلوا يتطلعون الى الانفجار والتعاقب الأكيد للثورات الإشتراكية في بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة في أوروبا على أقل تقدير . وهذا ما حدث فعلاً بعد ثورة أكتوبر ، واتخذ طابع ثورات ، وانتفاضات ، وتمردات ، واضرابات في المانيا ، والنمسا ، والمجر ، وفنلندا ، وبولغاريا ، وإيطاليا وغيرها⁽⁴⁾ .

وهذا ما أكده الواقع ، وشهدت عليه (الوقائع والأرقام) المعلنه - وخاصة بالنسبة لحجم الناتج القومي ، والدخل الفردي ، وبنية الاقتصاد ، وشحة السلع في السوق ، ومستوى معيشة السكان ، والوضع الاجتماعي للمواطنين - وغير ذلك من الاوضاع التي سنتطرق اليها لاحقاً .

لقد تطلبت الثورة الإشتراكية في روسيا مثلاً ، اقتصاداً كفوفاً ، أو قاعدة اقتصادية متقدمة ، كشرط لتشييد العمارة الإشتراكية الشامخة والمزدهرة والمتفوقة .

ولما لم يكن هذا متوفراً ، فقد اعتمدت لتحقيق ذلك برامج وتدابير مرهقة ، كما طبقت مناهج وخطط وسياسات «إشتراكية» مفرطة في المركزية والبيروقراطية ، وخاصة في ميادين التخطيط ، والبرمجة ، والإدارة الاقتصادية ، الى جانب سياسات مماثلة في ميدان الصناعة ، وسياسات مدمرة في ميدان الزراعة ، وسياسات خاطئة في ميدان المال والتجارة ، وتختلف مزمّن في البناء والخدمات ، وفي التكنولوجيا والعلم ، ومختلف جوانب الحياة الاجتماعية للسكان .

فمن منطلق الملكية العامة لوسائل الانتاج - باعتبارها المبدأ الاساسي في البناء الاشتراكي ومصدر السياسات والقوانين - كان التأميم الشامل لكل ملكية أو مرفق ، وبالتالي فرض احتكار الدولة على الاقتصاد والمجتمع^(٥) .

أما من حيث السياسة الاقتصادية ، فقد تم التركيز على الصناعة الثقيلة ، وعلى الجماعية في الزراعة ، وعلى تسريع وتائر الانتاج . وقد تطلب ذلك - كما هو معلوم - تعزيز الانضباط ، وتعميم المباراة ، والغاء العطلة الاسبوعية ، وارغام المدراء والمسؤولين وسكرتاري المناطق والجمهوريات على تحقيق الارقام المستهدفة في الخطة الاقتصادية ، بأي ثمن ، الى جانب ارغام الفلاحين على الوفاء بالتزاماتهم ازاء الدولة من حيث المحصول السنوي - كما سنفصل ذلك لاحقاً . وقد اقترفت هذه السياسات والتوجهات - كما ذكرنا - بمخطط ستالين الذي عرف بـ«الانعطاف العظيم» والذي اقترن «بالتهجير العظيم» لملايين من الفلاحين (الكولاك) وغيرهم من الاقوام والشعوب ، ثم استكمل بعملية «التطهير العظيم» للحزب من أبرز قاداته وزعمائه . وكانت البداية لهذا الانعطاف العظيم ، هو الخطة الخمسية الاولى للاعوام ١٩٢٨ - ١٩٣٣ والتي صدرت الاوامر بانجازها في ديسمبر ١٩٣٢ - أي خلال أربع سنوات ، بدلاً من خمس سنوات . وقد تضمنت هذه الخطة تطلعات طموحة لم تبررها النتائج المتحققة . إذ لم يتحقق على سبيل المثال رفع انتاج الفحم الى (١٠٠) مليون طن كما ورد في الخطة بل الى (٦٤) مليون طن . كما لم يتحقق رفع انتاج النفط الى (٥٠) مليون طن في السنة ، بل الى (٢١) مليون طن وكذلك الامر بالنسبة لخامات الحديد ، والسبائك المعدنية التي لم تتجاوز نسبة المتحقق منها ٣٠ - ٤٠٪ مما هو مستهدف في الخطة .

ومع ذلك وبفعل الحماسة والاندفاع ، والانضباط والاكراه ، وتشغيل الملايين من المعتقلين في معسكرات العمل ، تحقق نمو سريع في الصناعة الثقيلة - وخصوصاً في انتاج المكنات والمعدات ، واقامة المجمعات الصناعية ، ومصانع التعدين ، الى جانب انجاز مشروع ضخخ لانتاج الطاقة الكهربائية ، ومصانع كبرى للجرارات... الخ^(٦) .

ولكن رغم هذه النجاحات الكبيرة فقد ترك هذا التوجه المفرط نحو الصناعة الثقيلة أثره السلبي على الصناعة الخفيفة وخاصة صناعة النسيج ، والسلع المعمرة ،

والاغذية ، والادوية ، والاسمدة... وغيرها من الصناعات التحويلية والاستهلاكية ، بل وحتى على حساب الزراعة . كما اقترن ذلك باهمال لمرافق النقل وبخاصة السكك الحديدية والطرق الريفية ، الى جانب الكثير من البنى التحتية ، والسكن ، ومرافق الخدمات ، مما أدى الى نقص مزمن في السلع الغذائية والحاجات المنزلية^(٧) ثم في المعدات الكهربائية والالكترونية ، والكثير من الحاجات الشخصية .

ورغم تعظيم ما تحقق في العقود اللاحقة من تقدم في ميدان الصناعة الثقيلة ، فقد ظل حوالي نصف سكان الريف حتى عام ١٩٦٨ بدون كهرباء وتدفئة ، كما استمرت أزمة السكن في المدينة الى النهاية . ومع ذلك فقد قيل آنذاك ان الاتحاد السوفيتي سيتجاوز الولايات المتحدة في الميادين الاقتصادية والتكنولوجية قبل عام ١٩٧٠ وسيكون على أعتاب الشيوعية قبل عام ١٩٨٠

لقد اعتبرت الخطة الخمسية الاولى انتصاراً باهراً آنذاك ، وذلك على خلفية المعاناة والمجاعات والخراب الموروث من الحرب العالمية الاولى وحروب التدخل والحصار الاقتصادي ، ومن ثم دمار الزراعة ، وهو ما كان لينين قد وصفه بـ«الكارثة المحدقة» ووضعه تحت هذا العنوان في مقالة تطرق فيها الى مجاعة زاحفة ، وكارثة متفاقمة... أشار فيها الى توقف في نقل الخامات والفحم الى المصانع ، جراء تعطل وارتباك وسائل النقل وسكك الحديد ، وكذلك نقل الحبوب الى السوق . كما اقترح حلولاً جذرية «لإنقاذ البلاد من الهلاك» - على حد تعبيره - جراء النقص الحاد في البضائع والمنتجات... وكان هذا الوضع هو دافعه لتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) وذلك بسبب حاجة روسيا الملحة لالتقاط الانفاس^(٨) . وكان لينين في الواقع قد رأى في (النيب) خطة «ستستمر طويلاً» إلا أن ستالين سرعان ما تخلى عنها معتبراً أنها قد استنفدت أغراضها! فهي على حد قوله ، سياسة تتعارض مع «الهجوم الاشتراكي على سائر الجبهات»! والواقع ان هذه السياسة التي ألغت احتكار الدولة للصناعة الصغيرة والمتوسطة وتجارة المفرق والخدمات ، قد رفعت الانتاج في الريف خصوصاً ، رغم استبقاء الفروع الاساسية في الاقتصاد بيد الدولة ، وخاصة الصناعة الثقيلة ، والبنوك ، والتجارة الخارجية وغيرها . وكان هذا ما سعى (بخارين)

اليه ، مؤكداً على تمسك الفلاح بالحقل او الاستثمار الفردية ، وعلى ان الاقتصاد الفلاحي سيظل مصدراً لزيادة القوة الشرائية للفلاح ، واطعام عمال المدينة ، واقامة سوق لتبادل المنتجات بين المدينة والريف . كما ارتأى ان التصنيع القسري او التركيز على الصناعات الثقيلة سيخلق اقتصاداً غير متوازن . فمهما تطورت مرافق الصناعة الثقيلة - على حد قوله - فسيبقى العامل مفتقراً الى الغذاء والملبس والسكن والحاجات الاخرى .



استمر هذا النمط من الانتاج حتى عام ١٩٧٠ - حيث تضمنت الخطة الخمسية للاعوام ١٩٧١ - ١٩٧٥ ، ولأول مرة توجهاً عملياً لتطوير الفرع (ب) من الصناعة - أي الصناعة الخفيفة والصناعات الغذائية ، وذلك لتدارك النقص الحاد في السلع الضرورية في السوق ، وخاصة الاغذية والملبسة والاحذية والحاجات المنزلية . ومع ذلك ظلت النسبة الاعلى في توزيع موارد الاستثمار لصالح الفرع (أ) - أي الصناعة الثقيلة . وكان الافتقار الى السلع والحاجات في السوق السوفيتي والذي استمر عقوداً من السنين ، واحداً من أهم مولدات الاستياء والسخط ، واشاعة الرشوة والفساد ، في هذا المجتمع الاشتراكي . فقد ظل المواطن السوفيتي محروماً أو غير قادر على امتلاك العديد من اصناف السلع الحديثة الصنع التي اصبحت من متطلبات الحياة العصرية ، وخاصة المعدات الالكترونية ، والادوات الكهربائية ، والحاجات المنزلية ، التي ظلت تصنف ضمن قائمة «السلع الكمالية» ، والتي كانت تباع في مخازن خاصة و«بالعملة الاجنبية» . كما أدى هذا النمط من الانتاج غير المتوازن الى نقص مزمن في مجال الخدمات - كالماء ، والكهرباء ، والتدفئة ، والغاز ، والصرف الصحي ، والمطاعم ، والحوانيت ، والمقاهي ، ودور السينما ، ومحلات غسل الملابس .

وقد تم تبرير هذه الحالة من خلال مقولات متكررة منها : انه كان من المستحيل على الاتحاد السوفيتي ، او على الدول الاشتراكية الفتية ان تصمد أمام التطويق الرأسمالي المديد ، وان تحقق هذه المنجزات الصناعية الكبرى ، لو لم تركز على بناء وتطوير قاعدة ضخمة من الصناعة الثقيلة . كما كان من المستحيل على الاتحاد

السوفيتي ان يصمد أمام الغزو الهتلري ، وان يحقق النصر على هذه القوة العسكرية والاقتصادية العاتية ، لو لا هذه القاعدة من الصناعة الثقيلة ، والمنجزات العلمية والتكنيكية ، التي كفلت تجهيز الجيش وجبهة القتال بمئات الألوف من الدبابات والمدافع والطائرات وبملايين الاطنان من القذائف والاعتدة .

ولتبرير هذا التوجه نحو الصناعة الثقيلة ، وبالتالي نحو التصنيع العسكري المتقدم ، وتركيز نتاج العلم والمعرفة والتكنولوجيا المتطورة على الميدان العسكري والسلاح المتطور الحديث ، وغزو الفضاء... الخ صيغت مبررات وإحكام يصعب تنفيذها ، وهي ان صمود الاتحاد السوفيتي أمام الامبريالية العالمية بقواها العسكرية والاقتصادية الهائلة كان مستحيلاً أيضاً ، لو لا التكافؤ الذي حققه في مجال التسليح . وهكذا فعل المنظرون وعلماء الاقتصاد والسياسة ، حيث ظلوا ينطلقون من تخلف الاتحاد السوفيتي لدى بدئه بالثورة واقامته النظام الاشتراكي وضرورة توجيهه الاقتصادي نحو التصنيع الثقيل . بل وكانوا يتحدثون عن بلد ابتداء بالبناء من الصفر تقريباً ، واستطاع في مهلة تاريخية قصيرة ، لا تتجاوز عمر الانسان ، وعبر المصاعب والكوارث التي ولدتها حروب التدخل والحرب العالمية والحصار الاقتصادي الرأسمالي ، ان يحل مهمة تصنيع بلاد شاسعة متخلفة اقتصادياً ، وبوتائر سريعة لم يعرف تاريخ الرأسمالية مثيلاً لها . كما استطاع ان يشغل المكان الاول في أوروبا والمكان الثاني في العالم من حيث انتاجه الصناعي ، وذلك جراء تركيزه على الصناعة الثقيلة ، وتطبيقه الخلاق لنظرية التخطيط العلمي وقوانين التطوير المبرمج والمتناسق للاقتصاد الوطني»^(٩) .

ولا يمكن بالطبع تخطي هذا القانون او التقليل من اهميته في الانتاج والتخطيط ، ولكن الافراط في توجيه الارصدة الاستثمارية الى فروع الصناعة الثقيلة ، والمباشرة المزمنة على الالتزام بهذا التوجه عبر عقود طويلة من السنين ، بصرف النظر عن حاجة السوق ، وعن التطورات والمنجزات المتحققة ، وبالتالي استبقاء المواطنين جيلاً بعد جيل ، في حالة من الحرمان من السلع والحاجات الاستهلاكية الضرورية ، قد أدى ليس فقط الى خلق حالة من عدم التوازن في عملية الانتاج والتوزيع ، بل الى

خلق وتغذية سيكولوجية شعبية متفارقة ، تتسم بمشاعر الحرمان والعوز والافتقار ، وبالتطلع والتلهف المرهق الى السلعة الرأسمالية والسوق الرأسمالي ، وبالتالي الى الرأسمالية كبديل «أفضل» او «نظام أفضل» من الاشتراكية ، وهذا ما حصل ، وما كان يمكن تداركه ، من خلال محاولات (خروشوف) ومشروع (كوسيجين) الذي سنتطرق اليهما لاحقاً .



لم يحقق هذا النمط من الاشتراكية الذي طُبق في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى الاهداف والمثل والقيم الانسانية للاشتراكية ، وخاصة فيما يتعلق بالعدالة ، والمساواة الاجتماعية ، وتلبية الحاجات المادية والروحية للانسان ، وازالة التفاوت الطبقي او اقامة مجتمع لاطبقي ، او علاقات اشتراكية انسانية . فقد استمرت التمايزات في الاجور ، والرواتب ، والسكن ، والخدمات ، وتوزيع الوظائف ، والمناصب . وحتى التمايزات بين المدينة والريف ، وبين العمل اليدوي والعمل الفكري ، وبين القوميات والاجناس ، وبين الرجل والمرأة ، وقضايا الضمان الاجتماعي ، والتقاعد ، والثقافة ، والراحة ، والعمل ، وحتى السفر الى الخارج... الخ . ولم تتحقق في الواقع الالتزامات التاريخية ازاء الطبقة العاملة والكادحين والفلاحين ، الذين ظلوا الفئات الاكثر حرماناً ومعاناة ، بالقياس الى الفئات المتميزة من شاغلي المناصب في الحزب ، والدولة ، والجيش ، ومؤسسات الامن ، والمنظمات الاخرى - وفق التوزيع البيروقراطي للوظائف والمهام ، وشيوع الوصولية والتملق والفساد... الخ . وبالتالي لم تتحقق المساواة الاجتماعية ولا المبدأ الاساسي في الاشتراكية وهو (لكل حسب عمله) . ورغم ما اعلن في البداية (ووفق ما اورده لينين) عن تحديد اجرة الموظف بما لا يتجاوز اجرة العامل الماهر ، فقد استمر التفاوت الشديد في الاجور بين مدير المصنع او المؤسسة ، او السكرتير الحزبي في المنطقة ، او رئيس السوفيت المحلي ، او الضابط او القائد العسكري والمسؤول الامني... او المتفرغ للعمل الحزبي وخاصة في المؤسسات الضخمة للجنة المركزية... الخ وبين العامل والفلاح والمواطن العادي .

كما استمر التفاوت في الاجر بين المعلم ، والمهندس ، والطبيب ، والعالم ، والكاتب ، والاستاذ الجامعي ، رغم شحة الاجور والرواتب . ففيما عدا الموظفين الحزبيين واصحاب الامتيازات في اجهزة الدولة الذين يستلمون ما معدله (٣٠٠) روبل في الشهر ، فان معدل رواتب واجور نحو ٩٠٪ من السكان كان بين (٧٠ - ١٥٠) روبلاً في الشهر . بل وكان هناك أجر شهري لا يتجاوز (٤٠) روبلاً لفئة من العاملات من النساء^(١٠) .

وهكذا تركزت طيلة العقود الماضية ، حالة من اللامساواة الاجتماعية ، تجسدت فيما لا يقل عن (سنة) اصناف من العاملين باجور ورواتب متفاوتة جداً ، ومعظمها غير محكومة او مصنفة حسب الكفاءة والخبرة . كما ان هناك تفاوتاً او مفاضلة بين المدن من حيث توزيع السلع ، والمواد الغذائية ، والخدمات ، والمساكن . فباستثناء العاصمة (موسكو) ونحو عشر مدن رئيسية ، كانت هناك حالة استمرت حتى عام ١٩٨١ ، وهي افتقار السوق في المدن الاخرى الى السلع الضرورية وخاصة اللحوم ، والمواد الغذائية - الى جانب أزمات السكن . ورغم الالتزام المبدئي للاشتراكية بحقوق المرأة ومساواتها بالرجل وتأهيلها للعمل في مختلف المجالات ، فقد شهدت المرأة السوفيتية حالة من التمييز والمعاملة (سنتطرق اليها في موضعها) . فهناك مثلاً نحو ٧٠٪ من الممرضات والعاملات في المستشفيات يعملن بأجر قليل جداً . بل ان أجر الطبيبة ، او المعلمة ، او المهندسة ، هو أقل من أجر العامل الماهر في المدارس والمؤسسات والمعامل . وقد نُشرت في موسكو احصاءات تشير الى ان معدل اجر المرأة في الاتحاد السوفيتي هو نحو ٦٥٪ بالقياس الى أجر الرجل في مختلف ميادين العمل ، فضلاً عن أن ٦٠ - ٧٠٪ من أعباء العمل المنزلي يقع على عاتق المرأة^(١١) .

أما التمايز بين المدينة والقرية ، فسنطرق اليه لاحقاً ، ونكتفي بالقول هنا بأن نسبة سكان الريف الى المدينة قد استبقيت كما كانت في العهود السابقة ، أي نحو خمسة أضعاف سكان المدينة ، وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية ، وبسبب القصور في توفير المأوى والسكن والعمل . ومن أجل ذلك ، أوجد (جواز السفر) وضعت القيود على الهجرة والاقامة في المدن من جانب سكان الأرياف كما سنرى .

ولم تكن الحياة في المدينة أفضل منها في الريف ، وذلك - كما بينا - بسبب أزمة السكن ونقص الخدمات وشحة السلع والحاجات المنزلية . فعلى سبيل المثال ، تقرر منذ عام ١٩٥٨ زيادة الأرصدة ومواد البناء الموجهة لبناء المساكن بمقدار (٧٠) مليون متر مربع في السنة يتم تقسيمها على العوائل بنسبة (٦) أمتار مربعة للعائلة المكونة من ٣ - ٤ أشخاص ومع ذلك فقد استمرت المشاركة في السكن من قبل بضع عائلات أحياناً في شقة واحدة ، أو المشاركة في المطبخ والحمام والمرافق الصحية . وجراء ذلك كان يتم تقسيم الغرفة الواحدة أحياناً بحواجز وستائر (وهذا ما شاهدناه عياناً) . كما استمر النقص في الخدمات الضرورية وخاصة الماء والغاز والتأمين الصحي ، التي لم تشمل أكثر من (٦٠٪) من مجموع المساكن . أما التدفئة في بلد الصقيع والجليد فلم تتجاوز ٢٦٪ والماء الحار ١٤٪ . ولكن الكهرباء قد عم فيما بعد ، وشمل جميع المساكن ، وخاصة بعد القرار الذي إتخذ في أواسط السبعينات . ولم يتحقق بالطبع ما تقرر من تخصيص (شقة مستقلة) للعائلة الواحدة ، وخاصة المتزوجين . ولتجاوز هذه الأزمة ، سُمح بإقامة التعاونيات السكنية ، لقاء قروض من الدولة ولمدة (١٥) سنة ، كما سُمح ببناء البيوت الخاصة التي أصبحت تشكل نحو ثلث عدد المساكن في المدن التي تبنيها الدولة ، وسُمح أيضاً بتبادل الشقق أو استبدالها ويحق بيعها عند الحاجة . ومع ذلك ظلت أزمة السكن وضيق المساكن ونقص الخدمات قائمة الى النهاية . وهذا ما اقترن الآن بأزمة عvisية على الحل ، وهي إيجاد المساكن لعدة ملايين من الجنود والضباط الذين تقرر سحبهم من أوروبا واعادتهم الى وطنهم ، وكذلك بالنسبة لبضعة ملايين من الروس النازحين من الجمهوريات السابقة . لقد كان أحد الأسباب في هذه الأزمة ، هي تركيز الانتباه وتوجيه الأرصدة الى بناء المصانع ، ومحطات توليد الطاقة ، ومنشآت التكرير ، ومصاهر المعادن ، والمناجم وغيرها ، الى جانب التركيز على بناء المنشآت العسكرية والبنائات الرسمية ، وذلك على حساب المساكن والمدارس ، والمعاهد ، والمستشفيات ، وأيضاً على حساب المؤسسات والمرافق الاخرى التي كانت تحظى باهتمام أقل وهي : المطاعم والنوادي والمقاهي والحوانيت ، ودور السينما وغيرها من

أماكن التسلية والراحة . ولذا انتقلت معظم المطاعم والنوادي الى المصانع والمؤسسات والجامعات والمعاهد . كما امتلكت بعض المصانع المصحات ، وقصور الطلائع ، وبعض المرافق التعليمية والخدمات .

ورغم بعض الاصلاحات ، توالى في المدينة أزمة النقص في السلع المنزلية ، وخاصة الراديوات والمسجلات والتلفزيونات والغسالات والثلاجات والمكانس الكهربائية ومكائن الخياطة . الى جانب نوعياتها الرديئة^(١٢) . وكان على العائلة ان تنتظر سنوات للحصول على هذه الحاجات المنزلية التي لم تكن الخطط الاقتصادية توليها الاهتمام اللازم . فحتى أواسط الستينات مثلاً لم تطرح في السوق السوفيتي أدوات التسجيل الكهربائية ، والحاسبات الالكترونية ، أو أجهزة الفيديو... ولم يتجاوز الانتاج من التلفزيونات أكثر من (مليون) جهاز ، ومن الغسالات الكهربائية (٨٨٠) ألفاً ومن الثلاجات (٣٠٠) ألف ، ومن المكانس الكهربائية (٧٥) ألفاً... الخ وذلك في بلد يبلغ عدد سكانه (٢٨٠) مليوناً .

غير أن بعض السلع الرأسمالية كانت موجودة ومعرضة للبيع بالعملة الصعبة . كما بيتاً - في مخازن خاصة للسياح الاجانب ورجال السلك الدبلوماسي وحائزي العملة الاجنبية ، الى جانب مخازن خاصة للضيوف الاجانب وبعض المتنقذين في الحزب والدولة . والواقع ، أن فريقاً من هؤلاء المتنقذين ، لم يكونوا يعانون من أزمات السكن أو نقص السلع والخدمات . فكان لدى كل فرد في القيادة أو الجهاز الحزبي أو الحكومي ، بيته الخاص في المدينة ، الى جانب منزله الريفي الخاص الذي يقضي فيه عطلة الاسبوعية ، فضلاً عن المصحات الخاصة لذوي النفوذ والمكانة ، وكذلك المشافي ودور الراحة والاستجمام والسياحة . وفي مقابل ذلك ، كان هناك الملايين من الشباب وخاصة غير المتزوجين ، الذين يقيمون في المجمعات السكنية (Hostels) أو يفتقرون الى السكن ، أو يتسللون خفية للإقامة في المدن لدى بعض الاقارب أو الاصدقاء .

ومن المشاكل التي كان أو ظل يعانيها المواطن السوفيتي ، الى جانب الانتظار سنوات طويلة للحصول على شقة للسكن ، واضطرار الفلاح في التعاونيات للسكن في

الاكواخ ، هو الارتفاع الحاد في أسعار الملابس والاحذية ، وخاصة المعاطف في فصل الشتاء ، حيث يحتاج العامل الى أجر سنة كاملة لشراء بدلة ، او معطف ، او حذاء ، والى أجرة سنوات لشراء هذه الحاجيات لأفراد عائلته . كما ان هذه الحاجيات كانت دوماً من نوعيات رديئة ومتماثلة أو أحياناً غير متوفرة في أسواق المدن الاخرى . باستثناء موسكو ولننغراد وكيفيف - (وهي المدن المفضلة التي يقصدها السياح الاجانب) . وكذلك الامر فيما يتعلق بتوفير الادوية والمرافق الصحية ، في الكثير من المدن والقرى .



ومن المشاكل الكبرى التي ظل يعانيها المجتمع السوفيتي ، هو وضع المرأة والعائلة والاطفال . حيث آلت الحرب - بالاضافة الى حملات التهجير والابعاد الى معسكرات العمل والاعتقال - الى موت الملايين من الشباب والآباء والازواج ، وبالتالي الى اختلال خطير في التركيب السكاني والتكوين الاجتماعي والسايكولوجي للشعب . فقد ظلت نسبة النساء في الاتحاد السوفيتي أكبر بكثير من نسبة الرجال والى النهاية . وجراء ذلك ، عاش ملايين الاطفال دون آباء ، وملايين النساء دون أزواج . ومرد هذه الحالة الفريدة في العالم - أي الاختلال الخطير في تركيب السكان - يعود الى استشهاد أو موت أو هلاك الملايين من الرجال . وتشير الاحصاءات المعلنة مؤخراً الى أن عدد الضحايا في الحرب العالمية الثانية قد بلغ نحو (٢٠) مليوناً ، جراء الاخطاء الكبرى في السياسات والخطط العسكرية ، والهزائم والكوارث التي تعرض لها الاتحاد السوفيتي في بدء الحرب واثناء بعض المعارك الكبرى . وهو رقم يفوق خسائر جميع الدول المتحالفة ومعها المانيا النازية وإيطاليا واليابان أيضاً ، وبنسبة (٤٠ - ٥٠) مرة أكثر من خسائر كل من الولايات المتحدة وبريطانيا . كما تشير هذه الاحصاءات الى سياسة التهجير والقمع والابعاد والموت في معسكرات الاعتقال والعمل ، الى جانب هلاك نحو (٥) ملايين مواطن جراء المجاعات المتكررة في العشرينات والثلاثينات ، وضحايا حرب التدخل ، وكذلك مئات الألوف من الاسرى الذين أعيدوا الى الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب

العالمية الثانية ، حيث اعتقلوا ورحّلوا الى معسكرات العمل ، أو أبعدوا الى مناطق نائية في الاتحاد السوفيتي . وهكذا بلغ عدد الضحايا والموتى من الرجال ، خلال ثلاثة عقود من الزمان ، نحو (٤٠) مليوناً من الرجال ، ومعظمهم من الشباب .

جاء هذا الوضع اضطرت المرأة والملايين من النساء للانخراط في العمل من أجل العيش أو إعاشة أطفالهن ، كما ألقي هذا الوضع على عاتق المرأة أعباءً مرهقة . فقد بلغت نسبة العاملات من النساء نحو ٨٦٪ من مجموع عددن في الاتحاد السوفيتي ، وذلك بسبب الافتقار والحرمان ، أو لعدم كفاية راتب أو أجر الزوج لاعالة الاسرة . كما ترتب على المرأة ان تنهض بالعمل المنزلي ، وأن تمضي وقتاً طويلاً في الركض نحو روضة الطفل ، وسيارة نقل الركاب ، ومكان العمل... ثم التوقف طويلاً في الطوابير لدى مخازن المواد الغذائية ، ثم العودة الى الروضة وواسطة النقل الى المنزل ، وبالتالي إمضاء ساعات النهار في العمل وساعات المساء في التسوق ، وساعات اضافية للعمل في المطبخ وشؤون البيت وتربية الاطفال والمشاكل المنزلية الاخرى . وقد ترتب على ذلك كله - رغم الرعاية المتميزة للأطفال - هبوط عدد الزيجات ، وهبوط عدد الولادات ، وارتفاع حالات الطلاق (باستثناء المجتمعات الاسلامية في جنوبي وأواسط الاتحاد السوفيتي ، الذين ازداد عددهم) .

ورغم ما تحقق من ضمانات وامتيازات معينة للمرأة مؤخراً - وخاصة فيما يتعلق بمنح المرأة عطلة لمدة سنة كاملة قبل الولادة (مع أجور مدفوعة لمدة ١١٢ يوماً خلال هذه السنة) ، ورفع رواتب التقاعد ، ورعاية العائلات المفتقرة ، والمسنين والمقعدين... الخ - وبالتالي تشجيع الزواج والولادة وتعظيم مقام الأم ذات الاطفال العديدين ، فقد تصاعدت نسبة الطلاق الى درجة كبيرة وخاصة منذ عام ١٩٦٥ وما بعده ، وذلك جراء هذا الوضع الصعب ، وبسبب الازمات والاختلالات الاجتماعية أيضاً ارتفعت نسبة الطلاق نحو ثلاث مرات عام ١٩٧٩ - أي أكثر من ٣٠٪ من عدد الزيجات - وهو ما تجاوز نسبة الطلاق في الولايات المتحدة مثلاً - وكان في تعارض مع تقاليد الشعب الروسي والكنيسة الارثوذكسية . وقد كشفت الوثائق الرسمية المعلنة مؤخراً عن أسباب الطلاق وتفكك الاسرة في الاتحاد السوفيتي ، فأشارت الى تفاقم حالات

السكر^(١٣) والخيانة الزوجية ، وشيوع العنف وسوء المعاملة الى جانب صعوبات السكن والاعالة ، وغياب المرأة عن المناسبات والاجتماعات ومجالات التسلية والثقافة - بسبب اضطرارها لملازمة المنزل - جراء المشاغل المنزلية وتربية الاطفال . ورغم التأكيد على ما سُمي بالقانون الاساسي للاشتراكية وهو «كل شيء من أجل الانسان ولما فيه خير الانسان» ثم على الهدف الاساسي في برنامج الحزب وهو «تلبية حاجات الشعب المادية والروحية المتنامية باستمرار وبلا انقطاع» ثم على القانون الاقتصادي «لتطوير الانتاج واكفاء السوق ، وتعظيم الوفرة في الخببرات والموارد على أساس اعتماد آخر مبتكرات العلم وأرقى أشكال التكنيك»... الخ - كما كان يتكرر في برنامج الحزب والدولة - فقد ظل الشعب يعاني من العوز والحرمان ، وخاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والحاجات المنزلية... بالقياس الى البلدان الرأسمالية المتقدمة . فكلفة (سلة الطعام) مثلاً المكونة من الحاجات الغذائية الضرورية والادوية في الاتحاد السوفيتي ، كانت تحتاج الى أجرة عمل يصل الى (٦٥) ساعة - بينما هي (١٨) ساعة في بريطانيا ، و (٢١) ساعة في فرنسا ، و (٢٠) ساعة في ألمانيا ، و (٨) ساعات في الولايات المتحدة . كما كان تنوع السلع في موسكو مثلاً أقل بنسبة ٣٠٪ بالقياس الى نيويورك . أما المعطف الشتوي او البدلة فتحتاج الى (٢٠٠) ساعة عمل ، والحذاء او الساعة الى (٣٥) ساعة عمل ، والدراجة الى (٧٠) ساعة عمل ، أما التلفزيون والغسالة والمكنسة الكهربائية والثلاجة فتحتاج الى ساعات عمل أكثر بكثير . واما اقتناء السيارة فيحتاج الى عمل لعدة سنوات ، والى انتظار يستغرق بضع سنوات . واما السلع الاجنبية - وخاصة الاجهزة الالكترونية والملابس ، فالحصول عليها صعب او متعذر بسبب وجودها في الحوانيت الخاصة او في الحوانيت التي تبيعها بالعملة الاجنبية .

كل ذلك الامر فيما يتعلق بالراتب التقاعدي الذي لا يستقطع من الاجر او الراتب - كما في البلدان الرأسمالية - والذي يتراوح بين (٣٠ - ١٢٠) روبلاً في الشهر . ولكنه مع ذلك أقل مما هو عليه في البلدان الرأسمالية ، فضلاً عن أن الرصيد السنوي المخصص للخدمات والضمانات الاجتماعية المجانية أو شبه المجانية ، وخاصة في

مجالات التعليم والعلاج الطبي والبطالة والعجز... الخ في البلدان الرأسمالية ، هو اكبر بكثير مما هو عليه في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية . فهو في (بريطانيا) مثلاً والتي تأتي بالدرجة الثالثة او الرابعة بعد السويد والنرويج والدانمارك والمانيا من حيث حجم الارصدة الاجتماعية ، والتي يبلغ عدد نفوسها نحو (٦٠) مليوناً ، هو نحو (٧٠) مليار جنيه استرليني في السنة ، بينما هو (٦٣) مليار روبل في الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٠ والذي يبلغ عدد سكانه نحو خمسة أضعاف سكان بريطانيا .

ان ارتفاع نسبة المدخرات والايداعات للمواطنين الى نحو (٤٦) مليار روبل عام ١٩٧٠ مم يكن دليلاً - كما كان يقال - على «ازدياد رفاهية الشعب» ، بل كان مرتبطاً بشحة السلع في السوق ، او بضرورة ادخار المبلغ المطلوب لشراء سلعة غالية الثمن في المستقبل وربما بعد بضع سنوات^(١٤) .

كل هذا قد حصل واستمر على الرغم من القوة الشرائية العالية للروبل - رغم ضآلة الأجر - والناشئة عن التسعير الحكومي ، وعن الخدمات والضمانات الاجتماعية المتدفقة من صناديق الاستهلاك والارصدة الاجتماعية الممولة من قبل الدولة ، او من المصانع والمؤسسات والمزارع ، والخاصة بقضايا السكن والتعليم والعلاج الطبي والمكافآت ورعاية الاطفال والمعونات للمعجزة والمقعدين ، والنقل والخدمات البلدية الرخيصة ، والمنشآت الثقافية والرياضية والمطاعم في المدارس والمعامل . هذا الى جانب ضآلة الضريبة على الدخول التي تتجاوز (٦٠) روبلاً في الشهر واستثناء المعجزة والمقعدين منها - وهي تكوّن نحو ٨٪ من ايرادات خزينة الدولة^(١٥) .



ان تخلف الاقتصاد في الاتحاد السوفيتي ، لم يكن له ما يبرره سوى ما أسلفنا من مبادئ وأحكام حول الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وأسلوب الانتاج ، والادارة الاقتصادية ، والتخطيط المركزي... الخ .

فالالاتحاد السوفيتي كما هو معلوم يشغل سدس مساحة الكرة الارضية ، ويمتلك مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية ، واكبر حجم من الغابات في العالم ، الى جانب موارد ضخمة من النفط والفحم والغاز والذهب والبلاتين والماس ، وقاعدة

ضخمة من الخامات . كما أشغل المكان الاول في العالم من حيث أعداد الاختصاصيين من ذوي التحصيل العالي والتدريب المهني والتعليم والخبرة ، وفي التطوير السريع لبعض فروع الاقتصاد في الصناعة الثقيلة ، وفي تصنيع المركبات الفضائية وابتكار أرقى أصناف السلاح . ومع ذلك كله ورغم المبالغة في الارقام والمنجزات والحديث عن «عناظم رفاهية الشعب»... فان النتائج الاجمالي لهذا البلد الشري العظيم ، قد ظل - كما أسلفنا - أقل من ثلث النتائج الاجمالي للولايات المتحدة ، ومن ثم في أواخر السبعينات ، أصبح أقل من النتائج الاجمالي السنوي لليابان! وبالطبع فقد كان هذا التلكؤ والتخلف وسوء الادارة الاقتصادية ونمط الانتاج... الخ سبباً في حالة الافتقار والعوز ، التي ظل الشعب السوفيتي يعانيها طوال العقود السابقة ، بالإضافة الى أسباب أخرى . كما كان سبباً في اشاعة مشاعر الاحباط والاستياء والنقمة في صفوف الشعب ، ولا سيما في صفوف الكادحين والطبقة العاملة والفلاحين . وبالتالي في استحداث حالة من الركود والاختلال في مجمل بنية وفروع الاقتصاد السوفيتي ، والانتاج ، أدت الى تفاقم أزمة شاملة آلت أخيراً الى الانفجار .

لقد شهد الاتحاد السوفيتي في فترات معينة ، محاولات ومراجعات جادة وجدية لتقويم الاقتصاد بسائر مجالاته وفروعه ، وخاصة في مجالات توزيع الاستثمارات والارصدة على فرعي الصناعة ، وادخال التكنولوجيا الحديثة الى عملية الانتاج ، واصلاح الاوضاع في الريف ، وتطوير التجارة الخارجية مع الدول الرأسمالية... الخ . ولكن الهياكل الاساسية في الاقتصاد قد استبقيت كما هي . كما استمر تطبيق المبادئ والمقولات الكلاسيكية في الادارة والتخطيط ، وخاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل القومي ، وبايرادات الميزانية ، فضلاً عن عدم التناسب في توزيع الارصدة الاستثمارية .

فقد توالى الالتزام مثلاً بنسبة الربع لصندوق التراكم (أي إعادة الانتاج الموسع) حيث لم تتجاوز هذه النسبة (٥٠٠) مليار روبل سنوياً - كما أعلن في الخطة الخمسية لعام ١٩٧١-١٩٧٥ . كما ظلت نسبة ٩٠٪ من إيرادات ميزانية الدولة تستمد من الإقتطاعات المفروضة و«بأرقام الزامية» على المصانع والمزارع والمؤسسات

الاقتصادية ، الى جانب نسبة ضئيلة من الضرائب ، بالاضافة الى مبيعات النفط والغاز وإيرادات الغابات . وبالطبع فان رصد ٧٢٪ من الدخل القومي لمصندوق الاستهلاك هو امر ايجابي ، بقدر ما يتعلق الامر بالخدمات والضمانات الاجتماعية للسكان ، وبمبادئ العدالة والاشتراكية . الا ان تقويم بنية وفروع الاقتصاد ، والتوزيع العقلاني للاستثمارات ، وتطوير الانتاجية ، وبالتالي تعظيم أداء الاقتصاد... الخ كان من شأنه ان يعود على المواطن بفوائد ومغانم أكبر ، ويعفيه من العوز والاملاق . كما كان سيؤدي الى اشباع السوق بالسلع الاستهلاكية وبالمواد الغذائية ، والحاجات المنزلية وغيرها من الحاجات الحيوية للمواطن .

لقد حاول (خروشوف) - كما بينّا - من منطلق رومانسي ، احداث انقلاب في الاوضاع الاقتصادية وذلك بالتركيز على احياء الاراضي البكر والبور ، وعلى تطوير الصناعة الكيميائية ، وتربية الماشية ، والطيور وعلى اشاعة زراعة الذرة ، وبالتالي تقسيم الجهاز الحزبي الى تشكيلات (صناعية - زراعية) ... الخ . فقد كان يعتقد ان هذه التوجهات هي بمثابة حلقات رئيسية ستقود وتطور كل الحلقات الاخرى في سلسلة الاقتصاد السوفيتي ، وستؤمن انتاجية أعلى للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية - وخاصة اللحوم والحليب . إلا انه لم يغيّر شيئاً في هياكل الاقتصاد الاساسية . فرغم تركيزه على تطوير الزراعة ، لم يحقق أية اصلاحات في تراكيب وأداء المزارع الحكومية خاصة - رغم انه زاد من الارصدة المخصصة للزراعة ، وأباح حرية إقامة المشروعات الانتاجية ، وامتداد الريف بالمزيد من السلع الاستهلاكية المصنعة . ولدى الاعلان عن البدء باحياء مساحات شاسعة من الاراضي البكر والبور ، استجاب مئات الالوف من الشبيبة لنداء الحزب بالتطوع والتوجه الى الاراضي البكر جنوبي الاتحاد السوفيتي ، حيث أقاموا هناك وعاشوا في الخيام والاكوخ ، وعانوا من شحة الطعام ونقص المعدات ، ومن البرد وضعف مرافق الاتصال والمواصلات ... الخ . ورغم ان الدولة قد جهزت هذه المناطق بالآف الجرارات والادوات الزراعية ، وحققت زراعة الاراضي البكر التي يتم احيائها ثلاثة أضعاف انتاجها من الحبوب عام ١٩٥٦ بالقياس الى عام ١٩٥٣ ، إلا ان عدم وجود نظام ريّ فعال ، وقلة السماد والعلف ،

وبسبب العواصف ، وهبوط معنويات وحماسة المتطوعين من الشباب ، ومن ثم اضطراب غالبيتهم الى العودة الى مواطنهم ، قد عطل الاداء المتوقع والنتائج المتوقعة من هذا المشروع . وكان من أسباب هذا الفشل ان هذه المزارع كانت جميعها من طراز السوفوخوزات (أي المزارع الحكومية) التي لم يكن للمزارع مصلحة شخصية في رعايتها . وقد أسفر الامر اخيراً ، عن تدهور الانتاج واضطراب المزارع الحكومية الى بيع معداتها للمزارع التعاونية التي أصبحت تتمتع بحق التملك ، بعد إلغاء محطات ومجمعات تأجير المكنان وبيعها الى المزارع التعاونية بأسعار عالية جداً

هذا ولشدة اعجاب خروشوف بالدرة (بعد رجوعه من الولايات المتحدة عام ١٩٥٩) طلب تعميم زراعتها ، وفتح معهداً خاصاً بها ، وأصدر مجلة باسمها بل وسُميت بـ«ملكة الحقول»! - كما كان يتردد في الصحف وفي اجتماعات اللجان الحزبية^(١٦) .

ورغم عدم ملائمة التربة والمناخ في الاراضي والمناطق التي تمت زراعتها بالدرة ، فقد تم تكريم واطراء رؤساء هذه المزارع التي بلغت مساحتها عام ١٩٦٢ نحو (٣٧) مليون هكتار . ولكن ما انتجته لم يتجاوز انتاج (٧) ملايين هكتار ، وذلك بسبب البرد والرطوبة ، الى جانب استخدام الدرة كعلف للحيوانات . وهكذا فشل هذا المشروع أيضاً .

ونتيجة لذلك ، وبسبب التخطيط في توزيع نسب المحاصيل - وعلى الضد من تنبيهات وتحذيرات رؤساء المزارع - هبط انتاج العلف ، وبالتالي لم يتحقق ما اعلنه خروشوف عن تجاوز امريكا خلال اربع سنوات ، في انتاج اللحوم والحليب والزبدة ، ورغم اضطراب بعض رؤساء المزارع لذبح المواشي المنتجة للحليب لتحقيق الارقام المستهدفة من اللحوم^(١٧) .

ورغم ما تحقق من برنامج خروشوف الزراعي ، وخاصة فيما يتعلق برفع أسعار المحاصيل التي تجبى من المزرعة سنوياً ، وتخفيض الضرائب ، ثم تخفيف القيود على الزراعة الخاصة (التي ارتفع انتاجها) ورفع نسبة الموارد الموظفة في الزراعة اربع مرات في الفترة بين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، وتشغيل الكوادر الحزبية في الزراعة (رغم

اعتراضهم)... الخ ، إلا ان انتاج القمح (بسبب التركيز على زراعة الذرة) ، قد هبط الى (١٠٧) مليون طن بدلاً من الرقم المستهدف وهو (١٧٠) مليون طن . وقد أدى ذلك ، كما بينّا سابقاً ، الى استيراد القمح والمحاصيل الزراعية من الخارج ، لقاء الاحتياطي المدخر من العملة الاجنبية والذهب . وجراء ذلك اضطر خروشوف عام ١٩٦٢ الى رفع أسعار المنتجات الزراعية والمواد الغذائية ، وكان ذلك مؤشراً صارخاً على الاخفاق في سياسته ، ورداً صارخاً على اندفاعاته العاطفية ، واستفراجه باتخاذ القرارات والسياسات التي كان يعتقد أنها صحيحة^(١٨) .



هكذا كان الوضع وهكذا استمر الوضع في الاتحاد السوفيتي...! ففي تقرير سري نُشر عام ١٩٦٥ من قبل معهد (نوفوسيبيرسك) للاقتصاد ، ورد مثلاً :

- ان نسبة النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي (على خلاف ما كان يُعلن) كانت تنخفض ، بينما كانت ترتفع في الولايات المتحدة .
- وان هناك قطاعات اقتصادية ظلت متخلفة ، بل هي تتردى وبخاصة قطاعات البناء ، والخدمات ، والزراعة ، والتجارة بالمفرد .
- وقد عُرِجَ السبب في ذلك الى :
- الانفاق العسكري الهائل بالنسبة للفرد (أي ما يعادل نتاج ٣٠ - ٤٠ مليون من مجموع السكان القادرين على العمل) .
- التخطيط المركزي ، ونقص الديمقراطية ، وانعدام النقاش والمحاوراة لاجراض التطوير والتعديل في البرامج الاقتصادية .
- نقص المعلومات لدى دائرة الاحصاء - التي لم تكن تمتلك حتى جهاز كومبيوتر للاحصاء - فضلاً عن الارقام الزائفة والمزورة للنتائج .
- سوء وسرية الادارة الاقتصادية ، وتحريم نشر ما هو غير مُقرّ ، او مقرر من جانب الدولة .
- انتاج بضائع رديئة لتحقيق المستهدف من الارقام المطلوبة .

- تصاعد وتأثر التضخم وانتعاش سوق المضاربة بالعملات والسوق السوداء .
وبسبب هذه الاوضاع توجه الاهتمام للفرع (ب) من الصناعة منذ عهد
خروشوف ، دون تحقيق نتائج ملموسة في هذا المضمار . ولكن عندما أصبح
(كوسيجين) رئيساً للوزراء أبدى اهتماماً بهذا الامر ، بعد ان أعاد مركزة الصناعة (التي
وزعها خروشوف حسب المناطق) ، وجعل التخطيط يتجاوب مع الحاجة الفعلية الى
هذا النوع او ذلك من السلع - حيث كانت هناك سلع مكدسة فائضة عن الحاجة او
ردیئة النوعية - كما حاول وضع حد لاحتكار وتراكم الموارد غير المستثمرة لدى
المؤسسات ، وأتاح للمدراء حقوقاً في استخدام واستثمار الارباح . غير ان هذه
التوجهات لم تتحقق في الواقع ، لأن المؤسسة مثلاً لا تملك حق الاستغناء عن
العمال الفائضين أو غير المؤهلين^(١٩) ، كما لا تملك حق تسعير منتجاتها ، هذا
بالاضافة الى ما لقيه هذا المشروع من معارضة (أيديولوجية) وبالتالي سياسية من
جانب الحزب والنقابات ، وباسم «مبادئ الاشتراكية» و«الطبقة العاملة»!

وكانت خطة كوسيجين تتضمن أيضاً العمل على ادخال التكنولوجيا الحديثة
في عملية الانتاج - أي استبدال المكائن والمعدات القديمة والبالية والتي تجاوزها
الزمن ، بمعدات حديثة متطورة - . ولكن ذلك كان من شأنه ان يؤخر الانتاج لمدة
معينة ، ويؤثر بالتالي على الارقام المستهدفة في الخطط الاقتصادية . كما كان
يتعارض مع الاولوية المخصصة للصناعة العسكرية ، ويؤثر او يقود الى التلكؤ او التخلف
في التكافؤ العسكري مع الغرب . ولكن ما عرقل وأحبط خطة كوسيجين الاصلاحية
قبل كل شيء ، هي أحداث جيكوسلوفاكيا . ومع ذلك فقد شهدت الفترة بين عام
١٩٦٠ واول السبعينات ، محاولات وخطوات جادة لتطوير الفرع (ب) وذلك لسد
حاجة السوق الى المواد الغذائية واللحوم والالبان والمحاصيل ، والى الالبسة
والاحذية والحاجات المنزلية ، مع زيادة محصول القمح واقامة قاعدة كفاءة من
الاعلاف ، وذلك لزيادة عدد المواشي والدواجن وانتاج اللحوم . وقد اقترن ذلك - كما
ورد في الخطة الخمسية للأعوام ١٩٧١ - ١٩٧٥ - بأرقام مفرطة بالمبالغة ، حيث تقرر :
- رفع الدخل الوطني بنسبة ٨٠٪!

-والإنتاج الصناعي بنسبة ٩٠٪

-والبناء والتركيب بنسبة ٩٥٪ .

وقد جاءت هذه التصورات والتطلعات في سياق التوجه الى استبدال الأعتدة البالية والمتخلفة والتي سُميت سابقاً بوسائل الإنتاج «الارقي في العالم»! ولكن ما تحقق كان سلسلة من الاخفاقات او التراجعات والازمات... -رغم اشاعة الاحتفالات بتوزيع الاوسمة والمداليات والمكافآت والالقاب... ورغم الحديث المتكرر ، وبأصوات أعلى ، عن الاقتصاد الاشتراكي الذي يتسم بوتائر نمو وراسخة وسريعة ؛ ونهضة عارمة ومتواصلة!

وقد اقترن ذلك بتوجه لجعل التخطيط يتجاوب مع التطورات المستقبلية للاقتصاد .- أي معالجة التخلف التكنولوجي من خلال شراء التكنولوجيا الغربية ، وتطوير صناعة السيارات ، وبناء السفن ، والصناعات البتروكيمياوية ، والغذائية ، وتكرير الغاز ، والتوسع في تكرير النفط... الى جانب استيراد او تحديث صناعة الاسبدة التي كانت في مستوى بدائي للغاية ، وكانت سبباً من أسباب التخلف في الإنتاج الزراعي . وهكذا اعتمدت او أقرت سياسة فتح قنوات التعامل مع الدول الرأسمالية في ميادين التكنولوجيا والعلوم والتجارة ، وكذلك التبادل الثقافي ، وفتح باب السياحة ، (رغم الابقاء على قيود السفر بالنسبة للمواطنين السوفيتيين) .

وبسبب سعة السوق السوفيتي ، وتوفر القوة العاملة الرخيصة والمطوعة ، استثار هذا التوجه لهفة الغرب في ولوج باب الاستثمار في الاتحاد السوفيتي . ومن هنا كان مشروع انتاج السيارات الايطالية من نوع (فيات) منذ عام ١٩٦٦ ، والذي اقترن بتواجد (٢٥٠٠) خبير ايطالي في هذه الصناعة ، مع ارسال المتدربين السوفيت الى ايطاليا .

كما اتسعت مجالات التبادل التجاري - الذي دشّن المرحلة الاولى من تراكم الديون الخارجية ، بسبب الاختلال والتفاوت في هياكل وأداء الاقتصاد ، حيث اقتضت عملية التصدير من جانب الاتحاد السوفيتي على النفط والغاز والاعشاب والمعادن والماس بالدرجة الرئيسية^(٢٠) . وكان الميزان التجاري لهذا السبب مختلاً لدرجة كبيرة لصالح الغرب ، حيث اضطر الاتحاد السوفيتي ، بسبب القصور في انتاج

بعض السلع ، «التي كانت تسمى كمالية» ، الى استيراد مثل هذه السلع التي كان يتطلع اليها المواطن بلهفة ، ولكن بحجم محدود استوجبت عرضها وبيعها في مخازن خاصة بالعملة الاجنبية - أو «الروبل الخاص» الذي كان يُسمى بالذكرة أو «الشهادة»! وكان من بين معروضات او مقتنيات هذه المخازن (التي كنا نتردد عليها) ، سلع عادية - كالملابس ، وآلات التصوير ، والمشروبات ، الى جانب آلات التسجيل والحاسبات والادوات الالكترونية ، التي لم يكن من المتعذر انتاجها في الاتحاد السوفيتي ، لو حُوِّلَ كنز المعرفة التكنولوجية المتطورة التي كان يمتلكها في الميدان العسكري وميادين غزو القضاة ، الى الصناعة المدنية . ولكن ذلك لم يتحقق ، بسبب الحرص على إخفاء أسرار التكنولوجيا العسكرية!

وقد أسفر الامر بالنتيجة عن نشوء وتكامل سوق موازية (سوداء) شملت الى جانب المضاربة بالعملة والسلع الاجنبية ، المضاربة بالسلع المحلية والادوات الاحتياطية (التي كانت تسرق من المعامل) بل وحتى الملابس والاحذية (التي كانت تُنتج في مشاغل سرية) مدعومة من قبل بعض المتنفذين^(٢١) .

على أن أهم منجزات هذه الفترة قد تركزت في الريف وميدان الزراعة - حيث رفعت نسبة الاستثمارات - كما بيّنا - في الريف الى (١٩٠) مليار روبل - في اواخر الستينات ، كما حولت ملكية الجرارات والآلات الزراعية الى المزرعة ، وخُفّضت الضرائب ، وسُمح باقتناء وتربية الماشية من جانب الفرد او الاسرة ، مع تأمين الاعلاف ، ورفع القيود على المبيعات الخاصة من المنتجات . كذلك سُويت الاجور بين المزارع الجماعية ومزارع الدولة ، وطُبقت أنظمة التقاعد والضمانات الاجتماعية ، وتمّ التوسع في بناء المدارس والطرق ، وتحسين ظروف السكن ، ومرافق الخدمات الطبية والبلدية . كما طُبّق نظام الاجور المعتمد في المؤسسات الاخرى ، وسُمح بالاستفادة من خدمات المطاعم والمخابز والمغاسل ودور الحضانة ورياض الاطفال ، واقامة المكتبات والنوادي والملاعب الرياضية وأماكن الراحة والاستجمام - وذلك من خلال الارصدة الفائضة لدى التعاونيات . وقد تمّ ذلك على ضوء التحديات التاريخية المبررة والمخففة ، وبمراجعة المقولات المألوفة والموروثة عن (لينين) مثلاً الذي

عارض دعوة الاشتراكيين الثوريين الى توزيع الارض حسب عدد أفراد العائلة ، حيث كان يقول :

«يجب على البروليتاريا ان تدرك ان نظام الاستثمار الصغيرة ، في ظل الانتاج البضاعي ، لا يستطيع تحرير الانسان من اليأس والظلم»^(١) وجراء السماح بتوسيع وانعاش الاستثمار الخاصة الملحقة بالمنزل ، وينقل ويبيع منتجاتها الى المدن ، ارتفع مستوى معيشة سكان الريف الى حد تجاوز مستواها في المدينة . ومع ذلك ظل الفلاحون - بسبب الحصار المزمن - يطمحون للانتقال الى المدينة . ولكن قيود هذا الانتقال والزامية اقتناء جواز سفر ، والحصول على حق المغادرة وحتى الإقامة المؤقتة ، قد ظل ساري المفعول الى النهاية .

وجراء تحرير وانعاش الاستثمار الفلاحية الخاصة أيضاً ، تم اكفاء حاجة الاسرة الفلاحية بنسبة (٧٥٪) . كما استطاعت هذه الاستثمار - رغم النسبة الضئيلة جداً التي تشغلها من الارض والممتلكات ومن الماشية والمعدات - أن تمد المدينة بالسلع الغذائية ، بنسبة (٧٥٪) من البطاطا والبيض ، وبنسبة (٤٠٪) من الحليب واللحوم والمخضرات وذلك في عام ١٩٦٥ مثلاً ، رغم ان نسبة المساحة من الارض التي تشغلها المزارع الملحقة بالمنزل منذ عام ١٩٥٠ لم تتجاوز ٢٪ من نسبة الارض الزراعية المملوكة للدولة .

وهكذا (كما شاهدنا) كان الناس في موسكو يتوجهون نحو (السوق الكولخوزي) لشراء حاجاتهم من المنتجات والمواد الغذائية - بسبب نوعيتها الاجود والافضل - رغم ان اسعارها تتجاوز اسعار مثيلاتها في الاسواق الحكومية بنسبة (٣ - ٤) مرات . ولكن هذه النسبة هبطت فيما بعد ، بهبوط نسبة الارصدة المخصصة لهذه المزارع - رغم ان منتجات هذه الاستثمارات الخاصة كانت متخلفة عن مثيلاتها في الولايات المتحدة مثلاً - التي كانت ترصد لها نحو (نصف) ما يرصد لها في الاتحاد السوفيتي . وبسبب الجماعية في الزراعة واستفراد الدولة بملكية الارض ، ورغم حجم الاستثمارات والخدمات والضمانات المقدمة الى المزارع والفلاح ، فقد ظلت انتاجية الريف متخلفة بالقياس الى الدول الرأسمالية^(٢) . كما اسهمت الاختلالات في

الاقتصاد والإدارة الاقتصادية والازمات المشتدة في الحياة الاجتماعية ، في تخفيض انتاجية العمل بنسبة (٢٥ - ٣٠٪) في السنة ، وذلك في الفترة بين الخمسينات والستينات وبين الاعوام (١٩٧٦ - ١٩٨٠) . كما هبطت نسبة النمو من ٦ - ٥٪ الى ٧,٣٪ في هذه الفترة .



لقد كان فرض مبدأ ملكية الدولة للأرض ونمط الزراعة الجماعية في الريف - الذي كان الفلاحون فيه يكونون (٧٥٪) من المجتمع السوفيتي - أهم وأخطر الأخطاء النظرية والعملية في بناء وإدارة الاقتصاد الاشتراكي .

ففي بلد فلاحى من هذا الطراز تم تحويل (٢٠) مليون مزرعة خاصة الى (٢٥٠) ألف مزرعة جماعية . كما اقترن ذلك بحملات قمع وتهجير وتشريد - كما يتبين - لملايين من الفلاحين الذين اعتُبروا من الاغنياء وأعداء الاشتراكية . ورغم عود لينين حول «التدرجية» في الزراعة الجماعية^(٢٣) ، فقد تم فرض هذا النمط في الزراعة ، ضمن عملية أو وفق خطة انقلابية تاريخية شاملة سُميت - كما أسلفنا «الانعطاف العظيم» ، واقتُرنت بمقولة أو حكم سنالين عن تفاقم الصراع الطبقي في عهد الاشتراكية ، وعن ضرورة تصفية «الكولاك» كطبقة معادية... الخ . وعلى أساس ذلك جرى تصنيف الفلاحين الى : فقراء ، ومتوسطين ، وأغنياء ، وذلك لتبرير مقولة الصراع الطبقي ولتبرير الارهاب والقمع . وواقع الامر ، هو ان الفلاح المتوسط والغني لم يكن يمتلك ما يتطلب التأميم والقمع والتهجير ، لا من حيث مساحة الارض ، ولا مردود الزراعة ، ولا عدد رؤوس الماشية ، ولا الموقف السياسي والطبقي . وكل ما في الامر ان ما كان سائداً هو لجوء «الفلاح الغني» مالك الارض او الاستثمار الخاصة والمحراث القديم والحصان... الى استئجار عدد صغير من العمال أثناء موسم الحصاد ، وبيع فائض المحصول في المدينة من أجل العيش ، لا من أجل استغلال وإبتزاز واضطهاد الآخرين .

وفي هذا الشأن تشير وقائع التاريخ الروسي الى أن الريف في روسيا لم يشهد صراعات ومنازعات بين الفلاحين ، ولم يكن من بين اغنياء الفلاحين من كان يشغل

دوراً أو مكانة في جهاز الدولة القيصريّة ، كما لم يكن الفقراء من الفلاحين المعوزين في وضع يفكرون فيه في النضال ضد البورجوازية ، ويصبحون بعد الثورة الاشتراكية ، مساهمين في اقامة دكتاتورية البروليتاريا ، أو المشاركة في جهاز الدولة .

ومع ذلك قد تجاهل ستالين كل هذه الوقائع والحقائق ، كما استهان بالمصاعب التي تولدت عن هذا النمط من الزراعة ، وتجاهل المجاعة التي تعرضت لها البلاد رغم خطته الخمسية وذلك في الأعوام ١٩٣٢ - ١٩٣٤ ، معتبراً أن كل من لا ينتسب الى الكولخوز «عدو للسلطة السوفيتية» مبرراً من خلال ذلك عمليات التصفية والتهجير الجماعي ، ومنها مثلاً تجميع مئات الآلاف من (الكولاك) ونفيهم الى سيبيريا ، والارزاق وجنوبي روسيا ، واغراق معسكرات الاعتقال والعمل بملايين السجناء والمعتقلين والمباعدن .

وتتحدث الوقائع عن نحو (مليون) اسيرة او (خمسة ملايين) شخص من مجموع افراد هذه الاسر الفلاحية من الذين ابعدوا في الحملة الستالينية . كما تتحدث عن اجبار الفلاح المنتسب الى الكولخوز على تسليم كل ما يملك لقاء ارض صغيرة ملحقة بالبيت ، وبقرة او حصان ، وعدد صغير من الدواجن او الخنازير... كما فرض على الفلاح تقديم نسبة معينة من المحصول ، (استبدل فيما بعد بالفضية) ، ثم برقم سنوي من كلفة المحصول الذي يجب ان يقدم للدولة . وقد حدث ان كانت هذه الارقام اكبر بكثير مما يستطيع ان يحققه الفلاح من نتاج عمله في المزرعة ، فكان يضطر الى بيع ما ينتجه في مزرعته الملحقة في البيت من بيض وحليب ولحوم وخضروات ، لتسديد ما تطلبه الدولة . وذلك بسبب ارتفاع كلفة الانتاج والسعر المتدني للغاية الذي كان يباع فيه الحاصل الى الدولة .

وبسبب هذا النمط من الملكية والانتاج الزراعي ، هبطت نسبة المحاصيل الزراعية والماشية والمواد الغذائية الى اقل مما كانت عليه قبل ثورة اكتوبر ، وظلت العديد من المدن في الاتحاد السوفيتي تفتقر الى اللحوم والحليب والمواد الغذائية حتى اخر يوم من تأريخ السلطة السوفيتية .

هذا ورغم التفاوت الصارخ في الانتاجية والاداء الاقتصادي بين التعاونيات

الزراعية والمزارع الحكومية ، وبين الاستثمار الخاصة الصغيرة والتعاونية ، فقد تركز الاهتمام على المزارع الحكومية من سائر الوجوه ، وخاصة من حيث مساحة الارض ، وعدد الماشية ، ونسبة الانفاق من الموارد ، وعدد العاملين - فضلاً عن الاجور ورواتب التقاعد والخدمات... الخ وذلك من منطلق المبدأ الاشتراكي في الملكية - اي الملكية العامة لوسائل الانتاج - او بالاحرى ملكية الدولة . فقد اعتبرت الاستثمار الفلاحية الصغيرة «لا إشتراكية» ، واستمرت الدعوة لتقريب وتوحيد شكلي الملكية الزراعية - اي التعاونية والحكومية - رغم التأكيد على ان المزرعة التعاونية هي ملك الدولة - وكل ما في الامر انها مؤجرة للابد ودون اي تعويض! كما استمرت الافضليات والامتيازات لصالح المزارع الحكومية - رغم تخلف ادائها الاقتصادي . فقد اشغلت المزارع الحكومية وعددها نحو (١٢٠) الف مزرعة نحو خمسة اضعاف مساحة الارض التي تشغلها المزارع التعاونية وعددها نحو (٣٦) الف مزرعة . ومع ذلك فقد كان عطاؤها من المحصول السنوي لا يزيد عن (٢٠٪) من المحاصيل الزراعية والحيوانية على عموم البلاد - في مقابل نحو (٥٠٪) من عطاء المزارع التعاونية . اما الاستثمار الفردية - وهي تكون نحو (٢٪) من مساحة الارض الزراعية ، فقد كانت تسهم في اشباع (٥٠٪) من حاجة البلاد الى المواد الغذائية ، و(٢٥٪) من حاجة السكان الى البطاطا والحليب والخضروات والبيض - فضلاً عن اكفاء نحو (٧٥٪) من الحاجات والمواد الغذائية للعائلة التي تمتلك هذه المزرعة . وقد تصاعدت هذه الارقام وتطورت بعد عام ١٩٥٥ ثم بعد عام ١٩٦٥ خاصة - عندما تم توجيه مزيد من الارصدة نحو المزارع التعاونية ، ومزيد من الاهتمام والدعم لها - كما يتبين - حيث اصبحت تتمتع بالضمانات الاجتماعية ، مثل رواتب التقاعد ، وعضوية النقابات ، والعطلات ، وحقوق الامومة ، الى جانب ملكية المباني والمكانن والمعدات والماشية ، وحق الحصول على القروض وبيع المحاصيل الفائضة - فضلاً عن الحوانيت ومنشآت الصناعات الحرفية والمؤسسات الخدمية والثقافية... وغيرها^(٢٤) . ولكن مشكلة الهوية (او جواز السفر الداخلي) قد ظل الى النهاية ، موضع شكوى سكان الريف ، (باستثناء منتسبي المزارع الحكومية) حيث ظلت الهجرة او الاقامة في المدن محرمة

الا وفق عقود عمل او زواج ، اولدى تأدية الخدمة العسكرية لاكثر من ثلاث سنوات . فقد كان على المواطن القاطن في الريف ان يحصل على موافقة السلطة المحلية او السوفيت المحلي من اجل السفر الى المدينة او الغياب عن القرية لاكثر من (٤٢) ساعة ، وبشرط ان يكون قد تجاوز السادسة عشرة من عمره... وبظل عرضة للاستجواب والتساؤل من قبل الشرطة لدى دخوله المدينة . وكانت موسكو وثلاث مدن كبرى في الاتحاد السوفيتي ، شبه محرمة على الاقامة من جانب سكان الريف . كما ظلت قائمة الى النهاية مشكلة التركيب السكاني - حيث هبط عدد الرجال - جراء الحرب - كما بينا الى النصف تقريباً ، وتركز العمل في المزارع على النساء (الواتي اصبح عددهن ضعف عدد الرجال) . وبسبب القيود على السفر ، اصبح التزاوج بين سكان قريتين شبه مستحيل

ورغم ان ارباح المزارع التعاونية قد ازدادت منذ عام ١٩٦٤ بنسبة (٤٠٪) تقريباً ، الا ان التفاوت في الاجور والرواتب وبالتالي في الدخل السنوي ، قد استمر وتزايد^(٢٥) . وترتب عليه تفاوت متواصل ومشتد في مختلف نواحي الحياة ، وخاصة ، السكن والثقافة ، والحاجات المعيشية ، والسلع المنزلية... الخ . وهكذا كان الوضع هو نفسه في المدن ايضاً - حيث لم يتحقق مبدأ «المساواة الاجتماعية» في اي ميدان من ميادين العمل او الحياة . والسبب في ذلك - كما اسلفنا - يعود في الاساس الى سياسة الدولة الاشتراكية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والقائمة في جوهرها على تجميع فائض العمل ، او بالاحرى فائض القيمة بيد الدولة وعلى حساب الفقراء ، وتكريس التفاوت والتمييزات لصالح فئات معينة من الحكام والمتحكمين على حساب العمال والفلاحين في دولة العمال والفلاحين! وبالطبع . وفي ظل هذا الواقع لا يمكن الحديث عن علاقات اشتراكية ، او «مجتمع لا طبقي»! ورغم الاعلان عن ضرورة تحقيق واستكمال البناء الاشتراكي في الريف من خلال تحويل المزارع التعاونية الى مزارع حكومية ، والبدء بالغاء الضريبة العينية ، وتنفيذ نظام الدفع بالنقد (وجزئياً بالمحصول) في الكولخوزات ، الا ان تحقق هذا التحول كان مستحيلاً - وذلك لاسباب عديدة ، من بينها اضطرار الدولة الى دفع الاجور اليومية لنحو (٣٠) مليون

شخص من العاملين في هذه المزارع (مقابل الغاء الاستثمار الخاصة التي كانت تسد نحو ٤٠٪ من حاجات الاسرة و٣٠٪ من حاجة السوق) ، الى جانب التزام الدولة بتأمين المساكن والخدمات والطاقة الكهربائية والمياه النقية والامتيازات والحقوق والضمانات الاخرى ، للعاملين في المزارع الحكومية . أما اجور العاملين في الكولخوزات فكانت شحيحة بالقياس الى مثيلاتها في المزارع الحكومية ، وكانت الكثير من الاسر الفلاحية تعيش في غرفة واحدة ، دون مياه نقية او اضاءة كهربائية ، او انظمة صرف صحي... هذا فضلاً عن نقص الخدمات البلدية في الريف - بما في ذلك الطرق والمواصلات والسكك الحديدية .

وبوجه عام ، لم تصبح الحياة في الريف «افضل واكثر بهجة» كما وصفها ستالين^(٢٦) ، بل استمرت مأزومة بالحرمان والقيود والبروقراطية . وبسبب قلة عدد العاملين من الرجال ، وابعاد نحو (٥) ملايين من سكان الريف ، فقد كان يجري استئجار الاطفال والعجائز من النساء باجور متدنية للغاية من اجل جني المحصول . كما كان يتم استخدامهم او استقدام المتطوعين من فتيان وفتيات الطلائع والشبيبة لاجني البطاطا والمحاصيل الاخرى ، كالقطن في اوزبكستان (التي كان القادة والمتنفذون فيها يعيشون في ذروة الرفاهية والتبديد والفساد) . وقد ظل سكان الريف يكابدون مشاكل اجتماعية جراء تفاقم البيروقراطية والفساد من جانب القيادات الحزبية ومجالس السوفيت المحلية - خاصة فيما يتعلق بالزواج والسفر والتنقل ، وحتى الحصول على شهادة الوفاة!

وبالاضافة الى الطابع البيروقراطي المركز للتخطيط وشموليته المطلقة لكافة الميادين ، واهماله للكثير من الترابطات بين قطاعات الاقتصاد واليات الانتاج - كما في الافراط في تسعير كل شيء ، والحديث عن الانتاج والربح مثلاً بمعزل عن الكلفة ، او الحديث عن تجارة الجملة واهمال تجارة المفرق... واعلان استهدافات وارقام غير قابلة للتنفيذ... فقد اقترن التخطيط ومن ثم تنفيذ الخطط وارقام الخطة ، بالزيف والكذب والباطيل ، وبالاتزاز والرشوة وسوء استخدام السلطة ، فضلاً عن تجميد مقادير هائلة من الاستثمارات والموارد والمعدات ، وذلك على حساب المواطن

والمستهلك ، وبالاخص على حساب الطبقة العاملة ، وحلفائها من الفلاحين .

فالى جانب ما سبق من غبن واقتدار للملايين من هؤلاء الكادحين ، كان هؤلاء يقبعون في الواقع في اسفل الهرم الاجتماعي الذي كان يرتقي قمته فريق من المتنفذين واصحاب الامتيازات في منظمات الحزب والدولة الذين يتحكمون في حياة وحقوق وحرريات الآخرين . وقد سبق ان اوردنا مثلاً من دوافع هذا التحكم ، وهو جواز السفر الداخلي الذي قيد حق التنقل والسفر والاقامة بدافع وحيد واساسي - وهو منع الفلاحين من الهجرة الى المدن ، وارغامهم على تطبيق مخطط الدولة في الزراعة منذ ديسمبر عام ١٩٣٢ وحتى النهاية . ومن مظاهر هذا التحكم ايضاً هو اصدار «وثيقة العمل» في ايلول ١٩٣٠ ، التي هي اشبه بوثيقة بوليسية ، لا تقتصر على هوية حاملها ، بل وتتضمن كل شيء يرتبط بعمله وحياته وسلوكه - بما في ذلك التغيب عن العمل والمخالفات والعقوبات والغرامات . فقد اعتُبر الغياب عن العمل في الاربعينات مثلاً ، جريمة يعاقب عليها بالسجن ستة اشهر ، كما اعتُبر انتزاع قسائم شراء المواد الغذائية ، او طرد المخالفين من مساكنهم ، نوعاً من العقوبات المباحة . وكان من بين هذه المخالفات مثلاً ، ممارسة عمل غير مقرر في وثيقة العمل ، او التخلي عن عمل مقرر في الوثيقة ، او ممارسة عمل اضافي «سري» . كذلك كان من بين هذه المخالفات ، التي كانت تعتبر من قبيل الجريمة ، شراء بضاعة ما ثم بيعها لمن يحتاجها بشكل سري وبسعر أعلى طبعاً . ومع ذلك فقد آل الامر ، بسبب نقص السلع في العديد من المدن - ولا سبب اخرى - الى قيام وانتعاش السوق السوداء وشيوع هذه المظاهر وازدياد الجرائم الاقتصادية^(٢٧) .

لقد اعتمدت سياسة مفرطة في التطرف والمغالاة فيما يتعلق بالملكية الخاصة التي اقتصرت على السلع المنزلية والحاجات الاستهلاكية الشخصية ، ونوع معين من المساكن (التعاونية) . وكذلك الامر فيما يتعلق بالملكية التعاونية التي اقتصرت ، لعدة عقود ، على البيت والمزرعة الصغيرة الملحقة به وعدد محدود من الدواجن والابكار . وفي وقت لاحق فقط تم تملك الآلات والمعدات الزراعية للمزارع التعاونية - والتي ظلت لعقود طويلة تستخدم عن طريق التأجير . وقد تمّ ذلك انطلاقاً من مبدأ

تحرير «استغلال الانسان للانسان»!

الا ان هذه الوجهة في السياسة الاقتصادية قد آلت الى عواقب ضارة ، وخاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات - حيث المخازن والمطاعم والمقاهي ، وحتى حوانيت الحلاقة وتصلح الساعات والاحذية... الخ - كانت ضمن الملكية العامة - الامر الذي ادى الى انعدام الصناعة الحرفية ، والى نقص حاد في مجال الخدمات . ففي موسكو العاصمة التي تضم نحو (١٢) مليون مواطن ويقصدها الالاف من السياح ، لم تكن هناك سوى بضعة مطاعم معروفة ، وعدد محدود من المقاهي ، الى جانب محدودة الاسواق والحوانيت ، التي ظلت الى النهاية ، تشهد حشوداً من الناس او صفوفاً طويلة من المشتريين . وبسبب اقتصار اماكن النزهة على عدد محدود من المنتزهات الكبرى المكشوفة للرياح والامطار والثلوج ، وضالكة عدد المقاهي والمطاعم واماكن الراحة والتسلية المكيفة بالتدفئة في فصل الشتاء الروسي الطويل ، كان الناس بعد عناء العمل في النهار يضطرون الى ملازمة بيوتهم حتى في ايام العطل ، وهي حالة استدعت او ساعدت على تفاقم حالة الادمان على الكحول اكثر من اي شعب في العالم ؛ كما استحدثت حالة من الوحشة والتفرد والاكتئاب^(٢٨) .

لقد ادى الافراط في توسيع قطاع الدولة والاستمرار في تعظيم مبدأ الملكية العامة ، وقصور التخطيط والادارة ، الى عواقب سلبية ضارة ، ومن بينها تراكم موارد وارصدة هائلة في قطاع الصناعة بوجه خاص^(٢٩) ، رغم حاجة الاقتصاد والناس الى استثمارها وتدويرها بفعالية . وجراء ذلك ، ولاسباب اخرى - هبطت ثم توقفت وتيرة النمو السنوية في الانتاج منذ اواسط السبعينات ، ثم هبطت لدرجة اشد بعد عام ١٩٩١ ، ثم تدهورت الى الحضيض بعد عام ١٩٩٢ - كما نرى حالياً^(٣٠) ، وبسبب شحة السلع ، تراكمت لدى المواطنين «اموال فائضة» كانوا يودعونها في المصارف ودوائر البريد ، لقاء فوائد ينتفعون بها لشراء بليلة او معطف او حذاء شتوي او حاجة منزلية غالية الثمن - كالثلاجة او الغسالة او التلفزيون . ومع ذلك ، فلم تكن توفيرات او مدخرات المواطنين لدى المصارف الحكومية قد وصلت الى ما كانت قد وصلت اليه في اواخر الخمسينات - عندما سمحت الدولة ، ابان الحرب العالمية ، بالاستثمار

الخاصة ، والمهنة الحرفية التي اصبحت تدر مزيداً من الموارد على الشغيلة . وجراء ذلك سمحت الدولة بايداع ما يصل الى ثلاثة آلاف روبل للفرد في المصارف الحكومية - مما ادى الى تكسدين هائل على الدولة . ومن اجل الخلاص من هذا العبء الثقيل لجأت الدولة ، ومن خلال الحزب والنقابات والكومسول وغيرها من المنظمات ووسائل الاعلام ، الى المناشدة والاهابة بالمدخرين من المواطنين لكي «يتبرعوا» للدولة المنتصرة في الحرب بمدخراتهم . وهذا ما حصل ، حيث استطاعت الدولة في اواخر الخمسينات من تقليص الكتلة النقدية واصدار عملة جديدة ضاعفت قيمة الروبل عشر مرات - وذلك من خلال شطب ما يقرب من (٧٠) مليار روبل من ديونها للشعب وبهذا عالجت مشكلة التضخم النقدي على حساب المواطنين ، ولكنها قامت ايضاً برفع الاجور ، وتخفيض اسعار الخبز وبعض المواد الغذائية ، ولكنها عادت ورفعتها بعد فترة قصيرة .



ادت هذه السياسات وسواها ، ليس فقط الى تفكك البنية الاقتصادية وتدهور الاقتصاد ، بل الى تشوهات اجتماعية واختلالات خطيرة في حياة المجتمع . حيث سادت وتفاقت اجواء الاغتراب والفراغ والوحشة ، وكذلك حالات القنوط والخنوع واليأس . الى جانب تدني الاوضاع الصحية ، وتفكك العائلة ، وتفشي الفساد والرشوة والجريمة . ويعود السبب في ذلك الى ما اسلفنا شرحه من اختلالات واخطاء في بنية النظرية وفي التطبيقات المشوهة لمبادئ الاشتراكية وقيمتها الانسانية . والواقع ، كما بينا - ان المبدأ الاساسي في الاشتراكية وهو «لكل حسب عمله» ، لم يتحقق ، كما لم يتحقق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية... حيث النسبة الاكبر من المنتج الاجتماعي كانت تخصص لشؤون الدفاع والجيش والامن ، ولتقديم القروض والمساعدات للبلدان النامية وبعض الدول الاشتراكية^(٣١) ، فضلاً عن الاهدار والتبديد للموارد والثروات ، وسوء الادارة الاقتصادية . وهكذا عاش الشعب في هوز مزمن طيلة عقود من الزمان . كما لم تتحقق الاهداف المعلنة في برامج الحزب والدولة وهي «كل شيء من اجل الانسان ولما فيه خير الانسان» وكذلك الشعار

المتكرر في برنامج الحزب وهو «اكفاء حاجات الانسان المادية والروحية المتنامية باستمرار»! اما مقولة (ستالين) «الانسان ائمن رأسمال في العالم»، فقد كانت في تعارض مطلق مع سياسة القمع والارهاب الشامل التي انتهجها، ومع الارقام المذهلة للملايين من الضحايا . وهكذا تكاملت وترابطت ازمة الاقتصاد بأزمات اجتماعية واخلاقية وايدولوجية وثقافية ، وشهد عقد الثمانينات مثلاً تفاقماً لمظاهر السكر، والبغاء، والانتحار، وتزايداً في نسبة الوفيات والقتل، والطلاق، فضلاً عن تزايد سعة ونشاط السوق السوداء وعصابات السرقة والاجرام والمخدرات . وكانت هذه الاوضاع والازمات في صميم الاسباب التي اشاعت عدم الثقة بالنظام والحزب والدولة، وفي اشاعة حالة الاغتراب الاجتماعي للمواطن، ليس فقط عن السلطة والحزب ووسائل الانتاج، بل عن عمله ونتاج عمله وعلاقاته الاجتماعية، وعن مثله وقيمه الروحية . كما كانت هذه الاعراض روافع فعالة في تقويض الثقة بالسلطة والايمان بالقانون والعدالة، وبالتالي في اشاعة الوهن والتفكك في مفاصل وعتلات النظام، ثم في تقويضه آخر الامر .

ومن هنا تقبل الناس عملية التغيير، او اعادة البناء (البيروسترويكا) وعلقوا عليها الامل في تصحيح هذه الاوضاع، وتدارك هذه الاخطار، ومعالجة هذه الازمة الاقتصادية وما ارتبط بها من ازمات واختلالات اجتماعية . ولكن السير دون تخطيط متقن واهداف عملية قد آل الى تفاقم هذه الاوضاع بشكل جاوز كل ما شهده الاتحاد السوفيتي من قبل (٣٢) .

ولتوكيد ذلك، نورد فيما يلي بايجاز بعض الارقام والوقائع المذهلة عن هذه الحالات الأساسية التي بدأت بالتفاقم منذ عام ١٩٩١ :

- فقد ازدادت نسبة الوفيات على الولادات وبدأ عدد السكان في روسيا يتناقص . كما هبطت نسبة الزيجات بينما تزايدت نسبة الطلاق والاجهاض، وارتفعت نسبة البطالة بين النساء الى ٧٠٪ (٣٣) .

- هبطت نسبة الولادة من (١٤٠) ألفاً في السنة الى (٥٢) ألفاً، وازدادت الوفيات بين الشباب بنسبة ٥٦٪ خلال السنوات الثلاث الاخيرة، جراء ازدياد الجرائم

واصابات العمل وتقلص متوسط العمر بين الرجال خصوصاً ، وارتفاع نسبة الوفيات والانتحار والقتل في عام ١٩٩٢ بنسبة ٢٠٪ بالقياس الى عام ١٩٩١ ، حيث فقدت روسيا وحدها نحو (ربيع مليون) شخص بسبب هذه الحوادث ، بالإضافة الى تزايد وفيات الاطفال عام ١٩٩٢ ، وكذلك كبار السن جراء سوء التغذية ونقص الادوية .

- ارتفع معدل الوفيات بالنسبة للمراهقين ، بسبب الكحول والمخدرات ، الامر الذي سيؤدي ، في حالة استمراره - وفق تقديرات المتخصصين - الى ان واحداً من كل ثلاثة ممن بلغوا السادسة عشرة لن يبلغوا الستين من اعمارهم .

- اتسعت شبكة الاجرام (المافيا) التي تقوم بالسطو والسرقة والقتل واحتجاز الرهائن ، وحتى كبار مدراء وموظفي بعض المصارف ، والتي ارتفع عددها الى أربعة آلاف شبكة اجرام منظم ، بلغ عدد ضحاياها عام ١٩٩٢ (٣٥٥) الف قتيل او مصاب بعاهة .

- ارتفعت نسبة القتل الى الضعف بالقياس الى عام ١٩٨٧ - أي الى (١٥) قتيل بالنسبة لكل ١٠٠ ألف شخص من السكان . كما ارتفعت حالات الانتحار عام ١٩٩٢ الى (٤٦) ألف حالة اي بزيادة قدرها سبعة آلاف حالة .

- تزايد حجم وفعالية السوق السوداء بمقاييس مذهلة ، دل عليها حجم الاموال الدائرة في هذه السوق والتي قدرت - (حسب تقرير اللجنة الحكومية برئاسة روتسكوي) والذي نشر عام ١٩٩٢ - بين (٢٠٠٠ - ٢٥٠٠) ترليون روبل .

- بدء تدفق وعودة الروس من الجمهوريات السابقة التي توطنوا فيها ، وكان يبلغ عددهم نحو (٢٥) مليون شخص ؛ حيث عاد منهم الى روسيا خلال السنتين الماضيتين نحو (مليونين) شخص ويتوقع عودة (٦) ملايين مواطن روسي لاحقاً .

- استمرار وتفاقم مشكلة ابواء بضعة ملايين من المجندين والضباط من بلدان اوروبا الشرقية ، وتعذر ايجاد العمل والسكن لهم ، فضلاً عن المواطنين الروس العائدين من الجمهوريات السابقة .

- تزايد نسبة الاموال المهربة للخارج بالعملات الاجنبية ، والتي بلغت في عام ١٩٩٢ وحده بين (١٠ - ١٢) مليار دولار .

- تصاعد نسبة التضخم عام ١٩٩٢ بما يزيد عن ٢٠٠٪ مع تراجع حاد في الانتاج بنسبة ٥٠٪ بما في ذلك البترول والغاز الذي تدنى الى ما يعادل انتاج السعودية مثلاً .

- تدهور سعر الصرف للعملة المحلية (الروبل) بنسبة ١٠٠٪ تقريباً ، وهي في تصاعد مستمر .

- تزايد نسبة الزواج غير الشرعي (الذي لم يكن محرماً في القوانين السوفيتية ، باستثناء القانون الصادر عام ١٩٦٢ حول الزام الابوين برعاية الابناء غير الشرعيين الذي يكونون نحو (٣) اولاد لكل (الف) من سكان الاتحاد السوفيتي ^(٢٤) .

جاءت هذه العواقب المأساوية ، نتاجاً لما اسلفنا من خطايا واخطاء ، رغم ما تحقق من منجزات كبرى ، ومن هنا كان ذلك السؤال الملحاح او التساؤل المشحون بالحيرة والنقمة ، على لسان المواطنين السوفيت : لماذا كل هذا العدد من المرضى في بلادنا بالقياس الى هذا العدد القياسي والمتفوق من الاطباء بالنسبة لأمثالهم في بلدان العالم الاخرى؟ ولماذا تزداد نسبة الوفيات وتتنقص معدلات الاعمار؟ ولماذا لا يسهم علماء الاتحاد السوفيتي - وهم يكوّنون ربع (علماء العالم) - بربع قسطنطهم في مجالات العلوم وتطوير العلوم؟ ثم لماذا تحرم امة بكاملها من السفر ورؤية اي بلد في العالم ، ولماذا يتواصل هذا الحرمان عقوداً طويلة من الزمان ليشمل كل الشعب - جيلاً بعد جيل وحتى النهاية؟ ولماذا يفتقر الاتحاد السوفيتي بكل تراثه وعظمته الى مرافق سياحية على شواطئ البحار ، بحيث لا يتسنى ذلك لآكثر من سبعة عشر مليون مواطن في السنة (معظمهم من الطلاب والفتيان الذين يقيمون في مخيمات في الغابات)؟ ولماذا يعجز او يحرم غالبية الشباب من الاستمتاع بالاستجمام والراحة والسياحة على شواطئ البحر الاسود؟ وهل هناك بلد ما في العالم يحظر فيه على المواطن السفر او التنقل بين المدن والمناطق داخل بلاده الا بجواز سفر داخلي ويموافقة السلطات المحلية؟ ولماذا لا يسمح للاقارب بمساكنة المتوحدين من الشيوخ والعجائز في المدن لتقديم العون لهم ومعالجة ما يعانونه من تفرد ووحشة؟

هكذا عاش الناس في حرمان وعوز وضمن سدود وقيود ، في مجتمع «منسجم

متكامل» كما كان يسميه المسؤولون ، او في مجتمع متكامل حقاً ولكن مثل «تكامل الآلات» - كما وصفه احد الكتاب السوفيت . والحق ، ان هذا المجتمع لم يكن مجتمع المساواة والعدالة ، بل مجتمع التمايزات والامتيازات في كل شيء ، وفي كل ميدان ، وهذا ما كان سبباً فيما ذكرت من شيوع الاغتراب وحالات التفكك الاجتماعي والفساد واليأس والاحباط .

لقد حاول الناس تدارك هذه النتائج عندما حاول (خروشوف) اصلاح الاوضاع ، وشجعهم على اقامة الجمعيات والجماعات المحلية لمساعدة العجزة والمقعدين ، واقامة النوادي والمكتبات ، وتكوين الميليشيات ضد الاوباش والسكران^(٣٥) ، واقامة المحاكم الرفاقية لفض النزاعات... الخ . مع اناطة وظائف اكبر للسوفيتات المحلية لكي تتعامل مع شؤون الصحة والثقافة والتقاعد والسكن... وكذلك قضايا التنظيف والاطفاء والحراسات ، واقامة المطاعم ، والمدارس ، ورعاية المراهقين ، واوضاع البيئة... الخ .

ولكن ذلك لم يدم طويلاً بسبب ضائقة العيش وشحة الاجور... فقد توالى وتصاعدت مطالب المواطن باجور اعلى ، وظروف عمل افضل ، وبمسكن وغذاء افضل... وكان يضطر الى التفتيش عن عمل اضافي ، حيث ظلت الاجور في الاتحاد السوفيتي متدنية حتى بالقياس الى سائر البلدان الاشتراكية الاخرى في اوروبا . وجراء احتقان الاوضاع ، تدهور الانضباط في المعمل والمؤسسة والدائرة الحكومية ، وتفاقمت مشكلة التسويق ، وتعاضمت طوابير المشتريين حتى في المدن المتميزة . مثل موسكو وليننغراد وكيف - بينما ظلت بقية المدن - كما ذكرنا - تعاني من عدم المساواة في توزيع السلع والمواد الغذائية ، رغم انها تضم مواطنين يعيشون في ظل نظام واحد هو نظام «العدالة الاجتماعية والمساواة»!



لقد امتدت معاناة المواطن الى ميدان (الحياة العقلية) والى ميادين اخرى بسبب الكثير من الروادع والشواوب والاحكام المتعارضة في التجوهر مع المبادئ الاشتراكية ومع القيم والمثل الانسانية للاشتراكية ، ولتوثيق ذلك نورد بعض المظاهر والوقائع :

فاتحاد الكتاب (مثلاً - والذي كان يضم نحو ٦٥٠٠ عضواً) من الكتاب المبدعين والمفكرين - كان يمنع اعضاءه من التطرق الى الكثير من مجالات الحياة - كما سنرى لاحقاً - لمعالجة بعض المشاكل الاجتماعية . كما ان علم الاجتماع مثلاً (السوسيولوجي) الذي كان مسموحاً بتدريسه في بلدان اشتراكية اخرى - مثل جيوكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولونيا - قد استبعد لامد طويل من مناهج التدريس في الجامعات . فالعلوم الاجتماعية ، بوجه عام قد اعتبرت ذات طابع طبقي متميز ، وانها التعبير النظري عن مصالح هذه الطبقة ، وعن ايديولوجيتها السياسية . وبالنظر الى انها جزء من البناء الفوقي الذي يخدم الطبقات الحاكمة ، فهي تتجاهل القوانين الموضوعية التي تتعارض مع مصالح الطبقة الحاكمة او المسيطرة . وقد استُمدت هذه الاحكام من دراسات ومقولات ماركس وانجلز . فلدى نقد الاقتصاد السياسي البورجوازي مثلاً ، وضع او اوجد كل من ماركس وانجلز «اقتصاداً سياسياً بروتليارياً» ومن هنا استمد عنوان الدراسات والكتب الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ، وهو «الاقتصاد السياسي الاشتراكي» . فقد قال ماركس مثلاً في مقدمة كتابه «رأس المال» ما يلي :

«ما أن يدخل الصراع الطبقي مرحلته العملية ويتخذ له أشكالاً مهددة للبورجوازية حتى يقرع ناقوس النعي لعملية الاقتصاد البورجوازي ، وعندئذ لا تعود المسألة اذا كانت ذات فائدة أو ضرر لرأس المال ، ملائمة أو غير ملائمة ، خطرة سياسياً أم غير خطرة . وبدلاً من البحث النزيه المجرد من الغاية ينهض في هذا الميدان مصارعون مأجورون . وبدلاً من البحث العلمي الصادق الأصيل ، ينفسح المجال للوجدان المتعفن ، والتفريط القائم على سوء القصد» .

أما (لينين) فقد قال في مؤلفه «المادية والنقد التجريبي» : «إن ما ينطبق على الاقتصاد ينطبق على علم التاريخ ، وفقه القانون ، وعلم الاجتماع... وغيرها من العلوم الاجتماعية» .

وهكذا أرسيت أسس سياسية وايدولوجية لساثر فروع العلم ، باعتبار ان كل علم انما يعبر أو يعكس المصالح أو وجهة النظر الطبقيه . ومن هنا فالعلوم : أما أن تكون

مادية علمية صادقة ، أو ميتافيزيقية ، مثالية باطلة! وفي هذا الصدد يذهب لينين الى درجة بعيدة في المغالاة عندما يقول :

«لو ان بديهيات هندسية مسّت مصالح الناس لتعرضت بالتأكيد الى محاولات لدحضها وتفنيدها!» ولكنه بهذا يساير ماركس في أقواله وأحكامه القطعية : فهو يقول مثلاً : «إن الكنيسة الانكليزية مستعدة لأن تغفر خرق ثمان وثلاثين شريعة من شرائعها التسع والثلاثين ولكنها غير مستعدة لأن تغفر التجاوز على جزء واحد من تسعة وثلاثين جزءاً من مداخيلها (المالية)» . وهكذا فالعلوم الطبيعية ، لا العلوم الاجتماعية فقط ، يمكن ان تتخذ طابعاً طبقياً متميزاً^(٣٦) .

فهل كانت هذه الحقيقة؟ وهل كان هذا هو الواقع؟ كلا... طبعاً!

فقد تمّ مثلاً استبعاد تدريس (علم الاجتماع) في المعاهد والجامعات ، ثم أدخل أخيراً في قسم الفلسفة عام ١٩٦٢ (ولكن لا كعلم مستقل) حيث وجد الأساندة ان من واجبهم ، لدى الأخذ به كعلم ، البحث في البنية الطبقة للمجتمع السوفيتي والعلاقات الاجتماعية بين السكان . ورغم ان العلماء بدأوا يدعون الى إدخال (السبرنتيكا) في مناهج الدراسة (التي ظلت محرمة لأمد طويل) ، إلا أن الدولة لم تسمح باصدار أية مجلة في علم الاجتماع ، لأن ذلك سيقود بالضرورة الى توصيف الواقع ومشاكله ، وهذا ما يتعارض مع منظومة الأفكار الرسمية ، ومنظومة القيود والروايع على العلم والمعرفة ، وعلى النشر والاعلام^(٣٧) . وقد اقترن إدخال (علم الاجتماع) في برامج الدراسة بمقولة تدعو الى «نسيانه» بعد سنوات - أي لدى الدخول القريب في عهد (الشيوعية)!

وقد ارتبطت هذه القيود على الحياة العقلية ، بمنظومة الأفكار الفلسفية والسياسية والاجتماعية ، التي تستبعد أية ثقافة متعارضة مع الماركسية - اللينينية - بما في ذلك النظرة الى الطبيعة والكون . ومن هنا تمّ إلزام الطلبة ، منذ المرحلة الثانوية ، بتعلم الفلسفة ، والاقتصاد السياسي ، وقوانين «العلم الاجتماعي الماركسي» - أي (المادية التاريخية) باعتبارها قوانين لا تدحض .

وفي هذا الصدد نشر أحد الكتاب السوفيت مقالة انتقادية قال فيها : «ان العلم -

شأن الثقافة - سيتحول دون جدال الى مقبرة! أما العلوم الطبيعية فيجب ان تطابق ، أو تعكس القوانين الأساسية للمادية الدايالكتيكية ، وبخاصة الفيزياء والكيمياء . أما الحساب والهندسة فيجب ان يجسدا وحدة النظرية والممارسة . وأما التأريخ فهو «صراع الطبقات» ونتاج هذا الصراع . وعلى هذا الأساس صيغت كتب التأريخ ووقائع التأريخ التي تجاوزت في صرامتها أحكام الدين!... وهذا ما تطلب فرض دراسة الماركسية في المدارس العالية ، وحتى في الكليات العسكرية ، بالإضافة الى التأريخ - وبخاصة تأريخ الحزب ، وتاريخ روسيا . وقد شملت هذه التوجهات الصرامة ، الصحافة ، التي ألزمت بتأييد السلطة الرسمية ، والسياسة الرسمية ، والنظرية الرسمية! وكذلك ميدان الاعلام ، ووسائل الاعلام ، والأخبار والنشر ، التي تحكمت بها مؤسسة واحدة على نطاق البلاد هي (وكالة تاس) . كما امتدت هذه التوجهات الى سائر المؤسسات والمناهج التعليمية والمدارس - إعتباراً من دور الحضانة للأطفال ، وحتى آخر مرحلة من مراحل الدراسات العليا .

وانطلاقاً من مقولة أن الجيل القادم سيعيش عهد الشيوعية ، أقيمت منظمات الطلائع والأوكتوبريين للأطفال وصغار السن ، وألزم من تجاوز الخامسة عشرة ، بالتدرب على بعض الأعمال والمهن . كما تم تعليم الشيوعية للأطفال ، من خلال الأغاني ، والقصص ، واللعب ، والشارات ، والصور - وخاصة صور وتماثيل لينين كإنسان حي ، متكامل «عاش ويعيش وسيظل يعيش» ، وذلك حسب الشعارات المرفوعة في دور الطلائع (كما شاهدناها) . وقد شمل هذا التوجه حتى درس الجغرافية ، الذي تركزت مناهجه على تعظيم البلاد ، وثرورات البلاد ، وحريرات الشعب (٢٨) .

هذا وقد فرض على بعض المعاهد العالية ، تدريس الاتحاد العلمي (٢٩) ، والأخلاق الماركسية ، وعلم الجمال الماركسي . كما استبعد الكثير مما هو أجنبي سواء في مجالات العلم والمعرفة ، أو في مجالات الأدب والثقافة والفن . فقد منع - كما أسلفنا - تداول العديد من القصص الأجنبية ، وكذلك قصص ما قبل الثورة لبعض الكتاب الروس المرموقين .

وهكذا أغلقت النوافذ والمنافذ بوجه المواطن ، بما في ذلك تحريم الاستماع الى الاذاعات الأجنبية . كما كانت تسود أجواء الخوف لدى حدوث أي تحول في هيكل القيادة ، حيث يرتبط ذلك عادة بالغاء الكتب والمناهج الرسمية التي تتحدث عن هذا القائد المعزول . وهذا ما حدث مثلاً في (المدرسة الحزبية العليا في موسكو) ، عندما أقصى خروشوف من منصبه - حيث رفعت من مكتبة المدرسة كل الكتب والخطب والتصريحات التي كانت مراجع ملزمة لأمنسيات الحوار وتقييم معارف الطلبة في هذه المدرسة ، (وهذا ما عايشناه في عام ١٩٦٤) .

وهكذا افتعلت حالة من تجميد الحياة العقلية ، واعتمدت الدوغماتية ، والوعظ ، والمبالغة ، وسيلة لوضع القيود على الثقافة ؛ كما ظلت «الواقعية الاشتراكية» - التي فُرضت في أوائل الثلاثينات - قيداً ثقيلاً على حرية الابداع . وفي هذا الصدد ذكر أحد الكتاب السوفيت ، ان الحديث عن العناء والحزن كان محرماً ، فالدولة لا تسمح بالحديث إلا عن نوعين من الأحزان : «أحزان الحرب ، وأحزان الريف»! كما انتقد كاتب آخر أنماط التمجيد لكل شيء ، من خلال الشعارات المرفوعة في الشوارع ، وعلى المباني ، والمؤسسات : المجد للحزب! المجد للطبقة العاملة! المجد للسينما السوفيتية! الشيوعية هي السلطة السوفيتية + كهربية البلاد... الخ (وكل هذا وغيره هو ما شاهدناه وشاهده كل من زار موسكو) .

لقد كان من بين هذه القيود أيضاً ، عدم السماح بنشر أحكام المحاكم ، أو الحديث عن الجرائم ، وحوادث القتل ، وانتهاك القانون... وغير ذلك من الأمور الاجتماعية . أما انتقاد القادة وكبار المسؤولين والمدراء فهو أمر محرم تحريماً تاماً . وكذلك الأمر فيما يتعلق بالسياسة ، والنظام ، وحتى بالدستور والقوانين . ولهذا السبب لم تستطع اللجنة التي كوَّنت في عهد خروشوف لاعادة النظر بدستور ستالين من عمل شيء ، رغم مرور عشر سنوات على تكوينها وعلى اجتماعاتها الروتينية ، حيث حُلَّت فيما بعد .

ومن بين هذه القيود ، أيضاً ، ممارسة الرقابة من قبل دوائر الدولة وأفراد الأمن ، لا على الأجانب فحسب ، بل على الشبكية ، والطلبة ، والمؤسسات الاجتماعية

والثقافية ، وعلى النقابات والمنظمات باسم «الأشراف» وحق الاشراف المناط بها من قبل الدولة .

أما الجهاز القضائي ، المرتبط بمؤسسات الأمن ، والذي يعمل تحت رقابة مجلس الوزراء ، فقد شهد بعض هذه الأعراض فيما يتعلق بتكويناته ووظائفه ، حيث قسمت المحاكم مثلاً ، الى محاكم عليا ، ومحاكم شعبية ، ومحاكم حزبية ، كما قُسمت المحكمة العليا الى محكمة مدنية ، وأخرى عسكرية . وفي كل هذه التكوينات ، أنيط بالمدعي العام في كل محكمة حق استدعاء ومحاكمة «كل من يهدد النظام العام»!

* * *

في ظل هذه الأوضاع ، كانت تجري الانتخابات العامة ، بمشاركة واسعة من السكان ، تتجاوز مثيلاتها في الغرب . ويعود السبب في ذلك ، الى النشاط التعبوي الذي يقوم به الحزب ، والنقابات ، ومنظمات الشبيبة وغيرها من المنظمات . وبسبب عدم وجود أحزاب أو تنظيمات مستقلة ، تبعى وتوجه الناس «اللاحزبيين» ، كان الجوّ الانتخابي السائد يتّسم باللاأبالية ، وبالنخول السياسي والاجتماعي ، وبالتالي ، فإن هذه الانتخابات كانت تتخذ طابع تمثيلية ، لا مشاركة . لأن المشاركة تتحقق فقط عندما يكون هناك تنافس واختيار ، أو عندما يستطيع المواطن او الناخب التأثير في السياسات والقرارات ، وهذا ما لم يحصل في أية انتخابات .

ومن هنا يمكن القول أنها كانت دوماً مشاركة خنوعة ، مقيدة بقيود الانتماء والولاء ، وبنزعات الوصولية . فالغالبية الساحقة من الناخبين هم أما أعضاء في الحزب ، أو في النقابات أو منظمة الشبيبة الشيوعية ، أو غيرها من المنظمات المرتبطة بالحزب...^(٤١) وبالتالي ، فهم ملتزمون أو ملزمون بالتصويت للمرشح الوحيد دون مناس . ويعني ذلك ، ان هذه المشاركة هي مشاركة شكلية ، تتم عادة بتوجيه الحزب ، ووفق شعارات وثوابت وآليات محددة . أما الشعارات فلا تخرج عادة عن تمجيد الحزب والنظام والاشتراكية ، والدعوة الى وحدة المجتمع والالتفاف حول الحزب... وبالتالي الى تمجيد انجازات الحزب والنظام . كما يمكن القول أيضاً ، إن أياً من مشاكل

المواطن والمجتمع ، لا تعرض على الناخبين ، أو تناقش في دورة الانتخابات .
هذا النمط من العمليات الانتخابية (التي كنا نشاهدها في موسكو) كانت تجري على نفس النمط في الجمهوريات الاتحادية والجمهوريات ذات الحكم الذاتي - إذ لكل منها مجلس أعلى للسوفييات ، مع حكومة ووزراء (وخاصة لشؤون الزراعة ، والتجارة ، وصناعة الأقمشة والأغذية... الخ) . أما السوفييات المحلية فيتم انتخابها عادة كل سنة . وبالرغم من الدور المناط بها لقيادة المناطق والأرياف والمدن ، فإن اللجان الحزبية هي القائد الفعلي في الواقع . وبالنتيجة يفوز عادة المرشحون الذي يختارهم الحزب لعضوية السوفييات المحلية بنفس النسبة التي يفوز بها (نواب الشعب) في مجلس السوفيت الأعلى لعموم البلاد ، أي تلك النسبة المختارة والمقررة وهي عادة (٩٩,٧٪) .



من هنا تتوالد وتتراكم وتحتقن المشاكل في النفوس ، دون أن تجد لها حلاً أو مخرجاً . ومن هنا ، تأخذ بعض هذه المشاكل طريقها العقوي إلى الدين والكنيسة ، أو إلى الهروب والهجرة ، أو إلى إقامة الجماعات والتجمعات السرية خارج البلاد عادة . وهذا ما وقع وتكرر . والسبب في ذلك هو أن مكونات سيكولوجية اجتماعية ثابتة ، قد أرسيت وثبتت عبر عقود من السنين - وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية ، ونمط الحياة ، ومعاييرها ، ومنظومة العقائد والمعتقدات ، والمفاهيم والقيم ، وأنماط التفكير . وقد تم من خلال ذلك تصنيع وفرض وإدامة حالة جامدة من الإرادة العامة أو «الرأي العام» . واقترن ذلك - كما هو معلوم - بالدوغماتية ، والتزييف ، والمغالطة ، وكتابة المقالات النظرية التي تتحدث عن زوال الطبقات ، وتحقيق الانسجام الاجتماعي ، والانسجام القومي... الخ ، وذلك بسبب تطابق علاقات الانتاج مع قوى الانتاج ، بالإضافة إلى الحديث المتكرر عن آفاق التقدم والازدهار . وهكذا يتم تبرير التجاوزات وانتهاك الحقوق ، وحتى الدفاع عن «حق» الاستبداد والقمع والتحكم ، مع تزيين الأوضاع وتعظيم المنجزات .
كل هذا وغيره قد تمّ وكان من مشهودات الواقع على الضد من بعض مقولات ،

وتحذيرات ، ورؤى ، أو نبوءات ، جهر بها مؤسسو النظرية وبعض قادة الثورة ؛ وعلى الضد أيضاً من الواقع الفعلي .

ففي عام ١٩٦٧ مثلاً ، وصفت (البرافدا) في عددها الصادر في ٢٧ آب الوضع القائم في الاتحاد السوفيتي على الصورة التالية :

«إن رجولة وحماسة الملايين ، كانت ضرورية لانجاز التحولات الثورية التي حققت الانتصار الكامل والنهائي للاشتراكية في الاتحاد السوفيتي . فالناس الأحرار فقط ، الذين يعملون لأنفسهم ولخير المجتمع ، ويدركون الهدف من هذا الاجهاد ، هم وحدهم المؤهلون لهذه المأثر...» .

«إنهم الآن يتوجهون لانجاز المهمات الجديدة لبناء الشيوعية.»

وتضيف :

«إن الشيوعية هي نتاج العمل البطولي للشعب ، الذي يستمد الإلهام من

الحزب...»!

لم تكن هذه هي الحقيقة في الواقع ، ولا كانت هذه وغيرها من المبالغات والتوصيفات والتفاؤلات ، من بين بعض رؤى (لينين) الذي كان يحذر من الدوغماتية ، ومن المصاعب ، والعثرات ، ومن المشاكل الطبقة والقومية ، ومنها مثلاً قوله :

«إن التناقضات في المجتمع ستبقى» . ويقصد بذلك العلاقات الطبقة غير المتناحرة في ظل الاشتراكية «لأن النظام الجديد لا يعرف صراع الطبقات المتعادية» .

ولكن (ستالين) وعلى الضد من لينين ، قد رفع الى الذروة -وكما يتّأ أنفأ - مقولته حول احتدام الصراع الطبقي في ظل الاشتراكية منذ اوائل الثلاثينات حيث قال : «إن الصراع الطبقي سيزداد حدة مع ترسخ مواقع الاشتراكية والتطور اللاحق للدولة السوفيتية»! أما موقفه من القضية القومية فمعروف ، رغم ان لينين قد أكد على : «أن من المستحيل أن يكافح المرء في سبيل الثورة الاشتراكية العالمية ، ضد الامبريالية ، إذا لم يعترف بحق الأمم في تقرير مصيرها» .

ولكن (ستالين) رغم ذلك ، أقصى سبع أمم من مواطنها ومن بينهم : الشيشان ، والأفغوش ، والأترك ، والألمان ، والأكراد ، وغيرهم وأفرغ العلاقات الفيدرالية من مضمونها ، ومما تضمنته من حقوق للأقوام والشعوب والأمم المتضامنة طوعاً ، في إطار هذا النظام .

لقد كان لينين - كما بينّا - يؤكد بالحاح ، على إيلاء أقصى درجات الرعاية والانتباه لمصالح الأمم المختلفة ، وإن لا يترك أي سبب للاحتكاك فيما بينها ، مع ضرورة ترسيخ الثقة بين عمال وفلاحي هذه الأمم التي تتكلم بلغات مختلفة . وبدون ذلك - على حد قوله - «لا يمكن قط إقامة علاقات سليمة بين الشعوب» .

ورغم ان لينين - شأن ماركس وأنجلز - قد ميز الأممية (البروليتارية) عن القومية (البورجوازية) - إنطلاقاً من مقولة ماركس وأنجلز بأن «العمال لا وطن لهم» ، (لأن الهوية القومية مقصورة على البورجوازية فقط...! والقومية هي من مسائل البناء الفوقي الجديد الذي تكوّن بعد الثورة) ، إلا أنه أكد - خلافاً لستالين - على ان المسألة القومية والمشاعر القومية هي من القضايا المعقدة (التي لا يمكن اختزالها بتوصيفات مبسطة كما فعل ستالين) . فقد ارتأى مثلاً :

«إن الكراهية القومية لا تختفي بسرعة... لأن هذه الكراهية المشروعة تماماً ، والتي تضمهرها الأمة المضطهدة لمضطهديها ، تستمر ولن تزول إلا بعد انتصار الاشتراكية ، وإقامة علاقات ديمقراطية متكاملة ومطلقة بين القوميات»⁽⁴¹⁾ . كما رأى «ان مشاعر التحصب القومي لا تزول سريعاً ومن تلقاء نفسها ، وبمجرد بناء الاشتراكية . فالتمايزات بين الدول هي على درجة كبيرة من القوة والتعاسك . ولهذا فهي تستمر في البقاء لأمد طويلة حتى بعد إقامة دكتاتورية البروليتاريا على نطاق العالم» .

كان (لينين) - كما هو معروف - قد وقف ضد الدوغماتية ، بشكل متواصل وحازم ، حتى أنه عارض «التطبيق الميكانيكي لأفكار الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي... سواء من خلال الأخذ باستراتيجيتها ، أو اقتباس تجربة ثورة أكتوبر دون تمييز» ودعا إلى :

«تطبيق روح وجوهر ودروس هذه التجربة». كما نصح الشيوعيين: «بأن لا يتعجلوا باصطفاء وتطبيق الاشتراكية (قبل نضوج مقوماتها)، بل أن يستغلوا كل فرصة توفرها الرأسمالية للتقدم الاقتصادي».

وكان (لينين) يترسم ويستكمل خطى (أنجلز) بشأن نفي التجريد والقطعية - أي قطع الظاهرة عن منشئها، ودراستها منعزلة عن أسبابها وما يحيط بها من مؤثرات. فالحياة حسب (أنجلز)... خير معلم... والحياة جدلية، إذ لا شيء بالنسبة للدايلكتيك قائم إلى الأبد، أو أكيد مشروط. أو مقدس!

«... فالمادية نفسها ستتغير لدى كل كشف علمي خطير...»

وهو القائل أيضاً:

«إن الصراع الطبقي سيتغير بتغير الظروف... وخاصة إذا ما توقفت الحرب بين الشعوب».

كما أن (لينين) - خلافاً لستالين ومن أتى بعده - كان يدعو إلى الواقعية، ويستشهد بمقولة (غوته): «إن النظرية رمادية اللون... لكن شجرة الحياة خضراء إلى الأبد». ومع ذلك، فقد استمر التمسك بالأحكام المرتبطة بالقضية القومية حتى النهاية، حيث تحدث آخر برنامج للحزب الشيوعي السوفيتي مثلاً، عن «تلاحم» أكثر من مئة قومية في إطار الاتحاد السوفيتي. كما تحدث عن «النهضة الاقتصادية والثقافية العاصفة لهذه القوميات» وعن «توطد الأيديولوجية البروليتارية الواحدة، والتي هي من منجزات الاشتراكية، في حل القضية القومية المزمنة التي يعجز عن حلها أي نظام آخر».

وفي هذا السياق، تعاقبت التأكيدات والمقولات المبسطة، ومنها مثلاً:

«إن بناء الشيوعية، سيعزز أكثر فأكثر، تجانس القوميات الاجتماعي، ويسهم في تطوير قسمات الشيوعية المشتركة... كما سيتم، مع انتصار الشيوعية، تقارب أكبر بين الأمم، حيث ستتوحد وحدتها الاقتصادية والفكرية، وتنمو القسمات الروحية المشتركة... وكل ما في الأمر هو «إن الفوارق اللغوية» - كما ورد في برنامج الحزب - هي عملية أطول بكثير من إزالة الفوارق الطبقة». ويعني ذلك، أن هناك من كان يفكر

بزوال اللغات ، وإمكانية اعتماد أو فرض لغة واحدة (هي اللغة الروسية - كما ذكرنا آنفاً...) على أكثر من مئة من الأمم والأقوام في الاتحاد السوفيتي .

إن مقارنة هذه المقولات بعمليات الانفصال الراهنة للقوميات والشعوب التي كانت تكوّن الاتحاد السوفيتي ، بما فيها تلك المنتسبة لعرق واحد وهم (السلاف مثلاً) - أي شعوب أوكرانيا وبييلوروسيا - لهو دليل صارخ على خطأ التعامل المبسط والمتعجل مع القضية القومية . يضاف الى ذلك ، ان هذه العملية من الانفصال أو الابتعاد ، قد اقترنت بما يشبه «الشار» من روسيا ومن الروس الذين يجري ترحيل بعضهم من بعض الجمهوريات . أما المشهد الحالي من النزاعات ، والخصومات ، والمجابهات ، والحروب الدموية بين بعض الأمم والأقوام (التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي) ، ثم بين البلدان المكونة للاتحاد الروسي حالياً ، فهو نقيض لتلك المقولات والتطلعات ، وشاهد أيضاً على استمرار وتعاضم مفهوم المشاعر والمواقف القومية ، وتجاوزها لقوانين السيادة اللاحقة للاممية البروليتارية و«التربية الاممية» .



إن الحرمان والعوز ، والاضطهاد ، والقمع ، الذي تعرضت له هذه الأمم والشعوب ، إنما يعود في جوهره الى بنية الاقتصاد والمجتمع والعلاقات الاجتماعية والقومية... أي الى ذلك النموذج من النظام الاشتراكي ، الذي أقيم - كما أسلفنا - بوسائل الفرض ، فوق قاعدة رخوة وغير منهجية - من حيث بنيانها ، وهياكلها الاقتصادية ، وتكويناتها السكانية - لاقامة نظام متفوق من الناحية الاقتصادية والحضارية على النظام الرأسمالي ، الذي لم يكن قد استكمل المراحل الأولية من تطوره في روسيا ما قبل الثورة .

ومن هنا ، كان الازهاق والعسف المزمن في تدارك وترميم هذا الوضع المتخلف ، وذلك من خلال التأميم الشامل لوسائل الانتاج ، والمركزة المفرطة في التخطيط ، والاحتكار والتحكم من قبل الدولة . هذا الى جانب التدهور المريع الذي شهده الاقتصاد جراء الحرب العالمية والحرب الأهلية^(٤٢) . وقد تجسد ذلك - كما سبق أن بينّا - في التوجهات التي فرضها ستالين منذ نوفمبر ١٩٢٨ - أي التركيز على الصناعة

الثقيلة ، وتعميم النموذج الجماعي في الزراعة ، وضرورة تحقيق وتأثر سريعة في البناء... الخ . وقد تطلّب ذلك - كما جاء في اجتماع نوفمبر هذا : إعداد الكوادر الجديدة ، و «المتخصصين الحمر» ، وتعزيز دور السوفيئات ، وتصعيد الكفاح ضد الكولاك ، وتخفيض كلفة الانتاج ، وتحسين عمل النقابات ، وتعزيز الانضباط ، وإشاعة المباراة الاشتراكية... الخ . هذا الى جانب التوجه الحازم للقضاء على الانحرافات وتطهير الحزب من «المثقفين البورجوازيين» الذي يشكلون - على حد تعبير ستالين - «أخطر عناصر المقاومة للبناء الاشتراكي»! فقد توصّل إجتمع نوفمبر ، إثر المحاكمة الشهيرة للعاملين في المناجم آنذاك ، والمهندسين خاصة ، الى «أن البورجوازية لم تحطم بعد ، والأعداء الطبقيون ما يزالون موجودون... وأن التخريب قد تجاوز المناجم الى صناعة التعدين ، والصناعة العسكرية ، والمواصلات... وغيرها»!

لهذا وغيره من الدوافع والأسباب ، كانت المحاكمات المتعاقبة (التي سنأتي على ذكرها) . وقد استندت هذه المحاكمات والاجراءات على توجيهات (ستالين) وتشخيصه الصارم ل«أعداء الثورة»! . إذ لا يمكن - على حد قوله - تجاوز عواقب الحرب الأهلية ، والتدخل العسكري ، والحصار الاقتصادي الخارجي ، إلا بالقضاء على التكتيكات التخريبية الخبيثة لـ«الانتلجنسيا» في الصناعة ، وشن كفاح لا هوادة فيه ضد الكولاك في الزراعة ، فضلاً عن ضرورة فرض الرقابة الصارمة على المتخصصين والخبراء الذين ورثهم الثورة من عهد القيصرية .

«إن صعوباتنا» - على حد ما ورد في خطاب ستالين - «هي الصعوبات المرتبطة بوقائع النمو ، بينما صعوبات الرأسمالية تكمن في التدهور الحاصل في أمريكا ، والركود في بريطانيا»... كما «أن صعوباتنا ليست ناشئة عن سوء الادارة الاقتصادية ، بل عن الصراع الطبقي من جانب أعدائنا المتخفين ، والذين يشنون ضدنا كفاحاً يائساً... ولذا فيجب - على حد قوله - أن نحطم مقاومة هؤلاء من خلال تنظيم هجوم شامل للاشتراكية على سائر الجبهات ، وعزل العناصر الانتهازية في حزبنا ، الذين يقاومون هذا الهجوم... اننا ننتقل من مقولة لينين : لمن الغلبة؟ ويضيف : ان التراجع عن السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) لا يتعارض مع الهجوم الاشتراكي... فلقد

اعتمد (النبيب) لتحقيق انتصار الاشتراكية على الرأسمالية . انه في آخر مراحلـه... إنه تراجع مؤقت تمهيداً لقفزة كبرى»^(٤٣) .

هذا وقد اقترنت هذه التوجهات ، بتنظيم حملة واسعة للمباراة في الانتاج ورفع الحماسة في العمل - مما اقتضى مشاركة ثلاثة ملايين عامل في «فيالق الصراخ»... وفي هذا قيل - كما جرت العادة واستمرت حتى النهاية - إن سيكولوجية الناس قد تغيرت ، وإن العمل في الاتحاد السوفيتي ، قد بات شرفاً ، ومجداً ، وبطولة - بعد أن كان عبثاً على العامل ، وكما هو عبء عليه حالياً في ظل الرأسمالية .

ورغم ان (ستالين) قد اعترف بأن الجماهير ، قبل سنتين أو ثلاث ، لم تكن مقتنعة بالمزارع الجماعية ، إلا أنه - كما بينّا - قد سخر من (رايكوف) و (بخارين) وغيرهما - الذين يتحدثون عن «مصاعبنا في الزراعة»!

لقد تطلبت سياسة «الانعطاف العظيم» تحويل البلد الى «بلد للمركبات والتراكتورات والمعادن» في ظروف الحصار الخارجي ، وتوجيه أكبر نسبة من الموارد نحو الصناعة الثقيلة . وهذا ما تحقق ، حيث تم توظيف (١٣٠٠) مليون روبل للصناعة من مجموع الميزانية البالغ نحو (١٦٠٠) مليون روبل ، واقتضى الأمر تشغيل عشرات الألوف من المهندسين والخبراء . (وهذا مالم يكن متوفراً بين الشيوعيين من العمال والفلاحين خاصة) . ولهذا تطلب الأمر إشرافاً واختياراً لولاء من أشغلوا هذه المواقع من موظفي الدولة السابقة ، ومن ثم رقابة صارمة ومحاكمات ظالمة لمثل هؤلاء - كما سنرى .

وإذ حققت الخطة الخمسية الأولى ، نسبة من النمو قدرها ٣٢٪ (وهي ليست كبيرة بالطبع ، لأن البداية كانت من الصفر تقريباً - كما لاحظنا) ، فقد اندفع ستالين مندداً بصرامة بـ«خصومه» من قادة الحزب... الذين أوعبتهم نتائج الخطة - على حد قوله - والذين وصفهم بـ«كلاب الرأسمالية الذين تعالت صيحاتهم المفعمة بالرعب»! كما اندفع في طريق المغالاة والمبالغة عندما قال :

«عندما سنحقق التقدم نحو التصنيع ونحو الاشتراكية ، فسنرى ماذا سيقول الرأسماليون المتبجحون بـ«حضارتهم وتفوقهم»... سنرى من سيكون المتقدم ومن سيكون المتخلف»^(٤٤)؟؟

ويضيف : «ليس ثمة وجه للمقارنة بين الأوضاع الداخلية في بلادنا وفي الغرب... ان الحكومة السوفيتية هي الآن أقوى دولة في العالم»! (تصفيق)! لم يتعفف (ستالين) لدى تبرير وسائله القمعية الارهابية وخاصة ضد الكولاك ، من استخدام كلمات من قبيل «كبس او اعتصار» (Squeezing) ، كما لم يتورع عن استخدام (بل وتطبيق) كلمة «استئصال» (Eleminating) لأقسام معينة من الكولاك - «وهذا ما فعلناه» - كما يقول - «منذ المؤتمر الخامس عشر عام ١٩٢٧ وحتى الآن (أي ربيع ١٩٢٩) ، حيث تمكنا من حشد واقضاء العناصر الرأسمالية خارج الريف ، وذلك من خلال تقليص صرام للكولاك ، وتحطيم مقاومتهم ، ومصادرة أملاكهم ، وتجريدهم من وسائل وجودهم . وهكذا انتقلنا من التقييد والتقليص ، الى الكبس والاعتصار ، ثم الى التصفية (كطبقة)»! ويقول مبرراً هذه «الترجية» : «بمقدورك قطع شجرة ما واستبقاء جذورها عندما لا تمتلك القوة الكافية لاستئصالها من الجذور»!



جاء هذه السياسة ، وما أعقبها من تمسك بمحاورها الأساسية في البناء الاقتصادي ، وما اقترن بها من أخطاء وضلالات ، استمرت مظاهر العوز والحاجة ، والنقص في السلع والحاجات والأخذية ، والملابس والأثاث والتجهيزات (التي كانت بعض الصناعات الحرفية والمنزلية تؤمن قسماً منها وخاصة في الريف) . كما استمر التحجر والجمود في التخطيط والادارة الاقتصادية ، حيث كان المسؤولون والمدراء ، يحاسبون حسب الأرقام المستهدفة في الخطة ، الأمر الذي أرغم البعض على اعتماد التزوير والكذب ، وكل الوسائل لتحقيق الرقم المستهدف في الخطة ، وإلا واجه العقاب والطرْد والاهانة ، وحتى الاعتقال بتهمة «التخريب»! وهكذا استمر مجلس التخطيط (الفوسبلان) الذي أسسه لينين عام ١٩٢١ متحكماً الى النهاية في وضع الخطط الاقتصادية ، وفي وسائل تنفيذها ، وفي توزيع الاستثمارات والموارد والالتزامات ، على سائر فروع الانتاج .

ومن هنا ، اتخذت هيكل وآليات الاقتصاد في الاتحاد السوفيتي ، طابعاً متجمداً طيلة عقود من السنين ، دون إدخال أية تعديلات جذرية أو جدية عليها ، أو

على مجمل العمليات الاقتصادية .

ومع ذلك ، يقولون (كما في كتاب للاقتصاد السياسي الاشتراكي) :

«أن الادارة المنهجية للاقتصاد الاشتراكي ، توفر جميع الامكانيات لاستخدام الموارد المادية واليد العاملة بصورة عقلانية وعلى نطاق المجتمع بأسره . فالشغل لا يشتغل للرأسماليين والملاكين العقاريين ، بل لنفسه ولمجتمعه . إنه ذو مصلحة عميقة في استغلال الثروة الاجتماعية استغلالاً حكيماً... وتنظيم الاقتصاد تنظيماً سديداً صائباً»!

— وحول الميزان الاقتصادي والادارة الاقتصادية يقول :

«إنها إدارة محسوبة وعقلانية وبصيرة... محسوبة حساباً جيداً ، لا تمت بصلة الى الحساب الرأسمالي... ولا تخضع لمصالح الأفراد... بل لمصالح المجتمع بأسره . «كما ان الميزان الاقتصادي هو طريقة لادارة اقتصاد المؤسسات الاشتراكية إدارة مخططة ، تركز على حساب نفقات الانتاج ونتائج النشاط الاقتصادي... وعلى تغطية نفقات المؤسسات بمداخيلها نفسها ، وتأمين ريعية الانتاج» .

ويقول : «انه الشكل الذي يتيح تخطيط ومراقبة نفقات العمل... وكلفة الانتاج ، والأسعار ، وريعية كل مؤسسة» .

ويضيف : «ان تنفيذ الخطة حسب الاستهدافات الأساسية المقررة من أعلى ، هي قانون ملزم لكل مؤسسة» .

«وان عدم تنفيذ الخطة... أو عدم تنفيذ الالتزامات... يؤول الى عقوبات اقتصادية» .
وفق هذه القواعد والمبادئ في (الاقتصاد السياسي الاشتراكي) ، أقيمت صناديق التمويل ومن بينها :

— صندوق التراكم (أي الأرصدة الموجهة للانتاج وإعادة الانتاج الموسع) ،
— وصندوق الاستهلاك (أي الأرصدة الموجهة لتغطية قطاع الخدمات وبعض السلع الرخيصة الثمن) .

أما موارد هذين الصندوقين ، فتتم من خلال الاقتطاع من أرباح المؤسسات بوجه خاص .

- كما وظفت بعض الاقطاعات من أرباح المؤسسات لانشاء صناديق أخرى ، مثل صندوق تطوير الانتاج ، وصندوق التشجيع المادي للشغيلة ، وصندوق التدابير الاجتماعية والثقافية وبناء المساكن... الخ .

والى جانب تمويل الدولة للمؤسسات الانتاجية من خلال صندوق التراكم ، فقد منحت هذه المؤسسات حق الاقتراض من (بنك الدولة) .

أما دخل الدولة ، فيتكون من الاقطاعات من أرباح المؤسسات ، والضرائب على المبيعات ، أو دخل المزارع الجماعية ، والضرائب على الأفراد ، وكذلك من خلال آليات الأسعار ، حيث تقوم الدولة بفرض أسعار عالية جداً على بعض السلع غير الضرورية ، وتجنبي منها مليارات الروبلات ، كما هو الأمر مثلاً بالنسبة لمبيعات الفودكا والمشروبات الكحولية (حيث تبيع الدولة نحو ستين مليون روبل في اليوم الواحد من مبيعات الفودكا مثلاً) ، وكذلك على السلع الضرورية (التي تسميها كمالية) - كالمعاطف ، والملابس ، والأحذية ، والأجهزة الكهربائية والألكترونية ، والحاجات المنزلية... وهذا ما سنعود ونتطرق اليه مرة أخرى .

ومن التعابير المبتكرة في الاقتصاد السياسي الاشتراكي ، تعبير «قيمة المنتج الاضافي» - أي قيمة المنتج الناشع عن العمل الزائد أو الاضافي بدلاً من تعبير «القيمة الزائدة» أو «فاقضى القيمة» ، وهو تعبير ينطوي على مغالطة واضحة .

ومن بين هذه المغالطات أيضاً ، إعلان أرقام مزورة عن حجم الناتج في المؤسسة أو المزرعة ، وكذلك في نسب النمو الاقتصادي وخاصة في القطاع الصناعي . فقد جرى الادعاء مثلاً أن الانتاج الصناعي عام ١٩٧٠ قد ارتفع (١٣) مرة بالنسبة لفترة الأربعينات (والمقصود بذلك سنوات الحرب والخراب الاقتصادي) ! وإن البلدان الاشتراكية بدأت تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث نسب النمو ، وانتاجية العمل ، التي بلغت في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٠ بين (٤ - ٥) مرات مما هي عليه في البلدان الرأسمالية - مثل بريطانيا وفرنسا !

ومنها أيضاً رد كل هذه الانتصارات والمنجزات في الاقتصاد الى طبيعة الاقتصاد الاشتراكي (أي ملكية الدولة) ولأن كل الحياة الاقتصادية تسيرها وتوجهها

ورغم حقيقة ما كان يتكرر بتبجح ، من ان الاتحاد السوفيتي يشغل أوسع مساحة في العالم ، ويمثل البلد الثالث في العالم من حيث عدد السكان ، وانه يشغل المكان الأول في العالم من حيث ثرواته الطبيعية من البترول ، والغاز ، والثروات المعدنية ، والذهب ، والماس ، والأول في العالم من حيث أعداد الاختصاصيين من ذوي التحصيل العالي ، والأول في العالم أيضاً من حيث احتياطي الغابات والأراضي الطبيعية... إلا أن من غير الصحيح ، (وهذا ما دحضته الوقائع الدامنة والشواهد المأساوية الصارخة) القول بادعاء «بأن الاتحاد السوفيتي قد بنى صناعة جبارة ، مزودة بالعتاد الطبيعي ، وبالعلم الأكثر تقدماً في العالم» - كما ورد في برنامج الحزب .

فاذا كان الأمر كذلك (ومنه ما هو صحيح - كالسلاح المتطور ، وتكنولوجيا الصواريخ ، ومساحة الأراضي الزراعية ، والسكان ، والثروات الطبيعية ، والتعليم العالي ، والغابات)... فلماذا ظل الاتحاد السوفيتي يستورد الحبوب وحتى الحلف من البلدان الرأسمالية؟ ولماذا لم يستطع تصدير سلع مصنعة ومتطورة ، أو أن يغطي سوق العالم بالخشب وهو يملك أكبر احتياطي من الغابات في العالم؟ ولماذا لم تستطع هذه «الصناعة الجبارة المزودة بالعتاد الطبيعي» ان تشيع السوق الداخلي بالأجهزة الكهربائية والإلكترونية^(٤٥) كالتلفزيون ، والراديو ، والمسجل ، والغسالات ، والثلاجات وغيرها من السلع المهمة؟ ولماذا تفاقم الاختلال في ميزان التجارة والمدفوعات ، واقتصرت التصدير على النفط والغاز في الأساس؟ ولماذا تصاعد الدين الخارجي حتى تجاوز الـ (٨٠) مليار دولار عام ١٩٩٠ ، وهبط الاحتياطي المحدود من العملات الأجنبية؟ وأخيراً لماذا بقي الروبل غير قابل للاستبدال حتى بعملات الدول الاشتراكية الشقيقة^(٤٦) .

كذلك لم يكن الوضع الاقتصادي في بلدان أوروبا الشرقية طبعياً ، أو مزدهراً - كما كان يوصف اعتباطاً في الأدب السوفيتي . ولا كان صحيحاً الحديث عن ذلك «المستوى الرفيع الذي بلغته القوى المنتجة في بلدان مجلس التعاون الاقتصادي... والذي سيتيح امكانيات الازدهار الاقتصادي في هذه البلدان . فقد تصاعد الدين

الخارجي لسائر بلدان مجلس التعاضد وبخاصة بولونيا - التي بلغت مديونيتها نحو (٤٠) مليار دولار ، وما يقاربه في هنغاريا (بالنسبة لعدد السكان) ، وكذلك الأمر ، ولو بدرجة أقل ، بالنسبة لجيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ، وبلغاريا .

ومع ذلك فقد توالى الادّعاء والمغالطة ، واستمر الحديث عن الأفضليات والأفاق بصورة تجاوزت الرومانسية والحلم وكل معطيات الواقع .

— «فالملكية الخاصة (كما ظل يتردد في موسكو) هي مصدر العبودية... والعمل في الورشة الاشتراكية ، هو مجد وشرف ، لأن الانسان يشتغل لنفسه ولمجتمعه... ولذا فهو ذو مصلحة في تنظيم الاقتصاد تنظيماً صائباً وسديداً... فكل شيء من أجل الانسان ولما فيه خير الانسان!»

— ومع الانتقال الى الشيوعية كما كان يتردد أيضاً :

«ستفقد المدخرات ، والمساكن ، وغيرها من المقتنيات ، كل معنى اقتصادي... وسيتحقق الانسجام بين الفرد والمجتمع ، وتتوحد المصالح العامة والفردية . كما ستم تصفية الفوارق بين المدينة والقرية ، وبين العمل الفكري واليدوي... ولن يعود المثقفون فئة اجتماعية خاصة ، إذ سيرتفع المستوى الثقافي والتكنولوجي لشغيلة اليد ، الى مستوى أناس العمل الحزبي» (برنامج الحزب)...

— كذلك : «سيغلو العمل حاجة حيوية ، وظاهرة طبيعية لوظائف الجهاز العضوي السليم . كما سيعود العمل الحرّ الخلاق على الانسان بفرح الابداع ، وامتعة الخلق ، لأنه سيتحول من عبء الى لذة... وهذا ما أخذ يتشكل الآن في المجتمع الاشتراكي! «فالعمل لخير المجتمع هو واجب مقدس» (البرنامج) .

وفى هذا الايقاع ، استمر الحديث عن حالات من «التعاون والتعاضد بين أناس متحررين من الاستغلال» ، وعن «سمات مرثية ومحسوسة حالياً من سمات الشيوعية... لأن هذا البلد الذي كان أغلب سكانه أميين ، قد ارتفع ارتفاعاً جباراً الى قمم العلم والثقافة... ونبات المجتمع الشيوعي تترسخ يوماً بعد يوم... حتى بات بناء الشيوعية أمراً عملياً في حياة كل شفييل ، وقضية ملموسة ومباشرة من قضايا الساعة» .

— «... إن الطليعية ، والمباراة في العمل والانتاجية ، يستجيب لأسمى الأخلاق

الشيوعية في الأسرة . كما يستجيب للمعاشرة اليومية... إذ يجب العمل والعيش على الطريقة الشيوعية» .

— «... ففي مجرى البناء الشيوعي ، تتطور سمات الانسان الذي يحمل في نفسه بانسجام الصفاء الأخلاقي ، والكمال الجسماني»...
— «... إن باني الشيوعية هو إنسان ذو مثل رفيعة : استقامة وصدق ، وعدم تسامح
ازاء الظلم والوصولية والطفيلية ، والطمع...!
...وأخيراً :

«إن العامل الرئيسي لتأثير الاشتراكية في «الثورة العالمية» ، هو بناء قاعدة اقتصادية وتكنيكية متفوقة على القوى المنتجة للرأسمالية» .

فهل هذا ما تحقق؟ وهل كان هذا هو الواقع أم نقيضه؟

وهل كانت حالة الاغتراب والوحشة ، وتفاقم العوز والحرمان ، والظلم والوصولية والرشوة والفساد ، والأزمات المتفاقمة في ميدان الاقتصاد ، والتفكك في منظومة العلاقات السياسية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية... ثم التداعيات المثيرة في بنية الحزب والدولة ، والنظام ، والمنظومة العالمية بأسرها ، ما يسرر ، أو يدعم ، أو يزكي ، كل هذه المقولات البليغة وهذه المبالغات العقيمة؟ ولماذا كان هذا الانقلاب السريع ، وهذا التحول الفجائي نحو اقتصاد السوق أولاً ، ثم نحو الرأسمالية ، المدانة والمتخلفة ، والمحكوم عليها بالسقوط الحتمي والزوال الأبدي؟

فألى ما قبل هذا الانقلاب أو التحول الفجائي الى اقتصاد السوق بوقت قصير ، وقبل الدورة الأخيرة لمؤتمر الحزب ، كان يجري الحديث حتى ذلك الحين على الصورة التالية :

«يستحيل تطوير الاقتصاد... دون قيادة موحدة... وإلا اتخذ نشاط كل مؤسسة طابع التكيف لاقتصاد السوق . فالدولة الاشتراكية هي المنظم للاقتصاد ، وسلطة الدولة هي وسيلة القضاء على البورجوازية وتصفية الاستغلال» .

«... إن ملكية الدولة ستتطور الى ملكية شيوعية... وسيتولد دورها في ميدان الاقتصاد ، وكذلك في ميادين : العلم ، والثقافة ، والصحة ، والخدمات المعيشية ،

وفي الأشكال الاجتماعية لتنظيم العيش والحياة .
«... إن الدولة ، وبقيادة الحزب ، ستلعب دوراً حاسماً في الاقتصاد ، وبخاصة في
الاتاج والتوزيع ، لأن ٩٠٪ من الملكية هي يديها»^(٤٧) .

* * *

وهكذا وحتى في المرحلة الموعودة او الموهومة ، للانتقال الى الشيوعية او
الدخول في عصر الشيوعية ، استمر تعظيم دور الدولة ووظائفها التي تعرضت لنبوءات
الإضمحلل والزوال القريب - كما رأينا - لأنها تعتمد مبدأ المركزية الديمقراطية في
البرمجة والتخطيط ، وتنهض بوظائف جميع فروع الاقتصاد - وخاصة فيما يتعلق
بحجم التوظيفات ، والنشاط المالي ، والتسليف ، والميزانية ، ونسب التراكم ،
والاستهلاك ، والرقابة الصارمة على العمل والأجور... فضلاً عن تنظيم التجارة ،
وتحديد الأسعار ، وتكوين الملاكات ، وتنظيم حلقات الجهاز الإداري - الى جانب
وظائفها الأخرى!

وهكذا ، فإن الحزب والدولة يتواجدان ويتداخلان في كل نسيج المجتمع ، بل
هما الذان «يصنعان» المجتمع ، وينهضان بوظائف المجتمع ، ويصوغان إرادة وعقل
المجتمع وسيكولوجية المجتمع .

ولكن الواقع يقول : إن الحزب ليس هو المجتمع ، والدولة ليست تجسيدا حقيقياً
لأرادة المجتمع . كما ان الحزب في الحقيقة ، لم يكن حزب الطبقة العاملة ، ولا
كانت الطبقة العاملة هي الطبقة الحاكمة ، كما لم تكن الدولة دولة الشغيلة . وكل ما
في الامر أنه لم يكن من الممكن عزل الحزب عن الدولة أو عن النظام - اي نظام
الحزب الواحد .

فسكرتير الحزب هو عادة رئيس الدولة ، ورأس النظام . وقادة الحزب هم قادة
الدولة والنظام ، والحزب هو القائد او المتحكم بسائر التكوينات والمنظمات
والهيئات : كالجيش ، ونقابات العمال ، ومجالس السوفييت ، ومنظمات الشبيبة
والفتيان والطلائع ، ومنظمات النساء والكتاب ، والمصانع والمزارع والأفراد ، وبالتالي
فهو المتحكم بالمجتمع وليس خيار المجتمع .

وبانعدام أحزاب ذات برامج وأيديولوجيات أو مواقف وأفكار وسياسات تعميء جمهور «اللاحرزييين» الذين يكونون الغالبية الساحقة من السكان الراشدين - وغالبيتهم من العمال والفلاحين - يتعذر القبول ببعض المسلمات والتسميات - كحزب الطبقة العاملة والفلاحين ، أو دولة الأغلبية - وبغيااب التعددية السياسية والفكرية ، والتنافس في الانتخابات ، وانعدام امكانية تداول السلطة ، لا يمكن تبرير مقولة سلطة الشعب كله أو «دولة الشعب بأسره»!

ومن هنا فإن هذا النموذج الاشتراكي من الدولة والنظام ، لم يكن في الجوهر ولا في الواقع والممارسة - وكما دلت الوقائع والحقائق - نظاماً اشتراكيا شعبيا وديموقراطياً ، بل نظاماً شمولياً استبدادياً .

والشاهد على ذلك هو ان هذا الشعب العظيم ، بماله وكادحيه ، وبمشقفيه الأفذاذ ، وبجيئشه القدير ، وتاريخه المجيد ، وطبع وسجايا مواطنيه ، وبمنظلماته العريقة ، التي تضم الملايين من السواعد والعقول ، من الشبيبة والنساء والكتاب والمفكرين... قد استسلم للواقع الراهن المويوء بالجرائم والمفاسد ، وبالعوز والحرمان ، وبالهوان والمذلة... بدلاً عن ذلك الماضي ، الذي ضاق ذرعاً بأثامه وخطاياه ، وبما جلب له من مظالم وأرزاء . ولكن بفعل ما بدأ يكابده هذا الشعب من عناء ومحن ، ومن جوع وحرمان ، ومن أزمات وكوارث... راح يحن ايضاً الى ما افتقد من مغانم ومكاسب ، وأمجاد ومآثر ، وإلى ما ألف من أمن واستقرار... بل راح يحن الى ذلك الدور الذي حاول ان يلعبه بجدارة في حركة التاريخ وتقرير مصائر البشرية ، وفق المثل والأهداف الإنسانية للاشتراكية ، والتي لم تأخذ طريقها الى الفعل والتطبيق - بسبب ذلك النموذج المتعارض معها في الجوهر والهدف ، وفي الممارسة والأداء . ولذلك ، ظل رغم كل مازاح يكابده من عناء ، يرفض استعادة ذلك الماضي أو العودة اليه - دون تعديل جذري وأصيل وشامل لكل اخطائه وخطاياه ، وعلى سائر الميادين وفي كل مجال ، وذلك أمر أو موقف مبرر . أذ لا جدوى من البكاء على الأطلال أو التباكي على الماضي - دون مراجعة جذرية لكل خطأ أو خلل ، ودون تجديد هيكلي لكل مقومات ووظائف الحزب والدولة ، والنظام والسياسة ، والمنهج والعلاقة مع المواطن... الخ .

وبدون ذلك يصبح من العبث الحديث عن فضائل الماضي ، من خلال التشبث بمواقف وثنية ، أو بقواعد وقوالب نظرية ، أو من خلال الدعوة لاستعادة الامجاد من مواقع قومية متعالية ، أو من خلال المفاضلة المبسطة بين اشتراكية عادلة انسانية (لم تتحقق) وبين أثم وشورر رأسمالية قائمة (لم تتدهور) .

إن السبيل القويم ، والمخرج الوحيد ، والأمل المبتغى ، هو النقد والمراجعة ، والتعديل والتصويب ، والتعامل الجريء مع الواقع... مع استبعاد ونبد وأدانة كل أخطاء ومخلفات وخطايا ذلك النموذج من النظام المتعارض مع مبادئ وقيم الاشتراكية ، وبالتالي ، اصطفاء النموذج الأمثل للإشتراكية الإنسانية العادلة .



يعود السبب في تفاقم هذه الأعراض لاحقاً ، الى ما أسلفنا تعداداه من اختلالات وسياسات مرتبكة ، وتوجهات خاطئة وقعت ومورست بأسم التجديد وإعادة البناء ، وتحت شعار سرعان ما اسقط وهو «مزيد من الديمقراطية ومزيد من الاشتراكية» ، مع برنامج معلن لبناء نموذج ديمقراطي جديد للإشتراكية .

ولكننا قبل ذلك ، سنواصل أغناء أو استكمال الصورة عن مسببات وروافع هذا الانقلاب والإنهيار في بنية النظام الإشتراكي - وفي مقدمتها طبيعة السلطة والنظام ، ودور الحزب ، وسياسة القمع والإرهاب وانتهاك الحريات والحقوق المرتبطة بمبدأ «العنف الثوري» وبوظائف الحزب والدولة... ، والمتناقضة ، في الأساس والجوهر ، مع مبادئ الديمقراطية الإشتراكية ، ومع القيم الإنسانية للاشتراكية .

وبالنظر للتشابك والترابط العضوي بين الحزب والدولة ، والنظام والسياسة والأيديولوجيا ، فسنورد بعض الشواهد والحقائق والمقولات والاحكام ، لغرض الايضاح والتلليل .

كان جوهر المفهوم اللينيني للحزب من نموذج أو طراز جديد هو (المركزية) ، أو «المركزية الديمقراطية» - كما أطلق عليها ، والتي استمدت منها مفاهيم الانضباط الحديدي ، والطاعة العمياء ، والخضوع المذل ، والمعقوبات القاسية - وهذا ما سبق ان اتينا على ذكره . كما كانت هذه المركزية (التي دعا اليها لينين في المؤتمر الثاني

للحزب) ، هي سبب انشقاق الحزب الى فريقين : البلاشفة والمناشفة ، والتي عارضها العديد من قادة الحزب الذين كانوا موضع تقدير لينين وخاصة (مارتوف وأكسيلرود) وكذلك (روزا لوكسمبرغ التي كانت من أعوان لينين والبلاشفة) . ومن المعروف انها (أي روزا لوكسمبرغ) قد ظلت تعارض دكتاتورية البروليتاريا ، وتدعو الى الديمقراطية داخل الحزب ، وإلى الانتخابات الديمقراطية - حيث قالت : «إن انعدام الديمقراطية سيؤدي الى وجود حفنة من القادة ، مع مجموعة من المتنفيذين النشيطين ، وجمهور سلبى من البروليتاريا... وهذا لن يبنى الاشتراكية» .

كما كانت المركزية الديمقراطية ، أحد مبادئ وشروط الانتساب الى (الأممية الثالثة) وبالتالي ، كانت السبب الرئيسي - الى جانب أسباب ومواقف أخرى - في انشقاق الحركة العمالية الدولية الى معسكرين أو حركتين هما :
- الحركة الشيوعية العالمية : التي تضم الأحزاب المؤمنة بمبادئ وشروط (الأممية الثالثة) .

- والحركة الاشتراكية الديمقراطية : التي تضم (الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية) .

وكان للخلاف والسجال المرير ، والخصومة المتصاعدة بين الحركتين ، دورهما في تقويض التضامن بين فصائل الحركة العمالية العالمية ، وإبقاء الاتحاد السوفيتي في حالة من العزلة وعدم التأييد من جانب الحركة الاشتراكية الديمقراطية والحركة النقابية في أوروبا ، وبالتالي تمكين النازية والفاشية من الهيمنة على أوروبا ، وتعزيز مواقع الرأسمالية العالمية على حساب الاشتراكية العالمية .

كما كان نموذج الحزب الجديد ، هو النموذج والقذوة للأنظمة الاشتراكية وللأحزاب والحركات والأنظمة في العديد من بلدان «العالم الثالث» ، والذريعة «المبدئية» للسلط والاستبداد والقمع من جانب «الأنظمة الثورية» و«الحكومات التقدمية» في هذا العالم^(٤٨) .

يقول (لينين) مثلاً : «إن المركزية المطلقة ، ونظام الطاعة البروليتاري الصارم للغاية ، هما أحد الشروط الأساسية للانتصار على البرجوازية» . وكان (لينين) قد صاغ

في مؤلفه «ما العمل» ثم في كتاباته اللاحقة ، منظومة القواعد والمبادئ التنظيمية للحزب ، حتى أصبحت تسمية الحزب «الحزب اللينيني» كافية للتعبير عن الالتزام بسائر هذه القواعد والمبادئ ، التي تم اصطفاؤها وتبويبها ، باسم الحفاظ على وحدة الحزب ، ووحدة الإرادة والعمل ، وبالتالي بناء حزب «يعمل كرجل واحد» - على حد تعبير لينين . ورغم أن لينين لم يكن في البداية متشدداً في تطبيق هذه القواعد والشروط ، كما لم يكن متعسفاً في التعامل مع زملائه في القيادة - كما سنرى - بل وأباح حرية المناقشة والنقد ، مع أشاعة الديمقراطية ومن ثم العلانية ، باعتبارها السبيل المضمون لتحقيق وحدة العمل في الحزب ، وعارض ما أسماه بـ«الطاعة العمياء» و«الاجتماعات العقيمة» وفي وقت مبكر ، أي في عام ١٩٠٦... إلا أن هذه المنظومة اللينينية في بناء الحزب وحياته الداخلية ، وفي طبيعته ووظائفه وسلطاته ، قد اعتمدت لفترة من الزمن اللاحق ، ثم اتخذت متكثراً للتفرد والتسلط ، واقتربت بالقسر والعسف ، كما اعتمدت وسيلة للإتهام بالارتداد والخيانة ، ومبرراً للقمع والإرهاب والتكثيف . ولم تكن هذه المنظومة من المبادئ والقواعد الصارمة مستمدة أو مستندة إلى أي مبدأ موروث من مؤسسي الماركسية ، وخاصة فيما يتعلق ببناء الحزب وبالقواعد التنظيمية للحزب . فقد قال (ماركس) مثلاً :

«إن انتسابنا الأول وأنا وانجلز إلى خلية شيوعية سرية ، قد تم وفق شرط حتمي أشترطناه ، وهو أن يحذف من النظام الداخلي كل ما قد يؤدي إلى الخضوع أمام أصحاب السلطة أو ذوي المقام» .

كما وصف انجلز (عصبة الشيوعيين) التي تأسست عام ١٨٤٧ «أنها... كانت تنظيماً مقعماً بالديمقراطية ، إذ تشتمل على لجان منتخبة يمكن استبدالها في أية لحظة . وهذا وحده ما يقطع الطريق أمام كل مسعى تأمري يتطلع نحو الدكتاتورية...» كما عبر عن فهمه لدكتاتورية البروليتاريا بأنها تعني تحقيق حرية الإنسان من خلال نفي الاستغلال والاستلاب الرأسمالي ، رغم أن (ماركس) انتقد التهاون واللاثورية وعدم الهجوم على قصر فرمسي في حركة (كومونة باريس) .

ومع ذلك ، وقبل الاسترسال في أيراد الشواهد والوقائع ، ينبغي القول بموضوعية

وإنصاف ، أن ((لينين)) الذي كان مؤمناً ومتمسكاً بالمركزية الصارمة ، كان يريد لها مقترنة بالديموقراطية . فهو القائل قبل وفاته مثلاً : «لا طريق إلى الاشتراكية ، إلا عبر الديمقراطية ، وعبر الحريات السياسية» . كما كان بطبعه متواضعاً وبعيداً عن التفرد والتحكم والغطرسة ، وعن إثارة الشقاق وتأجيج الخصومات داخل الحزب ، كما فعل (ستالين) . فقد كان يرى مثلاً ، وخلافاً لما أورده في مؤلفه المبكر «ما العمل» : «أن لا وحدة عمل بدون حرية النقاش والنقد» . كما كان يقول : «إن القرارات تصبح صحيحة فقط إذا ما نوقشت بروح انتقادية»^(٤٩) .

أما في المسائل الكبرى التي كانت موضع خلاف داخل الحزب ، فقد أجرى لينين ثلاثة استفتاءات على عموم روسيا ، وذلك حول (صلح بريست عام ١٩١٨) ، وحول (دور النقابات بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٢١) ، وحول (قضايا الحزب الداخلية بين عامي ١٩٢٣ - ١٩٢٤) . كما أباح النقاش والمعارضة لأفكاره حول (موضوعات نيسان) . كذلك دعا إلى أن يكون عمل الهيئات المنتخبة وعمل المسؤولين في الحزب مكشوفة للجميع . ففي رسالته إلى جريدة (الأيسكرا) عام ١٩٠٣ قال :

«لقد آن الأوان... لنتخلص بحزم من تقاليد الإنغلاق ، وأن نرفع بحزم داخل الحزب... شعار «مزيداً من الضوء وليعرف الحزب كل شيء»! وقد اعتبر أن المكاشفة والعلانية هي الوسيلة الأجدى لدفع الانشقاقات في الحزب ، حيث قال : «لا تزوير أبداً... ففوتنا هي في إعلان الحقيقة» . وقال أيضاً :

«إن الأحزاب التي هلكت حتى الآن ، هي تلك التي هيمن عليها الغرور... وكانت تخشى الإفصاح عن مواطن ضعفها... فالحزب القوي... هو وحده الذي يستطيع تمرير نواقصه بكل صراحة ، والكشف عنها ودراستها ، ومناقشتها علناً» .

وبعد أن حذر من الغرور باعتباره «وضعاً أخرق وشائناً ، وباعثاً على السخرية» ، أدان المداهنة والرياء لدى ممارسة النقد ، حيث دعا إلى أن يكون النقد رفاقياً ، صريحاً ، خالياً من المداهنة والاعتبارات التافهة... كما كان يقول : «إن غياب النقد يؤدي إلى الغرور والخدر... وهو وضع سيصاب فيه العاملون بالصمم... ويغدوون ميالين إلى المبالغة في إنجازاتهم والتغاضي عن النواقص...» .

ولم يكن يتردد عن انتقاد بعض مقولاته وأحكامه وأفكاره . فقد استهل إحدى خطبه مرة بالقول علناً : «يخيل لي أنني كنت مخطئاً جداً» . كما لم يكن يتعفف عن انتقاد وملاومة نفسه ، كما فعل مثلاً بالنسبة لموقفه من (مارتوف) والمناشفة في المؤتمر الثاني للحزب عام ١٩٣٠ حيث قال :

«...لماذا واجه بعضنا البعض كاعداء الداء... فأنا حين أنذكر هذا المؤتمر وانطباعاتي عنه ، أرى أنني تصرفت غالباً تحت تأثير الغضب وببلاهة - وها أنا الآن مستعد للاعتراف بخطأي هذا... الذي تسبب به جو المؤتمر ، وردود الفعل ، والإجابات السريعة ، والصراعات... الخ» . وكان هذا في الواقع على النقيض من اتهاماته وتنديداته اللاذعة بـ (مارتوف) سابقا ، وخاصة بعد المؤتمر الثاني للحزب ، حيث أدان - باسم (هيئة تحرير جريدة الأيسكرا) ، تقرير مارتوف واتهمه بـ «خلق مشاحنة داخل اجتماع (العصبة) ، مكذباً قوله بأنه كان يسعى من أجل التنقية الأخلاقية للحزب» . ومع ذلك (ففي اعتقادي) ، أن لينين في انتقاده لموقفه في المؤتمر الثاني للحزب بكل هذه الصراحة والصرامة ، وذلك قبل وفاته ، إنما كان يدين بذلك نموذج الحزب من الطراز الجديد ، ومنظومة القواعد التنظيمية الصارمة التي اقترحها آنذاك .

ومن المعلوم أيضاً أن (لينين) طوال وجوده على رأس الحزب ، لم يحاول إسكات أية معارضة ، ولم يدع إلى معاقبة أو إقصاء أي معارض داخل قيادة الحزب . وبالعكس فقد احتفظ بعلاقات ود وصداقة مع من كانوا موضع انتقاداته الصارمة وتنديده الشديد . فقد كان ينتقد الضلالات الفلسفية لـ (بوغدانوف ويزاروف) ، ومع ذلك يروى عن (مكسيم غوركي) أن لينين كان يقول عنهما وعن (لوناشاريسكي) «انهم رجال عظام ، وذوو ثقافة شاملة رائعة» . وبلهجة من الأسى كان يقول عنهم أيضاً : «يا لهم من عقول موهوبة ، لقد فعلوا الكثير جداً من أجل الحزب ، وبمقدورهم أن يفعلوا عشرة أمثاله... لكنهم لا يريدون أن يسيروا معنا» . أما بشأن (لوناشاريسكي) الذي انشق عن الحزب بعد الردة الستيلوبينية وصادر صحيفته (إلى الامام) - ثم عاد إلى الحزب فيما بعد ، فكان لينين يتطلع إلى عودته إلى الحزب ويقول «أنه رجل ذو مواهب نادرة... وإن في ضعفه إزاه» . ورغم تنديداته وإدانته الصارمة لـ (بليخانوف) ، فقد أبدى غبطة

كبيرة ياطراء (بليخانوف واكسيلرود) لمؤلفه (مهمات الاشتراكيين الديموقراطيين الروس). ولدى إصابة (بليخانوف) بالمرض طالب بتأمين معالجته في إحدى المصحات. ولدى وفاته، طالب بإقامة تمثال له، وظل يلوم زملاءه لاهمالهم قبري (بليخانوف واكسيلرود). وبشأن خصمه «المنشفي» (مارتوف) كان يقول: «والأسفاه ان لا نجد مارتوف معنا في الحزب... ياله من رفيق ممتاز وانسان طيب». ومن المعروف ان لينين لم يفرط ب(زينوفيف وكامينيف) واستبقاهما في المكتب السياسي رغم معارضتهما العلنية للثورة. وحتى (ستالين) فقد قال عنه لدى التقائه في النمسا عام ١٩١٣: «لدينا جورجي رائع يكتب مقالة طويلة لمجلة الثقافة، ويجمع المعلومات المتوفرة في مكتبات فيينا عن القضية القومية». ولكنه بعد تيقنه من نزعات (ستالين) ونزواته الاستبدادية، حذر من عواقب طبعه وطالب - كما بينا - بعدم انتخابه سكرتيراً للجنة المركزية. كما طالب لينين بتقييم الشخصيات التاريخية من حيث خدماتهم الحقيقية... دون اعتبار لتقلباتهم السياسية و«ذنبهم الشخصي»... مع عدم الاحتكام الى ماضيهم. وفي هذا قال بعد فترة وجيزة من قيام ثورة اكتوبر:

«لقد ارتكب عدد من الشيوعيين الممتازين أخطاءً لا يريد أحد منا ان يستذكرها الآن... لأن من غير الصواب ان نستعيد الى الذاكرة اخطاءً أصلحت فيما بعد». ولكن (تأريخ الحزب) الذي كتب بتوجيهات (ستالين) قد استبعد كل المزايا والصفات الايجابية لاولئك الذين أطراهم لينين، بل وقضى على الكثيرين منهم، معتبراً تعارض واختلاف الآراء داخل الحزب «مخططاً شريراً ومؤامرة مبيتة». كما اعتبر التجمعات داخل الحزب فرقاً معادية للحزب. وان مواقف أصحابها هي «تهم جنائية» تستحق العقاب^(٥٠).

وكان لينين - كما بينا سابقاً - يراجع استنتاجاته وأحكامه - كما فعل مثلاً بالنسبة لبعض ما أوردته في كتابه (الدولة والثورة)^(٥١). ورغم إيمانه وتمسكه بأطروحاته الثورية، وبمبادئ التنظيم الحزبي - الذي كان هو المبادر لصياغتها، وتثبيتها، وتطبيقها - فقد انتابه الشك وسيطرت عليه المخاوف في اواخر أيامه، من نزعات التسلط والعسف. فقد دعا في رسالته الى المؤتمر، ليس فقط الى استبعاد

ستالين وبعض الأشخاص المتنفذين ، بل نصح مندوبي المؤتمر وقادة الحزب بإقرار عدد من «التبدلات في نظامنا السياسي» . كما دعا إلى اشاعة الديمقراطية في حياة الحزب ، واعتماد مبادئ جديدة في ادارة المجتمع . هذا وكان لينين يتمتع بالتواضع والسجيا الأخلاقية والمشاعر الإنسانية . وقد عبر عن هذه السمات والسجيا في الكثير من المناسبات والمواقف ، ومنها مثلاً ، وقوفه ضد الحرب وتطلعه نحو السلام . ففي النداء الذي حرره في مؤتمر «زمرقالد» للأمم المتحدة ، تحدث بارتياح عن «أحزان الأمهات والأرامل واليتامى» . واعتبر تحقيق السلم بين الأمم «مهمة لم يشهد تاريخ العالم أكثر منها نبلاً والحاحاً» . ومن هنا كان مرسوم السلام أول مراسيم ثورة أكتوبر . هذا هو لينين صانع الحزب من طراز جديد ، ومبتكر منظومة القواعد الصارمة في بنيتها وأدائه ، والداعية الأولى إلى «العنف الثوري» - كما سنفصل ذلك لاحقاً . وهذا هو لينين أيضاً بفضائله وسجياه التي أطراها خصمه اللدود (كيرنسكي) قبل وفاته في باريس في أواسط السبعينات . ولكن عليه أتكا ، واليه استند ، قادة أسرفوا بالتفرد والإستبداد والعسف ، وكذلك أحزاب ارتكبت الكثير من الخطايا والآثام .



لقد بنيت الأحزاب الشيوعية وفق المبادئ والقواعد اللينينية في التنظيم ، من أجل تحقيق الثورة وإقامة النظام الاشتراكي . ولكنها في الممارسة ، وبخاصة لدى تسلمها السلطة السياسية ، قد تجاوزت كل الحدود والقيود . فكان الحزب الستاليني عبارة عن هرم بيروقراطي متسلط ، يكرس القائد وحدانيته وتبرر النخبة تسلطه . فالحزب هو الدولة ، وهو المجتمع . واللجنة المركزية هي الحزب ، والمكتب السياسي هو اللجنة المركزية ، والزعيم القائد (من أمثال ستالين ، وماوتسي تونغ ، وبول بوت ، وشاوشيسكو ، وتيتو ، وأنور خوجة ، وكيم ايل سونغ وأمثالهم) هم الحزب ، وهم السلطة ، وهم الدولة وهم النظام!

إن نظرة أولية على بنية ووظائف الحزب الحاكم ، تكفي بحد ذاتها لرؤية الطابع الشمولي في الهيمنة على المجتمع . فاللجنة المركزية في الإتحاد السوفيتي مثلاً

(والتي عايشناها وتابعنا نشاطها وكنا ضيوفاً عليها لبضع سنوات) كانت تضم ، الى جانب النخبة المتحكمة ، عدداً كبيراً من الموظفين والعاملين وهم موزعون على المجالات التالية :

- قسم الايديولوجيا والعلوم - وهو القسم المشرف ايضاً على الكومسمول ، والنقابات ، ومجالس السوفييت .

- قسم القوات المسلحة - وهو المشرف على الجيش ، والصناعة العسكرية ، والبوليس السياسي ، والأمن .

- قسم الثقافة - وهو المشرف على الأدب والفن ، وعلى المكتبات ، والصحافة ، واتحاد الكتاب ، ووكالة الأنباء .

- قسم السياسة الداخلية والخارجية - ووظائفها معروفة .

- قسم العلاقات الخارجية والعلاقات مع الاحزاب الشيعة .

- قسم الإقتصاد - ويشمل الزراعة ، والصناعة ، والبناء ، والتخطيط ، والادارة . هذا فضلاً عن هيمنة الحزب على الاعلام ، والنظام القضائي ، والنظام الإداري ، والانتخابات والبرلمان ، وصلاحيته في تحديد مهمات لجنة التخطيط ، والإشراف والتحكم بوظائف سائر المنظمات ، بما في ذلك مثلاً الزام النقابات بفرض الإنضباط ومنع الإضراب .

أما تكوين اللجنة المركزية لحزب الطبقة العاملة ، فكان يضم عادة ما لا يزيد عن نسبة (٢٪) من العمال والنقابيين ، و(٣٪) من العلماء والمفكرين ، و(٤٪) من الدبلوماسيين ، و(٧٪) من العسكريين . اما النسب الأعلى فهي تضم كبار المسؤولين في الحزب ، والوزراء وسكرتاري المناطق . ورغم الكلام عن المساواة بين الرجل والمرأة ، فقد استمرت نسبة الرجال في اللجنة المركزية بين (٩٦ - ١٠٠٪) . ورغم الكلام عن المساواة بين القوميات ، فإن نسبة القادة من اصل سلافي في اللجنة المركزية كانت - كما بينا - نحو (٨٦٪) بينهم (٦٧٪) من الروس .

هذا ويشغل الحزب الدور القيادي في كل سياسة ووظائف الدولة . فدور الحزب داخل الدولة هو - على حد قول ستالين - «أشبه بفصيل من الفرسان الجرمان القدماء» .

أما دور الحزب في المجتمع فهو «عقل وشرف وضمير الأمة». وأما بطاقة الحزب فهي المعيار لأخلاقية المواطن ، والدليل على الضمير النقي والتفكير التقدمي - لأن الحزبي هو الشخص الطليعي المتميز ، وهو النموذج . أما اللاحزبي فهو شيء آخر .
فالبطاقة الحمراء ، لا الجدارة أو المعرفة أو المقدرة ، ولا التكوين النظري والتضج السياسي ، ولا الكفاءة والسجايا الأخلاقية ، بل ولا حتى الصدق والنزاهة والتضحية والبطولة هي - وكما يقول أحد الكتاب الروس : مقياس الوطنية والمواطنة والولاء للإشتراكية (٥٢) .

من هنا كانت التمايزات في العاصمة ، والجمهوريات ، وفي أقسام اللجنة المركزية ، والإماتيزات للحزبيين في مؤسسات الجيش والأمن والمخابرات ، وفي النقابات ومنظمات الشبيبة ، وفي الصحافة واتحاد الكتاب - إلى جانب مدراء المصانع والمزارع والسوفيتات ورؤساء المناطق... وهي امتيازات تدوم بدوام الموقع وتزول بزواله (٥٣) .

فحتى سكرتير الحزب ، أو رئيس الدولة ، أو أي قائد بارز ، كان يتعرض إلى العزل والمهانة والانتقاص عندما يفقد موقعه . وهذا ماحدث مثلاً بالنسبة لـ(خروشوف) ، و(بولغانين) ، و(كاغانوفيتش) ، و(مولوتوف) ، و(فورشيوف) ، و(مالتكوف) ، و(شيبيلوف) ، و(ميكويان)... وغيرهم . ثم ما تعرض له الآخرون من القادة في الوقت الحاضر ، إلى جانب ذلك العدد الكبير من القادة السياسيين والعسكريين المرموقين في عهد ستالين ، الذين اعدموا رمياً بالرصاص ، وشوه تاريخهم ، أو رفعت أسماؤهم من سجل التاريخ (٥٤) .

وقد شملت هذه التصرفات عدداً لا يحصى من العلماء والكتاب الموهوبين ، وأبرز القادة العسكريين ، نذكر من بينهم مرة أخرى (المارشال جوكوف) ، قائد الجيوش السوفيتية وفاتح برلين . فهذا القائد الذي سمي من قبل بـ«قائد القادة» ، وسمي في أمريكا بـ«المارشال المعجزة» ، والذي وصفه أحد الكتاب (سميرنوف) بـ«الشري بأكبر ثروة معنوية في العالم»... ووصفه الكاتب «بسيكوف» بأنه «سبقي في ذاكرة الشعب مادامت الشمس مشرقة فوق الأرض»... هذا فضلاً عن التقييم

الرفيع لمآثره من قبل كتاب آخرين مثل (سوكولوف) و(باغراميان). فقد ازدري هذا القائد وأهمل وأبعد، ومات معزولاً دون أي تكريم أو احتفاء، وذلك في عهد (خروشوف). ولكن هذا هو ماواجهه خروشوف أيضاً، حيث قرر من خلفه الامتناع عن دفنه مع القادة الآخرين قرب أسوار (الكرملين). وقد تم ذلك بعد وقت قصير على ذكرى الاحتفال بالذكرى السبعين لميلاد عزيزنا الغالي خروشوف، وذلك في نيسان عام ١٩٦٤ - وهو شعار ملأ الشوارع والصحف في موسكو آنذاك (وكنتم شاهداً عليه).

لقد تجاوزت هذه التمايزات كل المقاييس والاعتبارات الأخلاقية. ففي معرض للصور في موسكو تتعلق بغزو الفضاء، رفعت صورة (خروشوف) الذي استقبل بنفسه أول رائد فضاء في العالم وهو (غاغارين)، واحتلت محلها صورة (بريجنيف)، وهو يستقبله ويصافحه! ولدى وفاة (كوسيجين) قبل بضعة أيام من عيد ميلاد (بريجنيف)، أخفي نبأ وفاته وأجل أعلانه إلى ما بعد الإنتهاء من الاحتفالات بعيد ميلاد هذا الزعيم، الذي كان مفتوناً بالمظاهر والأوسمة^(٥٤). هذا وقد شملت هذه الأعراض والمظاهر أبرز العلماء والمختبرين أيضاً، ومن بينهم مثلاً نائب رئيس أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفيتي (رازينيكوف) الذي تعرض للمسائلة والمحاسبة، لأنه لم ينظم مناقشة لتقييم مقالة ستالين حول (علم اللغة). كما لم ينظم داخل الأكاديمية حفلة للإحتفال بالذكرى السبعين لميلاد المعلم العظيم! وقد ترتب على هذا النمط من التعامل مع العلم - كما بينا - تدمير وتشويه علم الوراثة، والفسولوجيا، والفلسفة، وعلم اللغة، والسبيريتيكا... وغيرها، مع استبعاد بعضها من مناهج التدريس. كما شملت هذه المقاليم أيضاً عدداً كبيراً من الكتابات الموهوبين أمثال (زيمياتين) الكاتب والروائي، الذي وصف بـ«العدو الطبيعي»، والكولاكي، والمبتذل، والرجعي، والجاسوس، والشور المتوحش»، ثم هدد بقطع آخر الصلات التي تربطه بالأوساط الاجتماعية إذا ماتمسك بمواقفه وأخطائه! أما الكاتب المشهور (باسترناك) فقد تم طرده، لأنه كان قد مجد ستالين ثم بدأ «بتطاؤل عليه» لاحقاً بعد أن شعر بذنبه وذنب زمانه!

وكان مبرر هذه الحالة ، هو الحق المطلق المناط بالحزب ، في صياغة عقل وضمير المواطن ، وألزامه بالطاعة والولاء ، وألا اعتبر مرتدّاً وتعرض للعقاب .
وتشهد على هذه الحقيقة القصّة الشهيرة «والفولاذ سقينا»^(٥٥) ، حيث يبرر الكاتب للحزب حق التدخل في حياة الناس ، لأنّ الحزب - كما يقول بطل الرواية (يافل) «هو أغلى شيء في حياتي ، ولأنه وحّد في نفسي ، الوطن ، والشعب ، والشرف ، والضمير» .

وبالنظر لأن (يافل) يعمل ويتصرف وفق أوامر الحزب ، وباختيار وقناعة ، لذلك فهو مستعد لأجتراح أكبر المآثر بأقدام وشجاعة ، والا فالموت هو الخيار الأفضل! إذ لا قيمة لأن يعيش المرء في أجواء السلم الفردي والأحلام الشخصية ، بل عليه أن يقتدي بالبطل النموذج أثناء الحرب ضد النازية ، أو بالبطل الشاب سائق التراكاتور ، أو أن يكون ضمن فيالق العمل الشيوعي أو ميليشيات الشبيبة في الأراضي البكر والبور ، أو في القطب الشمالي . وبالتالي ، وكما هو هدف الرواية ، ينبغي اقتحام الصعوبات بشجاعة وتصميم ، والتحول من صبي يافع - كما هو بطل الرواية - إلى «جندي من فولاذ» وذلك بفضل الإيمان بالأفكار الشيوعية والعمل بأوامر الحزب! .



تلك مجرد نماذج من حالة يتعذر وصفها بالتفصيل أو الألمام بكل معالمها ، وهي حالة لم تقتصر على الاتحاد السوفيتي ، بل شملت سائر البلدان الاشتراكية ومن بينها الصين - كما اسلفنا - وما تعرض له أبرز القادة من عزل وامتهان أمثال (ليو شاوشي) وغيره من القادة في معمعان «الثورة الثقافية» . فقد كان من المهمات المعلنة لهذه الثورة «قلب الفكر ، والثقافة ، والأخلاق ، والعادات القديمة ، رأساً على عقب»! وقد وصفها (لين بياو) : أنها إبداع عظيم (صنعه ماوتسي تونغ) للثورة الاشتراكية ، وهدفه اجتثاث الايديولوجية البورجوازية ، واقتلاع جذور التحريفية «وسحق الغيلان والشياطين»! وقد ترتب على هذه «الثورة» ليس فقط تسفيه أفكار كونفوشيوس ، وموسيقى بتهوفن ، وأدب شكسبير ، بل حرق الكتب والمكتبات القديمة ، وإتلاف اللوحات الأثرية ، والمتاحف ، والمعابد . كما أسفرت عن أقصاء أبرز الكتاب

والصحافيين ، وتسليم شؤون التحرير وإدارة الصحافة الى العمال ، وبالتالي إبعاد هؤلاء «المنحرفين» الى معتقل «السابع من أيار» لتطهير عقولهم من أدران «التحريرية»
في مقابل العزل والاذلال والعقوبة للمنبوذين من المبعدين عن مواقعهم أو
«المنحرفين» «والمرتدين» ، كانت هناك في البلدان الاشتراكية - كما سبق أن بينا -
«النخبة» الحاكمة أو المتحكمة ، والمتمتعة بالحصانة والامتيازات ، ويحق تقريب
الأقارب والأبناء والزوجات الى مواقع السلطة والتسلط في الحزب والدولة ، وهي مواقع
لا يستحقونها ولا هم جديرون بها .

- فكان هناك مثلاً : (يوري جوربانوف) صهر بريجنيف ، الذي أنيط به مركز رفيع
- وهو وكيل وزارة التجارة الخارجية - والذي أحيل على المحاكمة وأدين بتهمة الرشوة
والفساد . وقد خرج مؤخرأً من السجن بعد ان أمضى فيه خمس سنوات ، هذا
بالإضافة الى فضيحة زوجته باقتناء الماس والمجوهرات .

- وكان هناك (أغوي) صهر خروتشوف - الذي رفع الى عضوية اللجنة المركزية ،
وانيطت به وظيفة رئيس تحرير صحيفة (الأزستيا) .

- وكذلك (زيفشيني) صهر كوسيجين - الذي أنيطت به وظيفة الرئاسة للجنة
الدولة للعلوم والتكنولوجيا .

- وكذلك أيضاً (أينور) نجل اندرويوف - الذي عين رئيساً للوفد السوفيتي في
مؤتمر الأمن الأوروبي .

- هذا الى جانب من سبق أن أتينا على ذكرهم من أبناء وبنات وزوجات قادة من
أمثال جاوشيسكو ، وجيفكوف ، وغيرهما من قادة الدولة الاشتراكية في أوروبا .

- وأخيراً (كيم يونغ) ، نجل كيم أيل سونغ - الذي أنيط به قبل وفاة أبيه مؤخرأً ،
أرفع منصب عسكري في كوريا الشمالية ، وأصبح يسمى بـ «الزعيم العزيز» وتم إعداده
لخلافه أبيه «الزعيم الكبير» ، والمحترم ، والمحبوب» والذي بلغ الثانية والثمانين من
عمره وأمضى في الزعامة نحو نصف قرن من الزمان^(٥٦) .

لم يقتصر الأمر على الامتيازات وتكريس حكم النخبة ، بل تجاوز ذلك ، الى
شيوخ الرشوة والفساد وتكوين العصابات ، من قبل بعض القادة والمسؤولين المتسلطين

.. كما الأمر مثلاً بالنسبة لسلسلة من فضائح رشيدوف، وكونايف، ويوسوفوف... الى جانب فضائح مماثلة أتينا على ذكرها في مولدايا وكراستودار، وغيرهما .

— ففي فضيحة (كازاخستان) مثلاً، كشف النقاب عن عصابة واسعة - شملت الى جانب رئيس الجمهورية، أربعة من أمناء اللجنة المركزية، وأثنين من الوزراء، وستة من سكرتاري المناطق . كما شملت وزير الداخلية في الاتحاد السوفيتي (شميليكوف)، ونائبه الأول (جوربانوف)، مع عدد كبير من العاملين في الهيئات الحزبية، والجهاز القضائي، ومجالس السوفييت، ونحو (سبعة عشر ألف) من يبادق هذه اللعبة الخطرة (الذين ادينوا والزموا بإعادة (٩) ملايين روبل من المسروقات والرشوات الى خزانة الدولة) . ولدى كشف هذه الفضيحة، نشرت صور مذهلة عن سبائك الفضة والذهب والمجوهرات، وتماثيل ذهبية لبريجنيف ورشيدوف . كما كشف النقاب عن تزوير أرقام منتج القطن، بإضافة نصف مليون طن للنتاج السنوي، وعن بيع فيلات وشقق وسيارات ومواقع وظيفية، وبطاقات عضوية، وأوسمة بطولة، وحتى مقابر لقاء رشوة . وكذلك السماح بتكوين المافيات والعصابات، وإقامة شبكات لتبادل وتقاسم الرشوات مع كبار المسؤولين .

وقد قدر حجم المسروقات من جانب المتنفذين والمشرفين على محصول القطن في اوزبكستان، بأربع مليارات روبل، وذلك جراء تطبيق نظام من العمل العبودي، وألقاء المتمردين على هذا «النظام» في السجن، مع تعريضهم للتعذيب والقتل . ولدى كشف هذه الأنظمة التي ترأسها (عدي洛夫، رئيس المجمع الصناعي)، ثم الفضائح الأخرى، لجأ أكبر المرتشدين - وهو السكرتير الأول في (منطقة خوارزم) - الى الإنتحار - حيث طعن نفسه ثلاث عشرة طعنة .

وأثناء هذه المحاكمة، ألقى القبض على القاضي والمحامية المتواطئة مع (ثمانية وعشرين) من موظفي الجهاز القضائي وهيئة الإدعاء العام ووزارة الداخلية، وتم إعادة النظر في الأحكام الجائرة التي أصدرت بحق المواطنين الأبرياء .

وبالطبع فقد جرد (رشيدوف) من لقب «الكاتب الكبير»، كما جرد وزير الداخلية من لقب «الشاعر الشعبي»! وقد شملت هذه الفضائح والآثام سكرتير إحدى

الجمهوريات في آسيا الوسطى (يوسوف) الذي سبق وأن وقع أوامر باعدام نحو (٤١) ألف شخص في هذه الجمهورية بتهمة التعصب أو «النزعة القومية» .
إن هذا النمط من العنف والفساد ، وأباحة الجريمة ، وانتهاك القانون ، مرتبط - كما بينا - بالمنصب أو الموقع الذي يشغله القادة والمرتبون بالنخبة الحاكمة ، أو بالأحرى النخبة المتحكمة بقيادة الحزب . فالوصول الى الموقع أو المنصب في الدولة ، أو القوات المسلحة ، أو غيرها ، مرتبط بشرط العضوية في الحزب قبل كل شيء . فالوزراء مثلاً يجب أن يكونوا حزبيين (باستثناء حالة واحدة حدثت في ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٨٥ - حيث كان هناك (٤) وزراء من اللاحزبيين من مجموع (٤٥) وزيراً .

وكذلك الأمر بالنسبة للقوات المسلحة - حيث نسبة الضباط الحزبيين في ألمانيا هي (٩٨٪) ، وفي بلغاريا (٨٣٪) ، وهكذا الأمر في البلدان الاشتراكية الأخرى . ويتمتع الضباط عادة بامتيازات تتفوق على معظم فئات العاملين في الدولة - وخاصة من حيث الرواتب ، والمساكن وغيرها من الامتيازات . ولهذا اندفع العسكريون نحو الحزب ، وأصبحوا يدرسون عادة في المعاهد الدولية ، وفي المعاهد الحزبية العليا التي أمست بوابة التقدم في المنصب .

وهكذا فالنخبة الحاكمة هي التي تصنع السياسة ، وهي التي تحكم ، لا الشعب ، ولا الطبقة العاملة التي تدهورت نسبة تمثيلها في الحزب - كما أسلفنا - مثلما تدهورت نسبة الفلاحين والنساء . والواقع ، أن الحزب رغم ادعائه بتمثيل العمال ومصالحهم ، لم يكن في الواقع (لا هو ولا النقابات) يهتم بأمرهم . أما وضع الفلاحين فكان أسوأ من مختلف الوجوه .

ومع ذلك فإن تعاضد مشاعر الاستياء في صفوف الشعب ، لم يكن فقط بسبب النقص في الأجور والرواتب والمساكن والخدمات... وإنما بسبب التمايزات والامتيازات ، أي النقص والإختلال في مبادئ العدالة ، والديموقراطية ، والشرعية ، والمساواة ، والكرامة الإنسانية - الى جانب حرية الرأي والعقيدة ، وحق المساهمة في الحكم من خلال الانتخابات الحرة والتنافس الانتخابي .

ورغم انعدام هذه الانتخابات الحرة وهذا التنافس ، فإن المجلس الذي كان ينتخب على عموم البلاد ، وفق قائمة واحدة من المرشحين - كما بينا - وهو (مجلس السوفيت الأعلى) ، لم يكن يجتمع الا مرتين أو ثلاث مرات في السنة ، ولبضعة أيام فقط ، ليصادق على الميزانية الجاهزة ، والخطط الاقتصادية المعدة ، والقوانين والتعديلات المقترحة - دون أي تعليق او مناقشة للسياسات الرسمية المقررة سلفاً .



لقد حاول خروتشوف - كما اسلفنا - إصلاح او تعديل بعض هذه الأوضاع . بأشاعة قدر من الديمقراطية داخل الحزب ، والتخفيف من وطأة البيروقراطية المركزية ، وتحديد فترة إشغال الموقع القيادي ، وتخفيض ميزانية الدفاع... الخ . ولكنه ، جراء إبعاده بعض القادة ، واستبدال نحو ثلثي أعضاء مجلس الوزراء والمكتب السياسي وسكرتاري المناطق ، ونحو نصف أعضاء اللجنة المركزية - ومن ثم نقل الكثير من الصلاحيات ، وخاصة الإدارة الاقتصادية الى المناطق بدلاً من المركز (أي مجلس الوزراء)... الخ ، قد استثار اعتراض ومعارضة العديد من زملائه في قيادة الحزب والدولة ، وفي القوات المسلحة ، مما أدى الى إقصائه عن منصبه^(٥٧) . والحق أن (خروتشوف) كان سياسياً قديراً وشجاعاً . حيث كان القائد الوحيد الذي فتح باب التاريخ للمساءلة والحساب والتقييم ، كما أدخل تغييرات كبيرة وجريئة على السياسة الخارجية . وكان حريصاً على حل ما كان يواجهه البلاد من مشاكل ومصاعب ، ولكنه اعتمد طريقة ارادية لم تغل من التعجل . كما لم يعتمد (العلانية) ، ولم يتخلص من الطرائق الموروثة في معالجة المسائل الكبرى ، ولم يجزؤ على تجاوزها . ولكنه ، باستحداث وأشاعة أجواء الديمقراطية داخل الحزب . كرّس وضعاً أدى الى إقصائه «بالصوت» ، خلافاً لما كان يعتمد من أساليب الأدانة والطرود ، وفق التهم والتسميات المألوفة ، فضلاً عن أساليب الأكراه - كالاغتيال ، والمحاکمة ، والقتل . وكانت هذه في الواقع ، مأثرة من مآثر خروتشوف التي التزم بها من جاء بعده من القادة^(٥٨) .

هذا ومن المعلوم ، أن النهج البيروقراطي والقيود على الديمقراطية قد استعبدت بعد إقصاء وموت خروتشوف ، مما أدى الى تكاثف وتصاعد الضغوط

لأحداث عمليات تغيير في هذا الوضع . فقد تفاقمت مثلاً مظاهر التفرد والتسلط في عهد (بريجنيف) الذي عطل فعل واداء القيادة الثلاثية (الترويكا) ، والتي كانت تتكون منه ومن (بودغورني) ، الذي أشغل شكلياً منصب رئيس الدولة - ومن «كوسيجين» - رئيس الوزراء . وقد شهدت هذه الفترة شيوع وتفاقم النزعة (الدغماتية) ، وأشاعة وتعميم تهمة «التحريفية» داخل الحركة الشيوعية العالمية . كما شهدت اتساع مساحة السوق السوداء لتشمل سائر الجمهوريات وسائر مناحي الحياة ، مع تفشي الرشوة ، بحيث أصبح كل شيء ميسراً لقاء النقود - كالسيارات ، والكحول ، والمخدرات ، والملايس ، والبنغال... بل وحتى الإنتساب الى المعاهد العالية أو الحصول على الشهادة الأكاديمية .

والى جانب ذلك ، شهدت هذه الفترة نزوعاً غريباً نحو المظاهر الإحتفالية ، والفعاليات التفاخرية ، وتوزيع الألقاب والأوسمة من قبل قيادة الحزب ، وعلى قادة الحزب ، وفي مقدمتهم (بريجنيف) .



بعد وفاة (بريجنيف) ، وبسبب استمرار وتفاقم أدواء الماضي ، واحتقان المزاج الشعبي ، استقبل الناس ، بتفاؤل وثقة وتأييد ، عملية الإصلاح وإعادة البناء (البيريسترويكا) - التي قادها (غورباتشوف) والتي جسدها (المؤتمر السابع والعشرون) الذي عقد في شباط عام ١٩٨٦ ، ثم (الكونغرس الحزبي) الذي عقد في صيف ١٩٨٨ - والذي حضره عدد كبير من الضيوف وممثلي الاحزاب والحركات والتيارات والتقدمية في العالم . وقد شهد هذا (الكونغرس) نقداً جريئاً للماضي ، وتوجهات جريئة نحو المستقبل ، مما استثار الحماسة وأشاع الأمل في النفوس .

فقد ركز (الكونغرس) على الديمقراطية داخل الحزب بوجه خاص ، ولاسيما ، من حيث تحديد فترة البقاء في الموقع القيادي ، مع الأخذ بمبدأ الانتخاب والتنافس على المواقع الحزبية . وقد عمم هذا المبدأ من خلال اقامة وانتخاب (مجلس الشعب) كأعلى هيئة تشريعية في البلاد ، وتجديد قوام (مجلس السوفيت الأعلى) وتكريس حقه في إصدار القوانين التفصيلية . كما تقرر انتخاب رئيس

مجلس الشعب (رئيساً للدولة) - وهو منصب كان يشغله عادة الأمين العام للحزب (ولكن ما حصل وتكرر هو انتخاب غورياشوف - الأمين العام للحزب) ! وضمن هذا التوجه ، تقرر ادخال مبدأ الانتخابات والمنافسة بين المرشحين في مختلف الهيئات والمنظمات - ولاسيما في النقابات ، والكمسومول ، واتحاد النساء ، والسوفيئات المحلية ، وأكاديمية العلوم وغيرها . كذلك تم تعديل النظام القضائي ، وإعادة النظر في القانون الجنائي ، وتأمين الحصانة للقضاء وحق توكيل المحامين... الخ - فضلاً عن تأمين الحريات السياسية ، وحق تكوين المنظمات والأحزاب ، واحترام حقوق المواطنين ، وإطلاق حرية الصحافة والنشر ، وحرية الرأي والتعبير . واقرن ذلك أيضاً بإطلاق سراح السجناء السياسيين ، والتوقيع لأول مرة على الميثاق الدولي لحقوق الإنسان ، مع الاعتراف بحق السفر الى الخارج . كما اقرن بإطلاق حرية المعتقدات الدينية ، وتحقيق التقارب والتفاهم بين الدولة والكنيسة ، وتكوين لجنة مشتركة لوضع تشريع ينظم هذه العلاقة بدلاً من التشريعات والقيود السابقة .

أما في السياسة الخارجية ، فقد تم التوقف (كما سنرى) لدى مخاطر الحرب النووية ، وسباق التسلح وكلفة التسلح ، ومفهوم الأمن ،... وبالتالي لدى العلاقات الدولية الجديدة ، وذلك من منطلق (التفكير السياسي الجديد) . ومن هذا المنطلق تقرر استبعاد الجمود والتعارض الايديولوجي ، ومفهوم الأمن المفروض بالقوة ، وكذلك الخلافات والصراعات المرتبطة بالتناقض بين الاشتراكية والرأسمالية - مع التأكيد على أولوية القضايا والقيم الإنسانية ، ومشاكل البيئة ، وخيارات التقدم الاجتماعي... مع الإقرار بواقع التدويل للاقتصاد العالمي ، وضرورات التعاون بين الأمم لبناء عالم بلا حروب ، واعتماد الحوار من اجل حل النزاعات ، وحماية الحياة والحضارة الإنسانية . ومع أقرار هذه المبادئ وضرورة التحرك لبناء نظام عالمي جديد ، تقرر الانسحاب من (أفغانستان - التي لم يكن هناك أي مبرر معقول لاحتلالها وتغيير النظام فيها^(٥٩)) ، مع البدء بتحقيق وعقد الإتفاقات لتحريم الأسلحة النووية ، ولاسيما الإتفاقية الخاصة بتدمير الصواريخ متوسطة المدى وتقليص الأسلحة التقليدية... وغير ذلك من المنجزات والأمال والأهداف .

كل هذا وغيره ، هو ما سنحاول استكمال معالمة وعواقبه في خاتمة هذا البحث ، وذلك بالارتباط مع مفهوم (النظام الدولي او العالمي الجديد) ، ومع شعار (المزيد من الديمقراطية والمزيد من الاشتراكية) ، مع التوقف لدى ما عطل مفاعيل هذه العملية ، وأربك مسيرتها ، وقادها بالتالي الى ما آلت اليه من ارتباك وإخفاق .



لقد شهدنا وعلى مر العقود السابقة للكثير من تزيبين الأوضاع ، وتزوير الحقائق ، وتزييف التاريخ ، وتصوير الواقع والمستقبل ، من خلال الأحكام النظرية ، او من خلال الامنيات والمبالغات التي سبق أن اوردنا الكثير منها ضمن محاور هذا البحث .

— فالنظام الاشتراكي هو الذي سينتصر على نطاق العالم ، والبلدان النامية ستنقل الى الاشتراكية دون المرور بالمرحلة الرأسمالية ؛ والرأسمالية أبلة لامحالة الى التدهاي والإنهيار ، والأمبريالية (على حد قول ماوتسي تونغ) إنما هي - وكما اسلفنا - مجرد «نمر من ورق» ، ومنطقة حركة التحرر الوطني هي «مركز المواقف الثورية» ، و«الرياح الشرقية ستتغلب على الرياح الغربية»... وأخيراً فقد آن الأوان لدفن الرأسمالية^(٦٠) .

في سياق هذه الآمال والأحلام ، كان الحديث يجري ويتواصل (حتى أواخر عقد السبعينات) وفي الاتحاد السوفيتي بوجه خاص عن :

— «تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية ، التي يشكل النظام الاشتراكي العالمي جوهرها ومصدر احتدامها... الى جانب : الأزمة العميقة في السياسة والايدولوجيا ، واحتدام التناقض في الإقتصاد الرأسمالي العالمي ، والصراع بين الاحتكارات من أجل الأسواق ، وتفاقم الرجعية السياسية... وبالتالي انزلاق امريكا في الأزمة ، وكذلك اليابان ، وفرنسا ، وإيطاليا... الخ» .

— «وفي مقابل ذلك تغدو البروليتاريا الطبقة الأكثر ثورية في المجتمع الراهن ؛ وهي تنمو عديداً ، وتجتذب الى النضال ضد الامبريالية جماهير الفلاحين ، الذين يؤلفون القسم الأساسي من سكان المستعمرات... كذلك تنمو البرجوازية المحلية التي تتناقض مصالحها مع سيطرة الاحتكارات الرأسمالية» .

— «وبسبب تعاظم بأس النظام الاشتراكي العالمي ، واعتماد البلدان النامية ، على تجربة البلدان الاشتراكية ومساعدتها وسعيها لتعويض الزمن الضائع ، راحت هذه البلدان تعزز استقلالها الاقتصادي ، عبر التصنيع ، وتزاحم البلدان الرأسمالية في انتاج وتصريف البضائع . كما تعاظم نضال الطبقة العاملة في المراكز الرأسمالية . أما حركات التحرر فقد اختارت طريق التطور اللارأسمالي الذي يضمه نضال الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية الثورية»^(١١) .

— «ان الأحزاب الشيوعية ، قد اقتنعت على أساس خبرتها التاريخية ، بأنه لا يمكن المضي في طريق الاشتراكية والشيوعية ، إلا من خلال الاسترشاد بصرامة وانسجام ، بالقوانين العامة لبناء المجتمع الاشتراكي ، ولا سيما بتوطيد الدور القيادي للطبقة العاملة وطلبتها الأحزاب الشيوعية» .

وهكذا اعتمد سحر الكلمة ، والطقوس والموروثات من الأحكام المثالية ، وسائل للمغالطة وتزيين الاوضاع ، واضاعة الافاق ، كما استخدمت بمثابة آليات سحرية بيد الأحزاب والقادة والمنظرين .

فقد توالى الحديث مثلاً ، عن فضائل الاقتصاد الاشتراكي وتفوقه على الاقتصاد الرأسمالي ، من خلال مقولات مثيرة ، وأرقام مزورة .

— فنسبة النمو السنوي للإنتاج في أواسط السبعينات (حسب ماورد في الكتب الاقتصادية والوثائق السوفيتية) ، قد تجاوزت سائر البلدان الرأسمالية ، حيث بلغت في الاتحاد السوفيتي (٩,٩٪) بينما هي في امريكا ، والمانيا ، وفرنسا ، وبريطانيا بين (٤ - ٢)٪ كما ازداد الدخل بين عام ١٩٥٠ و ١٩٧٠ بنسبة (٣,٤٠٪) بينما هو في الولايات المتحدة في حدود (٩,٠٪) . اما بالنسبة للفرد فقد ازداد بنسبة (٣,٠٠٪) بينما هو في الولايات المتحدة (٤,٠٪) . وان الناتج الإجمالي عام ١٩٧٥ قد ازداد في الاتحاد السوفيتي ، بنسبة (١٣,٠٪) بالقياس الى عام ١٩٧٠ وبالتالي فإن إعادة الإنتاج الموسع في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ، على خلاف ما هو عليه في البلدان الرأسمالية ، «إنما يخضع لهدف نبيل هو تلبية حاجات الشعب»!

والواقع أن الأرقام المذكورة أعلاه ، وكذلك المبالغة في فعالية السوق ، والحديث

عن ثبات واستقرار النقد ، جراء «المخزونات الهائلة من السلع الموضوعة قيد التعامل بأسعار مستقرة»! ثم تزايد المد اخیل بهذه النسب العالية ، هو ادعاء مفرط بالمبالغة والتزوير ، وقد تم تثبيته في برنامج الحزب وفي الخطة الخمسية ، وفي وقت دخل فيه الاقتصاد السوفيتي في طور الركود والأزمات . وقد شمل هذا الادعاء سائر قطاعات الاقتصاد - بما فيها الزراعة ، والنقل ، والمواصلات ، والخدمات - ، بينما تركزت الجهود في الواقع على تطوير قطاعي الطاقة ، والبناء بوجه خاص . ومع ذلك كله ، لم تكن النتائج قد برزت ذلك الادعاء بتحسين وتطوير الإدارة الاقتصادية ، من خلال تسريع دورة الموارد ، والاستثمار العقلاني والمجدي للتوظيفات ، ومن خلال تخفيض وقت الإنتاج ، والنفقات الادارية ، وتشغيل المدخرات ، والاحتياطيات... وكلها أمور فندھا الواقع . كما فند تلك المقولة المعلنة : «ان حياة المواطن تتحسن وتزداد يسراً كل يوم»! لقد كانت المجابهة أو المنافسة المشتتة مع الرأسمالية ، مبرراً للمبالغة والمغالطة ، وللتبسيط والجمود العقائدي ، وللتحيّز العاطفي والديماغوغي . كما أصبح ذلك ذريعة أيضاً لتحريم الحديث والنشر عن الجرائم والمقاسد ، أو الانتقاص من «الجبروت الاقتصادي» للإتحاد السوفيتي ، وكذلك لتحريم انتقاد الأوضاع في البلدان الاشتراكية ، والحركة الشيوعية ، وفي «بلدان التوجه الاشتراكي» ، أو في أي بلد مرتبط بعلاقات أو معاهدات للمصادقة والتعاون مع الإتحاد السوفيتي - وخاصة فيما يتعلق بالاستبئاد والإرهاب - حتى ولو بلغ الأمر حد الأعدام بالجملة ، وتصفيد القمع والاستباحات الدموية - كما حدث في العراق مثلاً^(١٢) .

أما داخل الإتحاد السوفيتي ، فوسائل الإعلام ممنوعة - كما ذكرنا - من نشر أخبار الجرائم ، والكوارث الطبيعية ، واحكام المحاكم ؛ أو التطرق الى النواقص والمخالفات القانونية ، أو حتى السلع الرديئة . فقد اعتبر الحديث مثلاً عن «التلفزيونات الرديئة تطاولاً على أداء الاقتصاد السوفيتي»! وبدلاً من ذلك ، أبيع تزوين وتزوير الأوضاع . فقد نشرت صحيفة (انباء موسكو) مثلاً مقالة حول الوضع في الشرق الأقصى الذي كان يعرض بمشاهده وأناسه ، وكأنه «جنة على الأرض»! بينما الواقع - كما قالت الصحيفة - ان نحو (٨٠٠) ألف من مجموع مليون من العمال قد

اضطروا الى هجر أعمالهم هناك ، بسبب ما كانوا يعانون من برد الشتاء ، ونقص الغذاء ، وشحة الموارد والخدمات ، وقسوة الحياة - ومن بينها نقص الإنارة والتدفئة ، وانعدام دور الحضانة ورياض الأطفال ، وقاعات الرياضة ، والمسارح ، والخدمات الطبية... الخ . ومع ذلك فقد كانت الصحافة تنشر مشاهد الصخور والزهور ، والناس بمعاطف الفراء والملابس الفاخرة ، والمطار المكتظ بالشباب الذين «توجه اليهم أنظار البلاد بأسرها» - كما كانت تقول الصحافة الحزبية .

هذا وقد تم تبرير وتكريس هذا الزيف ، من خلال الطقوس النظرية ، والجمود العقائدي والسياسة المفروضة . فباسم المبادئ والالتزام بالمبادئ لتبرير السياسات والمواقف ، تم تجاهل بعض المقولات ، والتوكيدات من جانب مؤسسي النظرية ، وبعض التعديلات التي ادخلوها على العديد من مقولاتها واحكامها وحتى مبادئها ؛ وطالبوا بالاحتكام الى الواقع لتطوير وإغناء النظرية لا التحكم بالواقع ، أو محاصرته وسجنه ضمن قوالب جامدة^(١٣) . فليس هناك ما هو ثابت ومقدس - على حد قول (أنجلز) - «فالحياة خير معلم ، والحياة جدلية دialeكتيكية ، إذ ليس من شيء في الدialeكتيك قائم الى الأبد أو اكيد غير مشروط أو مقدس . فهذا التجدد المتواصل للطبقة والمجتمع والفكر هو المنطلق المبدئي الأصل للتفكير الجديد» . وأكثر من ذلك ، فقد كشف (أنجلز) في المقدمة التي كتبها لمؤلف ماركس (العمل المأجور ورأس المال) عام ١٨٩١ ، كيف ان ماركس قد غير أو ناقض افكاره السابقة ، إذ قال :

«إن كتابات ماركس التي صدرت قبل عام ١٨٥٩ (أي قبل إصدار مؤلفه مساهمة في نقد الإقتصاد السياسي) ، تختلف في بعض النقاط عما كتبه بعد هذا التاريخ . فهي تحتوي تعابير وجملا كاملة تعتبر بالنسبة للمؤلفات اللاحقة ، غير موفقة وحتى خاطئة» . ومع ذلك فقد سبق ان أوردنا مقولة لـ(لينين) عن الماركسية بأنها «كلية الجبروت ، وانها «سبيكة قدت من فولاذ»... وكيف انه كان يلجأ الى ماركس كلما استعصى عليه الفهم... ومع ذلك فهو القائل ، وهو يتابع التطورات العاصفة في مسيرة الرأسمالية وعلاقاتها :

«لو ان سبعين ماركس كان حيا لما استطاع ان يلمّ بالإقتصاد العالمي» . وهو

القاتل ايضاً ومكرراً ما قاله ماركس وانجلز :

«ان مذهبنا ليس عقيدة جامدة ، بل مرشداً للعمل» . كما سخر من تعلم الصيغ وتكرارها ببساطة ، «تلك الصيغ التي لا تصلح» - على حد قوله - «في أحسن الأحوال الا لرسم أهداف يعدلها بالضرورة الوضع الإقتصادي والسياسي الملموس ، وفي كل طور من أطوار مسيرة التاريخ» . وقال ايضاً :

«ان على الماركسي ان يحسب الحساب الحتمي للواقع الحي ، اي لوقائع الحياة الدقيقة ، لا ان يتمسك بنظرية الأمس التي هي ، ككل نظرية ، لا تفعل في أحسن الاحوال غير ان ترسم او تحدد الجوهر العام ، دون أن تقترب من شمولية تعقد الحياة» . «... فالممارسة العملية وحدها هي أكبر مقياس للنظرية... إذ يستحيل اختلاق النظرية الثورية ، لأنها تنشأ من مجموع التجربة الثورية ، والفكر الثوري لجميع بلدان العالم» . ولدى مواجهة الواقع بعد انتصار الثورة ، كان يقول :

«ينبغي أن نعرف كيف نكيف خططنا وفقاً لواقع الحياة ، لا ان نردد كلمات فقدت معناها حول دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين عموماً» ، كما طالب «بالتقييم النظري لأشكال النضال الجديدة المنبثقة من الحياة» . وطالما ردد مقولة (غوته) التي أوردها في روايته المشهورة (فاوست) والتي أشرنا إليها من قبل . بل وذهب في اواخر ايام حياته الى أبعد من ذلك ، حيث راجع بصورة انتقادية (كما ذكرت) مفهومه عن (الحزب من طراز جديد) ، وذلك من خلال أدانته لمواقفه في المؤتمر الثاني للحزب . كما انتقد النظام ، والثورة عندما سخر من أولئك الذين «ألّوها الثورة ، أو صوروها وكأنها شيء إلهي»! وقد سبق ان أشرنا الى مخاوفه من «أن تتحول دولة البروليتاريا الى دولة مطلية باللون الأحمر»!

بمقدورنا إيراد الكثير من التحذيرات الكلاسيكية والمعاصرة عن خطر الدوغماتية والجمود ، والدعوات الى تطوير واغناء النظرية ، من خلال قراءة ومتابعة المتغيرات في الحياة ، وتكييف التفسيرات والقوانين و«المبادئ» وفقاً لهذه المتغيرات^(٦٤) .

ولكن ما حصل هو مواصلة الالتزام بـ«المبادئ» التي جاوزها الزمن ، وتحويلها الى طاقم من الحقائق المعصومة من الخطأ ، بل وتحويلها الى ذهنية متسلطة ، تصنع

الحواجز بوجه أي تطور أو تحول في بنية النظرية ، وبالتالي في تقدم المجتمع . وهذا ما استمر وتواصل في الاتحاد السوفيتي مثلاً - رغم الإدانات الشكلية للتحجر والجمود العقائدي ، ورغم ما أوردناه من مقولات لينين حول هذه المسألة . ففي مقدمة لكتاب صدر في موسكو ، مؤخراً - أي في أوائل الثمانينات بعنوان (الكومنترون والشرق) كتبها المسؤول عن العلاقات الدولية مع بلدان التحرر الوطني (اوليانوفسكي) قال : «مضى تسعون عاماً منذ أن تحدثت لينين عن المسألة القومية... ومع ذلك يبدو وكأنها دونت في الثمانينات»... حسناً ولكنه يضيف :

«إننا مانزال في عصر لينين ، حيث الفعالية الكلية للمعتقدات الأساسية في الفكر اللينيني»

مما لاشك فيه ان لينين نفسه لو قرأ هذه العبارة أو أطلع على هذه الأحكام القطعية بشأن أفكاره ، لما ارتضى ذلك^(٦٥) .

فليس من المعقول ، بل من المستحيل تكييف الحياة وأقلمة الواقع المتحرك والمتغير لأفكار ومفاهيم وصيغ جاهزة جامدة قيلت في زمان مضى ، وعلى خلفية ظروف وأوضاع مختلفة عن الحاضر أو الواقع الراهن . ومع ذلك ، فقد اعتمد الجمود والعقائدية ، وسيلة ومبرراً وحجة ، بل واداة لاختفاء الحقائق وتشويه التاريخ . فالتاريخ الذي «يسفح كل شيء في مكانه الصحيح» - على حد قول (انجلز) ، لا يمكن ان يكون كذلك ، وخاصة بالنسبة لـ(تاريخ الحزب) ، وغيره من كتب التاريخ التي أخفت كل الخطايا والأخطاء ، وتجاهلت كل الأخفاقات والمصائب والمصاعب ، واكتفت بتمجيد المنجزات والإتصارات ، وتبرير كل الانتهاكات والجرائم . وقد استمر هذا الوضع وتواصل حتى النهاية ، وذلك - كما قلنا - بدافع الجمود ، وباسم المبدئية ، بل وبدافع المصلحة والوصولية . فهناك - كما قيل في موسكو مؤخراً - من يريد الإبقاء على تراكيب الماضي ، ومخاوف الماضي ، وكذب الماضي .

- فباسم (المادية التاريخية) مثلاً ، تمت محاصرة التاريخ ، بكل انعطافاته واحداثه وتحولاته ، وفق فعل او مفعول قانون واحد - هو قانون التناقض - بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج .

- وفي إطار البناء الفوقي ، حشرت سائر ميادين الفعل الانساني - بما فيها الدولة ، والمجتمع ، والعلوم والآداب ، والفنون والأديان... وسائر العلاقات الروحية والأخلاقية للإنسان .

- وتحت قانون الصراع الطبقي ، وضعت كل عملية التطور التاريخي للبشرية ، وصيغت بأقصى درجة من التبسيط كل أحداث التاريخ ، وتقررت في النهاية وبصورة قطعية كل مصائر البشرية .

- ومن هذا المنطلق المذهبي ، صدرت الأحكام القاطعة على الرأسمالية والإشتراكية ، وقسم المجتمع الرأسمالي - كما اسلفنا - الى طبقتين متصارعتين : البروليتاريا والبرجوازية ، أما المثقفون والمفكرون والعلماء ، ثم الفلاحون وأصحاب المهن وجمهرة العاملين ، فقد اعتبروا فئات متذبذبة أو لا دور لها في عمليات التغيير وعلى اساس ذلك يجب عزل بعض هذه المجاميع «المتردة» ، أو الوقاية من بعضها الآخر ، أو محاولة كسبها مع عدم الثقة بها أو الحذر منها!

وهكذا ففي خانة البرجوازية الصغيرة المتذبذبة ، حشرت الملايين من فئات المجتمع ، كما صنف الفلاحون الى : فقراء يمكن كسبهم ، وفق مفهوم «الحلف الشوري للعمال والفلاحين» ، وإلى متوسطين يجب تحييدهم أو الحذر منهم ، وإلى أغنياء يجب ابعادهم أو محاربتهم^(٦٦) . وعلى هذا الأساس صيغت برامج التحالفات الطبقية حسب المراحل ، واستبعدت الفئات المتوسطة من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة من إطار التحالف السابق مع البروليتاريا في (مرحلة الثورة الديمقراطية) ، وقصر هذا التحالف على البروليتاريا وفقراء الفلاحين في (مرحلة الثورة الإشتراكية) .

لقد كان (البيان الشيوعي) مثلاً - وكما بينا - نموذجاً في التبسيط إزاء مسيرة التاريخ ، وتعتقدات الحياة ، وتكوينات المجتمع ، وعملية التطور . كما كان نموذجاً فريداً في أحكامه القطعية حول السقوط المحتوم للرأسمالية والانتصار المحتوم للإشتراكية . ورغم مراجعة وتطوير وتعديل بعض هذه الأحكام بفعل المتغيرات وضغوط الواقع ، الا ان جوهرها قد استبقى كأساس ومضمون للعقيدة الشورية ، وكمطلق وهدف للثورة ، وكمراجع لكل عمليات التغيير... وهذا ماوقع وتحقق أو فرض

على الواقع في روسيا التي لم تكن مهيأة أو ناضجة للبناء الاشتراكي ، أو لإقامة النظام الاشتراكي - كما بينا آنفاً . وكانت العاقبة معروفة ، حيث أدى هذا التحول الى ادخال البلاد في مأزق ومصاعب اتينا على ذكرها ، كما وضع (لينين) نفسه - وهو المتطلع الى آفاق واعدة - في حرج شديد الزمه بمراجعة بعض تحليلاته ومواقفه ، وبضمنها مراجعة السياسة الاقتصادية بمجملها ، بعد أن اكتفى من قبل بشعار مبسط هو (النظام السوفيتي + كهريه البلاد) ... ولكنه عاد واقترح برنامجاً من أربعة محاور هي :

١) تصفية التخلف الاقتصادي والتكنيكي .

٢) تحقيق التصنيع الاشتراكي من خلال بناء قاعدة للصناعة الثقيلة المتطورة .

٣) تحويل الزراعة تحويلاً اشتراكياً .

٤) تحقيق الثورة الثقافية .

ثم عاد مرة أخرى واقترح ثم طبق «السياسة الاقتصادية الجديدة» .

وازاء ما واجه من مأزق وصعوبات ، لم يتردد عن القول جهراً :

«ان من يحاول اليوم ان يتوصل الى النتائج التي ستمود بها في المستقبل شيوعية متطورة ، وطيدة ومستقرة ، واسعة وناضجة... هو كمن يحاول تعليم الرياضيات لطفل في الرابعة من عمره!»

ولكن الزمن لم يمهل (لينين) فرصة من العمر لمواصلة واستكمال مراجعته لمقولاته ، ومواقفه ، وتعديلاته المتوقعة (كما اعتقد) لأحكام ومبادئ النظرية ، وذلك من خلال معاشته للمصاعب والأزمات والمشاكل ، ومواجهة الكثير من الاختلالات والأخطاء في بنية الحزب وقواعده التنظيمية ، وفي بنية النظام السياسي وتوجهاته وممارساته . لكن ما حصل ، لم يسمح بتجاوز هذه المأزق والصعوبات ، كما لم يسمح بتعديل كل تلك الاختلالات في هياكل واداء ووظائف الحزب والدولة ، ولا بتحقيق وتطبيق برنامج عملي عقلاني يأخذ بالحسبان التخلف الاقتصادي والتكنولوجي لروسيا ، فضلاً عن التخلف الحضاري لشعوب الامبراطورية القيصرية . فقد رحل (لينين) وحل محله (ستالين) الذي امتشق سيف النظرية ، واعتمد مبدأ العسف والعنف في صراعه الضاري والمديد مع الواقع ، مدعياً انه يواصل منهج لينين ، ويطبق مبادئه

لينين ، في بناء صرح الاشتراكية ، ومجتمع الكفاية ، والرخاء ، والحرية ، والإزدهار
«فالإنسان أئمن رأس مال في العالم» - على حد قوله - «واعلاء شأن الإنسان هو
الرسالة التاريخية للاشتراكية»!

ان المراجعة الموضوعية والصادقة لهذا الحدث التاريخي وعواقبه ، ولهذا النظام
ومصيره المأساوي ، يتطلب الصراحة والجرأة ، والنقد الجاد والمسؤول . أذا ما أريد حقاً
اصطفاء نموذج إشتراكي ، أو نظام إشتراكي عادل ، بديلاً عن هذا النظام الرأسمالي
الفاش . كما يتطلب كشف الحقائق والوقائع كما وقعت ، وإعادة كتابة التاريخ
بموضوعية وجرأة ونزاهة . فالتحليل الماركسي - كما نعرفه - علمي وموضوعي ، لا
يتخاف من الحقيقة ، ولا يسمح بإخفاء أي شيء . كما يعتبر التستر على الحقيقة أو
تغييرها أو تزيفها ، هو منهج لأخلاقى . ومن مصلحة الشعب والقوى المتطلعة للعدالة
الاجتماعية ، وللإشتراكية ، ان تتعرف على ما حصل ، لكي تعرف ما يجب أن ترفضه ،
وما يجب ان تأخذ به .

لقد كان هذا هو ما دعا اليه الناس في موسكو لدى رفع القيود والمحظورات عن
صفحات التاريخ . فقد أترعت الصحف بالدعوات الى إعادة الاعتبار للحقيقة وتطهيرها
من الزيف . فليس من المصلحة - كما ورد في هذه الصحف - تببيض صفحات
الماضي لتبرير التثويهاات والأخطاء ، وليس من العدل الدفاع عن «حق» الاستبداد أو
تبرير الطغيان . كما أن «السكوت ليس من ذهب»! فلکم أهدرت دماء باسم السكوت
عن الحق ، ولکم رذلت سير رجال وأبطال باسم السكوت المفروض بمبدأ الانضباط
والطاعة ، أو بفعل الخوف والمطاعة .

واذن ، فينبغي قبل كل شيء ، إقصاء «الرقيب الداخلي» الذي توطن طويلاً في
نفوس الشيوعيين!

ينبغي ابعاد العبيد والخانعين أو من تطبعوا على السكوت من قيادات بعض
الأحزاب!

ينبغي سرد التاريخ بكل وقائمه ، ورد الاعتبار الى الحقيقة!

* * *

من هذا المنطلق ، ومن أجل تجاوز الخلل والخطأ الأساسي في مقولة «العنف الثوري» ، ومن أجل رد الاعتبار لمبادئ الاشتراكية وقيمها الإنسانية ، سأتوقف حامداً لدى الممارسات اللاإنسانية ، والإنتهاكات الفظة ، والاستباحات الدسوية ، وسياسات الإرهاب والقمع... التي شهدتها الاتحاد السوفيتي ، ولا سيما في العهد الستاليني ، والتي كانت من أكبر مولدات الاستياء والنقمة . ومن بين أهم مفاعيل التقويض لبنية هذا النموذج الخاطيء من الأنظمة الاشتراكية التي شهدتها وعاشتها البشرية لأول مرة في التاريخ الإنساني .

لقد سبق أن بينا كيف تم تبرير الإرهاب و«العنف الثوري» بالاستناد الى مقولات نظرية حول «قمع الطبقات المستغلة» و«تحصين الثورة ضد العدو الخارجي والعدو الطبقي» ، وبالتالي تطهير الحزب من «العملاء والخونة» ، ومن المرتدين والانتهازيين» وأخيراً من «المتذبذبين والمسالين»...! ولذلك لم يقتصر القمع على أعداء الثورة وعملاء العدو الخارجي أو الطبقي ، بل امتد الى داخل الحزب - حيث راح البلاشفة يقمعون ويسجنون ويعتقلون ويقتلون زملاءهم البلاشفة - وهذا ما اوردنا نماذج صارخة عنه ، وها نحن نعود اليه مرة أخرى . فقد طالب (لينين) مثلاً بـ«نظام ثوري يقمع محاولات أعداء الثورة ، بمن فيهم السكارى والشقاة» . ودعا عام ١٩١٨ الى : «تطهير الأرض الروسية من كل انواع الحشرات الضارة» . ولم يكن يقصد بذلك أعداء الثورة فقط ، بل المقصرين والمسيئين ، حيث كان يرى في كل معمل ومنشأة مخربين يسمون أنفسهم «منقذين... ينبغي تطهير الأرض منهم»!

وتطبيقاً لذلك أمتد مفهوم «الحشرات» ليشمل المهندسين والمتخصصين ، ثم اقترن باعتقالات ومحاكمات وصلت الى حد الأعدام رمياً بالرصاص . كما شهد عام ١٩١٨ اعتقال الكثيرين من «الإشتراكيين الثوريين» واحتجاز الرهائن من البورجوازيين وضباط الجيش . وكان (لاتسيس) - رئيس القسم الشرقي في (منظمة الأمن) قد كتب عام ١٩٢٢ يقول :

«سنحتفظ بالسجناء حتى ينتهي الصراع بين رأس المال والعمل»!

وقبل ذلك شهد عام ١٩١٩ العديد من الاعتقالات والمحاكمات الجماعية

وكذلك أعداد العديد من المثقفين في موسكو ولينينغراد وغيرها من المدن . وقد شملت الاعتقالات في هذه الفترة نحو (٨٠٪) من المثقفين العاملين في المؤسسات العلمية والجامعات ، ومن الأدباء والمهندسين والفنانين . وكان (مكسيم غوركي) قد احتج على هذه الحملة ، وخطب (لينين) بشأنها فأجابته :

«هنالك حقاً بعض الأخطاء لسوء الحظ... ولكن فكر في الأمر : مامعنى العدالة؟» ثم نصحه بأن لا يشغل باله باوضاع «مثقفين متفسخين»! كما شهد هذا العام (أي ١٩١٩) ، حملة اعتقالات واسعة للمهاجرين أو المهجرين الروس ، الذين تركوا وطنهم في العهد القيصري ، وعادوا اليه بعد الثورة . والواقع ان جهاز الأمن الذي كان يسمى آنذاك (Cheka)^(٦٧) والذي أسس بعد الثورة برئاسة (درجينسكي) ، قد منح صلاحيات مطلقة ، ابتداءً من الاعتقال والتحقيق ، الى الاتهام والمحاكمة ، وحتى الحكم بالسجن و الإبعاد والإعدام . ومنذ تأسيس هذا الجهاز ، وحتى سنوات لاحقة - لم يكن هناك - كما بينا - قانون جنائي ملزم ، او محاكم استئناف للأحكام ، بل كان هناك قرار صدر بعد الثورة (بشهر واحد) منج بموجبه ، جهاز الأمن الحق باستخدام كل الأساليب ؛ بل «أقصى الأساليب» كما ورد في القرار . كما وانيطت به صلاحيات مصادرة الأموال والأموال ، وحتى تشيتت العوائل - بما في ذلك اعتقال زوجة المتهم ، وإرسال أطفاله الى الميتم ، وإبعاد الراشدين منهم الى المنافي ومعسكرات العمل^(٦٨) . كذلك ، أبيضت كل الإجراءات ووسائل التعذيب ، والتفتيش ، وكذلك لإرغام المتهم على الاعتراف ، أو توقيع «البراءة» والانسحاب من الأحزاب . وقد شهدت هذه الفترة العديد من المحاكمات والاعتقالات الجماعية - كما رأينا وسنرى . وقد شمل ذلك حتى الطلبة ، حيث اعتقل منهم أكثر من مئة طالب في لينينغراد مثلاً (في أيار ١٩٢٤) وحكم عليهم بالسجن لأنهم كانوا يقرأون أدبيات المناشفة ، وأعمال (بليخانوف) وفي صيف عام ١٩٢٢ ، لدى تغيير اسم لجنة الأمن ، أسست «لجنة استثنائية» للكفاح ضد الكنيسة ، حيث اعتقل رئيسها ، وأعدم من أصدرت نداءات بأسمها ، وأسس بديل لها من (الموالين) . كما تمّ اعتقال وسجن رجال الدين وعدد من الرهبانيات ، وحرم على هؤلاء العودة الى أسرهم أو رؤية أطفالهم .

في هذه الأثناء رفعت من مناهج الدراسة المواضيع المتعلقة ، بالدين واعتبر تدريس الدين للأطفال (جريمة) ؛ كما وتم تطبيق حظر صارم على حرية التجمع والإجتماع . ولدى الدعوة للتطوع للعمل في جهاز الأمن ، أو امداده بالأخبار ، تطوع عدد كبير من الناس خوفاً على مصائرهم ، ومن بين هؤلاء إحدى الاميرات من سلالة القيصر التي أعدم زوجها الضابط أمامها ، والتي اعتقلت أخيراً عام ١٩٣٧ .

وهكذا أشغل جهاز الأمن سائر وظائف المحاكم والمحاكمات (حتى عام ١٩٢٦) ، حيث صدر في هذا العام لأول مرة (قانون جنائي) . إلا أن هذا القانون قد انطوى على العديد من الأحكام التعسفية ، ومنها السماح بإعدام من يرفض العمل (أو لا يستطيع العمل في المعسكرات بسبب الإرهاق أو الجوع) . كما تضمن حكماً بالسجن عشر سنوات على الجنود الذين يسمحون لأنفسهم بأن «يؤسروا من قبل العدو»! حيث اعتبر ذلك ضرباً من التصميم الداخلي على «الخيانة»! . وهكذا تحكم الاتياب والريبة في نصوص القانون ، وتفوق علي الحقيقة ، فلم يعد هناك فرق بين (النية) و(الفعل) . - وذلك على حد قول (فيشنسكي) - الذي اعتبر ذلك شاهداً على «تفوق التشريع السوفيتي على التشريع البرجوازي»! كما تضمن هذا القانون عقوبات على «التحريض» ، الذي امتد الى الأحاديث الشخصية بين الأصدقاء ، أو حتى بين الزوج وزوجته ، «لأن من لا يقف معنا ، فهو ضدنا» - كما قال الشاعر (مايكوفسكي) قبل أن يندم وينتحر!

وكما أوردنا آنفاً ، فقد دعا (لاتيسيس) المحققين الى عدم الاهتمام بالبرهان والدليل ، بل بالمنشأ الطبقي ، والثقافة والتربية التي هي المرجع في الإدانة والعقاب . كما اعتبر (درجينسكي) في رسالة وجهها الى جهاز أمن الدولة في ١٣ نوفمبر ١٩٢٠ : «ان الإفادات الكاذبة ، غالباً ما تطلق الضوء الأخضر... اي تدل على الجرم»! والغريب ان هذا الجهاز (الذي كانت جريدته تحمل شعار السيف الأحمر) قد أجرى نقاشاً علنياً حول «السماح بالتعذيب من وجهة نظر ماركسية» فكانت النتيجة تبير «حق التعذيب»! الذي اتخذ وظل يتخذ أشكالاً لم تحددها اية روادع أو قيود أو قوانين . فقد كانت هناك الزنانات المظلمة ، والتجويع والتعطيش ، وعدم السماح

بالنوم... الخ! بل كان هناك كل ما يتجاوز الخيال من الإتهامات اللاإنسانية والتجاوزات الفظيعة التي كانت تقود إلى الجنون ، والموت ، أو الإنتحار . وهذا ما تعرض له قادة سياسيون افاض ، وابطال عسكريون مرموقون ، وعلماء وشعراء وكتاب موهوبون^(٦٩) . وكانت كل هذه الوقائع والفجائع قد كشفت فيما بعد وعززت بالشواهد والوثائق ، وكانت على درجة من الوحشية والضرارة ، لا تسمح قط بأي قدر من التجاوز او التجاهل ، خصوصاً وهي تقترب بمنظومة من التبريرات والتشويهات والممارسات المبتكرة ، ليس فقط من جانب المسؤولين عن أجهزة الامن ، بل من قبل علماء الفقه والقانون - أمثال (فيشينسكي) ، والمدعي العام (كريلنكو) - فضلاً عن الأحكام النظرية المستمدة من مبدأ «العنف الثوري»!

فبعد عشرين سنة من التكمم والكتمان ، نشرت مؤخراً بعض التعليمات والإجتهادات «العبرية» التي وجهها (فيشينسكي) ، عندما كان رئيساً لهيئة الادعاء العام - إلى المحققين وموظفي المؤسسة التي يرأسها ومنها مثلاً قوله :

«إن من هو معرض لعقوبة الموت ، لا يشترط ان يحكم وفق حقيقة مطلقة ، بل نسبية فقط . ولذا ، فإن من نحكم عليه رمياً بالرصاص ، لا يعني ان تكون واثقين بالضرورة من فعلته بشكل مطلق ، ولكن بشكل تقريبي... وذلك بالاستناد الى بعض الفرضيات التي تجعلنا نعاقبه كشخص مذنب»؟!

لم يكن (فيشينسكي) يركن - كما هو معروف - إلى تبريرات قانونية ، بل كان يلجأ إلى الإدانة والتنديد والتهريج - وهو يعلم علم اليقين ان المتهمين أبرياء . وهذا ما فعله مرة بعد أخرى ، إبان محاكمة قادة الحزب (الذين اتينا على ذكرهم) ، حيث نهض من على مقعده مرة لدى محاكمة (بخارين) وزفاقة وهو يصرخ بصوت عالٍ :

«أقتلوهم جميعاً رمياً بالرصاص... إنهم كلاب مجانين...»!

وهذا ما اقتنع به (بخارين) البريء ، الذي برر إدانته لنفسه «ديالكتيكياً» ، لا أمام رجل قانون تزيه ، بل أمام مهرج وضيع!

لقد كان (فيشينسكي) يردد ويبرر هذه التوجهات والأحكام الظالمة ، وهو يعلم (كمحام ورجل قانون) أن لائحة حقوق الإنسان التي أخذ بها المجتمع الدولي

المتحضر منذ أمد طويل ، كانت تنص على أن «لايرغم أي شخص في أية قضية جنائية بأن يكون شاهداً على نفسه» . وهذا ماتضمنه الدستور الأمريكي مثلاً وتبناه منذ عهد طويل ، وماتم ادخاله أيضاً في نص المادة (١٣٦) من القانون الجنائي السوفيتي الذي صدر مؤخراً ، كما بينا ، ولكنه ظل حبراً على ورق . ومع ذلك ظل (فيشينسكي) متشبثاً بمقولته حول «الدليل النسبي والتقريبي» ، إذ عاد يكرر ويقول : «من العبث التفتيش عن دليل مطلق... فالبرهان على الذنب نسبي أو تقريبي... وباستطاعة المحقق ، ان يتوصل الى الدلائل او يكشفها ، حتى ولو لم يوجد شاهد أو دليل» . كما يستطيع ، وهو في مكتبه ، أن يبني استنتاجاته وأحكامه ، بالاستناد الى فطنته ومهارته ، بل والى حاسته الحزبية...! ويرى أيضا :

«انه ينبغي أن يؤخذ بنظر الاعتبار (لدى التحقيق) حالة المتهم عندما يكون قد نام بشكل جيد ، وتغذى بشكل جيد ، ولم يتعرض للضرب ، مع مقارنة هذه الحالة بنقيضها... وبالتالي ، ينبغي تحكيم الإرادة والتصميم على استخدام القسوة عند الضرورة... فكل الوسائل مباحة ، لأنها ترتبط بهدف نبيل... ولا مجال لمساءلة المحقق ، كما لا حق للطبيب ان يتدخل في أية مرحلة من مراحل التحقيق» . وفق هذه التبريرات والمقولات والمبادئ والأحكام... أبيض القمع والإرهاب ، وبالاتناد الى المبدأ الثوري ، ألا وهو «العنف الثوري» .



لقد شهدت فترة ما بعد الثورة ، سلسلة من الإجراءات والاساليب القمعية المستندة - كما بينا - الى احكام ومبادئ النظرية ، وخاصة مبدأ «العنف الثوري» ، والنظرة الى مفهوم الحرية والديمقراطية ، والى الدولة والسلطة ، والى قيادة الحزب للدولة والمجتمع... ثم الى اجتهادات ومواقف ، ووسائل وأساليب ، تمت صياغتها قبل وبعد ثورة اكتوبر من قبل (لينين) - الذي أعاد النظر بها وراجعها ، وحاول تعديل وتصويب بعضها . ولكن الوقت لم يمهله ، والزمن لم يساعده ، والظرف لم يسايره . كما ان المتحكم بعده في القيادة (ستالين) ، لم يتردد في الاتكاء عليه «والاحتكام لأحكامه»!

ماذا كان (لينين) يقول قبل ان ينتقد أو يراجع ما قال؟

نعود اليه مرة أخرى ، لاستكمال الصورة التي عرضناها في الفصل الرابع من هذا البحث (اي صورة الماركسية - اللينينية) والتي حاولنا توثيقها بنصوص مجتزأة بتركيز لا يقارب ذلك الرصيد الضخم من تحليلاته وكتاباتاته ونظرياته ، وكلها مترجمة الى العربية وتحت تصرف الجميع .

كان (لينين) ومن قبله (انجلز) بوجه خاص ، يتعامل مع الديمقراطية كمقولة سياسية ترتبط بالدولة ، وشكل الدولة ، وطريقة ممارسة السلطة . وبالتالي ، فإنها (أي الديمقراطية) ستزول بزوال الدولة . ومن هنا فالديمقراطية تختلف عن مفهوم الحرية التي تعني - وفق ماركس وانجلز - (إدراك الضرورة) ، أي سيطرة الإنسان على الطبيعة ، والتحكم الحر والمطلق بالإرادة ، والفعل الإنساني ، وعلاقات المجتمع . ويعني ذلك ، ان مفهوم الديمقراطية لم يكن يعني مايعنيه حالياً من حريات ، وحقوق ، ومن مؤسسات تجسد وتحمي هذه الحريات والحقوق . ولكن هذا المفهوم للديمقراطية والحرية ، لم يكن قد استقر على هذه الصورة ، بل اتخذ طابعاً من التعارض والتناقض ، في التعريف والتناول ، وخاصة بين البلاشفة ، والإشتراكيين الديمقراطيين ، وحتى بين البلاشفة أنفسهم . وهذا ما تجسد مثلاً في السجال بين لينين وبياتكوف ، وما عبرت عنه بعض مقولات لينين نفسه . فهو القائل مثلاً : «ان الإشتراكية مستحيلة بدون الديمقراطية» . ولكنه هنا يقصد الديمقراطية البروليتارية حيث يقول :

«ان الديمقراطية البروليتارية هي أكثر ديمقراطية بمليون مرة من أية ديمقراطية برجوازية» . وكان (لينين) في مقالة له عن (دكتاتورية البروليتاريا) قبل الثورة قد ندد بـ«الديمقراطية البرجوازية» حيث قال :

«ان الدفاع اليوم عن الديمقراطية البرجوازية ، أو الديمقراطية بوجه عام ، وصبأ اللعنات على دكتاتورية البروليتاريا من خلال الصياح والزعيق ضد «الدكتاتورية» بوجه عام ، انما يعنيان خيانة الإشتراكية علناً ، والانتقال فعلاً الى جانب البرجوازية ، وانكار حق البروليتاريا بالقيام بثورتها» .
ويضيف :

«... ان اوفر الديمقراطية البرجوازية ديمقراطية ، ليست سوى آلة قمع للطبقة العاملة من جانب البرجوازية... أي قمع سواد الشغيلة من قبل حفنة من الرأسماليين» .
لكن (لينين) - وهو يتحدث عن الديمقراطية هنا لا يقصد (الحرية) أو الحقوق أو المؤسسات الديمقراطية ، بل طبيعة وشكل الدولة - أي دكتاتورية البروليتاريا .
فهو يقول في مؤلفه (الدولة والثورة) :

«ان الديمقراطية هي شكل الدولة... إنها أحد اشكال الدولة... التي تستخدم العنف بصورة نظامية ومنظمة» ويستطرد قائلاً :
«إنها تنظيم للإستخدام المنظم للقوة ، من قبل طبقة ضد أخرى ، وقطاع من السكان ضد آخر»... ويضيف :

«... ان مسألة الحكم (أي السلطة) هي العنصر الجوهرى والحاسم في الديمقراطية» .

«... فلا وجود لديمقراطية نقية ، بالنسبة للماركسية ،... فالحديث يدور عن ديمقراطية هذا المجتمع أو ذلك ، أو هذه الطبقة أو تلك» . وبعد ان يخطئ تلازم الديمقراطية بالحرية ، ويقفد الحديث عن ديمقراطية اجتماعية ، واقتصادية ، وثقافية ، يبدو وكأنه يناقض نفسه حين يقول :

«حين يتم سحق مقاومة الرأسمالية ، فستتحقق أنشد ديمقراطية حقيقية كاملة»!
لقد كان ما أكده في مؤلفه (الدولة والثورة) هو أن هذه الديمقراطية الحقيقية الكاملة لن تتحقق الا بزوال الدولة - «حيث ستحل القواعد الأساسية للسلوك الإجتماعي ، بدون حاجة الى جهاز خاص بالإكراه» .

والغريب في الأمر ، أن (لينين) لم يتطرق في مؤلفه هذا - كما أشرنا سابقاً - الى (حقوق الأقليات) ولم يتحدث الا عن (حزب واحد) متجاهلاً إمكانية وجود أحزاب في ظل الاشتراكية .

هذا ومن المعلوم ان دكتاتورية البروليتاريا ، كمرحلة انتقالية للثورة الاشتراكية ، قد اعتبرت وسيلة لا مناص منها لقمع الطبقة التي تمارس هذه الدكتاتورية ضدها... وكان (لينين) - كما هو معروف - قد عبر بصراحة عن هذه الوجهة بمقولة سبق أن أوردناها وهي :

«إن السمة التي لا مناص منها ، والتي هي شرط ضروري للدكتاتورية ، هي القمع بالإكراه... وبالتالي خرق الديمقراطية النقية» وقد تم تبرير هذا التوجه نحو القمع وخرق الديمقراطية ، من خلال مقارنته بوحشية القمع و«بحار الدماء» التي عرفتھا البشرية في أجواء العبودية والعمل المأجور ، من جانب الأقلية الحاكمة ، او دكتاتورية الأقلية ضد الأكثرية . ومن هنا ، فإن :

«إزالة هذه الدكتاتورية من حياة البشر لا تتحقق الا بسحق النظام الاستغلالي ، ودكتاتورية الأقلية ، واستبدالها بحكم الأكثرية (أي الطبقة العاملة) ، والتي هي بدورها لن تكون الا دكتاتورية ، طالما أن القمع يظل أمراً ضرورياً في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية» - كما يقول لينين .

في هذا السياق يقول أيضاً :

«إن قمع الأقلية من قبل أغلبية عبيد الأمس المأجورين ، هو مهمة أسهل ، وأبسط ، وأكثر طبيعية ، بصورة لا تحتمل المقارنة... حيث أنها ستضمن حمامات دم أقل بكثير... وستكلف البشرية ثمناً أقل بكثير في ظل دكتاتورية البروليتاريا» .

«إن دكتاتورية البروليتاريا تفرض سلسلة من القيود على حرية المضطهدين والمستغلين والرأسماليين... إنها ديمقراطية الغالبية الساحقة من الشعب ، وهي قمع بالقوة ، أي اعتماد عن الديمقراطية بالنسبة لمضطهدي الشعب» . كما (أن هذه الدكتاتورية) - حسب لينين - «ستنسجم مع توسيع الديمقراطية لتشمل الغالبية الساحقة من السكان... وبالتالي ، ستزول الحاجة الى وجود ماكينة قمع خاصة...» .

«فالدكتاتورية التي تمارس ضد طبقة» - على حد قوله - «تعني في الوقت نفسه الديمقراطية لطبقة أخرى» .

من هذه المنطلقات النظرية (وبالارتباط أيضاً مع الحرب الأهلية ، وحروب التدخل بعد الثورة) برز وتكرس مفهوم «الارهاب» ، حيث تم تبريره قانونياً ، ثم تزيينه واكسائه بغلاف أحمر ، بل وتعظيمه وتمجيده كوسيلة مثلى . فقد برر (لينين) مثلاً (الإرهاب الأحمر) بقوله : «إن الوضع السائد هو الذي أجبرنا على خوض صراع لا يرحم ، واستخدام الأساليب الإرهابية للحرب» . وكان قد أورد ذلك في معرض رده

على تنديد البورجوازية بسياسة الإرهاب الأحمر ، مبرراً ذلك بضرورة الرد على إرهاب الحرس الأبيض ، والإرهاب الوحشي للبورجوازية . وقد اقترن مفهوم الدكتاتورية ، والإرهاب ، والقمع ، بازدياد «القوانين التي تعرقل تطور الثورة... وضرورة إلغائها أو تعديلها» . فبعد ثورة أكتوبر قال (لينين) مثلاً :

«إن الحزب ، بعد الغائه قوانين الحكومة الاستبدادية ، يمنع القضاة الذين انتخبهم مجالس السوفيت ، حق التصرف وفق أوامر أو شعارات الحزب . نفلوا إرادة البروليتاريا! طبقوا مراسيمها! وفي حالة غياب المرسوم المناسب ، أو ضعف مفعوله ، استرشدوا بالحكم الاشتراكي للعدالة!» ويقول أيضاً :

«من الناحية العملية ، فإن كلمة دكتاتورية ، لا تعني شيئاً يقل أو يزيد عن سلطة لاتقيدها أية قوانين ، وتقوم مباشرة على القوة!»

وفي سياق سجاله مع (بياتكوف) - عضو المكتب السياسي الذي لقي مصرعه على يد (ستالين) يقول :

«الدكتاتورية هي هيمنة أحد أقسام المجتمع على ما تبقى من أقسام المجتمع الأخرى ، باكملها ، وتعتمد هذه الهيمنة ، فضلاً عن ذلك ، على القسر مباشرة» . وأوضح (لينين) في حديثه عن «الهيمنة الطبقية» بأنها كانت تستند الى مقولات وأحكام ماركس وأنجلز .

لا يمكن بالطبع مؤاخذه (لينين) على مواجهة حرب التدخل والحرب الأهلية ، ولا على تنديداته بالرأسمالية ومؤسساتها وصحافتها ، وبالديمقراطية الرأسمالية ، أو ديمقراطية الأقلية ، ولكن تنديداته الصارمة بالإشتراكية الديمقراطية ، ومفاهيمها عن الديمقراطية ، ومعارضتها لدكتاتورية البروليتاريا ، وللوضع الذي تحقق في روسيا بعد ثورة أكتوبر ، هي مما يستوجب التوقف عنده مرة أخرى - رغم أننا اوردا الكثير عنه .

فقد تحدث (كاوتسكي) مثلاً في كتابه (دكتاتورية البروليتاريا) بعد ثورة أكتوبر عن التضاد بين البلشفية ، وبين الإشتراكية الديمقراطية ، معتبراً أن ذلك هو ضرب من التضاد بين طريقتين مختلفتين جوهرياً . فالدكتاتورية - على حد قوله - «تلغي الديمقراطية واقعياً» .

«إن دكتاتورية البروليتاريا» - على حد قوله - «لا علاقة لها البتة بحكم الطبقات»
و«إن دكتاتورية البروليتاريا التي طبقت في روسيا ، لا تعني حكم الطبقة العاملة... بل
لا يمكن أن تكون حكماً مستقراً» .

ويضيف : «إن السلطة السوفيتية تشكل خرقاً لمعايير وقواعد الديمقراطية ، لأن
روسيا السوفيتية ، لا تعد من أنصار الحكم الديمقراطي ، بسبب انحرافها عنه» . وبعد
بروز النازية في أواسط الثلاثينات ، أدلى بدراسة أخرى تقول :

«إن الانشقاق بين الشيوعيين والإشتراكيين الديمقراطيين ، وصراعهم ضد
بعضهم البعض ، قد نبع من تعارض موقفهما بين الدكتاتورية ، والديمقراطية» .

كما تطرق الى معاناة الطبقة العاملة في روسيا ، بعد الثورة ، جراء المجاعة
والجوع ، بالإضافة الى التعامل مع العمال بازدراء واستخفاف في ظل الدكتاتورية ،
وباسم التصنيع المكلف للحياة البشرية والقوى العاملة .

ويضيف :

«إن العقلية الإشتراكية ، ستصبح سخافة ، والرفاء الإشتراكي خراباً ، إذا ما
تحققت الإشتراكية على أيدي حفنة من الدكتاتوريين الذين يلجأون الى وسائل
دكتاتورية في التعامل مع البروليتاريا» . ويستطرد قائلاً :

«إن على الإشتراكيين الديمقراطيين (ويقصد الحزب الشيوعي في روسيا) ، أن
يستجمعوا قواهم - إذا كانوا يريدون حقاً انقاذ حزبهم ، وانقاذ البروليتاريا ، بل وانقاذ
البشرية من أسوأ إهانة وجهها لهم دكتاتوريون من اليمين واليسار على حد سواء» .

لقد كان موقف (كاوتسكي) هذا ، هو جوهر ماورد في إعلان (الأممية
الإشتراكية) بعد ثلاثين سنة - أي في عام ١٩٦٢ - حيث كرر وكرس هذا الإعلان ،
ذلك التعارض المزمّن بين الدكتاتورية ، والديمقراطية . فقد تحدث عن المهمات
التي ينبغي تحقيقها في ظل الديمقراطية (بصرف النظر عن العلاقات الطبقيّة) . كما
تطوّق - انطلاقاً من وجهة نظر (كاوتسكي) - الى منجزات الإشتراكية ، وسعيها لبناء
مجتمع جديد ، وذلك بلهجة انتقادية لاذعة حيث ورد في هذا (الاعلان) :

«إن البلدان الشيوعية لا تستطيع تأمين هذا المعدل العالي من التصنيع

والتحديث ، الا إذا قيدت أو تجاهلت حقوق الإنسان وحرية الإنسان!
ويضيف ، مندداً بالنظام القائم في الاتحاد السوفيتي ، قائلاً :
«إن نظام الحزب الواحد... هو أسوأ من أيّ طغيان... إنه نظام يجرد المواطن من كل حقوقه وحياته»^(٧٠)

أكان ما قاله كاوتسكي وما ورد في اعلان (الأممية الاشتراكية) حقاً أم باطلاً؟
وهل كان ذلك جريمة ارتكبتها الخطاة والانتهازيون من الاشتراكيين
الديمقراطيين - «اعداء الطبقة العاملة ، وعملاء الإمبريالية»؟

* * *

لنستقري الواقع كما وقع
ولنواصل متابعة الأحداث بموضوعية وجراحة - رغم ما يعتري النفس من وجع
ومرارة .

فقد ابيحت - كما شهدنا ونشهد - كل اساليب الترويع والقمع والإستبداد .
وعندها غصت السجون بملايين المظلومين ، وخاصة من السجناء السياسيين الذين ،
رحلوا الى معسكرات العمل والإعتقال ، على دفعات وموجات ، بدأت منذ الأيام
الأولى للثورة ، ثم تعاقبت وتصاعدت بعدها ، ثم استمرت وتواصلت بعد ذلك ، ولعقود
طويلة من الزمان .

ففي عام ١٩١٨ مثلاً شهد سجن (يوتوركي) في الشهر الثاني من صدور مرسوم
الإرهاب الأحمر ، عدداً هائلاً من السجناء ، اضطرت معه ادارة السجن الى حشر
(سبعين) امرأة مثلاً في أحد مغاسل السجن . كما شهد سجن (فلاديمير) حشد
(ثلاثين) شخصاً في زنزانة واحدة ، لا يزيد طولها وعرضها عن عشرة أقدام . وقد
استبقى أحد كبار القادة العسكريين لمدة شهر كامل دون نوم ، ثم تعرض لتعذيب
وحشي ، سوية مع قائد آخر ، كان من ابرز الذين ساهموا في اخماد تمرد (كرونتشاد)...
وقد ارغم السجناء على الوشاية بعضهم البعض الآخر ، بل على تعذيب بعضهم
البعض ايضاً .

وهكذا ضاع حق المواطن في الأمن والمواطنة ، بل ومنع من التعرف على

حقوقه المدنية ، حيث استمر منع بيع كتاب (القانون الجنائي) في المكتبات ، لأن القوانين - كما اعتاد المدعون العامون والمحققون أن يخاطبوا المتهم - هي مكتوبة لنا وليس لك ايها المتهم! ولم يكن من السهل توكيل المحامين ، كما لم يكن المحامون أحراراً في قبول التوكيل .

كانت فترة الاعتقال والاستجواب والتعذيب طويلة جداً ، الا اذا شاء المتهم ان يعجل بالاعتراف لينتقل بعد ذلك الى السجن أو معسكر الاعتقال . أما اذا تعرض للموت ، فيجري اخبار العائلة بوقف المراسلة معه ، واذا ماخرج فهو ممنوع من التحدث عن مكان اعتقاله أو ابعاده ، او عن أي شيء مما تعرض له أو تعرف عليه .

لقد كان تبرير الإنتهاكات ، مستمداً - كما بينا - من مقولات واحكام النظرية - التي اعتبرها (درجينسكي) - أي استخدام وسائل العنف - «وسيلة من وسائل الصراع الأيديولوجي» ... حتى أنه أباح لنفسه استجواب أحد زملائه في القيادة طوال الليل ، وارهاقه بالتساؤلات ، رغم أن (لينين) قد أكد مراراً ، لدى تحدثه (لاحقاً) عن دكتاتورية البروليتاريا ، بأن «العنف ليس هو الشيء الرئيسي في هذه الديكتاتورية» بل الإقناع والتثقيف . كما أكد (فيما بعد) على «أن الاشتراكية لا تعني بناء الإقتصاد ، بل بناء الديمقراطية الاشتراكية» . وقد جاءت هذه التوكيدات بمثابة مراجعة لأقواله السابقة حول (الإرهاب) حيث كان يرى أنه - أي الارهاب - «يمكن أن يتلاءم مع مرحلة من مراحل المعركة ، وربما لا يمكن الاستغناء عنه في بعض الظروف»! كما أن انتقاده (لكومونة باريس) معروف . فهي - على حد قوله - «لم تستخدم القوة لتصفية البورجوازية» . وفي عهده بالطبع ، اقيمت (اللجنة الاستثنائية) للأمن ، التي انيطت قيادتها بقيادة بارزين في الحزب ، كان (درجينسكي) اولهم . وقد اعتمدت هذه اللجنة شعار الدرع «الحماية الثورة» والسيف «ضرب اعداء الثورة»! كما انيطت بها صلاحيات مطلقة ، عدلت فيما بعد قبل وفاة لينين . فقد استبدل اسمها في شباط ١٩٢٢ - كما بينا - وألحقت بمفوضية الشؤون الداخلية ؛ وقصر نشاطها على التحقيق ، أي لم يعد لها حق الاعتقال ، والإبعاد واصدار الأحكام . كما عدلت تسميتها مرة أخرى والحق بها جهاز قضائي ، الا انها ظلت الجهاز الأمني الرئيسي والفاعل ، سواء بالنسبة

لقضايا الأمن الداخلي أو الأمن الخارجي . وبعد وفاة (ستالين) - أي عام ١٩٥٤ - تم تحديد وظائفها . كما تم إلغاء (قانون ديسمبر) الإرهابي لعام ١٩٣٤ ، الذي كانت المحاكم الاستثنائية تستند إليه في إصدار احكامها الجائرة التي شملت آلاف الضحايا ، ومن بينهم أكثر من (ثلاثمائة) من القادة البلاشفة القدماء ، ومئات غيرهم من أبرز نشطاء الحزب ورجال الدولة (٧١) .

أما نماذج هذه المحاكم الشرعية فكانت ثلاثة - عدا المحاكم الحزبية ، والمحاكم العسكرية ، ومحاكم الشعب ، والمحاكم الجوّالة ، والمنابر الثورية - وكانت تصدر احكامها القطعية دون الإستناد الى تشريع قانوني - حيث تأخر وضع القانون الجنائي - كما بينا - لوضع سنوات ، ولكنه تضمن احكاماً قاسية تم تعديلها بعد سنوات طويلة - أي في ديسمبر عام ١٩٥٨ . فبعد أربعين سنة من الثورة ، صيغت لأول مرة ، قوانين لتأمين الحصانة ضد القمع ، وقيمت محاكم اصولية ، وأصدرت احكام مستندة الى القانون ، وتمّ إلغاء المحاكم الاستثنائية والعسكرية ، وتعديل التوصيفات السابقة للتهمة ، وكذلك تخفيض مدة العقوبة القصوى من (٢٥) سنة الى (١٠) سنوات . كما واستبعدت طريقة الأخذ بالاقرار سنداً للحكم ، وقصر حكم الإعدام على الخيانة الوطنية . وإلى جانب المحاكم الشرعية ، انيطت بالسوفيات المحلية - ولجان السكن ، والمحاكم الحزبية - في عهد (خروشوف) ، حق المقاضاة في مسائل صغيرة وتسوية الخلافات ، بدلاً من رفعها الى المحاكم .



يمكن القول رغم ذلك كله - واستناداً الى الوقائع الموثقة والشواهد الصارخة ، إن الأرباب الذي اتخذوا طوراً حادة طيلة ثلاثة عقود على الأقل ، قد تواصل واتخذ طابعاً شمولياً ومزمناً ، وكان من افزع خطايا هذا النموذج المشوه من الإشتراكية ، كما كان من اكبر مولدات السخط والنقمة ، والعامل الأكثر فعلاً في تشويه الجوهر الإنساني للإشتراكية ، وبالتالي كان الأقوى والأعنى والأقسى من بين مفاعيل ومقوضات هذا النظام . ومن هنا يتوجّب التوقف عنده تفصيلاً - كما ارتأينا - وذلك لتوصيفه وادانته ، وبهدف رد الاعتبار للمبادئ والمثل والقيم الإنسانية للإشتراكية ، ولاستبعاد هذه

الخطيئة التاريخية من أية بنية لاحقة للإشتراكية ، او من اي نموذج أو نظام ديمقراطي عادل تتطلع إليه البشرية . ولذا قصدت عامداً ، بل وجدت من الضروري جداً التوقف بإسهاب عند هذه المسألة الخطيرة في مسيرة الإشتراكية^(٧٢) .

لقد تعاقبت وتصاعدت حملات القمع والإرهاب منذ الأيام الأولى للثورة ؛ ولكنها اتخذت طابعاً أشد قسوة وشمولاً في عهد (ستالين) - كما بينا .

فرغم ما هو معروف أو موروث من سياسات وحملات القمع والتطهير في الأنظمة الإستبدادية - الإقطاعية ، والأوتوقراطية ، والقيصرية ، ثم الفاشية ، فقد حصل ما يماثلها عتواً في الاتحاد السوفيتي ، بل وتجاوزها قسوة في الحكم ، وابتكاراً في الأساليب ، وامتداداً في الزمن ، بل وشمولاً لأمم وشعوب قاطنة او متوتنة في روسيا القيصرية ومغلولية على امرها .

فقد تم مثلاً إبعاد سبع من الأمم والأقوام من مواطنها الى معسكرات العمل في شمالي روسيا النائية ، أو الى المنافي البعيدة في سيبيريا وكازاخستان وآسيا الوسطى ، بعد مصادرة ملكياتهم ، ومنهم (تتار القرم المسلمين ، والشيشان ، والبسماج ، والأفغوش ، والكالاميك...) ^(٧٣) ، كما إبعد وسجن الأسرى العائدون الى وطنهم من معسكرات الاعتقال النازية ، وشهدت السجون ومعسكرات الاعتقال والعمل ملايين المبعدين - ومن بينهم اعداد كبيرة من القادة العسكريين ، والحزبيين ، والمهندسين ، والكتاب ، والأدباء ، والعلماء ، والمفكرين... كما شهدت زنانات السجون وساحات الأعدام ، آفاقاً مؤلفة من الضحايا . وقد ابتكرت لكل هذه الحملات مبررات عقائدية ، ومؤامرات مفتعلة ، وتهم باطلة . اما الأحكام التي صدرت فكانت دون اسانيد قانونية ، وعلى الضد من مبادئ العدالة والقيم الإنسانية للإشتراكية .

فالى جانب تلك الأقوام والأمم التي أبعدت ، استؤنف هذا النهج الاستبدادي بعد الحرب العالمية الثانية بالنسبة لتتار القرم - كما بينا . كما تم إبعاد مئات الألوف من مواطني بلدان البلطيق في حملتين نفذتا بين الأعوام ١٩٤٤ - ١٩٤٦ ، ثم في عام ١٩٤٩ . فقد اعتقل وأبعد مثلاً مئات الألوف من المواطنين في (لتوانيا) ^(٧٤) ثم في (لااتفيا ، واستونيا) عام ١٩٣٩ - وذلك بعد ضم بلدان البلطيق الى الاتحاد السوفيتي .

وكان بضمن هؤلاء عسكريون مقاتلون ومخلصون من (جمهورية لاتفيا) بوجه خاص . كما تم اعدام (١٩٢) سجيناً في سجن واحد - كما تشير الوثائق . ثم كانت الحملة ضد الألمان - الذين يعيشون في (الفولغا ، واوركراينا ، وشمال القفقاس) ، حيث ارسلوا الى المنافي - وكان من بينهم رجال اجترحوا مآثر في الحرب الأهلية . وإلى جانب الحملات المتعاقبة ضد الأقوام والقوميات في (أذربيجان ، وأرمينيا ، وتركمستان) ، فضلاً عن حملات القمع ضد المناشفة في (جورجيا) ، كما كانت هناك حملات ضد التمردات والانتفاضات في مختلف أرجاء روسيا ، والتي تجاوزت الـ (٤٠٠) حدث في الأعوام ١٩١٨ - ١٩٢١ . وقد أعقبتها انتفاضات أخرى مماثلة ، قومية وفلاحية ، وأهمها انتفاضة (الباريان) المغول عام ١٩٢٨ ، (الذين اعدم منهم كما قيل رمية بالرصاصة نحو ٣٥ ألف شخص) ، وكذلك انتفاضة (الكازاخ) التي قضى عليها بقيادة (بوديوني) في أعوام ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، ثم الانتفاضة التي نظمها (اتحاد التحرر الأوكراني) عام ١٩٣٠ ، وانتفاضات (القوزاق) الذين تعرضوا للحملات الاعتقال ومصادرة الأراضي مرة بعد أخرى ، في أوائل ومنتصف الثلاثينات ، وخاصة في شمالي القوقاز . هذا الى جانب قمع انتفاضات اقوام (البسماجيين) عام ١٩٣٥ ، و(الأوزبكيين) جراء فرض زراعة القطن على الفلاحين ، مع اعدام زعيمهم المعروف (فايز الله خوجايبف) عام ١٩٣٨ ، وقمع تمرد (البشكيريين) في آسيا الوسطى بقيادة (الإمام شامل) ... الخ .

وفي عام ١٩٣٩ لدى احتلال جيوكوسلوفاكيا من قبل النازيين ، هرب الى الإتحاد السوفيتي نحو (٣٠) ألف مواطن للانضمام الى زملائهم الجيك الذين كانوا يقيمون في الإتحاد السوفيتي . غير أنهم ابعدوا جميعاً الى معسكرات الاعتقال في شمالي البلاد ، باعتبارهم «جواسيس او مشبوهين»! علماً بأن الجيك القاطنين في روسيا كانوا قد ساهموا في الحرب مع الجيش الأحمر ضد الإحتلال النازي . كما تم اعتقال اعداد كبيرة من البولونيين (الذين كان النازيون قد احتلوا مقاطعاتهم) بعد تحريرها من قبل الجيش الأحمر ، وكذلك جميع الضباط البولونيين (٧٥) .

ولدى تحرير (فنلندة) ، تم اعتقال وابعاد الأسرى السوفيت الذين وقعوا في اسر القوات الفنلندية . ورغم أن عدداً كبيراً من (الجيك ، والبولونيين) قد اخرجوا من

المعتقلات ، للمشاركة في الحرب ضد النازية ، الا انهم اعيدوا الى معتقلاتهم بعد الحرب ، الى جانب غيرهم من المدنيين الذين عاشوا في الأراضي التي تعرضت للاحتلال من قبل النازيين . فقد تم اعتقال هؤلاء وابعادهم ، والحكم بالسجن على العسكريين منهم ، وذلك بالاستناد الى ماكان مؤشراً في جوازات سفرهم بأنهم «كانوا مقيمين في الأراضي المحتلة»! كما تعرض للعقاب عدد كبير من العمال والمهندسين والفلاحين الذين اكرهوا على العمل في الأراضي المحتلة ، وذلك بتهمة «العمل لصالح العدو»! وفي عام ١٩٤٥ تدفق من (منغوليا) عدد كبير من المهاجرين ، فأرغموا على العودة الى مواطنهم ، واعتقل وسجن أو ابعد من عاد منهم الى روسيا . ورغم ان الحرب مع اليابان لم تدم أكثر من ثلاثة أسابيع ، فقد ابعد الى سيبيريا وآسيا الوسطى ، عدد كبير من الأسرى ، ومنهم من حوكم وابعد الى معسكرات الاعتقال . وقد اقترن ذلك مثلاً بانهام (الصينيين) الذين كانوا يقطنون الشرق الأقصى من الإتحاد السوفيتي ، بالتجسس لصالح اليابان ، حيث سيقوا بالجملة الى معسكرات الاعتقال في شمالي البلاد ؛ وهلك الكثيرون منهم . وقد تم ذلك دون أي استجواب أو تساؤل عن مآثر اولئك الذين ساهموا مع الجيش الأحمر في الحرب الأهلية .

وبتهمة التجسس ايضاً ، تم ابعاد بضع مئات الألوف من (الكوريين) الى كازاخستان . واقرن ذلك ايضاً ، باعتقال جميع عمال السكك الحديدية الممتدة الى الشرق الأقصى وحدود الصين ، سوية مع زوجاتهم واطفالهم وجداتهم ، وذلك بتهمة التجسس لصالح اليابان! وبين عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ امتلأت معسكرات العمل ، بالقوزاق والمسلمين بتهمة مساعدة أو مبالاة المحتلين!

ولدى انتهاء الحرب ، اعاد الحلفاء الغربيون نحو (مليون) من الرجال والنساء الهاريين من بلدانهم ابان الغزو النازي ، الى اوطانهم - وكان من بينهم بولونيون ، ورومانيون ، وهنغاريون... ولكن ما حصل لهم ، جراء الاقتداء بالتدابير والإجراءات التي كانت تتم في الإتحاد السوفيتي ازاء الأسرى ، هو قيام هذه الدول «الديمقراطية الشعبية» التي اقيمت حديثاً في شرقي اوربا ، بابعاد الكثيرين من هؤلاء الى معسكرات الاعتقال ، وذلك بهاجس «الشبهة ايضاً»! وهذا ما اكده صحيفة (أنباء

موسكو) في عددها الصادر في ٣ حزيران عام ١٩٩٣ ، عندما ذكرت ان حكومة المانيا الديمقراطية ، قد احتجزت (١٥٥) ألف شخص من الأسرى السابقين في معسكرات الاعتقال النازية (ومن بينهم عدد كبير من المواطنين السوفيت) ، وأودعوا في سجنين وتسعة معسكرات نازية سابقة في ألمانيا الشرقية - ومن بينها معسكر (بوخنفالد) الشهير - وذلك في الفترة بين ١٩٤٥ - ١٩٥٠ . وقد تم الاتفاق آنذاك ، بين موسكو وبرلين الشرقية ، على كتمان هذا الأمر ، بل ومنع تحليل الطائرات فوق هذه المعسكرات ، مع ارضام من يطلق سراحه على التكنم والسكرت . وتضيف هذه الصحيفة : أن (٤٢) ألفاً من هؤلاء السجناء والمباعدين قد ماتوا جراء البرد والجوع والمرض ، وأن (٣٣) ألف من المواطنين السوفيت (معظمهم من اسرى الحرب) قد اعيد اعتقالهم في الاتحاد السوفيتي بعد أن حرروا من معسكرات الأسر النازية - وذلك بتهمة «التجسس والخيانة» وهكذا كان مصير بقية الأسرى العائدين من المانيا .

أما البولونيون وغيرهم ممن تم تحريرهم في شمالي افريقيا بعد دحر (روميل) ، والذين ارسلوا عبر مصر الى العراق ، ومنها الى ايران ، ثم الى الاتحاد السوفيتي ، فقد تم ابعادهم جميعاً الى معسكرات العمل . اما بالنسبة للأوكرانيين ، فقد تواصلت حملات الاعتقال والأبعاد ضدهم لعدة سنوات بعد الحرب . ورغم انتهاء المقاومة في بلدان البلطيق ، فقد نظمت حملات جديدة من الاعتقالات الجماعية ضدهم . كما شهد عام ١٩٤٨ حملة جديدة ضد القوميات كما أسلفنا - وخاصة ضد اليونانيين الذين كانوا يقطنون قرب (بحر آزوف) - حيث سيق معظمهم الى المنافي في آسيا الوسطى . وقد شملت حملات الإعتقال والإبعاد ، كل الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتي الى الخارج بسبب الحرب الأهلية ، ومن ثم كل الذين ارضعوا على العمل من قبل الألمان اثناء الحرب العالمية الثانية .

غير أن الأسرى السوفيت ، كانوا هم الأكثر عدداً ، والأسوء مصيراً - بما في ذلك أسرى معسكر (بوخنفالد) السيء الصيت . وكان المبرر لذلك هو الأرتياب في صمودهم او بقائهم احياء في «هذا السجن الرهيب»! وهذا ما برر وصمهم بـ«الخونة» أو «خونة الوطن الأم»! . كما كان يرد في الصحافة آنذاك ، وعلى خلفية القنعة التي تم

حققتها في نفوس الناس^(٧٦) . وهكذا كان الأمر أيضاً بالنسبة لأفراد الجيوش التي كانت تتعرض للتطويق او الهزيمة ، او التراجع ، لأسباب وظروف قاهرة . حيث كان عليهم «اختيار الموت في سبيل الوطن» - على حد قول (ستالين) ١ . وقد بلغ عدد من واجه العقاب من هؤلاء وأولئك ، مئات الألوف من الجنود والضباط . ومن بين هؤلاء مثلاً الحالات التالية :

- تم الحكم بالسجن ، حتى لعشر سنوات ، على افراد ذلك الجيش الذي تعرض للتطويق في صيف ١٩٤١ ، وصمد ببطولة ولمدة طويلة ، أمام هجوم عاصف للدبابات الألمانية . وبدلاً من ان يأمر (ستالين) بفك الحصار عنهم ، وضعهم أمام خيار وحيد هو الاستسلام . وبعد استعادتهم من الأسر ، لم يسمح لهم بزيارة عوائلهم ، بل حكم على بعضهم بالإبعاد بتهمة «خيانة الوطن» ، وعلى الكثيرين منهم بالسجن ، بدلاً من احتضانهم أو الإشادة بمأثرة صمودهم .

- ومن بين اعراض النزوة والإستخفاف بأرواح الناس ، ان (ستالين) ارسل الى الجبهة (وكان يسمى آنذاك بالستراتيجي العظيم) نحو (١٢٠) ألفاً من المقاتلين الشباب الى معركة (برودينو) وذلك في أواخر ديسمبر من عام ١٩٤١ ليخوضوا معركة غير متكافئة ، ويموتوا أو يستسلموا جميعاً للألمان! وهذا ما وقع ، وتم تمجيده ببلاغ عسكري في «عيد رأس السنة»!

- وبسبب التراجعات أمام الألمان في السنوات الأولى للحرب ، كانت هناك الحملات من الإعتقال والسجن لكبار القادة العسكريين ، حيث قام ستالين باعتقال نحو (خمسين) منهم وذلك في اكتوبر ١٩٤١ ، وغالبيتهم من قادة القوة الجوية ، وادعوا في أحد السجون في موسكو^(٧٧) .

- والغريب في الأمر ، أن تشمل حملة الاعتقالات اللاحقة (الجنرال كوجكوف) الذي اعتبر من «أكبر خونة الوطن! رغم انه اشغل لزمناً طويلاً منصب رئيس معاينات الجيش الأحمر ، وكلف لاحقاً بانتزاع الاعترافات من الأسرى العائدين ، و«ابتلاعهم»! على حد ما ورد في الاوامر^(٧٨) ١ . كما شملت حملة الاعتقالات (الماريشال بلوخ) قائد قوات الشرق الأقصى .

.. لم يقتصر الأمر على الأسرى ، بل شمل سكان المدن والمقاطعات التي تعرضت للاحتلال .. كما بينا - أو حتى تلك التي تعرضت للحصار وصمدت - مثل (موسكو) . فبعد فك الحصار عن موسكو تعرض للمساءلة والتحقيق عدد كبير من الذين رابطوا في المدينة ، لأنهم كانوا - حسب نزعة الارتياح السائدة آنذاك والمعتمدة في التحقيق والعقاب - «ينتظرون دخول الألمان»!

.. اما مأساة (كيرج) في خاركوف ، فقد شملت أكثر من (١٢٠) ألفاً من الضباط والجنود الذين اضطروا الى الانسحاب أمام الألمان ، فتعرضوا جميعاً للعقاب ، ومنهم من غيَّب ولم يعرف مصيره - وذلك بتهمة «أن الوطن الأم لا يسمح لأبنائه بمثل هذا العار»! فالمقاتل في الجيش الأحمر ممنوع من الإستسلام ، والمبدأ السائد آنذاك هو «الذهاب الى ساحة القتال ومث هناك ، واذا ما فقدت ساقيك فقف مستنداً على عكازة»! وهذا ما كان يتجارب في الواقع مع المادة (٥٨) من القانون الجنائي ، وما اقترن بها من تفسيرات وشعارات من جانب المحققين وهي : رصاصة سوفيتية ، افضل من رصاصة ألمانية!

.. أما الفارون من المعركة ، فكانوا يتعرضون الى الإدانة مباشرة ، وذلك وفق المنطق السائد : كيف استطعت الفرار ولم يستطع غيرك؟ وبماذا اغراك العدو ، واية مهمة كلفك بها؟ وقد شمل ذلك حتى الذين التحقوا بحركات المقاومة من الفارين ^(٧٩) .

كانت هذه هي قواعد التعامل مع الأسير ، والمرابط ، والصامد - مع انهم في الغرب ، كانوا يمنحون مقاتليهم الأسرى حقوقاً وامتيازات وترقيات ، وحتى مزيداً من الأجور والرواتب .

فالأسرى الروس الذين تحرروا من قبضة النازيين او لجأوا الى الهرب والعودة الى وطنهم ، كانوا يحتجزون على نقاط الحدود مع المانيا في مجموعات ، بينما كان آخرون منهم يعتقلون بالجملة ، ويجري حملهم بشاحنات الى معسكرات الاعتقال لمحاكمتهم لاحقاً ، أو ارغامهم على العمل في المناجم او في مشاريع البناء . كما اقرنت هذه الفترة (١٩٤٨ - ١٩٤٩) بحملات اعتقال بالجملة لمواطنين اتهموا بنشر دعايات معادية - وبضمنهم عدد من الكتاب والأدباء (مثل سولجينيتسين مثلاً) ^(٨٠) ،

بينما تعرض آخرون للعزل ، أو اضطروا للهجرة الى خارج البلاد ، ومن بينهم : بولغاكوف ، وأخامتوفا ، وبيردايك ، وسكيايبن ، وبينواز ، وبافلوف ، ونابوكوف ، ويونين... وغيرهم ممن سيق وأوردنا أسماءهم .

ورغم أن الكثيرين من الشباب المهاجرين الى البلدان الغربية ، قد التحقوا بحركات المقاومة - كما في فرنسا والبلقان - ولم يبد أي من الكتاب المهاجرين أي تعاون أو تعاطف مع النازية ، فقد قام الجيش الأحمر باعتقال هؤلاء لدى تقدمه في البلقان ، أو تركهم حيث هم ، دون السماح لهم بالعودة الى وطنهم ، فالقاعدة المعتمدة مع المهاجرين ، هي اعتقال وسجن كل شخص عاش في الخارج - كما كان يرى (ستالين) . وقد شمل ذلك مواطنين سوفيت عاشوا في الخارج ، أو ترددوا على فنادق السياحة ، أو صوروا أنفسهم مع الأجانب... الخ (٨١) .

وقد عمم هذا النهج وفرض على البلدان الاشتراكية ، التي بادرت الى اتهام واعتقال وسجن مئات الألوف من الناس ، ومن بينهم (٨٦) ألف شخص في ألمانيا الشرقية مثلاً . وكانت مشاعر الارتياح وحملات الاعتقال قد شملت - كما بينا سابقاً - الشيوعيين الأجانب ، وبضمنهم القادة والموظفين الكبار والصغار في (الكومنترن) ومن بينهم (يوبوف وتانيوف) - الزميلان المقربان لـ (ديمتروف) في محاكمة لايبزغ ، والليدان أودعا السجن - بينما استطاع (تيتو ، وديمتروف) ان يتداركا مصيريهما بالهرب أو المسايرة .

هذا وإلى جانب المحاكمات التي (سنائي على ذكرها) ، كانت هناك حملات القمع المنظمة حتى ضد السيدات النجيلات ، أو من لهن أقارب في الخارج ، كما كانت هناك المؤامرات المفتعلة التي اتبناها على ذكرها وخاصة مؤامرة اغتيال (كيروف) والتي اقترنت بحركة تطهير واعتقال شملت نحو ربع سكان لينينغراد ، ثم مؤامرة قتل (جدايوف) ثم (مؤامرة الأطباء اليهود)... وغيرها .

وكان يجري تبرير هذه الانتهاكات من منطلقات أيديولوجية وعقائدية أحياناً ، ومقولات وذرائع ثورية وسياسية أحياناً أخرى - حتى على لسان من اصبحوا من ضحاياها .

من هؤلاء مثلاً (تروتسكي) الذي كان يؤكد «أن الإرهاب هو وسيلة فعالة ، وعلى الإنسان ان يكون منافقاً إن لم يدرك ذلك»!

اما (زينوفيف) فقد برر هذا الإرهاب قبل ان يصبح صحفية له .
وأما (بوخارين) الذي لقي مصيراً مماثلاً ، فقد برر ذلك أيضاً في إحدى مقالاته حول «الشرعية الثورية» .

واما (درجينسكي) ومن خلفه في رئاسة جهاز الأمن ورؤساء الأقسام ، وخاصة : كالجانوف وسميرنيسكي ، واورتيسكي ولاتيسيس... ومن ثم رؤساء دائرة الدولة للإدعاء العام - فيشنسكي ، وكريلنكو وغيرهم ، فقد ارتكبوا الى مقولات أيديولوجية ثورية ، او مواقف لشخصيات قيادية حزبية ، او مبررات لحماية الثورة من اعدائها ، أو التركيز على مميزات وفضائل الاشتراكية على الرأسمالية... الخ!

ف رئيس مجلس مفوضي الشعب (اي مجلس الوزراء) - سفردلوف ، يقول مثلاً :
«إنه لجيد جداً عدم فصل السلطتين التشريعية والتنفيذية بجدار سميك ، كما في الغرب... فكل مشكلة يمكن ان تحسم بسرعة وحتى من خلال التلفون» .! وكان يقول ذلك ، لأنه لم يكن هناك فصل بين السلطات ، ولم يكن هناك قانون جنائي ، ولا محاكم عادية ، وكان مخولاً بأن يغير الأحكام ، بل أن يرفع العقوبة من ستة أشهر الى عشر سنوات!

اما (لاتيسيس) فهو «يلوم فقراء الفلاحين الذين لا يقتلون الكولاك المتمردين بالفؤوس بدلاً من أن يراققوهم وهم يسبغون الى حتفهم ، وأباديهم مقيدة الى ظهورهم» . كما كان يدعو الى «رمي كل عشرة منهم بالرصاص من خلال رأس واحد»!
وكان هو من طالب المنبر الشوري (وهو أحد اشكال المحاكم المتنقلة) في (ريازان) في أيلول عام ١٩١٩ بإلقاء القبض على نحو (٥٤) ألف شخص من شبان هذه المنطقة ، وارسالهم الى جبهة القتال .

أما (كريلنكو) - المدعي العام - فقد اشداد بعدم فصل السلطات وقال : «إن هذا يدل على تفوق نظامنا على ذلك النظام المرتكز الى النظرية الزائفة حول فصل السلطات»! كما كان يشيد بالمحاكم الإستثنائية ، وغياب القانون ، «فهذه المحاكم» -

على حد قوله - «هي التي تبتدع القوانين والسلاح السياسي في آن واحد»!
ويقول : «لا تقل لي إن محاكمنا ينبغي ان تعمل... على اساس القواعد المكتوبة . فنحن نعيش عملية ثورية ، والمنبر الثوري ليس ذلك النوع من المحاكم التي تقتبس التشريعات التي يصنعها الاستراتيجيون الأذكياء... إنه أداة الكفاح الطبقي للعمال موجه ضد اعدائهم... لذا ينبغي الإنطلاق والعمل من مصالح الثورة...» .
ويضيف : «لا جدوى من الحديث عن القانون الدائم للحقيقة والعدالة... إذ يمكنك أن تحافظ على بقائك إذا كان ذلك ملائماً أو نافعاً للطبقة العاملة... أما إذا تطلب تحقيق هذه الملائمة شيئاً... فيجب أن يسقط على رأس المتهم... إن وجود أو بقاء الإنسان مرتبط بهذه «المصلحة» .

وانطلاقاً من هذا التوجه ، كان (كريلينكو) قد قال في مناسبة معينة :
«لقد أبدينا بعض الأحيان تساهلاً لا مبرر له ، ورأفة لامبرر لها»! وفي معرض آخر عاد يؤكد على أن الاتهام مرتبط بالمواقف والإعتبارات الطبقية ، وذلك لتبرير وجود أو استعادة أشخاص مدانين أو مجرمين الى صفوف الحزب والدولة . إذ قال :
«إن كل جريمة هي نتاج نظام اجتماعي معين . ولذا فلا مجال لوصم أو إدانة شخص ما الى الأبد - كما في ، المجتمع الرأسمالي والمهد القيصري»! ... فنحن نعرف أمثلة كثيرة عن اشخاص في صفوفنا كانوا من الخطاة ، ولكننا لانجهد انفسنا بالإستننتاج والاستقصاء من اجل استعادتهم الى صفوفنا» .
«فالشخص الذي يعرف مبادءنا ، لا ينبغي ان يخاف من الاتهام الموجه له... او بما يهدد وجوده في صفوف الثوريين»^(٨٢)

ورغم ماقرر بعد استدعاء (درجينسكي) من قبل لينين في ١٧ شباط ١٩١٩ ، لتجريد اللجنة الاستثنائية للأمن من حق المحاكمة ، وصدور مرسوم اللجنة التنفيذية لعموم روسيا بهذا الشأن ، إلا أن ذلك القرار لم يؤخذ به الا لفترة محددة ؛ ولم يشمل المحاكم الإستثنائية . ولذلك ظل (كريلنكو) يطالب بـ«الرمي بالراص» . لأنه «على الرغم من توطد الجمهورية وزوال التهديد... فلا بد من تطهير الوضع من المرتدين»!
وأخيراً - على حد قوله - «فإن السلطة السوفيتية تفخر بتجربة اللجنة الإستثنائية

التي جردت من حق اصدار عقوبة الموت ، ولكنها عقوبة استعدناها بشكل آخر .١٤
ويسوق مثلاً على ذلك قائلاً :

«لقد استبدلنا مثلاً عقوبة رمي شخص بالرصاص ، بعقوبة السجن المؤبد... أي
ابقائه سجيناً حتى تحقيق الانتصار النهائي على الامبريالية»؟

رغم كل هذه الحماسة والنزعات التحريضية لتصعيد وتبرير العنف من قبل
رؤساء جهاز الأمن ورؤساء الأقسام في هذا الجهاز ، من الذين افرطوا في القمع
والإرهاب والتعسف ، فقد تعرضوا هم انفسهم الى هذا القمع وواجهوا نهاياتهم
المأساوية - كما يتّنا . ومع ذلك ، فقد واصل من خلفهم من رؤساء هذا الجهاز نفس
الأساليب التي اتبعها اسلافهم ووفق الأوامر الصادرة اليهم - ومنها مثلاً إعادة اعتقال
من بقي على قيد الحياة من المدانين في محاكمات ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، بعد اخراجهم
من السجن عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وذلك لطمس الانتهاكات التي شهدها هذه
المحاكمات . كما جرى في هذه الفترة ، اعتقال بعض أولاد وبنات بعض كبار قادة
الحزب والجيش المرموقين ، بعد أن أصبحوا راشدين ، وراحوا يعبرون عن نقيمتهم
واعتراضهم على سياسة القمع السابقة او المتواصلة .

وقد شهدت فترة مابعد الحرب ، تحول الاتهام من العمالة للألمان واليابانيين ،
الى العمالة للأمريكان والبريطانيين . واقترون ذلك بحملات من الاعتقال شملت ، الى
جانب رجال الدين ، عدداً من المفكرين والعلماء - ومن بينهم مثلاً عدد من علماء
الجيئات من انصار مدرسة (بافلوف - ماندل) - الى جانب اعداد من الطلبة الشباب
الذين كانوا يتطلعون او يتحدثون عن التكنولوجيا الغربية او الديمقراطية الغربية . ورغم
اطلاق سراح عشرات الألوف من السجناء والمباعدين بعد وفاة (ستالين) ، الا أن
السجون ظلت مكتظة بالسجناء السياسيين ورجال الدين خاصة ، وفق معلومات
نشرت فيما بعد عن عددهم عام ١٩٦٨ . كما ظلت نافذة قواعد تصنيف السجناء ،
رغم انها خففت ، وكانت من قبل تتضمن أربع مستويات من حيث حق المواجهة او
المراسلة مع عوائلهم . وكما اسلفنا ، فقد كان من بين السجناء المباعدين في عهد
(ستالين) ، آلاف من العلماء الموهوبين ، ومن بينهم مصممو طائرات وصواريخ (مثل

توبوليف) ، وقادة عسكريون موهوبون . ومع اقتراب خطر الحرب وبدء الغزو النازي ، تم رد الاعتبار لحوالي (١٥٠٠) من كبار القادة العسكريين ، ومن بينهم (المارشال روكوزوفسكي) وعدد من المارشالات والجنرالات ، وقادة الدبابات والمدفعية ، والقوة الجوية والبحرية . وقد اسهم عدد من هؤلاء في قيادة الجيوش والقوات التي اقتحمت (برلين) . ومن المفارقات او المغالطات ، أن (بيريا) كان هو الذي أقنع (ستالين) بإطلاق سراح هؤلاء ورد الاعتبار لهم ، متهماً سلفه (يازيف) بتلقيق الاتهامات ضد هؤلاء الرجال . أما السجناء الآخرون المحكومون بعشر سنوات أو أكثر ، فقد قام جهاز الأمن بنقلهم أثناء الحرب الى مناطق بعيدة عن ميادين المعارك والمجابهات ، وتغاضى أو سمح بقتل بعضهم أو التخلص منهم جراً ، صعوبات أو مشاكل ميدانية . ولا سيما ما يتعلق بصعوبات ومشاكل النقل ، والتوطين ، والإعاشة



كان نموذج العسف الذي اعتمد بعد الثورة مباشرة ، هو ما برز مواصلته فيما بعد . ومن اعراض هذا العسف ، تلك المحاكمات المتعاقبة للملاكين والرأسماليين ، والمهندسين والمثقفين ، ورجال الدين ، الى جانب المناشفة والإشتراكيين الثوريين و«المرتدين» من قادة واطعاء الحزب .

وقد اقترنت هذه المحاكمات بمهرجانات تحريضية في الشوارع - حيث الأعلام والشعارات والهتاف بـ«الموت»! للمذنبين! . والغريب في الأمر ، ان معظم هذه المحاكمات قد تمت تحت عنوان «المركز»^(٨٣) وذلك وفق التوصيفات الموجهة ضد «المرتدين والإنتهازيين» في الحزب ، او وفق مهنة المتهمين - كما بالنسبة لمحاكمة المهندسين .

* ففي محاكمة «المركز التكتيكي» ، (التي تمت بين ١٦ - ٢٠ من شهر آب ١٩٢٠) تمت محاكمة وإدانة (٢٨) من الملاكين والرأسماليين و«المثقفين الليبراليين الفوضويين» ومأجوري الرأسمالية و«حلفاء الجنرالات السود»! وقد حاول (مكسيم غوروكي) - كما بينا - التخفيف من حملة الإضطهاد ضد المثقفين الروس ، وذلك من خلال رسالة بعث بها الى (لينين) في ١٥ ديسمبر عام ١٩١٩ ، ووصف فيها فئة

المثقفين بأنهم «عقول الأمة» . إلا أن لينين قال فيهم أنهم متفسخون بل ووصفهم بـ«الغائط»! وقال : «إذا كانوا يريدون العدالة... فلم لا تشملنا نحن أيضاً؟ لقد حصلت أنا نفسي على رصاصة من الأتلةجنسيا (يقصد كابلان التي أطلقت عليه الرصاص)... وبالتالي فقد عبر لينين عن ارتياحه بهؤلاء المثقفين الذين نعتهم بـ«الليبراليين العفنين» و«الكذابين المرائين» الذين تنفّس فيهم القدرة . وأضاف : «أنهم قصيروا النظر ولا يكتنون الولاء لدكتاتورية الطبقة العاملة» .

لقد شاع هذا الإزدراء للمثقفين في العشرينات ، واقتحم الصحافة والشارع والحياة اليومية للمواطنين ، وترسخ اتهامهم بالأزدواجية ، والركاكة ، والتسكع وراء الزمن!... اما المحاكم فقد اتهمتهم بالعمالة^(٨٤) . وكان من بين هؤلاء المتهمين العالم الكبير (كولتسوف) رئيس معهد علم الأحياء (البايولوجيا) . وقد اتهم بمحاولة تكوين «حزب» لأنه دعا منتسبي معيذه الى الحوار داخل المعهد . وكانت النتيجة ملاحقته واعتقاله ثم اعدامه . وقد شملت هذه الاحكام ابنة الروائي العظيم تولستوي (الكساندرا) ، حيث سألها (كريلنكو) المدعي العام «ماذا فعلت اثناء لقائك مع هؤلاء؟» فأجابته ببساطة وصدق وعفوية : «كنت أغلي الماء على السمارو»! وكانت النتيجة ان صدر عليها حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، وابعادها الى احد معسكرات الاعتقال .

❖ اما قضية (لجنة الوقود) التي (تمت في مايس ١٩٢١) فقد شهدت اتهام (١٢١) مهندساً - كانوا في عداد المبدعين في ادائهم ، والمخلصين في اعمالهم . ومع ذلك ، وبلاستناد الى مطالبة (لينين) بـ«مراقبة المتخصصين البورجوازيين» الذين استخدموا بعد الثورة ، وبحكم انتمائهم الى فئة المثقفين ، فقد اتهموا بعدم ولائهم للسلطة السوفيتية ، بل وبعدم ايمانهم «بالمواصلات الاشتراكية»! وكانت النتيجة ، اراقهم بالتحقيق ، وارغام بعضهم على الاعتراف وادانة الذات بذنب لم يرتكبه . اما الغالبية منهم فقد صمدوا امام التعذيب فحكم عليهم بالإعدام^(٨٥) .

❖ اما (محاكمة رجال الدين) التي تمت بين (١١ - ١٦ كانون الثاني ١٩٢٠) فقد اقترنت ايضاً بمحاكمات امتدت الى (٢٢) جمهورية ومقاطعة^(٨٦) .

* ثم كانت (محاكمة الإشتراكيين الثوريين) ، (بين ٨ حزيران و٧ آب ١٩٢٢) والتي اثارت عاصفة من الإحتجاج في أوروبا ، وخاصة من جانب الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية ، التي ادانت هذه المحاكمات ، لأنها تمت دون الاستناد الى اي قانون جنائي ، ودون السماح بتوكيل المحامين للدفاع عن المتهمين . وكانت التهمة الموجهة الى الإشتراكيين الثوريين ، هي مبادرتهم الى اشعال الحرب الأهلية ، من خلال المظاهرات التي قاموا بها ، ومقاومتهم للثورة ، ودعمهم للجمعية التأسيسية التي حلت بعد الثورة . وكذلك بسبب عدم موافقتهم على (صلح بريست) ، واتهامهم بأستلام اموال من الخارج ، وتعاونهم مع (الكاديت) ، ودعوتهم الى إيقاف حملات القمع والتهجير ضد الفلاحين ، وأخيراً مقاومتهم المسلحة للثورة - رغم انهم اوقفوا نشاطاتهم واعترفوا بسلطة البلاشفة . وقد واجه المدعي العام (كريلنكو) صعوبة في اتهامهم بالإرهاب والتخريب ، ومع ذلك فقد حكم على أربعة عشر منهم بالموت ، وعلى نحو مئة منهم بالسجن والإبعاد ، ولكن مفوضية الشعب اوقفت تنفيذ احكام الإعدام ، ثم اصدرت عفواً عن السجناء في شباط ١٩٢٧ ، بانتظار ماسيفعل الآخرون من قادتهم الذين هربوا الى أوروبا بمساعدة (الأممية الإشتراكية) .

* اما محاكمة (المخربين في صناعة الفحم) التي تمت في موسكو (في ١٨ أيار واستمرت حتى ١٥ تموز ١٩٢٨) ، فقد شملت (٥٣) متهماً ، بينهم علماء ومهندسون بارزون ، اشغل احدهم منصب نائب وزير التجارة والصناعة بعد ثورة شباط ١٩١٧ ، وتعرض للمحاكمة والسجن في العهد القيصري ، الى جانب استاذ مرموق في معهد التنجيم والذي عين مستشاراً في لجنة الدولة للتخطيط بعد ثورة اكتوبر . وقد رفض هذا المستشار - سوية مع عشرين آخرين من المتهمين - الاعتراف بما نسب لهم من «جرائم ضد المجتمع» أو «اقامة تنظيم على عموم البلاد» ، فتعرض ، بسبب موقفه هذا الى التعذيب والموت ، بينما اختفى اثر الآخرين - باستثناء ثلاثة من العلماء البارزين الذين تم الاعلان عن اعدامهم رماً بالرصاص في ٢٤ أيار ١٩٢٩ .

* ثم كانت (محاكمة الصناعيين) بين (٢٥ نوفمبر و٧ ديسمبر ١٩٣٠) وبضمنهم مدير أحد المعاهد العلمية (رامزين) وثمانية من زملائه ، فضلاً عن ثلاثة من مهندسي

صناعة النسيج والكهرباء والنقط . وقد أتهموا بتخفيض نسبة النمو ، والتقصير والتخريب ، رغم انجازاتهم الماثورة . كما أتهموا بالتجسس وتهيئة الظروف «للتدخل الأجنبي» ، والتطلع لإشغال الوزارات في المستقبل ، وبمحاولة تكوين حزب سرّي ، وبالتالي فهم يتحملون مسؤولية ما يعانيه السكان من المجاعة والبرد ونقص الملابس ! وقد أحيطت المحاكمة بأجواء تحريرية ، وبمظاهرات تهتف بالموت للمتهمين ، وبإكراه المحامين على التملق للمدعي العام (فيشينسكي) ، وبترذيل الصحافة لفئة المثقفين (الانتلجنسيا) ... وأخيراً بإرغام المتهمين على الاعتراف بما هو مطلوب أن يعترفوا به . فقد اضطر (رامزين) مثلاً إلى ان يدين «الماضي الأسود والمعيب لكل المثقفين» ! . معرباً عن امله في ان تسفر هذه المحاكمة عن «دفن هذا الماضي مرة واحدة وإلى الأبد» ! كما اضطر آخر إلى ترديد مقالة المدعي العام بحق المثقفين ، ووصفهم بـ «الطغالب العفنة» ، مع التأكيد على أن لا ولاء بين فئة المهندسين للنظام الثوري ! أما المتهم الآخر فقد اضطر إلى أن يردد ما طلب منه ، حيث قال : «أن أيديولوجيتنا هي أيديولوجية بورجوازية ، واننا مخربون ... وانتي عدوٌ طبقي» ! وهكذا أصبحت كلمة (الانتلجنسيا) ، كلمة منبوذة ذميمة ، وتهمة تستوجب الرمي بالرصاص !

• أعقبت هذه المحاكمة محاكمة (مكتب الاتحاد العام للمناشفة) بين (١ - ٩ آذار ١٩٣١) حيث مثل أمام المحكمة أربعة عشر متهماً ، لم يكن أحدهم يعرف الآخر . بل ان أحدهم وهو (ياكوفيج) هو من القى القبض على القائد (دينيكين) ، بعد تمرد (الجنرال كورنيلوف) ، عندما كان يشغل موقع قوميسار في الجيش الأحمر ، وفق قرار من سوفيت بتروغراد . كما كان هو من اقترح في نيسان ١٩١٧ تكوين (الكومنترن) ، وطالب بمساندة البلاشفة . وجراء ذلك ادين من قبل (مارتوف) وابتعد من حزب المناشفة عام ١٩٢٠ ، أي أنه كان بلشفياً «لا منشفياً» ، وهذا ما واجهه به المدعي العام (كريلينكو) قائلاً : «سأقول لك بصراحة ، انت شيوعي وبريء ، ولكن المسألة هي ان الواجب يستدعي محاكمتك» ! وهكذا ، أودع (ياكوفيج) مع المتهمين الآخرين ، في زنزانة السجن ، حيث تعرضوا للضرب والتعذيب ، وحاول بعضهم

الإنتحار . الا انهم ارغموا أخيراً على الإعتراف بأن لهم صلة بـ(الأممية الثانية) ،
وانهم قاموا بنشاط تخريبي وفق تعليماتها . كما ادانوا اللجنة المركزية للمناشفة - رغم
انهم جميعاً كانوا قد تركوا حزبهم منذ عشر سنوات . اما (ياكوفيج) فقد اصيب
بالجنون ، وحاول الإنتحار بعد ان أنهكه التعذيب .

وهكذا ايضاً - وكما ذكرنا - كان المصير المأساوي للقادة الثوريين والزعماء
البلاشفة ، الذي سيقوا الى المحاكمات وتعرضوا الى الإعتقال والسجن ،
والإستجواب والإتهام ، والى العذاب والإذلال ، ثم الى الموت الزؤام^(٨٧) .



اوردنا فيما سبق العديد من المقولات والأحكام النظرية التي تبرر القمع والعنف
الذي اعتمده (ستالين) وسيلة فاعلة ، وسياسة مستديمة طوال عقود من الزمان . وفي
هذا كله كان يستجير بـ(لينين) الذي كان هو الآخر «يستشير» معلميه ماركس وأنجلز
«كلما استعصى عليه شيء» . ورغم ان لينين ، كان عطوفاً وذاً حساسية انسانية
مرهفة ، الا أنه كان في الوقت ذاته مؤمناً بالعنف ، كمبدأ من مبادئ الثورة ، ووسيلة
من وسائل تحقيقها وترسيخ كيانها ، من خلال قمع اعدائها . اما بعدها ، وحتى لدى
اعتكافه في ضاحية (غوركوي) الواقعة على اطراف موسكو بسبب مرضه في عام
١٩٢٢ ، والحاحه على ضرورة استكمال مسودة (القانون الجنائي) الذي ينظم ويقيّد
صلاحيات جهاز الأمن والمحاكم الثورية ، فقد اقترح اضافة ست مواد عقابية فضلاً
عن المواد (الست الأخرى) ، التي تتيح الاعدام رمياً بالرصاص في حالات الدعاية ،
والتحريض المعادي للثورة ، أو رفض الخدمة العسكرية ، أو دفع الضرائب ، او حتى
الدعوة السلبية لمعارضة ومقاومة النظام البروليتاري . وقد ضمن ذلك في رسالة بعثها
الى وزير العدل (كورسكي) وطلب بضرورة التوسع في عقوبة الإعدام - مستثنياً من
ذلك المناشفة والإشتراكيين الثوريين ، الذين ارتأي ان يبعدوا الى خارج البلاد ، أو
ايجاد صيغة قانونية تربط بين نشاطهم والبرجوازية العالمية . كما تضمنت رسالته
عبارة طالب وزير العدل بأيضاحها وهي القائلة : بأن الإرهاب ينبغي ان يعتمد وسيلة
للإقناع . وجواباً على ذلك كتب له (لينين) رسالة ثانية ، اشار فيها الى ان المسألة لا

ينبغي ان تحاصر في اطار مواد قانونية محددة ، بل ان تستند الى مبدأ سياسي حقيقي ، يحدد جوهر ومبررات الإرهاب ، وبالتالي ضرورته وحدوده . ذلك ان تبرير مشروعيته «بصورة مبدئية وبصرحة ، ودون تصنع وزخرفة او نفاق وخداع للنفس ، يتطلب التوسع في احكامه قدر الإمكان ، لأن الحق الثوري والضمير الثوري هما اللذان يتطلبان ذلك الى حد ما ، مع تعميمه على نطاق واسع» .

وهكذا تمت اضافة فقرات أخرى للمادتين (٥٨) و(٧١) من القانون الجنائي شملت : الدعاية المعادية ، والتحرير ضد النظام ، والإشتراك (أو دعم) منظمات او اشخاص يتسم نشاطهم بهذه الصفة - بالإضافة الى مواد أخرى تتضمن الحكم بالإعدام رمياً بالرصاص على المخربين ، والمرتدين ، واعداء الثورة ، والهازيين الى الخارج عبر الحدود ومن على شاكلتهم^(٨٨) .

وفي ٢٠ ايار عام ١٩٢٢ صادق مجلس الوزراء (أي اللجنة التنفيذية لعموم روسيا) على إضافة هذه المواد ، وتقرر البدء بتطبيقها منذ الأول من حزيران .

واثر اقرار هذا القانون ، قيل أن لينين بعث برسالة الى (درجينسكي) ، طالبه فيها بضرورة تطبيق هذا القانون بعناية وحرص ، والا فسكون - على حد قوله - «قد ارتكبنا حماقة» . إذ ينبغي - وفق ما ورد في رسالته هذه - «أن نستعد بشكل جيد ، وان ننظم عملنا ، ونخطط لعمل يستهدف القبض على العملاء والجواسيس وابعادهم الى خارج البلاد» .

وتعليقاً على هذه الرسالة ، يقول احد الكتاب الروس ، إن (درجينسكي) لم يعرضها على المكتب السياسي ، وبادر الى اعتقال نحو (٣٠٠) من ابرز المفكرين والفلاسفة الذين تم شحنهم مثل النقابات الى منافي بعيدة ، وكان بضمנם الفيلسوف (لوسكي) ، وسكرتير تولستوي (بولغاكوف) ، فضلاً عن عدد كبير من علماء الرياضيات ، والكتاب ، والصحافيين . وكانت تلك خسارة كبرى تضاعفت وتفاقت فيما بعد ، جراء تزايد وارتفاع عدد المبعدين من المفكرين الى معسكرات العمل والإعتقال - كما بينا . لقد تم ذلك كله ، على الرغم من تقدير (لينين) للموهبة والمعرفة ، واطرائه للمظماء من الكتاب ، وتشمينه لمواهب وقدرات زملائه في

القيادة ، وحرصه على تدارك نقاط الضعف والخلل في توجهاتهم ومسلكتهم . بل وكان قد اعتذر لمن انتقده على تسرعه في ادانة أحد الثوريين واستخدامه عبارة «الرمي بالرصاص» ؛ وكذلك ادانته اللاحقة والصريحة لذلك «البيروقراطي الروسي الذي يستخدم العنف بلا رحمة» . كما كان معروفاً عنه شدة تعلقه واعجابه بمكسيم غوركي ، ولوناشارسكي ، ومايكوفسكي . فضلاً عن غيرهم من عظماء الكتاب والفلاسفة الروس . أمثال تولستوي ، وغيرتسن ، وبوشكين ، ومينخائيلوفسكي ، ودوبرولوبوف . وكذلك موقفه الإيجابي المعروف ، بعد ثورة أكتوبر ، من ذلك التراث التاريخي لعظماء الكتاب في العالم .

ولكن الأهواء والأخطاء ، غالباً ما تأخذ طريقها الى الحكم والسلطة . وذلك بفعل تقلبات الأوضاع والزمن ، أو بفعل الأيمان الأعمى أو العقيدة الجامدة . وهذا ما حصل بالنسبة للعديد من القادة والزعماء والمفكرين .

ـ فمعروفة مثلاً مواقف (مكسيم غوركي) من الثورة ، والثقافة ، والبيروقراطية ، وتنديده الصارم عام ١٩١٩ بأولئك المتحجرين والساكتين والخانعين ، والذين يتحولون الى وحوش مفترسة عندما يستلمون زمام الأمور بأيديهم... وكيف أن أحدهم راح يجهد نفسه في استذكار اعداء أن الأوان لمنازلتهم ولهذا رحل غوركي عن الإتحاد السوفيتي ، ولكنه عاد وبرر القمع ، وعبودية العمل ، ثم بادر - كما ذكرنا آنفاً - إلى تبني أو فرض موضوع «الإشتراكية الواقعية» مساية لـ(ستالين) .

ـ أما مأساة (مايكوفسكي) فهي الأخرى معروفة ، إذ راح ينسج القصائد في اطراء (الخطة الخمسية الأولى) ويؤلف المسرحيات الدعائية ، وينظم الأشعار في مدح الثورة وتمجيد قادتها ، ولكنه إذ تنبه وعاش تناقضات وانحرافات تلك الثورة التي كرس حياته لها ، بدأ يهاجم البيروقراطية ، ووقع في اسر الوحشة والعزلة والإحباط ، مما دفعه الى الإلتحار قبل انجاز هذه الخطة التي مجدها - اي في ١٤ نيسان ١٩٣٠ .

ـ وأما المواقف المتناقضة للقادة البلاشفة من موضوع العنف ، واداناتهم لزملائهم «المتهاونين» والمعارضين ، ثم تعرضهم فيما بعد الى مصائر مماثلة ، فقد اتينا على ذكرها ، وكانت في الحق مواقف خاطئة .

فقد كان (تروتسكي) مثلاً قد برز الإرهاب - عندما كان رئيساً للمجلس العسكري الثوري - كما اسلفنا - ثم واجه مصيره المأساوي . وهكذا كان مصير (ياغودا ويازييف) ومن خلفهما في رئاسة جهاز الأمن ، وآخرهم (بيريا) .

كما كان هذا هو مصير العديد من القادة ومنهم (راديك ، وزينوفيف) الذين سبق وان طالبوا بإعدام بعض زملائهما رمية بالرصاص أو أيداً ذلك . وهكذا كان أيضاً موقف (بخارين) من محاكمة (زينوفيف وكامينيف) بعد اغتيال (كيروف) ، ثم موافقته على اعدامهما ، عندما كان لا يزال عضواً في المكتب السياسي . وهكذا فعل (بياتكوف) الذي ادلى بشهادته ضد (بخارين ، ورايكوف) ثم واجه مصيراً مماثلاً .

وهكذا كانت مواقف وشهادات (مولوتوف ، وكاغانوفيتش وأورجينيكيدزه) وغيرهم .

أما الآخرون ممن أبوا أن يلوثوا ضمائرهم ، فقد لجأوا الى الإنتحار كما فعل (تومسكي) ، أو صمدوا أمام الموت برجولة واعتداد^(٨٩) .

لم يشهد بلد من البلدان مثل هذه الحملات المتواصلة من الإعدام والقتل ، حتى إبان الثورة الفرنسية ومقصلة (اليعاقبة) . بل ولم تشهد روسيا القيصرية مثل هذه الحملات ، الا منذ (حركة الديسمبريين) ثم (حركة الشعبيين) ، وخاصة بين أعوام (١٨٧٦ - ١٩٠٤) ، ومن ثم في عهد الردة (الستيلوبينية) بعد ثورة ١٩٠٥ . ومع ذلك ، تشير الوثائق الى ان عدد من تمّ اعدامهم من القوى الثورية المعادية للقيصرية قد بلغ (٤٨٦) شخصاً حتى ثورة ١٩٠٥ ، ثم ارتفع الى (٢٢٠٠) بين ١٩٠٥ - ١٩٠٨ . أما ما حصل بعد ثورة أكتوبر فقد تجاوز كل الحدود . إذ تورد هذه الوثائق ان عدد من اعدموا بين حزيران ١٩١٨ - وأكتوبر ١٩١٩ قد جاوز (١٦) ألفاً وفق ما ورد في كتاب رئيس القسم الشرقي لجهاز الأمن المركزي (لانسيس) . كما شملت حملة الاعدام والقتل آلافاً مؤلفة من الفلاحين الأغنياء (الكولاك) ، والأقوام والأمم المرحّلة عن مواطنها ، فضلاً عن ضحايا حرب التدخل والعصابات المسلحة من الحرس الأبيض (أثناء

الحرب الأهلية). ولكن مع انتهاء الحرب الأهلية وحروب التدخل، تواصلت هذه الحملات ضد المواطنين ورجال الحزب وكوادره وقيادتيه. كما سبق أن ذكرنا لدى تطرقنا الى محاكمات واستباحات (ستالين). وقد شملت الأحكام الصادرة وفق المادة (٥٨) - بالإضافة لما سبقها من محاكمات وأحكام، والخاصة بالجرائم السياسية، نحو (نصف مليون) سياسي خلال عامي ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - أي بمعدل (٢٨) ألف ضحية كل شهر - أي أكثر من عدد اللصوص والمتهمين بجرائم عادية. أما المجموع العام لمن شملتهم أحكام الاعدام منذ أوائل الثلاثينات وحتى كانون الثاني عام ١٩٣٩ فقد بلغ نحو (مليون ونصف)، أودعت جثثهم بالجملة في سرايب بعض الكنائس، حيث لا مكان ولا مجال لدفنهم في القبور! وهكذا استمرت أحكام الاعدام حتى عام ١٩٤٧، حيث استبدلت لأول مرة بالسجن لمدة (٢٥) عاماً، ولكنها أعيدت بحجة تدفق الالتماسات من الحزبيين والنقابيين، واقتصرت على الجواسيس والمخبرين، ثم وسّعت في أوائل الستينات لتشمل اللصوص والمضاربين بالعملة، ومرتكبي جرائم الابتزاز والنهب والرشوة... الخ. ولكنها في الواقع، لم تقتصر على هؤلاء، بل شملت «المقصرين» من المهندسين ورؤساء المناطق الزراعية الذين يخفون في تحقيق الناتج المطلوب. كما شملت أعداداً من المثقفين ومنهم مثلاً (٤٠) أستاذاً من (معهد التكنولوجيا في لنینغراد).

لقد كان البلاشفة قد طالبوا حكومة (كرنسكي) بإلغاء حكم الاعدام، ولكنهم استعادوه بعد الثورة - أي في ٢٥ أكتوبر، ثم ألغوه في ٢٨ أكتوبر لدى محاولة إقامة الحكومة الائتلافية مع الإشتراكيين الثوريين. ولكن ذلك لم يدم، فاستعيد منذ حزيران ١٩١٨، وطبق بمزيد من الاندفاع والشمولية. ورغم أنه ألغي مرة أخرى في كانون الثاني ١٩٢٠ ولمدة أربعة أشهر، إلا أنه استعيد للمرة الثالثة في مايس ١٩٢٠، وأصبح ضمن صلاحيات (لجنة أمن الدولة). ولكنه في عام ١٩٢٧ وضع ضمن صلاحيات الدولة، والمحاكم، والجيش، وألغي للمرة الرابعة في الذكرى العاشرة لثورة أكتوبر. ولكنه - كما أسلفنا - قد استعيد بقوة وفعالية وشمول، بعد اغتيال (كيروف) واستمر نافذاً الى النهاية.

هذا ، وكان المحكومون بالاعدام يتعرضون الى طلب « البراءة » أثناء التحقيق ، فضلاً عن التعذيب ، والعناء والارهاق . كما كانوا يُحشرون في زنازات ضيقة ، بحيث لا يجد المرء فيها مجالاً للتمدد أو الاستلقاء أثناء النوم ، أو استنشاق الهواء النقي ، أو التمشي إلا لمدة قصيرة جداً . ونحن نذكر ذلك لأن هذا هو ما تعرض له مثلاً عالم الجينات الشهير (فافيولوف) الذي انتظر الموت لعدة أشهر في سجن (ساراتوفا) ، ثم صدر العفو عنه عام ١٩٤٢ ونقل الى زنزانة عادية ، ولكنه كان شبه مقعد ولا يستطيع السير على قدميه . وكذلك الأمر بالنسبة لمخترع المدفع المضاد للطائرات (ستراخوفيتش) . أما الماريشال (روكوزوفسكي) فقد اقتيد الى الغابة لإرهابه وترويعه ، حيث أطلق عليه الرصاص فوق رأسه ، ثم اعيد الى زنزانه . وجراء ذلك تعرض البعض الى مرض الاكتئاب ، وفقدان القدرة على الفهم والكلام الموزون ، ومنهم مثلاً البلشفي القديم (كولباكوف) الذي استمر جالساً دون حراك لمدة (١٢) يوماً بمواجهة الجدار قبل ان ينفذ به حكم الإعدام . وكان طبيب السجن يأمر بمواصلة التعذيب بعد فحص ضربات القلب ، ثم يوقع شهادة «الوفاة الاعتيادية» بعد ضرب السجن حتى الموت .

كل هذا وغيره قد حصل واستمر ، رغم ما أعلن بعد الثورة بوضع حد للإرهاب القيصري ! ولكن سرعان ما عادت السجون تستقبل الإشتراكيين الثوريين ، والفوضويين - فضلاً عن الحرس الأبيض وغيرهم . كما شددت الإجراءات على السجناء السياسيين ، ومنها العزل المنفرد ، والزنازات الضيقة المرهقة ، ومنع المراسلات والمواجهات ، واقتناء الكتب والصحف ، وتحديد أو منع الاغتسال ، وإباحة سجن المرأة الحامل .

وجراء ذلك وغيره ، لجأ فريق من الإشتراكيين الثوريين عام ١٩٢٣ في سجن (فياتكا) الى سكب الكيروسين على أفرشتهم ، وأحرقوا أنفسهم في الزنزانة التي كانوا يكابدون فيها العذاب . كما نقل آخرون من هؤلاء الى سجون في جزر معزولة ومنعوا من حرية التمشي خارج الأسوار ، فأضربوا عن الطعام وقاموا بحركة احتجاج اخمدت بالرصاص .

ولئن كان هذا هو وضع الإشتراكيين الثوريين ، فقد كان وضع الشيوعيين والتروتسكيين أسوأ بكثير ، حيث كانوا يتعرضون الى الاهانة والضرب والاذلال والعزل المنفرد ، مما أدى الى تعرض البعض منهم الى عطب عقلي ، ومنهم عالم الفلك (كوزيريف) الذي

اصيب بالجنون . والغريب في الأمر ، هو أن السجون الموروثة من العهد القيصري قد اعيد تعميرها ، وحصنت بالأسيجة ، وأخلت باحاتها من الأشجار والحشائش ، وتم تبليطها بالأسفلت... الخ بل وقد شهدت هذه السجون لأول مرة ، آلافاً من الزوجات المبعדות الى معسكرات الاعتقال أو العمل «بذنب أزواجهن»؟

ومن الغرائب ايضاً أنه كان يجري تكديس المبعدين والمعتقلين فوق بعضهم البعض في شاحنات تستغرق رحلة نقلهم عدة أيام . كما كان السياسيون يتعرضون لمعاملة اقسى من المجرمين العاديين . فلم يكن اللصوص مثلاً يتعرضون لتحقيق مديد ، أو تعذيب مرهق ، أو اهانة مثله ، أو محاولة انتزاع اعتراف . حيث الوجهة المعتمدة آنذاك في التعامل مع هؤلاء ، هي أنهم اناس «يمكن اعادة تربيتهم» ، وفق المقولة السائدة بأنهم من صنف «البروليتاريا الرثة»!

اما السياسيون «خونة الوطن» فهم معادون للثورة ، ومنظمون في حركات سرية ، وبالتالي «فلا يمكن اصلاحهم»! وقد شمل ذلك الاشتراكيين الثوريين ، والمناشقة ، ورجال الدين ، وفئة المثقفين - فضلاً عن القادة البلاشفة - كما بينّا آنفاً .

وكان المبعدون يودعون عادة ولمدة طويلة في سجون مؤقتة على الطريق التي شهد واحد منها فقط وهو سجن (كاراباس) نحو نصف مليون مبعد خلال بضع سنوات - وفق رواية (سولجينيتسين) ، الذي ذكر ايضاً أن السفن في (ميناء فلاديفوستوك) ، كانت تحمل نحو (٣٠) ألف شخص في الشهر الواحد ، وقد حصل مرة أن حملت (١٠٠) ألف مبعد . ففي شباط ١٩٣٧ مثلاً ، تكلس في هذا الميناء - على حد قوله - نحو (٤٠) ألف مبعد بانتظار نقلهم الى سجن (كوليمان) . كما ذكر الكاتب انه كان شاهداً على موت نحو (١٥) ألف شخص بمرض الديزانتري الذين كانوا يتغطون على انفسهم! كما تحدث عن استمرار هذه الحالة حتى عام ١٩٤٩ - حيث كان هناك في (خليج فانينو) نحو (٣٥) ألف سجين ، فضلاً عن غيرهم في السجون الأخرى النائية والواقعة شمالي الخط القطبي ، والتي ضمت حسب تقديره نحو (١٢) مليون شخص... وكان من أشهر هذه السجون ، (بوتيركي ، ولوبيانكا ، وكوبيشيف) . كما تم في عام ١٩٣٩ - ١٩٥٠ انشاء معسكرات خاصة بالنساء في سيبيريا ، واستمر ذلك

حتى (عهد خروشوف) الذي حرر الكثير منهم .
أما المبعدون من الكولاك والأقوام الأخرى ، فكانوا - وفق روايته ومشاهدته -
ينقلون إلى معسكرات الاعتقال بـ«القطارات الحمراء» المخصصة لنقل البقر . وقد بلغ
عددهم بضعة ملايين .
وبنفس الطريقة كان يتم نقل وإبعاد أولاد وبنات الأثرياء الروس الذين اختاروا
العودة إلى الوطن بدون ترخيص ، بعد انتهاء الحرب ، وخاصة من ألمانيا ،
وجيكوسلوفاكيا ، والنمسا .

ويذكر المؤلف ، أن (جزر الأرخيبيل) التي كانت تضم معسكرات العمل
والاعتقال ، والتي أقصى هو إلى أحداها وأقام فيها نحو ثمان سنوات ، قد امتدت على
طول الحدود الشمالية للإتحاد السوفيتي ، وضمت معسكرات الأبعاد فيها عدداً من
ابرز علماء الفيزياء ، والكيمياء ، والفلك ، والرياضيات ، والهندسة - ومن بينهم رئيس
مجلس المجمع العلمي للتكنولوجيا البروفيسور (توموفيف يوفسكي) وهو من أبرز
علماء الجينات ، وكان ممن تصدوا بشجاعة لادعاءات واضاليل (اليسنكو) . كما كان
من بينهم عالم الفيزياء الذي أسس منظومة الطاقة الهيدروليكية لسد (الدينبر) ، وقادة
حزبيون بارزون ، ومدراء مناطق ، ومصانع ، ومحررون في صحف حزبية ، إلى جانب
أدباء وكتاب وموسيقين موهوبين .

وفيما عدا ذلك ، فقد حولت بعض الكنائس إلى سجون ، كما بالنسبة
لكنييسة (بوتيركي) التي حشد فيها نحو (ألفين) من السجناء ، والتي أقام فيها خلال
عدة سنوات نحو (٥٠) ألف سجين ، وكذلك تحويل أحد الأديرة قرب ضاحية
غوركي (منتجع لينين) إلى سجن من بنائتين ضمت إحداهما (٦٨) زنزانا للتحقيق
مع الرهبان . ويتحدث المؤلف (وفق مشاهداته) عن الزنانات المغلقة والمعزومة من
الضوء والتدفئة ، وعن السجناء الذين ماتوا متجمدين من البرد... وعن مرافق
الاغتسال والمراحيض ، وعن الجوع والبرد . كما يتحدث عن تكتم السجناء على
اسم من يموت منهم ، بهدف الاستئثار بحصته من الطعام ، وكذلك عن انتزاع
الأسنان الذهبية من الميت أو الضحية... وغير ذلك من المشاهد والأوضاع المفزعة

والمروعة ، التي لا مجال لسردها بالتفصيل .

لقد تم الكشف مؤخراً عن بعض هذه الانتهاكات والإستباحات الدموية ، من خلال كشف بعض المقابر الجماعية - كما بالنسبة لمقبرة (كروياتي) التي تبعد نحو (١٥) كيلومتراً عن مدينة (مينسك) ، حيث وجد فيها عشرات الآلاف من جثث المواطنين المدنيين من البيلوروسيين ، والروس ، والبولونيين ، واليهود ، الذين لا قوا مصيرهم بين أعوام ١٩٣٧ - ١٩٤١ - أي قبل الاحتلال النازي لبيلوروسيا . كما تم العثور - أثناء عملية شق طريق دائري لمدينة (مينسك) في الستينات ، على مقابر (جرى تجاهل الكشف عنها آنذاك) . الا ان التنقيبات قد استؤنفت في الثمانينات ، وعندما تم كشف القبور الجماعية جرت محاولة لإقامة نصب تذكاري لهؤلاء الضحايا ، الا انها منعت من قبل الشرطة السوفيتية . وقد أثبت التحقيق اللاحق وجود (١٥) ألف جثة من النساء والرجال والأطفال - بينهم عدد من المثقفين والمفكرين والعمال الماهرين .

لقد تم في (عهد خروشوف) - كما ذكرنا - إلغاء بعض الإتهامات - كالتحريض ضد الثورة والنظام ، والعناصر الخطرة اجتماعياً ، و«الإنتهازي والمرتد» - وعضو الأسرة المدان أحد أفرادها . ولكن (العقوبات الإدارية) قد استمرت ، كالتجريد من اللقب ، والموقع ، والوسام ، وما الى ذلك من عقوبات أدبية واجتماعية^(١١) . وقد شهدت هذه الفترة أيضاً استمرار تحريم طبع وتداول بعض المؤلفات والكتب ، وخاصة مؤلفات وروايات (تابوكوف ، ألدانوف ، بونين ، امفيتوروف ، زمياتين ، بيليناك ، بوندارين ، بنتيليمون ، ميرزوكوفسكي ، رومانوف... وغيرهم) . اما فيم يتعلق بالمسامحة والعفو في عهد ستالين ، فتجدر الإشارة الى حالة غريبة ، وهي أن الاتحاد السوفيتي قد شهد قراراً واحداً بالعفو العام من قبل ستالين بعد الحرب وذلك في ٧ تموز ١٩٤٥ . الا أن هذا العفو قد اقتصر على المجرمين العاديين ، واستثنى منه جميع السجناء السياسيين . أما قبل ذلك - أي في (الذكرى العاشرة لثورة اكتوبر) فقد شمل العفو نحو (٣,٧٪) من السجناء ولكنه اقتصر على النسوة ممن لهن أطفال ، وعلى سجناء لم يتبق من مدد سجنهم سوى بضعة أشهر!

* * *

لقد كانت سياسة العنف ومبدأ «العنف الثوري» الذي طبق وبرر ، حتى بأكثر أطواره شدة وعنفاً في الاتحاد السوفيتي ، هو ما اعتمد أيضاً ، كسياسة ومبدأ في البلدان الاشتراكية الأخرى ، وخاصة في الصين ، وكمبوديا ، وكوريا ، وأفغانستان ، وبلدان أوروبا الشرقية ، ثم في بلدان «التوجه الاشتراكي» . وتلك حالات وأطوار معروفة للجميع ولا جدوى من استعادتها أو توثيقها . ولكن يكفي هنا ، لغرض الاستدكار ، استعادة بعض الوقائع والأحداث المثيرة ، وحملات التصفية الجماعية ، والقتل ، والإستبداد ، والتطهير ، والإبعاد خارج البلاد ، والتي شملت الملايين من المواطنين ، وخاصة في عهد (بول بوت) في كمبوديا ، وفي عهد (ماوتسي تونغ) في الصين ، وعهد «كيم ايل سونغ» في كوريا... ثم ماحدث بعد قمع (انتفاضة بودابست) عام ١٩٥٦ ، ثم (انتفاضة براغ) عام ١٩٦٨ ، وأحداث (بولونيا) وغيرها .

فقد شملت حملة الإبادة الجماعية في كمبوديا مثلاً أكثر من (٣ ملايين) مواطن ، كما شملت حملات القمع والتطهير في الصين نحو (مليون) مواطن أيضاً . ومثلما حصل في الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين ، حصل في عهد ماوتسي تونغ أبان «القفزة الكبرى» عام ١٩٦٢ والثورة الثقافية عام ١٩٦٦ ، ثم في عهد من جاء بعده في أحداث «ربيع بكين» في حزيران ١٩٨٩ - أبان المظاهرات الاحتجاجية التي قام بها الطلبة لمدة ستة أسابيع ، وتم سحقها من قبل الجيش ، وراح ضحيتها الآلاف من الطلبة والشباب .

وإبان القفزة الكبرى^(١١) ، نظمت حملات التطهير في الحزب والدولة ، وشملت نحو (٧٠٠) ألف من الشيوعيين ، وبينهم كتاب ومفكرون تعرضوا للنقد والاذلال ، وأرغموا على ممارسة «النقد الذاتي العلني» .

ورغم ذلك الشعار الجذاب الذي أطلق آنذاك حول التعددية ، وحرية الابداع - أي شعار «لنتفتح مئة زهرة ولنتبارى مئة مدرسة» ، إلا انه سرعان ما استبدل ذلك بنقيضه - أي بشعار معاكس يدعو الى «اقتلاع الأزهار السامة»^(١٢)

وكان (ليو شاوشى) - كما بينا - وكما هو معروف ، قد عارض القفزة الكبرى ، والثورة الثقافية ، وطالب بمراجعة هذه التوجهات . إلا أن (ماوتسي تونغ) اعتبر ذلك

«مراجعة مبتذلة ، ودعوة لعودة الرأسمالية ، وبالتالي موت الثورة!» وجراء هذا الموقف ، تعرض هذا القائد الى التنديد الصارم ، ونعت بالمرتد والمحرف وسمي بـ«خروثوف الصين»! كما أرغم في نهاية الأمر على ممارسة النقد الذاتي علناً عام ١٩٦٨ ، وكان في الواقع اذلاً ذاتياً ، اقترن بإبعاده من جميع مناصبه ، وظل رهن الإبعاد حتى وفاته عام ١٩٧٣ .

وكان (ماوتسي تونغ) خلافاً لـ(لينين) ، قد دعا الى إعطاء الحافظ المعنوي الأولوية في الإقتصاد بدل الحافظ المادي والمكافئة . وقد تجسدت هذه الموجة بإقامة «حرس أحمر» من الطلبة وصغار السن من الشبيبة ، الذين ارسلوا الى الأرياف خاصة بأعداد هائلة . وكان (لين بياو) - قائد الجيش وعضو المكتب السياسي منذ عام ١٩٥٥ - قد اصبح وزيراً للدفاع ، ثم حل محل (ليو شاوشي) عام ١٩٦٦ ، ثم محل (ماوتسي تونغ) عام ١٩٦٩ . وكان هو قبل غيره ، المحرض الأول على رفع هذه الشعارات المبسطة ، وصاحب البيان الشهير الداعي الى السير «الى الأمام تحت الراية الحمراء للخط الأحمر... خط ماوتسي تونغ»! وقد لقي مصيره في حادث طائرة عام ١٩٧١ .

الى مثل هذا المصير ، تعرض (امري ناج) زعيم انتفاضة بودايست الذي كان من ابرز المشاركين في ثورة المجر عام ١٩١٩ ، والتي اضطرت بعد فشلها الى الهرب الى الاتحاد السوفيتي ، حيث ظل هناك حتى عام ١٩٤٤ . ولكنه استدعي بعد ذلك الى بلده ، وعين وزيراً للداخلية عام ١٩٤٥ . وفي ١٧ حزيران ١٩٥٨ اعلن عن اعدامه مع اثنين من زملائه وأحد القادة العسكريين ، وذلك وفق محاكمة مزعومة بتهمة التآمر والتخريب ، الا انه كان في الواقع قد التجأ مع عائلته الى السفارة اليوغوسلافية ، لدى دخول القوات السوفيتية ، ثم خرج منها بوعده من كادار الى تيتو بالحفاظ على حياته . وكان (كادار) الذي تعرض هو الآخر الى السجن والأذى لعشر سنوات سابقة ، والذي تولى السلطة بعد قمع انتفاضة بودايست ، قد نظم حملة تطهير وقمع ، شملت آلافاً من الشيوعيين والمواطنين ، واقرنت بهروب نحو ربع مليون مواطن مجري عبر الحدود الى النمسا .

وهذا ما حدث في (جيكوسلوفاكيا) ، بعد دخول الجيش السوفيتي - كما

أسلفنا، وطرد (نوفوتي) من رئاسة الحزب والدولة في كانون الثاني ١٩٦٨ . أما سلفه (سلانسكي) فقد أعدم في حملة التطهير التي شهدتها جيكوسلوفاكيا سابقاً .
وأما في (ألمانيا) فقد بلغ عدد الهاربين الى برلين الغربية ، نحو (٧,٢) مليون مواطن ، حتى بعد بناء جدار برلين وترسيم الخط الفاصل بين الألمانيتين بطول يقرب من (١٥٠) ميلاً .

كما بلغ عدد الهاربين من (كوبا) نحو (مليون ونصف مليون) مواطن .
لقد وقعت بعض هذه الأحداث بالارتباط مع القرار المتخذ بوضع نهاية لـ «الجبهة الشعبية» في بلدان أوروبا الشرقية ، والتي تجسدت بإقامة حكومات إئتلافية مكونة من ممثلي الأحزاب التي تحالفت مع بعضها البعض إبان الغزو النازي . وقد اقترن ذلك بتثبيت الدور القيادي للحزب ، والالتزام بالأممية البروليتارية والزام الأحزاب الحليفة بذلك... وقد قوبلت هذه الاجراءات والتوجهات بمعارضة من داخل بعض الأحزاب الشيوعية الأخرى ، وخاصة في (بولونيا) ، و (هنغاريا) ، ولكنها جوبهت بحملات تطهير مماثلة لما جرى في جيكوسلوفاكيا . اما في (ألمانيا) فقد اجبر الإشتراكيون وغيرهم على الإتحاد والاندماج في حزب واحد اطلق عليه إسم (حزب العمال الموحد) ، بينما اتخذت التحالفات الشكلية مع الحزب القائد تسميات جبهوية من قبيل «الجبهة الشعبية او الوطنية» في البلدان الإشتراكية الأخرى .



لقد اقترنت هذه التوجهات ايضاً ، وكما شهد العالم ، بتغيب أية معارضة (أو حزب معارض) ، وبتبرير المراقبة الدائمة للجيش الأحمر في هذه البلدان ، فضلاً عن قيادة (حلف وارشو) ، والسلطات المناطة بالمستشارين السياسيين السوفييت ورجال الأمن ، والتحكم بسياسة ووظائف (مجلس التعاضد الإقتصادي) . كما اقترن ذلك بالأخذ بالنموذج السوفيتي في بنية النظام السياسي ، ودور الحزب ، ووظائف الدولة ، والمنظمات والنقابات العمالية وغيرها . وقد امتد ذلك ايضاً الى ميادين الإقتصاد والتجارة والمال ، والبناء الإجتماعي ، وقضايا الثقافة والتعليم ، برغم التمايزات بين بلدان المنظومة الاشتراكية .

اما بشأن السياسة الخارجية والمواقف الدولية ، والتنسيق والتعاون في ميادين المتحاورات والمعلومات ، والاتفاقات والمعاهدات... وغيرها ، فهي أمور معروفة ، ان لم نقل انها كانت ملزمة او مفروضة . وهذا ما حصل لاحقاً بالنسبة للموقف من الصين ويوغوسلافيا وألبانيا ، والموقف من بعض الأحزاب الشيوعية الأوروبية... وأخيراً الموقف من افغانستان .

لم يقتصر ذلك على بلدان المعسكر الاشتراكي ، بل امتد الى بلدان «التوجه الاشتراكي» - في افريقيا وآسيا ايضاً ، ولو بأطوار وحالات معينة - وذلك ما حصل مثلاً في أثيوبيا ، والصومال ، واليمن ، وفي أنغولا وموزمبيق ، وفي لاوس وكمبوديا... ثم في افغانستان . كما شهدت بعض اعراضه ومؤثراته أنظمة عربية معينة - وذلك من خلال معاهدات الصداقة أو اتفاقات التعاون الأمتي (وهذا ما حصل مثلاً بين النظام في العراق ودول اشتراكية معينة - مثل جيکوسلوفاكيا ، وألمانيا ، وكوبا ، فضلاً عن الاتحاد السوفيتي) .

لهذا وبحكم هذه الترابطات الوثيقة والمتبادلة ، اتخذت عملية التداعي والإنهيار في النظام الاشتراكي العالمي ، طابعاً شاملاً و«مفاجئاً» ، ارتبط - من حيث الإيقاع والتوقيت - مع ما حصل في البنية الأساسية لهذا النظام ، أو في مركز الفعل والقرار (أي موسكو) . كما امتد ايضاً الى العديد من بلدان «التوجه الاشتراكي» .

أما الأنظمة الاشتراكية المتبقية - كما في الصين مثلاً ، أو في كوريا الشمالية ، أو في الفيتنام... فهي في الواقع في حالة «هروب من الاشتراكية» - بأنظمتها السياسية ، وبنائها الاجتماعية والاقتصادية ، وحتى بالنسبة لمبادئها النظرية الموروثة - وذلك لتجنب مصائر مماثلة لما حصل في (المركز) ، أو في البلدان الشقيقة الأخرى . أما النظام الاشتراكي في (كوبا) ، فهو ليس في حالة حصار خارجي فحسب ، بل في حالة حصار داخلي ايضاً - جراء توقف وانتهاء الدعم الخارجي ، وانقطاع الموارد والمعونات ، من النفط والوقود ، والسلع والقروض والهبات ، التي كانت تتدفق عليها طوال العقود السابقة ، من الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى . ومع ذلك ، فلا يزال الزعيم الكوبي يرتدي «قبعة الثورة» - التي انقضت عليها سبعة وثلاثون

عاماً ، دون أن تغلغ في اكفاء الحد الأدنى من حاجة المواطن ، أو تسدد دينها الخارجي ، أو تحقق موازنة مالية معقولة ، أو تبني هيكلًا اقتصادياً حقيقياً ، بل لم تغلغ حتى في إقامة سوق داخلية للبيع والشراء ، أو إصدار عملة قابلة للتحويل والتبادل حتى مع البلدان الاشتراكية الشقيقة .

إن سياسة الهروب الخفي من الاشتراكية - رغم المراجعة والتراجع ، ورغم التعامل المتسع مع الرأسمالية ، وتغطية ذلك كله بمواصلة الحديث عن «الاشتراكية والبناء الاشتراكي» - قد استحدثت وماتزال نوعاً من الضلالة والمغالطة يركن إليها ، أو يتكوى عليها بعض الساسة والمفكرين - ممن لا يريدون رؤية الواقع ، أو لم يستفيقوا بعد من صدمة هذا الواقع .

فهناك من يتطلع مثلاً الى دور متوقع أو مأمول ومرتجى ، للمصين - كدولة اشتراكية عظمى ، متجاهلاً الواقع الموضوعي ، والوضع الدولي ، بل والوضع الذي تعيشه أو تعانيه هذه الدولة . فمن المعلوم ان ربع سكان الصين يعيشون تحت مستوى الفقر ، وحصة الفرد من الدخل الإجمالي هو أقل بعشر مرات من نظيره في بلد الجوار (اليابان) . كما أن موارد هذا البلد ، وبنيته الاقتصادية ، وإدائه الإقتصادي ، لن تساعد - لا في المرحلة الراهنة ولا في المستقبل - على اكفاء حاجة من سيزداد عددهم في نهاية هذا القرن ، الى ألف وخمسمائة مليون انسان .

ولمطامنة النفس ، أو اعتاقها من اوجاع الخيبة ، يلجأ البعض من الإقتصاديين أو القادة السياسيين ، الى الحديث بيقين ، ووفق حسابات أولية محكومة بالهفوة والأمل ، الى تحول الصين ، في أمد قريب ، الى مركز أو قطب اقتصادي وسياسي عالمي ، منافس للولايات المتحدة أو لغيرها من المراكز والأقطاب الرأسمالية الحالية . ووفق هذه الأماني والحسابات ، يلجأ البعض الى تعظيم منجزات كوريا الاشتراكية ، أو صمود كوبا الاشتراكية ، أو استعادة هذا الحزب أو ذاك لجماهيره ودوره القيادي في هذا البلد الاشتراكي أو ذاك - متجاهلين كل ما استبدل وعدل في هيكل الحزب ، وقيادته ، وبرنامجه ، ونظامه الداخلي... وحتى اسمه وايدولوجيته .

والغريب في كل هذه المواقف والأحكام والتطلعات ، أنها تركن الى المغالطة أو

المكابرة، حيث يتوالى التبشير بهذا المستقبل القريب والمأمول على خلفية مشاهد مأساوية صارخة من التدايعيات الاقتصادية المشتدة، والأزمات الاجتماعية المتفاقمة، والنزاعات والحروب المتواصلة في العديد من البلدان الاشتراكية السابقة وبلدان «التوجه الاشتراكي» السابقة. ومن بين هذه الأحداث ما يجري أمام الأنظار ويستثير المرارة في بعض اطراف الاتحاد السوفياتي السابق، وفي يوغوسلافيا، وأفغانستان، وإثيوبيا، والصومال، وكمبوديا، واليمن - فضلاً عن الأزمات والاختناقات في كوبا، وكوريا، والصين... وغيرها.

ورغم كل ما حصل من انهيار مذهل شمل نصف الكون، وهز الأرض والسماء، ورغم كل ما يتعاقب ويتفاقم ويجري أمام الأنظار من تحولات وكوارث وأزمات في البلد الأول صانع الاشتراكية، والغريم المكافئ للرأسمالية العالمية طوال سبعة عقود، ورغم السقوط العمودي لسائر مقومات وبنى النظام الاشتراكي العالمي - وهو ما غير وجه العالم بأسره - يجري الحديث، وتتواصل الأحكام، وتتوالى الإدعاءات بعدم وجود نظام عالمي جديد، وكأن خروج النظام الاشتراكي العالمي، بكل جبروته من إطار العالم والكون، هو أمر طارئ، أو عرضي أو موقوت؛ وبالتالي فإن كل شيء باقٍ كما كان، أو سيستعيد نفسه حالاً أو عما قريب! كما أن هناك من يرى بأن ما حصل في الاتحاد السوفيتي، لم يكن حصيلة أزمات محتدمة ومقوضات فاعلة - جراء نواقص وأخطاء واختلالات بنيوية خطيرة في المنظومة النظرية والسياسية والاقتصادية لبناء المجتمع الاشتراكي والنظام الاشتراكي، بل هو انقلاب عشوائي مفاجئ أو عرضي في سير التاريخ الانساني. أما غير هؤلاء (وهم الغالبية) فيؤكدون - دون تحليل أو برهان، بأن ما حصل هو مجرد «مؤامرة خارجية»، أو «ردة داخلية». وهذا ما سبق أن اتينا على ذكره وفندناه - دون تجاهل للدور الخارجي الذي مارس فعله التقريضي أيضاً، ولكن بالترابط والتفاعل مع الوضع الداخلي، الذي لولاه، لكان من المتعذر بل من المستحيل للعامل الخارجي وحده، أن يحتوي سائر مفاعيل هذه العملية الهائلة! لقد سبق أن توقعنا، في مقدمة هذا البحث، لنرى دور وفاعلية العامل الخارجي في تقويض النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي، ثم في سائر بلدان المنظومة

الإشترابية العالمية . ولإبراز تجليات ومفاعيل هذا الدور ، ركزنا بوجه خاص على الإنفاق العسكري الهائل الذي فرض على الاتحاد السوفيتي - في اطار عملية المجابهة وسباق التسلح - فضلاً عن الحصار الإقتصادي ، والمقاطعة التجارية ، والضغوط والتهديدات المختلفة^(٩٣) . كما أشرنا الى تحمل الاتحاد السوفيتي - خلافاً لدول حلف الناتو - عبء تسليح البلدان الإشتراكية في (حلف وارشو) وغيرها ، والكلفة الهائلة للمرابطة العسكرية السوفيتية في هذه البلدان . وكان ذلك ، في الواقع ، عبئاً مدمراً للإقتصاد السوفيتي ، ورافعة أولى من روافع التقويض للنظام الإشتراكي فيه .

وفي هذا الصدد أوردنا مقولة (ريغان) بشأن استراتيجية الغرب لتدمير «امبراطورية الشر» - على حد قوله - وذلك من خلال توجيه مواردها نحو التسلح والإنفاق العسكري على حساب افقار الشعب ، عندما أعلن قائلاً : «سنجوعهم تسليحاً»!

ولكن ، رغم هذه التصريحات المعلنة ، لم يحاول أحد من القادة والمسؤولين أو المفكرين والإقتصاديين في الاتحاد السوفيتي والبلدان الإشتراكية الأخرى ، أن يلفت الأنظار الى هذه التهديدات الخطيرة ، أو يحذر من هذه المخططات الشريرة البالغة الخطورة . فقد اكتفت قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي طوال عقود ، بالسعي لتحقيق التكافؤ العسكري وحتى «التفوق» - وذلك لمواجهة مذهب (ترومان) حول المجابهة العسكرية ، ومن ثم مذهب (ايزنهاور) حول الردع النووي . كما ارتكبت هذه القيادة الى حالة الإنفراج المؤقت الذي تحقق في اواسط السبعينيات من خلال اتفاقية (هلسنكي) وبمشاركة الولايات المتحدة وكندا .

والواقع (حسب ما أورده الأستاذ محمد حسنين هيكل مؤخراً - في مقدمة كتابه حول حرب الخليج) ، أن الإدارة الأمريكية قد تخلت عن هذين المبدئين في عهد الرئيس (كندي) منذ عام ١٩٦٠ ، لأنهما فقدتا مصداقيتهما ، إذ لم يكن هناك أي طرف من اطراف الصراع العالمي ، مستعداً للمغامرة بالتقدم نحو حافة الهاوية والفناء . وهذا ماكان يدركه «يتجاهله» قادة الاتحاد السوفيتي الذين كانوا يعلنون أن (١٪) مما تملكه الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي من الأسلحة النووية ، كان كافياً لتدمير البشرية والحضارة الإنسانية والكوكب الأرضي . وهكذا منذ عام ١٩٦٠ - أي منذ

بدء رئاسة (كندي) - اعتمدت الإدارة الأمريكية مذهباً آخر بديلاً عن مذهبي (المجابهة والردع) ، الا وهو سباق التسلح وانهاك الاتحاد السوفيتي بسباق التسلح . وكان (مكنمارا) - وزير الدفاع الأمريكي في عهد كندي - هو من عبّر عن هذه السياسة علناً في محاضرة ألقاها امام اساتذة الكلية الحربية في واشنطن في ١٤ أيلول عام ١٩٦١ ، عندما قال : «علينا أن نرغم الاتحاد السوفيتي على تغيير اولوياته . فالنظام الشيوعي يعد جماهيره بمجتمع من الرفاهية ينتفي فيه الفقر... مجتمع مساواة اجتماعية ينتفي فيه التمايز الطبقي . ولتحقيق هذه الأهداف ، فإن الاتحاد السوفيتي يضع التنمية كأولوية أولى قبل الأمن . ولذلك فعلى ان نرغمه على تقديم ودفع أولوية الأمن ووضعها قبل التنمية . ويعني ذلك ، أن علينا ان نشده الى سباق للتسلح يقطع انفاسه ، ويهرق موارده ، ويتركه في النهاية ، ترسانة نووية دون رغبة من الخبز ، او قطعة من اللحم » . ويستطرد قائلاً : «إن تغليب الأمن على الأولويات السوفيتية ، ستعكس من الخارج على الداخل أيضاً ، حيث ستزيد من تركيز السلطة بيد المسؤولين في أجهزة الحزب والدولة ، مما سيبعد بينهم وبين عامة الناس ، ويعزلهم (عن الشعب) » . لم يتم ادراك أو استيعاب هذا المخطط المعلن والخطير الا بوقت متأخر جداً أو بعد فوات الأوان ؛ حيث تطرق (غورباشوف) في عام ١٩٨٦ الى هذه المسألة عندما قال :

«أنهم في الغرب قد بدأوا يستعدون لإرسال الاتحاد السوفيتي الى (مايسمونه) «مزلة التاريخ»!

وفي مناسبة لاحقة قال أيضاً :

«أنهم في الولايات المتحدة لا يريدون أن يتدخلوا عن تلك الحسابات الأخلاقية لاستنزاف الاتحاد السوفيتي اقتصادياً ، من خلال جره اعمق فأعمق نحو سباق التسلح ، وكأن الخطر الفعلي على امريكا والعالم الغربي ، هو نجاح الاتحاد السوفيتي في تحقيق خطط لتسريع التنمية الإقتصادية والاجتماعية . ومن هنا كان الرهان على انهاك اقتصادياً » .

ورغم اعتداد (غورباشوف) بمبادرته ومنهجه في الإصلاح واعادة البناء ، الا انه - كما يبدو - كان وجلاً ومرتاباً من عواقب مبادرته و«تنازلاته» وتعامله مع الغرب ،

ولاسيما الولايات المتحدة . فهو يرى مثلاً في إصرارهم ومشاربتهم على التفوق التكنولوجي ولاسيما في المجال العسكري «انهكاً للإشتراكية ، عن طريق سباق التسلح ، لكي يتسنى لهم بعد ذلك املاء شروطهم... ولكي يصبحوا هم اسياد العالم» .
الا أنه وهو يحاول ان يستيق أو يستدرك هذه المصير أو يستعين من عواقبه المفجعة ، يروح يطري دور الشعب ، ويعظم موارد البلاد ، ومواهب المواطنين ، وتماسك الحزب ، وبرامج التجديد والبناء الإشتراكي الجديد... الخ - فيقول :
«لا مجال للإسراع لرمينا في مزبلة التاريخ... فمذاهب ترومان وايزنهاور وريغان معروفة لدينا»!

ولكن رغم كل المبادرات التي قام بها صناعات عملية التجديد أو اعادة البناء (البيروسترويكا) في الدعوة الى نزع السلاح ، وتحقيق السلام ، واقامة عالم جديد وعلاقات دولية جديدة... ورغم المبادرات والمساومات ، ثم التنازلات من جانب واحد في اهم الميادين ، وخاصة في تخفيض اسلحة الدمار الشامل ، والميادين الأيديولوجية والسياسية وغيرها (وهو ماستنطرق اليه لاحقاً) ، فأنهم قد جوبهوا بالتجاهل والأزدراء ، وبالتحدي والإبتزاز ، وأخيراً بالاعتصار والإجهاز .

لقد تحقق في الواقع ، ما لا يستهان به من نتائج باهرة في ميدان تصفية الصواريخ العابرة للقارات ، والصواريخ المتوسطة والقريبة المدى ، وتقليص الأسلحة النووية ؛ بشكل كبير (وفق اتفاقية وقعت في كانون الثاني في ١٩٩٣ في واشنطن) ، الى جانب مباحثات ولقاءات جرت قبلاً في موسكو ، وستكهولم ، وفيينا ، ومديرد ، وكوبنهاغن ، وباريس ، وفي الأمم المتحدة ؛ واتفاقات اقترت في (جنيف ، وريكيافيك خاصة) ، ولكن الولايات المتحدة وحلفاءها في الغرب ، كانوا يترددون ويماطلون ، ثم يتراجعون ، وفق تطلعاتهم المحسوبة ، عن ضرورة انهاء النظام الإشتراكي في الاتحاد السوفيتي والبلدان الإشتراكية الأخرى ، أو انتهائه وسقوطه في القريب العاجل .
وهذا ماكان يراه ويتوقعه (غورباشوف) حيث قال :

«إن هناك بعض الساسة في الغرب يتطلعون بلهفة الى اقتراب ساعة انهيار الاتحاد السوفيتي»!

وفي معرض الملاومة أو الانتقاد لمواقف الولايات المتحدة التي ، وافقت أو صادقت على العديد من الإتفاقات بشأن السلاح ونزع السلاح ، - أشار (غورباشوف) بمرارة ، الى انهم في امريكا وبعد مؤتمر (جنيف) مباشرة ، قد نظموا حملة معادية للاتحاد السوفيتي ، وخفضوا عدد الدبلوماسيين السوفيت في واشنطن بنسبة (٤٠٪) ، كما اقترحوا بسفنتهم الحربية المياه الإقليمية في القرم . ورغم الإتفاق في (جنيف) على مواصلة الإلتزام بإتفاقية (سالت - ٢) فإن الولايات المتحدة تبدو وكأنها عازمة على الانسحاب منها . كما انها رغم التزامها المعلن بدرء الحروب ومخاطر الحروب ، قد وجهت ضربة عسكرية ضد ليبيا ، وراحت تبشر وتهدد بـ«حرب النجوم»... وبالتالي ، فإنها راحت تشيع النزعة العسكرية في التفكير السياسي ، بدلاً من نزعة السلام والمصالحة والتعاون ، وفرض النزاعات بالطرق السلمية .

ومرة أخرى ، وفي معرض الحديث عن انسحاب الولايات المتحدة من إتفاقية الحد من الصواريخ متوسطة المدى والأسلحة الاستراتيجية ذات الدمار الشامل - أي إتفاقيتي (سالت ١ وسالت ٢) ، يتحدث (غورباشوف) عن مخاوفه أو رؤيته لحقيقة وجوه وهدف السياسة الأمريكية إزاء الاتحاد السوفيتي عندما يقول :

«ان الولايات المتحدة قد انسحبت عملياً من إتفاقية (سالت - ٢) أو عرضتها للإلغاء . بحجة أن الغرب سيثق بمقترحات الإتحاد السوفيتي اذا ما غير نظامه السياسي ، وطبق نموذج المجتمع الغربي»!

وهنا يعقب (غورباشوف) عبثاً على ذلك فيقول :

«إن هذا لمضحك حقاً»!

ولكن الواقع قد سدده ولمقولته هذه لطمة قاسية! كما سدده ولرفاقه ، ولحزبه ونظامه ، ولدولته ومجتمعه ، ولبرنامجه ، وسياسته ضربة قاتلة!

أما عملية التجديد واعادة البناء ، والشعار الداعي الى «مزيد من الإشتراكية ، ومزيد من الديمقراطية» ، وإقامة نموذج افضل واكثر تطوراً... فقد وئدت ، واستيعض عنها بنقيضها - أي بنظام سياسي من نموذج غربي مشوه ، وبمجتمع متفكك ، وبإقتصاد متداع ، وباتحاد دولتي مزعزع... وأخيراً ، بحزب كان يسمى بـ«الشقيق الأكبر»

فأسمى أصغر من اشقائه الأصغر في يولونيا ، وبلغاريا ، وهنغاريا ، وإيطاليا (الذين سبقوه في المراجعة والتغيير) وحتى لتوانيا... (بالنسبة لعدد السكان) . حزب لم يكن له نظير في التاريخ القديم والحديث من حيث مآثره التاريخية ودوره ومكانته ، وبالتالي عدد أعضائه الذين زاد عن عدد أعضاء أي حزب في العالم وعلى مر العصور^(٩٤) .
ومع ذلك ، فقد تهاوى وتفكك ، ثم فقد هيبته ومكانته ، وتأريخه ودوره القيادي .
وها هو أحد زعماء ذلك الحزب سابقاً ، وقائد هذه الدولة لاحقاً ، يقود هذا البلد العظيم نحو الهاوية^(٩٥) !



لنعد مرة أخرى الى هذا الحدث المذهل والإنهيار المريع ، الذي سبق ان ركزنا مفاعيله في محاور اساسية ، فرضتها في الأصل - كما بينا - ظروف وقوانين الواقع ، والوضع الداخلي ، الى جانب المتغيرات الدولية ، والضغط الخارجي ، التي استدعت ، محاولة للمراجعة والتعديل ، وللأصلاح والتجديد ، وللبناء أو إعادة البناء .
ولكن كل هذه المحاولات والتوجهات قد ارتطمت بواقع مأزوم عصبي على المعالجة والتقويم ، فضلاً عما اقترنت به من عثرات وترددات ، ومن مكائد ومؤامرات ، ومن تراجعات ومساومات ، ثم من قصور في الخبرة والتجربة - وخاصة ما يتعلق بالتعامل مع الموروث من العقائد والمبادئ ، ومن المعرفة في شؤون الإقتصاد والمال ؛ وكذلك ما يتعلق بإعادة التنظيم الرشيد للمجتمع ، ومن ثم في التعامل الدولي والعلاقات الخارجية - مع الغياب الكلي لطبيعة وجوهر ومكونات النظام البديل .
لقد كانت (البيروسترويكا) - كما بينا - حصيلة لفعل الضرورة ومتطلبات الواقع .
«فهي ليست نزوة افراد» - كما يقول (غورباشوف)... «لأنها لو كانت كذلك ، لما استطاع حتى مؤتمر الحزب ، ان يدفع الشعب بهذا الاتجاه» .
فما هي مولداتها ودوافعها؟

يتحدث (غورباشوف) في كتابه المكرس لهذه العملية بصراحة وجراءة عن مجمل الأزمات ، ومظاهر القصور والتخلف ، وعن الأخطاء والاحتلالات الخطيرة في مختلف الميادين ، ولاسيما في ميدان الإقتصاد - وهذا ما سبق ان تطرقنا اليه ، وها

نحن نعود اليه لتبرير مصداقية ما سبق ان اوردنا من وقائع لاستكمال صورته أو لتوثيقه على لسان من عايشه أو حاول تقويمه . فهو يتحدث بإسهاب وتفصيل عن وضع معقد مأزوم نورد أبرز تجلياته بأيجاز وتركيز :

– هبوط وناتر نمو الدخل الوطني ، في الخط الخمسية الثالث الأخيرة ، الى اكثر من النصف ، ووصولها بالتالي الى حد الركود .

– فقدان وتأثر التقدم – رغم ان الثورة العلمية – التكنيكية قد فتحت آفاقاً جديدة للتقدم الإقتصادي والاجتماعي ، ولكن الاتحاد السوفيتي لم يتوجه لتحديث الإقتصاد واخراجه من حالة التخلف التكنولوجي .

وفي هذا الصدد يقول :

– «إن صواريخنا تنطلق الى كوكب الزهرة... ومع ذلك فنحن نعانى من التخلف في المنجزات العلمية والخدمات» .

ويقول :

– «رغم وجود أموال هائلة في الصناديق الاجتماعية للإنفاق على شؤون الصحة والتعليم ، وعلى دور الحضانة ورياض الأطفال ، فهناك قصور في هذا الميدان»... كما اننا لم نستطع تلبية متطلبات السكن ، والغذاء ، والنقل ، والبضائع الاستهلاكية ، والخدمات الطبية والتعليمية – رغم ان الاتحاد السوفيتي يشغل المكان الأول في العالم من حيث انتاج الحبوب ، وعدد الأطباء ، وعدد الأسرة في المستشفيات ، والملاكات العالية التأهيل... الى جانب الإنتاج الضخم من الفولاذ ، والخامات ، والوقود ، والطاقة .

وحول السياسة الاقتصادية يتحدث عن :

– تجاهل متطلبات القوانين الاقتصادية – كالحساب الاقتصادي ، والتخطيط ، والعلاقات السلعية – النقدية ، والحوافز المادية ، والإدارة الاقتصادية (بمختلف آلياتها ووظائفها) .

– كما يتحدث عن نوعية السلع ، فيقول : «إن نوعية منتجاتنا – على حد ما يردده الناس في بلادنا – هي مخجلة حقاً» .

ومن هنا ، اكد على ضرورة اصلاح هذا الوضع من خلال برامج جديدة للتقدم العلمي والتكنيكي... برامج «شاملة ومتكاملة» مع «رفض الإنسياق - على حد قوله - نحو الرأسمالية في ادارة الإقتصاد وتنظيم المجتمع»^(٩٦) .

الا أن (غورباشوف) من منطلق تمسكه «المعلن» بـ«إشتراكية افضل» أو «بميزد من الإشتراكية» قد برر التصنيع الثقيل ، والتعاونيات الزراعية ، والجمع بين التخطيط ومنجزات الثورة العلمية - التكنولوجية ، وكذلك خطة الإصلاح الإقتصادي لعام ١٩٦٥ (التي آلت الى الترددي والركود) ، واعتبر (البيريسترويكا) «قفزة في تطور الإشتراكية لا عملية تدريجية أو اصلاحية»!

كما اعتبر «أن الملكية الإجتماعية هي في اساس الإشتراكية» . وأنه وزملاءه من صناع عملية التجديد والتحديث قد «بنوا النموذج المعصري للإقتصاد الإشتراكي»^{١٩}

ورغم انهم قد انتقدوا هياكل الإقتصاد وادارة الإقتصاد ، ودعوا الى تحديث الصناعة وعملية التعدين ، واعتماد آليات جديدة في شؤون المال والمصارف ، الا انهم دعوا الى اقامة مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية ، ورفع القيود عن المزارع الصغيرة ، وتوسيع النشاط التعاوني ، وتشجيع العمل الفردي والأسري في ميدان الإنتاج الصغير والتجارة... مع اغلاق المصانع غير المربحة ، والمؤسسات التي لا تعمل بشكل فعال ، وتطبيق نظام التمويل الذاتي للمصانع والمعامل والسوفخوزات . والكولخوزات ، فضلاً عن الحساب الإقتصادي... الخ .

- ومن منطلق الإطراء أو التأمسي يشير (غورباشوف) الى «إن منجزات عديدة للعلماء السوفييت قد طبقت في الغرب اسرع مما فعلناه نحن في بلادنا»! ولكنه يعود ويعتمد الاعتداد غطاء للواقع ، كما يعتمد الإزدواجية في الأحكام على هذا الوضع الإقتصادي الذي كان موضع مراجعة شاملة وانتقادات حادة ، فيقول مثلاً ، وربما على سبيل التسيكين والمغالطة :

«إن افضليات الإقتصاد المخطط في الإشتراكية ، هو أقدر بكثير منه في الرأسمالية» .

ويقول أيضاً - وكما بينا آنفاً :

«اننا بنينا النموذج المصري للإقتصاد الاشتراكي»!

- وانطلاقاً من هذا «النموذج المصري» والإقتصاد المخطط ، يروح يسرد ، باعتداد وتفصيل ، تلك المقررات الخاصة برفع مستوى معيشة السكان ، ومعالجة المشكلة الحادة للسكن ، وتطوير مجال الخدمات ، واصلاح التعليم ، وزيادة انتاج المواد الغذائية ، ومعالجة معاناة الأسرة ، ورعاية الأمومة والطفولة ، واستعادة حقوق المرأة في المساواة ، ووظائف وصلاحيات السوفيتات والمنظمات - الى جانب تقويم الإقتصاد ، واصلاح الإدارة الإقتصادية... الخ .

اما عن دور الحزب والدولة والبرنامج والنظام ، وقضايا العلنية والديمقراطية... والاختلالات الأخلاقية ، وانتهاك الشرعية ، ومستوى معيشة المواطن ، والأوضاع الإجتماعية بوجه عام... فقد سبق ان تناولناها في الفصول السابقة ، وفي هذا الملحق الإضافي أو التفصيلي .

ولكن ، من المهم ان نشير مرة أخرى ، الى تلك التطلعات الرومانسية او المقولات المعلنة لهانمي عملية التغيير ، حيث كان يجري الحديث عن :

- «ان هذه العملية ستعكس ايجابياً على مجمل التطور العالمي والعلاقات الدولية... وانها ثورة ثانية (بعد ثورة أكتوبر) يستحيل الارتداد عنها»^(٩٧) .

والواقع ، ان توجهات وشعارات هذه العملية قد انعكست حقاً على مجمل العلاقات الدولية ، واسهمت - كما بينا - في استحداث مقدمات ومقومات بنية جديدة لنظام عالمي جديد ، لم يكن للأسف هو المأمول والمرتجى .

كما اقترنت هذه العملية بالكثير من المبالغة والمغالطة^(٩٨) ، أو بالحلم الذي تبدد سريعاً . يقول (غورباتشوف) بهذا الصدد :

«إن (البيبريستيروكا) متزايد من قدرة الاتحاد السوفيتي ، وتحبط آمال أولئك الذين يسعون الى إشاعة عدم الثقة بالقيادة... أو يتطلعون الى استحداث تصادم بين القادة ، أو تقسيم الحزب... بل ويتنبأون ببروز حالة من التضخم والبطالة ، وتفاقم الانقسام في المجتمع» .

ولهذا ، كما يقول : «فانني سأستثير غضبهم (أو خيبتهم) فأقول :
«إن أعضاء المكتب السياسي متظاهرون بشكل لم يسبق له مثيل... وكذلك هو
الامر في الجيش ، ولجنة أمن الدولة ، والمؤسسات الأخرى»؟
فهل كان الوضع حقاً على هذه الصورة؟ وإذا كان كذلك فلماذا إذن ، كان النخصام
والخلاف والنزاع ، ثم المكيدة والمؤامرة والصدام المسلح والانقلاب ، وأخيراً التواطؤ
والمساومة والاستسلام للرأسمالية؟

ولماذا انتهى الأمر بقيادة هذا الحزب العظيم ، الى التخلي عن عقائدهم ، وتحريم
نشاط حزبهم ، واقتحام مؤسساته ، ومصادرة أمواله واملاكه ، ونهب وثائقه... وبالتالي
محاولة اخراجه من ساحة الفعل السياسي ، وانهاء دوره في الدولة والمجتمع؟
كان قادة عملية التغيير وإعادة البناء ، يعبرون بأمل وتفاؤل عن تطلعاتهم وأمانهم
حول دور (البيريسترويكا) في حل المشاكل العالمية والمهمات التاريخية للشعوب ،
وحتى مساعدة البلدان النامية على اختيار طريق تطورها المستقل ، وتحديد طريقها
نحو التحديث الاقتصادي والاجتماعي... دون السقوط في أحضان الرأسمالية!
فهل كان هذا هو ما تحقق ، أم كان مجرد أمنية أو ادعاء؟
يقول (غورباتشوف) أيضاً ، ووفق نفس هذا التناغم :

«إن البيريسترويكا ستفتح آفاقاً جديدة للتعاون الدولي... وستزيد من الوزن
النوعي للاتحاد السوفيتي في الاقتصاد العالمي»!
فماذا كانت الحصيلة والنتيجة والعاقبة؟

لقد كانت هذه وتلك وغيرها من الأقوال والأحكام ، كما برهن الواقع ، مجرد
تنبؤات أو أحلام ، تمت أو قيلت على خلفية إرتيابات ومخاوف واقعية من الصعوبات
التي واجهت هذه العملية - التي قالوا فيها منذ البداية ، إنها عسيرة وشاقة^(٩٩) . فضلاً
عن رؤيتهم المتأخرة لمواقف الغرب سابقاً ، ثم مواقفه لاحقاً من هذه العملية
الاصلاحية) ، التي أريد لها في النهاية - وكما بينّا - أن تتحول الى بادرة أو أداة لتحقيق
الاحتلال أولاً ، والانهيار ثانياً ، ثم الأخذ أخيراً بالنموذج الغربي من النظام السياسي
والاقتصادي والاجتماعي - أي النظام الرأسمالي بديلاً عن النظام الاشتراكي .

وهذا ما تحقق من حيث الجوهر - رغم كل تلك التنازلات والمساومات والمسايرات - التي سنأتي على ذكرها ، ورغم كل تلك الرؤى الواقعية لمستجدات العصر ، ومتطلبات التعاون والتعايش بين سائر الأمم والشعوب .

لقد عوّلت قادة عملية التجديد على إمكانية إقناع الغرب بمصادقية توجههم ، كما عولوا على تظافرهم وتماسكهم في قيادة هذه العملية ، وعلى تفاعلهم الصادق مع الشعب ، وفق برامجهم الاصلاحية ، ومن ثم على سياستهم ومنهجهم لبناء عالم جديد^(١٠٠) .

إلا أن الكثير من ذلك ، لم يتحقق . كما لم يكن موضع التزام او قناعة من جانب قادة هذه العملية ، ولا سيما أعضاء (المكتب السياسي) ، الذين بدا أنهم لم يكونوا متضافرين بشكل لم يسبق له مثيل - كما ذكر (غورباتشوف)!

وكانت العاقبة ، كما شهدنا - مكائيد مدبرة من جانب قيادة الحزب ، وصدام مسلح شارك فيه الجيش الأحمر... وبالتالي ، عودة (القائد) من البحر الأسود الى بيته معزولاً ، ثم القرار بحل الحزب «القائد»... والتخلي عن عملية تجديد الاشتراكية ، ثم التخلي أخيراً عن الاشتراكية والنظام الاشتراكي .



تم ذلك كله ، رغم كل تلك المساومات والتنازلات من جانب واحد ، والتي اقترنت بدعوات للتعايش والتعاون بين الاشتراكية والرأسمالية «استجابة لمتطلبات العصر ، ومستقبل الانسانية ، ولمصالح وأمن الشعوب» .

وكان من أبرز هذه التنازلات إعلان (موسكو) عن تخليها عن التزاماتها أزاء الدول الاشتراكية ، ثم مبادرتها في لقاء (كوبنهاغن عام ١٩٩٠) الى حلّ (حلف وارشو) ، ثم تخفيض الانفاق العسكري بنسبة وصلت الى نحو ٧٠٪ ، بينما لم تفعل ذلك أية دولة من دول (حلف الناتو) .

وقد أسفر ذلك أيضاً عن هبوط في حجم تصدير الأسلحة بنسبة تجاوزت العشر مرات عما كانت عليه سابقاً . كما اقترنت ذلك كله بمساع متواصلة من جانب الغرب لاحتواء الدول الاشتراكية السابقة ، أو ضمها الى (حلف الناتو) ، و(الوحدة الاقتصادية

الاوربية) ، و(مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي)... مع مواصلة المساعي لتطويع واحتواء النظام الجديد في روسيا ، في إطار (حلف الناتو) باسم «الشراكة من أجل السلام» أما التنازلات الأخرى التي كانت (مطلوبة أو مفروضة) - وكانت الأكبر والأخطر - والتي اعتبرت وسيلة للمساومة أو «المقايضة» ، فقد تناولت بنية النظام الاشتراكي العالمي بأسره - بدءاً بأحزابه وأنظمته السياسية والاجتماعية ، وانتهاءً بأيديولوجيته وسياساته وعلاقاته الدولية .

وكان (غورباتشوف) - كما هو معلوم - قد أعلن في (لقاء كوبنهاغن) عن رفع اليد السوفيتية عن بلدان أوروبا الشرقية المشاركة في (حلف وارشو) و(منظومة التعاضد الاقتصادي) ، كما أعلن عن انسحاب القوات السوفيتية من (أفغانستان) . كما شملت هذه «المبادرات» أو التنازلات ، سائر الميادين السياسية والاقتصادية ، وكذلك ميدان الأيديولوجيا ، بما في ذلك التخلي عن العديد من التوجهات والمقولات والمواقف الاشتراكية أزاء الرأسمالية ومبائرها .

فانطلاقاً من موضوع «التفكير السياسي الجديد» التي إعتبرت من أهم مكونات عملية التجديد وإعادة البناء ، تم التركيز على أهم المشاغل والمخاطر التي تواجهها البشرية ، وهي قضية المجابهة ومخاطر الحرب ، وضرورة التحول الى التعايش والتفاهم والتعاون ، وبالتالي الى إقرار وفرض السلام والعمل على إقامة «عالم بلا حروب» . ويعني ذلك بالنسبة لقادة هذه العملية :

- ضرورة البدء بعمل فعال ومشترك لوقف سباق التسلح ، وتصفية الترسانة العسكرية الهائلة لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي - وبخاصة الأسلحة النووية - وهذا ما أعلنه والتزم به القادة السوفيت منذ بدء هذه العملية . والدليل على ذلك مثلاً هو مبادرتهم الى مخاطبة العالم بأن البشرية معرضة الى الهلاك لو استخدم السلاح النووي في المجابهة ، حيث لن يكون هناك غالب أو مغلوب . كما ان ضمان الأمن لن يتم بالوسائل العسكرية أو التفوق العسكري ، وبالتالي ، فان سباق التسلح لم يعد معقولاً أو مقبولاً من الناحية الأمنية . كذلك فان المذهب العسكري في إطار التفكير السياسي الجديد ، يجب أن يكون دفاعياً . ويعني ذلك ضرورة

تخفيض السلاح ، وهذا ما سيكون ضماناً لأمن العالم ومصالح الشعوب ، كما سيسهم في رفع مستوى معيشتها ، لأن الموارد الموجهة للاتفاق على التسلح في الدول الكبرى يزيد بمرتين أو ثلاث على تلك الموارد المخصصة للقطاع الصناعي .

واذن ، فالطريق الوحيد يقتضي ، قبل كل شيء ، تصفية أسلحة الدمار الشامل ، وفق مبدأ التوازن الاستراتيجي - ولا سيما الأسلحة النووية ، مع ضرورة إنهاء المجابهة بين القطبيين ، وتقييد فعل (الحلفين العسكريين) .

وكان هذا بالفعل ، ما بادر اليه الاتحاد السوفيتي لدى دعوته لاجتماع اللجنة الاستشارية لحلف وارشو في برلين في ٢٩ ايار ١٩٨٧ ، حيث أقرت هذه الدول وثيقة مبدئية حول المذهب العسكري الدفاعي لـ (حلف وارشو) ، قبل حلّه لاحقاً . وقد تضمنت هذه الوثيقة ، مبادئ معلنة من جانب دول هذا الحلف ، ومن بينها إعلانهم :

- إننا لن نكون البادئين باستخدام السلاح النووي ، ولا البادئين بالهجوم ، ما لم نصبح هدفاً لهجوم مسلح من الخارج .

- ليس لدينا مطامع إقليمية تجاه أية دولة في أوروبا وغيرها ، وليس هناك من نعتبره عدواً لنا .

- إننا مستعدون لبناء علاقات بناءة على أساس التفهم المتبادل لمصالح الأمن والتعايش السلمي .

وقد أعقب ذلك ، اقتراح بالجلوس على مائدة واحدة مع دول (حلف الناتو) . وقد تضمن التوجه المقترح آنذاك من قبل الدول الاشتراكية :

- تحقيق الأمن الشامل ، من خلال الاعتراف لكل شعب بحقه في اختيار طريق تطوره ، وعدم التدخل في شؤونه .

- اختيار الاشتراكية أو الرأسمالية ، وفق مبدأ السيادة وحق تقرير المصير - لا وفق إشراف أو تدخل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي - أي إنهاء التعتصب الأيديولوجي في المواقف السياسية ، وعدم نقل التعارضات والخلافات الأيديولوجية الى مجال العلاقات الدولية .

- وضع حد لنزعة الهيمنة على العالم من جانب الولايات المتحدة

وباسم التجاوب مع ما تتطلع اليه البشرية وتفرضه ظروف العصر من ضرورة اقامة (عالم مشترك) متبادل الصلة - بفعل حالة التدويل للإقتصاد العالمي ، وتقسيم العمل الدولي ، وثورة العلم والتكنولوجيا ، والثقة المتبادلة - توالى الدعوة الى تفهم واستيعاب كل هذه التحولات الجذرية ، في القيم والمفاهيم والمواقف والعلاقات الدولية ، التي خلقت عالماً لا مثيل له من حيث الترابط والتناقض ، والتقدم والتخلف ، وخاصة ما يتعلق بتفاهم الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . ومع ذلك ، وعلى خلفية هذا الترابط والتبعية المتبادلة التي فرضتها ظروف العصر ، لم يعد هناك مخرج أو حل لهذه التعارضات والتناقضات ، غير اعتراف الدول صاحبة القرار بمبدأ التعاون - وفق مبدأ «توازن المصالح» - مع استبعاد النزاعات والحروب ، وضرورة الاتفاق على ايجاد الحلول للقضايا الشاملة والمشاركة بالنسبة لساكن الشعوب .

— ولدى التحدث بشكل مركز عن هذه الظواهر والمتغيرات والمستجدات ، جرى التركيز من جانب القيادة السوفيتية على مشكلة التفاوت الحاد ، أو التناقض البعاد بين الشمال والجنوب ، من حيث الموارد والدخول ومستوى المعيشة ، وبالتالي من حيث المشاكل المتولدة عن هذا التناقض وخاصة - مشاكل المجاعة ، والأمراض ، ومشاكل البيئة ، وكذلك مشاكل التخلف في ميدان الإقتصاد والمال والخدمات ، وأعباء الدين الخارجي ، والاختلالات الخطيرة في العلاقات التجارية وفي موازين التجارة والمذفوعات ، وأسعار صرف العملة... الخ .

واذن ، فعالم اليوم هو عالم متناقض كما انه في الوقت نفسه عالم مترابط - أي متبادل الصلة والتبعية - وهو ما استحدث الكثير من التبدلات والتحولات ، التي إرتكن اليها صانعو عملية التغير في الاتحاد السوفيتي ، وبرروا دعوتهم إلى التعاون والتعايش ، ونبذ الحروب وسياسة المجابهة بين النظامين العالميين .

ومن هنا ، دعا الى :

— ابعاد التعارضات الأيديولوجية عن العلاقات الدولية ، وتغليب ما هو انساني على ما هو طبقي . أي اعطاء الأولوية للمصالح البشرية العامة (كما كان يؤكد لينين

ايضاً) لا المصالح الطبقية ، التي كان يجري اكساؤها بغلاف قومي او ديني لتبرير الحروب التي شهدتها الإنسانية .

وعلى هذا الأساس ، تم التحلي في الإتحاد السوفيتي عن :
- المذهب الطبقي ، وبخاصة عن تلك المقولة او المبدأ الأساسي الذي يتحدث عن «ان تحرير الطبقة العاملة سيعني تحرير المجتمع بأسره» .
- وكذلك عن تعريف التعايش السلمي «كشكل من اشكال الصراع الطبقي» .
وتبرير ذلك من خلال الاحتكام الى تجربة التحالف بين الإتحاد السوفيتي والدول الرأسمالية لمواجهة خطر الفاشية .

- ثم عن مقولة (لينين) حول الأمبريالية التي تولد بصورة حتمية صراعات وحروباً بين البلدان الرأسمالية ، وتخلق ظروفاً ملائماً او مساعداً للثورة البروليتارية في الحلقة الأضعف للرأسمالية .

- الغاء الصلة السببية بين الحرب والثورة ، والمقولة التي استحدثت منها وهي :
«أن حرياً عالمية ثالثة ، ستؤدي الى القضاء نهائياً على النظام الرأسمالي العالمي» .
ولهذا تم رفع تلك المادة من برنامج الحزب التي تشير الى «كنس ودفن الأمبريالية» -
لدى اقدامها على اشعال حرب عالمية ثالثة» .

- استعادة ماكان (لينين) قد اكد عليه غير مرة وهو «عدم تصدير الثورة» .
«فالقيام بالثورة» - على حد تعبير لينين - «حسب الطلب ، ووفق توقيت مسبق ، وادوار مسبقة... هو ضرب من الدجل» .

- استبعاد الدعوة الى «تعميم الشيوعية على العالم بأسره» ، باعتبار ذلك محض أمنية او تطلع الى مجتمع بلا استغلال أو اضطهاد قومي أو عنصري ، والإكتفاء بالدعوة الى تحقيق المساواة ، والعدالة الإجتماعية ، والسلام لساكني المواطنين .

- استبقاء موضوعه المباراة الإقتصادية والسياسية والأيدولوجية بين البلدان الإشتراكية والبلدان الرأسمالية ، ولكن ضمن إطار (التنافس السلمي) الذي يتطلب التعاون ايضاً . وهذا هو التعايش السلمي الصحيح والمطلوب .
- انتهاء علاقات ومواقف العنف والكراهية ، والخوف او الشك .

— حل قضايا التنمية لصالح الشعوب ، من خلال رؤية الصلة بين التنمية ونزع السلاح^(١١٢) ، وإيلاء الاهتمام المشترك بمشاكل البشرية العامة - كقضايا السكن ، والغذاء ، والصحة ، والتعليم ، والتعاون في حل مشاكل الفقر ، والأمية ، والأوبئة .

— حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية ، والاعتراف للأمم بحق تقرير المصير ، وإقرار حقوق الإنسان . ويعني ذلك ضرورة تخلي زعماء الرأسمالية عن سيكولوجية الإستعمار ، والهيمنة ، والتحكم ، والإملاء ، وعن مفهوم «مناطق النفوذ» في العالم الثالث . كما يعني الاعتراف بحق كل بلد في الإستقلال الإقتصادي ، والتبادل المتكافئ... مع البحث عن اشكال تنظيمية لمثل هذه الحلول ضمن الأسرة الدولية ، وخاصة من خلال تفعيل دور الأمم المتحدة .

— التخلي عن العلاقات الدبلوماسية (التقليدية) مع الأحزاب الشيوعية ، وإقامة علاقات أوسع مع الأحزاب والقوى الأخرى في العالم ، وخاصة مع الأحزاب الديمقراطية - الاشتراكية في أوروبا .

— اعتماد الدبلوماسية الشعبية وسيلة للتخاطب مع الشعوب علناً وبصراحة ، الى جانب الحوار المباشر - كأداة انطلاق وتعامل افضل في العلاقات الدولية .

— مراجعة وانتقاد بعض المواقف والعلاقات مع البلدان الاشتراكية ، وبخاصة تخطيء الأخذ بالنموذج السوفيتي ، والتدخل العسكري والسياسي الذي تعرضت له بعض البلدان الاشتراكية - مثل هنغاريا وجيكوسلوفاكيا ، وبولونيا - مع ضرورة تبني نمط من العلاقات القائمة على المنفعة المتبادلة والمساعدة المتبادلة .

— التوجه نحو إقامة علاقات مع الأحزاب الشيوعية على أساس الاستقلالية الكاملة ، وعلى حق كل حزب بحل مشاكل بلاده وفق مبدأ السيادة الوطنية ، ومن منطلق مسؤوليته ازاء شعبه .

— مراجعة وانتقاد السياسة السابقة ، وخاصة ما يتعلق بالموقف من الصين ، مع ضرورة التوسع في العلاقات مع دول العالم الثالث .

— الحد من التسليح وتجارة الأسلحة ، ومن النشاط العسكري - وخاصة في المحيط الهندي ، وتحقيق التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط ، مع تنظيم

العلاقات الدولية بعيداً عن نزعة النفوذ والتحكم والإستغلال .

– انتهاء صورة «العدو» ، ونزعة الكراهية والخصومة التي صنعتها الولايات المتحدة (خلفاً لما كان قائماً في الإتحاد السوفيتي ، ورغم الترحيب بمشاركة الولايات المتحدة سوية مع كندا في اتفاقية هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي ، والتي اقترنت بانفراج ملموس في عقد السبعينات) .

– توسيع مفهوم الأمن ليشمل ميادين الإقتصاد ، والم حاجات الإنسانية ، ومشاكل البيئة ، مع التخلي عن الحروب النووية والعادية ، أو الحرب ضد دولة ثالثة ، وتحقيق التعاون في سائر المجالات السياسية ، والإقتصادية ، والإنسانية ، والثقافية .

– الاتفاق على برنامج متدرج وطويل المدى لنزع السلاح ، يمتد الى اواخر هذا القرن ، ويستهدف تصفية السلاح النووي ، والسلاح الهجومى ، والأسلحة الكيماوية ، مع التخفيض المتواصل للأسلحة العادية (وفق الإتيافاق الأوروبي - الروسي) وغيره ، وبالتالي إقامة عالم خال من السلاح والعنف والحروب .

– استعادة وتفعيل (اتفاقية هلسنكي) للأمن والتعاون المبرمة عام ١٩٧٥ من قبل (٣٨) دولة ، والتي نوقشت مرة أخرى في باريس عام ١٩٩٠ ، وتقرر على أثرها الامتناع عن استخدام السلاح في حل المنازعات الإقليمية ، ومراجعة المسائل الخاصة بالتعاون الإقتصادي ، والسياسي ، والتكنولوجي ، وحقوق الإنسان ، بين هذه الدول .

وأخيراً استحداث تغيير نوعي في العلاقات الدولية ، وحل سائر المشاكل التي تواجهها البشرية .

وهكذا سيجد العالم نفسه ، عالماً واحداً ومتقارباً على مدخل القرن الحادي والعشرين... وستصبح أوروبا «بيتنا المشترك»!

* * *

تلك هي ، بإيجاز ، مقومات ومتطلبات نظام عالمي بديل وجديد ، يتيح إمكانية التعاون والتعايش الدائم بين البلدان الإشتراكية والرأسمالية - وذلك وفق اجتهادات

ومقترحات ومواقف قادة وصانعي (عملية التغيير) في موسكو، ورؤاهم للمتغيرات الدولية ومتطلبات العصر .

ولكنهم وهم يحاولون تطويع الواقع لهذه الرؤية على نطاق العالم بأسره ، وتحقيق التعايش بين الاشتراكية والرأسمالية ، اعتمدوا منهجاً قاصراً فيما يتعلق بالوضع الداخلي في بلدهم ، والعلاقة مع البلدان الاشتراكية الأخرى . فكانت النتيجة أنهم وجدوا أنفسهم في حالة تخطيط داخلي ، وحصار خارجي ، فضلاً عن المجابهات ، والصراعات والانتفاضات ، التي صنعوها بأنفسهم ولأنفسهم . وهكذا انتهى الأمر إلى السقوط في شباك هذا الواقع المشغل بالأزمات والتناقضات ، والذي لفظهم وقوض نظامهم ، وأقصى بعضهم ، وسلط آخرين .

وكانت للأزمات والهزات والاختلالات ، التي تزامنت وتفاعلت في كل من البنيان الفوقي والبنيان التحتي في آن واحد ، وفي مهلة قصيرة جداً ، عواقبها الكارثية المعروفة ، ثم العقاب التاريخي المأساوي ، الذي لم يقع عبؤه المدمر على رؤوس صناع هذه العملية أو الغالبية من قادتها ، أو المبادرين إليها فحسب ، بل طال المواطن والشعب بأسره ، وبدرجة اكبر واشمل . وقد اسفر الأمر بالنتيجة عن تقويض بنية الحزب ، والدولة ، والمجتمع ، ثم سائر الدول الاشتراكية الأخرى . كما امتد فعلها السلبي أخيراً ، إلى تلك البلدان ، والأحزاب ، والحركات ، المرتبطة تاريخياً وعقائدياً مع هذا (المركز الفعال) .

وإذا كان قادة هذه العملية من التجديد أو إعادة البناء ، قد اختاروا نهج المساومة مع البلدان والمراكز الرأسمالية الفعالة - باعتباره مبدءاً سياسياً مبرراً في ظروف معينة ، وكذلك أسلوب الحوار المباشر - كنموذج للدبلوماسية ، ثم المسايرة ، والمصانعة ، ومحاولة الإنقاذ ، (مع التزامهم المعلن بالاشتراكية) ، فإن من جاء بعدهم ، قد تجاوز ذلك إلى حد التخضّع والتضرع ، ثم التخاذل والتزلف ، ثم الإستجداء ، وتقديم كل ما هو مطلوب من التنازلات... وأخيراً التخلي عن الاشتراكية ، علناً والتحول إلى الرأسمالية جهراً ، وهذا هو ما نشهده اليوم بكل مرارة وأسى^(١٠٣) .

* * *

مما لا شك فيه ، أن عملية التجديد وإعادة البناء (البيروسترويكا) كانت انقلاباً عالمياً ، اسهم من خلال ما اسلفنا ذكره من توجهات ومواقف ، في تكريس مفاهيم جديدة لنظام عالمي جديد - بصرف النظر عن عواقبها الكارثية ، وعن فعل الأزمة الداخلية ، والوضع الداخلي ، والضغوط الخارجي... الخ . ويعود السبب في ذلك - رغم انتهاء هذه العملية وسقوط النظام - الى ان هذه المفاهيم والتوجهات ، قد استمدت من الواقع الجديد الذي بدأ يشهده العالم - كما بينا . ولكن سقوط النظام الاشتراكي العالمي ، الذي استحدث هزة كبرى في العالم ، قد كرس ، بالنتيجة ، الهيمنة الرأسمالية الشاملة على هذا العالم ، كما حاصر الكثير من المفاهيم والمواقف والقيم الإنسانية ، وانفرد بصنع القرار والموقف على المستوى العالمي والإقليمي ، وحتى داخل بعض البلدان . وقد ارتبط ذلك كله بتحول ذلك التناقض الرئيسي على النطاق العالمي بين الاشتراكية - والرأسمالية ، الى تناقض بين الدول الرأسمالية الغنية ، وبين البلدان المتخلفة والشعوب الفقيرة - (أي بين الشمال والجنوب) ، أو بالأحرى بين الدول الصناعية (السيح) المتقدمة ، وبين البلدان المتخلفة والشعوب الفقيرة في انحاء العالم الأخرى - والتي أصبحت تسمى بـ«الأطراف» ومعها «شبه الأطراف» - أي تلك البلدان المنسلخة عن النظام الاشتراكي العالمي السابق .



ما هو إذن طابع وسيماء العصر الراهن ، وما هي ملامح ومكونات وتوجهات النظام العالمي الجديد ؟

لنبدأ أولاً بتساؤلات مركزة ، لأنتزاع الجواب من بعض من لايزالون يتجاهلون التغيرات الانقلاية وينكرون وجود او تكوّن نظام عالمي جديد ، وكذلك لاستنطاق الظواهر والحالات المشهودة في عالمنا الراهن ، لتوكيد وثوق وجود وفعل واهداف هذا النظام الجديد :

- فهل الرأسمالية والاشتراكية مازالان محور التناقض الرئيسي على نطاق العالم ، أو في حالة صراع وتناقض ذي طابع كوني ، جرى ايقافه واعتراضه «مؤقتاً» ،

وسيبعث عما قريب؟

- وهل ثمة جدوى من الحديث عن اهمية ومصداقية (حركة عدم الانحياز) ،
وتعزيز دورها وفعاليتها على النطاق العالمي؟
- وهل هناك (عالم ثالث) بعد انهيار أحد (العالمين)؟ وهل حقاً أن هناك «بلدانا»
نامية «ما تزال تنمو» ، أم بلدانا متخلفة تزداد تخلفاً؟
- وهل حقاً أن الأمبريالية هي اعلى مراحل الرأسمالية وعشبة الثورة
الإشتراكية ، أم انها في مرحلة جديدة أو طور جديد من الإستعمار الجديد؟
- وهل الأمبريالية ما تزال هي نفسها ، من حيث تركيز وتمركز رأس المال ،
والمزاحمة بين الاحتكارات (الوطنية) التي تولد الحروب لاقتسام وإعادة اقتسام
المستعمرات ، كما حصل في حربيين عالميتين سابقتين؟
- وهل ظل هذا التطور أو النمط من الإستعمار ، يركز جهده في الأساس على
تصدير رأس المال ، ونهب المواد الأولية من البلدان المستعمرة؟
- وهل من مصلحة الأمبريالية العالمية اليوم ، العودة الى النمط القديم من
الإستعمار ، والتواجد السياسي والعسكري في قارات وبلدان ، مثل أفريقيا ، وأمريكا
اللاتينية ، وآسيا - المثقلة بالفقر ، والجوع ، والديون ، والأوبئة؟
- وهل حقاً أن التناقض بين الدول والكتل الرأسمالية ، ما يزال مستمراً
ومحتدماً ، أم أنه أصبح مجرد منافسة حادة؟
- وهل هياكل الإقتصاد الرأسمالي العالمي ما تزال تتخذ صور التمركز الرأسمالي
الإحتكاري بصورة (الكارتيلات ، والتروستات ، والسنديكات...) داخل كل بلد ، أم
تحولت هذه الهياكل الى التكامل والاندماج العالمي ، بحيث تجاوزت الحدود الوطنية
واتخذت طابعاً من التدويل الشامل للإقتصاد بصورة الشركات متعددة الجنسية أو
العابرة للحدود القومية؟
- وهل يصح الحديث عن أزمت الرأسمالية ، بالمنطق القديم - أي من خلال
التركيز على الأزمات الدورية والهيكلية ، وعلى تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية ،
وبالتالي فإن انهيارها هو أمر وشيك ومحتوم؟

وأخيراً:

— هل لاتزال بعض المفاهيم والمقولات الأساسية والمحورية في المواقف والبرامج السياسية والنضالية ، هي نفسها ، أم تعرضت مضامينها لتغيرات أو تعديلات جوهرية - مثل الإستقلال الإقتصادي الناجز ، والاكتفاء الذاتي ، والتنمية المستقلة ، والتكامل الإقتصادي الشامل ، والسوق القومية المشتركة ، والتبعية الإقتصادية ، ومستلزمات ومقومات التحرر الوطني او القومي المتكامل ، والسيادة الوطنية الحقيقية ، وكذلك وحدة الطبقة العاملة والتضامن الأسمي البروليتاري^(١٠٤) ، والثورات الوطنية التحررية ضد الإستعمار ، ثم الثورة الوطنية الديمقراطية ، كمرحلة او مقدمة للثورة البروليتارية التي ستبني الاشتراكية ، وتكون نهاية الثورات؟

سنحاول الإجابة على هذه التساؤلات الكبيرة من خلال الحديث المركز عن ملامح ومكونات هذا العصر الجديد الذي نعيشه ، وهذا النظام العالمي الجديد الذي نتواجد فيه ، وتتفاعل مع قوانينه ، أو نتعرض لفعل المراكز المتحركة فيه ، فضلاً عن محاولة توثيق هذه الإجابات والاستنتاجات بالوقائع والأرقام في خاتمة هذا البحث .

* * *

نما هي أهم هذه الأراض والظواهر والمستجدات؟

لنعرض أولاً ماهو قائم ومشهود ، وخاصة ماييلي :

— انتهاء المجابهة النووية والحرب الباردة وخطر نشوب حرب عالمية ثالثة ، وتحول النزاعات العسكرية بين البلدان الرأسمالية سابقاً ، الى نزاعات اقليمية وقومية ودينية وعرقية... بين اقوام وشعوب أخرى ، خارج المنظومة الرأسمالية^(١٠٥) .

— تعاظم عملية التدويل للإقتصاد العالمي (الذي بدأ يمتد حتى الى الميدان الثقافي والإجتماعي) ، مع اعتماد نظام جديد للتجارة العالمية ، فضلاً عن الأنظمة الجديدة للوحدة الإقتصادية والسياسية الأوروبية والإقليمية بين البلدان الرأسمالية ، والنمط الجديد من تقسيم العمل الدولي .

- العمل على اقرار السلام في العالم ، من خلال تحريم استخدام الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل ، ومحاولة تقليص الأسلحة التقليدية ، والميزانيات العسكرية ، والدعوة لحل النزاعات بالطرق السلمية ، ولتطبيع العلاقات بين الدول المختلفة .

- التعاون في مواجهة مخاطر المجاعة والبيئة والأمراض والأوبئة ، والدعوة لأحترام الشرعية الدولية ، ومبدأ حق تقرير المصير ، والخيار السياسي والإجتماعي ، واحترام حقوق الإنسان والمواثيق الدولية ، مع اعلاء دور الأمم المتحدة في هذه الميادين^(١٠٦) .

- الدعوة الى ابراز اولوية القيم الإنسانية العامة على حساب الأيديولوجيات المتعارضة ، وتراجع دور وفعل الصراع الطبقي ، كمحرك اساسي أو رافعة أساسية لحركة التاريخ...

- ومع تداعي وانهيار النظام الإشتراكي العالمي ، تراجعت مجموعة من القوانين والأحكام التاريخية - التي اتينا على ذكرها - وبضمنها تعاقب التشكيلات الإقتصادية - الإجتماعية ، وحتمية سقوط الرأسمالية ، وانتصار الإشتراكية على النطاق العالمي ، بالإضافة الى مجمل الإجابات السلبية على التساؤلات التي اردناها آنفاً .

- اتساع نطاق التعاون ، او الدعوة الى التعاون في شتى الميادين الإقتصادية ، والسياسية ، والإجتماعية ، والثقافية ، والروحية - وذلك على خلفية التفهم أو الإقرار بفعل الاتجاه الموضوعي لحركة التاريخ المعاصر ، ولعملية الترابط والاعتماد المتبادل على نطاق العالم ، وتحت شعار «توازن المصالح»!

- تعاظم دور ومفعول العوامل والمؤثرات الخارجية والأقليمية ، على حساب العوامل الداخلية - جراء هذه العملية من الترابط العالمي ، او جراء التأثيرات والضغط والتدخلات ، التي تمارسها الدول الرأسمالية الكبرى واستفادها بالقرار الدولي ، مع اتساع الهيمنة العسكرية او السياسية لهذه الدول على بعض البلدان والمناطق .

- اتساع الترابطات الهيكلية الكثيفة لإقتصاديات سائر البلدان في العالم ، بما فيها الإتحاد السوفيتي السابق والبلدان الإشتراكية السابقة ، بالبنية العامة للرأسمالية العالمية ، مع تفاقم تبعية هذه البلدان للمراكز الرأسمالية .

- تعاظم دور التكوينات والمؤسسات القارية والاقليمية على الإقتصاد العالمي والسياسة العالمية - كمشروع (الوحدة الإقتصادية والسياسية الأوربية) ، و(مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي بمشاركة الولايات المتحدة وكندا) ، ومنظومة (أفتا) في أمريكا ، ومشروع (أبيك) في المحيط الهادي ، والمنظمة العالمية للتجارة (الغات) ، و(منتدى دول البحر المتوسط) ، وقمم الدول السبع الكبرى ، والمؤتمرات الدولية المتعاقبة ، وتعاظم ادوار الشركات متعددة الجنسية ، والبنوك والمؤسسات المالية الدولية - وخاصة (البنك الدولي) و(صندوق النقد الدولي) ، مع محاولة احتواء بلدان اوربا الشرقية في (حلف الناتو) و(المجموعة الأوربية) ، وتطويع روسيا لسياسة وقرارات هذه المؤسسات .

- تعمق الهوة في الموارد بين الشمال والجنوب ، وتساعد حجم الدين الخارجي ، ومحاولة فرض نمط عالمي جديد من التعامل الإقتصادي والتجاري ، واعتماد اشكال جديدة من تقسيم العمل ، وبروز انماط جديدة من الإنتاج ، وتدني وتدهور إقتصاديات الأطراف - وخاصة من حيث معدلات النمو ، وتعطيل او عرقلة التنمية ، وتخفيض اسعار المنتجات والمواد الأولية ، لقاء رفع اسعار السلع المصنعة ، وتصدير التضخم ، واحداث اختلالات خطيرة في موازين التجارة والمدفوعات ، واسقاط سعر العملات المحلية ، والتلاعب بسعر صرف التبادل للعملات ، وبالتالي ايقاع بلدان الجنوب والأطراف في فخ العوز والمديونية .

ان التوقف لدى كل هذه الأعراض والظواهر ، ولدى غيرها من سياسات ومناهج ومواقف... يتطلب تفصيلاً واسهاباً لا مكان له في هذا البحث . ولكننا نكتفي بالتوقف لدى ما ارتبط بسقوط النظام الإشتراكي العالمي ، من تحول التناقض الرئيسي على نطاق العالم (وكما اسلفنا) ، الى تناقض محتمل بين الشمال من جهة ، وبين الجنوب والأطراف الأخرى من جهة ثانية .

ان الدليل الصارخ على هذا التناقض في ميدان الإقتصاد ، والتعامل الإقتصادي والتجاري مثلاً ، هو اتساع الهوة في الموارد بين هاتين الكتلتين العالميتين الى درجة اصبحت الهم الأكبر لسائر سكان هذا الكوكب ، والمهمة الأكبر والأهم للمؤسسات العالمية - (الأمم المتحدة) و (نادي باريس) ، و (حركة عدم الانحياز) ، و (الإشتراكية الدولية) . كما فرضت هذه الحالة ضرورة الحوار بين (الشمال والجنوب) - أي بين «مجموعة السبع والسبعين» ومجموعة الدول «السبع الكبرى» ، ومنذ عام ١٩٦٤ (١٠٧) .

وقد كانت موضوعات هذا الحوار قد شملت كل الميادين تقريباً ، بل أهم المسائل والمشاكل وفي مقدمتها : مشكلات الطاقة ، والتمويل ، والمواد الأولية ، والتجارة ، والتصنيع ، والتكنولوجيا ، والغذاء ، والزراعة ، وتبادل المساعدة في التنقيب عن النفط ، وموارد الطاقة البديلة ، وتأسيس مراكز أبحاث ولجان عمل ، وإقامة مشروعات مشتركة... الخ .

ولكن رغم مرور ثلاثة عقود على هذا الحوار في إطار الأمم المتحدة ، لم يتحقق شيء ملموس لصالح هذه الدول الفقيرة - وخاصة في ميدان التعامل الإقتصادي والتبادل التجاري غير المتكافئ ، وفي قضايا التضخم ، وأسعار صرف العملة ، والديون الخارجية وغيرها... رغم ان هذه الدول الفقيرة (ومعها الآن دول شبه الأطراف) ، قد عبرت صراحة عن تطلعها المشروع الى نوع من التعاون الإقتصادي العادل مع الدول الرأسمالية ، وطموحها للعمل مع هذه الدول لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد - أقرته الأمم المتحدة .

لقد استغرق هذا الحوار منذ البداية ، نحو عشرين عاماً وسمي بحق «حوار الطرشان»! لأن قوة وقلرة (١٢٢) دولة لاتعد شيئاً مذكوراً - كما سنرى - أمام قوة وجبروت (٧) دول صناعية متقدمة . ولأن هذه الدول المتسلطة على اقتصاديات وموارد دول الجنوب ، وفق نظام محكم من الآليات والعلاقات الإقتصادية والمالية والتجارية ، قد ظلت تملك ما يكفي من الجبروت والعسف لأحباط أية بادرة للتقدم في هذا المضمار .

ورغم كل هذه العواقب والحقائق ، فقد ظلت هذه الدول المتخلفة ، والتي كانت تسمى بـ«الدول النامية» ، تحت طائلة الوهم بإمكانية اقناع الدول الغنية المتقدمة بضرورة تعديل موقفها المتصلب ، لأن مصلحة النظام الإقتصادي العالمي تتطلب الاتفاق على اسس عادلة من التكافؤ والمساواة . غير ان هذا الطموح الساذج قد اصطدم بالمواقف العنيدة للدول الصناعية السبع الكبرى ، وانتهى الى مثل ما انتهت اليه مؤتمرات القمة لدول عدم الإنحياز او غيرها من الندوات العالمية^(١٠٨) .

فقد اكدت هذه الدول الرأسمالية المتحدة في ثلاث مؤتمرات متعاقبة ، وكذلك خلال الدورة السادسة لمنظمة (اليونكتاد) انها ترفض رفضاً قاطعاً ادخال اي تغيير على سياستها ازاء البلدان النامية .

وهكذا اخفقت الأمم المتحدة ، وحركة عدم الإنحياز ، في اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . كما اخفق (الحوار العربي - الأوربي) ... وما يزال هذا الوضع على حاله ، بل وتفاقم بعد سقوط النظام الاشتراكي العالمي ، ثم تركز في اطار المفهوم الجديد ل(النظام العالمي الجديد) .

والواقع ان هناك تفاوتاً ، وتناقضاً ، وصراعاً ، لا يمكن ان تحله الندوات والدعوات ، ولا الإهابات والتضرعات .

الهوامش

- (١) هذه الحقائق والوقائع والأحداث ، هي حصيلة المعاينة والمشاهدة الميدانية أثناء الدراسة والإقامة والزيارات المتتالية للاتحاد السوفيتي ، فضلاً عن المتابعة والقراءة المجتهدة لآلاف من صفحات الكتب والوثائق بالإنكليزية والروسية - ويضمنها بعض الروايات والقصص الممنوع نشرها وتداولها في موسكو - وخاصة رواية الروائي المعروف (سرلجنستين) بعنوان (الغولاك الأرخيبيلي) (The Gulag Archipelgo) . وقد أمضى الكاتب في أحد هذه المعسكرات أكثر من عشر سنوات ، ودون مشاهداته على أوراق أودعها لدى امرأة قريبة له في لينينغراد ، اضطرت فيما بعد لتسليمها - أثناء هجرته إلى الخارج - إلى جهاز الأمن جراً حرماتها من النوم لمدة (١٢٠) ساعة ، حيث تداعت قواها وانتهابها اليأس . وعلى اثر ذلك أصيبت بمرض الكآبة فلجأت إلى الانتحار . وهنا بدأ الكاتب بنشر الجزء الأول من روايته هذه في باريس عام ١٩٧٣ وتمت ترجمتها إلى الإنكليزية وهي تقع بنصها وملاحقها بنحو (٧٠٠) صفحة .
- هذا وكان الكاتب قد اشترك في الحرب ضد الاحتلال النازي ، ولكنه تعرض إلى الاعتقال بتهمة التعريض بستانين وأبعد إلى معسكرات العمل . ثم أطلق سراحه بعد وفاة ستالين ، ونشرت له رواية بقرار من خروشوف ، كما نشرت له قصتان عام ١٩٦٣ . ولكنه تعرض عام ١٩٦٨ إلى التهميم والتنديد من قبل زملائه في اتحاد الكتاب لمعارضته «مبادئ الأدب الروسي» وطرد من الاتحاد عام ١٩٧٠ . وبعد نشر كتابه المشار إليه أعلاه أُلقي القبض عليه وأبعد إلى الخارج - رغم انه نال جائزة نوبل في الأدب عام ١٩٧٠ - ثم عاد أخيراً إلى وطنه عام ١٩٩٤ .
- وتعني كلمة (Gulag) مجمع حروف ترمز إلى أكبر أقسام الإدارة لجهاز الأمن المسؤول عن معسكرات العمل الاصلاحي الموزعة على عدد كبير من الجزر الصغيرة الواقعة في القسم الشمالي من سيبيريا - أي باتجاه القطب الشمالي .
- (٢) كان (لينين) يقول : «إن أماننا تجربة جاهزة... تجربة البلدان الرأسمالية المتطورة أو الطليعية - على حد تعبيره - إلى جانب نتائج جاهزة هي نتائج تكتيكها وثقافتها» . ولذلك ظل يدعو إلى الأخذ بأخر مبتكرات العلم والتكنولوجيا ومنجزات الرأسمالية وغيرها .
- (٣) يروي أن رئيس المعارضة العمالية (سيباشنيكوف) وقف إلى جانب لينين ، في إحدى الاجتماعات وقال له مازحاً : «هذه تلك بصفتك طليعة طيبة غير موجودة» وقد قال ذلك لأن نسبة العمال في الحزب كانت أقل من ١٧٪ أما نسبة الفلاحين فكانت أقل من ١٪ رغم أنهم كانوا يشكلون أكثر من خمسة أضعاف سكان المدن .
- (٤) بعد ثورة أكتوبر بشهر واحد تقريباً ، انفلتت ثورة في ألمانيا وقمعت بالعنف في كانون الثاني ١٩١٨ . كما انفلتت ثورة بوليتارية في فنلندا وأقيمت حكومة عمالية ، ثم إسقاطها في أيار من نفس العام . وفي كانون الثاني من نفس العام أيضاً ، أضرب مليون عامل في النمسا والمجر ضد الشروط المجحفة لصلح (بريست) . وبعدها بضعة أشهر أطيح بالملكية - لامبراطورية النمسا - المجر - إثر إندحارها العسكري في الحرب واقترب ذلك بنهوض حركات ثورية ، ثم إسقاطها وقمعها لاحقاً .

- وفي أيلول ١٩١٨ ، وقع تمرد عسكري في الجيش البلغاري لم تستطع الحكومة إخماده إلا بمساعدة الحلفاء .

- وفي عام ١٩١٩ ، [كنسحت الاضرابات الجماهيرية العديد من دول أوروبا .

- وفي كانون الأول من نفس العام ، تم سحق الاضراب العام في جيوكوسلوفاكيا .

- وفي عام ١٩٢١ ، شهدت ألمانيا اصطدامات مسلحة بين فرق العمال وقوات الحكومة ، انتهت بهزيمة ساحقة للعمال .

- وفي عام ١٩٢١ أيضاً ، أضرب عمال المناجم في بريطانيا ، ولكنهم أرفضوا على إنهاء الاضراب والقبول بشروط أصحاب المناجم .

هذا ، ومن المعلوم ، أن أعوام ١٩١٨ - ١٩٢٠ قد شهدت العديد من الثورات والحركات الوطنية التحررية في العديد من البلدان المستعمرة والثابتة ، ومن بينها الثورة الكردية وثورة العشرين في العراق .

(٥) لم يقتصر التأميم على القطاعات الأساسية في الاقتصاد ، أو حل البنى التحتية ، أو الأراضي الزراعية وموارد الطاقة... الخ بل شمل كل شيء تقريباً في السوق - بما في ذلك مرافق الخدمات اليومية الصغيرة - كحوانيت الحلاقة ، وصيد الساعات ، والأحذية... مع تحريم استخدام السيارة الخاصة للتنقل بالاجرة ، أو أي عمل انتاجي فردي بما في ذلك النخاعة ، من جانب النساء المسنات المفتقرات والمعطلات...!

(٦) إزداد عدد التراكتورات مثلاً ، ثلاث مرات ، وحقت الخطة بعض اهدافها في انتاج الحديد والفولاذ والفحم والاستمنت . ولكن هذه الخطة وما تلاها من خطط استمرت حتى عام ١٩٤٩ ، لم تدخل المبكرات الحديثة في الصناعة - وخاصة الصناعة الكيميائية - التي ركز عليها (غريشوف) لدى توليه السلطة .

(٧) كانت الاستثمارات والأرصدة المالية الموجهة لفروع الصناعة الخفيفة أقل بكثير من فروع الصناعة الثقيلة .

(٨) تردد بعض المصادر الموثوقة أرقاماً مذهلة عن عدد ضحايا المجاعة ، بعد الحرب الأهلية ، خاصة ، وتقربها بنحو (٥) ملايين مواطن . كما تحدثت عن مجاعات أخرى في أوائل الثلاثينات أيضاً .

(٩) وهذا ما أوردته أنا ، وعن إيمان وقناعة ، في مقالتيين من أربعين صفحة ، في العدد (١١٨) من مجلة الثقافة الجديدة عام ١٩٨٠ ، حيث قلت ما يلي مثلاً :

«من المعروف أن عملية الانتاج بأسرها تنقسم الى فئتين رئيسيتين :

- الأولى وتسمى (الفئة أ) - وهي تختص بانتاج وسائل الانتاج .

- والثانية وتسمى (الفئة ب) - وهي تختص بانتاج سلع الاستهلاك .

«...ويحتل التناسب بين هاتين الفئتين ، من حيث توزيع الاستثمارات لأغراض إعادة الانتاج بشكله الموسع ، أهمية قصوى . إذ لا يمكن تصوري زيادة في الثروة القومية ، وتوفير سلع الاستهلاك ، ورفع مستوى معيشة السكان باضطراد ، إلا من خلال وجود قاعدة كفوءة لصناعة الماكائن والآلات والمعدات ، بما في ذلك الماكائن والمصانع التي تستلمها (الفئة ب من الفئة أ) ، والتي يطلق عليها عادة (الصناعة الخفيفة) .

«...يبدو أن إقامة وتشغيل هذه الصناعة الفخيمة ، يتطلب ، بالضرورة ، كميات كافية من الحديد والصلب والمعادن والطاقة ، إلى جانب الخامات والمنتجات الكيميائية ومواد البناء . ولذا فإن صناعة التعدين ، والصناعة الاستخراجية ، ومحطات توليد الطاقة ، وصناعة المواد الانشائية ، إلى جانب مختلف فروع صناعة الماكائن والآلات ، هي ما يطلق عليه (الصناعة الثقيلة)... والصناعة الثقيلة ، هي ضرورة الزامية لتوفير معدات الصناعة الخفيفة ، ومكنته الزراعة . كما انها ضرورية ، لتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، و

تعزيز قدرة البلاد الدفاعية . وبقينا إن من المستحيل إنشاء صناعة خفيفة متطورة ، دون أساس وطيد ومتطور للصناعة الثقيلة . فكيف يمكن إقامة صناعة النسيج والأغذية ، أو الأدوية ، والمواد الكهربائية ، أو السلع المعمرة ، والأدوات المنزلية... الخ ، دون صناعة ثقيلة؟

«...لذلك تتطلب عملية إعادة الانتاج الموسع باضطراد ، أن يكون مجموع الانتاج الضروري (للفتة أ) ، أكبر من حيث قيمته من الأرصدة الانتاجية (للفتة ب) . ولهذا يعمل المخطط ، وخاصة في المراحل الأولى من التراكم ، على توجيه النسبة الأكبر من الاستثمارات الى الفتة الأولى .

«... ومع تنامي حجم التراكم ، ووتائر التطور في هذه الفتة ، تقل هذه النسبة تدريجياً لمصالح الفتة الثانية (أي الصناعة الخفيفة) . وبالتالي ، فإن تنامي القدرة الاقتصادية للبلاد ، ولا سيما من خلال تطوير قاعدة الصناعة الثقيلة ، هو الذي يتيح إمكانية توجيه كميات أكبر من الاستثمارات والموارد نحو تطوير الفروع التي تنتج سلع الاستهلاك . وذلك قانون لا يمكن إنتهاكه إلا مقابل إختلالات خطيرة في عملية الانتاج . واستنفاد الموارد المتاحة مؤقتاً من صادرات النفط مثلاً ، والأسراف في استيراد سلع الاستهلاك ، وإيقاع البلاد ، بالتالي ، في حالة من التبعية الدائمة للسوق الرأسمالي العالمي .

... هذا ، وقد أكدت ، في سياق هذه المقالة ، على ان هذا القانون هو القانون الأول والأساسي في التخطيط العلمي ، مخطئاً مقولة كانت تتردد آنذاك عن «التضحية بمصالح الجيل الحاضر من أجل مصالح جيل لم يولد بعد» . مؤكداً ، مرة أخرى ، على أن هذه هي الاشتراكية ، ومن هنا حيوية الاشتراكية ، ونجاحات الاشتراكية .

(١٠) سننتظر في الموضوع المناسب ، الى القدرة الشرائية العالية للروبل ، بسبب التسعير الحكومي للسلع والحاجيات الاستهلاكية الضرورية ، واجور المساكن ، والنقل وغيرها ، وبسبب العنائد الاجتماعية ، والأرصدة الموجهة للتعليم المجاني ، والعلاج الطبي ، والتقاعد... الخ ، رغم أن معظمها - وخاصة الأرصدة الاستهلاكية - تلعب الى كلف الادارة ، ولا تسهم مساهمة جديدة في تحسين أو رفع مستوى معيشة المواطن . كما أنه لم يكن هناك صندوق للأرصدة بالنسبة للمواطنين - رغم البطالة الفعلية والمقنعة السائدة بشكل واسع ، ورغم شحة رواتب التقاعد - التي هي بالإضافة الى الأرصدة المكرسة لقضايا الصحة والضمائم الاجتماعية ، أقل من البلدان الرأسمالية - كما سنرى . ولذلك يضطر معظم المتقاعدين الى العمل أو التفتيش عن عمل ، رغم دخولهم مرحلة العجز والهرم .

(١١) تشير الاحصاءات الى أن المرأة ، قد أشغلت وظائف ومواقع أساسية في الدولة والمجتمع ومنها : ٨٠٪ من المعلمات ، و ٧٥٪ من الطبيبات ، و ٣٣٪ من المهندسات ، ونحو ٤٠٪ في مختلف الدوائر الحكومية ، الى جانب نحو ٢٥٪ في مجلس السوفيت الأعلى . ولكنها استبعدت عن المواقع القيادية في الحزب وخاصة في المكتب السياسي - الذي أشغله لفترة محدودة امرأة واحدة هي فوروسينا) ، وكذلك في قيادة الدولة والسلك الدبلوماسي . ورغم أن القوانين كانت تمنع تشغيل النساء في الاعمال الشاقة ، أو في المناجم ، او اثناء الليل... الخ فقد كان عدد كبير من النساء يؤدين أعمالاً شاقة ، في مرافق أخرى - وخاصة السكك الحديدية والبناء ، وذلك لقاء أجر أقل بكثير من أجر الرجل ، رغم التعديلات القانونية التي تحققت بعد عام ١٩٦٨ .

(١٢) عرض التلفزيون السوفيتي أواسط الثمانينات مشهداً لجرافات تجرف أكواماً من التلفزيونات غير الصالحة للاستعمال .

(١٣) تصاعد استخدام الكحول في الاتحاد السوفيتي وخاصة منذ أواخر عقد السبعينات ، حيث ازدادت مبيعات الكحول بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠ بنسبة ٧٧٪. وشغل الاتحاد السوفيتي المكان الأول في العالم من حيث استهلاك الكحول . كما تبين من الإحصاءات أن ٥٠٪ من أسباب الطلاق كان الادمان على الكحول ، وأن ٣٧٪ من الموظفين والعاملين في المؤسسات والمصانع والدوائر الحكومية والحزبية ، كانوا يتعاطون الخمر أثناء العمل ، وأن مشكلة السكر قد تغشت بين القوات المسلحة . كما كان الادمان على تعاطي الخمر سبباً أساسياً في الوليات ، وأمراض القلب ، والانتحار ، والجرائم ، والسرقه ، والشغب ، وبالتالي في هبوط الانتاجية . والغريب في الأمر أن الدولة السوفيتية قد ظلت تصبر في خطتها الاقتصادية على انتاج وتوزيع الخمر بسبب مردوده الكبير على ميزانية الدولة . بينما ظلت تهمل أو تولي أهمية أقل للعديد من السلع الضرورية والمواد الغذائية . كما لم تكن دوائر وسلطات التخطيط تهتم بتجارة المفرد للحاجات المنزلية خاصة . وتعزو بعض المصادر تفاقم هذه المشكلة ، إلى قصور وسائل التسلية وقلة عدد المطاعم والمقاهي ، وشدة البرد في المنتزهات والشوارع ، والمناخ الاجتماعي المأزوم بالمشاكل ، فضلاً عن انتشار الفساد والرشوة ، ونفكك العائلة والمجتمع ، وتفاقم حالة الاغتراب والوحدة .

وهذا ما دفع (غورياتشوف) وزملاءه إلى تحريم انتاج الخمر ويحرمه دون أن يفلحوا في تحقيق أية نتيجة ملموسة ، حيث تم اللجوء إلى تصنيع الخمر سراً ، وبصورة سيئة ، أدت إلى الاصابات الخطيرة والوليات ، وإلى تفاقم الازمات ، وبروز العصابات ، والسوق السوداء لبيع الخمر والمخدرات .

(١٤) أخبرني أحد الاصدقاء الروس وهو من المتخرجين الجدد من أحد المعاهد العالية ، انه يرهق نفسه في الادخار لكي يستطيع لاحقاً أن يشتري لزوجته معطفاً بـ (٢٨٠) روبلاً ولا يبنه حذاءً شتوياً أجنبياً بـ (٧٠) روبلاً .

(١٥) حدثني مواطن سوفيتي عن استقطاعات عديدة هي أشبه بالقرائن الاجبارية ، ومنها ما يدفعه العضو الحزبي والعامل في المجتمع من اشتراكات عديدة في أن واحد لكل من الحزب ، والاتحاد ، والنقابة ، والمنظمة ... وغيرها من المؤسسات . فضلاً عن التبرعات والجيبيات المحلية ، والتجمعات السكنية ، والأعمال المجانية والتطوعية . كما أعلمني ان ايراد الخزينة من الفودكا خاصة كبير جداً ، حيث ان القنينة الواحدة تباع بسعر يتجاوز كلفتها بنحو ١٥ مرة . كما أن الانتاج اليومي من الفودكا في الاتحاد السوفيتي هو بين ٢٠ - ٢٥ مليون قنينة في اليوم . وهي كمية يتم استهلاكها - رغم التقييدات وتجميع السكرى في المستشفيات ليلاً ، وإزغامهم على دفع كلفة اقامتهم في المستشفى!

(١٦) أثناء مشاركتي في إحدى اجتماعات المؤتمر الثاني والعشرين للحزب في موسكو ، شأملت العديد من الجالسين على منصة الرئاسة ، وهم يحملون عرائس الزرة ، كما اندفع أحدهم نحو الميكروفون وراح يندد بـ(لوروشيلوف) ويشتك إليه ملوحاً له بعروض الزرة مما استدعى تصليق (خروشوف) وأعضاء هيئة رئاسة المؤتمر وسائر المندوبين ، بينما انتفض فوروشيلوف وهو محتقن الوجه ، وراح يرد بصوت عال على هذا «الشاب البتدي» عديم التجربة» - على حد قوله - والذي راح يروي وقائع ومواقف متعسفة لفوروشيلوف لدى إشرافه أو زيارته للمنظمة الحزبية في لينينغراد .

(١٧) كانت نسبة النمو الاقتصادي في اليابان أعلى مما هي عليه في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٠ . ومع ذلك كانت النزعة في المبالغة سائدة ومتفاقمة ، إلى حد الحديث عن المجاعات والفقر المدقع للبرليتياريا في البلدان الرأسمالية ، بسبب هيمنة الاحتكارات ، مقابل الرفاهية في الجيش لدى البرولييتاريا في الاتحاد السوفيتي!

فقد أدى رفع أسعار اللحم والحليب مثلاً عام ١٩٦٢ إلى تصاعد موجة من الاستياء ، اقتترنت باحتجاجات وتمردات وأعمال عنف في بعض المناطق - كما حصل في منطقة الدون - حيث وقعت مواجهات دموية بين السكان وبين قوات الأمن ، قُتل من جرّائها نحو سبعين مواطناً .

(١٨) كان غروشوف يعتقد ان إقامة (الاتحادات الصناعية - الزراعية) سيضفي على الملكية التعاونية صفة (ملكية الشعب بأسره) ! وذلك عندما تتحول المزارع التعاونية الى مزارع حكومية قائمة على المكننة العالية والمجهزة مجاناً من قبل الدولة .

(١٩) لم يكن بمقدور مدير المصنع طرد العامل غير المعاهر أو السكير أو الكسول ، بسبب القوانين السائدة وموقف نقابات العمال . وكل ما كان يملكه من وسائل العقاب هو الاقتطاع من الأجر جراء التغيب غير المبرر .

(٢٠) بسبب افتقار الاتحاد السوفيتي الى احتياطي كافٍ من العملات الأجنبية - جراء قصور قدراته في التصدير - اضطر لهذا السبب وغيره أيضاً ، الى تحريم سفر المواطنين السوفيت الى الخارج ، والذي كان يتطلب تزويدهم بالعملات الأجنبية . وقد استمرت هذه الحالة طوال العقود السابقة ، وهي حالة لا نظير لها في التاريخ ، حيث لم يعتمد أي نظام استبدادي في العالم القديم والحديث الى منع أمة تتألف من (٢٨٠) مليون مواطن من رؤية العالم ، أو أي بلد آخر بخارج بلده ، باستثناء عدد محدود من العاملين في السلك الدبلوماسي ، والحزب والمنظمات السياسية والاجتماعية . كما لم يشهد أي بلد من بلدان العالم وعلى مرّ التاريخ ، تحريم سفر المواطن من الريف الى المدينة أو من مدينة الى أخرى ، إلا بموجب جواز سفر داخلي ، وشرط الحصول على موافقة دوائر الأمن .

(٢١) كان الحصول على الادوات اللازمة لترميم العطل في مرافق الماء والكهرباء أو السيارات والدراجات أو ترميم المساكن ، يستغرق وقتاً طويلاً ، ولذلك تحولت هذه الحاجات الى السوق السوداء

(٢٢) سُمح بالزراعة الفردية إلاّن الحرب ، بسبب التجنيد الشامل للرجال والقوى العاملة في الريف . ومع ذلك فقد أسهمت المرأة في الانتاج ، وفي اكفاء السوق في هذه الظروف العصيبة . ولكن في عام ١٩٤٦ عاد ستالين وأصدر مرسوماً باستعادة الملكيات الخاصة ، وإعادة تكوين المزارع الجماعية . وجراء ذلك ظل الريف يعاني من المجاعة والجوع ، بعد الحرب لفترة تجاوزت الست سنوات .

(٢٣) كان لينين يقول ويكرر «ان نمط الانتاج لا يمكن ضمانه إلا على أساس المصلحة الشخصية ، والمصلحة المادية المعززة بالحماسة» .

و«ان الانسان بمصلحته وواقفه الواقعية ، هو الذي يحدد سياستنا وممارستنا الاقتصادية» .

(٢٤) لاحظت اناء لقااتي ببعض المواطنين السوفيت في موسكو في اواخر السبعينات - وهم من منتسبي المزارع التعاونية ومالكي الاستثمارات الخاصة - ان وضعهم قد اصبحت افضل بكثير من اوضاع سكان المدينة من حيث الموارد العالية ومستوى المعيشة . ومع ذلك ، فقد ظل العاملون في المزارع الحكومية يعيشون في وضع افضل - سواء من حيث الرواتب والاجور ، أو من حيث المساكن والخدمات والمدارس والمكتبات... فضلاً عن توفر مواد البناء والسلع المنزلية والادوات الكهربائية ! وعن الامتيازات الخاصة بهم - مثل الخدمات الطبية ، وحقوق الاستجمام والراحة ، وحقوق المدراء والمفتقدين في امتلاك السيارات ، والارواق الخاصة والخيول والفيلات... وحقوق العاملين الاخرين في امتلاك (جواز السفر الداخلي) وسهولة الحصول على تراخيص السفر بين المدن والعمل في مدينة اخرى... الخ .

(٢٥) كان معدل راتب رئيس الكولخوز (أو المعززة التعاونية) عام ١٩٦٤ نحو (٣٠٠٠) روبل في السنة ، وراتب

رئيس الفريق نحو (١٩٥٠) روبل ، والميكانيكي (٨٥٠) . اما الفلاح او العامل العادي فلا يتجاوز (٣٥٠) روبل في السنة

(٢٦) يقول احد الكتاب السوفيت : ان ستالين قد اورد هذه المقولة بعد فرضه سياسة الجماعية في الزراعة ، والتي اقترنت بمجاعة ادت الى هلاك الملايين من المواطنين وارغمت بعض سكان الريف على اكل النعوط والكلاب!

(٢٧) ذكرت لي احدى البائعات في مخزن لبيع المخضرات ، انها تستهلك كل وقتها لقاء اجر قدره (٧٠) روبلاً في الشهر - بينما هي خياطة ماهرة وتمتلك بشكل سرّي مآكنة خياطة تستطيع من خلال استخدامها وبعد اعفائها من مهنتها هذه ، ان تحصل لنفسها ولاطفالها على عشرة اضعاف اجرها الشهري . ولكن مهنتها الراحنة هي ما تحدد وكتب في «وثيقة العمل» - وهي تخشى او لا تستطيع التخلي عن مهنتها الراحنة ، او اختيار مهنة الخياطة المريحة . ورغم الغاء التجنيد القسري للعمال عام ١٩٥٦ . وفي فترة لاحقة ، عرفت بأنه سمح بممارسة المهن اليدوية ، ولكن بشكل علني ولقاء ضرائب عالية جداً وذلك باسم الاشتراكية ، وعدم السماح بتطوير الملكية الخاصة!

(٢٨) تشهد على هذه الحقيقة مثلاً حالة شاذة وغريبة ، وهي التدفق الهائل من الناس على (معلم ماكندونالد) الذي افتتح في موسكو ، بعدد يصل الى خمسة عشر ألف شخص في اليوم! .

(٢٩) جاوزت الارض المعلقة في قطاع الصناعة وحده عام ١٩٨٩ الـ (١٠٠) مليار روبل .
(٣٠) كان رئيس الوزراء في هذه الفترة (ريجيوكوف) قد انتقد عملية التأميم الشامل واحتكار الدولة لوسائل الانتاج ، وارأى ان تأميم ٤٠٪ من وسائل الانتاج كان كافياً للبناء الاشتراكي ، وان التطور الاقتصادي والازدهار الاقتصادي كان سيحقق لو حولت ملكية ٦٠٪ من وسائل الانتاج الى القطاعين المتنازلي والخاص .

(٣١) اضطر الاتحاد السوفيتي في اواخر الثمانينات الى الغاء جزء كبير من ديونه المستحقة على بلدان العالم الثالث وغير القابلة للتسديد وقدرها (١٤٢) مليار دولار .

(٣٢) خاطب احد الادباء (غورباشوف) في احدى زيارته متناًلاً : الى اين؟ وهو يقصد مسيرة البيريسترويكا .
واضاف : انها انطلاقا بحقرا ولكنها شبيهة بانطلاقة طائرة لا تدري في اي مطار ستهبطاً وعلى هذا النمط استعاد احد الكتاب مقولة (لفيلسوف روماني) يقول فيها : عندما لا يعرف المرء في اي مرفأ سيرسو فلن تراه اليك ابداً!

(٣٣) رغم الامتيازات والمكافآت والالوسمة الممنوحة «للام الطليعية» والمنحة التي تبلغ (١٣٣) روبلاً لمن تنجب خمسة اطفال ، فإنها تظل اقل بكثير مما هي عليه في البلدان الرأسمالية - حيث تستلم الام لدى الولادة في بريطانيا (١٧٦) باوناً سنوياً .

(٣٤) لم يكن هناك في الاتحاد السوفياتي قانون غند اليغاه باعتباره «غير موجود» شأن امور اخرى تعتبر «غير موجودة» اولم القضاء عليها - كالامراض الزهرية ، ومرض السل الذي ارتفعت نسبة الوفيات بسببه عام ١٩٩١ الى (٥٦) ضعفاً عما هي عليه في الولايات المتحدة .

(٣٥) بلغ عدد المتطوعين للعمل في هذه الميليشيات عام ١٩٦٤ نحو (٦) ملايين شخص . وقد كنا نشاهدهم في الشوارع ومتخففين الامكنة وهم يمارسون واجباتهم باعتزاز واعتداد .

(٣٦) كان هذا ما كنت مقتنأاً ومؤمناً به ، وعنه نشرت مقالة في مجلة (الثقافة الجديدة) الصادرة في شباط ١٩٥٩

بحنوان (العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية) وقد قلت فيها مثلاً:

«أن الفيزياء والرياضيات قد أصبحتا ميادين لمعارك ضارية بين ممثلي العلم الرجعي، وممثلي العلم التقدمي. وما تلك إلا جزء من المعركة الكبرى بين المادية والمثالية، وبين الديالكتيك والميتافيزيك، والتي تعكس في التحليل الأخير، صراع الطبقات... وهذا ما تم مثلاً بالنسبة لاكتشاف الإلكترون». وقد استندت في ذلك إلى أحد المسلمات الشائعة وهي أنه «في ظل الاشتراكية تتحقق أقصى درجات التعاون بين العلم والانتاج». وقلت: «ولهذا نجد العلماء السوفيت لا يفصلون بينهما أو بين النظرية والتجربة العلمية، بل يسعون، بارشاد الدولة وتعاونها، إلى إزالة وردم الهوة بين العمل الفكري والعمل اليدوي... بينما النظام الرأسمالي، ويحكم قواعده، يحمي هذه الهوة... ومن هنا استنتاجنا حول الأفق الراسخ لتطور العلم وتقدمه في العالم الاشتراكي».

كما تحدثت في هذه المقالة عن النظام الاشتراكي الذي يفتقر للطاقات الخلاقة ويحرر العقل، ويتيح فرصاً عظيمة لتطوير العلم والمعرفة». ولهذا، «فإن العلماء الأمريكيين لن يستطيعوا اللحاق بأقرانهم السوفيت، لأن ثمة فرقاً جوهرياً بين نظام يتجه لتطوير وسائل الانتاج، والأخذ بأرقى وسائل التنكيك، لفرض تلبية الحد الأقصى من حاجات الناس المتنامية باستمرار، ويضع العلم في متناول الملايين... وبين نظام يتجه لتسخير كل وسائل الانتاج والتنكيك والعلم لتكديس الأرباح... حتى وإن أدى الأمر إلى عرقلة تطور وسائل الانتاج، وتحديد المعرفة واضطهاد العلم».

(٣٧) لم يكن باستطاعة أحد، أو بمقدور أية مؤسسة إصدار مجلة أو جريدة أو كتاب، دون إذن من (اتحاد الكتاب)، ودون موافقة مجلس النشر الذي كان يحتكر الورق. ولذا لم يكن هناك من يمكن اختيارهم أحرار أي المهنة أو بيع النتائج... باستثناء المحامين، والرسامين، والموسيقيين، وبعض الكتاب... الذين كانت منهممهم وتناجاتهم محكومة بطائفة من الشروط، وفي مقدمتها أن يكونوا منظمين وملفزين. كما كانت نتائجهم تطبع وتشر بأعداد محدودة، بينما الأفكار الرسمية كانت تطبع وتوزع بحالين النسخ.

(٣٨) ثمة نشيد ظل يتردد مثلاً لمقدود طويلة في روضات الأطفال والمدارس الابتدائية، ويتصدر كتب الجغرافية وهو يقول:

بلادي التي ولدت فيها هي بلد بلا حدود..

كثيرة هي غاباته ونياحه..

لا أهرق في الدنيا بلداً يضاهيه..

ففيه فقط يستطيع المرء أن يتنفس بحرية!

(٣٩) تم ذلك في عام ١٩٦١، عندما أغلقت نحو (٢٠) ألف كنيسة، وارتفعت الأصوات الداعية إلى إلغاء الدين، بالاتّباع مع اقتراب عهد الشيوعية المنتظر خلال عقد الثمانينات!

(٤٠) تضم نقابات العمال نحو (٣٧) مليون عضو. وهي وفق التعريف السائد «مدرسة الشيوعية والحزام الذي يربط الطبقة العاملة بالحزب». كما أن منظمة الشبيبة الشيوعية (الكومسومول) تضم عادة نحو (٣٠) مليون عضو، غالباً ما يأخذون طريقهم إلى عضوية الحزب بعد تأهيلهم في هذه المنظمة. وكل هؤلاء، إلى جانب أعضاء الحزب البالغ عددهم نحو (٢٠) مليون عضو، هم الذين يتولون شؤون الانتخابات، ويتحكمون بنتائجها وفق التوجيهات المقررة.

(٤١) كان ماركس قد لاحظ أن حركة التحرر في الهند، كانت موجهة ضد جبروت الرأسمالية البريطانية. كما

أكد (مع أنجاز) على أهمية نضال شعوب المستعمرات من أجل الاستقلال - باعتباره شرطاً بالغ الأهمية لانتهاء الثورة الاشتراكية في بلد مضطهد .

إلا أنهما لم يعتبروا حق تقرير المصير محور السياسة الليبرالية حول المسألة القومية . كما لم تستبعد (الأهمية الثالثة) أو بعض الأعميين «أن تصبح الحركة القومية أداة بيد الامبريالية» . ولكن (لينين) كان هو - كما يتك - من يادعوا الشعوب المضطهدة إلى التعاون مع الليبراليين في النضال ضد الامبريالية .

(٤٢) تشير الوقائع إلى أن عام ١٩٢١ قد شهد مجاعة شاملة ، جراء تدهور الناتج الاقتصادي إلى خمس ما كان عليه عام ١٩١٣ . كما شهد هبوطاً في عدد العمال إلى ثلث ما كان عليه عام ١٩١٧ - وذلك جراء تعاقب الانتفاضات الفلاحية ، وحملات الإبعاد إلى معسكرات العمل والاعتقال ، وإجبار الفلاحين على الالتحاق بالبحر... وغير ذلك من الأسباب المعروفة .

(٤٣) كان لينين قد رأى عكس ما ارتأى ستالين وهو أن (السياسة الاقتصادية الجديدة) ستستمر طويلاً وليس لبضع سنوات . كما كان يتطلع إلى القروض والاستثمارات الأجنبية الشحيحة التي لم تتجاوز نسبة مساهمتها في القطاع الصناعي حتى عام ١٩٢٨ أكثر من ٠,٦٪

(٤٤) من مظاهر المفاطحات والتبجح ، تنبؤ ستالين عام ١٩٢٨ بـ «نشوب حرب لا شك فيها بين أمريكا وبريطانيا ، جراء احتدام التنافس بينهما»... وهو ما كَوَّن دأبرز معالم المرحلة الراهنة للامبريالية - على حد قوله - متجاهلاً ولادة النازية آنذاك ، وهو الذي تحالف مع أمريكا وبريطانيا في النهاية ، وبعد عقد واحد من الزمان .

(٤٥) لم يستطع الناس في الاتحاد السوفيتي حتى أوائل السبعينات التنهلي عن المحيرة والغلم البدائي ، كما لم يستطيعوا تصنيح أقدام الحبر الجانف (وهم الذين صنعوا صواريخ الغضاء) ، أو أكفاء السوق بالورق... أو بحاجات الطلبة من الدفاتر والحاسبات... الخ

(٤٦) كان هذا من بين الأسباب التي استبقت الشعوب السوفيتية بأسرها محرومة من السفر إلى الخارج ، أو زيارة بلد معين من بلدان هذا العالم الذي نعيش فيه ، وذلك منذ قيام السلطة السوفيتية وحتى نهايتها .

(٤٧) ومع ذلك تسمى هذه الملكية «ملكية الشعب بأسرها»

(٤٨) يذكر الكاتب اللبناني «وضاح شرارة» في إحدى مقالاته : أن المركزية الديمقراطية كانت موضع إعجاب (هتلر) وكبار القادة النازيين

(٤٩) يزوي عن لينين أنه كان حريصاً على الاستماع للآراء المعارضة لأرائه . حتى أنه كان يتسامح لدى تغيب أو غياب تروتسكي عن أحد الاجتماعات قائلاً : «إني لا أكاد أفهم الأمور جيداً بغياب تروتسكي» . كما كان يقول عن الخلافات الحزبية الداخلية «بأنها طبيعية» بينما كان ستالين قد اعتبرها «انحرافاً ، وجريمة ، وارتداداً ، وخيانة!» .

(٥٠) على هذا النمط كتبت ولاقى التأخير ، ومنها مثلاً :

- تجاوز أسماء جميع الضحايا من القادة الثوريين في حملة التطهير الستالينية عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ .

- تجاهل اسم المارشال توخاچيفسكي في (التاريخ العسكري السوفيتي) ، واسم المارشال (جوكوف) في كتاب (يوميات الحرب الوطنية العظمى) .

- وبعد مجيء غروشوف ، إلى السلطة ، رفع اسم (مولوتوف) من (الموسوعة السوفيتية) بمجلداتها العشرة ، وكذلك اسم (مالتوكوف) وغيره من القادة من (القاموس السوفيتي) .

- وبعد إقصاء (غروشوف) رفع اسمه من سائر المطبوعات التي كانت تتحدث عن (المؤتمر العشرين) الذي

بأنه هو إلى عقده بعد سبعة عشر عاماً ، كما لم تتطرق هذه المطبوعات إلى سيرة وخطايا (ستالين) . ومع ذلك تعتبر هذه الكتب من قبيل «المراجع التاريخية الموضوعية الصادقة والمنصفة»

(٥١) من بين التعديلات التي أدخلها على كتابه هذا :

...التخلي عن مقولة أن السوفيات هي هيئات للحكم من قبل الفئات المتقدمة من البروليتاريا . وقوله لاحقاً : أن الاشتراكية غير معصومة من أضرار المصلحية ، أو من الإستقلالية النسبية للدولة . كما أنها غير معصومة من ذاء البيروقراطية .

وقوله أيضاً : ليس مستبعداً أن يأخذ المسؤولون والقادة يفكرون لا بتخمة المصالح العامة ، وإنما بالحفاظ على المصالح الخاصة ، وعدم فقدان مكانتهم ، مع التطلع إلى احتلال المناصب الأعلى ، والسعي لعدم تعرض أنفسهم للمهجوم ، حيث ستعرض مواقعهم بذلك للخطر .

(٥٢) رغم اندفاع وتطوع غالبية الحزبيين وأعضاء منظمة الشيبيّة الشيوعية في الدفاع البطولي عن البلاد إبان الغزو النازي والتحاقهم بالجهية ، إلا أن حرب الأنصار والمأفر والتضحيات التي قدمها المتطوعون (اللازيون) ، قد أزلت - كما بينا - هذه التمايزات والحدود ، بل وتجاوزت مواقف ومآثر هؤلاء مواقف الكثير من الحزبيين البارزين .

(٥٣) يذكر أحد الكتاب أنه سادت في عهد ستالين مقولة مفادها : «أن الإنسان كلما ارتفع في موقعه القيادي ، أصبح أكثر حكمة وبلاءً» . ويشير كاتب آخر إلى أن «الألقاب الكبيرة ، كانت محك العقول الكبيرة»... وإن من كانوا يلمصون من مواقعهم القيادية أو من الحزب ، كانوا يوصفون «كأناس وهنت عزائهم ، وكأنت سواعدهم ، ونفذت ذخيرتهم ، وتعلّطت مواهبهم» بينما كان المتمسكون بمواقعهم يوصفون بأنهم «الجلزيون أصلاً» ، والذين يوماً ، والمطهرون طبعاً وصحياً»

وكانت هذه التمايزات تشمل أيضاً حالات ومستويات الإستضافة والتكريم للمضيفين من الأحزاب الشقيقة ، حيث تتفاوت هذه المستويات حسب المواقع والمقامات التي يشغلها هؤلاء الضيوف في الحزب ، وهي تشمل مساحة الغرفة أو الشقة في الفندق ، أو المستشفى ، ونوع السيارة ، والخدمات الأخرى . وما أن يتبدل موقع هذا الشخص في حزبه ، حتى يتبدل نوعية ومستوى هذه الخدمات . وهذا ما عايشته وجربته بنفسه شخصياً في موسكو وفي برلين وفي يودايستد... وغيرها من عواصم الدول الاشتراكية .

(٥٤) كنت قد شاهدت بنفسي مراسيم استقبال (غاجارين) ، بالتلفزيون ، من قبل خروتشوف . ولا أذكر أن بريجنيف كان موجوداً . كما شاهدت مشهداً مؤلماً لدى استقبال خروتشوف لزيارة الفضاء (تيرشكوف) ، حيث كان موقع (فوروبيلوف) - الذي أقصي من منصبه وحسب المراسيم والطقوس المعتادة - وراء صفوفه القادة وذلك فوق ضريح لينين في الساحة الحمراء . وقد شاهدته في التلفزيون وهو يحاول أن يبرز وجهه للمشاهدين من فوق أكتاف الآخرين . فلما أخفق في سماعه هذا اقتحم الصوف بحركة صيبانية مؤلمة ، واندم نحو الساحة الحمراء وأمسك بيد (تيرشكوف) ، وراح يتطلع إلى المصيرين... بينما كان خروتشوف وكبار القادة الآخرين يضمكون عليه ويستخرون منه .

(٥٥) صدرت هذه الرواية عام ١٩٦١ ، وترجمت ونشرت باللغة العربية .

(٥٦) سبق أن تطرنا إلى نماذج من القادة الذين يتمسكون بمواقعهم إلى النهاية وما أن أحدهم يحال إلى المحاكمة بنهمة القتل وهو (مليكا) وزير أمن الدولة في ألمانيا الديمقراطية - الذي ظل يشغل هذا المنصب ويرابط في مكتبه ليلاً ونهاراً منذ عام ١٩٥٧ وحتى سقوط النظام . ولغرض الإستقرار في المنصب طيلة

العمر، تم الغاء ما سبق أن اقترحه خروتشوف من مدد محددة لإشغال المناصب القيادية في الحزب .

(٥٧) كان في مقدمة هؤلاء المعارضين في البداية ، كل من وزير الخارجية (شيبيلوف) وعضوي المكتب السياسي (بيروخين وسابوروف) - اللذين كانا واجهتا المعارضة الأوسع ، والذين تذرعا بمعارضة السياسة الاقتصادية التي اتهم بها خروتشوف . ولكن الدافع الأساسي لمعارضتهما ، كان تقلبهما لدور الحزب في ميادين عديدة - وخاصة في ميداني الثقافة والعلوم ، وادانته للاستالينية ، مما استثار مخاوف العديد من القادة القدماء - وخاصة (بريجنيف وسوسلوف) - من احتمال فقدانهم لمواقعهم ومناصبهم القيادية .

(٥٨) لا يشمل هذا التوجه تلك الحالة الخاصة أو «المحاكمة الحزبية» التي تمت بالنسبة لـ(بيريا) ، بتدبير من (خروتشوف) ، وقيادة (مالنكوف) وبعض العسكريين والوزراء . حيث تم اعتقاله واستجوابه ومن ثم إعدامه . وقد روى لنا خروتشوف ، بعد وجبة عشاء لضيوف المؤتمر (الثاني والعشرين) ، قصة (بيريا) وقال : إنه طلب من (مالنكوف) عقد اجتماع في الكرملين بحضور (بيريا) الذي كان عضواً بارزاً في قيادة الحزب . وقال إننا أخذنا بنظر الاعتبار حقيقة أن القوى العسكرية المرابطة في الكرملين وفي موسكو وضواحيها كانت بأمره بيريا . ولذلك قصدت - كما يقول خروتشوف - أحد «الأولاد الخبيرين» ويقصد (المارشال مالفينوفسكي) - الذي أصبح فيما بعد وزيراً للدفاع - وطلبت منه استقدام قواته سراً إلى موسكو وإلى الكرملين . كما طلب من وفائه في المكتب السياسي أن يأخذوا بالحسبان اعتياد (بيريا) على وضع مسدسه في حقيبته ، وكان على (مالنكوف) (وكان رئيساً للوزراء) أن يندق الجرس لدى الانتهاء من التحقيق مع بيريا لإلقاء القبض عليه . ولكن مالنكوف - وهذا ما تحدث به خروتشوف بسخرية - قد تعمد الضغط على الجرس لاستقدام القوى العسكرية المحيطة بقاعة الاجتماع في الكرملين - لدى انحناء بيريا لفتح حقيبته ، فاختتمت القوى العسكرية بقيادة مالفينوفسكي القاعة ، قبل استكمال التحقيق والاستجواب مع بيريا . وهكذا كانت نهاية بيريا - الذي صير عليه الحكم «بالإعدام» - على حد تعبير خروتشوف - الذي أنهى حكايته بهذه الصورة

وياستثناء هذه الحالة : اكتفى (خروتشوف) بإقصاء وعزل معارضيه ، مع إزاحة بعض الوظائف بهم - كما فعل مثلاً بالنسبة لـ(مالنكوف) الذي عينه مهندساً ومسؤولاً اقتصادياً في منطقة من مناطق روسيا ، وبالنسبة لـ(مولوتوف) الذي عينه سفيراً في منغوليا . وهكذا تكرست حالة الاكتفاء بالأقصاء والعزل والاذلال ، بدلاً من اتهام الشخص بالانحراف والارتداد ، أو بالعمالة والتجسس والخيانة ، ثم محاكمته وسجنه وإبعاده ، أو قتله ومياً بالرصاص - كما جرت العادة سابقاً .

(٥٩) لدى التقائي بـ(محمد داود خان) رئيس الدولة في أفغانستان عام ١٩٧٦ - وذلك في مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز الذي عقد في (سيريلانكا) قال لي : إن العراق يعقد معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي ، كان مصيباً . فنحن منذ ثورة أكتوبر ، كنا البادئين قبل غيرنا بالاعتراف بالنظام الجديد . ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم ، ونحن نتعامل مع الاتحاد السوفيتي وفق روابط من الصداقة الثأريعية الوثيقة . ومن هذا المنطلق رفضنا الانضمام إلى أي اتفاق أو محور إقليمي تابع للغرب ، كما استبعدنا التعامل مع الدول الأمبريالية ، سياسياً واقتصادياً وثقافياً ، وركزنا جهداً وتعاملنا على سائر الميادين مع جارتنا الكبيرة - الاتحاد السوفيتي .

فما هي إذن مبررات احتلال أفغانستان ، ومحاولة فرض «نظام اشتراكي» على مثل هذا البلد المتخلف اقتصادياً واجتماعياً ، ثم الإقتتال الذي استمر ، والكلفة الباهظة لهذا الاحتلال ، ثم الانسحاب المفاجئ

وغير المشروط؟

(٦٠) في حفل استقبال أقامه خروتشوف للدبلوماسيين الأجانب بمناسبة عيد ثورة أكتوبر وذلك عام ١٩٥٧ ، قال في كلمته مخاطباً الضيوف :

«أيها الرأسماليون وممثلوهم في بلادنا ، لكم أن تحبونا أو تكرهونا! ولكن حكم التاريخ يقول : سننزلكم إلى القبر!» وهذا ماكرهه في خطابه في الأمم المتحدة أيضاً .

(٦١) تكرست بشأن «الديمقراطية الثورية» مقولة مفادها : «أن هناك منظمات ثورية نزعته عن نفسها ثياب القومية البرجوازية ، وتبنت الأممية والإشتراكية العلمية ، وهذا أصبحت ، عن حق ، الأحزاب الطليعية التي تقود شعبها في طريق بناء المجتمع الإشتراكي (أي بخلاف ماكان قد آثره المؤتمر الثاني للكونمترن والذي أكد على أن تجاوز الرأسمالية وانتهاج طريق التطور اللارأسمالي ، سيتم بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي لا غير) . وقد ارتبط ذلك - كما هو معلوم - بموضوعة التطور اللارأسمالي ، التي اقترنت بالحديث عن «امكانية تجاوز الرأسمالية أو قطع الطريق عليها ، من خلال الدعم والمساعدة من جانب الثورة الإشتراكية العظيمة»! والواقع أن جميع هذه البلدان ، والتي سميت بـ«البلدان المتوجهة الإشتراكية» هي بلدان متخلطة من سائر الوجوه ، وقد ظلت على هذه الحال رغم كل ما تلقته من دعم سياسي ، ومساعدات اقتصادية ، ومون ثفاقي ، من جانب الاتحاد السوفيتي والبلدان الإشتراكية الأخرى .

(٦٢) من بين هذه البلدان «ذات التوجه الأشتراكي» ، كمبوديا ، وأفغانستان ، وألبانيا ، والصومال ، واليمن ، وأنغولا ، وموزامبيق . أما البلدان المرتبطة بمعاهدات الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي فهي : العراق ، وسوريا ، والجزائر ، وليبيا ، وموزامبيق .

(٦٣) تم ذلك الجمود من خلال الإلتزام بكتاب أو كتابات معينة ، ومنها مثلاً :

- (البيان الشيوعي) - الذي صيغ وفق اجتهادات أو تصورات مفرطة بالتبسيط ، لاحتواء ذلك الواقع المعقد . فالمجتمع يتكون من رأسماليين وبروليتاريين ، وبينهما بورجوازية صغيرة متذبذبة ، وحشالة من البروليتاريا أو رعايا المدن الذين وصلهم البيان بـ«الحشرات»! والصراع الطبقي هو بين طبقتين لاغيرا وبالتالي فإن هذه البورجوازية (الرأسمالية) «تنتج قبل كل شيء» حقاري قبيها . فسقوطها وانتصار البروليتاريا كلاهما أمر محتوم! وعلى أساس ذلك وانطلاقاً من أحكام قطعية بنزعة مفرطة بالحلم والمثالية ، جرى الحديث في هذا (البيان) عن حتمية زوال وانتهاك الملكية ، والطبقات ، والتناقضات ، والدولة ، والدين ، والعائلة ، والوطن ، والقومية ، وحتى دولة البروليتاريا وسلطتها السياسية في النهاية .

- وعلى هذا النمط كتب ستالين (امس اللينينية) الذي اختزل كل ذلك الموروث الهائل من كتابات وأفكار لينين ، كما اعتمد التبسيط أيضاً للواقع المعقد الذي كان يتابعه لينين بنهضة وإنهار .

- وهكذا كان الأمر بالنسبة (للموجز تأريخ الحزب) الذي حاول احتواء التاريخ والواقع برمته .

- ورغم التطورات الهائلة في الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي ، فقد صيغ على نفس النمط وبصورة مركزة للغاية (الكتاب الأحمر) لماوتسي تونغ ، الذي وصف بأنه «أعلى مراحل تطور النظرية الماركسية اللينينية» ، ولذي أصبح مرجعاً لكل شيء!

- وهكذا كان «الكتاب الأخضر» وسواه . رغم أن الكتب السماوية نفسها ومقولات الأنبياء ، والأديان بوجه عام ، ظلت عرضة للاجتهاد والتفسير . فكانت هناك السنة والحديث ، والفرق والمدارس والمذاهب في الدين الإسلامي ، ومثيها في الأديان الأخرى!

(٦٤) لم يقل ماركس ولا أنجلز أن نظريتهما «كالية الجبروت» كما وصفها لينين، بل نتاج مرحلة تاريخية معينة، وأنهما استمدا مكوناتها أو دوافعها من الفلسفة الألمانية، والاقتصاد الإنكليزي، والطوباوية الفرنسية. وبالتالي فهي - كما رأينا ونرى حالياً - ليست أبدية أو غير قابلة للتعديل والتغيير. وفيها قال أنجلز «إن نظريتنا ليست عقيدة جامدة، بل توضيحاً لعملية التطور، التي تتطوي على الكثير من الأطوار المتلاحقة». كما تحدث لينين عن «الخصائص الطويل والألم للاشتراكية» ودعا - خلافاً لمواقفه عشية ثورة أكتوبر - إلى اعتماد «أسلوب تدريجي وحذر في البناء الاقتصادي، أي طريق الإصلاح لا الهدم» - على حد قوله - كذلك اقترح على المؤتمر العاشر - كما بينا - إجراء تغييرات في النظام السياسي، وحذر عن مخاوفه من «المركزية» في الحزب. كما دعا إلى ربط نظام التعاونية في الزراعة بمحو الأمية والثورة الثقافية، وإلى بنائها على مراحل، مع تأمين نمو الصناعة والزراعة بدون هزات... وقد اعتبر ستالين ومعه قيادة الحزب آنذاك رسالة لينين هذه إلى المؤتمر «هذيان إنسان مريض».

(٦٥) بشأن هذا الجمود وتواصله في حياة الحزب والمجتمع، وأقاربه الضارة على حركة التطور وعلى مصائر الاشتراكية، كتب أحد الكتاب الروس في أواخر الثمانينات قائلاً: «إن الدوغمانية قد تحولت إلى مبدأ سياسي وأخلاقي وقفاي، يستجيب لمصلحة من لا مصلحة له في التطور... مصلحة من يناسبه وضعه المربع الذي اعتاد عليه». وقال كاتب آخر «إن الدوغمانية قد اعتمدت لتبرير الأخطاء، ولتستر على أعمال العنف، وسفالة الوسيلة... وذلك باسم «المبادئ» ووفق الذريعة السائدة والمبررة آنذاك والغاللة: «لا يسمعي التفریط بالمبادئ»! مع «أن الحياة أسمى من المبدأ» وأذكر من أي إنسان».

(٦٦) شمل ذلك أيضاً البروليتاريا أو (الطبقة العاملة). فهناك البروليتاريا الأصلية، والبروليتاريا الرثة. وهناك العمال الأصليون، والعمال الأرستقراطيون. كما أن هناك أحزاباً (عمالية) ولكنها مكونة من اشتراكيين يمينيين، أو أنهارزين، أو متذبذبين، أو شوفينيين، أو خونة وعملاء، بل وحتى «إشتراكيين أمبراليين» و«أعداء حقيرين» - كما ورد في بعض الأدبيات والمؤلفات الماركسية - اللينينية!

(٦٧) أنشئ هذا الجهاز - وفق هذه التسمية (أي اللجنة الاستثنائية للأمن) في ديسمبر ١٩١٧، ثم استبدل به (الإدارة السياسية للدولة (GPU) في شباط ١٩٢٢، ثم أطلق عليه (OGP) عام ١٩٢٣، ثم (NKGP) بين ١٩٤٣ - ١٩٤٤، ثم (MGP) أي (وزارة أمن الدولة) من ١٩٤٦ - ١٩٥٣، وأخيراً (KGP) أي (لجنة أمن الدولة) حيث تم فصله عن وزارة الداخلية وأُنيطت به مهمات الأمن الداخلي والخارجي.

(٦٨) نص الأمر رقم (١٠) مثلاً الصادر عن لجنة أمن الدولة في كانون الثاني ١٩٢١ على: «تصعيد القمع ضد الجورجوانية» وكذلك ضد الأحزاب الأخرى، وتوقيع البراءات من جانب هذه الأحزاب ومنتسبيها، إلا إذا اختار الشخص الانتماء إلى البلاشفة - وهذا ما فعله (فيشنسكي) مثلاً - الذي كان منشغلاً ثم أصبح بعد انتمائه للبلاشفة، رئيساً لدائرة الإعدام العام، وجلاًداً - كما رأينا - ثم وزيراً للخارجية في عام ١٩٣٩، ثم وزيراً للخارجية من عام ١٩٤٩ وحتى وفاة ستالين عام ١٩٥٣.

(٦٩) من بين هؤلاء مثلاً (تومسكي) - أول رئيس ل نقابات العمال بعد ثورة أكتوبر، وعضو المكتب السياسي الذي اضطر إلى الإلتحاف في زنتااته.

كما انتحر الشاعر (كلايف) - الذي أصيب بالجنون جراء استيقاظه لأمد طويل في زنزانه شبيهة بمغلة. وكان هذا أيضاً، مصير الشاعرة (مارينا سيفستوفا) - التي عادت بعد عام ١٩٣٩ من الخارج، وانتحرت بعد سنتين من وصولها إلى الوطن.

والى جانب من أتينا على ذكرهم من قادة الحزب والثورة الذين اعدموا ، نشير أيضاً الى اعدام :

- سكرتير اللجنة المركزية في جورجيا (يونوكيلزة) .
- وزير النقل (سميرنوف) .
- وقائد القوة الجوية (سموسيكوفيتش) ، ثم خلفه (يتوخين) .
- والمارشال (بلوخ) - قائد قوات الشرق الأقصى .
- والجنرال (بونجاينكو) - القائد العسكري الباز .
- والجنرال (فلاسوف) - القائد العسكري المعروف .
- والعالم الفيزيائي (كازاكوف) .
- والقائد البلشفي الأوكراني (كوسير) .
- ورئيس اتحاد النقابات العالمي (لوسوفسكي) .

فضلاً عن القائد الموهوب ورئيس الأركان - الذي سبق وتطرفنا الى مصيره المأساوي (المارشال توخاجيفسكي) .

كما مات في السجن عدد من العلماء والشعراء والقادة ، ومن بينهم :

- عالم الجينات المشهور (فافيولوف) .
- والعالم الفلكي الموهوب (كوزيروف) .
- والجنرال (كوزنتسوف) - منظم الدفاع عن لينينغراد .
- والشاعر المعروف (منلستام) - الذي مات في احد معسكرات الإبعاد .
- ووزير الثقافة الأوكراني (سكروينيك) .
- والجنرال (كارمينيك) .
- والشاعر (غوموليف) - زوج الشاعرة المشهورة (أخماتوفا) .

هذا فضلاً عن إعدام رؤساء وقادة (جهاز أمن الدولة ودائرة الادعاء العام) - واحداً بعد الآخر وهم :

ياغودا ، وزيف ، ويوسين ، وسيروف ، وأهامكوف ، وأفرانوف ، وكيرلينكو ، ولشين . وأخيراً بريا - وكانوا جميعاً من صناع سياسة القمع والقتل والإرهاب ، ومن بين المسبيين والمسؤولين عن سجن وأبعاد ، ومحاكمة وقتل الكثيرين من القادة المرموقين والمواطنين الأبرياء .

(٧٠) من الجدير بالذكر أن نستعيد هنا قول (أوتوباور - زعيم الاشتراكيين الديمقراطيون في النمسا) إثر وفاة (لينين) - وذلك من منطلق التأسّي على ذلك الخلف أو الخصم الذي تم مع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية - حيث قال : «رايد أن أقول للعمال الروس إن حزينا يقف مع حزبهم الذي أفرط بالتهجم علينا وبمحنة متناهية . فنحن غير متفقين معهم على أن قضيتنا قابلة للتحقيق بنفس الوسائل التي طبقت في روسيا ، وذلك لاختلاف الظروف الاجتماعية في الغرب عنها في روسيا... فالنور القيايدي (البروليتاريا) يمكن تحقيقه في أوروبا الغربية والوسطى بطريقة أخرى ، وبوسائل غير التي تحققت في روسيا» .

وفي معرض حديثه هذا ، يمجّد (لينين) ونشأه البلاشفة بأنها العلاقات ، حيث يقول : «عند قبر لينين يجب أن نصمت جميع الخلافات»! ولكن (ستالين) واصل هذه الخصومة بوتيرة أشد . والدليل على ذلك ، مثلاً ما ورد في (الموسوعة السوفيتية الكبرى) عن الأميّات الثلاث ، والذي تجاوز كل الحدود والمعايير في حملته التنديدية بـ (الأممية الثانية) والأحزاب والحركات الاشتراكية الديمقراطية ، فضلاً عن

الانتفاضة من «الاستقراطية العمالية» والحركات العمالية الحرة في بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، والنمسا، وأمريكا، وسائر الحركات النقابية الأخرى .

وقد استعيدت ، بل وشهدت الاتهامات والتوصيفات لهذه الحركات وزعمائها ، وامتدت إلى التروتسكيين ، والزندوفيين ، والبخارين – الذي وصفوا بدقلقة ، والجواسيس ، والمخربين ، ثم «بالمعالجة لدواثر الاستعبادات في الدول الاستعمارية» ، التي تلقوا منها الأوامر للقيام «بضال خسيس ومشيع بروج المدهاء للاشتراكية» . وقد جاء ذلك تبريراً لما أقرته الدورة السابعة للجنة التنفيذية لـ (الكومنترن) بادانتهم وقتلهم ، وطرد المعارضين من أمثالهم في الأحزاب الشيوعية الأخرى ، مع فرض (٢١) شرطاً من شروط الانسحاب إلى (الأممية الثالثة) ، وإنسجام وتجاوب مع ما يفعله المركز القيادي في موسكو (أي الحزب البلشفي) . وكان من بين هذه الشروط الكفاح ضد القيادة الرجعية لـ (الأممية الثانية) ، وضد القوضيين النقيبيين ، وضد «البرلمانيين الجلهاء» وضد «الاتجاهات التحريفية» المعادية للثورية ، وكذلك للنظرية (الثلاثية – الستالينية) – التي كان (يونوماريوف ، رئيس قسم العلاقات الدولية في اللجنة المركزية) أول من استعملها مسaire لستالين . كما تضمنت هذه الشروط : بشفة الأحزاب الشيوعية ، وتطهير صفوفها من المنحرفين ، والتزامها بالمركزية الديمقراطية ، والطاعة الحديدية ، ومحاربة الانتهازين ، والمساومين ، والبرلمانيين ، وقواد الأممية الثانية بمذاهبهم المتحجرة ، البالية ، الهرمة... وخيانتهم للطبقة العاملة ، وانتقالهم إلى المسكر البورجوازي الاستعماري ، وقيامهم – كعملاء – بتنظيم التجسس والتخريب ضد الاتحاد السوفيتي ، وتبرير الحروب ، والتدخلات... الخ .

ولهذا ، وكما يقول (ستالين) : «لا يمكن القضاء على الرأسمالية ، دون القضاء على الاشتراكية – الديمقراطية في الحركة العمالية العالمية»... وبالتالي – وكما يقول (يونوماريوف) باعتداد : «لقد تم فضح الجواسيس ، والمخربين ، والسفاكين (التروتسكيين والبخارين) وتمت إبادتهم» .

وقد استبقيت هذه الأحكام والتوصيفات في (الموسوعة) ، رغم القرار اللاحق للمؤتمر السابع لـ (الأممية الثالثة) ، بضرورة التعاون مع الأحزاب الاشتراكية – الديمقراطية ، والنفابات والمنظمات الإصلاحية في (جبهة موحدة ضد الفاشية) ، وحتى بعد حل (الكومنترن) في ١٥ أيار ١٩٤٣ – بهوى نزاع القناع عن أكاذيب الهتلريين ، بأن موسكو تتدخل في شؤون وسياسات الأحزاب الشيوعية في العالم – وكذلك لدحض افتراءات الآخرين الذين يزعمون بأن هذه الأحزاب لا تعمل لمصلحة شعوبها ، وإنما تنلقى الأوامر من موسكو أو من دول أجنبية أخرى

(٧١) نشر (لاتيس) الذي تولى رئاسة هيئة «الدولة للأدعاء العام من عام ١٩١٨ حتى منتصف عام ١٩١٩ ، كتاباً تم إخطافه لمقدور طويلة ، حيث أورد فيه أن عدد من أعدموا ركباً بالرصاص ، تنفيذاً لأحكام هذا الجهاز قد بلغ (٨٣٨٩) شخصاً – عدداً من أعدموا في مناطق أخرى ، وفق أحكام بعض المحاكم الاشتتائية . أما عدد من تم اعتقالهم بواسطة الجهاز خلال هذه الفترة ، فقد بلغ (٨٧) ألفاً ، ولتبرير هذه الحملات ذكر أن عدد المنظمات المعادية للثورة بلغ (٤١٢) منظمة . والغريب في الأمر ، أن عدد من أعدموا خلال ثمانين سنة من عهد القيصرية – على حد ما أورد أحد الكتاب الروس – هو أقل بعشر مرات ، ممن أعدموا خلال سنة ونصف السنة بعد الثورة ، وأن إرهاب ما بعد الثورة كان أشد مما كان عليه في عهد (ستالين)!

(٧٢) لقد اعتمدت – كما سبق أن أشرت – أسلوب المتابعة والمشاركة ، والقرأة والمراجعة ، ولقد الذاتي الصريح ، ونهج الموضوعية ، والصدق ، والاحتكام إلى المواقف والوقائع... لتجميع وتصنيف أسباب

ومقوضات النظام الاشتراكي العالمي، وتوزيعها على محاور وفصول، كان أكثرها اسهاباً، هو الفصل الخاص بالسلطة السياسية - أي الحزب والدولة ودكتاتورية البروليتاريا - وبضمنها تلك المحاكمات الجائرة، وسياسة الإرهاب والقمع والصف والتسلط.

ولكني اعبر عن قناعتي بجرأة وصدق، انصبت من منهج هذا البحث ((وخلافاً لما كنت افعله سابقاً)) كل مايمت بصلة الى اسلوب المصانعة والتبرير، أو المواربة والارتباب - بالنسبة لما كنت مؤمناً به وما اضيبت جل حياتي وجهدي من أجله. ولهذا، لم أتردد في نقد ومناقشة مقولات وأحكام مؤسسي النظرية، وكذلك مواقف وسياسات صانعي الثورة الاشتراكية وبنائي الأنظمة الاشتراكية - وخاصة - ماركس وأنجلز ولينين - دون تجاوز أو تجاهل لتوجهاتهم الإنسانية، ومقولاتهم الصحيحة، ومراجعاتهم وانتقاداتهم لبعض تصوراتهم وأحكامهم. وهذا بالطبع هو ما يتطلبه البحث الموضوعي الصادق والنزيه، البعيد عن الجمود والتعصب. كما توقفت عادداً - وكما ذكرت - بمرارة ورجع في التعمير، لدى موضوعه «العنف الثوري» وتبرير الإرهاب، وبالتالي، لدى سياسة القمع، ولاسيما تلك الحملات الجائرة، والممارسات الإرهابية التي نفذها (ستالين) وغيره من القادة.

وكان ذلك، في الواقع، من بين دوافعي لاستكمال صورة البحث، من خلال ملحق اضافي لفصله، يتيح لي امكانية الأضاح والتفصيل، كما يتيح للقارئ امكانية الاطلاع.. ولهذا، سأحاول مرة أخرى، ايراد مزيد من المقولات والطرولات - كما وردت على لسان قائلها من مؤسسي النظرية وقادة الثورة - ثم ما اقرن بها أو اعقبها من وقائع واحداث مأساوية تثير الأوجاع والجراح في النفس، وتطالب بأسى ومرارة في كشف هذه الأضرار السلبية في بنية ذلك النموذج من الاشتراكية - بصرف النظر عن تلك المآثر والمواقف الجلييلة، التي أشغلها - بمفيدة وإخلاص، وبمسؤولية وإيمان، ويحرص على حقوق ومصائر الكادحين - صانعو تلك النظرية العلمية أو المنهج العلمي، وكذلك أبطال أو صانعو تلك الثورات وبنائو النظم الاشتراكية.

(٧٣) فبالنسبة لنتار الغرم مثلاً، الذين ابعدوا عن مواطنهم الى معسكرات العمل، فقد مات نحو نصفهم، جراء الجوع والمرض، كما قتل نحو (٢٠٠) ألف منهم. وكانوا، بعد ثورة أكتوبر، قد أعلنوا استقلالهم، وكونوا مجلساً وطنياً ووضعوا دستوراً، ولكنهم تعرضوا للأجتياح والتهجير عام ١٩٢٢، كما تعرضت القرى والمساجد والمدارس والمنازل الى التدمير. أما من تبقى منهم فقد تعرض للقتل والأبعاد والسجن بتهمة العمالة للنازيين. وهكذا تقرر عام ١٩٤٤ ضم الغرم الى أوكرانيا. وهذا ما حصل ومايزال بالنسبة للشيشان، والآنغوش وغيرهم.

(٧٤) يذكر أحد الكتاب السوفيت، أن عدد من اُعتقلوا في ريفنا - عاصمة لتوانيا - وحدها كان نحو (٨٠٠) ألف شخص، وذلك اثر سحق التمردات الفلاحية المسلحة التي قامت ضد نموذج الجماعية في الزراعة. وقد اقرن ذلك باستقدام وتوطين أعداد كبيرة من الروس والأوكرانيين في لتوانيا، وأرغام الناس على تقبل مؤسسات الحزب، والكومسومول، والنقابيات، والإعلام... الى جانب المعاهد، والمناهج الدراسية، والمدارس السياسية، وكذلك الرقابة على الكنائس والمنظمات الاجتماعية، وللدهاية للإلحاد... الخ ومع ذلك، فيها نحن نرى أن الحزب الشيوعي الذي تكون في هذا البلد، وبفضل تفاعله مع مصالح وأساني المواطنين، قد احتفظ بمكانته بين الناس، بل واستعاد دوره القيادي في السلطة السياسية مؤخراً، بينما فقد شقيقه الأكبر في عموم روسيا جزءاً كبيراً من مكانته ودوره القيادي.

(٧٥) لهذا السبب وغيره، أختار البولونيون التطوع للقتال في صفوف الجيش البريطاني الذي كان يواجه النازيين

في شمالي أفريقيا والبلدان العربية (وكنّا نشاعدهم في شوارع بغداد والبصرة إبان الحرب فضلاً عن القاهرة وعواصم عربية أخرى) .

(٧٦) لم يوقع الاتحاد السوفيتي على (معاهدة لاهاي) بشأن أسرى الحرب . كما لم يوقع على (اتفاقية الصليب الأحمر الدولية) ، ولذلك لم يلتزم بإزاء أسره ، فعاقبهم بدلاً من تكريمهم وإطراء مآثرهم ، أو التعامل معهم برحمة وإشفاق على الأقل . وقد تعرض للعقاب عسكريون شجعان ومهندسون موهوبون صمدوا في الأسر ، ورفضوا عروض الألمان للعمل معهم . ومع ذلك فقد أتهموا بالاتصال بالألمان ، وكان من بين هؤلاء المهندسان (سميرنوف وكاريوف) اللذان أودعا السجن بعد هودتهما من معسكرات الأسر . وكذلك القائد العسكري (سميرنوف) الذي تطوع للقتال عام ١٩٤١ ، وأسهم في تحرير برلين ، ونال وسام العلم الأحمر ، ومع ذلك فقد أُميد إلى السجن بعد انتهاء الحرب ، حيث انتحر فيه!

(٧٧) تقول الوثائق السوفيتية المنشورة مؤخراً ، إن عدد القادة العسكريين من المرتبة العليا والمرتبة المتوسطة الذين قتلهم (ستالين) ، أو اضطهدهم أو أبعدهم عن قيادة الجيش ، قبل الهجوم النازي على الاتحاد السوفيتي ، قد بلغ (٤٣) ألف ضابط .

(٧٨) كان ستالين يمجّد إيفان الرهيب ، ويحاول الاقتداء به وهو صاحب القول المأثور : اطلق الرصاص! اقتل! أخفق! لا ترددا

(٧٩) كان هذا ما برره (شولوخوف) في إحدى رواياته – حيث يروي على لسان بطله (سوكولوف) حلماً بقصة تجسس... ثم بقصة هروب من الأسر... مع ادانة الفاضل ادانة صارمة في الحالتين وكانهما متماثلتان!

(٨٠) من المعروف أن هذا الكاتب الذي اعتقل وأبعد إلى معسكرات الاعتقال ، لم اضطر إلى الهجرة إلى خارج بلده لعدة سنوات ، كان يؤكد طوال حياته وحتى عودته إلى وطنه مؤزراً ، بأنه لم يفتتح أو يؤمن بنهر ملعب الماركسية والاشتراكية . وقد اعتمدت كتاباته الصادقة والنزهة ، لتوفيق العديد من الوقائع والأحداث والتواريخ .

(٨١) أما في الداخل ، فشملت أناساً صورياً مطّاراً ، أو مرفقاً أو مؤسسة أمنية... والأهم من ذلك انشاء اسرار الدولة ومنها : أسماء المطارات المدنية والسجون والمعتقلات ومعسكرات الاعتقال والعمل ، وأسماء المعتقلين واحداً ، وفروع الصناعة الحربية خاصة ، والمحاكمات ، وحتى الحديث عن المحاصيل والأوتة . ويذكر الكاتب (مولجينيشين) أن مكاتب الطيران السوفيتية والبواخر ومحطات ومنشآت السكك الحديدية ، لم تكن تعرف مواقع معسكرات العمل أو الاعتقال ، وخاصة تلك المنتشرة في الدائرة (القطبية) . وكان (ستالين) – كما هو معروف – يقول : أن من الأفضل ادانة ٩٩ من الأبرياء بدلاً من تمكين جاسوس واحد من الأخطاء! ومن هنا ، فقد أصاب الإرهاق أجهزة الأمن والتحقيق ، بسبب «اعتراجات» الألوف المؤلفة من الأسرى والمتهمين وادانة أنفسهم كذلياً

(٨٢) جاء هذا الكلام على لسان (كربلينكي) قبل ثلاثة أشهر من محاكمة (ماليونوفسكي) – الذي ادين بالتجسس والعمالة للقضية ، وعيّن عضواً في اللجنة المركزية للحزب ، ومنشأ للحزب في مجلس (الدوما) ، بالرغم من ادائته بأربع جرائم سابقة!

من بين هؤلاء مثلاً (رايوسين) ، الذي قام في عام ١٩٥٢ بالاعتراف أمام رئيسه السابق (أباكوف) في تدبير مؤامرة قتل (جدايوف وشيرباكوف) . ولكن هذا الرجل لم يصدقه ، فطلب مقابلة (ستالين) الذي أمر باعتقال أباكوف واناط به (رايوسين) مهمة التحقيق في (مؤامرة الأطباء اليهود) – رغم وجود (بيرا) على

رأس الجهاز . ولكن ما إن توفي (ستالين) حتى أغلقت القضية ، وتم اعتقال رايبومين وإعدامه عام ١٩٥٣ . وكان (ياغودا) - من قبل - قد اعترف هو الآخر أثناء محاكمته ، بأنه هو الذي أمر بقتل (مكسيم غوركي) عندما كان رئيساً لجهاز الأمن ، بين ١٩٣٦ - ١٩٣٧ . والأرجح أنه أرفع على هذا الإقرار ، لأن غوركي كان مصاباً بالسل وعاش في الخارج (في أمريكا وفي إيطاليا) . وقد ساند الثورة عند قيامها ، ولكنه عاد منتقداً ورحل إلى جزيرة كابرلي عالم ١٩٢٨ . ولكنه عاد وانتخب رئيساً لاتحاد الكتاب عام ١٩٣٢ ، حيث اتخذ منهجاً نقدياً إزاء العمل السياسي وحتى إزاء لينين ، ثم بدأت التعارضات بين رؤاه ورؤى ستالين - ومع ذلك قيل بأنه كان وراء مذهب «الواقعية الاشتراكية» وهو الكتاب المبدع الذي كرس كل رواياته تقريباً للبؤساء والمظلومين .

(٨٣) تواصلت هذه التسمية لعشرين سنة تقريباً ، وكانت عنواناً لمحاكمات : «المركز اليميني» ، «المركز القومي» ، «المركز الثروتوسي» ، «المركز الثروتوسي - الزينوليفي» ، «المركز اليميني - البخاري» ، «مركز المناقشة» ، «مركز المهندسين»... إلخ

(٨٤) كان من بين المتهمين الثائين في هذه المحاكمة ، اثنان من الاختصاصيين في القانون وعلم المال . وكانت التهمة الموجهة لهما هي معارضتهما للفيدرالية ، وديكتاتورية البروليتاريا ، وللزراعة الجماعية ، وقمع الجدل ، وحرية المناقشة التي كانت تعتبر من قبيل «الخيانة للسلطة السوفيتية»!

(٨٥) يجدر بنا هنا أن نورد حقيقة معترفاً بها في روسيا والعالم - وهي أن المهندسين الروس كانوا موضع فخر واعتزاز شعبيهم - وهذا ما تشهد عليه أعمال كتاب كبار مثل ميخائيلوفسكي ، وجوكوف ، وزملائهم ، ثم ما شهدت عليه مآثرهم اللاحقة في اخراج روسيا من التخلف وانطلاقهم إلى الفضاء الكوني .

(٨٦) كانت هناك محاكمات مشهورة لرجال الدين منها مثلاً :

- محاكمة راهب الكنيسة الأرثوذكسية (تيخون) في آب ١٩٢١ .

- محاكمة رجال الكنيسة في موسكو (بين ٢٦ نيسان إلى ٧ أيار ١٩٢٢) وفي مقدمتهم كبير الأساقفة (زالازيرسكي) ، الذي أعدم مع خمسة من زملائه ، وحكم على أحد عشر من المتهمين الآخرين بالسجن والإبعاد .

- محاكمة كنيسة بتروفغراد (بين ٩ حزيران و٥ تموز ١٩٢٢) التي شملت عشرات المتهمين ، وبينهم استاذ قانون مرموق تم إعدامه مع ثلاثة آخرين من رجال الكنيسة ، بينما صدرت أحكام بحق عشرات آخرين بالسجن والإبعاد .

(٨٧) يورد الروائي الروسي المشهور (سولجينيتسين) مقارنة طريفة بين هذه المحاكمات و (محكمة لايبزيغ) ، حيث اتبع لـ (ديمتروف) أن يواجه رئيس المحكمة بصوت شبيه بـ «زفير الأسد» ، ودون أن يتعرض إلى أي زجر أو تأنيب أو تعذيب . كما يورد مقارنة بين (دريجنيسكي) الذي أودع السجن المركزي للأشخاص الشائقة في العهد القيصري لسنوات طويلة دون أن يتعرض لأي تعذيب ، وبين زملائه من «الحرس اللينيني»... الذين انهاروا وألوا على أنفسهم... جراء ما تعرضوا له من تعذيب وإذلال لم يعرفه السجناء من البلاشفة ، والعشيمين ، والأشراكيين الثوريين وغيرهم في سجون القيصريّة ومتانها البعيدة . كما كان السجناء ينظرون قراءات العفو العام التي كانت تصدر بمناسبة تسليم الأسرة القيصرية للسلطة ، بينما لم تكن مثل هذه القرارات تصدر بمناسبة ثورة أكتوبر . وفي موضع آخر ، يشير الكاتب إلى أن فترة اعتقال المواطنين السود في جنوب إفريقيا ، لدى احتدام التعصب العنصري من جانب نظام البيض واستبقائهم دون تحقيق أو

محكمة ، لم تكن تتجاوز (٣ أشهر) ، بينما هي بين (٣ - ١٠ سنوات) في الإتحاد السوفيتي ، بل وهناك - على حد روايته - «الملايين من السجناء والمبعدين الذين لم يشهدوا قاضياً أو محكمة» (٨٨) كانت عقوبة الإعدام على «المخربين» قد شملت في فترة سابقة أولئك الذين يعدون منشوراً معادياً ، أو يتصلون بالأجانب ، أو ينتجون بضائع رديئة النوعية ، كما شمل المرأة التي تتزوج من أجنبي... إلخ . ولكن هذه الأحكام قد عُلقت فيما بعد ، وخاصة في عام ١٩٥٨ .

(٨٩) ليس هناك - كما أرى - من أسلحة فائكة ، أو قوة غاشمة - سواء كانت سيفاً ، أم مقصلة ، أم رصاصة - قادرة على تهديم البنية الأخلاقية والإنسانية للإنسان ، أو إضعاف مروءته وصدقه وشجاعته ، أو تشويه خصاله وسجاياه ، أو تحطيم عزيمته ، ما يوراثي فعل واحكام واجواء الحزب ، أو نزعات ونزوات بعض قادة الحزب . وهذا ما وقع وتكرر في معظم الأحزاب في العالم ، وطال مواقف زعماء وقادة أفراد وشجعان - كما رأينا في مواقف المثات والآلاف من القادة البلاشفة ، ومن ثم بعض قادة الحزب الشيوعي الصيني وغيره من الأحزاب . وهذا ما وقع مثلاً بالنسبة لبعض قادة الأحزاب العربية ، ومنهم الشهيد (فرج الله الحلل) الذي أكره على أدانة نفسه ، ومن ثم الشهيد (محمد حسين أبو العيس) الذي واجه الموت بجرولة وشجاعة غارقة ، بعد إنقلاب شباط المشؤوم ، حيث راح يتحدث بأسى عميق عن مصيره المأساوي الذي وصفه بـ«الكارثة أو الفاجعة» - حسب ما نقله لي بعض من كانوا معه في السجن . فقد ذكر أنه كان يبدو مستهتماً بالموت ، ولكنه كان يكرر القول : بأنه يأسى لموته وهو «مدان بالتكثف والانحراف اليميني» من قبل قادة الحزب!

ورقق هذا الإيقاع المأساوي ، تحدث للمرحوم (زكي خيري) ، في نقده الذاتي عام ١٩٦٢ ، بلهجة لاذعة من الادانة لنفسه ، وحتى الافتراء على نفسه . فقد أدان سلوكه حتى وهو في السجن ، حيث قال عن نفسه : «أن طبعي كان يتميز بالاستملاء الثقافي البتي - بورجوازي ، الذي أنبثق من شوائبي كمثقف بورجوازي صغير... كما تفرعرت في ذاتي مختلف المعاتف والتسلكات الغربية من الذهنية البروليتارية» . وأضاف :

«لم تستطع سنوات السجن أن تصهرني... كجندي من جنود الحزب والحركة الأممية... أو تساعد على تطهير ما كان كامناً في ذاتي من تلك الشوائب... ومن الطموح غير المشروع...» ومن مطلق التضرع إلى من ظلموه ، تحدث - وهو الأكثر خبرة وغنى في معارفه وثقافته - عن «قصور خبرته وثقافته الماركسية - اللينينية... بالقياس إلى رفاق أقدر مني»! واستطرد في هذا المنحى قائلاً :

«أما العامل الثاني الذي ساقني إلى سلوك سبل المعارضة الانتهازية... فكان النقص في تصليي الفكري والسياسي... فضلاً عن ضيق الأفق القومي ، والجمود العقائدي...» .

«كما أن طموحي غير المشروع قد أعماني أحياناً ، إلى حد أنني تجاهلت المقاييس الأممية المجربة... وكذلك استغفافي ومجبرفتي... لم دفاعي عن التسبب اللبرالي... واقتفاري إلى الجرة الشيوعية مع النقد الذاتي العميق والشامل» .

ثم تحدث عن محاولة فرض «الخط المارتوني العصارح... بدلاً من القواعد اللينينية والضبط البروليتاري» . وبعد أن يجعل نفسه «كل المسؤولية والمشاركة في المعارضة» يقول :

«أشجب بكل قواي دوري الخاص ودور المعارضة ككل في هذا التكتل المعادي للحزب وللأممية البروليتارية... والحركة الشيوعية العالمية»...

«... كما أشجب بكل قواي سلوكي الخاص الذي اتسم بالوصولية ، والسلوك اللامبدي الغريب عن الأخلاق الشيوعية ، والذهنية البروليتارية» .

ويعد أن يعد بتقديم نقد ذاتي معمق ، وكشف جوانب أخرى من نشاط كتلة المعارضة الانتهازية يقول :
«أصاحد الحزب... بأن أناضل بحزم لاجتثاث كل ما هو غريب في ذهني ، وسلوكي الشخصي ، فأصهر ، كجندي بسيط ، في صفوف حزينا ، ولأحافظ على شرف عضو الحزب ، الذي هو أعلى شرف في العالم»
فهل كانت هذه هي الحقيقة!

وهل كان (زكي خيري) حقاً كما وصف نفسه أو كما أدان نفسه؟

(٩٠) ظل مسؤول الأمن في الوحدة العسكرية ، أو المصنع ، أو المنظمة الحزبية ، أو اتحاد الكتاب... الخ يملك الصلاحية الأكبر . وكذلك المدير والمسؤول الإداري الذي يتحكم بالوظيفة ، والأجر ، والسمة ، والحماية... والذي لا يستطيع أحد أن يجرؤ على مواجهته .

ومن المفارقات والغرائب أن أحد رؤساء شرطة الأمن في عهد ستالين (أباكوموف) كان يمتدي على أعراس زوجات زملائه ، ويمارس الفساد ، ويغرم البنات على الرقص عاريات... وقد بنى عدة فيلات جراء أسرافه في الرشوة والسرقة... أما سلفه (سيانكو) الذي اشغل هذا الموقع بين ١٩١٨ - ١٩١٩ ، فقد اشتهر بقتل المتهمين ، وأسرف في الاعتقال إلى حد لم يتجرع عن اعتقال زوجته أيضاً .

(٩١) أي الفترة نحو «الشيوعية» وتجاوز مراحل الانتقال إلى الاشتراكية - رغم تحلف الاقتصاد وسائر قطاعات الإنتاج في الصين ، وهذا ما شاهدت بعض معالمه في الريف والمدينة ، أثناء زيارة لي مع الصديق الطيب الذكر (عزيز شريف) ورافق من الإخوان العرب إلى الصين عام ١٩٥٧ - رغم انتقاء مضيفينا مواقع ونماذج «متقدمة» من المرافق الصناعية ، ومن المزارع المتخلفة والأكوخ الربة . وقد نظمت لنا زيارة لمائلة فلاحية حزبية في ضواحي (بكين) بدت لنا مرهقة بالعز والحرارة والعناء . ولما سألنا رب المائلة والمسؤول الحزبي في القرية عن سبب انتشار تلك الرائحة النتنة في أجواء تلك القرية وأكوخها ، قال أنها ناشئة عن استخدام الخافط وروث البقر والماشية سماً في الزراعة . أما مرافقنا المترجم فاضاف قائلاً : إن ذلك هو جزء من التعليمات وأوامر القسم الخاص في الزراعة التابع للجنة المركزية .

(٩٢) كان معنا أثناء زيارتنا للصين رئيس إتحاد الكتاب السوفيتي ، الذي سلطه عن رأيه في ذلك الشعار الجذاب فأجاب باعتداد : «بأننا في الإتحاد السوفيتي لدينا زهرة واحدة حمراء» وكان هذا وغيره موضع مناقشة وحوار بيني وبينه لدى انتهاء زيارتنا لبكين ، والتفقتنا مرة ثانية في موسكو عام ١٩٥٧ .

(٩٣) لم يقتصر ذلك على العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي ، بل شمل دول الغرب كلها تقريباً وأمتد إلى سائر الدول الاشتراكية وخاصة (كوبا) . فقد اقيمت ، بمبادرة ودعم الولايات المتحدة منظمة (الكوكوم) التي ضمت مختلف الدول الغربية ، وطبقت لأمد طويل ، منظومة صارمة من التقييدات التجارية على الإتحاد السوفيتي خاصة ، حيث تم توسيع وإضافة قائمة واسعة من السلع غير المسموح ببيعها للإتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ، وخاصة الأجهزة الإلكترونية وكل مبتكرات الثورة العلمية والتكنولوجية . وقد استكملت هذه القيود بمنظومات من الأحكام القانونية الملزمة والخاصة بدم تطوير ، بل حظر التعامل التجاري مع الإتحاد السوفيتي خاصة . ومن بين هذه الضغوط أيضاً التهديدات المعلنة والمتواصلة من جانب (مجلس الأمن القومي الأمريكي) بالهجوم النووي على الإتحاد السوفيتي ، والسعي الدائب للتفوق العسكري ، من خلال ابتكار منظومات جديدة من الأسلحة المتطورة ، وصواريخ الفضاء ،

و«حرب النجوم» - ومن قبلها إقامة (حلف الناتو) وتقسيم ألمانيا ، والستار الحديدي... فضلاً عن تصوير الإتحاد السوفيتي بصورة (العدو الدائم)

(٩٤) كان (يلتسين) قد أعلن لدى توليه السلطة في نوفمبر عام ١٩٩١ عن حل الحزب الشيوعي ، بل وتحديث عن أهمية وضرورة المشاركة في (حلف الناتو)

(٩٥) نشر (غورباشوف) مؤخرًا (أي في آذار ١٩٩٥) مقالة أدان فيها انقلاب آب ١٩٩١ الذي أدى - كما يقول : «إلى انهيار الإتحاد السوفيتي ، وانها كل علاقة له بالإشتراكية ، والشيوعية ، والبيرسترويك»... رغم أن القائلين بهذا الانقلاب «قد رفعوا شعار الإصلاحات الديمقراطية ، ولكن هذا الشعار قد آل إلى حل الحزب» .

كما أدان قصف البرلمان من قبل (يلتسين) الذي قال فيه «إنه هو البطل الذي نظف البلاد من الشيوعية... وهذا ما يجعل الغرب بغض الطرف عنه» .

وقال أيضاً : «إن انهيار الإتحاد السوفيتي لم يسفر إلا عن البؤس ، والتآلي الإخفاق المفعج للإصلاحات الاقتصادية» .

ودعا أيضاً إلى «انتخابات حرة لحكومة تلتزم بالقانون ، وتستطيع إبعاد روسيا عن ظلام الفوضى والقمع» .

وكان من قبل ، قد وصف (يلتسين) بـ«المجرى ، والغرور ، والديماغوغية ، والخطرة الشخصية . والزحمة الاستعراضية...» .

(٩٦) يقول : إنه صرح بذلك لمن التقاهم من ساسة الغرب ويضمنهم (كيسنجر وفانس) وقال لهم : «إن من يأمل في الغرب بأننا سننتخلي عن الاشتراكية ، فبانتظاره غيبة أمل»؟

(٩٧) كان يرى في هذه العملية «أداة لتحويل المجتمع تحويلاً شاملاً... ورد الاعتبار إلى الاشتراكية ، ومبادئها السامية ، ومنها الأخلاقية والإنسانية الرفيعة» .

وبعد أن يدين الكتمان ، والتحفيز ، والتلذذ بعدم نبش الماضي يقول : «إن من الضروري معرفة الأخفاقات والمصاعب والأخطاء ، والإنصارات والمنجزات ، والمرازات والخصبات... فقد تحققت في الإتحاد السوفيتي منجزات ومعجزات ومآثر... لكن كل شيء كان يمكن أن يكون أفضل وأعظم ، وأكثر بهاء وكمالاً» .

«... فالمشكلة لا تكمن في الاشتراكية ، بل في تطبيق الاشتراكية» .

وكان يعزز ويبرر مقولاته هذه بمقولة لـ(لينين) كان يرددتها (لينين) وهي : «إن المهلك هو الخوف من الحقيقة» .

(٩٨) تجدر الإشارة هنا إلى بعض التمارضات في توجهات هذه العملية التي اتسمت برؤى وتحليلات صائبة ، وربما بمحاولات جادة لمعالجة هذا الوضع المغمم بالأزمات العصبية والاختلالات الخطيرة والتي آلت إلى تقييده ونسفه . ومن ذلك مثلاً ما يتحدث به (غورباشوف) عن : «اندماج وتكامل الأمم المكونة للإتحاد السوفيتي ، وتفاعل وتقارب الشقاقات القومية... ودور اللغة الروسية «اللغة الأم» - كما في الولايات المتحدة حيث اللغة الإنجليزية هي لغة سائر الأقوام والشعوب - وكذلك تأكيد على «تشجيع هذه الشعوب بالروح الأسمية ، واعتزازها بالانتماء إلى دولة هائلة عظيمة تشغل موقعاً هاماً في تقدم البشرية ، وإلى بلد هو مثال تاريخي فريد في تاريخ البشرية والحضارة البشرية»؟

(٩٩) يجدر بنا هنا ، أن نستعيد مقولات (لينين) حول هذه الصعوبات والمشقات التي واجهت السلطة الاشتراكية الجديدة بعد أربع سنوات من قيام ثورة أكتوبر . فقد تحدث مثلاً عن «الفقر ، والجوع ، والدمار... وعن الإقتصاد العالمي والسياسة العالمية ، التي جعلت النهج الإقتصادي لما بعد الثورة «أطول كثيراً»

وأصعب كثيراً، على حد قوله . كما تطرق إلى (الشيوعية الحربية من ١٨ تموز ١٩١٨ - ٨ تموز ١٩٢٠) معتبراً أن الإجراءات الاقتصادية التي اعتمدت قد «فرضتها الحرب» . ولكنها - على حد قوله - «كانت خطيئة» . حيث قرنا الانتقال إلى الإنتاج والتوزيع الشيوعيين... رغم أن ثورة أكتوبر لا تتعدى (من الناحية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية) «كونها انتصاراً للثورة البرجوازية - الديمقراطية ، وسلطة سياسية لليبراليين» .

وفي اعتقادي ، أن رؤية (لينين) هذه ، كانت وراء السياسة الاقتصادية الجديدة (التيب) التي اعتمدت بعد التغلبي عن (الشيوعية الحربية) .

وكان - كما عُرف عنه يدعو إلى «الاستفادة والإقتباس من العلم والمعرفة التي كرسها الرأسمالية طوال قرون» ، وإلى ادخال طرقها في الإنتاج ، وإرسال الدارسين إلى بريطانيا وألمانيا لأغراض التخصص ، فضلاً عن استثمار خبرة ومعرفة الاختصاصيين في إدارة الدولة القيصريّة - وخاصة في فروع الاقتصاد ، والميدان العسكري ، مشيراً في هذا السياق إلى تلك المنجزات الباهرة للرأسمالية التي تجاوزت ذلك التوصيف المذهل لماركس وإنجلز في (البيان الشيوعي) حيث اعتبرها - كما ورد في البيان : «أن رخص منتجات الرأسمالية ، كان بمثابة مدفعية ضخمة ، تقتحم وتخرق كل ما هتلك من أسوار صينية ، وتتحني أمامها رؤوس أشد البرابرة عتاة» .

وعلى نفس الأيقاع والنبذة إضاحاً بمنجزات الرأسمالية في ميادين «الكيمياء ، والملاحة ، والسكك الحديدية» و... الخ والآن التي أصلحت وراحت البواخر تمخر عبابها! وكذلك «تلك الشعوب التي كأنما قلقتها من باطن الأرض قوة سحرية!» ثم «هذا المجتمع البرجوازي الحديث الذي خلق وسائل الإنتاج والتبادل العظيمة الهائلة» ، والذي أصبح يشبه الساحر الذي لا يدري كيف يقمع ويضع هذه القوى الجهنمية التي أطلقها من عقليها يتماويله السحرية؟!

(١٠٠) يلاحظ هنا مثلاً ، أن الولايات المتحدة كانت متخوفة من عواقب هذه العملية (البيروسترويكيا) لدى البدء بها . فقد اعتبرت صحيفة (Foreign Affairs) في أحد أعدادها الصادرة عام ١٩٨٦ : «أن هناك خطراً سوفيتياً جديداً ستواجهه الولايات المتحدة» كما أعلن (مدير وكالة الإعلام الأمريكية) : «إن اشاعة العلامية في الاتحاد السوفيتي يعتبر خطراً على أمن الولايات المتحدة»!

(١٠١) سبقت هذه المبادرات مبادرات أخرى تمت منذ عام ١٩٨٥ - حيث أعلن الاتحاد السوفيتي وقف التفجيرات النووية من جانب واحد ، وكذلك وقف التجارب على الأسلحة النووية بصورة كاملة ، وعلى تجارب الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية - مع تقديم برنامج لتخفيض الترسانة النووية لكلا الطرفين ، ومطالبة الولايات المتحدة بوقف سباق التسلح في الفضاء ، ثم على الأرض ، وتخفيض مستواه ، وكذلك حظر التجارب النووية تحت الأرض ، وعدم السماح أو التفكير بالحرب بالنفوق العسكري .

(١٠٢) من بين أهم المشروعات والمبادرات التي قام بها الاتحاد السوفيتي بهذا الصدد ، هو المشروع الذي قدمه وزير الخارجية (شيفرنادزه) إلى الأمم المتحدة حول «نزع السلاح والتنمية» ، وهو ما حظي بتأييد واسع النطاق ، وخاصة من جانب البلدان النامية . وقد تضمن هذا الاقتراح أيضاً مقترحات عديدة حول السلام ومن بينها : تحويل المحيط الهندي إلى منطقة سلام . وكان الاتحاد السوفيتي الذي أجاد تطبيع علاقاته مع الصين ، قد إبرم معها اتفاقاً حول عدم البدء باستخدام السلاح النووي .

(١٠٣) إلى جانب ما أسلفنا ذكره من تداعيات اقتصادية ، وكوارث اجتماعية بدأت تعانيها شعوب الاتحاد

السوفيتي السابق ، ولدى اعداد هذا البحث للطباعة ، توالت معلومات ووقائع اضافية ومأساوية متفاقمة ومشتدة ، من بينها :

— ارتفاع نسبة الزنفيات ، وخاصة بين الأطفال والشباب ، بسبب تدهور مستوى العيش ، وانتشار الأمراض والمخدرات ، واصابات العمل ، والتسمم ، وتلوث الأجور ، وانخفاض انتاج المواد الغذائية ، والارتفاع الحاد في أسعار السلع الاستهلاكية ، والنقص في الأدوية ، والغاز ، والتلوث...

— تناقص عدد المواليد بالنسبة الى عدد الموتى من الأطفال ، بسبب انخفاض نسبة الزيجات ، وتدهور الوضع المعيشي ، وتصادد البطالة بنسبة (٢٠٪) بين الرجال ، و(٧٠٪) بين النساء ، وهبوط الانتاج بنسبة (٤٠٪ - ٥٠٪) ، وتزايد حالات الانتحار التي وصلت الى ما يقرب من (٤٦) ألف حالة عام ١٩٩٢ ، فضلاً عن تزايد حوادث القتل ، وحوادث الطيران والقطارات...

— تماظم معاناة المتقاعدين الذين يبلغ عددهم نحو (٢٢) مليون شخص والذين يتقاعسون نحو (٥٢٪) من كلفة الحد الأدنى للعيش ، واحتمال موت (٤٦٪) من الشباب قبل وصولهم سن التقاعد .

— تصاعد عدد الجرائم بنسبة (١٠٠٪) خلال السنوات الأربع الماضية حيث بلغ عدد الجرائم في الشهر الواحد (٣٢٠) ألف جريمة ، فضلاً عن (٢٩) ألف حادثة قتل متعمد خلال السنة الماضية ، تمت غالبيتها على ايدي (٢٠٠) ألف عصابة من المافيا التي تسيطر على (٥٠) ألف مؤسسة اقتصادية بينها (٤٠٠) مصرف . وكان من بين هؤلاء القتلى (١٦٢) موظفاً في وزارة الداخلية ، و(١٩) من رجال المصارف . كما تتحكم هذه العصابات بنحو (١٥٠) ترليون روبل من الأموال ، وتتعامل بتجارة الأسلحة والمخدرات .

— تصاعد التضخم التقدي بنسبة (٩٠٠٪) عام ١٩٩٣ ، ونسبة أعلى في السنوات اللاحقة حيث يتوقع ان يصل سعر الدولار الى (٤٢٠٠) روبل ، فضلاً عن تزايد نسبة العملات الأجنبية المهربة بمقادير بلغت (١٢) مليار دولار عام ١٩٩٣ ، وكذلك تهريب كميات كبيرة من الذهب والكنوز الثقافية .
وجراء هذا الوضع المأساوي :

— تضاعفت نسبة الهجرة الى الخارج ، حيث تقدم نحو (٢٠) مليون مواطن بطلب جوازات سفر الى الخارج ، وخاصة العلماء والفنانون والمتخصصون ، كما تماظم التحويل على مساعدات دول الغرب ، وتقام فعل السوق السوداء ، واتساع ظاهرة الفساد ، والرشوة ، والتسول ، والتشرد ، والبقاء ، وتغير هيكل المجتمع بشكل حاد ، حيث أصبح نحو (٣٥٪) من السكان تحت خط الفقر ، ونحو (٣ - ٥٪) من الأثرياء إثراء فاحشاً .

(١٠٤) لا يزال التطلع الى هذا التضامن موجوداً ، ولكن إنهيار النظام الاشتراكي العالمي قد أدى الى غياب أو اضعاف دور سائر المراكز والمؤسسات العالمية التي كانت تتكفل بادامة وتميز وتطوير هذا التضامن ، وخاصة من خلال الاتحادات العالمية لنقابات العمال ، والشبيبة ، والطلبة ، والنساء ، ثم مجلس السلم العالمي ، ومنظمة التضامن الآسيوي — الأفريقي ، ومن قبل اتحاد الحقوقيين الديمقراطيين العالمي ، واتحادات المعلمين والصحافيين ، الى جانب انتهاء دور ذلك المركز العالمي في براغ — أي إغلاق مجلة (قضايا السلم والاشتراكية) ، التي كانت تضم ممثلين عن سائر الاحزاب الشيوعية في العالم ، وكانت اثبتة بالبدل عن (الكومنغورم) .

(١٠٥) شهدت الفترة بين ١٩٨٩ - ١٩٩٢ ، (٨٢) نزاعاً في العالم ، وقع (٧٩) منها خارج المنظومة الرأسمالية العالمية ، أي في بلدان الأطراف وشبه الأطراف ، وهو ما لا يزال قائماً في بعض أجزاء الاتحاد السوفيتي السابق ، (مثل جورجيا ، وطاجكستان ، والشيشان ، وأرمينيا ، واذربيجان...) ، وفي يوغوسلافيا السابقة ، وفي

افغانستان ، والصومال ، والكونغو ، وفي بلدان أخرى في أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، فضلاً عن الحرب العراقية - الإيرانية ، وغزو الكويت ، والقتال في اليمن ، وأثيوبيا ، والصومال ، ولايبيريا ، والسودان ، ومن قبله في لبنان ، ونيكاراغوا ، والسلفادور ، وهاييتي ، وموزمبيق . أما في (رواندا) فقد أسفرت الحرب الأهلية عن موت نحو (مليون) إنسان ، ورحيل نحو (١,٥) مليون عن مواطنهم وبقياتهم مشردين حتى اليوم . هذا ، إلى جانب الحرب الأهلية في (أنغولا) التي بدأت منذ عشرين عاماً ، وأدت إلى هلاك مئات الألوف من المواطنين وتشرد الملايين منهم.. وأخيراً أغزو العسكري التركي لكرديستان العراق (١٠٦)

لدى مراجعة بيانات وقرارات المؤتمرات الدولية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٠ وحتى اليوم ، يلاحظ المرء منظومة تفصيلية ومتكاملة من التطلمات والأمنيات الانسانية العادلة ، التي لم تجد لها في الواقع مجالاً أو سبيلاً إلى التطبيق والتحقيق . ومنها مثلاً الحديث في مواليق هذه المؤتمرات عن : إقامة نظام اجتماعي عالمي أكثر عدالة وإنسانية ، نبذ العنف والاضطهاد ، تأمين الحقوق والسلام والديمقراطية ، احترام حقوق الإنسان ، وحقوق الأقليات ، تدلول السلطة سلمياً ، احترام استقلالية الدول ، تحرير البشرية من الفقر ، مكافحة البطالة ، جعل الناس محور التنمية ، تحقيق التنمية من خلال الجهود الجماعية للمجتمع الدولي ، لتقليص الدين الخارجي ، العدالة في توزيع الدخل ، الاهتمام بمستقبل الأجيال اللاحقة ، معالجة ظاهرة الهجرة ، مساعدة اللاجئين ، حل الصراعات بالطرق السلمية ، المساواة بين المرأة والرجل ، العناية بالنساء والأطفال ، مواجهة العنصرية والعنف ، دعم التقدم والأمن للشعوب ، الاهتمام بمصائر أسرى الحرب والمفقودين والمشردين ، تحسين حياة المسنين ، معالجة مشاكل البيئة ، تحقيق للتنمية الاجتماعية فضلاً عن التنمية الاقتصادية ، إدانة التهديد والعنف (بسبب العنصرية أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي) ، الاهتمام بالأسرة التي هي الوحدة الأساسية للمجتمع ، حماية حقوق الإنسان على النطاق العالمي ، حق اللجوء من الاضطهاد ، حمل الدول على الالتزام بالصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين (كما نصت اتفاقية ١٩٥١ أو بروتوكول ١٩٦٧) ، دعم التقدم والأمن للشعوب ، تأكيد وتطبيق الإعلان العالمي لحقوق جميع الشعوب الخاضعة للاستعمار أو الاحتلال بحق تقرير المصير ، وأخيراً ، مكافحة الجريمة .

(١٠٧) استخدم هذا التعبير أو هذه الأرقام لأغراض الإيقاع والوزن اللغوي فقط ، فقول الجنوب التي دخلت الحوار مع الدول السبع الكبرى عام ١٩٨١ ، كانت (١٢٢) دولة وليس (٧٧) دولة . أما الدول الصناعية السبع الكبرى فمعروفة وهي : الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان ، وكندا .

(١٠٨) أثناء مشاركتي ، في أواسط السبعينات ، في الوفد العراقي الرسمي إلى (مؤتمر القمة لحركة عدم الانحياز) ، عارضت بعض المشاريع والمقترحات الساذجة حول ضرورة إقامة مؤسسات اقتصادية مشتركة على غرار الأولك ، بل وإقامة مؤسسات مالية ومصرفية موحدة... الخ .

وقد دوت هذه الاعتراضات في كراسة تمت دراستها في وزارة الخارجية ببغداد ، برئاسة وزير الخارجية آنذاك (سعدون حمادي) وبمشاركة نحو أربعين من كبار موظفي الوزارة والسفراء . وكانت النتيجة ، إقرار هذا المشروع ، وتوزيعه على الوزارات في بغداد والسفارات العراقية في الخارج .

وقد استندت في هذه الدراسة إلى واقع الترابطات الاقتصادية والمالية ذات الطابع الهيكلية والتي بين دول حركة عدم الانحياز وبين الدول الرأسمالية ، وعلى هيمنة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي .

خاتمة

كان هذا هو ماقوع وتواصل عبر ثمان مؤتمرات عالمية منذ عام ١٩٩٠ وهي : مؤتمر عالمي (حول الأطفال عام ١٩٩٠) ، وحول (البيئة والتنمية عام ١٩٩٠ ايضاً) ، وحول (تنمية الدول النامية عام ١٩٩٢) ، وحول (حقوق الإنسان عام ١٩٩٤) ، وحول (السكان والتنمية عام ١٩٩٢ والذي عقد في القاهرة) ، وحول (المرأة وحقوق المرأة في عام ١٩٩٥) ، واخيراً (قمة كوبنهاغن في ١٩٩٥/٣/٦) حول التنمية الاجتماعية) ، ومن بعده (مؤتمر القاهرة حول منع الجريمة في نيسان - أيار ١٩٩٥) .

يضاف الى ذلك ، قرار سبق ان اقترته الأمم المتحدة ، وبموافقة الدول السبع الكبرى ، بضرورة تخصيص (٧ - ١٠٪) من الناتج الأجمالي للدول الغنية ، لمساعدة البلدان المتخلفة على تطوير اقتصادها وايقاء دينها الخارجي . ورغم بعض المساعدات التي قدمتها بعض الدول الأوربية واليابان في هذا الشأن ، وتقليص واطفاء بعض الديون ، الا أن الدول السبع الكبرى لم توافق على انشاء (صندوق دولي) للتنمية ، كما لم تف في الواقع ، بالتزام هذه النسبة من المساعدة التي تضمنها قرار الأمم المتحدة . وكانت النتيجة هي - كما بينا - استمرار وتفاقم هيمنة الدول الرأسمالية على بلدان الأطراف وشبه الأطراف ، وتعاظم الفجوة ، في الموارد بين الشمال المفرط بالثراء ، وبين الجنوب المفرط بالفقر - مما أدى الى اتساع وتفاقم ظاهرات مريعة من المعجاة ، والمرض ، والهجرة ، والتشرد ، والتفكك الاجتماعي والأسري ، وتفشي الرشوة ، والفساد ، وتجارة المخدرات ، وبروز وتكاثر عصابات السرقة والإجرام... الخ .

ولتوثيق هذه الأعراض ، نورد ما يلي بعض الحقائق :

فرغم كل تلك القرارات الصادرة عن المؤتمرات الدولية الأنف ذكرها ، والتي ركزت على التصدي للفقير ، والمرضى ، والبطالة ، والجريمة . . الخ ، فقد اكدت المصادر الدولية ، ومن بينها (معهد ابحاث التنمية التابع للأمم المتحدة) على :
- أن خمس سكان العالم (أي نحو ٨٠٠ مليون انسان) يعانون من سوء التغذية ، ويتركز معظمهم في القارة الأفريقية وآسيا . وان نحو (ثلث) سكان العالم العربي هم في عداد الفقراء ايضاً .

- ولكن التقديرات تشير الى أنه بحلول عام ٢٠٠٠ ، سيكون الأفقر في العالم ، هم سكان جنوب آسيا بنسبة (٥٢٪) ، وأفريقيا نحو (٥٠٪) ، وأمريكا اللاتينية نحو (٢٥٪) . اما بالنسبة للعالم العربي فستكون (٣٠٪) .

- وبالتالي ، فإن هناك نحو (مليار) انسان يعانون من الجوع ، و (مليار) آخر يعانون من الأمية ، و (٣,١) مليار يفتقرون الى المياه الصالحة للشرب والخدمات الطبية . ومن بين هؤلاء (٣٠٠) مليون طفل محرومين من الدراسة الابتدائية ، و (١٨٠) مليون طفل يعانون من سوء التغذية . اما نسبة الأمية بين نساء الجنوب فهي نحو (٣١٪) ونسبة العاملات لاتزيد عن (٣٢٪) .

- وهكذا ، فإن (خمس) سكان العالم من الأغنياء يستحوذون على (٨٢,٧٪) من الدخل العالمي ، و (٨١,٢٪) من التجارة العالمية .

وبالطبع ، ستتفاقم هذه الأعراض في المستقبل ، عندما سيزداد عدد السكان في العالم (وخاصة في الجنوب) ، حيث يقدر ان يصل الى (٢,٧) مليار عام ٢٠١٠ .

- اما نسبة البطالة على النطاق العالمي فتبلغ نحو (٣٠٪) من قوة العمل - بينهم نحو (٧٠٠) مليون عاطل في الجنوب ، و (٧٥) مليون مهاجر ومتشرد بحثاً عن العمل وفرص العيش ، الى جانب نحو (٨٠٠) مليون ممن يمارسون عملاً متقطعاً أو غير انتاجي .

- كما تضاعف حجم الدين الخارجي ووصل الى (١٤٠٠) مليار دولار ، وراح يستهلك ما يقرب من نصف الدخل القومي - جراء تراكم فوائد الدين والفوائد المركبة

- فضلاً عن تخفيض اسعار النفط والمواد الأولية المصدرة من الجنوب ، وتصدير التضخم السلعي ، وتوريدات السلاح من الشمال .

- أما نسبة التجارة في المخدرات ، فتدل عليها نسبة الأرباح التي تجنيها عصابات التهريب والتي بلغت نحو (٥٠٠) مليار دولار سنوياً . . وهكذا الأمر بالنسبة لعصابات (المافيا) ، وتساعد نسبة الإجرام عشرات المرات ، وخاصة في روسيا ، رغم انه لا يمكن التقليل من النسبة العالية للجرائم في الولايات المتحدة ايضاً . وهذا ماكان دافعاً لعقد المؤتمر العالمي التاسع من جانب الأمم المتحدة لـ«منع الجريمة»!

- اما نسبة الوفيات بين الأطفال في بلدان الجنوب ، فهي عالية جداً ، بسبب سوء التغذية وتفشي المرض - وخاصة في افريقيا . كما ان هناك نحو (٩٥) مليون طفل يضطرون الى ترك الدراسة ويتوجهون الى العمل الشاق جراء صعوبات العيش .

وبالتالي :

- فهناك فقير معدم (واحد) من كل (خمسة) اشخاص في العالم ، لايزيد دخله عن (دولار واحد) في اليوم . كما أن (٧٠٪) من نساء العالم يعانين الفقر وخاصة في الجنوب . ويشمل العوز والحرمان - الى جانب الغذاء والكساء - السكن خاصة ، والخدمات التعليمية والصحية . وتشير بعض الاحصاءات الى أن نحو (٥٥٠) مليون انسان ينامون كل ليلة جائعين - وخاصة في بلدان الجنوب - حيث الفجوة بينهم وبين اثرياء الشمال ، قد قدرت عام ١٩٩١ بنسبة (٦١) مرة - رغم تزايد الثروة العالمية (٧) مرات خلال الخمسين سنة الماضية .

- ومما يؤكد هذه الحقيقة ، هي أن الناتج الإجمالي للدانمارك مثلاً (ونفوسها ٦ ملايين) يزيد بنسبة (٤) مرات عنه في بنغلاديش (التي يبلغ عدد نفوسها ١٥٠ مليون نسمة) . وان المملكة العربية السعودية - رغم ثرائها بالنفط - تأتي في المرتبة (٦١) بالقياس الى الدول الصناعية ، وخاصة السويد والدانمارك وفنلندة ، وذلك من حيث نسبة الناتج الإجمالي السنوي . كما تأتي الكويت في المرتبة (٢٦) ودخلها القومي اقل من اليونان التي تستورد منها النفط . ولمزيد من التوثيق نقول : ان الناتج الإجمالي للبلدان الرأسمالية في أوروبا والولايات المتحدة واليابان هو نحو (١٥) ترليون دولار - أي

نحو (ثلثي) الناتج الإجمالي لسائر دول العالم . كما تستحوذ الدول الصناعية السبع الكبرى على (٨٥٪) من الدخل العالمي مقابل (١٥٪) بالنسبة لبلدان الجنوب المتخلفة - التي تكوّن (٧٠٪) من سكان العالم . هذا ، ويبلغ عدد الجياع في بلدان الجنوب والأطراف نحو (١٧٠) مليون انسان ، أي نحو (ربع) سكان الكرة الأرضية . كما تبلغ نسبة وفيات الأطفال عشرة امثالها في دول الشمال .

ولمزيد من التوثيق والتفصيل ايضاً ، نشير الى أن متوسط الدخل الفردي في الولايات المتحدة هو (٢٠ - ١٥) ألف دولار سنوياً - أي أكثر بـ (٢٠) مرة مما هو في الهند ومصر ، وأكثر بـ (٣٠) مرة مما هو في أفريقيا . كما ان متوسط الدخل الفردي في الدول الخمس الأغنى ، هو أكثر بـ (٣٠) مرة من دخل الفرد في الدول الفقيرة ، وأكثر من (٦٠) مرة بالقياس الى دخل الفرد في الدول الأكثر فقراً . كما ان نصيب هذه الدول الخمس من التجارة والاستثمار والادخار ، يزيد بـ (٨٠) مرة عن نصيب الدول الأفقر .

وكليل على تحكم دول الشمال بشروات الجنوب ، وعلى يسره وراثته ، تقول بعض المصادر ، أن الشمال يستهلك (٧٠٪) من طاقة العالم ، و(٧٥٪) من معادنه ، و(٨٥٪) من اخشابها ؛ كما يستأثر سكانه بـ (٦٠٪) من غذائه . ومعلوم ، أنه الأغنى بالعلماء والتكنولوجيين والعقول (ومنها العقول والمواهب الهاربة من بلدانها في الجنوب) - فضلاً عن البنى الاقتصادية والمالية الجبارة ، ومنظومات الاتصال والتجارة ، والأسواق المالية ، والمصارف العملاقة ، والشركات الكبرى متعددة الجنسية ، والمؤسسات المالية الدولية ، والاتحادات الاقتصادية والتجارية - الإقليمية والقارية . فهناك ، مثلاً ، عدة آلاف من الشركات متعددة القوميات التي تسيطر على (٧٠٪) من الإنتاج الصناعي العالمي ، و(٤٠٪) من التجارة العالمية ، و (ثلث) الأصول الإنتاجية في العالم . كما تهيمن على غالبية القطاعات المالية والمصرفية ، وعلى مرافق الاتصال والنقل ، والتكنولوجيا والمعلومات ، وأجهزة التسويق ، وحركة رأس المال ، وأسعار الصرف والفائدة ، وتوريدات السلاح . .

ومع تزايد عدد هذه الشركات ، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي العالمي ، تزايدت الى حد كبير حجوم مبيعاتها بحيث بلغت نحو (٥,٥)

ترليون دولار سنوياً . كما تصاعدت نسبة ارباحها من الإستثمارات الى نحو (٧٠٪) من قيمة الأصول .

ومن بين هذه الشركات الكبرى والفعالة حوالي (٦٠٠) شركة في خمس بلدان صناعية متقدمة ، وخاصة في الولايات المتحدة واليابان ، بلغ حجم تعاقداتها واعمالها ، نحو (٥) ترليون دولار عام ١٩٩٢ .

وهكذا اشغلت هذه الشركات ، الى جانب شركات النفط الكبرى ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والمصارف الكبرى ، دوراً أساسياً وفعالاً ، في استكمال وتعميم الهيمنة الرأسمالية الشاملة على دول الأطراف وشبه الأطراف في العالم .

— فمن المعلوم ، ومنذ زمن طويل ، أن السيطرة على النفط مثلاً كانت حكرًا على (٨) شركات عالمية اطلق عليها «الأخوات الثمان» . فهذه الشركات الثمان تهيمن على (٨٠٪) من النفط الخام ، و(٨٠٪) من صناعة التكرير ، و(٥٠٪) من اسطول الناقلات . كما تشرف على (٩٠٪) من الاحتياطي العالمي للنفط ، وعلى (٧١٪) من الإنتاج النفطي .

— كما أن من أليات هذه الهيمنة الفعالة ، المصارف العالمية الكبرى وعددها (٥٠) مصرفاً ، من بينها (١٥) مصرفاً عملاقاً (تصدرت اليابان ملكية وإداء الثمانية الأولى والأغنى منها) . وقد بلغ حجم التعامل والتصرف بأموال هذه المصارف العالمية نحو (٥) ترليون دولار .

— ومن بين هذه المؤسسات العالمية الفعالة ، كما هو معروف ، (البنك الدولي) و(صندوق النقد الدولي) ، اللذان تسهم في رؤوس اموالهما بعض الدول الدرية الثرية ، واللذان يقدمان القروض الميسرة والمساعدات للدول الفقيرة ، ولكن ضمن اشتراطات محددة ، وفي مقدمتها : إلزام هذه البلدان بالتحول الى اقتصاد السوق والملكية الخاصة ، والى الليبرالية الإقتصادية والتجارية والمالية ، والتخلي عن القطاع العام . أي قطاع الدولة - أو قبوله شريكاً مع القطاع الخاص في بعض المشاريع التي تحتاج الى تمويل الدولة .

— وهكذا ، استطاعت الشركات المتعددة الجنسية ، والمؤسسات المالية الدولية ، أن تتحكم بما يقرب من (٩٠٪) من عملية الاستثمار في العالم . وقد ترتب على ذلك ، استبدال مفهوم (الهيمنة) بمفهوم (التدويل) للاقتصاد العالمي . كما استبدل مفهوم (التبعية) بمفهوم (التعامل والترابط) وفق الأشكال الجديدة من (تقسيم العمل الدولي)!

— والواقع ، أن ما نشهده في إطار هذا النظام العالمي الجديد ، هو فرض واستكمال مقومات ووظائف وآليات هيمنة رأسمالية شاملة ، امتدت الى سائر قطاعات الإنتاج ، والبنى التحتية ، والتجارة الدولية ، والنظم المالية والمصرفية ، وقطاع الخدمات ، وميادين الاستثمار . . مع السيطرة على التكنولوجيا وانظمة الاتصالات والمعلومات على نطاق العالم ، وحتى على اسعار العملات واسواق المال .

— ومن هنا ، لم يعد بمقدور أحد أن ينكر وجود السوق الدولية الواحدة ، أو يتنكر لدورها وقوانينها وفعالها ، والتي افقدت البلدان الأخرى الكثير من سيطرتها على اقتصادها ، وارغمتها على الاندماج في بنية هذه السوق . كما فرضت تعديلات جوهرية على العديد من المناهج والأهداف والشعارات ، كالإستقلال الإقتصادي ، والإكتفاء الذاتي ، والتنمية المستقلة . . وغيرها . فقد فرضت الحاجة العملية والضرورة الموضوعية على البلدان المتخلفة ، مواقف ملزمة للإندماج في عملية التدويل للإقتصاد العالمي ، وذلك بحكم ترابطاتها الهيكلية بهذه السوق ، وخاصة من خلال التبادل التجاري ، والتمويل ، والقروض ، والتسويق ، وحاجات التنمية ، ومجمل حركة اداء الإقتصاد . هذا الى جانب حاجة معظم بلدان الجنوب الى تسوية مشكلة الديون ، والى استقدام رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار ، والخروج من ازمات الاختلال في موازين التجارة والمدفوعات ، وتقويم اسعار العملات ، والتطلع للخلاص من الفقر والمجاعة والإفلاس .

ان هذه الضرورة الملزمة أو هذا النمط من (التبعية) هي حصيلة اوضاع مختلفة في هذه البلدان ، وفي مقدمتها : تدني عائد الإنتاج ومعدلات النمو ، وتخفيض اسعار

منتجاتها لقاء رفع اسعار السلع التي تستوردها ، وكذلك فشل خططها التنموية ، ومحاصرتها بأشكال من الحماية الجمركية ، وتصدير التضخم والسلاح ، واستقاط سعر العملات المحلية ، الى جانب العوز والمديونية ، وتحكم المراكز بحركة رأس المال ، ودور الشركات متعددة الجنسية ، وطفان المصارف والمؤسسات المالية الدولية . . وغير ذلك من المشاكل .

- إن معالجة هذه الأدواء والمشاكل العصية ، يتطلب بالطبع حواراً و اتفاقاً مع المراكز صاحبة القرار من اجل تصحيح هذه الأوضاع ، وخاصة ما يتعلق بتأمين موازنة عادلة في التبادل التجاري ، وتشبيت نظام النقد الدولي ، وتيسير نقل التكنولوجيا ، والغاء أو تقليص الديون وخدمة الديون ، وتقديم المساعدات والقروض الميسرة ، ووقف استنزاف الموارد (جاء التسليح وتوريدات السلاح خاصة) ، الى جانب الإلتزام والوفاء بما قرره الأمم المتحدة من تخصيص نسبة معينة من الناتج الإجمالي للدول الرأسمالية المتقدمة ، لأيفاء ديون البلدان المتخلفة واعادة تقويم اقتصادها . وكذلك ما قرره الأمم المتحدة من ضرورة إقامة نظام اقتصادي عالمي عادل وجدديد . وبدون ذلك كله ، فلا جدوى من المؤتمرات الدولية وقراراتها . بل بدون ذلك ، ستعمق الأزمات ، لا في بنية وأداء اقتصاديات بلدان الجنوب المتخلفة فحسب ، بل في بنية وأداء الإقتصاد العالمي بأسره .

* * *

لنأخذ ، على سبيل المثال ، آخر هذه المؤتمرات ، وهو (مؤتمر كوينهاغن) الذي عقد في اواسط آذار ١٩٩٥ ، لمواصلة وتطوير دورات (الأرغواي) التي تواصل عقدها حتى عام ١٩٩٣ ، ومن بعدها (دورة مراكش ، عام ١٩٩٤) . وكانت هذه هي الدورة الثامنة لمنظمة الد(غات) التي تأسست في عام ١٩٤٧ . وكان الهدف من (مؤتمر كوينهاغن) الغاء المزيد من الأنظمة والقوانين المقيدة للنشاط الاقتصادي ، وتكوين (المنظمة العالمية للتجارة) التي سبق وان تقرر تكوينها بدعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . ولكن الدورات السبع التي عقدت سابقاً ، قد تركزت على المنتجات الصناعية ، والكيميائية ، والنقط ، والنسيج ، وبعض المنتجات الزراعية . كما ركزت

على انهاء سياسة الحماية - باسقاط الحواجز الجمركية ، والضرائب ، والرسوم ، والقيود الإدارية ، وتراخيص الاستيراد ، الى جانب قطاع الخدمات (وخاصة البنوك) ، وقضايا الاستثمار الأجنبي ، والملكية الخاصة .. الخ .

وقد شارك في (مؤتمر كوبنهاغن) (الذي سمي بمؤتمر القمة ١٨٥ بلداً) ، - وحضره الأمين العام للأمم المتحدة ، والعديد من رؤساء الدول ، الى جانب (١٢٤) من وزراء التجارة والخارجية ، وممثلي (الاتحاد الأوربي) ، و(البنك الدولي) ، و(صندوق النقد الدولي) ، و(الصندوق العربي) ، و(البنك الأفريقي) .

وكان من بين المشاركين دول عربية ، كان بعضها قد اختار صفة (المراقب) ، بينما رفضت سوريا ولبنان مثلاً المشاركة في هذا المؤتمر .

وكانت الأهداف المعلنة لهذا المؤتمر : تنشيط المبادلات التجارية ، ورفع الحواجز الجمركية والحماية ، وإقرار قواعد جديدة للتجارة الدولية ، وتكوين منطقة للتجارة الحرة ، والعمل على رفع دخل الاقتصاد العالمي ، وتطوير التنمية وفرص الاستثمار والعمل .. الخ ، وبالتالي تكوين (المنظمة العالمية للتجارة الدولية) لتحل محل المنظمة السابقة أي (الغات) - GAAT .

وبالنظر الى ان عنوان مؤتمر القمة هذا هو (التنمية الاجتماعية) - Social Development - فقد تضمن برنامج العمل : القضاء على الفقر ، وتوسيع العمالة المنتجة ، والحد من البطالة ، وتطوير مقومات التكامل الاجتماعي ، والتفاعل والتعاون على نطاق العالم .. وقد قيل عن هذه (التنمية الاجتماعية) انها لا يمكن ان تنفصل عن البيئة الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية ، والروحية ، والأيدولوجية ، التي تجري هذه التنمية في اجوائها . ولذلك ، فينبغي تأمين مستلزماتها ومتطلباتها ، وخاصة السلام ، والاستقرار ، والأمن ، والحرية ، والمساواة ، والعدالة الاجتماعية... التي ينبغي ان تصبح قيماً ثابتة واساسية في كل المجتمعات . هذا الى جانب الأهداف التي تضمنها (اعلان قمة كوبنهاغن) - التي سبق ان اوردناها آنفاً بصورة تعداد مركز ، في الهامش (١٠٦) .

ووفق هذه الأهداف والتوجهات «الإنسانية العادلة» ، تضمن هذا الإعلان دعوة

لجميع الشعوب من جانب الموقعين عليه «لإلزامنا البنا تحت لواء هذه القضية المشتركة»! الى جانب اعلانهم «الالتزام بمتابعة وتنفيذ ما اتفق عليه في هذا (الإعلان)!

ولكن ، بمقارنة اولية بين هذه الأهداف المعلنة ، وبين الصورة الحقيقية . التي سبق ان عرضناها آنفاً موثقة بالوقائع والأرقام . عن الفجوة الهائلة بين موارد الشمال والجنوب ، وعن تفاوت واتساع هذه الفجوة ، والاعراض المريعة لتخلف ومعاناة شعوب بلدان الاطراف وشبه الاطراف ، بالقياس الى المراكز ، وخاصة مايتعلق بمستوى العيش ، والمجاعة ، والأوبئة ، وانماط وآليات التحكم والاستغلال من جانب دول المركز . . الخ فسئري أن الواقع الفعلي ، والسياسات المعتمدة أو (المفروضة) ، هي على النقيض من هذه التوجهات والأهداف . كما ان هذه العملية من الترابط المشتد والمتسع بين اقتصاديات العالم ومجتمعاته ودوله ، بل وثقافته واعلامه وسائر جوانب حياته ، لم يقتصر على عملية او مواقف حمادة ، لمساعدة شعوب الجنوب على تقويم اقتصادها ، أو اخراجها من مأزق الفقر والعوز والحرمان والمرض والموت . كما أن الحديث عن ضرورات السلام والأمن والاستقرار ، والحرية والديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، والعدالة الإجتماعية ، هو في تعارض حاد مع ما نشهده من حروب ونزاعات دموية في مختلف انحاء العالم ، فضلاً عن تزايد مظاهر العنف والإجرام ، واستمرار ظاهرات التعصب والتمييز العنصري في بلدان الشمال «المتقدمة والمتحضرة»!

ومما يلفت النظر ايضاً ، هو أن هذه «القمة» التي عقدت بمناسبة انتهاء الحرب الباردة ، أو بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس منظمة الأمم المتحدة ، قد شهدت غياب الرئيس الأمريكي ، أو بالأحرى رئيس القطب الدولي المتحكم حالياً بمصائر السياسة الدولية ، بل والقطب المتفوق في السياسة الاقتصادية العالمية .

ولذلك شهدت هذه القمة ، مخاوف ، واحتراضات ، وتساؤلات من جانب العديد من الدول - ومن بينها بعض الدول العربية والأفريقية وغيرها من دول الجنوب - التي اشغلت نحو (ثلاثي) عدد اعضاء هذا اللقاء . ورغم موافقة وانضمام هذه الدول الى هذه (المنظمة) - وانضمام الصين وروسيا اليها ايضاً ، فقد تحفظ عدد منها على بعض

التوجهات الخاصة برفع اسعار السلع الغذائية المستوردة ، واحتمال خفض سعر النفط . كما طالبوا بالتعويض عما سيلحقهم من خسائر ، وبأطفاء او تقليص ديونهم المخارجية... الخ .

وقد شهد هذا اللقاء ايضاً ، دعوات للدول الرأسمالية المتقدمة ، بتطبيق القرار الخاص الصادر عن الأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة للبلدان المتخلفة لأيفاء ديونها ، وتقويم اقتصادياتها ، وجلب الاستثمارات الى بلدانها ، بدلاً من تقديم القروض التي اصبحت عبئاً على هذه البلدان . كما شهد هذا اللقاء ايضاً دعوة مستمدة من واقع التعامل الإستغلالي ونزعات الهيمنة الإقتصادية لدول الشمال ، وآليات التحكم باقتصاديات وموارد الجنوب - حيث دعت بعض الدول المشاركة الى العودة الى قرار الأمم المتحدة بشأن اقامة (نظام اقتصادي عالمي جديد) بدلاً من هذه (المنظمة العالمية للتجارة) ، التي ستبقي على كل وسائل وآليات التحكم بالإقتصاد العالمي ، بأيدي الاقطاب ، وخاصة الدول الرأسمالية السبع الكبرى .

وقد تم الإستناد في هذه الدعوة ايضاً ، الى حقيقة قائمة ، وهي أن الدول الرأسمالية ، تحكم - كما بينا - بنسبة (٨١,٢٪) من التجارة العالمية ، بينما لم تتجاوز هذه النسبة يوماً ما (٢٠٪) بالنسبة لدول الجنوب ، فضلاً عن تحكم الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية الدولية بمجمل تعاملها التجاري .

كما اقترحت حلول عملية أخرى ، اثر هذا اللقاء ، أخذة بنظر الاعتبار حالة التدويل المتعاظم للإقتصاد العالمي ، حيث استبعدت بعض الدول امكانية تقويم وتطوير اقتصاديات بلدان الجنوب ، من خلال اعتماد قوانين السوق ، وآليات التعامل التجاري والمالي ، وتعميم المناطق الحرة للتجارة العالمية ، ودعت الى تحقيق التكافؤ والعدالة في التعامل الإقتصادي ، مع احترام الحقوق والحريات ، والتمييزات الإجتماعية والثقافية بين مختلف البلدان .

والواقع ، ان قرارات وتوجهات هذا المؤتمر (او لقاء قمة كوينهاغن) ، لم ينه او يخفف من المنافسة بين المراكز الرأسمالية نفسها ، وهذا مانشهده حالياً بين الولايات المتحدة واليابان . كما لا يمكن الجزم بأن ماتحقق او اعلن من مبادئ واهداف «عادلة»

سيكون لصالح شعوب بلدان الجنوب ، بشكل كليّ وفعال .

فالولايات المتحدة ، لاتزال هي المتحكمة في مجالات الاقتصاد والتجارة ، واسواق المال والاستثمار وغيرها - رغم كل اشكال التدويل والإعتماد المتبادل المتجسد في الشركات المتعددة الجنسية ، والإستثمارات المتبادلة ، وآليات الترابط - وخاصة البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والأسواق المالية . . وغيرها . كما لايزال مفهوم (السلام) الأمريكي هو السائد ، والذي يتجسد في مواقفها المعروفة من النزاعات والحروب الإقليمية والأهلية ، وفي اصرارها على الاحتفاظ بترسانتها النووية ، وفي مساعيها المثابرة ، سوية مع شركائها في أوروبا ، لإعادة هيكله (حلف الناتو) بضم دول أوروبا الشرقية السابقة ، ودول البلطيق والبحر المتوسط اليه . . فضلاً عن مواصلة واستكمال هيمنتها العسكرية والسياسية والاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط ، وبالتعاون مع اسرائيل .

وبالتالي ، فإن النظام العالمي الجديد ، الذي يعني السلام والاستقرار ، وانتهاء المجاهبات والحروب ، وعدم استخدام القوة ، وحل النزاعات بالطرق السلمية ، وعدم التدخل . . مع اعتماد نمط جديد من العلاقات الدولية يقوم على مبادئ الشرعية ، والقانون ، والقيم الإنسانية ، فضلاً عن العدالة الاجتماعية وقضايا الاقتصاد ، والتجارة ، والبيئة ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، والخيار السياسي والاجتماعي . . الخ - هي ما لايمكن القول بأنه سيكون موضع التزام جاد من جانب المراكز الرأسمالية في الشمال .

وهكذا فنحن في الواقع ، امام نظام عالمي جديد فرضته أشكال التدويل ، وآليات الاندماج والتفاعل للاقتصاد العالمي . وقد شمل ذلك - كما هو مشهود - سائر الميادين تقريباً ، وفي مقدمتها : تدويل الإنتاج ، ورأس المال ، والعمل ، والتكنولوجيا والتجارة ، والتسويق ، والسياسة الجمركية ، وقطاع الخدمات ، والأنظمة المالية والمصرفية ، والصناديق الدولية ، وأنظمة الاتصالات والمعلومات . . الخ .

وكان هذا وغيره ، قد فرض - كما بينا سابقاً - بحكم الضرورة والالتزام وفعل الواقع ، او بالأحرى ابرز بصورة متداخلة ومتفاعلة و(متناقضة أيضاً) مقومات نظام

عالمي جديد لم يستكمل بنيته بعد ويشكل كلياً، ولكنه شمل بتجلياته وفعله ومؤثراته، مختلف ميادين الحياة، والعلاقات الدولية بشكل خاص.

وقد ارتبطت هذه العملية - كما اسلفنا - بثورة العلم والتكنولوجيا، وبتدويل الإقتصاد العالمي، وكذلك بمواقب الانهيار السريع والشامل للنظام الاشتراكي العالمي، ومن قبل بمؤثرات ومفاهيم عملية التجديد وإعادة البناء (البيروسترويك)، وفي مقدمتها درء الحرب النووية، وتخفيض الأسلحة، والتصدي للمخاطر التي تهدد الإنسان، والبيئة، والكون... الخ.

ومن هنا، يبرز الفعل المتعاضد للترابط (رغم التناقض)، والأمن المتبادل (رغم الصراع)، وتوازن المصالح (بدلاً من توازن القوى)... الخ - مما أدى الى فتح ميادين التعامل على جميع الميادين، وبين جميع الدول والشعوب. وهذا ما تطلب انهاء المجابهة العسكرية، والصراع السياسي، والتعارض الأيديولوجي... وبالتالي التوجه الى «التعايش والتعاون المتبادل»!

الا أن هذا التعايش والتعاون المتبادل، قد آل أخيراً الى تكريس نمط من الإستعمار (المختلف في الجوهر والهيكلية والآلية عن النظام الأمبريالي السابق) - ولكنه نمط جديد محكوم بنزعة الإستغلال والتحكم والاستئثار ايضاً. وقد تطلب ذلك - كما رأينا اعتماد منظومة جديدة من العلاقات الدولية، قائمة من حيث الجوهر والهدف على مفهوم جديد من التبعية الإقتصادية، والهيمنة السياسية والعسكرية - وهو ما سبق أن عرضنا العديد من اعراضه وتجلياته الراهنة.



تلك هي بإيجاز مضامين وملامح وتوجهات هذا النظام العالمي الجديد، الذي يتطلب الإحاطة الأشمل بتكويناته، وأهدافه، ووظائفه، وتطوراته الحالية والمستقبلية.

وتلك مهمة عسيرة وشاقة... ولا سيما ما يتعلق بمتابعة وتوثيق قضايا الإقتصاد، وترابطاته وتعقيداته وتناقضاته، على نطاق العالم، وبالتالي قضايا السياسة والعلاقات الدولية.

فلئن كان (لينين) مثلاً قد قال في عهده ، وقبل ثمانية عقود من الزمان ؛
(وعندما كان الاقتصاد الرأسمالي في بذه تبلوره وتطوره) :
«لو أن سبعين ماركس كان موجوداً ، لما استطاع أن يلم بقضايا الاقتصاد العالمي
وعلاقاته» .

فماذا نستطيع أن نقول الآن ، ونحن أمام بنية اقتصادية جبارة ، وعلاقات
اقتصادية متداخلة ومتناقضة ، وبالغة التعقيد والفعالية ؟ وهل أن سبعمائة ماركس ، أو
آلاف الماركسيين ، بقادرين اليوم على الالمام بهذه الهياكل الاقتصادية العالمية
الحملقة ، أو بهذا (النظام العالمي الجديد) بسائر مكوناته ، ومفاعيله ، وأهدافه ،
وأغراضه ؟

كلاً ! بالطبع !

ولذا ، فسننوقف عن الإسترسال ، ونكتفي باستعادة ما أوردناه في مقدمة هذا
البحث عن النظام العالمي الذي قلت فيه :

— ان النظام العالمي القديم ليس هو الفردوس المفقود !

— والنظام العالمي الجديد ليس هو الفردوس الموعود !

المحتويات

5	مقدمة
9	مدخل عام
	المحور الأول :
39	الملكية العامة لوسائل الإنتاج
	المحور الثاني :
51	أسلوب الإنتاج والإدارة الاقتصادية
	المحور الثالث :
69	السلطة السياسية (الحزب والدولة)
	المحور الرابع :
129	الأممية والقومية
	المحور الخامس :
169	الدين والشفافة
	المحور السادس :
191	النظرة إلى العالم والعلاقات الخارجية
219	ملحق تكميلي
393	خاتمة

صالح بن محمد السالم

مقومات النظام الاشتراكي الصالح

وتوجهات النظام العالمي الجديد



كان هدفي من هذا الكتاب ، هو كشف ما تراكم واستقر في ذهني مؤخراً ، وأنا أراجع واستقرئ مشاهداتي ومتابعاتي وانطباعاتي ، فاستكشف الغطاء والضلالة ، والتشويه والانتهاك للمبادئ والقيم الانسانية في تطبيق النظرية الاشتراكية . وهذا ما قررت تدوينه ونشره وإعلانه ، دون أي تحزب أو تعصب ، ودون أي تساهل أو تقاعس . وكان دافعي من ذلك كله ، هو تصويب الخطأ ، وتعديل الموقف ، وتصحیح المسيرة .

فما هي هذه المسيرة؟

وما هو الحل والمخرج والبدل؟

إنه لسؤال كبير وعصي على الحل والامتل والاحياء الشاملة .

ولذا فسأكتفي باختزال ما أوردته في أكثر من موضع في متن هذا البحث ، وهو أن الاشتراكية - بمبادئها الانسانية ، ومثلها العليا ، وقيمتها الرقمية - لا بأحكامها القاطعة ، ولا بنماذجها ونظمها ، كانت أملاً مرغوباً ، وهدفاً مبشئاً ، وطريقاً الى الحرية والعدل والمساواة .

Bibliotheca Alexandrina



0257972